

جامعة دار العلوم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة

۱۲۸



٢٠١٤

(المجلد ١)

کتاب فی الزکاة

من
الحكاوى الكبير

تأليف
أبي الحسن، علي بن محمد بن جليل ماوردى المثنوقى سنة ٤٥٠ هـ
رسالة مفصلة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية ليل درجة الدكتوراه فى الفقه والأصول

تحقيق ودراسة



ياسين ناصر محمد في الحقيقه

إشراف الأستاذ الدكتور

محمّد بن عبد الوہاب

٥١٤٠٣ - ٥١٩٨٣

توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم

بَابُ — صَرْقَةِ الْخُلُوعِ

(٤) باب صدقة الخلطاء

- قال الشافعى : جاء فى الحديث (١) لا يجمع بين متفرق (٢) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية (٣) . وهذا صحيح (٤)
- الخلطة (٥) فى المواشى ضربان : خلطة اعيان وخلطة اوصاف (٦) . والحكم فيهما سواء (٧) اذا كانت شرائط الخلطة فيهما موجودة على ما سذكركه . وقد (اختلف الفقهاء) (٨) هل يراعى فى زكاتها المال او الملاك على ثلاثة مذاهب .
- احدها : وهو مذهب الشافعى : ان المراعى فيه المال دون الملاك (٩) .

-
- (١) هو حديث انس فى الصحيفة . وتقدم اول الكتاب (ص) وهو حديث صحيح فى البخارى . فتح البارى (٣ : ٣١٢ - ٣١٣) .
- (٢) أ ، ب : متفرق . الاصل : متفرقين .
- (٣) المزنى (ص ٤٣) وفيه : جاء الحديث . وكذلك الطبرى (٣ : ٢) وانظر كذلك الام (٢ : ١٣) .
- (٤) ب ، هـ : وهذا كما قال .
- (٥) الاصل أ : الملكة فى المواشى .
- (٦) الطبرى (٣ : ٢) ، الجوينى (٢ : ١٧٣ ب) خلطة الاشتراك (الاعيان) ان يملك اثنان او عدد ما وتشيع حصصهم من غير تعيين . والمجـاورة (خلطة الاوصاف) ان يتميز الملك من الملك ، ولكن يتجاور المـالان تجاور المال الواحد . وقال : لا يشترط فى خلطة الشيوع شىء ، الا ان يكونا من اهل الزكاة لاذى ، ولا مكاتب بينهما . وان تدوم كل الحول .
- ١ . هـ . بتصرف . والوجيز وشرحه (٥ : ٣٨٨) ، وما بعدها ، والغايصة القصوى (١ : ٣٧٢) ، والمهذب والمجموع (٥ : ٤٣٢) ، والتنبيه (ص ٣٩) والاقسام والخصال (ص ١٧ / أ) ، والنكت (ص ١٤٨) ، والاحكام السلطانية ، ومختصر الخلافات (٨٤ / أ) ، وحاشية الجيرى والمنهج (٢ : ١٦) ، والتحفة وحواشيها (٣ : ٢٢٨) ، والمحلى وحاشيتى قليوبى وعميرة (٢ : ١١) .
- (٧) وحكى الحناطى وجها غريبا : ان خلطة الاوصاف لا اثر لها ، الرافعى
- (٨) ب : () مكررة ، وقد اختلفت .
- (٩) اعاد الضمير مذكرا باعتبار الحكم ، فيكون المعنى ان المراعى فى حكم خلطة المال .

فاذا كانت اربعون من الضم بين خليطين او خلطاء زكوا زكاة الواحد ، وكان^(١)
 على جماعتهم شاة . ولو كانت مائة وعشرون^(٢) بين ثلاثة انفس كان عليهم شاة على
 كل واحد منهم ثلثها . وبه قال عطاء^(٣) والليث بن سعد^(٤) والاوزاعي ، واحمد واسحق .
 والمذهب الثاني : قاله ابو حنيفة^(٥)

- (١) هـ : وكانت .
 (٢) هـ : وعشرين . وهو صحيح . وما اثبتته . على جعل كان تامة .
 (٣) ب : واحد . انظر لاحمد مغنى ابن قدامة (٤٥٤ : ٢) ، الانصاف
 (٦٧ : ٣) ، المحرر (٢١٦ : ١) ، شرح منتهى الارادات (٣٨٢ : ١) .
 (٤) المزني (ص ٤٣) قال : قال الشافعي : وما قلت في الخلطاء معني
 الحديث نفسه ، ثم قول عطاء وغيره من اهل العلم . وروى ابن جريج
 قال : سألت عطاء عن الاثنين او النفر يكون لهم اربعون شاة ؟ فقال
 عليهم شاة .
 وانظر الطبري (٢ : ٣) وضع مذهب الشافعي والموافقين والمخالفين
 والادلة . ا . هـ
 الام (١٤ : ٢) بعد ان ذكر الخلطاء قال : ولا ينظر الى عددهم
 ولا حصة كل واحد منهم . ا . هـ
 والاموال (ص ٤٨٤) . وانظر المجموع (٤٣٣ : ٥) قال : وبه يقول
 عطاء والاوزاعي والليث واحمد واسحق وداود . ا . هـ ابن قدامة
 (ص ٤٥٤) .
 (٥) الاصل لمحمد (٥١ ، ٤٣ : ٢) ، المبسوط (١٥٣ : ٢) ، (١٨٤ : ٢) ،
 ابن عابدين (٣٠٤ : ٢) ، البدائع (٢٦٨ : ٢) ، الهداية وفتح
 القدير (١٧٤ : ٢) ، رؤوس المسائل للزمخشري (ورقة ٣٤ ب) مسألة
 ١٠٦ ، فتاوى قاضيخان (٢١٠ : ١) قال : قال في الكتاب : وفسر قوله
 عليه السلام (لا يفرق بين مجتمع) برجل له مائة وعشرون من الضم
 ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان ويأخذ من كل اربعين
 شاة . وفسر قوله عليه السلام (ولا يجمع بين متفرق) برجلين بينهما
 اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون فليس للمصدق ان يجمع بين الكل
 ويأخذ منها شاة .
 وفسر قوله صلى الله عليه وسلم (وما كان من خليطين فانهما يتراجعا
 بالسوية) برجلين بينهما احدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون
 وللآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل
 واحد منهما يرجع على شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه .

والثوري^(١) ان المراعى فيه^(٢) الملاك . وان الخليطين يزكيان زكاة الاثنين . فاذا ٢٧٢-أ
كان بينهما^(٣) اربعون من الغنم فلا زكاة على واحد منهما لان^(٤) ماله دون النصاب
ولو كان بينهما^(٥) ثمانون شاة^(٦) وجب على كل واحد منهما شاة (ولو كانت مائة
وعشرون شاة^(٧) بين ثلاثة ، وجب عليهم ثلاث شياه^(٨)) وليس لخلطتهم تأثير^(٩) فى
الزكاة .

والمذهب الثالث : قاله مالك^(١٠) : ان كان لكل واحد من الخليطين
نصاب ، زكيا زكاة الواحد ، كقول الشافعى . وان كان لكل واحد منهما^(١١) اقل
من نصاب فحكمه حكم الانفراد . كقول ابى حنيفة .
كأنه يقول : فى خليطين بينهما اربعون شاة لا زكاة عليهما . ولو كان
بينهما ثمانون كان عليهما شاة^(١٢) .

(١) الاموال لابى عبيد (ص ٤٨٤) ، وما بعدها ، وصنف عبد الرزاق (٤ : ٢١)
الطبرى (٣ : ٢) ، المجموع (٥ : ٤٣٣) وبه يقول الثورى وابو ثور وابى
المنذر . ا . هـ

(٢) ا : فيه . ساقطة .

(٣) ب : بينهما . ساقطة .

(٤) ب : لان . ساقطة .

(٥) الاصل - ا : بينهما . ساقطة .

(٦) هـ : ثمانون من الغنم وجب .

(٧) هـ : وعشرين شاة بين .

(٨) ب : (ساقطة) .

(٩) هـ : بخلطتهم .

(١٠) المدونة (١ : ٣٣١) ، الاشراف (١ : ١٧١) ، التلقين مخطوط (٢٨ / ا) ،

تهذيب مسائل المدونة مخطوط (٤٢ / ا) ، شرح الزرقانى على الموطأ

(٢ : ١١٨) ، الشرح الصغير مع البلغة (١ : ٢١٠) وما بعدها

الخرشى وحاشية مدوى (٢ : ١٥٦) وما بعدها ، الثمر الدوانى (ص ١٣٥)

الحطاب والمواق (٢ : ٢٦٦) .

(١١) الاصل - ا : منهم .

(١٢) انظر للخلاف حلية العلماء (٣ : ٥١) وما بعدها ، الانصاح (١ : ١٣٧) ،

النكت (ص ١٤٨) ، مختصر خلافيات البيهقى (٨٤ / ا) ، رحمة الامم

(ص ١٠٠ - ١٠١) ، ووضح المسألة اضافة الى ما ذكره .

فصل (٣٩-١)

واستدل من نصر قول^(١) ابي حنيفة برواية انس بن مالك ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه لما ولاه البحرين^(٢) كتب له كتاب الصدقات وقال فيه (٣) اذا لم تبلغ سائمة الرجل اربعين فلاشيء فيها الا ان يشاء ربها^(٤) .
فدل علم ان الخلطة لا تأثير لها . وبما^(٥) روى عن النبي صلى الله عليه

(١) ب : قولى ابي حنيفة رواية ذكر الطبرى ادلة جيدة للحنفية ورد عليها من ذلك قوله (٣ : ٢ / أ ، ب) ماضونه : لو ان رجلين لكل منهما مال لا يكتفيه للحج . ولكن لو غلطا المالين كفاهما للحج . فهل توجب عليهما الحج اذا غلطا المالين ؟ . كلا . لا نوجبه . كذلك هنا لا نوجب عليهما الزكاة . اذا كان نصيب كل واحد منهما دون النصاب . اذا غلطا المالين .

(٢) البحرين . هكذا يلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر . ولم يسمع على لفظ المرفوع . الا ان الزمخشري حكاه عنهم . معجم البلدان (١ : ٣٤٦) وما بعد ما وقال في المعجم الجغرافى (ص ١٢٥) وما بعدها : دولة البحرين امارة عربية اسلامية مستقلة تحكم من قبل رئيس الدولة . وهو بدرجة امير او شيخ ، وهى عضو فى الجامعة العربية ومؤتمر العالم الاسلامى وهيئة الامم المتحدة . . . الخ وتقع قبالة السواحل الشرقية للسعودية وهى ثلاثة وثلاثون جزيرة . اكبرها جزيرة البحرين ومحرق مساحتها ستمائة كيلو متر مربع سكانها سبعون ومائتى الف نسمة . ا . هـ بلدان الخلافة الشرقية (ص ٢٩٧) ، تاريخ مختصر الدول (ص ١٥١) تهذيب الاسماء (١ : ٣٧) .

(٣) هـ : واذا .

(٤) حديث انس هو حديث الصحيفة الذى فى البخارى وغيره وتقدم اول الكتاب وليس فيه نص الماوردى وانما فيه . . . وفى صدقة الفم فى سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة ، شاة ، الحديث . انظر للاحاديث مجمعة . نصب الراية (٢ : ٣٣٦) وراجع احاديث الصحيفة . ويقرب من نص الماوردى حديث ابن شهاب عند الدارقطنى (٢ : ١١٦) ح ٤ (باب زكاة الابل والغنم) بلفظ : ولا يؤخذ من الغنم صدقة حتى تبلغ اربعين شاة .

(٥) أ : وما .

وسلم انه قال (لا خلط ولا وراط)^(١) يريد ان الخلطة في المواشي لا تأثير لها في الزكوات .

(١) حديث لا خلط ولا وراط . هو حديث وائل بن حجر الحضرمي . ذكر هذا الحديث في منال الطالب في شرح طوال الغرائب . لا يسن الاثير (١ : ٧٣) تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . دار المأمون للتراث بيروت . قال : وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . وكان بشر به اصحابه قبل قدومه (يعني وائل بن حجر الحضرمي) فقال : يا أيكم وائل بن حجر من ارض بعيدة ، من حضرموت طائعا راغبا فـ صلى الله عز وجل وفي رسوله ، بقية ابناء الملوك . فلما دخل عليه ، رحب به وادناه من مجلسه ، وبسط له رداءه ، فاجلسه عليه ، وقال : اللهم بارك في وائل ، وولده ، وولد ولده . واستعمله على الاقيال من حضرموت ، وكتب معه ثلاثة كتب . كتاب خالص له على قومه وكتاب لـه ولا اهل بيته . وكتاب له ولقومه

وفي الكتاب الثالث : بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى وائل بن حجر والاقبال العبادلة . والارواح المشاييب من اهل حضرموت . باقام الصلاة المفروضة ، واداء الزكاة المعلومة عند محلها ، على التبعة شاة . لا مقورة الالياط . ولا ضناك والتيمة لصاحبها . وانطوا الشجة ، وفي السيوب الخمس . لا خلط ولا وراط ، ولا شناق . ولا جلب ولا جذب . ولا شفار في الاسلام . ومن اجبا فقد اربا ، وكل مسكر حرام ، ومن زنا مم بكر ، فاصقعوه مائسة واستوفضوه عاما ، ومن زنا من ثيب ففرضوه بالا ضاميم ، لاتوصيم في الدين ولا غمة في فرائض الله ، لكل عشرة من السرايا ما يحمل القراب من التمر ووائل بن حجر يترقل على الاقيال ، اـير امره رسول الله فاسمعوا واطيعوا . ا . هـ

اخرج بعضه ابو عبيد عن سعيد بن عفير عن ابن لهيعة ، عن اشياخه من حضرموت . واخرجه الخطابي مفرقا في موضعين من كتابه . وقال حدثني محمد بن الحسن بن ابراهيم ، قال اخرج الينا ابو اسحق ابراهيم بن الحسين من اولاد وائل بن حجر كتابا في ادم ، ذكر انسه كتاب كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لجده وائل بن حجر املاء على علي بن ابي طالب ، كرم الله وجهه وقال : قلدني ابي هـذا الكتاب عند موته ، وقال : يا بني تواصينا بهذا الكتاب حتى صار السي وجمع الزمخشري الروايات في كتابه واخرجه اصحاب معارف الصحابة =

= في كتبهم مجموعا . ا . هـ .
وقد شرحه ابن الاثير في كتابه منال الطالب . واختصره فاقول :
كان وائل قبلا من اقيال حضرموت ومن ابنا* ملوكها .
وحجر ، بضم الحاء* . اسم معروف ، تقول العرب عند الامر تنكره : حجرا
له . اى دفعا . وهو استعاضة من الامر .
والحضرمي : منسوب الى حضرموت . صقع معروف بين اليمن والبحر مشرقا
سمى باسم حضرموت بن قيس بن معاوية الحميري . وقيل عليـــــــــــــــــ
وزن عنكبوت .
والاقيال : ملوك اليمن . دون الملك الاعظم . يكون كل واحد منهم
ملكا على قومه ومخلافه .
العباهلة : الذين اقروا على ملكهم . من عبهله اذا اهمله .
والارواع : الذين يرومون الناس بحسن النظر وجمال الهيئة والشارة
واحدهم : رائع .
المشاييب : الزهر المستنير والوجوه . الذين كانوا شبت الوانهم
اى اوقدت . واحدهم : مشبوب .
محل الزكاة . بكسر الحاء* : الوقت الذي تجب فيه باستكمال الحول .
التبعة : الاربعون من الفهم . وقيل هي : اسم لادنى ماتجب فيه الزكاة
من الابل والفهم وغيرها . من تاع اليه يتبع . اذا ذهب اليه . او هو
من تاع اللبأ والسمن . يتنوع ويتبع اذا رفعه بكسرة او تمرة . اى لهم
ان يرفعوا منها شيئا ويأخذوه .
المقورة : المسترخية الجلود ، بهزائها . ودارقورا* ، واسعة . واقصور
الجلد اذا فضل عن الجسم واتسع .
الالياط : جمع الليط . القشر اللاصق بالشجر والقصب . من لاط حبه
بقلبي اذا لصق به . فاستعير للجلد . لالتزاقه باللحم .
الضناك . المكتنزة اللحم . من الضنك - الضيق . اى لا يؤخذ منهم
الردى* ولا النفيس . انما يؤخذ الوسط .
التيمة : الشاة الزائدة على التبعة . حتى تبلغ الفريضة الاخرى . او هي
الشاة الموهوبة المعلوفة في البيت للاحتلاب . وايتها كانت فهي المحبوسة
اما عن الصدقة . واما عن الرعى : من التتيم . وهو التعبيد والحبس
عن التصرف الذي للاحرار .
الانطا* : الاعلاء ، لغة يمانية . يقال انطى ينطى ، كاعطى يعطى .
الثبجة : الوسط بين الخيار والرذال . =

السيوب : الركاز ، ههين الجاهلية . او المعدن . جمع سيب : وهو العطاء . وقيل السيوب . عروق من الذهب والفضة تسبب في المعدن اى تجرى فيه .

والخمس : سهم من خمسة اسهم تضم ميمه وتسكن .
 الخلاط : مصدر خالطه . وهو ان يخلط الرجل ماله بمال غيره ليمنع حق الله منه . او يبخس الساعي فيما يجب له . وهو معنى قوله ففى الحديث الاخر (لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) .
 الوراق : ان يجعل فنه او ابله فى وهدة من الارض لتخفى على المصدق . الورطة الهوة العميقة من الارض . وقيل : الوراق : ان يغييب ماشيته فى ماشية غيره . لئلا يراها المصدق . وقيل : ان يقال للمصدق عند فلان صدقة ، وليست عنده فيورطه فى ذلك .

الشناق : المشاركة فى الشنق . وهو ما بين الفريضتين كالزيادة على الخمس من الابل الى العشر اى - ما بين الفريضتين عفو . سمي شنقا لانه ليس بفريضة تامة ، فكأنه مشنوق - اى مكفوف عن التمام . فمعنى لاشناق اى لا يشنق الرجل غنمه او ابله الى مال غيره ليبتل الصدقة وهو قريب من الخلاط .

تقول العرب : اشنق الرجل . اى وجب شنق . فهو مشنق الى اربع وعشرين . فاذا بلغت ابله خمسا وعشرين فهو (معقل) اى مؤد للعقال مع ابنة مخاض . فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس واربعين فهو (مفرض) اى وجبت فى ابله الفريضة . وهو البعير المأخوذ فى الزكاة والجلب : يكون فى شيئين ، فى الزكاة . وهو ان يأمر المصدق ان تجلب المواشى اليه فى منزله ليأخذ صدقتها فنهى عن ذلك . وامر ان تؤخذ الصدقات على مياههم .

والثانى : يكون فى السباق . وهو ان يتبع الرجل فرسه فيزجره ليحثه على الجرى ، فنهى عن ذلك .

والجنب : يكون فى الزكاة كالجلب . وهو ان يأمر المصدق ان تجنب الاموال اليه ليأخذ صدقتها . يقال جنبت الدابة اذا قدتها السى جنبك . وقيل : هو ان يجنب رب المال بماله . اى يبعد عن موضعه حتى يحتاج المصدق الى الابعاد فى طلبه واتباعه .

وفى السباق : ان يجنب فرسا الى فرسه الذى يسابق عليه فاذا فتر الركوب تحول الى المجنوب . (اقول : المذكور فى الحديث : الجذب وهنا الجنب ولعله هنا كالمحرف) . =

الشغار : نكاح كان في الجاهلية . وهو ان يزوج كل رجل وليتسه
 للاخر ويضع كل من المرأتين ببضع الاخرى .
 واجبا الرجل : اذا باع الزرع قبل بدو صلاحه . وقيل : الاجبياء
 ان يغيب ابله من المصدق . من اجباته اذا واربته . والا اول اوجه .
 واربي : اي دخل في الربا . فاذا باعه على ان فيه كذا وكذا قفيرا
 فزادا ونقص فقد حصل الربا من احدهما .
 مم بكر : اي من بكر . قلبت النون ميما لوقوع باء بكسر بعدها . وهو
 قلب مطرد كمنبر ومنبر .
 مم ثيب . اي من ثيب . و قلب النون ميما لفة يمانية . وكذا ال التعريفية
 نعليس من امجر والبكر والثيب يقمان على الرجل والمرأة .
 والصقع : اصله الضرب على الرأس . والمراد هنا مطلق الضرب .
 والاستيفاض : التفريب والتقى والطرد . من وفض واوفض . اذا عدا
 واسرع .
 والتضريح : التدمية . من الضرج . وهو الشق . وثوب مضرج . اي
 مصبوغ بالحمرة . وتضرج : اذا تلطخ بالدم .
 الاضاميم : الحجارة . اراد ان حد الشيب الزاني : الرجم .
 التوصيم : الفتور والتواني . اي لا اهمال لاقامة الحدود . واصل الوصم
 الصدع . ثم قيل لمن به وجع وتكسر في عظامه . موصم ، تشبيه المتناقل
 بالوجع المكسر . والمعنى : لا محاباة ولا تواني في دين الله .
 النفة : من فمه اذا ستره وغطاه اي لا تستر فرائضه انما يجهر بها .
 السرايا : السرية الطائفة من الجيش اكثرها اربعمائة . من السرى
 اي النفيس لانهم انفس الجيش . وقيل من السرى . وهو السير ليلا .
 القراف : كجراب : ما يضع فيه المسافرين زاده وسلاحه . ويروى القراف
 وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة واكثر ما يحمل فيه الخلع . وهو لحام
 يطبخ بالتوابل . ثم يجعل فيه . اوجب عليهم ان يزودوا كل عشرة
 من السرايا المجتازة بهم ما يسع هذا الوعاء من التمر . ا . هـ . يتصرف
 وانظر لهذه المعاني النهاية لابن الاثير كل حسب مادته .
 انظر للحديث : مجمع الزوائد (٣٧٣ : ٩) (٣٧٦) باب ما جاء في
 وائل بن حجر رضي الله عنه . وذكر الكتب الثلاثة التي كتبها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم . وليس فيها لا خلاط . بل قال : (. . .) لا جلب
 ولا جنب ولا شغار ولا وراط في الاسلام . . .) . وقال رواه الطبراني
 في الصغير والكبير وفيه محمد بن حجر وهو ضعيف . ا . هـ . =

ولان ملك كل واحد منهما ناقص من النصاب ، فوجب ان لا تلزمه زكاة
(١) كالمنفرد .

ولان الزكاة تجب بالحول والنصاب . فلما لم يكن للخطبة تأثير في الحول
(٢) ووجب اعتبار حول كل واحد منهما على انفراده ، ووجب ان لا يكون لها تأثير (في ٢٢٢ سب
(٤) النصاب) ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده . (٥)

وتحرير ذلك قياسا ١. انه احد شرطي الزكاة فوجب ان لا يتغير بالخطبة
كالحول ولان النصاب الذي يقطع فيه السارق مقدار كما ان النصاب الذي تجب
فيه الزكاة مقدار ، فلم كان الشركاء (٦) في سرقة نصاب لا قطع عليهم حتى تبلغ
سرقة كل واحد منهم نصابا . ووجب ان يكون الخطاء في المال لا زكاة عليهم حتى

= طبقات ابن سعد (٣٤٩ : ١) ذكر وفادة وائل بن حجر ولم يذكر
الحديث الذي فيه (لا خلاط ولا وراط) ، العقد الفريد (٧٠ : ٢) اسم
حضر موت . هو حضرموت بن عمرو بن قيس بن معاوية . وقيل غير ذلك .
الاستيعاب (١٥٦٢ : ٤) ت ٢٧٣٦ باب الافراد في حرف الواو . وائل
ابن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعمر الحضرمي يكنى ابا هنيذة . ذكر
بعض الحديث ولم يذكر (لا خلاط ولا وراط) . ومثله اسد الغابرة
(٤٣٥ : ٥) .

الفائق في غريب الحديث (٤ : ١) وفيه لا خلاط ولا وراط . وأشار الى كلمة
خلاط في (٣٦٩ : ١) وجاء سهوا في منال الطالب ، حيث ذكر محققه
رقم الصفحة ١٤ والصحيح ما اثبتته .
وذكره الخطابي في غريب الحديث بلفظ (لا شفار ولا وراط) غريب
الحديث (١٤٨ : ١) بتحقيق عبد الكريم القزباوي طبع دار الفکر
بدمشق ١٤٠٢ هـ . اشار محققه الى الفائق فقط ولم يبين ما فيه من
اختلاف .

- (١) ب : المنفرد .
- (٢) هـ : وجب .
- (٣) هـ : الانفراد .
- (٤) ب : (ساقط) .
- (٥) الاصل - أ : انفراد .
- (٦) ب ، هـ : الشرط .
- (٧) ب : منهم ساقطة .
- (٨) المنهاج للنووي (١٦٠ : ٤) مع مفني المحتاج والتحفة وحواشيه
(١٢٧ : ٩) ، والاقناع (١٩١ : ٢) ، ومعه تقرير الشيخ عوفي .

تبلغ حصة كل واحد منهم نصابا . وتحريم ذلك قياسا انه حق تعلق بقدر من المال فوجب ان يستوى فيه حكم الاشتراك والانفراد . كالقطع في السرقة .

والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ، عموم قوله صلى الله عليه وسلم " فسي اربعين شاه شاه " (١) و (في خمس من الابل شاه) (٢) و (في ثلاثين بقرة تبيع) (٤) ولم يفرق بين ان يكون ذلك لمالك او ملاك . وروى الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة . وما كان من خليطين فانهما يتراجعان (٥)

(١) ب : شاه . ساقطة .

(٢) هذا بعض حديث الصحيفة . ابو داود (٢ : ١٠٠) باب زكاة السائمة وهو من حديث علي رضي الله عنه . والترمذي (٣ : ١٥١) باب ماجاء في زكاة الابل والغنم . من حديث ابن عمر وابن ماجه (١ : ٥٧٧) باب صدقة الغنم ح ١٨٠٥ .

(٣) هذا ايضا بعض حديث الصحيفة . نص البخاري (في اربع وعشرين من الابل فمادونها من الغنم في كل خمس شاه) وهو من حديث انس .

فتح الباري (٣ : ٣١٧) (٣٨) باب زكاة الغنم ح ١٤٥٤ . وابو داود (٢ : ٩٦) باب زكاة السائمة بلفظ (في كل خمس ذود شاه) وهو من حديث انس وفي (٢ : ٩٨) من حديث ابن عمر بلفظ (في خمس من الابل شاه) وانظر تحفة الاحوذى - الترمذي (٣ : ٢٥٢) بسباب ماجاء في زكاة الابل والغنم . بلفظ الكتاب وابن ماجه (١ : ٥٧٣) بسباب صدقة الابل ح ١٧٩٨ . ونصب الراية (٢ : ٣٣٨) باب صدقة السوائم (فصل في الابل) وراجع احاديث الصحيفة .

(٤) وهذا ايضا من حديث الصحيفة . الترمذي (٣ : ٢٠) (٥) باب ماجاء في زكاة البقر ح ٦٢٢ بلفظ (في ثلاثين من البقر تبيع او تبيعه) قال : وفي الباب عن معاذ بن جبل . قال ابو عيسى : هكذا رواه عبد السلام بن حرب عن خصيف وعبد السلام ثقة حافظ ..

ابن ماجه (١ : ٥٧٧) (١٢) باب صدقة البقر ح ١٨٠٤ وما بعده بلفظ (في ثلاثين من البقر تبيع او تبيعه) والبيهقي (٤ : ٩٩) باب كيف فرض صدقة البقر . ذكر احاديث معاذ وابن مسعود وانس . وانظر (ص ١٧٥) وما بعدها .

(٥) ب : يسترجعان .

بينهما بالسوية (١) وفيه دليلان . (٢)

احدهما : قوله : لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشية الصدقة . (٣) اي لا يجمع بين الاملاك المتفرقة ، وهو ان يكونوا ثلاثة ، لكل واحد منهم اربعون مفردة ، فلا تجمع ليؤخذ منها شاة ، وتكون على تفريقها ، ليؤخذ منها ثلاث شياه . ولا يفرق بين الاملاك المجتمعة ، وهو ان يكونوا ثلاثين مائة وعشرون مجتمعاً (فلا تفرق) (٤) ليؤخذ منها ثلاث شياه ، وتكون على اجتماعها ليؤخذ منها شاة فيحمل قوله : لا يجمع بين متفرق على الاملاك (ولا يفرق بين مجتمع على الاملاك .

وقال ابو حنيفة (٥) يحمل قوله : لا يجمع بين متفرق على الاملاك كقول الشافعي (ولا يفرق بين مجتمع على الملك الواحد لا على الاملاك . وهو ان يكون لرجل مائة وعشرون شاة فلا تفرق ليؤخذ منها ثلاث شياه (وتكون على اجتماعها في المال ليؤخذ منها شاة) وهذا فاسد من وجهين . (٦)
احدهما : ان هذا معلوم بقوله (في اربعين شاة ، شاة ، الى مائة وعشرين) فكان حمل الحديث على استفادة حكم آخر اولي .



(هامش)

- (١) تقدم اول الكتاب . راجع احاديث الصحيفة (ص)
- (٢) الاصل - أ : تأويلان .
- (٣) الاصل - أ : متفرق .
- (٤) ب : من .
- (٥) ب : (ساقط) .
- (٦) البسوط (١٥٣ : ٢ ، ١٨٤) ، بدائع الصنائع (٢ : ٨٦٩) جعل قوله (لا يجمع بين متفرق محمولاً على الملك وكذا لا يفرق بين مجتمع . فمعنى لا يجمع بين متفرق اي اذا كان الملك متفرقاً لا يجمع فيجعل كأنه لواحد لاجل الصدقة . ومثل له - وقوله لا يفرق بين مجتمع اي في الملك . كرجل له ثمانون من الخنم في مزرعتين مختلفتين انه يجب عليه شاة واحدة . قال - ولو اراد المصدق ان يفرق المجتمع فيجعلها كأنها لرجلين فيأخذ منها شاتين ليس له ذلك . لان الملك مجتمع فلا يملك تفريقه . ا . هـ باختصار .
- اقول : ان قوله : لا يجمع بين متفرق . وان قال الكاساني انه في الملك لكن الواضح انه في الاملاك لان المثال الذي ذكره هو في الملكين لانفسى الملك الواحد .
- (٧) ب : (ساقط) .

والثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تفريق ما نهى عن جمعه . فلما كان نهى (عن) ^(١) الجمع في الاملاك لافي الملك ^(٢) وجب ان يكون نهى عن التفريق في الاملاك ، لافي الملك . فصحت ^(٣) هذه الدلالة من الخبر . والدليل الثاني ^(٤) : قوله (وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما ^(٥) بالسوية) والتراجع يكون في خلطة الاوصاف ، دون الاعيان . يؤيد ذلك ^(٦) ويؤكدده رواية سعد بن ابي وقاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ^(٧) : (والخليطان ما اجتمعا في الحوض والسقي والرعى ^(٨) وروى والفحول) ^(٩) . ولانسه

(١) عن من زيادتي ليقم الكلام .

(٢) ب : فوجب .

(٣) ب : فصحة .

(٤) النسخ . والدلالة الثانية . وما اثبتته مناسب لقوله . وفيه دليلان .

(٥) أ : عليهما .

(٦) هذا جزء من حديث انس بن مالك في الصحيفة وهو صحيح في البخاري

(٣ : ٣١٥) ومن طريق ابن عمر . وعمرو بن حزم في البيهقي (٤ : ١٠٦)

راجع احاديث الصحيفة .

(٧) ب : قال من الخليطان .

(٨) ب ، هـ : والرعى والسقي .

(٩) سنن البيهقي (٤ : ١٠٦) باب صدقة الخلطاء بلفظ " لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق في الصدقة والخليطان ما اجتمع على الفحل والرعى والحوض " . والدارقطني (٢ : ١٠٤) باب تفسير الخليطين ح ١ ، قال وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف . والتلخيص الحبير (٥ : ٣٩٤) . قال البيهقي اجمع اصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به . وقال ابن ابي حاتم في الحلل : سألت ابي عنه فقال هذا حديث باطل . ولا اعلم احدا رواه غير ابن لهيعة . (قلت) وقد بين الخطيب في المدرج سبب وهم ابن لهيعة فيه . فذكر عن ابي عبيد القاسم بن سلام عن ابي الاسود النخعي عن عبد الجبار قال : لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئا انما كان يرويه من كتابه وروى عن سعيد بن ابي مريم ايضا انه قال : لم يسمع ابن لهيعة من يحيى شيئا ، ولكن كتب اليه فكان كتب اليه يحيى هذا الحديث يعني حديث السائب بن يزيد . صحبت سعد بن ابي وقاص كذا كذا سنة فلم اسمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

ملك لو انفرد به احدهما ، وجبت زكاته فجاز اذا اشتركا^(١) فيه ان تجب زكاته^(٢) لوجود النصاب . كما ان كل مال ، سقطت عنه الزكاة لانقضاء النصاب ، لم^(٣) تجب فيه الزكاة بوجود النصاب كمال^(٤) الذمي والمكاتب^(٥) .
ولان ايجاب الزكاة يفتقر الى مالك^(٦) ومطوك ، فلما وجبت الزكاة وان افترق الملك ، اقتضى ان تجب الزكاة وان افترق الملاك .
فاما^(٧) الجواب عن قوله (واذا لم تبلغ سائمة الرجل^(٨) اربعين فلا شئ) فيها فهو دليلنا . لانه قال : الرجل ، فادخل الالف واللام الداخلة للجنس او للمعهود^(٩) فلم يصح حملها على المعهود لفقده^(١٠) . فكانت محمولة على الجنس^(١١) فصار كأنه قال : واذا لم تبلغ سائمة الرجال اربعين فلا شئ فيها .

= الاحديثا واحدا . وكتب يحيى بن سعيد بعده : لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق . فظن ابن لهيعة انه من حديث سعد ، وانما هذا كلام مبتدأ من السائل التي كتب بها اليه . وقال ابن معين هذا الحديث باطل . وانما هو من قول يحيى بن سعيد . هكذا حدث به الليث ابن سعد عن يحيى بن سعيد من قوله . ا . هـ

- (١) هـ : اشركا .
- (٢) ب : زكاته فيه لوجود .
- (٣) ب : لم تجز .
- (٤) ب : كما الذمي .
- (٥) معناه ان المدار على توفر الشروط . فاذا توفرت الشروط ، وجبت الزكاة اشتركا او انفردا . واذا لم تتوفر الشروط سقطت الزكاة ولو وجد النصاب اشتركا او انفردا فالذمي والمكاتب لازكاة عليهما اشتركا او انفردا ولو وجد النصاب والحول .
- (٦) ب : ملك .
- (٧) الاصل - أ : واما .
- (٨) ب : الفخم اربعين .
- (٩) هـ : المعهود ولم .
- (١٠) هـ : لفقدها .
- (١١) والجنس وان كان يصدق على المتعدد والواحد الا ان المراد منه هنا خصوص المتعدد وذلك بمعونة الاحاديث الاخرى . وهو قوله وما كان من خليطين فانهما

واما قوله " لا خلط ولا وراط" فهذا حديث ذكره ابو عبيد في فرييب
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لوائل^(٢) بن حجر الحضرمي ولقومه
من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاقيال العباهلة من اهل
حضرموت ، باقام الصلاة وايتاء الزكاة على التبعة شاة . واليتمة^(٣) لصاحبها وفي
السيوب^(٤) العشر لا خلط ولا وراط ولا شناق ولا شفار في الاسلام^(٥) . قال
ابو عبيد في تفسير هذا الحديث : ان الاقيال ، ملوك باليمن ، دون الملوك
الاعظم . والعباهلة : الذين قد اقروا على ملكهم لا يزالون عنه واليتمة^(٦)
اربعون من الغنم . واليتمة^(٧) الشاة الزائدة على الاربعين حتى تبلغ الفريضة
الاخرى . والسيوب^(٨) : الركاز . قال ابو عبيد : ولا اراه اخذ الا من السيوب^(٩)
وهو العطية ، والخلط : الشركة في المواشي . والوراط : الخديعة^(١٠)
والفش والشناق : مابين الفريضتين ، والشفارة عقد النكاح الخالي من^(١١)
الصداق .

فهذا تفسير ابي عبيد^(١٣) . وليس في قوله لا خلط ، دلالة على ما ذكرنا
لا تهيقضي النهي من نفس الخلطة وليس للزكاة^(١٤) ذكر . والخلطة جائز باتفاق

-
- (١) ب : لا اختلاط .
(٢) ب : لوائلى .
(٣) ب : والقيمة . ه : واليتمة . وقبلها التبعة وفي النسخ البيعة .
(٤) ب : السبوت . ه : الشيوب .
(٥) راجع (ص) .
(٦) الاصل - أ ، ب : والبيعة .
(٧) الاصل - أ ، ب : واليتمة الزائدة .
(٨) ه : والشيوب .
(٩) ب : ابو عبيدة . اهـ وقد رجعت الى كتاب ابي عبيد وفي فهرسة الكلمات
اللغوية قال محققه : السيوب (٢ : ٢٧٦) ورغم البحث في هذا الرقم
وما يشبهه في هذا الجزء وغيره لم اجد كلمة السيوب .
(١٠) ه : المواشى . ساقطة .
(١١) الاصل - أ : الشنق .
(١٢) ب : عند .
(١٣)
(١٤) ب : الركاز .

وانما اريد بها خلطة الجاهلية الواقعة على صفات حظرها^(١) الشرع .
واما قياسهم على المنفرد . فالمعنى فيه عدم النصاب^(٢) . واما جمعهم بين
الحول والنصاب^(٣) فهما^(٤) فى المعنى سواء . لاننا نعتبر النصاب من حين الخلطة
لا فيما قبل^(٥) (فكذلك^(٦) يجب ان يعتبر الحول من حين الخلطة لا فيما قبل^(٧)) .
واما قياسهم على السرقة . فالمعنى فيه انه^(٨) لما لم تضم بعض سرقاته
الى بعض (لم تضم سرقة غيره الى سرقتها . ولما ضم بعض ماله الى بعض^(٩)) ضم
مال غيره اليه^(١٠) .

-
- (١) ه : يحظرها .
(٢) وهذا فيما اذا كانت اربعين بين اثنين .
(٣) الاصل - أ : فالمعنى فيه سواء .
(٤) ه : كذلك .
(٥) الاصل - أ : (ساقط) .
(٦) ب : انه .
(٧) ب : (ساقط) .
(٨) ب : الى ماله .

واما مالك ، فانه استدل^(١) بان قال : اذا كانا خليطين في اربعين
 وكان لكل واحد منهما عشرون فهو غير مخاطب بالزكاة كالمكاتب^(٢) والذمي^(٣)
 فلم يجز ان تكون الخلطة موجبة للزكاة ، لان مال كل واحد منهما لم يزد . وهذا
 فاسد . وعموم ما استدللنا به على ابي حنيفة يبطله . ثم يقال له : ليس يخلو
 حالك من احدا منين : اما ان تعتبر الملاك كاعتبار ابي حنيفة^(٤) . وقد دللنا
 على فساد . او تعتبر الطل^(٥) كاعتبارنا ، فلا يصح ما ذكرته .
 فاما استدلاله : بان كل واحد منهما غير مخاطب بالزكاة ، فيقال له
 ان اردت مع اجتماع المالين فقير مسلم بل هما مخاطبان بها^(٦) . وان اردت مع
 انفرادهما فالمعنى فيه عدم النصاب واذا اجتمعا كان النصاب موجودا .

٤٩٤

- (١) انظر ادلة المالكية في مراجعهم السابقة (ص ١٧٧ *) .
- (٢) ب : فهو . ساقطة .
- (٣) يريد مالك بقياسه الخليطين في اربعين شاة على المكاتب والذمي
 الاشارة الى الجامع الذي يجمع بينهم وهو فقد شرط في كل . فكل
 واحد من الخليطين غير مخاطب لفقد النصاب والمكاتب غير مخاطب لفقد
 الحرية - فلا يكون ملكه تاما . والذمي غير مخاطب بالزكاة لفقد الاسلام .
- (٤) الاصل ، ب : كابي حنيفة .
- (٥) ب : الملاك .
- (٦) ب : هنا .
- (٧) الاصل ، ب : المساكين .
- (٨) الاصل - أ ، بها . ساقطة . وفي ب : بهما .

(٤٠-١) مسألة (١)
 مسمومة

قال الشافعي : (والذى لاشك فيه ان الشريكين مالم يقسما^(٢) الماشية^(١) فهما خليطان^(٣)) . وهذا صحيح لانا قد ذكرنا ان الخلطة نوعان^(٤) خلطة^(٥) اوصاف وخلطة اعيان . فخلطة الاعيان : الشركة . وخلطة الاوصاف : ما تتميز مال كل واحد منهما بصفته^(٦) . واختلف اصحابنا . هل تسمى^(٧) خلطة لغة او شرعا^(٨) ؟ فقال بعضهم : تسمى^(٩) خلطة شرعا لالفة . لان الخلطة^(١٠) فى اللغة مالم يتميز^(١١) . فقال بعضهم : تسمى^(١٢) خلطة شرعا لالفة . لان الخلطة^(١٣) فى اللغة مالم يتميز^(١٤) .

(١) الاصل - أ ، ب : فصل . وما اثبتته عن ه : وهو الصحيح لان الماوردي يعنون بمسألة اذا ذكر بعدها قولاً للشافعي . كما هنا .

(٢) ب ، ه : يقتسما .

(٣) ب : قد قلنا .

(٤) المزني (ص ٤٣) و أ ، ب ، ه : بدون فهما . والام (١٣ : ٢) قال والذى لاشك فيه ان الخليطين الشريكان لم يقسما الماشية . وهو خطأ مطبعي . والصحيح ما في المزني (ص ٤٣) . وانظر الطبري (١٥ : ٣) و ما بعدها . ذكر نص المزني مطولا . وقال : هل ينصرف لفظ الخلطة عند الاطلاق الى خلطة الاوصاف او الى خلطة الاعيان ؟ للشافعي قولان : القديم : انه ينصرف الى خلطة الاوصاف . لانه قال : والخلطة ان يصرف كل واحد منهما ماشيته وان يربحها ويسرها ويسقيها . وجهه قوله عليه السلام : والخليطان ما اجتماعا في الرعي والفحل . . . الخ . والقول الجديد : ان المراد بالخلطة ، خلطة الاعيان . وجهه ان حقيقة الخلطة ، الشركة ، فاذا كانا شريكين في اعيان المال ، فهما خليطان في الاوصاف ضرورة . فكان صرف الاطلاق في الخلطة الى حقيقتها اولى .

(٥) تقدمت اقسام الخلطة (ص < ٤٩) .

(٦) الاصل - أ : ماتعين . وما اثبتته اولى لانه سيأتي مثله . وان كانا سواء في المعنى .

(٧) الاصل - أ : بصفة . وما اثبتته اولى لانه قد يكون التميز باكثر من صفة .

(٨) هل تسمى . اي خلطة الاوصاف .

(٩) ه : ام شرعا .

(١٠) ب : تسما - و (لالفة) ساقطة .

(١١) ه : الخليطة .

(١٢) اي مال كل منهما بصفته .

وقال آخرون : بل تسمى بذلك لغة وشروا . وقد جاء القرآن بمثله في قصة داود^(١) " ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة"^(٢) الى قوله تعالى " وان كثيرا من الخطايا ليبغى بعضهم على بعض"^(٣) فسامهم خلطاء . وان كانت النعجة متميزة عن النعاج .

فان قيل : فقول الشافعي : والذي لا شك فيه ان الشريكين مالم يقسما^(٤) الماشية خليطان ، يقتضي ان يكون شاكاً في خلطة الاوصاف . قيل : انما قال هذا ، لان خلطة الاوصاف قد ورد الشرع بها^(٥) . ثم لم يشك في ان الشركة خلطة . فافتضى ان يكون مالم يشك^(٦) فيه لاحقا بمسألة ورد الشرع به^(٧) . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) هو : داود بن سليمان بن ايشاء بهيمة مكسورة ثم مثناه من تحت ساكنة ثم شين معجمة . كان احمر الوجه ، سبط الرأس ، ابهى الجسم ، طويل اللحية حسن الصوت والخلق ، طاهر القلب . مات وعمره مائة سنة . تهذيب الاسماء^(١ : ١٧٩) وما بعدها ، المعارف (ص ٢١) .
- (٢) الاصل - أ : له تسع وتسعون نعجة . ساقطة .
- (٣) الايتان من سورة (ص) ٢٣ - ٢٤ : " ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ، فقال : اكفنيها ، وعزتي في الخطاب " قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ، وان كثيرا من الخطايا ليبغى بعضهم على بعض ، الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وقليل ما هم . وظن داود انما فتناه . فاستغفر ربه . وغرراكمها ، واناب " .
- (٤) ب ، هـ : يقتسما .
- (٥) وهو قوله تعالى : " ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة " الآية . وقوله عليه السلام (والخليطان ما اجتمعا في الرعي والفحل . . الخ) .
- (٦) وهو خلطة الاعيان .
- (٧) وهو خلطة الاوصاف . قال الجويني (٢ : ١٧٤ ب) التحاق خلطة الاعيان بخلطة الاوصاف في حكم الخلطة بالاولى . ا . هـ بالمعنى .

سألة (٤٠)

قال الشافعى /: (وتراجعهما بالسوية ^(١) ان يكونا خليطين في الابل
فيها الفهم فتوجد الابل في يدى احد هما فتؤخذ منه صدقتها . فيرجع ^(٢) على
شريكه بالسوية ^(٤) .
اما خلطة الاوصاف اذا اخذ الساعى الزكاة من احد المالكين فلربما ^(٥)
ان يرجع على شريكه بحصته . فان لم يظلمه الساعى رجع عليه بقيمة حصته
(مما اخذ . وان ظلمه رجع عليه بقيمة حصته ^(٦)) من الواجب ^(٧) ولم يرجع عليه ^(٨)
بالزيادة التي ظلمها ^(٩) .

-
- (١) ب : بالتسوية .
(٢) هـ : فتؤخذ .
(٣) هـ : ويرجع .
(٤) المزنى (ص ٤٣) ، الام (٢ : ١٣) .
(٥) ب ، هـ : فيلزمه . وما اثبتته الضمير فيه يعود الى الاحد في قوله
(احد المالكين) . ب : ان يرجع شريكه عليه بحصته .
(٦) عليه . من هـ .
(٧) ب : (ساقط) .
(٨) هـ : من الواجب عليه ولم . . .
(٩) التنبيه (ص ٣٩) . فان اخذ الساعى الفرض من نصيب احد هما رجع على
خليطه بالحصه .
والطبرى (٣ : هـ ب) ذكر المسألة على قولى اطلاق الخلطة ، هل تطلق
على خلطة الاوصاف او الايمان . القديم : الخلطة عند الاطلاق تطلق
على خلطة الاوصاف . فالمعنى واضح . فاذا كانا خليطين في ثمانين
شاة فاخذها الساعى من احد هما ، رجع على صاحبه ، بنصف شاة . وعلى
هذا القياس ابدا . ثم ذكر القول الجديد . ومآل ذلك الى كسلام
الماوردى . لكن الجوينى فى نهاية المطلب (٢ : ١٧٥) اشار الى
غير هذا فقال : ولا يرجع عليه بنصف شاة . لان الشاة ليست مثلية . ا . هـ .
وذكر مسألة اخرى . وهى لو كان لاحد هما اربعون بقرة والاخر ثلاثون
وخلطا اوصافا فاخذ الساعى تبعا من صاحب الاربعين ومئة مسنن
صاحب الثلاثين ، يرجع صاحب الاربعين على صاحب الثلاثين ، بثلاثه
اسباع تبعا ، ويرجع صاحب الثلاثين ، على صاحب الاربعين ، بأربعة =

= اسباع سنة ، والرجوع بالقيمة ، ولو اخذ المسنة من صاحب الاربعين والتبع من صاحب الثلاثين . فانهما يتراجعا ، فيرجع صاحب الاربعين ، على صاحب الثلاثين بثلاثة اسباع سنة ، ويرجع صاحب الثلاثين على صاحب الاربعين بأربعة اسباع تبع . ولا يكتفى بانسه قد اخذ من كل حقه لانا نقول : ان المسنة شائعة في جميع المال وكذلك التبع . هكذا ذكره شيخى والشيخ ابوبكر وبه نقر كذلك . . .

١. هـ . بتصرف . وانظر كذلك الوجيز وشرحه (٤٠٦ : ٥ - ٤٣٠) ، والمهذب والمجموع (٤٤٦ : ٥ - ٤٤٨) . فسر القول ووضح ونقل كلام الجوينى . وبني المسألة على وجهين . اصحهما : وبه قال ابن ابى هريرة . وجمهور اصحابنا المتقدمين وصححه الشيرازى ، يأخذ من جنب المال ما اتفق ، ولا حرج عليه . والثانى : ونقله الشيرازى والاصحاب عن ابى اسحق : يلزمه ان يأخذ من مال كل واحد ما يخصه ولا يجوز غير ذلك . ليفنيهما عن التراجع . هذا فيما اذا امكنه ان يأخذ من نصيب كل واحد منهما ما يخصه . واما اذا لا يمكنه ذلك فله اخذ فرض الجميع من نصيب ايهما شاء . وان لم يجد السن المفروض الا فى نصيب احدهما اخذه . ومثل لذلك وقال : هذا كله لا خلاف فيه ١. هـ . اقول : وسبب تصحيح العلماء لوجه ابن ابى هريرة لانا نحصر فى الخلطة ان يكون المالان كالمال الواحد . وفى الاخذ بوجه ابى اسحق نكون قد اكدنا على الفصل بين المالين . وفى الاخذ بوجه ابن ابى هريرة نكون اكدنا على الخلطة . والله اعلم .

ومغنى المحتاج (٣٧٧ : ١) وانظر المحلى وحاشيتى قليوبى (١٢ : ٢ - ١٣) قال قليوبى (ص ١٣) (تنبيه) لو كان لزيد اربعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها . فاخذ الساعى من زيد سنة ومن عمرو تبعا فلا تراجع على التراجع . ١. هـ . وقد مر ان هذا لا يرتضيه امام الحرمين الجوينى .

١/٢٧٥

سألة (٤١)

قال الشافعى (ولا يكونان ^(١) خليطين حتى يريحا ويسرحا ويحلبا ويسقيا معا . وتكون فحولهما مختلطة) ^(٢) .

اما خلطة الاعيان ، فزكاتها معتبرة بخمس شرائط . وهذه الخمس معتبرة في زكاة المنفرد . شرطان ^(٣) منها في المالك . وثلاثة في الماشية .

فاما الشرطان في المالك ^(٤) ، فاحدهما : الاسلام . لان الكافر لا زكاة عليه ^(٥) . والثانى : الحرية . لان العبد والمكاتب لا زكاة عليهما ^(٦) .

واما الثلاثة التى فى الماشية ^(٧) (فاحدها النصاب ^(٨)) والثانى الحـول ^(٩)
 والثالث السوم .

فهذه خمسة شروط معتبرة فى زكاة المنفرد ، وظلّة الاعيان جميعها
 والله تعالى اعلم بالصواب .

-
- (١) ولا يكونا . هـ
 (٢) المزنى (ص ٤٣) وقبله . وقد يكون الخليطان الرجلين يتخالطان بماشيتهما وان عرف كل واحد منهما ماشيته . ولا يكونان خليطين حتى . . . ويحلبا معا . . . وتكون فحولتهما مختلطة . ا . هـ وهو موافق لنص الام (٢ : ١٤) وقال : فاذا كانوا هكذا صدقوا صدقة الواحد بكل حال . ا . هـ والطبرى (٣ : ٥٥ ب) بنص المزنى .
 (٣) ب : وشرطان منهما .
 (٤) هـ : المال .
 (٥) لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح - حديث الصحيفة - هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التجريد الصريح (١ : ١٠٠) من حديث انس . وانظر احاديث الصحيفة قال فى فتح القدير (٣ : ٣١٨ - ٣١٩) قوله على المسلمين . استدل به على ان الكافر ليس مخاطبا بذلك . وتعقب بان المواد بذلك كونها لا تصح منه . لانه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع . وانظر (ص ٥٩) .
 (٦) لان من شرط الزكاة الملك التام . والعبد لا يملك . وكذا المكاتب ملكه غير تام وهو عبد مادام عليه درهم .
 (٧) تقدم الكلام عن النصاب فى اول نصاب الابل (ص ٢٠٩) وعن الحـول (ص ٢٧٢) وعن السوم (ص ٢٧٣) كما سيأتى لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث انس فى البخارى (٣ : ٣١٧) (٣٨) باب زكاة الخـنـم =

-
- = ح ١٤٥٤ وفي صدقة الخنم في سائمتها . وانظر لهذه الثلاثة
الطبرى (٣: ٥٥ ب) لكنه ذكر بدل السوم : ان يكون من جنس ما تجب فيه
الزكاة . ا. هـ
اقول : ما ذكره الماوردي اولى لان الكلام في ماشية تجب فيها الزكاة
وانظر خلاصة المختصر (١٤/ أ ب) .
(٨) ب : (ساقط) .
(٩) ب : المفرد .

واما خلطة الاوصاف ^(١) فتعتبر فيها الشروط الخمسة المعتبرة في الانفراد
 وخلطة الاعيان ، ثم تختص بستة شرائط آخر ^(٢) تعتبر في خلطة الاوصاف لاغير .
 احدها : ان يكون المراح ^(٣) الذي تأوى اليه واحدا .
 والثاني : ان يكون المسرح ^(٤) الذي ترعى واحدا .
 والثالث : ان يكون السقى ^(٥) الذي تشرب فيه من نهر او بغر او حوض
 واحدا ^(٦) .

والرابع : ان تكون الفحول التي تطوقها واحدة^(٩) .
والخامس : نقله المزمي^(١٠) ولم يروه الربيع . ان يكون حلابهما واحدا^(١١) .
^(١٢)

- (١) ب : الاعيان . فيعتبر .
(٢) ب : لم .
(٣) الاصل - أ : بست .
(٤) أ : اخرى .
(٥) المراح . موضع مبيتها . بضم الميم . تصحيح التنبيه (ص ٣٩) وكذلك الطبرى (٣ : ٥ ب) .
(٦) ب : الصرح . موضع رعيها . التصحيح (ص ٣٩) ، الطبرى (٣ : ٥ ب) .
(٧) ب : (ساقط) .
(٨) ب : واحد .
(٩) اى غير متميزه . التصحيح (ص ٣٩) .
(١٠) نص المزنى . وان يحلبا معا . انذر (ص ٤٣) وانظر الام فليس فيسه ذكر الحلب (٢ : ١٣) وما بعدها . ونقل الطبرى (٣ : ٥ ب) نص المؤنى (وان يحلبا معا) .
(١١) ب : وخلا بهما واحدا . واختلف . ه : حلابها .
(١٢) المجموع (٥ : ٤٣٤) قال الشرفسرة ، وقسمها الى متفق عليه والى مختلف فيه . وأختصرها فاقول . اتحاد المراح ، والمشرب ، والمسرح ، والمرعى ، فهذه متفق عليها . الخامس : اتحاد الراعى . طريقان . احدهما شرط . وبه قطع الشيرازى والاكثرين . والثانى : وجهان . اصحهما شرط . والسادس ، اتحاد الفحل . وهو كالخامس ، والسابع : اتحاد موضع الحلب . شرط . ولم يذكر النووى خلافا . الثامن : اتحاد الحالب وجهان . التاسع : اتحاد اثناء الحلب وهو المحلب بكسر الميم . وجهان =

فاختلف اصحابنا في نقل المزنى هذا الشرط على وجهين .
 احدهما : انه غلط من المزنى في نقله وليس ذلك شرطا معتبرا بحال
 لان غيره لم يروه عن الشافعى .
 (١) والوجه الثانى : ان نقله صحيح . (٢) وقد ساعده حرمة (٣) فروى عن
 الشافعى مثله . (٤)
 فعلى هذا فى كيفية هذا الشرط ثلاثة اوجه .

= اصحهما . ليس بشرط . والثانى : يشترط . وليس معناه ان يكون
 الاناء واحدا بل ان تكون الاوانى فوضى بينهم . وعلى هذا هل
 يشترط خلط اللبن ؟ وجهان : اصحهما عند الاصحاب لا يشترط . بل
 لا يجوز لانه يؤدى الى الربا . والثانى : يشترط . وبه قال ابواسحق
 المروزي ، ولا يضر جهالة قدرهما . لانهم يتسامحون به كما فى خلط
 المسافرين ازوادهم . واجاب الاصحاب عن الوجه الاصح بالفرق بين
 خلط اللبن وخلط الازواد . بان المسافرين يدعون بعضهم بعضا الى
 طعامه ، فهو اباحة ، وليس ذلك فى اللبن . ا.هـ

وعدد فى التنبيه (ص ٣٩) سبعة فقط وعد المحلب . قال النووى
 بالكسر الاناء . وبالفتح موضع الحلب . والاصح اشتراط اتحاد موضع
 الحلب لا الاناء . فينبغى ان يقرأ بالفتح ليوافق الاصح . والاقسام
 والخصال (١٧/أ) والمضاجع مع المبنى (١: ٣٧٦) ، التحفة
 وحواشيها (٣: ٢٢٩) . وذكرها الطبرى (٣: ٥٥) زاد ان يكون
 مال الخلطة نصابا . وان يكون كل من الخليطين من اهل الزكاة . ثم
 ذكر الحلاب والخلاف فيه . ثم بين نية الخلطة وان فى اشتراطها
 وجهان . والغاية القصوى (١: ٣٧٢ - ٣٧٣) .

(١) ب : ساقط الى الوجه الثانى فى النية .

(٢) هـ : نقل المزنى صحيح .

(٣) نقل الطبرى والنووى رواية حرمة وزاد عليه نقل الزعفرانى - وسيأتى

قريبا . وحرمة : هو ابو حفص حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة
 ابن عمران التجيبى . ولد سنة ست وستين ومائة . وتوفى بمصر سنة
 ثلاث واربعمين ومائتين . وكان حافظا للحديث . صنف (المبسوط)
 و(المختصر) طبقات الشيرازى (ص ٩٩) ، تهذيب الاسماء (١: ١٥٥)
 ت ١١٦ ، ديوان الضعفاء (ص ٥٤) ت ٨٦٦ : ثقة . ابوحاتم :
 لا يحتج به ، ابن عدى : ليس فيه ما يضعف من اجله . الفهرست (ص ٢٩٨)

السبكى (١: ٢٥٧) .

(٤) هـ : مثله . ساقط .

- احدها^(١) : ان يكن موضع حلايهما واحدا .
والثاني : ان يكن الحالب واحدا .
والثالث : ان يكن اناء الحلب واحدا .

ولا يكن اختلاط اللبنين ربا كما يخلط المسافرون ازوادهم اذا اجتمعوا
للاكل ولا يكن ربا . والتأويل الاول اصح . وهو ان /معناه ، ان يكن موضع
الحلاب واحدا^(٢) . وقد نص عليه الشافعي في الاملاء فقال : وان تحلب فـ في
مكان واحد . فان تفرقا في مكان الحلاب قبل الحول زكاه الاثنان . فقد
افصح بصواب هذا التأويل وصحة نقل المزي^(٣) .

- (١) احدها . معناه ان يكن . هـ
(٢) هـ : واحدا . ساقطة .
(٣) ذكر العلماء هذه المسألة وفصلوا القول فيها واختصروا . واختصر
القول فيها النووي في الروضة (٢ : ١٧٢) وفصله في المجموع (٥ : ٤٣٥)
فقال - باختصار - السابع : اتحاد الموضع الذي يحلب فيه مالهما
شرط . الثامن : اتحاد الحالب . وجها . اصحهما ليس بشرط .
والثاني : يشترط . التاسع : اتحاد الاناء الذي يحلب فيه . وجها
اصحهما ليس بشرط . والثاني يشترط . وعلى هذا هل يشترط خلط
اللبن وجها اصحهما . لا . لانه يؤدي الى الربا لان احدهما
ياخذ اكثر من حقه - غالبا - . والثاني : يشترط خلط اللبن ولا يكون
ربا . وذكر الادلة لكل . ثم قال : قال اصحابنا : وسبب الخلاف
في اشتراط خلط اللبن ان الشافعي رضي الله عنه قال في المختصر
وفي رواية حرمة والزهراني في شروط الخلطة (وان يحلبا معا) ولم
يذكر الشافعي ذلك في الام . ذكر ذلك كله ابو الطيب والاصحاب .
قال القاضي ابو الطيب (الطبري ٣ : ٦٠٦ - نقلا عن ابي حامد) لا خلاف
بين اصحابنا ان اتحاد الحلاب شرط لكن اختلفوا في المراد به . فظاهر
مانقله المزي وعليه عامة اصحابنا ان معناه اتحاد الاناء (لا) خلط
اللبن لانه يفضي الى الربا . قال النووي : وهو المذهب . وبه قطع
الجمهور . وقال ابن كج في المسألة طريقان (احدهما) لا يشترط
قولا واحدا (والثاني) على قولين . وهذا غريب ضعيف . وذكر صاحب
البيان في المسألة ثلاثة اوجه (اصحها) قول ابي اسحق المروزي وابي
حامد ان المراد كونه موضع الحلب واحدا . ونقل المحاملي وصاحب
الفروع عنه . ان مراد الشافعي : الاناء الذي يحلب فيه . ونقل صاحب =

والشرط السادس : مختلف فيه . وهو نية الخلطة ^(١) . فاحد الوجهين انها معتبرة . لاتصح الخلطة الا بها . لان للخلطة تأثيرا في الزكاة فافتقرت الى قصد كالسوم .

فعلى هذا ان خلط الرعاة المواشى ، بغير امر ارباب الاموال ، لم يثبت حكم الخلطة ^(٢) .

والوجه الثانى : ان النية غير معتبرة في الخلطة لانه لما سقط اعتبارها في خلطة ^(٣) الاعيان ، سقط اعتبارها في خلطة الاوصاف فعلى هذا لو خلط ^(٤) الرعاة المواشى بغير امر ارباب الاموال على الشرائط المعتبرة ثبت حكم الخلطة .

فهذه ستة ^(٥) شرائط تختص بخلطة الاوصاف . اربعة منها متفق عليها ^(٦)

= الشامل عنه : ان مراد الشافعى ان يكون الحالب واحدا . ومذهب ابى اسحق هو الصحيح (والوجه الثانى) يشترط ان يحلب معا ويخلط اللبن ثم يقتسمان . والثالث يشترط اتحاد الحالب والاناء وخلط اللبن . واختصر الرافعى المسألة فقال : يشترط الموضع الذى يحلب فيه ، والاصح انه لا يشترط اتحاد الحالب والاتحاد الاناء ولا خلط اللبن . ا . هـ . انظر الرافعى (٣٩٦ : ٥) فصل المسألة .

(١) الروضة (١٧٢ : ٢) فى اشتراط نية الخلطة وجبان اصحابها لا تشترط . والرافعى (٣٩٩ : ٥) اظهرهما لا . والمنهاج والمغنى (٣٧٦ : ١) فى المنهاج : لانية خلطة فى الاصح . والتحفة وحواشيها (٢٣٠ : ٣) ونهاية المحتاج (٦١ : ٣) ، وانظر حليمة العلماء (٥٢ : ٣) ، والطبرى (٧ : ٣) . وقال الغزالي فى المعتمر (١٤ / ب) وان يكون خلط الماشيتين بقصد هما فى اصح القولين ولم يشترط النية البيضاوى . الغاية القصوى (٣٧٣ : ١) .

(٢) ب : نهاية الساقط .

(٣) ب : غير . ساقطة .

(٤) أ : الاعتبار .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) ب ، هـ : ست .

(٧) ب ، هـ : اربع .

وهي المراح والمسرح^(١) والسقى والفحول . وشرطان مختلف فيهما . وهما الحلاب والنية .

واصل هذه الشرائط قوله صلى الله عليه وسلم (والخليطان ما اجتمعا^(٢) في الرعى والسقى والفحول)^(٣) . فنص على بعضها ونبه على باقيها^(٤) .
فلو انخرم شرط منها بطل حكم الخلطة وزكيا^(٥) زكاة الانفراد .
فقطي هذا لو كان^(٦) احد الخليطين عبدا او مكاتبا او كافرا^(٧) ، زكسى الحر المسلم/ زكاة المنفرد . ولو افترقا في مراح ، او مسرح ، او سقى ، او فحول ٢٧٦ ب /
زكيا زكاة المنفرد^(٩) .

-
- (١) ب : والسراح .
(٢) ب : اختلطا .
(٣) حديث الصحيفة وهو حديث صحيح .
(٤) ب : ما فيها .
(٥) يريد اذا نقص . من قولهم : اخترمته المنية . اخذته . والقوم استأصلتهم
ق م (٤ : ١٠٥) ، الصحاح (٥ : ١٩١) مادة (خرم) .
(٦) أ : وزكياه .
(٧) ب : كان . ساقطة .
(٨) أ : كاتبا .
(٩) لان هذه الاربعة متفق على اشتراطها .

(ب ٤١) فصل

~~~~~

ب / ٢٢٦

فاما قول الشافعى : ( ولا يكونان <sup>(١)</sup> خليطين حتى يحول عليهما <sup>(٢)</sup> الحول من يوم اختلطا ) فهي مسألة تأتي <sup>(٣)</sup> ونذكر ما فيها من الخلاف .  
واما <sup>(٥)</sup> قول الشافعى ( ولما لم اعلم مغالفا ، اذا كانوا <sup>(٦)</sup> ثلاثة خلطوا لو كانت لهم مائة وعشرون شاة ، اخذت منهم شاة ، وصدقوا صدقة والواحد <sup>(٧)</sup> فنقصوا المساكين شاتين من مال الخلفاء الثلاثة الذين لو يفرق مالهم كانت فيه ثلاث شياه ، لم يجز الا ان يقولوا لو كانت اربعون <sup>(٨)</sup> شاة بين ثلاثة كانت عليهم شاة لانهم صدقوا الخلفاء <sup>(٩)</sup> صدقة الواحد <sup>(١٠)</sup> . وهذا اراد به مالكا حيث قال : لاحكم للخلطة حتى يملك كل واحد منهم نصابا فرد عليه بان قال : لما <sup>(١١)</sup> كان ثلاثة شركاء في مائة وعشرين تلزمهم <sup>(١٢)</sup> شاة واحدة صدقة الواحد <sup>(١٣)</sup> .

- 
- ( ١ ) الاصل ب : يكونا .  
( ٢ ) الاصل : عليها .  
( ٣ ) المزني ( ص ٤٣ ) ، الام ( ٢ : ١٣ ) وخلاصة المختصر ( ١٤ / ب ) .  
( ٤ ) ( ص ٥٤٧ ) .  
( ٥ ) الاصل - أ : فاما .  
( ٦ ) ب : كان .  
( ٧ ) الاصل - أ : كان . وسيأتي مثلها . لو كانت اربعون في جميع النسخ .  
( ٨ ) ب : الذي .  
( ٩ ) الاصل - أ : لم . وكذلك في الطبرى ( ٣ : ١٦ ) وهو خطأ .  
( ١٠ ) الاصل - أ : اربعين .  
( ١١ ) اي اوجبوا على الخلفاء ان يتصدقوا صدقة الواحد .  
( ١٢ ) انظر لمعنى هذا النص الام ( ٢ : ١٤ ) ، النص في الطبرى ( ٥ : ١٦ ، ب ) .  
( ١٣ ) أ : ارد ( وهو جائز وسافه ) قال الطبرى : قصد بها ( المسألة ) الشافعى الرد على مالك ومن وافقه من اهل الحجاز . لان اباحنيفة لا تأثير للخلطة عنده .  
( ١٤ ) ب : لما كانت ثلاث .  
( ١٥ ) أ : يلزمهم .

رفقا بهم . ولو كانوا متفرقين لزمهم<sup>(١)</sup> ثلاث شياه ، وجب اذا كانوا ثلاثة شركاء<sup>(٢)</sup>  
في اربعين شاة ان تلزمهم شاة صدقة الواحد رفقا بالمساكين ( ليرتفق<sup>(٣)</sup>  
المساكين ) في الخلطة بمثل ما ارتفق به ارباب الاموال .

- 
- ( ١ ) أ، ب، هـ : لزمهم .  
( ٢ ) ب : ثلاث .  
( ٣ ) ب : ( ساقط ) .

١/ ٢٧٧ أما الخلطة في المواشي فلا يختلف مذهب الشافعي في جوازها  
وتصح من وجهين خلطة وصف . وخلطة عين .  
فاما الخلطة فيما عدا المواشي من الزروع والثمار <sup>(٣)</sup> والدراهم والدنانير  
ففي صحة الخلطة فيها قولان . <sup>(٤)</sup>

(خليفة غير الماشية)

- (١) في النسخ . صدقة محرمة . وما اثبتته أصح وهو في المزي المطبوع (ص ٤٣) تمامه : أرأيت لو أن حائطا صدقته مجزأة على مائة انسان ليس فيه الا عشرة اوسق اما كانت فيه صدقة الواحد ؟ ونحوه ففسى الام (٢ : ١٤) وزاد : وان كانت حصة كل واحد منهم من ثمره لا تبلغ خمسة اوسق . ا. هـ .
- (٢) هـ : جعل كلمة الفصل عنوانا لفصل جديد . وهو خطأ .
- (٣) هـ : والثمار . ساقطة .
- (٤) الجويني في السلسلة (ص ٣٣ ب) ذكر القولين . والطبري (٣ : ٧ ب) . والاحكام السلطانية (ص ١١ هـ) ذكر القول الجديد فقال : والخطاء في النصاب يزكهن زكاة الواحد اذا اجتمعت فيها شرائط الخلطة . ا. هـ . ذكر ذلك وهو يتكلم عن المواشي . لكن قوله (والخطاء في النصاب يشمل المواشي وغيرها اذا كانت نصابا والوجيز (٥ : ٤٠٤) قال : وفي تأثير الخلطة في الثمار والزرع ثلاثة اقوال . فعلى الثالث تؤثر خلطة الشيوع دون الجوار . ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة ، وفي الشيوع قولان . ا. هـ . وقد فصل ذلك الرافعي فقال . . . القديم وبه قال مالك ، واحمد ، في اصح الروايتين ، لا تثبت ، والجديد انها تثبت . واما خلطة المجاورة . فان لم تثبت خلطة المشاركة فهذه اولى وان اثبتنا تلك ، ففي هذه قولان . ومنهم من يقول وجهان (اصحهما) عند العراقيين وصاحب التهذيب والاكثرين انها تثبت ايضا كما فسى المواشي . والثاني : لا . ونسب القاضي ابن كج هذا الى اختيار ابي اسحق . والاول الى اختيار ابن ابي هريرة . ولا فرق في جميع ما ذكرنا بين الثمار او الزرع وبين النقدين واموال التجارة على المشهور . وعند =

= القفال طريقة اخرى . وهي ان الخلاف في الزرع والثمار في الخلطتين جميعا ، وفي النقدين واموال التجارة في خلطة المشاركة وحدها . وفي خلطة الجوار ، نقتطع بانها لا تثبت فيها . وهذه الطريقة هي التي اورد ها الشيخان الصيدلاني وابو محمد - الجويني - وذكرها صاحب الكتاب . فقال : ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان . ا. هـ . بتصرف .

وفي المذهب ( ٥ : ٤٥٠ ) ذكر القولين ولكن النور في المجموع فصل القول ثم اختصره فقال : واذا اختصرت قلت : في الخليطين اربعة اقوال ( الجديد ) ثبوتها وهو الاظهر ( والثاني ) لا يثبتان ( والثالث ) تثبت خلطة الشركة دون الجوار ( والرابع ) تثبت الخليطان فـ في الزرع والثمار . وكذا خلطة النقد والتجارة ان كانت خلطة شركسية والا فلا . والاصح ثبوتها جميعا في الجميع لعدم الحديث " لا يفرق بين مجتمع ... " وهو صحيح " . ا. هـ .

وتتصفا للفائدة . اذكر اقوال المذاهب لاهية هذا الموضوع فاقول . لا يرى المالكية خلطة فير الماشية بلغة السالك على الشرح الصغير ( ٢١٠ : ١ ) وما بعدها والخرشي وحاشية عدوى ( ١٥٦ : ٢ ) قوانين الاحكام الشرعية ( ص ١٢٦ ) ، الاشراف على مسائل الخلاف ( ١٧٢ : ١ ) التلقين مخطوط ( ورقة ٢٨ ب ) ولا خلطة في غير المواشي . اما الحنابلة فالصحيح في المشهور من المذهب انها لا تؤثر . قال في الانصاف ( ٨٣ : ٣ ) : وعليه جماهير الاصحاب . ونص عليه . وعنه انها تؤثر خلطة الاعيان . اختارها الاجري . وصحبها ابن عقيل قال ابو الخطاب في ( خلافة الصغير ) : هذا اقبس . وخص القاضي في شرحه الصغير هذه الروايات بالذهب والفضة . فعلى هذه الرواية تؤثر خلطة الاعيان بلانزاع . وكذا الاوصاف ايضا . وهو تخريج وجهه للقاضي وحكاه ابن عبدوس المتقدم وجها . . . . . وقيل لا تؤثر خلطة الاوصاف على هذه الرواية . وان اثرت خلطة الاعيان وهو الصحيح ومفنى ابن قدامة ( ٤٦٢ : ٢ ) وشرح منتهى الارادات ( ٣٨٦ : ١ ) ، المقنع ( ٣١٣ : ١ ) الحاشية . وعدم التأثير قول اكر اهل العلم . وعنه انها تؤثر وهو قول اسحق والاوزاعي في الحب والتمر قياسا على خلطة الماشية .

واما الحنفية فلا يرون للخلطة تأثيرا مطلقا . الاصل ( ٥ : ٢ ) ، ( ٤٣ : ٢ ) المبسوط ( ١٥٣ : ٢ - ١٨٤ ) وابن عابدين ( ٣٠٤ : ٢ ) ، البدائع ( ٨٦٨ : ٢ ) ، فتح القدير ( ١٧٤ : ٢ ) .

احدهما : وهو قوله في القديم . ان الخلطة فيها لاتصح . <sup>(١)</sup> وبالله  
قال مالك ، واكثر الفقهاء .

ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ( والخليطان ما اجتماعا في الرعي  
والسقي والفحول ) <sup>(٢)</sup> فلما جعل هذا شرطا في صحة الخلطة - وهو معدوم في  
غير المواشي - دل على ان الخلطة لاتصح في غير المواشي <sup>(٣)</sup> ولان الخلطة  
انما جازت في المواشي ، لما يعود من رفقها على المساكين تارة وعلى رب المال  
اخرى ، ورفق الخلطة فيما سوى المواشي <sup>(٤)</sup> عائد على المساكين والاستضرار بها  
عائد على ارباب الاموال .

فلذلك صحت الخلطة في المواشي لارتفاق الفريقين بها . ولم تصح فيما  
عدا المواشي لاختصاص المساكين بالارتفاق بها وارباب الاموال بالاستفواربها .  
والقول الثاني : قاله في الجديد : ان الخلطة تصح في جميع الاموال  
المزكاة . كما تصح في المواشي . ووجه ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم  
" لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق " <sup>(٥)</sup> . ولان الشروط <sup>(٦)</sup> المعتبرة في زكاة  
المواشي معتبرة في زكاة الدراهم ، والدنانير والزروع والثمار ، فوجب ان تكون  
الخلطة الجائزة في المواشي جائزة في الدراهم والدنانير والزروع والثمار .  
فان قيل يبطل <sup>(٨)</sup> بالسوم . هو معتبر في المواشي دون غيرها <sup>(٩)</sup> .

ب / ٢٧٧

- 
- ( ١ ) اي لا تأثير لها في الزكاة .
  - ( ٢ ) تقدم قريبا .
  - ( ٣ ) ب ، هـ : الا في المواشي .
  - ( ٤ ) ب : ( ساقط ) .
  - ( ٥ ) الاصل أ ، ب : مفرق .
  - ( ٦ ) الاصل أ ، ب : المعتبر .. معتبر .
  - ( ٧ ) ب : والزروع . ساقطة .
  - ( ٨ ) اي يبطل قياسكم الدراهم والدنانير على المواشي في صحة الخلطة بالسوم .
  - ( ٩ ) أ : وهو .

قيل : قد يعتبر مثله في الدراهم والدنانير<sup>(١)</sup> . وهو ان يتخذها  
فلا تجب زكاتها<sup>(٢)</sup> .

- 
- ( ١ ) فان قيل اذا كان معتبرا مثله في الدراهم والدنانير فما هو قولكم من  
الزروع والثمار ؟ نقول ان الشروط المعتبرة في المواشي معتبرة فـسـي  
غيرها - في الجملة . ويكفي صدق ذلك على الدراهم والدنانير .
- ( ٢ ) ذكر الطبري توجيهات للقول الجديد فقال ( ٣ : ٦ ب ) والدليل على  
صحة القول الجديد ان كل مال وجبت فيه الزكاة اذا كان لواحد ، وجبت  
فيه الزكاة ، اذا كان لاثنتين ، اصل ذلك الماشية ، ولان الخلطة  
تراد لتخفيف المؤنة - وقد يوجد ذلك في الثمار والزروع . وهو ان يصير  
الذي يحفظها او يسقيها او يلقح الثمار واحدا . وكذلك في امـسـوال  
التجارات ، تصير الخلطة البيع او السمسار او الحانوت واحدا ، فهو اقل  
مؤنة في حالة الانفراد فيجب ان يصح . ا . هـ

( أ - ٤٢ ) فصل  
مهم

فان قيل : ان الخلطة في غير المواشى لاتصح فلا زكاة على واحد من  
الخليطين حتى يكون ملكه نصاباً<sup>(١)</sup> .  
واذا قيل : ان الخلطة في غير المواشى جائزة ، كهي في الماشية<sup>(٢)</sup>  
صحت فيها خلطة الاعيان وهو : ان يكونا شريكين في ارض ذات نخيل<sup>(٣)</sup>  
وزرع اخرج الله تعالى فيها خمسة اوسق ، او يكونا شريكين في عشرين ديناراً<sup>(٤)</sup>  
او مائتي درهم<sup>(٥)</sup> .

فاما خلطة الاوصاف . فهل تصح فيها ام لا ؟ على وجهين .  
وهو ان تكون ارض احد هما ، تلاصق ارض الآخر ، ويكون شريكهما واحداً  
والقيم بهما واحداً . او يكون لهذا مائة درهم في كيس ويكون لهذا مائة<sup>(٦)</sup>  
درهم في كيس ، ويكون حافظهما واحداً . وحرزهما واحداً . فاصح الوجهين<sup>(٧)</sup>  
ان هذه الخلطة لاتصح . لانها مأخوذة من الاختلاط . وهذه مجاورة .  
والوجه الثاني : ان هذه الخلطة تصح لان معنى الخلطة ارتفاق كل  
واحد من الخليطين بصاحبه . وقد يرتفقان في هذه الخلطة بقلة المؤنة<sup>(٨)</sup> .  
<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup>

- ( ١ ) لان كل واحد منهما يزكي زكاة المنفرد .
- ( ٢ ) ب : السنة .
- ( ٣ ) وهو - اي المعنى - فيكون الكلام معنى خلطة الاعيان هو وكذلك في  
خلطة الاوصاف .
- ( ٤ ) ب : ذات زرع ونخل .
- ( ٥ ) الاصل - أ : مائة وما اثبتته هو الصحيح . لان المائة دون النصاب .
- ( ٦ ) هـ : ويكون .
- ( ٧ ) الاصل أ : في كيس . ساقطة . أ : ويكون . ساقطة .
- ( ٨ ) ب : فاحد .
- ( ٩ ) أ : لقلة .
- ( ١٠ ) تقدم الكلام مفصلاً عن هذه المسائل وغيرها في المسألة قبل هذا الفصل .
- ( ١١ ) المؤنة تهمز ولا تهمز . ( ومأنت ) القوم من باب قطع احتملت مؤنتهم .  
المختار ( ٦١٢ ) ، ق م ( ٢٧١ : ٤ ) ، الصحاح ( ٦ : ٢١٩٨ ) .  
مادة ( مان ) .



## (بـ ٤٢) فصل

متمم

ب/٢٧٧

فاما قول الشافعى (أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ حَافِظًا صَدَقَهُ مَجْزَأَةً عَلَى مِائَةِ إِنْسَانٍ  
لَيْسَ فِيهَا إِلَّا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ) أَمَا كَانَتْ فِيهِ صَدَقَةُ الْوَاحِدِ ؟  
وهذا أراد به مالكا<sup>(٢)</sup> حيث منع من الخلطة في غير المواشى ، وقال<sup>(٤)</sup> ففى  
وقف على جماعة ، إخراج الله تعالى فيه خمسة أوسق ، ان عليهم الزكاة  
فأورده الشافعى افسادا لمذهبه وكسرا لاصله .  
فان قيل : هذا لا يلزم مالكا ، لان الوقف عنده لا يملك<sup>(٦)</sup> .  
قلنا : الوقف وان كان عنده غير مملوك فالثمرة مملوكة . فكان ما ذكره  
الشافعى قدحا داخلا عليه .  
وللشافعى فى رتبة الوقف قولان<sup>(٧)</sup> .

(١) الاصل - أ : محرمه . وب : مجزأة . والمزنى (ص ٤٣) ، الام (٢ : ١٤) مجزأة . والطبرى (٣ : ١٨) . وكلتا هما صحيحتان ، لان قوله مجزأة  
اى مقسمة عليهم يعلمون ان لهم بهذا الحائط حقا . وقوله محرممة  
اى ممنوع غيرهم منها ومحرم على غيرهم الانتفاع بها الا باذنهم . كأن  
تكون وقفا مثلا .

(٢) وقال الطبرى (٣ / ١٨) واختلف اصحابنا فيمن قصده الشافعى بهذا  
القول والزمه هذه المسألة فمنهم من قال قصد به مالكا . ومنهم من  
قال : بل قصد به الرد على ابي يوسف ومحمد لانهما يحتبران السوق  
فى الثمار والزروع ولا يجعلان للخلطة تأثيرا . ولم يقصد ابا حنيفة  
لان الزكاة تجب عنده فى قليل الحبوب وكثيرها . ا. هـ باختصار

(٣) ب : منع الخلطاء .

(٤) اى الشافعى .

(٥) أ : لا . ساقطة .

(٦) بلغة السالك (٢ : ٢٩٧) الموقوف عليه انما يملك الانتفاع لا المنفعة  
ا. هـ اقول فاذا كان لا يملك المنفعة فاولى ان لا يملك الموقوف ذاته  
والخرشى (٧ : ٧٨) .

(٧) التنبيه (ص ٩٢) وينتقل الملك فى الرقبة بالوقف عن الواقف فى ظاهر  
المذهب فقد قيل : ينتقل الى الله تعالى . وقيل الى الموقوف عليه  
وقيل : فيه قولان . ا. هـ ونرى المنهاج مع مثنى المحتاج (٢ : ٣٨٩) =

احدهما : ملك للموقوف<sup>(١)</sup> عليه . غير ان ليس له بيعه كام الولد .  
والقول الثاني : انه غير مملوك . بل قد زال الملك عنه وصار خالصا  
لله تعالى كالعبد المعتق . وعلى كلا القولين . الزكاة في زرع الوقف وثمرته  
واجبة .

فان قيل : ان الخلطة فيه لاتصح ، فلا زكاة ، حتى تبلغ حصة كل واحد  
منهم حصة اوسق .

قيل : ان الخلطة فيه تصح على قوله الجديد ، ففيه الزكاة اذا بلغ  
جميعه<sup>(٢)</sup> خمسة اوسق اذا كان على قوم معينين<sup>(٣)</sup> . فان كان عاما على من لم  
يتمين من الفقراء<sup>(٤)</sup> او الساكنين<sup>(٥)</sup> . او على ما لا يصح ان يملك من المساجد  
والمصانع ، فلا زكاة فيه<sup>(٦)</sup> . لان الزكاة تجب على مالك<sup>(٧)</sup> من اهل الزكاة . فعلى<sup>(٨)</sup>

= لفظ المنهاج : ولا يظهر ان الملك في رقة الموقوف ينتقل الى الله  
تعالى . اى ينفك عن اختصاص الادنى ، فلا يكون ملكا للواقف ولا للموقوف  
عليه . قال الشربيني : اشار به الى القولين الآخرين وجه بقاء الملك للواقف  
انه حبس الاصل وسبل الثمرة . وذلك لا يوجب زوال ملكه . ووجه الثالث  
اللاحاق بالصدقة . ا . هـ . اقول الاقوال اذن ثلاثة اظهرها انه  
غير مملوك بل انتقل ملكه الى الله تعالى . والثاني : انه ملك للواقف  
والثالث : انه ملك للموقوف عليه . ا . هـ . قال ابن حجر في التحفة  
( ٢٧٣ : ٣ ) شارحا قول النووي ( فلا يكون للواقف ) وفي قول يملكه  
لانه انما زال ملكه من فوائده ( ولا للموقوف عليه ) وقيل يملكه كالصدقة . ا . هـ

- ( ١ ) الاصل - أ : للموقوف .
- ( ٢ ) أ ، ب : كلى .
- ( ٣ ) ب : جميع .
- ( ٤ ) النسخ فان قيل بزيادة - فان - والصحيح ما اثبت .
- ( ٥ ) انظر المجموع ( ٤٥٠ : ٥ ) ، الرافعي ( ٤٠٥ : ٥ ) .
- ( ٦ ) ب ، هـ : من لا .
- ( ٧ ) ب : والساكنين او على من لا يصح .
- ( ٨ ) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر ( ٤٤ : ٢ ) ، الطبري ( ٨ / ٣ ) .
- ( ٩ ) الاصل - أ : ملك .
- ( ١٠ ) هذا ليس تفريعا على قوله ( فان كان عاما على من لم يتمين ) بل هو  
تفريع على الوقف على معينين لان الوقف على غير المعينين لا زكاة فيه =

ب/٢٢٨

هذا لوان رجلا وقف رقاب اربعين من الخنم سائمة .  
 فان قيل : ان رقة الوقف لا تملك ، فلا زكاة فيها .  
 وان قيل : ان رقة الوقف مطوكة ففى ايجاب زكاتها وجهان .  
 احدهما : واجبة لانها ملك لمن تلزمه الزكاة .  
 والثانى : انها غير واجبة وهو اصح . لانها وان كانت مطوكة فملكها  
 غير تام كالمكاتب الاتراه لا يقدر على بيعها ورهنها . والله اعلم بالصواب .

---

= قولاً واحداً . وقد ذكر الطبرى هذه المسألة ( ٣ / ٨ ب ) فقال : ان  
 اوقفها على غير معينين فلا زكاة لانها ليست لمالك معينين فهى كالمسال  
 الحاصل فى بيت المال . وان كانت لمعينين فذلك منى على انتقال  
 الملك عن الواقف . وللشافعى فى ذلك قولان . وذكر نحو ما ذكره  
 الماوردى بالادلة . وانظر الرافعى ( ٥ : ٤٠٥ ) .  
 ( ١ ) ه : والثانى وهو اصح . انها . . . .

لا يفرق بين ثلاثة خلطاء في عشرين ومائة شاة . وإنما عليهم شاة  
لأنها إذا فرقت كان عليهم <sup>(٦)</sup> ثلاث شياه . ولا يجمع بين متفرق <sup>(٧)</sup> . رجل لسه  
مائة شاة (وشاة . ورجل له مائة شاة) <sup>(٨)</sup> فإذا تركها <sup>(٩)</sup> متفرقتين ففيها شاتان  
وإذا اجتمعتا ففيها ثلاث شياه .

فالخشية خشية الساعي ان ثقل الصدقة . وخشية رب المال ان تكسر  
الصدقة . فامران يقول كل على حاله .  
ذكو الشافعي في هذا الموضع خشيتين . خشية قلة الصدقة في تفريق  
ما كان مجتمعا في مائة وعشرين ، وهي عائدة الى الساعي دون ارباب الاموال  
(وخشية قلة الصدقة في جمع ما كان مفرقا في مائة وعشرين شاة وشاة . ومائة

- (١) الاصل أ ، ب : فصل . وما اثبتته من هـ . وهو الصحيح . لما عرفت .  
(٢) ب : قال الشافعي قوله - وأ : وعلى قوله .  
(٣) ب : مفترق .  
(٤) المزني (ص ٤٣) ، الطبري (٣/ ٨ ب) .  
(٥) ب : افترقت .  
(٦) المطبوع المزني : كان فيها ثلاث .  
(٧) ب : مفترق .  
(٨) ب : (ساقط) .  
(٩) المطبوع . فإذا تركا متفرقين . فعليهما شاتان وإذا جمعتا .  
(١٠) انظر الام (٢ : ١٤) بهذا المعنى . وقال بعد قوله (وخشية رب المال  
ان تكثر الصدقة : وليس واحد منهما اولى باسم الخشية من الاخر فامر  
ان نقر كلا على حاله . وان كان مجتمعا صدق مجتمعا . وان كان  
متفرقا صدق متفرقا ) . ا . هـ  
المجموع (٥ : ٤٣٣) ، البجيرمي مع المنهج (٢ : ١٦) .  
(١١) ب : الموضع . ساقطة .  
(١٢) هـ : جميع . وما اثبتته هو الصحيح .

شاة وهى عائدة الى الساعى ايضا ، هـ من ارباب الاموال . لان الخشيتين جميعا  
 فى قلة الصدقة دون كثرتها . فلذلك <sup>(١)</sup> ما عادت الى الساعى دون ارباب الاموال <sup>(٢)</sup>  
 وخشية ارباب الاموال فى مائتى شاة وشاة مجتمعة بين خليطين <sup>(٣)</sup> تجب فيها <sup>(٤)</sup>  
 ثلاث شياه وان فرقت وجبت فيها شاتان فلا ينبغي لهما ان يفرقاها <sup>(٥)</sup> خشية  
 ان تكثر الصدقة ، بل ينبغي ان يقر كل مال على حاله من <sup>(٦)</sup> الجمع والتفريق <sup>(٧)</sup> .

- 
- ( ١ ) بريد : فذلك الذى عادت الخشية فيه الى الساعى .  
 ( ٢ ) الاصل ا هـ ب : ( ساقط ) .  
 ( ٣ ) ا : يجب . وتجب اجود قال ابن مالك فى الفيتة :  
 وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو اتى القاضى بنت الواقف  
 قال السيوطى فى البهجة المرضية ( ص ٤٧ ) والاجود اثباتها .  
 ( ٤ ) الاصل ا هـ ، وجب .  
 ( ٥ ) هـ : يفرقا .  
 ( ٦ ) الاصل ا هـ ب : فى .  
 ( ٧ ) انظر الطبرى ( ٣ : ٧ ب ) وما بعدها .

## ( ٤٤ ) مسألة

قال الشافعي : ( وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِمَا شَاةٌ وَعِدَّتُهُمَا سُوءٌ ، فَظَلَّمَ السَّاعِي  
فَاخَذَ مِنْ غَنَمِ أَحَدِهِمَا ، عَنْ غَنَمِهِ وَغَنَمِ الْآخَرِ شَاةً رَبِيًّا <sup>(٢)</sup> ، فَأَرَادَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ  
الشَّاةُ الرَّجُوعَ عَلَى خَلِيطِهِ بِنِصْفِ قِيَمَةٍ مَا أَخَذَ مِنْ غَنَمِهِمَا الْفَصْلَ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا  
صَحِيحٌ .

وجملة الخلطة <sup>(٤)</sup> ضربان ، خلطة اوصاف . وخلطة اعيان .  
فاما خلطة الاوصاف مع تميز المالكين <sup>(٥)</sup> ، فالكلام فيها <sup>(٦)</sup> في فصلين . احدهما  
في كيفية الاخذ والثاني في كيفية التراجع .  
فاما كيفية اخذ الساعي الزكاة من مالهما ، فلا يخلو حال المال من  
احد امرين .

- ( ١ ) أ : وجب .  
( ٢ ) النسخ : ربا . والربي : الشاة ، تربي في البيت للبيتها . ق م ( ١ ) :  
( ٧٣ ) الالف الف التأنيث المقصورة فهي على وزن الطولي . قال ابن  
مالك والاشتجار في مائتي الاولى : بيديه وزن اربي والطولي .  
البيهجة المرضية ( ص ١٢٥ ) ، وفي المصباح ( ١ : ٢٣٠ ) الشاة السقي  
وضعت حديثا . وقيل هي التي تحبس في البيت للبيتها ، وهي فعلى  
وجمعها فعال رباب وزن غراب . وشاة ربي : البيئة الرياب وزان كتاب  
قال ابو زيد : وليس لها فعل . وهي من المعز . وقال في المجرد  
ايضا : اذا ولدت الشاة فهي ربي . وذلك في المعز . وقال جماعة  
من المعز والضان . وربما اطلق في الابل . وانظر النهاية لابن  
الاثير ( ٢ : ١٨٠ ) ، تصحيح التنبيه ( ص ٣٩ ) .  
( ٣ ) المزني ( ص ٤٣ ) قال ( وَلَوْ وَجِبَتْ . . . ما اخذ من غنمهما ، لم يكن له  
ان يرجع عليه الا بقية نصف ما وجب عليهما ) كانت جذعا وثنية لان الزيادة  
ظلم . ا . هـ . والام ( ٢ : ١٥ ) ، بتفصيل اكثر . والطبري  
( ٣ : ٩٠ ) كما في المزني وقال : الكلام في هذه المسألة في كيفية  
الاخذ وفي كيفية التراجع .

( ٤ ) ب : الخلطا .

( ٥ ) أ : تعيين .

( ٦ ) ب : منهما .

اما ان يمكن<sup>(١)</sup> اخذ الزكاة<sup>(٢)</sup> من المالكين او لا يمكن اخذها الا من احد المالكين .

( فان لم يمكن اخذها الا من احد المالكين )<sup>(٣)</sup> كمائة وعشرين شاة بين خليطين . فللساعي ان يأخذ الشاة الواجبة عليهما من اى المالكين شاة<sup>(٤)</sup> لان اخذها من المالكين متعذر<sup>(٥)</sup> وان امكن اخذ الزكاة من المالكين كماقتضى بين خليطين لكل واحد منهما مائة فعليهما شاتان يلزم كل واحد منهما شاة . او يكون بينهما اربعمئة<sup>(٦)</sup> لكل واحد منها<sup>(٧)</sup> مائتان فعلى كل واحد منهما شاتان ففيها وجهان .

احدهما : وهو قول ابى اسحق المروزي : ان على الساعي ان يأخذ زكاة كل واحد منهما من حصته ، وليس له ان يأخذ زكاة جميعها<sup>(٨)</sup> من مال احدهما ( لانه غير مضطر الى ذلك . فان اخذها<sup>(٩)</sup> من مال احدهما<sup>(١٠)</sup> لم يكن له الرجوع بها على خليطه . لانه مألوم بها .

والوجه الثاني<sup>(١١)</sup> : وهو قول ابى علي بن ابى هريرة . ان للساعي ان

ب/٢٧٩

- 
- ( ١ ) ه : يكون .
  - ( ٢ ) ب : الزكوات .
  - ( ٣ ) الاصل ( مكررة ) .
  - ( ٤ ) الطبرى ( ٣ / ٨ ) ذكر الاخذ في خلطة الاوصاف بتفصيل اكثر . الرافعى ( ٥ : ٤٠٧ ) والمهذب والمجموع ( ٤٤٦ : ٥ ) ذكر المسألة مفصلة وضرب لها الامثلة .
  - ( ٥ ) ب : يتعذر .
  - ( ٦ ) الاصل أ ، ب : يكون لكل واحد .
  - ( ٧ ) أ ، ب ، ه : منهما . ومنها اى من الاربعمئة .
  - ( ٨ ) ب : جميع زكاتها ومال . وه : جميع زكاتها .
  - ( ٩ ) ب : اخذها الساعي .
  - ( ١٠ ) أ : ( ساقط ) .
  - ( ١١ ) تقدم الكلام على ذلك في الهامش ( ٩ ) من ( ص ٥١٠ ) ورجح العلماء الوجه الثانى .

يأخذها من مالهما<sup>(١)</sup> .

وله ان يأخذها من مال احدهما ، ويرجع المأخوذ منه على خليفته<sup>(٢)</sup>  
بقدر حصته لعموم قوله . ويتراجعان بينهما بالسوية .  
فهذا الكلام في كيفية الاخذ .

- 
- ( ١ ) المذهب ( ٤٤٦ : ٥ ) والنووي ( ٤٤٧ : ٥ ) ذكرا الوجهين . قال  
النووي : ( واصحهما ) وبه قال ابن ابي هريرة وجمهور اصحابنا  
المتقدمين وصححه المصنف : يأخذ من جنب المال ما اتفق ولا حرج عليه  
وله تعدد الاخذ من نصيب احدهما مع تمكنه من اخذ حصة كل واحد  
من ماله . وسواء الاخذ ممن له اقل الجملة او اكثرها . بل لو اخذ كما  
قال ابو اسحق ثبت التراجع ايضا . . . ولم يذكر غيره الفزالي فسي  
الوجيز ( ٤٠٧ : ٥ ) . بينما فصل الرافعي . وانظر مغنى المحتاج  
( ٣٧٧ : ١ ) ، التحفة وحواشيها ( ٢٣١ : ٣ ) .  
( ٢ ) قال الطبري ( ١٩ / ٣ ) . وهذا هو الظاهر من المذهب .



( أ - ٤٤ ) فصل  
متمم

فاما الكلام فى كيفية التراجع فذلك ضربان .  
 (١) احدهما : ان يكون الساعى قد اخذ قدر الواجب من غير زيادة .  
 والضرب الثانى : ان يكون قد اخذ زيادة على الواجب .  
 فان كان قد اخذ الواجب ( فذلك ضربان ايضا .  
 احدهما : ان يكون قد اخذ من الواجب (٢) من غير ان يعدل الساعى (٤)  
 القيمة فللمأخوذ منه ان يرجع على خليطه بقيمة حصته من الزكاة ، كان بينهما  
 اربعين شاة ، اخذ الساعى زكاتها شاة من مال احدهما ، فله ان يرجع على  
 شريكه بقيمة نصفها (٧) .  
 فان اختلفا فى القيمة ولا بينة ، فالقول قول الخليط الغارم مع يمينه .

- 
- ( ١ ) ب ، هـ : احد الضربين .  
 ( ٢ ) الاصل أ ، ب : غير . ولا يستقيم معها الكلام .  
 ( ٣ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٤ ) الاصل أ : فى القيمة .  
 ( ٥ ) هـ : فالمأخوذ .  
 ( ٦ ) الاصل أ : اربعين .  
 ( ٧ ) الام ( ٢ : ١٤ ) ، الطبرى ( ٣ / ٨ ، ب ) ذكر المثال وقال : يرجع  
 المأخوذ منه على شريكه بقيمة نصف شاة . فان اختلفا ولا بينة فالقول  
 قول الغارم كما فى الاصول . ثم ذكر مثالا آخر وقال هذا اذا كان  
 الساعى منصفاً . فاما ان عدل عن الواجب فان بتأويل رجوع . كالمالكى  
 الذى يأخذ الكبيرة عن الصغار . . . الخ وسيأتى . والجواب  
 ( ٢ : ١٧٥ ) . والرافعى ( ٥ : ٤١٢ - ٤٢٧ ) ، ( ٥ : ٤٣٨ ) المجموع  
 ( ٥ : ٤٤٧ ) ، ( ٤٤٩ ) رجوع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة  
 لانها ليست مثلية . ولا يقال ايضا : يرجع بقيمة نصف شاة لان نصف  
 القيمة اكثر من قيمة النصف . فان الشاة قد تكون جملتها تساوى عشرين  
 ولا يرغب احد فى نصفها باكثر من ثمانية لضرر البعض ( اى التبعيض )  
 معنى المحتاج ( ١ : ٣٧٧ ) ، حاشية شروانى ( ٣ : ٢٣١ ) ، الجلال  
 ( ٢ : ١٢ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٦٢ ) وانظر لاختلافهما - اى الساعى  
 ورب المال - الروضة ( ٢ : ١٧٦ ) ، وللمسألة ( ٢ : ١٧٥ ) .

والضرب الثاني : ان يكون الساعي قد اخذ منه قيمة<sup>(١)</sup> الواجب دراهم او دنانير كالحنفى الذى يرى اخذ القيم<sup>(٢)</sup> فى الزكاة ففيه وجهان .  
 احدهما : وهو قول ابى اسحق المروزى : ان ذلك غير مجزى وليس<sup>(٣)</sup>  
 للمأخوذ منه ان يرجع على خليفته<sup>(٤)</sup> بشئ<sup>(٥)</sup> ، لان اخذ القيم فى الزكوات لا يجوز  
 عند الشافعى .

والوجه الثانى : وهو قول ابى على بن ابى هريرة . وقد نص عليه<sup>(٦)</sup>  
 الشافعى فى كتاب الام : ان ذلك مجزى<sup>(٧)</sup> ، وله ان يرجع على خليفته بحصته  
 من القيمة<sup>(٨)</sup> ، لان ذلك حكم من الساعى ، يسوغ<sup>(٩)</sup> فى الاجتهاد فلم يجز نقضه .  
 هذا كله اذا اخذ منه الواجب من غير زيادة .  
 فاما اذا اخذ منه زيادة على<sup>(١٠)</sup> الواجب ، فذلك على ضربين .

- 
- ( ١ ) ب : قدر .  
 ( ٢ ) ب : اخذ القيمة فى الزكوات ففيها .  
 ( ٣ ) كذا فى النسخ والصحيح غير مجز . وله نظائر .  
 ( ٤ ) أ : خليفته .  
 ( ٥ ) الام ( ٢ : ٢٢ ) ، المزنى ( ص ٤٥ ) ، الطبرى ( ٣ : ٢٥٥ ب ) . وستأتى  
 هذه المسألة اول باب النية فى اخراج الزكاة .  
 ( ٦ ) ب : عليه . ساقطة .  
 ( ٧ ) الام ( ٢ : ١٥ ) ، الطبرى ( ٣ / ٨ ب ) .  
 ( ٨ ) الام ( ٢ : ١٥ ) . وكذلك لو وجبت عليهما شاة . فاخذ بقيمتها  
 دراهم او دنانير لم يرجع عليه الا بقيمة نصف الشاة التى وجبت عليهما  
 ا . هـ . وعلق الطبرى على هذا الوجه ( ٣ / ٨ ب ) فقال : هو المذهب  
 لان من يأخذ القيمة يأخذها بتأويل سائغ . ا . هـ . بتصرف .  
 المجموع ( ٥ : ٤٤٩ ) ذكر الوجهين وقال عن الوجه الثانى : وهذا  
 هو الصحيح المنصوص فى الام . اتفق الاصحاب على تصحيحه . ونقله  
 الشيخ ابو حامد ، والقاضى ابو الطيب فى المجرى ، والبند نيجسى  
 وصاحب الحاوى ، والمحاملى ، وآخرون عن نصه فى الام . ثم ذكر قول  
 ابى اسحق وقال : واتفقوا على تضعيفه .  
 ( ٩ ) ب : نوع فى الاجتهاد .  
 ( ١٠ ) هـ : على . ساقطة .

احدهما : ان يأخذ<sup>(١)</sup> الزيادة متأولا ، كالمالكي الذي يرى اخذ الكبار من الصفار ، فهذا يرجع عليه بقيمة حصته مما اخذ مع الزيادة<sup>(٢)</sup> .  
والضرب الثاني : ان يأخذ الزيادة غير متأول كاخذ الرضى ، والمأخوذ والاكولة ، وما أجمع على ان دفعه لا يلزم ، فهذا يرجع على خليطه بقيمة<sup>(٣)</sup> الواجب عليه من غير زيادة ، لانه مظلوم بالزيادة فلم يكن له ان يرجع بها<sup>(٤)</sup> على غير من ظلمه .

فهذا الكلام فى خلطة الاوصاف .

- 
- (١) ه : ان يأخذ . ساقطة .  
(٢) الرافعى (٤٣٣ : ٥) ، المجموع (٤٤٩ : ٥) . ولو اخذ زيادة بتأويل بان اخذ كبيرة عن السفال ، على مذهب مالك ، فطريقان (اصحهما) وبه قطع المصنف ، وسائر العراقيين ، وجماعة من غيرهم : يرجع بنصف قيمة ما اخذ منه لانه مجتهد فيه (والطريق الثانى) حكاة الخراسانيين فيه وجهان ، اصحهما : يرجع بالزيادة ، والثانى لا يرجع بها .  
والطبرى (٨/٣ ب) ، يرجع لانه اخذ بتأويل سائغ . ثم ذكر ان اخذ القيمة يعتبر اخذا بتأويل سائغ . وانظر الروضة (١٧٥ : ٢) .  
(٣) الاصل أ : عليه . ساقطة .  
(٤) الام (١٥ : ٢) ، فى المجموع (٤٤٩ : ٥) وله مطالبة الساعى . فان كان المأخوذ باقيا استرده واعطاه الواجب . والا استرد الفضل والفرق ساقط عنه . وهذا كله متفق عليه . والروضة (١٧٥ : ٢) الرافعى (٤٣١ : ٥) .

فاما خلطة الاميان فلزكاتها حالان .  
 احدهما <sup>(١)</sup> ان تكون من غير جنس المال كالابل التي فريضةها الفسمن  
 فالكلام في هذا كالكلام في خلطة الاوصاف سواء في كيفية الاخذ <sup>(٢)</sup> والتراجع .  
 والحال الثانية : ان تكون زكاتها من جنسها ، فلاتراجع بينهما فيما  
 اخذه الساعي من ماشيتهما سواء حاف <sup>(٣)</sup> او عدل . لان المأخوذ منهما  
 يقسط <sup>(٤)</sup> على قدر ماليهما <sup>(٥)</sup> . والله اعلم .

( ١ ) ب : احداهما .

( ٢ ) ب : الرابع .

( ٣ ) ب : جار . ه : حان .

( ٤ ) ه : يتقسط .

( ٥ ) الطبري ( ٨ / ٣ ) فان كان المال بينهما خلطة اعيان ، فلاتراجع  
 بينهما ، لانه اذا اخذ من جملة المال ، فقد اخذ من كل واحد منهما  
 بقدر حصته . ا . ه . وفصل المسألة في المجموع ( ٤٤٩ : ٥ ) فقال  
 اما خلطة الاشتراك . فان كان الواجب من جنس المال ، فاخذه الساعي  
 من نفس المال ، فلاتراجع وان كان من غير جنسه كالشاة فيمادون خمس  
 وعشرين من الابل ، رجع المأخوذ منه على شريكه بنصف قيمتها ، ان كانت  
 شركتهما مناصفة ، او بالثلث او الربع على حسب الشركة . فان كان  
 بينهما عشرة ابعرة مناصفة ، فاخذ من كل واحد شاة ، فعلى قول الامام  
 ومتابعه يتراجعان . ان اختلفت القيمة ، فان تساوت ففيها اقسوال  
 التقاس . وعلى الاصح المنصوص لاتراجع . قال البندنجي : ولا يتصور  
 التراجع في خلطة الاشتراك ، الا في صورتين ( احداهما ) : اذا كان  
 الواجب من غير جنس المال ، كالشاة في خمس من الابل . والثانية  
 اذا كان من جنسه لكن لم يكن في المال نفس الفرض . فاخذه من  
 احدهما ، رجع على شريكه بقسطه . ا . ه . بتصرف آخره .  
 وانظر الروضة ( ٢ : ١٧٦ ) .

## سألة (٤٥)

قال الشافعى : ( وَلَوْ كَانَتْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً . فَأَقَامَتْ فِي يَدِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، فَبَاعَ نِصْفَهَا ، ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> أَخَذَ مِنْ نِصْبِ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup> نِصْفَ شَاةٍ لِحَوْلِهِ . ( فَإِذَا حَالَ حَوْلُ الثَّانِي أَخَذَ مِنْهُ نِصْفَ شَاةٍ لِحَوْلِهِ ) <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .

- ( ١ ) الاصل : بيده ستة . ب ، هـ : ثم باع .  
 ( ٢ ) هـ : عليهما . وهو صحيح أيضا أى على النصفين .  
 ( ٣ ) أى البائع .  
 ( ٤ ) المزنى ( ص ٤٣ ) فى يده ستة اشهر ثم باع . . . . . لحوله الاول . فإذا حال حوله الثانى اخذ منه نصف شاة لحوله ) . ا . هـ .  
 وفى الطبرى ( ٣ / ٨ ب ) . . . . . فى يده اشهرًا ثم باع . . . . . اخذ منه نصيب الاول ( كلمة منه سهو الناسخ والصحيح من ) نصف شاة لحولسه الاول . فإذا حال حول الثانى اخذ منه نصف شاة لحوله ) والام ( ١٥٢ )  
 بمعناه . ا . هـ .  
 اقول مافى المزنى المطبوع . . فإذا حال حوله الثانى والضمير فى حوله الثانى يعود الى البائع . فيكون المعنى يؤخذ منه نصف شاة لحولسه الاول ونصف شاة اذا حال الحول الثانى . وهذا موافق لما فى الام ( ١٥ : ٢ ) قال : واذا كانت اربعين ، اخذت من نصيب الاول نصف شاة ، فإذا حال الحول الثانى : اخذت منه نصف شاة . ا . هـ .  
 وفى ب ، وهـ : بدون الهاء . هكذا ( فإذا حال حول الثانى اخذ منه نصف شاة لحوله ) وهذا موافق لنص ولتفسير الطبرى حيث قال : اذا كان عنده اربعين شاة سائمة لسته اشهر ، ثم باع من رجل آخر نصفها بيعا مشاعا ، فتم حول البائع من حين ملك . فانه يجب عليه نصف شاة فإذا تم حول المشتري من حين اشترى وجب عليه نصف شاة . ا . هـ .  
 اقول واذا اردت الترجيح بين العبارتين ، العبارة التى فيها الضمير وهى عبارة المزنى الموافقة للام ، والخالية منه وهى الموافقة للطبرى فانى ارجح عبارة ب ، وهـ . والطبرى الخالية من الضمير . لانها تعطى معنى جديدا ، فمن الواضح ان البائع اذا حال حوله اخذنا منه نصف شاة لحوله ، فإذا حال حوله الثانى اخذنا منه نصف شاة لحوله الثانى اما عبارة ب ، وهـ ، والطبرى فانها تعطى معنى آخر ، فهى تتعلق بالبائع والمشتري ، فتأخذ من البائع نصف شاة لحوله وتأخذ من المشتري نصف شاة لحوله . والله اعلم وهذا لانهما خليطان فى اربعين .  
 ( ٥ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

ر/صورة هذه المسألة في رجل معه اربعون شاة ستة اشهر باع نصفها  
فهذا على ضربين .

احدهما : ان يكون المبيع مشاعا في الجملة ، غير متميز .  
والضرب الثاني : ان يكون المبيع متميزا<sup>(١)</sup> عن الباقي ، غير شائع فسي  
الجملة .

فاذا كان النصف المبيع مشاعا فالكلام فيه يشتمل على فصلين .  
احدهما في زكاة البائع . والثاني في زكاة المشتري .  
فنبدأ<sup>(٢)</sup> أولا بزكاة البائع لان حوله اسبق فنقول : قد مضى من حوله  
قبل البيع ستة اشهر ، فاذا مضت ستة اشهر اخرى<sup>(٣)</sup> والمال على حاله  
مشاع ، فقد تم حول البائع ، ولزمه اخراج نصف شاة ، ولا يكون بيع النصف مبطلا  
لحول الباقي .

هذا منصوص الشافعي<sup>(٤)</sup> وقول جمهور اصحابه كابي اسحق وغيره . لان<sup>(٥)</sup>

- (١) ب : متميز .
- (٢) الاصل : فيبدأ .
- (٣) ب : فيقول .
- (٤) الاصل - أ : المبيع .
- (٥) ب ، ه : اخر .
- (٦) الام ( ٢ : ١٥ ) وتقدم قريبا .
- (٧) قال الطبري بعد ان نقل كلام الشافعي وشرحه : واختلف اصحابنا  
في هذه المسألة على طريقين . فقال ابو اسحق وغيره : هي على قول  
واحد ، وهو الذي نقله المزني ، وله ثلاثة ادلة . احدها : ان ملك  
الجميع ما انفك عن نصاب في طول الحول . فانه كان نصف الحول  
خليط نفسه ، وباقيه خليط غيره ، فوجب ان تجب عليه الزكاة . والثاني  
انه لو كان خليط غيره في جميع الحول ، وجبت عليه الزكاة ، فلان تجب  
عليه ، اذا كان في بعض الحول خليط نفسه وفي بعضه خليط غيره اولى  
والثالث : انه لو كان طول الحول خليط نفسه ، وجبت عليه الزكاة ، ولو  
كان طول الحول خليط غيره ، وجبت عليه الزكاة ، كذلك يجب ان تجب  
عليه الزكاة اذا كان في بعض الحول خليط نفسه وفي بعضه خليط غيره .  
والطريق الثاني : قاله ابن خيران : انه على القولين ، بناء على مسألة  
ذكورها الشافعي : وهي ان يكون لرجلين ثمانون شاة ، لكل واحد منهما =

نصيبه لم ينفك عن النصاب في حوله كله . لانه في نصف الحول ؛ كان خليطا  
 لنفسه (٢) وفي النصف الاخر ؛ كان خليطا لغيره . فكان نصيبه في جميع الحول  
 شائعا في نصاب . فلذلك وجبت عليه الزكاة . وكان ابو العباس بن سريج (٣)  
 وابو علي بن خيران قولاً ثانيا ان البيع مبطل (٤) لما مضى من حوله  
 وجعل (٥) ذلك مبنيا على اختلاف قولي الشافعي في الخلطة هل تعتبر في  
 جميع الحول او في آخره ؟ فعلى قوله في القديم : تعتبر في آخره . وعلى  
 قوله في الجديد تعتبر في جميعه . فعلى هذا القول ابطلا ما مضى من  
 الحول ، وواجبا استثنائه لتكون الخلطة في جميعه (وهذا التخريج غلط (٦) من ٢٨١/أ  
 وجهين :

- = اربعون ، وليس خليطين فلما مضى من الحول ستة اشهر خلطها  
 المالكين ، فقال الشافعي في القديم : يزكيان عند تمام الحول زكاة  
 الخلطة ، فبنى حكم الخلطة على حكم الانفراد . وقال في الجديد  
 يزكيان زكاة الانفراد . فاعتبر ان يكونا خليطين في جميع الحول . ا . هـ .  
 والروضة (٢ : ١٧٩) قال من الطريق الاول وبه قطع الجمهور ونقله  
 المزني والسريج من نصوصه . والمجموع (٥ : ٤٤٢) ، والرافعي (٥ : ٤٥٩) .  
 (١) ب ، هـ : الحول كله .  
 (٢) هـ : لنصفه .  
 (٣) هـ : زاد بن سريج .  
 (٤) ب : مبطل . هـ : مبطل الى مضى .  
 (٥) أ : وجعل .  
 (٦) انظر القولين في الرافعي (٥ : ٤٤٣) وما بعدها .  
 (٧) الام (٢ : ١٣) قال : ولا يكونان خليطين حتى يحول عليهما حول من يوم  
 اختلطا . فاذا حال عليهما حول من يوم اختلطا ، زكيا زكاة الواحد وان  
 لم يحل عليهما حول زكيا زكاة الاثنين ، وان اختلطا حولا ثم افترقا قبل  
 ان يأتي المصدق والحول زكيا زكاة المتفرقين . ا . هـ .  
 (٨) ب : ووجب استثنائه لتكون الخلطة في الحول كله . أ : في جميع الحول .  
 (٩) قال الطبري (٣ / ١١٠) : غلط مذهبا وحجاجا . اما مذهبا . فلان  
 ابن خيران يسقطها عن البائع والشافعي اوجبها عليه اذا حال حوله  
 - على الجديد - واما الحجاج فلما تقدم من الادلة . ا . هـ . بتصرف  
 وقال القفال في حليته (٣ : ٥٥) وهذا غلط لان قول الشافعي رحمه  
 الله لا يختلف ان حول الخلطة يبني على حول الانفراد . واما القولان  
 في قدر الزكاة . هل يعتبر بحول الانفراد او بحول الخلطة .

احدهما : ماتقدم من التعليل بوجود الخلطة في الحول<sup>(١)</sup> كله<sup>(٢)</sup> .  
والثاني : انه نص على جواب هذه المسألة في الجديد ، حيث اعتبر  
الخلطة في جميع الحول . فعلم انها لا تبتنى عليه<sup>(٣)</sup> . فهذا الكلام في زكاة  
البائع .

---

( ١ ) هـ : في الحول . ساقطة .

( ٢ ) ب : ( ساقط ) .

( ٣ ) اى على الغاء ماضى من الحول . اى انه لا يلزم من اعتبار الخلطة فسى  
جميع الحول الغاء ماضى من الحول . انظر المراجع السابقة .



( أ - ٤٥ ) فصل  
متمم

(١) فاما زكاة المشتري ، اذا (٢) مضى عليه حول كامل من يوم الشراء  
فينظر في حال البائع . فان كان قد (٣) ادى زكاته من جملة المال ، فلا زكاة  
على المشتري لنقصان المال عن النصاب . وان كان قد ادى زكاته من غيره  
فان قيل ان الزكاة واجبة في الذمة ، فعلى المشتري الزكاة نصف شاة لان له  
عشرين شاة (٤) من جملة اربعين . وان قيل : ان الزكاة واجبة في العين فعلى  
قولين مبنيين على اختلاف قوليه : هل تجب في العين وجوبا مراعي (٥) او وجوب (٦)

- (١) أ : اما .
- (٢) انظر للسألة الرافعي (٤٦١:٥) ، المجموع (٤٤٢:٥) ، حلية العلماء (٥٥:٣) .
- (٣) ب : (ساقط) .
- (٤) الاصل - أ : قد . ساقطة .
- (٥) قال الطبري (٣/١٠ ب) سواء قلنا ان الزكاة في العين او في الذمة والمجموع (٤٤٢:٥) ، الروضة (١٧٩:٢) ، حلية العلماء (٥٥:٣) .
- (٦) الاصل ب ، ه : شاة . ساقطة .
- (٧) ب : فان .
- (٨) قال العلماء قولين : وقال النووي في المجموع طريقين (اصحهما) عند المصنف وكثيرين : الجزم بانقطاع حول المشتري ، فلا يلزمه شيء ، لانه بمجرد دخول الحول ، زال ملك البائع عن نصف شاة ، من نفس النصاب فنقص (والطريق الثاني) حكاه المصنف عن ابي اسحق المروزي ، وهو مشهور في كتب الاصحاب ، فيه قولان (اصحهما) هذا ، و(الثاني) لا ينقطع حول المشتري ، بل يلزمه نصف شاة عند تمام حوله . واستدل له المصنف وغيره بانه اذا اخرج الزكاة من غير النصاب تبين ان الزكاة لم تتعلق بالعين . ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه في احد القولين (اذا باع ما وجبت فيه الزكاة واخرج الزكاة من غيره صح البيع) وضعف المصنف والاصحاب هذا الطريق ، بان الملك قد زال ، وانما يمسود بالاخراج من غيره . ثم ذكر مأخذ الخلاف . ا هـ
- (٩) تقدمت هذه المسألة (ص ٤٥٠) والجديد انها تتعلق بالعين .
- (١٠) الاصل : مراعا . ه : ام وجوب - ومعنى مراعي . انه ان ادى الزكاة من غيرها ، تبين بقاء النصاب ، وان ادى منها تبين نقصان النصاب . ومعنى استحقاق : اي شركة . وهي غير محضة .

استحقاق ؟

فان قيل : انها تجب في العين <sup>(١)</sup> وجوبا مراعى ، فعلى المشتري الزكاة

ايضا .

وان <sup>(٢)</sup> قيل : انها تجب في العين وجوب استحقاق ، فلا زكاة عليه .

فان قيل : لم قلتم : ان استحقاق الساكنين جزءا من عين <sup>(٣)</sup> المسال

مبطل لحكم زكاته وقد صاروا خلطا به <sup>(٤)</sup> ؟

قلنا : لان الجزء الذى استحقوه <sup>(٥)</sup> ، لا يتعلق به ايجاب الزكاة ، لانه

مستحق لقوم غير معينين . الا ترى انه لو اجتمع بيد الساعي ، اربعون <sup>(٦)</sup> شاة

سائمة ، فلم يقسمها على الفقراء حتى حال حولها ، لم تجب فيها الزكاة ، لانه <sup>(٧)</sup> ٢٨١ ب

مال مشترك بين اقوام غير معينين <sup>(٨)</sup> ؟

فهذا الكلام في المبيع اذا كان مشاعا واقبضه البائع اقباض مثله (وقت

العقد <sup>(٩)</sup> ) من غير تأخير .

فاما ان تأخر القبض عن وقت العقد زمانا ، كالشهر او نحوه ، ثم حصل

القبض بعد ذلك ، فهل يحتسب بذلك الزمان الذى لم يوجد فيه القبض من <sup>(١٠)</sup>

حول المشتري ام لا ؟ طى وجهين <sup>(١١)</sup> .

( ١ ) الاصل - أ : في العين . ساقطة .

( ٢ ) ب : فان .

( ٣ ) أ : جزء من غير . ب : من الحد المال مبطل بحكم بزكاة ومن صاروا .

الاصل - أ : يبطل بحكم .

( ٤ ) ب : به . ساقطة .

( ٥ ) ب ، هـ : قد استحقوه .

( ٦ ) الاصل - أ ، ب : انه . ساقطة .

( ٧ ) ب : اربعين .

( ٨ ) انظر المراجع السابقة . ومعها الطبرى ( ٣ / ١٠ ب ) . ا . هـ

( ٩ ) الاصل - أ : وقت العقد مالم يلصده . ا . هـ ولا معنى لهذه الزيادة .

ب : وقت العقد . ساقطة . هـ : واقبضه البائع وقت العقد اقباض مثله .

( ١٠ ) هـ : القبض فيه .

( ١١ ) انظر لهذه المسألة المجموع ( ٥ : ٤٤٣ ) ، والروضة ( ٢ : ١٨٠ ) .

احدهما : يحتسب من حوله لوجود ملكه . فعلى هذا يكون الجواب كما

مضى .

والوجه الثانى : لا يحتسب به من حوله ، لعدم تصرفه . وان الملك

لا يتم الا بعد قبضه . فعلى هذا ، يستأنف البائع<sup>(٤)</sup> الحول ايضا من يوم القبض لانه حصل فى ذلك الزمان مخالطا لمن لازكاة عليه .

---

( ١ ) الاصل - أ : فيما مضى .

( ٢ ) ب : لا يحتسبه .

( ٣ ) الاصل - أ : لم يتم .

( ٤ ) أ : البالغ .

واما<sup>(١)</sup> ان كان النصف المبيع معيناً متميزاً<sup>(٢)</sup> فلا يخلو حاله من ثلاثـة  
اقسام<sup>(٣)</sup>.

احدها : ان يعلم طيها ، ويشير اليها ، ويقبضها قبض مثلها ، من  
غير ان يفرد لها عن الخلطة ، فهذان يزكيان على ماضى في بيع المشاع سواء<sup>(٤)</sup>.

والقسم الثاني : ان يقبض المشتري ما ابتاعه مفرداً<sup>(٥)</sup> ، ويخرجه من  
المراح (ثم يردده ويخلطه ، فهذان يستأنفان الحول من وقت الخلطة ، وقد  
بطل حكم ماضى ، لافتراقهما في المراح<sup>(٦)</sup>).

والقسم الثالث : ان يقبضها مفردة متميزة<sup>(٧)</sup> في المراح ، من غير ان يخرجهـا  
منه ، ثم يخلطها . ففيه وجهان .

(١) ب : فاما .

(٢) ب : مميزاً فلا يخلو .

(٣) الطبري (٣ / ١٠٠) ذكر القسمين الثاني والثالث ، فقال عن القسم  
الثالث : وان كان باع النصف مختلطاً مع النصف الاخر ، الا انه معين  
بعلامات عليه ففي ذلك وجهان احدهما : قاله ابو الطيب بن سلمة  
ان الحول لا ينقطع ، لان المال مختلط خلطة اوصاف . والوجه  
الاخر : ان الحول ينقطع ، وقائل هذا يذهب الى ان الخلطة لا تثبت  
الا بالنية . وهي معدومة هنا فانقطع الحول . ا . هـ وقال عن القسم  
الثاني : فان كان افرد النصف ثم باعه ، فان الحول ينقطع . لان مال  
البائع انفك عن الخلطة في اثناء الحول ونقص عن النصاب . والمجموع  
(٤٤٣ : ٥) ذكر القسم الاول . وبين ان الخلاف على طريقين المذهب  
عدم الانقطاع . والثاني : وضعفه ينقطع وقال عن القسم الثالث انه  
ان كثر زمن التفريق زالت الخلطة . وان قل فوجهان اصحهما الانقطاع  
والروضة (٢ : ١٧٩) ، والرافعي (٥ : ٤٦٣) .

(٤) ب : المبتاع .

(٥) هـ : مفرداً . ب : مفرداً او يخرجه .

(٦) ب : (ساقط) .

(٧) ب : متميزة مفردة .

احدهما : وهو قول ابي اسحق الموزى : انه <sup>(١)</sup> قد بطل حكم ماضى ١/٢٨٢  
ويستأنف <sup>(٢)</sup> الحول لافتراق المالكين ، كما لو اخرجها من المراح .  
والوجه الثانى : وهو قول ابي على بن ابي هريرة : ان <sup>(٣)</sup> ماضى  
لا يبطل ، لان المراح يجمعهما . ويكون الحكم فى زكاته كالحكم فى زكاة  
المشاع <sup>(٤)</sup> . والله اعلم بالصواب .

---

( ١ ) الاصل - أ : انه . ساقطة .

( ٢ ) ب : ويستأنف .

( ٣ ) أ : فان .

( ٤ ) ب : المبتاع .

## مسألة (٤٦)

قال الشافعي : ( وَلَوْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَخَالَطَهُ رَجُلٌ بِغَنَمٍ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَلَمْ يَكُنَا تَبَاعًا ، زَكَيْتَ مَا شِئْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَوْلِهَا ، وَلَمْ يَزْكُ زَكَاةُ خَلِيطَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي اخْتَلَطَا فِيهِ ، فَإِذَا كَانَ ( مِنْ ) قَابِلٍ وَهُمَا خَلِيطَانِ كَمَا هُمَا ، زَكَاةُ الزَّكَاةِ الْخَلِيطَيْنِ ) . الفصل (٧)   
 وصورة هذه المسألة ، في رجلين ، مع كل واحد منهما أربعون شاة خلطاهما .

فهذا على ضربين . أحدهما : أن يكون حولهما متفقا .  
 والثاني : أن يكون حولهما ( مختلفا ) فإن كان حولهما متفقا (٩) فذلك ضربان .  
 أحدهما : أن يتخالطتا بهما (١٠) من أول الحول إلى آخره . فهذان يزكيان زكاة الخليطين لا يختلف (١١) .

- 
- ( ١ ) أ : ولو كان .  
 ( ٢ ) ب : تجب الزكاة فيها .  
 ( ٣ ) تباعا .  
 ( ٤ ) ب : ولم يزكيا على خليطين .  
 ( ٥ ) هـ : من قابل . ولا يوجد في الام ( ٢ : ١٥ ) .  
 ( ٦ ) المزني ( ص ٤٣ - ٤٤ ) . . ولم يكونا شائعا . . . زكاة الخليطين لانه قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا ، فان كانت ماشيتهما ثمانين وحول احد هما في المحرم وحول الاخر في صفر . اخذ منهما نصف شاة فسي المحرم ونصف شاة في صفر . ا . هـ الام ( ٢ : ١٥ ) ، الطبري ( ٣ / ١٢٢ ) .  
 ( ٧ ) ب : فخلطاهما .  
 ( ٨ ) الاصل - أ ، ب : وان .  
 ( ٩ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ١٠ ) أ : بعضهما .  
 ( ١١ ) الام ( ٢ : ١٥ ) نص الام : وان يصدقا معا اذا كان حولهما معا . والطبري ( ٣ / ١١١ ) قولا واحدا . لان الخلطة حصلت بينهما فسي جميع الحول ولم يثبت لاحدهما حكم الانفراد . والمجموع ( ٥ : ٤٤٠ ) ( كلمة لا يختلف في ب : لا يختلف ) .

والثاني : ان يتخالفا بفنمهما<sup>(١)</sup> بعد مضي الحول - وهي مسألة الكتاب - كأن مضي من حول كل واحد منهما ستة اشهر، ثم خلطا فنصهما<sup>(٣)</sup> خلطة اوصاف من غير تبايح، فصارت فنمهما ثمانين<sup>(٤)</sup> شاة، فاذا مضت عليهما بعد الخلطة ستة اشهر فقد تم حولهما جميعا، وقد كانا في نصفه الاول منفردين، وفي نصفه الثاني خليطين، فهل يزكيان في هذا العام زكاة الخلطة، ام لا ؟ على قولين .<sup>(٥)</sup>

٢٨٢ ب

احدهما : وهو نصح في القديم، يزكيان زكاة الخلطة، اعتبارا بآخر الحول، لانه لما كان اعتبار قدر الواجب عند حلول<sup>(٦)</sup> الحول لا باوله، وجب ان يكن اعتبار الخلطة التي بها يتغير<sup>(٧)</sup> قدر الواجب بآخر الحول لا باوله . والقول الثاني : وهو الصحيح . وعليه نص في الجديد، انهما يزكيان زكاة الانفراد، اعتبارا بجميع الحول في صحة الخلطة . وانما كان كذلك . لان الخلطة معنى، يغير به فرض الزكاة . فوجب<sup>(٩)</sup>

- (١) أ : بعضهما . ب : بفنمهما بعد ماضي بعد الحول .  
 (٢) ب، هـ : كأنه .  
 (٣) ب : فنمهما . هـ : عنهما .  
 (٤) ب : ثمن شاة .  
 (٥) ذكر الطبري القولين (١١١/٣) والمجموع (٥ : ٤٤٠) وفصل ومثمل واستدل . والروضة (٢ : ١٧٦-١٧٧) وقال : وعلى القولين جميعا في الحول الثاني فمابعد زكاة الخلطة لوجودها في جميع السنة . قال النووي : قلت الاظهر الجديد . . وقال في المجموع والثاني وهو الجديد الصحيح . وحلية العلماء\* (٣ : ٥٣-٥٤) ، والفاية القصوى (١ : ٣٧٣) .  
 (٦) ب : حول الحول .  
 (٧) ب : يتعين .  
 (٨) الام (٢ : ١٥) قال الشافعي ، وان لم يكونا تبايحا ، ولكنهما اختلطتا زكيت ماشية كل واحد منهما على حولها ، ولم يزكيا زكاة الخليطين فسي العام الذي اختلطا فيه ، فاذا كان قابل وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين . لانهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا . هـ .  
 (٩) ب : يعتبر به .

ان يعتبر به جميع الحول كالسوم . ولانهما لو كانا خليطين في اول الحصول منفردين في آخره زكيا الانفراد ، لوجود<sup>(١)</sup> الخلطة في بعض الحصول دون جميعه ، فكذلك اذا كانا منفردين في اول الحول خليطين في آخره ، يجب ان يزكيا زكاة الانفراد ، لوجود الخلطة في بعض الحصول دون جميعه<sup>(٢)</sup> .  
فاذا حال الحول الثاني ، وهما على خلطتهما ، زكيا زكاة الخلطة قولاً واحداً ، لا يختلف ، لوجودها في الحول كله<sup>(٣)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : لوجب .  
( ٢ ) قال الطبري ( ١١ / ٣ ) في ادلته للقول الجديد . . . . ان زكاة المنفرد مجمع عليها و زكاة الخلطة مختلف فيها فتقديم المجمع عليه اولى والثاني ان حكم الانفراد سابق لحكم الخلطة فيجب تقديمه . . الخ .  
( ٣ ) الرافعي ( ٤٤٣ : ٥ ) ، المجموع ( ٤٤٠ : ٥ ) ، معنى المحتاج ( ٣٧٧ : ١ ) ذكر القول الجديد فقط ، شرح المنهاج ، والنهاية للرملي ( ٦٠ : ٣ ) ، وحاشية شبراملسي وشرح الجلال ( ١٢ : ٢ ) .



وأما<sup>(١)</sup> الضرب الثاني : وهو ان يكون حولهما مختلفاً<sup>(٢)</sup> كأن حول احدهما في المحرم وحول الآخر في صفر . فذلك ضربان .

احدهما : ان يخلطاهما<sup>(٣)</sup> بعد ان مضى لكل واحد منهما مدة من حوله

كأنهما خلطاهما في غرة رجب ، وقد مضى من حول صاحب المحرم ستة اشهر ومن<sup>(٤)</sup> حول صاحب صفر خمسة اشهر ، فذهب الشافعي ، ان هذه المسألة كالسنة قبلها فير ان حولهما مختلف فاذا تم حول كل واحد منهما ، فهل يزكى<sup>(٥)</sup> زكاة الخلطة ام لا ؟ على قولين .

على القديم : يزكى<sup>(٦)</sup> زكاة الخلطة . وعلى الجديد يزكى<sup>(٧)</sup> زكاة الانفراد .<sup>(٨)</sup>  
وقال ابو العباس بن سريج : لا تصح خلطتهما مع اختلاف حولهما حتى<sup>(٩)</sup>  
<sup>(١٠)</sup>

- ( ١ ) ب : فاما .  
( ٢ ) انظر للمسألة بقسميها الطبري ( ١١ / ٣ ب ، ١٢ أ ) ، والروضة  
( ٢ : ١٧٧ ) ، والوجيز ( ٥ : ٤٣٨ ) ، والرافعي ( ٥ : ٤٤٧ ) وما بعدهما  
ذكر القولين . وخلاف ابن سريج ثم بين ان المعامل يقول : ان هذا  
القول ليس لابن سريج بل لغيره . قال الرافعي : واتفق الاصحاب  
على ضعفه لانهما ارتفقا في سائر الاحوال بالخلطة . والمجموع  
( ٥ : ٤٤١ ) .

- ( ٣ ) الاصل : مكورة .  
( ٤ ) ب : ان يختلط .  
( ٥ ) ب : يزكيا .  
( ٦ ) ب : يزكيا .  
( ٧ ) ب : يزكيا .

( ٨ ) عبارة المزني ( ص ٤ ) تفيد انها يزكيان زكاة الخلطة ، فقد قال : فان  
كانت ماشيتهما ثمانين ، وحول احدهما في المحرم وحول الآخر في  
صفر ، اخذ منهما نصف شاة في المحرم . ونصف شاة في صفر . ا . هـ  
فكونهما يزكيان شاة واحدة دليل على ان الخلطة معتبرة في ماليهما  
ولم اجد من نبه على ذلك .

- ( ٩ ) هـ : ابو العباس بن سريج .  
( ١٠ ) ب : اختلاف . ساقطة .

يكون حولهما متفقا .

فجعل اتفاق الحول شوطا في صحة الخلطة . وهذا خطأ . لانه لو كان اتفاق حولهما شوطا في الخلطة (لوجب ان يكون <sup>(١)</sup> تساوي مالهما <sup>(٢)</sup> شوطا ) في الخلطة ايضا . وفي ذلك دليل على فساد ما اعتبره <sup>(٣)</sup> . فاذا قيل يزكيان <sup>(٤)</sup> ( زكاة الخلطة على القديم . كان <sup>(٥)</sup> ) على كل واحد منهما نصف شاة . وعلى قوله الجديد على كل واحد منهما شاة <sup>(٦)</sup> .

والضرب الثاني : ان يمضي لاحدهما مدة من حوله دون صاحبه . كان احدهما ملك اربعين شاة في غرة المحرم <sup>(٨)</sup> . وملك الاخر اربعين في غرة <sup>(٩)</sup> صفر وخلطها في الحال بفهم صاحبه <sup>(١٠)</sup> التي قد مضى من حولها شهر فاذا كان كذلك ، فصاحب المحرم الذي قد مضى من حوله في الانفراد شهر هل يزكى <sup>(١٢)</sup> زكاة الخلطة او زكاة الانفراد <sup>(١٣)</sup> ؟ على القولين .

( على القديم يزكى زكاة الخلطة نصف شاة . وعلى الجديد زكاة

الانفراد شاة كاملة ) .

( ١ ) ب : يكون . ساقطة .

( ٢ ) أ : ( ساقط ) .

( ٣ ) يريد ان يقول لابن سريج : انت تشترط اتفاق المالكين من كل وجه في الشروط المتقدمة ، وفي الحول ايضا . اذا كان كذلك وجب عليك ان تشترط ايضا اتفاق العدد . لكن اتفاق العدد غير معتبر فكذلك اشتراط الحول .

( ٤ ) الاصل - أ : انهما يزكيان .

( ٥ ) هـ : كان . ساقطة .

( ٦ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

( ٧ ) لعدم الخلطة في الحول كله .

( ٨ ) ب : غير .

( ٩ ) ب : غير .

( ١٠ ) ب : وخلطا .

( ١١ ) الاصل - أ : صاحب .

( ١٢ ) ب : يزكيا .

( ١٣ ) ب : الانفراد شاة كاملة .

واما<sup>(١)</sup> صاحب صفر الذي خالط بغيره جميع الحول ، فعلى القديس  
 يزكى<sup>(٢)</sup> زكاة الخلطة نصف شاة . فاما<sup>(٣)</sup> الجديد ، فعلى وجهين اصحهما<sup>(٤)</sup>  
 يزكى زكاة الخلطة نصف شاة لوجود الخلطة في الحول كله .  
 والوجه الثاني : يزكى<sup>(٥)</sup> زكاة الانفراد شاة . لانه لما لم يرتفق خليطه  
 به لم يرتفق هو بخليطه .

ب / ٢٨٣

- 
- ( ١ ) الاصل ب ، هـ : فاما .  
 ( ٢ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .  
 ( ٣ ) هـ : وعلى الجديد على وجهين . أ : فاما على .  
 ( ٤ ) كذا في المجموع ( ٤٤١ : ٥ ) ، وقال الرافعي ( ٤٥٤ : ٥ ) اظهرهما .  
 ( ٥ ) ب : يزكيا .

رجلان مع كل واحد منهما اربعون شاة، باع كل واحد منهما نصف غنمه  
مشاعا بنصف غنم صاحبه، بعد ستة اشهر من حوله، وغلطا المالكين، فصار  
جميعه ثمانين شاة بينهما . <sup>(١)</sup> منها اربعون شاة، قد مضى من حولها ستون  
اشهر، وهى التى لم تدخل تحت البيع، <sup>(٢)</sup> واربعون شاة لم يضى من حولها <sup>(٣)</sup>  
شىء، وهى الصبيحة . لان ماضى من حولها قد بطل بالبيع فعلى قبول <sup>(٤)</sup>  
ابى العباس بن سريج وتخريجه فى المسألة المتقدمة، انه اذا بطل حول ما بيع  
بطل <sup>(٥)</sup> حول غير المبيع، يقول يستأنفان حول الثمانين من وقت التبايع . <sup>(٦)</sup> وطلى

- ( ١ ) ب : منهما .  
( ٢ ) الاصل - أ : المبيع .  
( ٣ ) ب : لم يضمن .  
( ٤ ) الاصل ب : من . ساقطة .  
( ٥ ) ذكر الطبرى هذه المسألة واطنب فيها فقال مالمخصه : واما اذا باع  
كل واحد منهما نصف غنمه بنصف غنم الاخر، فان الحول ينقطع فيهما  
تبايعاه خاصة قولاً واحداً . اما الذى لم يتبايعاه فعلى طريقتهن  
احدهما : لا ينقطع الحول فيه قولاً واحداً وهى طريقة ابي اسحق  
وغيره . وهى الصحيحة على ظاهر المذهب . والطريقة الثانية : ان فى  
انقطاع الحول قولين . ذكر ذلك ابن خيران . ا . هـ ( ١٢ / ٣ ب ) .  
والرافعى ( ٤٦٥ : ٥ ) قال : فحكم الحول فيما بقى لكل واحد منهما  
من اربعينه . . الصحيح - انه لا ينقطع . فاذا تم حول ما بقى لكل  
واحد منهما فهذا مال ثبت له حكم الانفراد اولا والخلطة فى آخر  
الحول ففيه القولان السابقان . ( القديم ) على كل ربع شاة لانه خليط  
ثمانين حال الوجوب . والجديد على كل نصف شاة لانه كان منفردا  
باربعينه وحصه العشرين منها النصف . واذا مضى حول من وقست  
التبايع فعلى كل واحد منهما للقدر الذى ابتاعه ربع شاة على القديم  
وفى الجديد وجهان اصحهما ربع شاة والثانى نصف شاة . والروضة  
( ١٨٠ : ٢ ) . والمجموع ( ٤٤٣ : ٥ ) .

- ( ٦ ) ب : المقدمة .  
( ٧ ) هـ : بطل غير حول المبيع .  
( ٨ ) ب : التابع .

قول ابي اسحق المروزي وسائر اصحابنا : ان بطلان حول ما بيع ، لا يوجب بطلان  
 حول <sup>(١)</sup> غير المبيع (فعلى هذا ، اذا تم حول غير المبيع) <sup>(٢)</sup> بعد ستة اشهر من  
 وقت <sup>(٣)</sup> التباعد ، فقد كانا في نصفه الاول منفردين <sup>(٤)</sup> وفي نصفه الثاني خليطين <sup>(٥)</sup>  
 فعلى قوله القديم : عليهما نصف شاة على كل واحد منهما ربعها . وعلى  
 قوله الجديد : عليهما شاة على كل واحد منهما نصفها <sup>(٦)</sup> (لأن الخلطة لم توجد  
 في جميع الحول . فاما الاربعون الصبيحة اذا تم حولها فعلى القديم عليهما  
 نصف شاة على كل واحد منهما ربعها <sup>(٧)</sup> وعلى الجديد على وجهين . احدهما  
 عليهما نصف شاة على كل واحد منهما <sup>(٨)</sup> ربعها <sup>(٩)</sup> لوجود الخلطة في الحول  
 كله .

والوجه الثاني <sup>(١٠)</sup> : عليهما شاة ، على كل واحد منهما نصفها ، <sup>(١١)</sup> لأنه لما لم  
 ترتفع تلك الاربعون الاول بهذه الاربعين لم ترتفع هذه بتلك .

- 
- ( ١ ) ب : جواد .  
 ( ٢ ) هـ : (ساقط) . ب : المبيع فعلى هذا بعد ستة اشهر من وقت .  
 ( ٣ ) أ : من بعد .  
 ( ٤ ) الاصل .. مفردين .  
 ( ٥ ) الاصل .. أ ، هـ : قوله . ساقطة .  
 ( ٦ ) هـ : مكرر .  
 ( ٧ ) ب : ساقط .  
 ( ٨ ) هـ : مكرر .  
 ( ٩ ) ب : ساقط .  
 ( ١٠ ) ب ، هـ : ان عليهما .  
 ( ١١ ) هـ : نصفها مكررة .  
 ( ١٢ ) ب : لانهم لما يرتفع تلك الاربعون الاوله . . . . لم يرتفع هذه بتلك .

١/٢٨٤

## سألة (٤٧)

قال الشافعى : (ولو كان بين رجلين اربعون شاة<sup>(٢)</sup>، ولا حدهما ببلد آخر اربعون شاة مفردة<sup>(٣)</sup>، اخذ المصدق من الشريكين شاة، ثلاثة ارباعها<sup>(٤)</sup> عن صاحب الاربعين الفائبة، وربعها عن الذى له عشرون، لاني اضم مال كل رجل الى ماله<sup>(٥)</sup>).

وصورة هذه المسألة فى اربعين شاة بين رجلين . ولا حدهما ببلد آخر اربعون شاة مفردة ففي قدر الزكاة لاصحابنا<sup>(٦)</sup> اربعة مذاهب<sup>(٧)</sup> .

- (١) الاصل - أ : وان . وما اثبتته من ب، هـ ، والمطبوع، والطبرى .
- (٢) هـ : اربعين .
- (٣) ب، هـ : مفردة . ساقطة .
- (٤) ب : من صاحب .
- (٥) الاصل - أ : لانه ضم مال . وما اثبتته من ب، هـ، والمطبوع . وهو اولى .
- (٦) المزنى (ص ٤٤) ، الطبرى (٣/ ١١٣) .
- (٧) هـ : بلد .
- (٨) ب : ولاصحابنا اربع .

(٩) ذكر الرافعى هذه المسألة فى شرحه للوجيز (٥ : ٤٦٩) وذكرها النووى فى مختصر هذا الشرح وهو الروضة (٢ : ١٨١) فقال فى المسألة قولان (اظهرهما) وعليه فرع فى المختصر . واختاره ابن سريج وابواسحق والاكثرين : ان الخلطة خلطة ملك، اى كل مافى ملكه ثبت فيه حكم الخلطة، لان الخلطة تجعل مال الاثنين كمال الواحد . ومال الواحد يضم بعضه الى بعض وان تفرق . اذن فعلى الجميع شاة . ثلاثية ارباعها على صاحب الستين . وربعها على صاحب العشرين . والقسول الثانى : الخلطة خلطة عين، اى يقصر حكمها على المخلوط . فعلى صاحب العشرين نصف شاة لانه خليط عشرين . بلا خلاف . وفي صاحب الستين اوجه . اصحابها . وهو المنصوص - يلزمه شاة . والثانى : ثلاثية ارباع شاة . كما لو خالط الجميع . والثالث خمسة اسداس شاة ونصف سدس . يخص الاربعين منها ثلثان  $\frac{8}{11}$  كانه انفرد بجميع الستين ويخص العشرين ربع  $\frac{3}{8}$  كانه خالط بالجميع (فعليه  $\frac{1}{11}$  من الشاة وهذا خمسة اسداس شاة ونصف سدس . والرابع شاة وسدس . يخص =

أحدها : وهو نص الشافعي ، وبه قال أبو اسحق وجمهور أصحابنا<sup>(١)</sup>  
 أن عليهما شاة . ثلاثة أرباعها عن صاحب الستين ، وربعها عن صاحب  
 العشرين . لأن ملك الرجل يجب ضم<sup>(٢)</sup> بعضه إلى بعض وإن افترق . فإذا ضمت  
 الشاة إلى الحاضرة صار كأنه خليط بجميعه ، وذلك ستون شاة ، من جملة  
 ثمانين . وهذا<sup>(٣)</sup> أصح المذاهب .

والمذهب الثاني : وبه قال أبو علي بن أبي هريرة : أن على صاحب  
 العشرين نصف شاة لأنها من جملة أربعين ، وعلى صاحب الستين شاة . كما  
 لو انفردت .

قال : لأنه لو كانت الخلطة ببعض المال خلطة بجميعه ، لوجب إذا كان  
 بينهما ثلاثون شاة ولاحدهما ببلد آخر عشر<sup>(٤)</sup> أن تضم إلى الثلاثين ليكمل<sup>(٥)</sup>

الأربعين ثلاثان ، والعشرين نصف . والخامس . شاة ونصف . كأنه  
 انفرد بأربعين وخالف بعشرين . وهذا ضعيف أو غلط . قال الرافعي  
 ( ٤٧١ : ٥ ) عن الأوجه الخمسة . أصحابها . وهو اختيار الأودنسي  
 والقفال . وقال النووي في المجموع : وهو المنصوص به قال ابن أبي  
 هريرة . قال الرافعي : والثاني ذكره ابن أبي هريرة وأبو طيبي  
 الطبري فيما حكاه صاحب الشامل . والثالث وهو اختيار أبي زيد  
 والخضري والرابع . ويحكى عن ابن سريج واختيار صاحب التقريب . ولم  
 يذكر قائل الوجه الخامس . هـ . فعلى هذا يكون المأوردى قد  
 اختصر الأوجه . وانظر الوجيز ( ٤٦٧ : ٥ - ٤٦٨ ) ذكر القولين . ثم  
 ذكر لصاحب الستين ثلاثة أوجه . أما القفال الشافعي ( ٥٧ : ٣ ) فقد  
 سار على طريقة المأوردى . وانظر الطبري ( ١١٣ : ٣ ) . والمعتصر  
 ( ص ١٤ ب ) . ذكر المذهب الأول فقط .

- ( ١ ) ب : أصحابه .
- ( ٢ ) ب : ضم . ساقطة .
- ( ٣ ) ب : أوضح المذاهب .
- ( ٤ ) ب ، هـ : عشرة .
- ( ٥ ) القول بالضم لا يعني أننا نضم مال الرجل إلى مال غيره . بل نضم مال  
 الرجل ببعضه إلى بعض . فيكون في قول أبي علي بن أبي هريرة هذا  
 نظر . لأنه يريد ضم العشرة التي لشخص إلى الثلاثين التي لشخص آخر  
 وهذا لا يجوز . وفرق بين أن نضم مال الشخص ببعضه إلى بعض ثم نضمه  
 مع مال الآخر عن طريق الخلطة وبين أن نضم مالين منفردين لنكمل =

النصاب وتتخذ منه الزكاة ، وفي اجماعهم على ان لازكاة في هذا المال ، دليل على ان الخلطة ببعض المال لا تكون خلطة بجميعه ، وان ما انفرد عن مسال<sup>(١)</sup> الخلطة له حكم نفسه .

والمذهب الثالث : ان على صاحب العشرين نصف شاة وعلى صاحب الستين شاة الانصف سدس شاة . لانه انما<sup>(٢)</sup> يرتفق بالخلطة فيما هو خليط به دون غيره فيزكى<sup>(٣)</sup> عن المفرد زكاة المفرد وعن المختلط زكاة الخلطة . فيقال لو كان مفردا بجميع ماله ( وهو ستون ، لكان عليه شاة فيكون عليه في الاربعين ثلثا شاة . لانها ثلثا الستين ، ولو كان خليطا بجميع ماله<sup>(٤)</sup> لكان عليه ثلاثة ارباع شاة لانها ستون من جملة ثمانين ، فيكون عليه في العشرين التي هو خليط بها ربع شاة لانها ربع الثمانين ، ثم يجمع الثلثان<sup>(٥)</sup> الواجبان فيسبى الاربعين الى الربع الواجب في العشرين فيكون خمسة اسداس ونصفا<sup>(٦)</sup> .

والمذهب الرابع : ان على صاحب العشرين نصف شاة . وعلى صاحب الستين ثلاثة ارباع شاة ليرتفق صاحب الستين بضم ماله الغائب الى الحاضر اذ لا يجوز تفريقه . ولا يرتفق صاحب العشرين الابهال الخلطة دون ما انفرد<sup>(٧)</sup> .

= النصاب . ا. هـ . وانظر التفاوت بين نقل الماوردى ونقل الرافعى عن ابن ابي هريرة . فقد قال الماوردى ان على صاحب الستين شاة كما لو انفردت . في حين نقل الرافعى ( ٤٧٢ : ٥ ) ان عليه ثلاثسة ارباع شاة . وانظر كذلك الطبرى ( ١٣ / ٣ ) فقد وافق الرافعى فسبى نقله لكن النوى في المجموع نقل كالموردى : ان على صاحب الستين شاة .

- ( ١ ) غيره : من .
- ( ٢ ) ب : لانه لما .
- ( ٣ ) الاصل - أ : يزكى .
- ( ٤ ) ب : ( ساقط ) .
- ( ٥ ) الاصل - أ : الثلثين الواجبين .
- ( ٦ ) اى احدى عشر جزءا من اثني عشر جزءا .
- ( ٧ ) هذا هو المذهب الذى مزاه الطبرى والرافعى لابن ابي هريرة .



## أ - ٤٧ فصل

ب/٢٨٤

واذا كان لرجل ستين شاة، خالط بكل عشرين منها رجلا معه عشرون  
فصار مخالطا لثلاثة أنفس، وجميع ماله وماله مائة وعشرون . لكل واحد من  
الثلاثة عشرون وللاول<sup>(١)</sup> ستون . فعلى مذهب ابي اسحق : على جماعتهم شاة  
نصفها عن صاحب الستين لان له نصف المال . ونصفها عن الثلاثة الخلطاء<sup>(٢)</sup>  
على كل واحد سدسها لان لهم ستين لكل واحد منهم عشرون<sup>(٣)</sup> .  
وعلى مذهب ابي علي بن ابي هريرة<sup>(٤)</sup> : عليهم شاتان ونصف، على الثالثة  
منها شاة ونصف على كل واحد منهم نصف شاة لان له عشرين من جملة<sup>(٥)</sup>  
اربعين . وعلى صاحب الستين شاة، كالمفرد بستين<sup>(٦)</sup> .  
وعلى المذهب الثالث والرابع معا : عليهم شاتان وربع . منها على الثلاثة  
شاة ونصف على كل واحد منهم نصف شاة، لا<sup>(٧)</sup> له عشرين من جملة اربعين  
وعلى صاحب الستين ثلاثة ارباع شاة فكانه خليط بها مع عشرين<sup>(٨)</sup> .

- (١) ه : والا اول .
  - (٢) أ : لها .
  - (٣) ب : خلطاء .
  - (٤) ب، ه : منها .
  - (٥) بناء على ان الخلطة ببعض المال خلطة بجميعه فيضم بعض المال الى  
بعض . وهذا هو نص الشافعي كما تقدم .
  - (٦) بناء على أصله في ان الخلطة ببعض المال ليست خلطة بجميعه فلا يضم  
بعضه الى بعض .
  - (٧) ه : عشرين .
  - (٨) بناء على ان الخلطة خلطة عين .
  - (٩) ه : ولان .
  - (١٠) ب : وكانت . ه : وكأنه .
  - (١١) بناء على ان الخلطة خلطة عين . واعتبر مخالطا لاحد هم .
- وهذه المسألة ذكرها الطبري (٣ : ١٣ ب) . وفصل الرافعي (٥ : ٤٧٨)  
المسألة على قول الشافعي في الخلطة هل هي خلطة ملك او خلطة  
عين . والمجموع (٥ : ٤٤٥) قال : ان قلنا بخلطة الملك، فعلى =

صاحب الستين نصف شاة ، وفي اصحاب العشرينات وجهان ، ان ضمنا  
الى خليط خليطه ، - وهو الاصح - فعلى كل واحد منهم سدس شاة  
والا فربعها . وان قلنا بخلطة العين ، فعلى كل واحد من اصحاب  
العشرينات نصف شاة وفي صاحب الستين اوجه ( احدها ) يلزمه شاة  
( والثاني ) نصفها ( والثالث ) ثلاثة ارباعها ( والرابع ) شاة ونصف عن  
كل عشوين نصف . ا. هـ اما القفال الشافعي فقد ذكر مثل  
كلام الماوردي فقال ( ٣ : ٥٨ ) : فعلى منصوص الشافعي ضم الجميع  
فعليهم شاة على صاحب الستين نصفها وعلى الخلطاء الثلاثة نصفها  
على كل واحد سدسها ، وعلى الثاني : على صاحب الستين نصف شاة  
وعلى كل خليط نصف شاة . وعلى الوجه الرابع على صاحب الستين ثلاثة  
ارباع شاة وعلى كل خليط نصف شاة . ولا يجيى الوجه الثالث . لان صاحب  
الستين ليس له غنم مفردة . وحكى القاضي حسين وجهها : ان على  
صاحب الستين شاة ونصف . وهذا في غاية الفساد . ا. هـ  
اقول : ان المعروف ان الخلطة تجعل المال المختلط كالمال الواحد .  
ثم ان الواجب في باب الزكاة ضم بعض مال الرجل الى بعض . فاذا  
ثبت هذا . فالخلطة خلطة ملك . لاننا لاننظر الى عدد المختلطين  
ولكن ننظر الى المال المختلط وعليه فالمال المختلط مائة وعشرون واجبها  
شاة يجب على كل ما يصيبه . وبذلك نجد ان ما صححه العلماء والذي  
هو منصوص الشافعي رحمه الله . هو الذي يتفق مع اصول الزكاة .  
والله اعلم .

## ( ٤٧ - أ ) فصل

(١) ولو كان معه خمس من الابل غالت بكل بعير منها رجلا معه اربعة خمسة  
ابرة فصار جميع المال خمسة وعشرين بعيرا بين ستة ، لاحد هم منها خمسة  
ولكل واحد من الباقيين اربعة .  
فعلى مذهب ابى اسحق ، عليهم بنت مخاض على صاحب الخمسة خمسها  
وعلى كل واحد من الباقيين اربعة اجزاء من خمسة وعشرين من بنت مخاض . ثم  
على مذهب ابى على والباقيين يكون على قياس ما مضى (٣) . والله اعلم بالصواب .

- 
- ( ١ ) ب ، هـ : فلو .  
( ٢ ) ب : منها على .  
( ٣ ) فيكون على مذهب ابى على على صاحب الخمسة شاة كالمفرد . وعلى كل  
من الباقيين اربعة اخماس شاة . لان له اربعة ابرة من خمسة . وهكذا  
القول في المذهبين الباقيين . لان صاحب الخمسة الا برة ليس له  
حالة انفراد .

## باب — العينة في إخراج الصدقة

(٥) باب من تجب عليه الصدقة  
 ~~~~~

قال الشافعي (تجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الاحرار
 وان كان صغيرا او معتوها) وهذا كما قال ^(٢) .
 كل حر مسلم فالزكاة في ماله واجبة مكلفا كان او غير مكلف .
 وقال ابو حنيفة : التكليف من شرط وجوب الزكاة ، فان كان صغيرا
 او مجنوننا ، فلا زكاة عليه ^(٤)

- (١) الاصل - أ : الزكاة . وما اثبتته من ب ، هـ ، المطبوع (ص ٤٤) والطبري
 (٣ : ١٤) ، والام (٢ : ٢٧) .
 (٢) انظر النص . المزني (ص ٤٤) وتامه "او امرأة لافرق بينهم في ذلك . كما
 تجب في مال كل واحد منهم ما لزم ماله بوجه من الوجوه جنابة او صيراث
 او نفقة على والد او ولد ومن محتاج . وسوا ذلك في الماشية
 والنزر وزكاة الفطر . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 (ابتغوا في مال اليتيم - او قال - في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة) .
 ومن عمر بن الخطاب وابن عمر وعائشة ان الزكاة في اموال اليتامى . ا . هـ
 ونحوه في الاقناع للماوردي (ص ٦٨) ، وفي الام (٢ : ٢٧) بدل صغيرا
 صبيا . وللمسألة المذهب (٥ : ٢٢٩) ، والمجموع معه ، والغاية القصوى
 (١ : ٣٨٤) .
 (٣) قوله فالزكاة في ماله واجبة . يغني عن قوله (مكلفا او غير مكلف) لان
 النظر هنا الى الملك لا الى المالك وانما ذكره ليرد به على ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى .
 (٤) جامع السانيد (١ : ٤٦٧) . . ابو حنيفة عن ليث بن ابي سليم الاموي
 الكوفي عن مجاهد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال : " ليس في مال اليتيم زكاة حتى يحتلم " . . ابو حنيفة عن حماد عن
 ابراهيم . قال : ليس في مال اليتيم زكاة . ولا تجب عليه الزكاة حتى
 تجب عليه الصلاة . والاثار لابن يوسف (ص ٩٢) ت ٤٥١ قال : ثنا
 يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : لا زكاة
 في مال اليتيم حتى يدرك ويجب عليه الصلاة . والاثار لمحمد (ص ٥٤)
 واللباب في الجمع بين السنة والكتاب مخطوط (ص ١٥٥) ، ذكر الادلة
 لكل فريق . ورد على الشافعية وضعف احاديثهم . والاصل (٢ : ٤٥٨)
 والمبسوط (٢ : ١٦٢) ، كز الدقائق مع تبين الحقائق (٢ : ٢٥٢) قال
 في الكنز - وشرط وجوبها العقل والبلوغ . قال الزيلعي : اما العقل =

والبلوغ فلان التكليف لا يتحقق دونهما . وذكر خلاف الشافعي وأدلته ورد عليها ، وانظر حاشية شلبي . وبدائع الصنائع (١ : ٨١٤) هداية المبتدى مع الهداية وفتح القدير (٢ : ١٥٦) وانظر حاشيتي بابر تسي وسعدى افندى . وتفوير الابصار والدر وحاشية رد المحتار (٢ : ٢٥٨) واحكام القرآن للجصاص (٣ : ١٤٩) . ومواقى الفلاح شرح نور الايضاح اول كتاب الزكاة قال على حر مسلم مكلف . وانظر الحاشية الاصباح للدويوندى (ص ١٥٣) على مرقى الفلاح . والقدرى وشرحه المختصر الضرورى (ص ٧١) وفتاوى قاضيخان (١ : ٢١٧) اما المفدى عليه فتجب ولو استوعب حولا كاملا وفتاوى الاسعدية (١ : ١٥) المطبوعة الخيرية وفي (١ : ٢٠٧) الزكاة على المخاطب . وانظر شرح احكام الاسلام للنابلسي (ص ٦٠) وفقه الزكاة (١ : ١٠٥) وانظر مختصر الوقاية في مسائل الهداية (ص ٣٢) . هذا ولاهمية هذه المسألة اقول : ذكر ابن رشد في بدايته (١ : ٢٠٧) هذه المسألة وبين سبب اختلاف العلماء فقال : فاما الصغار ، فان قوما قالوا تجب الزكاة في اموالهم ، وبه قال على ، وابن عمر ، وجابر ، وعائشة من الصحابة . ومالك ، والشافعي والثوري ، واحمد ، واسحق ، وابو ثور ، وغيرهم من فقهاء الامصار . وقال قوم : ليس في مال اليتيم صدقة اصلا . وبه قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير ، من التابعين . وفرق قوم بين ما تخرج الارض وبين ما لا تخرجه فقالوا : عليه الزكاة فيما تخرجه الارض ، وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك من الماشية والناض والعروض وغير ذلك . وهو ابو حنيفة واصحابه ، وفرق آخرون بين الناض وغيره ، فقالوا عليه الزكاة الا في الناض . وقال : وسبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية فمن قال انها عبادة اشترط البلوغ ومن قال انها حق واجب للفقراء والمساكين في اموال الاغنيا لم يعتبر البلوغ . ولا علم حجة للباقيين . ا هـ باختصاره

وقال الزنجاني في تخريج الفروع على الاصول (ص ١١٠) : معتقدا الشافعي رضي الله عنه ان الزكاة مؤنة مالية وجبت للفقراء على الاغنيا بقراءة الاسلام على سبيل المواساة . ومعنى العبادة تبع فيها . وانما اثبت الشارع ترغيبا في اداها . واحتج في ذلك بحصول مقصودهما مع الامتناع قهرا . وجواز التوكيل في اداها . وتحمل الزوج عن زوجته والسيد عن عبده . وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : الزكاة وجبت عبادة لله تعالى ابتداء

الزكاة الفطر والاعشار^(١).

استدل لا بقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى ينتبه "^(٢).

وسرعت ارتياضا للنفس بتتبع المال من حيث ان الاستغناء بالمال سبب للطغيان ، ووقوعه في الفساد . قال الله تعالى (كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى) والطغيان اثر في استحقاق العقاب ففى الاخرة . وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان . واحتج فى ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس . وزعم ان الاسلام عبادة محضة . وكذا سائر اركانه والزكاة من جملتها . فيجب ان تكون كذلك . ويتفرع من هذا الاصل مسائل .

منها : ان الزكاة تجب على الصبي والمجنون عندنا كما تجب عليهما سائر المومن المالية .

وعندهم : لا تجب . اذ لا عقاب ولا طغيان فى حقهما فتتمخض الزكاة اضارا . . . وانظر رؤوس المسائل للزمخشري (مسألة / ١٠٧) ورقصة ٣٥ / أ ، والفقه على المذاهب الاربعه (١ : ٥٩٠ - ٥٩١) ، والينابيع مخطوطة (٣٤ / أ) .

(١) ب : الا عشر . وانظر للاعشار . جامع الصغار . مطبوع مع جامع الفصولين ط ١ المطبعة الازهرية ١٣٠٠ هـ . (١ : ١٧ - ١٨) : لا تجب الزكاة فى مال الصبي . . . يجب العشر والخراج فى ارضه لانهمسا يجبان فى الارض ، والزكاة تجب فى الذمة .

(٢) ب : يحلم .

(٣) روى الحديث بالفاظ مختلفة فى البخارى ، عدة القارى (٢٣ : ٢٩٢) باب لا يرجم المجنون ولا المجنونة ، وقال على لعمر : (اما طمت ان القلم رفع عن المجنون حتى يفيق . وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) . قال الميمني : وهذا التعليق رواه النسائي مرفوعا فقال انبأنا احمد بن السرح فى حديثه عن ابن وهب . . . عن ابن عباس قال : مر على بن ابي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت ، فامر عسر برجمها ، فردها على ، وقال لعمر : اما تذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (رفع القلم عن ثلاثة : من المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ؟) قال : صدقت فخلا عنها .

وانظر النسائي (٨ : ٢٦٤) كتاب الحدود ، باب المجنون يصيب حدا =

ولأنها عبادة محضة لا تلزم الخمر عن الخمر فوجب أن^(١)

ذكر احاديث مرفوعة وموقوفة .

وابوداود (١٣٩ : ٤) كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق او يصيب حدا ح ٤٣٩٨ عن عائشة رضی الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن الغائم حتى يستيقظ وعن المعتلى حتى يبرأ . وعن الصبي حتى يكبر . وح ٤٣٩٩ ذكر حديث ابن عباس وذكر بعده خمسة احاديث .

والداوقطنى (١٣٩ : ٣) كتاب الحدود والديات وغيره ح ١٧٣ فذكر حديث ابن عباس وانظر التعليق المغنى .

والدارمى (١٧١ : ٢) كتاب الحدود . وذكر حديثا عن عائشة . ونصب الراية (٣٣٣ : ٢) قال اخرج ابوداود والنسائى وابن ماجة فذكر حديث عائشة . ورواه الحاكم فى المستدرک . وقال على شرط مسلم .

ابن ماجة (٦٥٨ : ١) (١٠) كتاب الطلاق (١٥) باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ح ٢٠٤١ عن عائشة و (٦٥٩ : ١) ح ٢٠٤٢ عن حديث وقال فى الزوائد : فى نسخة القاسميين يزيد هذا مجزولاً وإنما لم يذكر على بن أبى طالب . وانظر الدراية فى تخریج احاديث الهداية بذيل الهداية (٦٥٠ : ١) ، والتصعيد لابن عبد البر (١٠٩ : ١) .

وانظر جامع الاصول (٥٠٦ : ٣) ح ١٨٢٣ .

وقد تكلم العلماء عن هذا الحديث فقال ابن حجر فى فتح البىارى (٣٩٣ : ٩) كتاب الطلاق (١١) باب الطلاق فى الاغلاق والمكسره والسكران والمجنون . . . وقال على : لم تعلم ان القلم رفع عن ثلاثة من المجنون حتى يفيق . . . الحديث . وصله البىهقى فى (الجعديات) عن على بن الجعد عن شعبة عن الاعمش عن ابى ظبيان عن ابى بن عباس . فذكره . وتابعه ابن نمير ووکیع وغير واحد عن الاعمش ورواه جرير ابن حازم عن الاعمش . فصرح فيه بالرفع ، اخرجه ابوداود وابن حبان من طريقه . والنسائى من وجهين آخرين عن ابى ظبيان مرفوعا وموقوفا ورجح الموقوف على المرفوع . قال ابن حجر : واخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور . وانظر بقية كلام ابن حجر عن هذا الحديث فى الفتح (١٢١ : ١٢) كتاب الحدود (٢٢) باب لا يرجم المجنون والمجنونة . هـ .

(١) هـ : يلزم .

(٢) أ : على .

لا تلزم (١) غير المكلف كالصلاة والصيام . ولأن زكاة الصلح تقابل جزية الذمى
 لا اعتبار الحول فيهما غير أن الله تعالى جعل الزكاة تطهيراً ونعمة ، والجزية (٢)
 صفاراً ونقمة (٣) . فلما لم تجب الجزية على غير المكلف اقتضى أن لا تجب الزكاة
 على غير المكلف (٤) .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾

- (١) ب، هـ : يلزم غير مكلف . أ : غير مكلف - كالصلوات .
 (٢) أ : فيها .
 (٣) الجزية : في القاموس المحيط (٣١٤ : ٤) مادة (جزى) الجزية
 بالكسر : ما يؤخذ من الذمى . والجمع جزى وجزى وجزاً . وقيل
 الخطيب الشربيني في الفنى (٢٤٢ : ٤) وتطلق على العقد وعلى
 المال الملتزم به . وهى مأخوذة من المجازاة لكنا عنهم . وليسست
 مأخوذة فى مقابلة الكفر ولا التقدير عليه . بل هى نوع اذلال لهم ومعونة
 لنا . وربما حملهم ذلك على الاسلام . ا . هـ بتصرف
 وانظر تهذيب الاسماء (٥١ : ٣) ، تصحيح التنبيه (ص ١٤٥) ، المصباح
 (١٠٩ : ١) وقال فى الالفاظ المترادفة (ص ٤٣) الخراج ، والجزية
 والاتاة ، والفى ، والفدية ، والضريبة .
 (٤) الضيم والذل والهوان . سمي بذلك لانه يصغر الى الانسان نفسه .
 المصباح (٣٦٥ : ١) ، المختار (ص ٣٦٤) قال : الصفار بالفتح الذل
 والضم . وكذا الصغر كالصغر وقد صغر الرجل فهو صاغر من باب طرب
 والصاغر الراضى بالضم . ا . هـ قال فى الالفاظ المترادفة (ص ١١٠)
 (١٢) العار ، والشنار ، والضم ، والصفار ، والشن ، والمنقصة ، والسبة
 والمك ، والعب ، والصيب ، والذام ، والذيم ، والهجر ، والايثمة
 والوصة . ا . هـ الالفاظ الكتابية (ص ١١٠-١١١) باب المذمومة
 والاحتقار واباء الطبع وفى الفرق اللغوية (ص ٢٠٧) ان الصفار : هو
 الاعتراف بالذل والاقوار به . واظهار صفرا لانسان وخلافه ، الكبر ، وهو
 اظهار عظم الشأن . والفرق بين الصفار وبين الذل ان الذليل قد
 لا يعترف بالذل . ا . هـ
 (٥) ب : ونعمة . والنقمة من الانتقام . وانتقم الله منه . عاقبه . والاسم منه
 النقمة . والجمع نقمات ونقم . مثل كلمة كلمات وكلم . وان شئت سكنست
 القاف . ونقلت حركتها الى النون فقلت : نقمة والجمع نقم مثل نعممة
 ونعم مادة (نقم) ، المختار (ص ٦٧٨) ، المصباح (٢٩٤ : ٢) ، الالفاظ
 الكتابية (ص ١٢) .

تَطَهَّرَهُمْ وَتَزَكَّيَهُمْ بِهَا ^(١) وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ فِي (أَمْوَالِهِمْ) كَنَاءٌ ^(٢)، تَرْجِعُ إِلَى مَذَكُورٍ
تَقْدِمُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) ^(٤) قِيلَ، اتَّبَعُوهُمْ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الذَّرَارِيِّ وَالْأَطْفَالِ ^(٥) . / هُورِي ٢٨٦/١
عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ) ^(٦) .

- (١) التوبة : ١٠٣ .
- (٢) كَنَاءٌ أَيْ ضَمِيرٌ .
- (٣) ب : تَعَالَى . ساقطة .
- (٤) التوبة : ١٠٠ . تمام الآية : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَضُوا عَنْهُ، وَاعْدَ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) .
- (٥) جمع الذرية، هم ولد الرجل . والجمع الذراري والذريات .
- المختار (ص ٢٢١) وتطلق الذرية على الأباء مجازاً . المصباح (١ : ٢٢٢) .
- (٦) ب : العاصي . . . وسلم ابتغوا . . . لا يأكلها .
- (٧) مسند الشافعي (ص ٩٢) ، والنسائي في سننه الكبرى (٤ : ١٠٧) ب : باب من تجب عليه الصدقة . وتكلم عن الحديث . وأنه مرسل أكده الشافعي بإحاديث صحيحة . الدارقطني (٢ : ١١٠) باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم . ذكر حديث عمرو بن شعيب والآخر عن عمرو وسيأتي مصنف ابن أبي شيبة (٣ : ١٤٩) ذكر أثر عمرو وأثر أخرى . ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٦٦) باب صدقة مال اليتيم والالتماس فيه ، الأموال لأبي عبيد (ص ٥٤٧) باب صدقة مال اليتيم وما فيه من السنن والاختلاف .
- المحلى لابن حزم (٥ : ٢٠٨) ، ونصب الرأية (٢ : ٣٣٣) .
- والتلخيص الحبير (٥ : ٥١٨) حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة . الشافعي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك به ، مرسل . ولكن أكده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً . وفي الباب عن أنس مرفوعاً . اتجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة . رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد . هُورِي البيهقي من حديث سعيد بن المسيب ، عن عمرو موقوفاً عليه مثله . وقال : أسناده صحيح . وروى الشافعي عن ابن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أيضاً . وروى البيهقي من طريق شعبة عن حميد بن هلال : سمعت أبا محجن أو ابن محجن . وكان خادماً لعثمان بن أبي العاص قال : قدم عثمان بن أبي العاص علي عمر فقال له : كيف متجر أرضك ؟ فإن مندي =

وروى الثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرِكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ (١) " .

= مال يتيم قد كادت الزكاة ان تفتيه . قال فدفعه اليه . وروى احمد بن حنبل من طريق معاوية بن قرة عن الحكم بن ابي العاص عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابي عبيدة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر موقوفا ايضا وروى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال : كانت عائشة تليني واخا لي يتيما في حجرها . وكانت تخرج من اموالنا الزكاة . وروى الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ذلك من طريق علي بن ابي طالب وهو مشهور عنه (تنبيه) روى البيهقي من طريق ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود ، قال : من ولي مال يتيم فليجص عليه السنين . واذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى ، وان شاء ترك . واطه الشافعي بالانقطاع وبان ليثا ليس بحافظ . وفي الباب عن ابن عباس وفيه ابن لهيعة . الموطأ (٢٤٥ : ١) باب زكاة اموال اليتامي ذكر اثرا عن عمرو بن عائشة .

(١) حديث (من ولي يتيما فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) .
الترمذي (٣ : ٣٢٠-٣٣) كتاب الزكاة (١٥) باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ج ٦٤١ عن الثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : الا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة .
قال ابو عيسى : وانما روى هذا الحديث من هذا الوجه وفي اسناده مقال . لان الثني بن الصباح يضعف في الحديث . وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ، ان عمرو بن الخطاب . فذكر هذا الحديث . ثم ذكر خلاف العلماء في زكاة مال اليتيم . ثم قال : وعمرو ابن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو . وقد تكلم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شعيب وقال هو عندنا واه . ومن ضعفه فانما ضعفه من قبل انه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو واما اكثر اهل العلم فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب فيثبتونه . منهم احمد واسحق وغيرهما .

وانظر تحفة الاحوذى (٣ : ٢٩٩) وما بعدها فقد ذكر سماع عمرو بن شعيب والخلاف فيه ثم نقل عن شرح الفية العراقي للمصنف - الترمذي - =

وروى محمد بن عبيد^(١) الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم^(٢) قال (فِي مَالِ الْيَتِيمِ الزَّكَاةُ)^(٣) .
فان قيل : هذا خطاب، والخطاب تكليف ولا يتوجه الى غير مكلف^(٤) .

- = قوله : وقد اختلف في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
واصح الاقوال انها حجة مطلقا اذا صح السند اليه . ا. هـ .
وانظر مقدمة المجموع (ص ١١٠) بتحقيق المطيعي .
نصب الراية (٢ : ٣٣١) احاديث زكاة مال اليتيم .
والبيهقي (٤ : ١٠٧) وما بعدها باب من تجب عليه الصدقة . ذكر
احاديث كثيرة . وأثار عن الصحابة .
والدارقطني (٢ : ١١٠) باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم
ودلائل الاحكام ورقة ١٣٧ ب مخطوطة .
والاموال لابي عبيد (ص ٥٤٦) باب صدقة مال اليتيم وما فيه من السنة
والاختلاف .
والتلخيص الحبير (٥ : ٥١٧) ذكر الروايات المختلفة وقد اشرنا الى
ما ذكره وقال : يرواه ابن عدي من طريق عبد الله بن علي - وهو الافريقي
وهو ضعيف .
وانظر ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ٢٣٥) ت ٣١٨٤ عمرو بن
شعيب اختلف فيه وحديثه صحيح او حسن .
(١) ب : بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله .
(٢) هـ : (ساقط) .
(٣) حديث " في مال اليتيم زكاة " الدارقطني (٢ : ١١٠) باب وجوب الزكاة
في مال الصبي واليتيم ج ٣ ثنا رواد بن الجراح . ثنا محمد بن
عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال . قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم " في مال اليتيم زكاة " . ا. هـ . قال في التعليق
المفني . رواد وشيخه محمد بن عبيد الله العرزمي . كلاهما
ضعيفان . ونصب الراية (٢ : ٣٣١) احاديث زكاة مال اليتيم : قال
الدارقطني : العرزمي ضعيف . وقال صاحب التنقيح : هذه الطرق
الثلاثة ضعيفة لا يقوم بها حجة .
(٤) المحلى على جمع الجوامع (١ : ٢٦) ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ
العاقل . وروى الصبي والمجنون مخاطب باداء ما وجب في مالهما منه
كالزكاة وضمان المتلف . كما يشهد صاحب البهيمية بضمان ما اتلفت منه
حيث فرط لتنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله . وارشاد الفحول =

قيل : الخطاب ضربان ،
 (١) خطاب مواجهة وذلك لا يتوجه الى غير مكلف .
 (٢) خطاب مواجهة وذلك لا يتوجه الى غير مكلف .
 (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)
 (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(ص ١١) جعل وجوب الزكاة وضمان المتلفات من قبيل خطاب الوضع
 لا من قبيل خطاب التكليف وانظر شرح المحلى على الهمم (ص ١٤) .
 وقال في فواتح الرحموت (١ : ٨٢) الخطاب قسمان : خطاب تتجسس
 وخطاب تعليق . وخطاب الصبي من قبيل الثاني . والمستصفى
 للفرزالي (١ : ٨٣) مطبوع مع فواتح الرحموت . والتمهيد في تخريج
 الفروع على الاصول (ص ٢٥) للاسنوي ط ١ سنة ١٣٥٣ هـ . الماجدية
 مكة المكرمة .

- (١) ب : احدهما . ساقطة .
 (٢) الاصل : خطاب . ساقطة .
 (٣) أ : ماكلف .
 (٤) ب : (ساقط) .
 (٥) ب ، هـ : عمر وعلي وابن عمر .
 (٦) ومن قال به ايضا جابر بن عبد الله والشعبي وابن سيرين وطائفة
 وعطاء . انظر ابن ابي شيبة (٣ : ١٤٩) وما بعدها . ومجاهد
 الاموال (ص ٥٥٠) وبه يقول مالك ، والشافعي ، واحمد ، واسحق . تحفة
 الاحوذى (٣ : ٢٩٧) قال المباركوري واستدلوا باحاديث الباب وهي
 وان كانت ضعيفة لكنها يؤيدها آثار صحيحة عن الصحابة رضوان الله
 عليهم . وبعموم الاحاديث الواردة في ايجاب الزكاة زاد ابن حزم
 الزهري - المحلى (٥ : ٢٠٨) وقال : لانعلم لمن ذكرنا مخالفا من
 الصحابة الا رواية ضعيفة عن ابن عباس فيها ابن لهيعة . انظر الادلة
 ومناقشتها كتاب مقارنة المذاهب في الفقه للشيخين السائس وملتوت
 (ص ٤٧) مطبعة محمد علي صبرج واولاده بالازهر ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م
 ط ٢ .

(٧) ب : جازان في مال . هـ : في المال .

كزكاة الفطر^(١) . ولان الحقوق ضربان ، حق^(٢) لله تعالى . وحق للادمي .
 وحق للادمي ضربان . افعال ابدان كالقصاص وحد القذف . وحقوق
 اموال . كالمهر^(٣) والنفقات واروش الجنائيات . فما كان من افعال الابدان
 يختص به المكلف دون غيره^(٤) . وما كان من حقوق الاموال يستوى فيه المكلف
 وغيره^(٥) .

ب/٢٨٦

كذلك حقوق الله تعالى ضربان . افعال ابدان ، كالصلاة والصيام
 وذلك يختص به المكلف دون غيره (وحقوق اموال . كالزكوات ، يجب ان يستوى
 فيها المكلف وغيره)^(٦) .

فاما الجواب عن قوله (رَفَعَ الْقَلَمَ) فيعني عن نفسه لامن ماله .
 واما قياسهم على الصلاة والصيام ، فلا يصح ، لانهم ان قالوا : فوجب^(٨)
 ان لا يجب على الصبي .

قلنا : ليست^(٩) واجبة عليه وانما هي واجبة في ماله . وان قالوا
 فوجب ان لا تجب في ماله . . . لم يوجد هذا الوصف في الاصل المردود اليه^(١١)

(١) والحنفية يوجبون على الصبي زكاة الفطر .
 تبين الحقائق (١ : ٢٥٣) قال : لان فيها معنى المؤنة ولهذا
 يتحملها عن غيره . ومختصر القدوري وشرحه (ص ٨٢) ، ونور الايضاح
 (ص ١٦١) تجب على حر مسلم مالك لنصاب او قيمته . ومختصر الوقاية
 (ص ٣٧) .

- (٢) ب : حق الله تعالى . وحق للادمي . ه : وحق للادمي .
 (٣) الاصل - أ : كالمهر .
 (٤) أ : من غيره .
 (٥) ب : وغيره . مكروه .
 (٦) ب : (ساقط) .
 (٧) الاصل - أ : فمعنى . وبعد فراغ . ب : فمعنى عن نفسه .
 (٨) اي ان قالوا ان الصلاة والصيام غير واجبين على الصبي فوجب ان لا يجب
 على الصبي الزكاة قلنا
 (٩) الاصل ، ليست وفوقها ليس .
 (١٠) ب : انما .
 (١١) اي قلنا لم يوجد .

من الصلاة والصيام . على ان المعنى فى الصلاة والصيام انهما من افعال
الابدان . والزكوات من حقوق الاموال وحكمهما مفترق^(١) بالاستدلال المتقدم^(٢)
فلم يصح الجمع بينهما (الا ترى اهم فرقوا بين زكاة الفطر وبين الصلاة
ومثله^(٣) يفرق بين زكوات الاموال وبين الصلاة .

واما ما ذكره من الجزية . فلا يصح الجمع بينهما ، لان وجوب الجزية
اضيق ووجوب الزكاة اوسع^(٤) الا ترى ان الجزية تجب على الرجال دون النساء
والزكاة تجب على الرجال والنساء فلم يصح الجمع بينهما^(٥) . والله اعلم
بالصواب .

(١) ب : مفرق .

(٢) تقدم انها عبادة مالية والصلاة والصيام عبادة بدنية . فالعبادة
البدنية يختص بها المكلف دون المالية .

(٣) هـ : فبمثله .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) انظر للمناقشة النكت للشيرازى (ص ١٥٠ ب) ومختصر خلافيات
البيهقى (٨٤ / أ) فند جميع احاديث المخالف . قال فى رحمة الامة
(ص ٩٣) وتجب الزكاة فى مال الصبي والمجنون عند مالك والشافعى
واحمد . وقال ابو حنيفة لا تجب فى مالهما . وقال الاوزاعى والثورى
تجب حالا ولا يخرجها الا اذا بلغ الصبي وافاق المجنون . ومثله فى
حلية العلماء (٣ : ٨) ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٦) ، الاشراف
(١ : ١٦٨) تجب الزكاة فى اموال الايتام . والانصاف (٣ : ٤) بلا
خلاف . والمقنع (١ : ٢٨٩) اول كتاب الزكاة . ذكر الشروط . ولم
يذكر منها البلوغ .

قال الشافعي : (فَاَمَّا الْمَكَاتِبُ فَخَارِجٌ عَنْ مِلْكِ مَوْلَاهُ الْاِبَالْعَجَزُ . وَمَلِكُهُ
غَيْرُ تَامٍ عَلَيْهِ ، فَاِنْ عَتَقَ فَكَانَتْ اسْتِفَادَةٌ مِنْ سَاعَتِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ فَكَانَ مَوْلَاهُ اسْتِفَادَةٌ
مِنْ سَاعَتِهِ) .

وهذا كما قال ، لازكاة في مال المكاتب (٤) . وبه قال فقهاء الامصار
وحكى عن عكرمة وابي ثور ان الزكاة في ماله واجبة (٥) استدلالا بعموم

(١) ب : فاما المكلف فخارج من . أ : من .

(٢) ب : مكانه .

(٣) مختصر المزنى (ص ٤٤) ، الطبرى (٣ : ١٦ / أ) ، الام (٢ : ٢٧) بتفصيل
اكثر .

(٤) ب : ملك .

(٥) المذهب للشيروانى (٥ : ٣٣٩) ، الوجيز (٥ : ٥١٧) ، الرافعى
(٥ : ٥١٩) الثالثة . لا تجب الزكاة على المكاتب لا العشر ولا غيره
وبه قال مالك واحمد . وقال ابو حنيفة : يجب العشر في زرع . والروضة
(٢ : ١٥٠) ، الجلال على المنهاج (٢ : ٣٩) ، مغنى المحتسج
(١ : ٤٠٩) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٣٢٩) قال : اما الكتابة الفاسدة
فتجب الزكاة على السيد . ا . هـ شيروانى . والفقه على المذاهب
الاربعة (١ : ٥٩٤) .

(٦) مغنى ابن قدامة (٢ : ٤٦٦) قال : لا اعلم خلافا بين اهل العلم في
انه لازكاة على المكاتب ، ولا على سيده في ماله ، الا قول ابى ثور ، ذكر
ابن المنذر نحو هذا . والاموال لابى عبيد (ص ٥٦١) : لا نعلم
الناس اختلفوا فيه . وذكر مايؤيده ، وابن ابى شيبة (٣ : ١٦٠) ونقل
الاثر عن عمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن جبير ، وابن المسيب ، ومسروق
وجابر ، وابن عمر ، وابيه عمر ، ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٧١) زاد عطية
والزهري ، وقتادة ، وطائوس ولم يذكر ابن المسيب . والبيهقى (٤ : ١٠٩)
زاد مكحولا . وانظر الافصاح (١ : ١٤٣) واجمعوا : ان المكاتب لازكاة
عليه . والاشراف (١ : ١٦٨) ، رحمة الامة (ص ٩٣) . واختلفوا في
المكاتب . ذكر خلاف ابى حنيفة في ايجابه عشر زرع . وقول ابى ثور
يجب عليه مطلقا وقال مالك والشافعى واحمد لا تجب . والمجموع (٥ :
٣٣) نقل اتفاق السلف والخلف . الا ابا ثور وحكاية عن داود . حلية
العلماء (٣ : ٨) .

(١) الظواهر من الكتاب والسنة .

قالوا : وليس في المكاتب أكثر من نقصان التصرف . وذلك غير مانع من وجوب الزكاة كالمحجور عليه لسفه أو فلس . وهذا غلط .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه اجماع الصحابة لان عمر رضي الله عنه وعنهم قال : (لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ) ^(٢) وليس له في الصحابة مخالف وقد روى هذا الحديث عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولان المكاتب ناقص الملك ^(٣) لانه لا يرث ولا يورث فلم تلزمه الزكاة ، لان من شرطها

(١) ب : الظاهر .

(٢) هـ : اكرام .

(٣) الاصل - ب : بسفه .

(٤) لعل المراد به عمر بن عبد العزيز . حيث لم اجده لعمر بن الخطاب انظر مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٦٠) باب في المكاتب من قال ليس عليه زكاة . . . عن الحكم ان عمر بن عبد العزيز قال : ليس في مال المكاتب زكاة . ومثله عن ابن عمر بلفظ ليس في مال المكاتب ولا العبد زكاة حتي يعتقا . وبهذا المعنى يفهم عن عمر فعن كيسان بن ابي سعيد المقبري قال : اتيت عمر بزكاة مالي مائتي درهم وانا مكاتب فقال : هل عتقت ؟ قلت : نعم . قال : اذهب فاقسمها . ويؤيده في ابن ابي شيبة (٣ : ١٦١) قول عمر . ليس في مال العبد زكاة .

(٥) في النسائي (٤ : ١١٠) عن جابر موقوفا ، وكذلك الاموال لابي عبيد (ص ٥٦١) ، ومصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٦) ، وفي التلخيص الحبير (٥ : ٥١٩) حديث لازكاة في مال المكاتب حتي يعتق الدارقطني والبيهقي من حديث جابر وفي اسناده ضعيفان ومدلس . قال البيهقي : الصحيح انه موقوف على جابر . وذكر حديث ابن عمر وعمر المتقدم .

(٦) لان ملكه آيل الى الزوال ان عجز نفسه ، لقوله عليه السلام : المكاتب عبد مابقي من مكاتبته درهم . وقوله عليه السلام اي عبد كاتب على مائة اوقية فاداما الا عشر اواق فهو عبد . ابو داود (٤ : ٢٠) كتاب العتق باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز او يموت .

(٧) الاصل - أ : لا يورث ولا يرث . وما اثبتته من ب ، هـ والرافعي (٥ : ٥١٩) وسيأتي له شاهد وهو قوله : لا ترى انهما لا يرثان ولا يورثان .

تمام الملك . وبهذا المعنى فرقنا بينه وبين السفه والفلس لان ملكهما تمام
الأتري انهما يرثان ويورثان^(٢) . فاذا ثبت ان لازكاة عليه ، فان عجز عا د الملك
الى سيده ، ويستأنف الحول من وقت عوده . وان عتق^(٣) ، ملك مال نفسه واستأنف
الحول من يوم عتقه^(٤) .

-
- (١) الاصل - أ : ولهذا .
(٢) السفه والافلاس ليسا من موانع الارث في حين ان الرق مانع من موانع
الارث . قال في بسقية الباحث (ص ٣) الطبعة الاخيرة سنة ١٣٦٨ هـ
مصطفى البابي الحلبي :
ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين
(٣) ب : وان عتق . ساقطة .
(٤) الطبري (٣ : ١٦ ب) . بعد ان ذكر المسألة وادلتها ورد على المخالف
تسأل . هل يؤدي السيد زكاة ماضى اذا عجز المكاتب نفسه ؟ فقال
لا . لان ملك المكاتب زائل عن ملك السيد بخلاف المفقود ماله
والمفصوب . ا . هـ بتصرف

(١) فاما العبد اذا ملكه السيد مالا فهل يملكه ام لا ؟ على قولين .
فان قيل لا يملكه ، وهو الصحيح ، فعلى السيد زكاته ^(٢) . وان قيل يملكه
فلا زكاة على السيد لخروجه من ملكه ، ولا على العبد لرقه ، ومن اصحابنا من
قال : تجب زكاته/على سيده . لان له انتزاع المال من يده . وهذا غلط
والاول اصح . لانه ليس جواز الرجوع فيه بموجب لبقائه على الملك لان للوالد ^(٣)
ان يرجع فيما وهب لولده . وليس بباق على ملكه . ولا هو مخاطب بزكاته . كذلك
السيد مع عبده . والله اعلم بالصواب

-
- (١) الرافعي (٥ : ٥١٩) ذكر القولين وقال : المذهب انه لا يملك . ثم
ذكر كلام الماوردي . ومغنى المحتاج (١ : ٤٠٨) ، والتحفة وحواشيها
(٣ : ٣٢٨) وانظر حاشية شرواني نقل كلام المغني . والجلال المحلي
على المنهاج (٢ : ٣٨) ، والفاية القصوى (١ : ٣٨٤) تجب على كل
حر مسلم .
(٢) ب : زكاة .
(٣) الاصل - أ : لانه ليس له الرجوع فيه بموجب ، وفي أ : بقاءه . هـ : كموجب
(٤) أ : ولده له . الاصل : ولده .

جَابِ الْوَقْفَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ
فَإِذَا خَلَصْنَا مِنَ الصَّدَقَةِ

(٦) بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ ، وَأَيْنَ يَأْخُذُهَا الْمَصْدُقُ

قال الشافعي : (أَجِبَ أَنْ يَبْعَثَ الْوَالِي الْمَصْدُقَ فَيُؤَافِي أَهْلَ
الصَّدَقَةِ مَعَ حُلُولِ ^(١) الْحَوْلِ فَيَأْخُذَ صَدَقَاتِهِمْ ، وَأَجِبَ ذَلِكَ فِي الْمَحْرَمِ ^(٢) ، وَكَذَلِكَ
رَأَيْتُ السَّعَاءَ عِنْدَنَا ^(٣) ، كَانَ الْمَحْرَمُ شِتَاءً ^(٤) أَوْ صَيْفًا ^(٥) ، وَهَذَا صَحِيحٌ .

(١) ب : حول الحول .

(٢) هو أول الشهور العربية . وهو من الأشهر الحرم التي قال الله
تعالى عنها (أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله
يوم خلق السموات والأرض . منها أربعة حرم) التوبة : ٣٦ . والأشهر
الحرم التي في الآية هي : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم
ورجب . الذي بين جمادى الآخرة ، وشعبان . تفسير القرطبي
(١٧٣ : ٨) .

(٣) الطبري (٣ : ١٧ / أ) .

(٤) قال في كتاب الأزمعة والامكنة للشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني ط
مطبعة مجلس دائرة المعارف الكائنة في الهند ١٣٣٢ هـ (١ : ١٦٤)
ابتداء الشتاء والنصف الأول من السنة من حين ابتداء النهار فسي
الزيادة وذلك لحلول الشمس برأس الجدى وفي برجه إلى انتهائه في
الطول وذلك لحلول الشمس في برج السرطان . وابتداء الصيف
وهو النصف الثاني من السنة من حين ابتداء النهار في النقصان
وذلك لحلول الشمس في برج السرطان إلى حين انتهاء القصر وذلك
لحلول الشمس في برج الجدى . أ . هـ وفي (١ : ١٧١) ذكر أن
المحرم أول الشهور العربية . وذكرها . أ . هـ
والمعروف حسب التقاويم الموجودة والمستعملة في البلدان أن السنة
أربعة فصول : الشتاء ، ثلاثة أشهر وهي بالأشهر الشمسية . كانون
أول وكانون ثاني وشباط . والربيع : ثلاثة أشهر أيضا ، وهي
آذار ونيسان وإيار . والصيف ثلاثة أشهر أيضا وهي : حزيران وتموز
وآب . وفي ذلك يقول الشاعر عن حرارة الصيف وحاجة الناس إلى
المروحة فيها ، واستغنائهم عنها في أيلول :

ومروحة تروح كل قلب
ثلاثة أشهر لا بد منها
حزيران وتموز وآب
وفي أيلول يغني الله عنها
وبعد ذلك الخريف ، وفيه يطيب الهواء والماء ، وأشهره ثلاثة وهي
أيلول وتشرين أول وتشرين ثاني .

(٥) مختصر المزني (ص ٤٤) ، الطبري (٣ : ١١٧) ، الام (٢ : ١٧) .

وجملة الاموال ضربان (١) .
 ضرب لا يعتبر فيه الحول كالزروع (٢) والثمار
 لاخذ زكاتها في وقت ادراكها . وقد يختلف ادراك الثمار على حسب اختلاف
 الزمان ، فلم يمكن تعيين وقته (٤) وضرب يعتبر فيه الحول ، كالماشى ، فينبغي
 ان يكون مجيء الساعي معروفا ، ليتأهب ارباب الاموال لدفعها ، ويتأهب
 الفقراء لاخذها . ويختار ان يكون ذلك في المحرم . لما روى عن عثمان بن
 عفان رضي الله عنه انه قال : (هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ . فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ

(١) الطبرى (٣ : ١١٧) قال : وجملته ان الكلام هاهنا في ثلاثة فصول
 احدها في وقت خروج المصدق لاخذ الصدقات . والثاني في موضع
 عددها واحصائها . والثالث في كيفية العدد . ثم قسم المال الى قسمين
 وبين ان حول وقت الزروع والثمار لا يختلف بخلاف غيرها ، فانه يختلف
 لذلك استحباب ان يجعل لها وقتا معلوما هو المحرم . وقال : وانما
 استحباب ذلك الشافعى لثلاثة معان . احدها : حديث عثمان رضي الله
 عنه . والثاني قول الشافعى شاهدت السعاة بالحجاز يخرجون فسي
 المحرم صيفا وشتاء . ويستحب اتباعهم لانهم اخلاف الصحابة والتابعين
 والثالث ان المحرم اول السنة فاستحب استفتاحها بالصدقة .
 والجوينى نهاية المطلب (٢ : ١٨٢ ب) على السلطان ان يبعث السعاة
 الامناء الكفاة . اذا كان يرى جباية الصدقات وبين ان عليه ان يعين
 شهرا يؤدي فيه ارباب الاموال زكاة اموالهم . وخلاصة المختصر (١٥ ب)
 والمستحب . . . والمجموع (٥ : ٣٦١) ذكر قسمة اموال الزكاة . وانظر
 (٦ : ١٧٠) ذكر ما ذكره الماوردى ثم قال وينبغي ان يخرج اليهم قبل
 المحرم ليصلهم في اوله . وهو مستحب . ومتى خرج جاز . هذا
 هو المذهب . وبه قطع الاصحاب وفيه وجه شاذ حكاه الراقعى انسه
 واجب . والصواب الاول . وانظر الروضة (٢ : ٢١٠) .

(٢) ب : كالزروع والثمار وينبغي .

(٣) الاصل : يخلف .

(٤) ب : فلم يكن .

(٥) هذا في البلاد المتباعدة اما البلد الواحد فقد قال الطبرى (٣ : ١١٧)
 فاما الذى لا يعتبر فيه الحول فمثل الحبوب والثمار . فاذا قرب وقست
 الادراك ، خرج الساعي لاخذ الاغشار منهم ، ويكون ادراكها في وقت
 واحد ، لان البلد الواحد لا يتباين زرع وثماره في البلوغ والادراك .

دين فليقضه وليترك بقية ماله (١)

ولان العمل جار به . ولان (٢) المحرم رأس السنة . ومنه التاريخ . وقد ١/٢٨٨
كان المسلمون يؤرخون من شهر ربيع الاول لوقوع الهجرة فيه . (٣)

(١) التلخيص الحبير (٥: ٥٥٤) حديث عثمان انه قال في المحرم : هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه ثم ليترك ماله . مالك في الموطأ . والشافعي عنه من ابن شهاب من السائب بن يزيد عن عثمان به . ورواه البيهقي من طريق اخرى عن الزهري اخبرني السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هذا شهر زكاتكم . قال : ولم يسم لي السائب الشهر ولم اسأله عنه . قال : فقال عثمان : من كان منكم عليه دين فليقض دينه ، حتى تخلص اموالكم ، فتؤدوا منها الزكاة . قال البيهقي رواه البخاري عن ابي اليمان عن شعيب عن الزهري . وتعقبه النووي فقال : البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا . وانما ذكره عن السائب انه سمع عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد على هذا . ذكره في كتاب الاعتصام ، وفي ذكر المنبر ، وكذا ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، ومقصود البخاري به اثبات المنبر قسالا وكان البيهقي اراد روى البخاري اصله لانه . ا. هـ انظر كلام النووي في المجموع (٦: ١٦٣) باب قسم الصدقات . قال النووي الاثر المذكور عن عثمان صحيح . . . انظر البيهقي (٤: ١٤٨) باب الدين مع الصدقة . ذكر ما ذكره النووي وابن حجر . والموطأ (١: ٢٤٠) ما تجب فيه الزكاة والاموال لابي عبيد (ص ٥٣) وما بعدها . قسالا ابراهيم : اراه يعني شهر رمضان . قال ابو عبيد : وقد جاء في بعض الاثر ولا ادري عن هواته المحرم . ا. هـ يتصرف وكثر الحال بهامش مسند الامام احمد (٢: ٥٠٢ - ٥٠٣) .

(٢) الاصل - أ : ولانه رأس السنة .

(٣) الاصل - أ ، ب : شهر . ساقطة . وازافة كلمة (شهر) من هـ . وهو الصحيح لان شهرى ربيع الاول وربيع الاخر لا بد فيهما من كلمة (شهر) قال بعضهم : انما التزم العرب لفظ شهر قبل ربيع ، لان لفظ ربيع مشترك بين الشهر والفصل ، فالتزموا لفظ شهر في الشهر . وحذفوه في الفصل للفصل . وقال الازهرى ايضا : والعرب تذكر الشهور كلها مجردة من لفظ شهر الا شهرى ربيع ورمضان . . . المصباح (١: ٢٣١) - (٢٣٢) وفي ق م (٣: ٢٦) ذكر ذلك . وانهما الشهران بعد صفر مادة (ربيع) وانظر الصحاح (٣: ١٢١٢) ففيه تفصيل اكثر .

ثم رأوا تقديمه الى المحرم لانه اول السنة^(٢) .
 فاذا تقرّر ان المحرم اولى^(٣) فينبغي للامام ان ينفذ^(٤) السعاة والجباة
 قبل المحرم بزمان يعلم انهم يوافقون ارباب الاموال في اول المحرم^(٥) . وذلك
 يختلف بحسب^(٦) قرب المسافة وبعدّها ، فاذا وصل الساعي في المحرم فمن
 حال حوله من ارباب الاموال اخذ منه الزكاة ومن لم يحل حوله تمجل منه
 الزكاة ان اجاب رب المال اليها وان ابي ان يعجلها لم يجبره على تعجيلها^(٧)
 وكان الساعي بالخيار^(٨) بين ان يستخلف من يأخذها منه عند حولها^(٩) ، وبين
 ان لا يستخلف ليأخذها منه في وقتها^(١٠) .

- (١) ب : ثم روى .
 (٢) وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمشاورة الصحابة رضوان
 الله عليهم اجمعين . مناقب امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه . لابي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ص ٦٠ -
 ٦١) دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق زينب ابراهيم الفاروط .
 (٣) أ : اول . الاصل : اولاً .
 (٤) ينفذ السعاة اي يمضيهم . المصباح (٢ : ٢٨٧) ، المصباح
 (٢ : ٥٧١) مادة (نفذ) .
 (٥) قال الطبري (٣ : ١٧ ب) لان المحرم اول السنة فاستحب استفتاحها
 بالصدقة . قال الطبري . قال الشافعي : استحب ان يخرج الساعي
 قبل اهلل المحرم ، ليعد المساكين ويحصيهم ، ويعرف قدر حاجتهم
 فلا يشتغل في المحرم الا بقبض الصدقة وتفريقها .
 (٦) ب ، ه : على حسب .
 (٧) في الروضة (٢ : ٢١٠) يستحب لرب المال ان يتمجل . وقال الفزالي
 في خلاصة المختصر (١٥ / ب) : فليعجل من لم يتم حوله - حتى يتم
 وقت الاخذ في اول السنة .
 (٨) الاصل - أ : بالخيار . ساقطة .
 (٩) الاصل - أ : حلولها وهي صحيحة . والتصحيح من ب ، ه الطبري .
 (١٠) انظر للسئلة الروضة (٢ : ٢١٠) والطبري قال : وان كان فيهم من
 لم يتم حوله ، سأل التعجيل ، فان ابي لم يجبره ، لان تعجيلها لا يلزمه
 لكن يوكل من اهل الموضع من يقبضها ، ويفرقها . فان كان رب المال
 عدلاً ، وملك بذلك . وان اراد الساعي ان يرجع اليه عند حوله جاز ، اذا
 انفق على نفسه من ماله الخاص . وان اراد ان يكتبها عليه ديناً السي
 العام المقبل جاز . ا . ه بتصرف

مسألة (٥٠)

قال الشافعي : (وَيَأْخُذُهَا عَلَى مِاءِ أَهْلِ الْمَاشِيَةِ (وَعَلَى رَبِّ الْمَاشِيَةِ) ^(١)
 أَنْ يُورِدَهَا الْمَاءَ لِيَتَّخِذَ صَدَقَتَهَا عَلَيْهِ) ^(٢) .

قد مضى الكلام في المسألة الاولى في زمان الاخذ والكلام في هذه
 المسألة في كيفية الاخذ (وفي موضع الاخذ) ^(٣) .

فاما موضع الاخذ ^(٤) فلا يخلو حال الماشية من ثلاثة اقسام .

احدها : ان يجدها في بيوت اهلها فهناك يأخذ زكاتها .

والقسم الثاني : ان يجدها على مياه اهلها ، فلا يكف رب المال ان
 يسوقها الى بيته ^(٥) ويأخذ زكاتها على ماء شربها ^(٦) . لما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كتب لحارثة بن قطن ومن ^(٧)

(١) ب : (ساقط) وبعده (او يوردها) .

(٢) المزني (ص ٤٤) ، الام (٢ : ٢٠) .

(٣) ب : (مكورة) .

(٤) هذا لف ونشر مشوش ، على حد قوله تعالى (فمنهم شقي وسعيد
 فاما الذين شقوا) . ومسألة الكلام عن موضع الاخذ ذكرها الطبري قس
 شرحه للمختصر (٣ : ١٧ ب) فقال : لا يلزم الساعي ارباب المواشي
 جلبها اليه . ولا يلزم هو بتبعها في المراعي والبراري لكن ينظر فسان
 كان لها موضع يجمعها لشرب الماء ، عدها اذا وردت اليه . اولها
 موضعا شرب ففي احدهما . وان كانت تكفي بالحشيش الرطب عن
 الماء شتاء ، عدها في المراح ، ثم ذكر حديث لا جلب ولا جنب . هـ
 وانظر الجويني في النهاية (٢ : ١٨٢ ب) ، الروضة (١ : ٢١٠) المجموع
 (٥ : ٣٧٠) .

(٥) يحتمل ان يكن بيت الساعي وبيت رب المال . وكلاهما صحيح . لكن
 الضمير يعود الى اقرب مذكور وهو رب المال . وسياق الكلام يعيده
 الى الساعي .

(٦) ب : على ما شرحها . هـ : مخرجها .

(٧) ب : كتب لحارثه بن قطن ومن بدمه الحبل من كلب .

بَدْوَةُ الْجَنْدَلِ (١) مِنْ كَلْبٍ (٢) (إِنَّ لَنَا الضَّاحِيَةَ مِنَ الْعَمَلِ وَلَكُمُ الضَّامَةُ مِنْهُنَّ) ٢٨٨ ب

(١) بضم الدال ، وفتحها وجهان مشهوران . والواو ساكنة فيهما ، وأشار الحازمي وغيره من المحدثين الى ترجيح الضم . قال الجوهرى فى صحاحه : اصحاب اللغة يقولون : بضم الدال . واهل الحديث يفتحونها . وقال ابن دريد : الصواب الضم قال واخطأ المحدثون فى الفتح . قال صاحب المطالع ، وهى بقرب تبوك . وقال الحازمى هى ارض بالشام بينها وبين دمشق خمس ليال . وبينها وبين المدينة خمسة عشر ليلة وهذا ان القولان ليس بجيدين . والصواب ما نقله الحافظ ابو القاسم بن عساكر فى تاريخ دمشق عن الواقدي قال : كانت غزوة دومة الجندل اول غزوات الشام . وهى من المدينة على ثلاث عشرة مرحلة ، ومن الكوفة على عشر مراحل . ومن دمشق على عشر مراحل فى بركة وهى ارض تفل وزرع . وحولها عيون قليلة . وهى مدينة عليها سور ولها حصن عادى مشهور فى العرب . ا. هـ . بتصرف

تهذيب الاسماء (٣ : ١٠٩) ، الصحاح (٥ : ١٩٢٣) اسم حصن واكيدر صاحب دومة الجندل . ا. هـ . وقال الطالب (ص ٦٥) معجم البلدان (٢ : ٤٨٧) وشبه جزيرة العرب . مطبعة الترقى . دمشق ١٣٦٤ هـ . مورخا كحالة (ص ١٥٥-١٥٦) . وجزيرة العرب موطن العرب ومهد الاسلام . منشورات دار الطليعة بيروت مصطفى فى مواد الدباغ ط ١ سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م هى الجوف وتسمى قديما دومة الجندل . وفيها سوق للعرب ينزلونها اول يوم من ربيع الاول .

(٢) قال فى معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة المطبعة الهاشمية . دمشق ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م (٣ : ٩٩١) كلب بن وبرة . بطن من قضاة . من القحطانية . وهو بنو كلب بن وبرة . كانوا ينزلون بدومة الجندل ، وتبوك ، اطراف الشام ، ونزل خلق عظيم على خليج القسطنطينية .

ونهاية العرب فى معرفة قبائل العرب لابي العباس احمد القلقشندي ت ٨٢١ ط القاهرة ١٩٥٩ م تحقيق ابراهيم الابيارى - الناشر الشركة العربية للطباعة والنشر (ص ٤٠٨) واللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير (٣ : ٤٦) وما بعدها . عنيت بنشره مكتبة القدسي . القاهرة ١٣٥٧ هـ . والانساب للسمعاني (٢ : ٤٨٦) / ١ .

(٣) ب : من العمل ولكن الضامنة من . ا : الضامة . مئة .

النخل ، لا تجمع سارحتكم ولا نعد فاردتكم (١) قال ابو عبيد ، قال الضاحية هي

(١) مثال الطالب في شرح طوال الفرائب (١ : ٥٩) حديث قطن بن حارثة العلمي . ذكر حديثا ليس فيه ما ذكره الماوردي . وقال واخرج (الزمخشري) ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لحارثة بن قطن ومن بدومة الجندل من كلب : ان لنا الضاحية مسن البعل . ولكم الضامفة من النخل . لا تجمع سارحتكم . ولا تصد شاردتكم . ولا يحضر عليكم النبات ولا يؤخذ منكم عشر النبات . قال ابن الاثير : وهذا الفصل اشبه بحديث اكيدر من حديث قطن . ا هـ وانظر حديث اكيدر بن عبد الملك الكندي (ص ٦٤) .

شرح الحديث :

قد اختلف اصحاب كتب معارف الصحابة في اسم قطن بن حارثة فمنهم من اثبته هكذا قطن بن حارثة العلمي . وجعل هذا الحديث له . ولم يذكر حارثة ، ومنهم من اثبت حارثة بن قطن ولم يذكر قطننا ولم ارفيما وقفت عليه من جمع بينهما . ولعليهما اثنان والله اعلم . والعلمي منسوب الى عليم بن جناب بن كلب بن وبرة الضاحية : النخلة التي في البر والصحراء . وضاحية كل شئ : ناصيته البارزة التي لا حائل دونها .

الضامنة : ما تضمنتها امصارهم وقراهم من النخل ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة . وقيل سميت ضامنة ، لان اربابها ضمنوا عمارتها . فهي ذات ضمان كعيشة راضية . اي ذات رضى في احد التأويلين . والبعل من النخل : الشارب بعروقه من غير سقى سما ولا غيرها . قال الازهرى : هو ما نبت من النخل في ارض يقرب ماؤها . فرسخت عروقه في الماء واستغنت عن ماء السماء والانهار وغيرها . والسارحة : السائمة من المواشى . اي لا يجمع بين متفرقها ليصير ما لا تجب فيه الزكاة .

وقيل : لا تجمع الى المصدق من اماكنها لكن ياتيها فيأخذ زكاتها حيث هي .

والشاردة : التي شردت عن الغنم وثقرت وخرجت منها . والفاردة : الشاة المنفردة عن الغنم ، اي لا تضم الى الشاء فتحسب معها .

والحظر : المنع اي لا تمنع عن رعى النبات . والبيات : النعاع الذي يكون في البيت للارتفاع . اي لا يؤخذ منه زكاة فاطلق عليها اسم العشر . ا هـ =

هي النخل الظاهرة في البر . والبعل ما يشرب بعروقه من غير سقسي
والضامنة^(٢) ماتضمنها امصارهم وقراهم .
وقوله : (لا تَجْمَعُ سَارْحَتَكُمْ) اي لا تجمع المواشي السارحة الى المصدق^(٣) ،

اما حديث اكيدر . فهو يلفظ : كتب له - اي لا كيدر - رسول الله صلى
الله عليه وسلم كتابا فيه :

هذا كتاب من محمد رسول الله حين اجاب الى الاسلام . وخلص
الانداد والاصنام مع خالد بن الوليد سيف الله . في دومة الجندل
واكتافها : ان لنا الضاحية من الضحل . والبور والمعامي واغفال
الارض والحلقة والسلاح ، ولكم الضامنة من النخل . والمعين من
المعمر . لا تعدل سراحتم . ولا تعد فاردتكم . ولا يحضر عليكم
النبات . ولا يؤخذ منكم عشر النبات ، تقيمون الصلاة لوقتها ، وتؤدون
الزكاة لحقها . عليكم بذلك عهد الله وميثاقه . ا . هـ (ص ٦٤)
دومة الجندل : قرية وحصن بين الحجاز والشام . وتضم دالها
وتفتح . فالضم لاهل اللغة والفتح لاصحاب الحديث . (ص ٦٥) .
الفاردة : الشاة المنفردة الزائدة على الفريضة . لا تعد عليهم
وتحسب في الزكاة . ا . هـ (ص ٦٦) .

وانظر لحديث الاكيدر وشرحه الاموال لابي صيد (ص ٢٥٣-٢٥٤) قال
ابو عبيد : اما قوله (الضاحية من الضحل) الضاحية في كلام العرب
كل ارض بارزة من نواحي الارض واطرافها . والضحل : القليل من الماء .
والضامنة من النخل . التي معهم في المصر وقوله (لا تعدل
سارحتكم) السارحة هي الماشية التي تسرح في المراعي . يقول
لا تعدل عن مواها ، لا تمنع منه . ولا تحشر في الصدقة الى المصدق
ولكنها تصدق على مياهها ومراعياها . وقوله (لا تعد فاردتكم) يعني
في الصدقة ، اي لا تعد مع غيرها فتضم اليها ثم تصدق . وهذا نحو من
قوله (لا يجمع بين متفرق) . ا . هـ وانظر تفسير غريب الحديث
(٥٤٥ : ١) قال : ولا يعزب سارحها . وفسر السارح بما يسرح من
الانعام ولا يعزب اي لا يبعد من البيوت ، لانه يجد المرعى قريبا منها .

- (١) ب : ما يشرب .
(٢) الاصل - أ : ماتضمنها والتصحيح من ب ، هـ ، ومنال الطالب .
(٣) الاصل - أ : الى الصدقة . هـ : الى المصدق . وقوله فلا تعدل
فاردتكم فهي لا تضم .

وقوله : (لَا تُعَدُّ فَارِدُكُمْ) لاتضم الشاة الفاردة الى الشاة الفاردة

ليحتسب بها في الصدقة .

والقسم الثالث : ان يجدها راعية فلا يكلف الساعي ان يتبعها راعية لما يناله من المشقة في اتباعها ، ولا يكلف رب المال ان يجلبها الى فناء داره لما عليه من المشقة في جلبها ، بل على رب المال ان يجمعها على الماء . فان ذلك ارفق بهما . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لَا جَلْبُ وَلَا جَنْب) ^(٢) يعني : ^(٣) انه ليس على ارباب الاموال جلبها الى بيوتهم ولا لهم ان يجانبوها فيتبعها الساعي في مواضعهم . وقال قتادة : الجلب والجانب

(١) ب : من جلبها ، الاصل : ان يحبها الى نفا .
(٢) تقدم الكلام عن هذا الحديث اثناء الكلام عن (لا خلط ولا هراط) اول باب صدقة الخلطاء . وهو جزء من حديث وائل بن حجر الحضرمي في مثال الطالب (١ : ٧٣) وما بعدها . وانظر مسند الامام احمد (٢ : ٢١٥) من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . . . ولا جنب ولا جلب وتؤخذ صدقاتهم في ديارهم . . . ابو داود (٢ : ١٠٧) (باب تصدق الاموال) ح ١٥٩١ عنه ايضا . ونقل عن محمد بن اسحاق ان معناه : ان تصدق الماشية في مواضعها . ولا تجلب الى المصدق والترمذي (٣ : ٤٣١) كتاب النكاح (٣٠) باب ما جاء في النهي عن نكاح الشفارح ١١٢٣ عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا جلب ولا جنب . ولا شفار في الاسلام . ومن انتهب نهبة فليس منا) قال ابو عيسى ، هذا حديث حسن صحيح . قال : وفي الباب عن انس ، وابي ربحانة وابن عمر وجابر ومعاوية وابي هريرة ووائل ابن حجر والبيهقي (٤ : ١١٠) باب اين تؤخذ صدقة الماشية . ابن خزيمة (٤ : ٢٦) (٢٩٩) باب النهي عن الجلب عند اخذ الصدقة من المواشي . مشكاة المصابيح (١ : ٥٦٢) كتاب الزكاة الفصل الثاني . الدارقطني (٣ : ٧٥) كتاب الفرائض والسير وغير ذلك . ح ٢٨٤ التاج الجامع للاصول (٢ : ٣١) قال في غاية المأمول : بسند صحيح . وانظر النهاية في غريب الحديث (١ : ٢٨١) و (١ : ٣٠٣) .

(٣) ب : يعني . ساقطة .

(٤) الاصل - أ : ولا نهم .

في الرهان (١).

وقد كان للسعاة قد يما (٢) طبل يضربون به عند مجيئهم (٣) ليحلبهم
ارباب الاموال فيتأهبوا لجمع مواشيهم ، وفي مثل (٤) ذلك يقول جرير :
أَتَانَا أَبُو الْخَطَّابِ يُضْرِبُ طَبْلَهُ قَدْ وَلَمْ يَأْخُذْ عِقَالًا وَلَا نَقْدًا (٥)
قيل : ان العقال الماشية ، والنقد الذهب والفضة ، وقيل : بل العقال
القيمة ، والنقد الفريضة . وقيل : العقال صدقة عامين والنقد صدقة عام (٦)
وانشد ثعلب :

- (١) تقدم هذا اول باب صدقة الخلطاء .
(٢) الاصل - أ : فيها .
(٣) ب : مجيئهم اثناء (ولامعنى لها) والاصل - أ : مخيمهم .
وما اثبتته اصح لان ارباب الاموال يتهبأون عند سماع طبل الساعى
اثناء مجيئهم .
(٤) أ : مثل . ساقطة .
(٥) جرير : هو ابن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعسى
من تميم . اشعر اهل عصره . ولد ومات فى اليمامة . وعاش عمره كسبه
يناضل شعراء زمانه . ولد عام ٢٨ وتوفى عام ١١٠ للهجرة .
الاعلام (٢ : ١١١) ، وفيات الاعيان (١ : ١٠٢) ، خزنة البفسدادى
(١ : ٣٦) ، الفهرست (ص ٢٢٥) .
(٦) لم اجد البيت فى ديوان جرير . كما لم اجد اسم ابى الخططاب
والطبل الذى ذكره جرير فى البيت . قال فى القاموس المحيط : هو
الذى يضرب به . ويكون ذا وجه ، وذا وجهين . وجمعه اطبال وطبول
وصاحبه طبال . وحرفته الطبالاة . ككتابة . والمصباح (٢ : ١٦) ،
والصحاح (٥ : ١٧٥٠) . مادة (طبل) .
(٧) انظر لهذه المعانى شرح السنة للنحوى (٥ : ٤٩٣) ذكر ان العقال
صدقة عام نقلا عن ابى عبيد . وقال غيره : العقال : الحبل الذى يعقل
به البعير . . . وقال ابو العباس محمد بن يزيد النحوى : العقال
الفريضة ، والنقد الثمن . والنهاية (٣ : ٢٨٠) ذكر المعنيين الاخيرين
وفى القاموس المحيط (٤ : ١٩) العقال ككتاب ، زكاة عام من الابل
والغنم . ومنه قول الصديق رضى الله عنه : لومنعونى عقالا . وتفسير
غريب الحديث (ص ١٧١) العقال : زكاة عام . وانظر العينى فى
معدة القارى (٨ : ٢٤٦) ذكر معانى العقال .

١/٢٨٩

فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عَقَالِبِنِ
عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالِنِ (٢) (٣)

سَعَى عَقَالًا فَلَمْ يَتْرَكْ لَنَا سَيِّدًا
لَا صَبِيحَ الْحَيِّ أَوْ تَادًا (١) وَلَمْ يَجِدْ وَ

فهذا الكلام في موضع الاخذ .

قاما كيفية الاخذ .

(٤) فهو ان يبدأ الساعي بالسبق المواشي واقربها اليه ، فيأمر بضمها الى مضيق ، من جدار ، او حظار (٥) ، او جبل ، ويحضر الكاتب ، فيكتب اسم مالكها ويقف العاد في اضيق المواضع ليعدها ، والحشار يحضرها ، ليعدها العاد بعيرا بعيرا ، ويكون بيده عود (٦) يشير به اليها ، ويرفع صوته بالعدد لتؤمن عليه الخيانة والخلط ، حتى يأتي على (٧) جميع الماشية . ثم يشتمها الكاتب على رب المال ، قال الشافعي : (٨)

(١) تاج العروس (٣٧: ٨) مادة (عقل) وشرح السنة للبخوي (٤٩٤: ٥) نسبة المحقق لابن عدا الكلبى وذكر قصته نقلا عن العيني في عمدتته (٢٤٦: ٨) ذلك ان معاوية استعمل ابن اخيه عمرو بن عتبة بن ابي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم . فقال عمرو بن عدا الكلبى سعى عقالا . البيت . وقال : اراد مدة عقال فنصبه على الظرفية وذكره ابن قدامة (٤٤٧: ٢) ، والصحاح (١٧٧٠: ٥) والمختصر من المختصر من مشكل الآثار (١٣٢: ١) .

(٢) ب : اوتاد . ه : اويادا .

(٣) الاصل - أ : المنجا .

(٤) ب : فهو . ساقطة .

(٥) ب : او حيطان .

(٦) ه : عودا .

(٧) ب : على . ساقطة .

(٨) الام (٢٠: ٢) نص الشافعي (رضي الله عنه) في باب كيف تعد الماشية ؟ تضطر الفم الى حظار . الى جدار او جبل ، او شىء قائم حتى يضيق طريقها ، ثم تزجر فتسرب ، والطريق لا تحتمل الاشاة او اثنتين ويعد العاد في يده شىء يشير به . ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد . فانه ليس عدد احصى واوعى من هذا العدد . ولو ادعى رب الماشية انه اخطأ عليه ، اعيد له العدد . وكذلك ان ظن الساعي ان عاده اخطأ العدد .

وهذا أَحْصَرَ الْعَدَدَ وَأَوْخَاهُ^(٢) وَبِهِ جَرَتْ الْعَادَةُ^(٣) .
فان ادعى رب المال غلطا على الساعي ، او ادعى الساعي غلطا على
رب المال اعيد القد .

-
- (١) ه : احصر . وفي باقى النسخ بالخاء المعجمة. لعله من الاختصار .
وفي الام (٢ : ٢٠) احصى . اى اضبط .
(٢) النسخ بالخاء المهملة . والتصحيح من الام (٢ : ٢٠) .
(٣) ب : وما جرت .

ولا يجوز للساعي ان يستعمل^(١) ارباب الاموال ولا ان يلزمهم^(٢) جعل الله اتباعه ، لانه وهم وكلاء اهل السيمان دين ارباب الاموال . وقد جعل الله تعالى اجورهم في الزكاة وفرض^(٣) سهما للعاملين ، فلم يجوز اخذ اجورهم الا من^(٤) المال الذي اذن الله^(٥) ان يصرف فيهم . ولا يجوز للساعي ان يقبل من ارباب الاموال هدية^(٦) ، لانهم يهادونه ، لان يترك عليهم حقا ، او ليدفع عنهم ظلما ، فيصير موشيا على ترك حق او دفع ظلم . وذلك حرام . وقد روى ابو ادريس^(٧) ب / ٢٨٩

- (١) ب : ان يستعمل . ه : ان يستعمل .
(٢) الجعل : ما يجعل للانسان على عمله . ق م (٤ : ٣٥٩) ، المصباح (١ : ١١١) الجعل بالضم : الاجر . يقال جعلت له جعلا وجعالة بكسر الجيم . وبعضهم يحكي التثنية والجميلة مثل كريمة . لفات في الجعل . والنهية (١ : ٢٧٦) .
(٣) ه : فرض . ب : شهرا للعاملين .
(٤) ب : الاضي .
(٥) ب : اذن الله ان يضرب فيه . ه : اذن انه .
(٦) الهدية كخفية . ما اتحف به . والجمع هدايا وهداوي وتكسر الواو وهداو . ق م (٤ : ٤٠٦) . وقال الماوردي في الاحكام السلطانية (ص ١٢٥) هي ما بذلت عفوا . وانظر الفرق بين الرشوة والهدية (ص ١١ - ١٢) .
(٧) ب : ان يترك .
(٨) الام (٢ : ٥٨) وما بعدها وقال النابلسي : الرشوة حرام بالاجماع وهي كبيرة من كبائر الذنوب ، سواء كانت للحاكم او للقاضي او للعامل وحرمتها تشمل كلا من الاخذ والباذل والوسيط . ه الفرق بين الرشوة والهدية لابن النابلسي (ص ١٨) وهي رسالة بتحقيق الدكتور ابراهيم علي ابراهيم الصند قجي سنة ١٣٩٩ هـ .
(٩) ابو ادريس فهو عايد بن عبد الله بن عمرو الخولاني العوزي الدمشقي تابعي . فقيه . كان واعظا اهل دمشق . وقاضيه في خلافة عبد الملك وولاه عبد الملك قضاء دمشق . كان عالم اهل الشام . ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة مات سنة ثمانين . الاعلام (٤ : ٤) ، وفي التقريب (١ : ٣٩٠) ت ٧٥ =

عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَعَنَ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ
وَالرَّائِثَ)^(٢) . ذكره ابن قتيبة في غريب الحديث .

= عايد بتحتانية ومعجمة . وفي المعنى للهندي (ص ٩٩) الخولاني
بفتح الخاء وينون . منسوب الى خولان بن مالك . منه ابو ادريس . هـ .
وهو محرك في التقريب بسكون الواو . اسعاف المبطأ (ص ٢١) القارئ
العابد ابو صحابي . هـ . حلية الاولياء (٥ : ١٢٢) ، تهذيب
ابن عساكر (٢٠٣ : ٧) .

(١) ابو ادريس عن ثوبان . هكذا ذكره الماوردي . وذكره الحاكم في
المستدرک (١٠٣ : ٤) ليث عن ابي زرعة عن ثوبان . ولم يذكر
الخولاني . قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٢ : ٤٢٤) ت ١٠ :
ابو زرعة ، عن ابي ادريس الخولاني ، قيل هو ابي زرعة - ابن
عمرو بن جرير - وهو ثقة . انظر ترجمة (٦) هـ . فعلى هذا يكون
كلام الماوردي باسقاط ابي زرعة . وفي مسند الامام احمد (٢ : ١٦٤)
١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢١٢) عن عبد الله بن عمرو وفي (٢٨٧ - ٢٨٨) عن
ابي هريرة و (٥ : ٢٧٩) عن ليث عن ابي الخطاب عن ابي زرعة عن
ثوبان .

(٢) حديث ثوبان رواه الامام احمد في مسنده (٢ : ٢١٢) عن عبد الله بن
عمرو بلفظ . لعنة الله على الراشي والمرتشي .

ابو داود (٣ : ٣٠٠) كتاب الاقضية باب في كراهية الرشوة ج ٣٥٨٠
عن عبد الله بن عمرو قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي
والمرتشي .

والترمذي (٣ : ٦٢٢) (١٣) كتاب الاحكام (٩) باب ما جاء في
الراشي والمرتشي في الحكم ج ١٣٣٦ عن ابي هريرة . قال : لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في الحكم .
قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة . وابن حديدة وام سلمة .
قال ابو عيسى : حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح . وقد روى هذا
الحديث عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النسيبي
صلى الله عليه وسلم .

وروى عن ابي سلمة ، عن ابيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح .
قال : وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : حديث ابي سلمة عن
عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم احسن شيء في هذا
الباب واصح . هـ . ثم ذكره وليس فيه (في الحكم) وقال حديث =

فالراشي : د الفع الرشوة ، والمرتشى : قابل الرشوة . والرائش :
المتوسط بينهما . وروى ^(١) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بحث مصدقاً
من الازد ^(٢) يقال له :

- = حسن صحيح . ابن ماجه (٧٧٥ : ٢) كتاب الاحكام (٢) باب
التفليظ في الحيف والرشوة ج ٢٣١٣ .
والبيهقي (١٣٨ : ١٠) كتاب ادب القاضي . باب التشديد في
اخذ الرشوة وفي اعطائها على ابطال حق . موارد الزمان السي
زوائد ابن حبان (ص ٢٩٠) (١٢) كتاب القضاء (١) باب ماجاء في
الرشاح ١١٩٦ والحاكم في المستدرک (١٠٣ : ٤) كتاب الاحكام
باب لعن رسول الله الراشي والمرتشى . ذكر احاديث عبد الله بن
عمرو . وابى هريرة ، وثوبان ، وفيه : لعن الله الراشي والمرتشى
والرائش الذي يمشى بينهما . ا . هـ
السيوطي في الجامع الصغير مع المتاوي (٢٦٨ : ٥) ج ٧٢٥٤ رواه
احمد والترمذي والحاكم عن ابى هريرة . والحديث صحيح . وقال
(الراشي والمرتشى) اي المعطى والاخذ . سمى منحة الحكام رشوة
لكونه وصلة الى المقصود بنوع من التصنيع . مأخوذ من الرشاء
وهو الحبل الذي يتوصل به الى البقر . والرشوة المحرمة : ماتوصل به
الى ابطال حق او تمشية باطل . اما مادفع للتوصل لحق او دفع ظلم
فليس برشوة منهيّة . . . وفي الباب عن ابن عمر وهائشة قال ابن
حجر وعبد الرحمن بن عوف وثوبان . ا . هـ وحسن الاثر (ص ٥٤٤)
باب ادب القضاء . وابن الاثير في النهاية (٢٢٩ : ٢) وعرفها .
(١) جاء في رواية احمد (٢٧٩ : ٥) : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الراشي والمرتشى والرائش . يعني : الذي يمشى بينهما .
(٢) ب : ان النبي .
(٣) الازد : من اعظم قبائل العرب . واشهرها . تنسب الى الازد بن
الفوث بن نيت ، بن مالك ، بن كهلان ، من القحطانية . وتنقسم الى
اربعة اقسام : ازد شنوءة ونسبتهم الى كعب بن الحارث بن كعب
كانت منازلهم السراة . وازد غسان . كانت منازلهم في شبه جزيرة
العرب ، وبلاد الشام . وازد عمان . كانت منازلهم بعمان . وازد
السراة . كانت منازلهم في الجبال المعروفة بهذا الاسم . ا . هـ
معجم قبائل العرب عمروضا كحالة (١٥ : ١) ونهاية الارب (ص ٩١)
بفتح الهمزة وسكن الزاي وبالذال المهملة ويقال فيهم الاسد بالسين =

ابن اللتبية فجاء بأشياء، فمزول بعضها (وقال : هذا لكم وعزل بعضها) (٢)
 وَقَالَ : هَذَا أَهْدَى إِلَيَّ، فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضَبًا شَدِيدًا
 وَرَقًا الْمَنْبَرِ، وَقَالَ : مَا بَالُ اقْوَامٍ يُنْفِذُهُمُ إِلَى الصَّدَقَةِ فَيَقُولُونَ : هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا
 أَهْدَى إِلَيَّ ؟ أَمَا كَانَ يَجْلِسُ فِي بَيْتِ امِّهِ، ثُمَّ يَنْظُرُ، أَكَانَ يَهْدِي إِلَيْهِ
 شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمِلُهُ
 عَلَى عَاتِقِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا، لَهُ رِغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارُ. أَوْ شَاةٌ تَيْعَمُ. ثُمَّ
 رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ مَقْرَةَ إِبْطِيهِ ثُمَّ قَالَ : (اللَّهُمَّ هَلْ بَلَفْتَ) (١٠) (١١)

= المهمة بدل الزاي . واللباب في تهذيب الانساب لابن الاثير (٣٦: ١)
 والانساب للسمعاني (١/ ٢٨: ١) ذكر الازد و (١/ ٣٢: ١) وما بعدها
 ذكر الاسد .

(١) الاصل - أ : ابو اللتبية . قال في تهذيب الاسماء (٣٠١: ٢) ت
 ٥٨ . اسمه عبد الله . واللتبية . بضم اللام . واسكان التاء المثناة
 من فوق ، وبعدها باء موحدة . منسوب الى بني لتب ، بطن من الاسد
 بفتح الهمزة ، واسكان السين ويقال فيه : ابن اللتبية ، بفتح التاء
 ويقال فيه : ابن الاتبية بالهمزة ، واسكان التاء ، وليس بصحيحين
 والصواب ما قدمته . ا . هـ وفي فتح الباري (٣٦٥: ٣) وما بعدها
 واللتبية امه . ولم نقف على اسمها . وانظر عمدة القاري (٢٥٢: ٢٤) .

(٢) ب : (ساقط) .

(٣) ب : لى .

(٤) ب : ورقا المنبر . ساقطة .

(٥) ب : ثوب امه .

(٦) الاصل - أ : هل كان . والصحيح ما اثبتته لوجود ام المعادلة .

(٧) ب، هـ : يحملها .

(٨) الاصل - أ : تعير .

(٩) أ : ثم رفع يديه . مكورة .

(١٠) ب، هـ : اللهم هل بلفت . مكورة .

(١١) الحديث صحيح رواه البخارى . فتح الباري (٣٦٥: ٣) كتاب الزكاة

(٦٧) باب قول الله تعالى (والعالمين عليها) ومحاسبة الصدقين

مع الامام ع ١٥٠٠ عن ابي حميد الساعدي رضى الله عنه . قال

(استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الاسد على صدقات

بنى سليم يدعى ابن اللتبية فلما جاء حاسبه) و (١٦٤: ١٣) (٩٣) =

كتاب الاحكام (٢٤) باب هدايا العمال ح ٧١٧٤ .
 عن الزهري انه سمع عروة " اخبرنا ابو حميد الساعدي قال : استعمل
 النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني اسد يقال له ابن الاتبية على
 صدقة . فلما قدم قال : هذا لكم . وهذا اهدى لي . فقام النبي
 صلى الله عليه وسلم على المنبر . قال سفيان ايضا : فصعد المنبر -
 فحمد الله واثنى عليه . ثم قال : ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول
 هذا لكم وهذا لي ، فهلا جلس في بيت ابيه وامه ، فينظر ايهدي اليه
 ام لا . والذي نفسي بيده لا يأتي بشي الا جاء به يوم القيامة يحمله
 على رقبته . ان كان بحيرا له رفاة او بقرة لها خوار او شاة تيعر - ثم
 رفع يديه حتى رأينا عقرتي ابطيه - الا هل بلغت ؟ ثلاثا " . قال
 سفيان : قصه علينا الزهري - وزاد هشام عن ابيه " عن ابي حميد قال
 سمع اذ نأى وابصرته صيني ، وسلسوا زيد بن ثابت فانه سمع معي . ولم
 يقل الزهري (سمع اذني) خوار : صوت . والجوار من تجارهم كصوت
 البقرة .

ومسلم . مسلم بشرح النووي (١٢ : ٢١٨) كتاب الامارة . باب تحريم
 هدايا العمال .

مسند الامام احمد (٥ : ٤٢٣) اول احاديث ابي حميد الساعدي .
 ابوداود (٣ : ١٣٤) كتاب الخراج والامارة والفي - باب في هدايا
 العمال ح ٢٩٤٦ .

الدارمي (١ : ٣٩٤) باب ما يهدي لعمال الصدقة لمن هو ؟
 مسند الشافعي (ص ٩٨) ، ومسند الحميدي (٢ : ٣٧٠) ح ٨٤٠ .
 سنن البيهقي (٤ : ١٥٨) باب الهدية للوالي بسبب الولاية .
 ابن خزيمة (٤ : ٥٣) باب هدية العامل . شرح السنة للبيهقي
 (٥ : ٤٩٦) ح ١٥٦٨ باب هدية العامل .
 مصنف عبد الرزاق (٤ : ٥٥) ح ٦٩٥٠ باب فلول الصدقة .

شرح الحديث :

ذكر ابن حجر في فتح الباري الروايات المتعددة لالفاظ الحديث كما
 ذكر المعاني ووضح واطال . كما ان النووي رحمه الله تعالى شرح
 الحديث . وسأنتقل عن ابن حجر باختصار .
 (استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني اسد) بفتح الهمزة
 وسكون السين المهملة . وفي رواية الاصيلي من بني الاسد ولا اشكال
 فيها مع سكون السين . وفي رواية (من الازد) وفي نسخة (من الاسد) =

وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : (لَا تُخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا)
 (١) (الا اهلكته)

= وليس المراد بنى اسد بن خزيمه القبيلة المشهورة ولا بنى اسد بن عبد العزى من قريش . بل المراد بنو اسد ينسبون الى اسد بن شريك من بنى فهم وهم بطن شهير من الازد . ويحتمل ان ابن الاتبية منهم . فيصح ان يقال فيه الازدى بسكون الزاى والاسدى بسكون السين ويفتحها . (ابن الاتبية) بفتح الهمزة والمثناة وكسر الموحدة وفى الهامش باللام بدل الهمزة (اللتبية) وفى مسلم باللام المفتوحة ثم المثناة الساكنة وبعضهم يفتحها . وضبطه الاصيلي بضم اللام وسكون المثناة قال وهو الصواب . وقال ابن السمعاني: بضم اللام وفتح المثناة ويقال بالهمز بدل اللام . واسمه عبد الله . واللتبية امه لم نقف على اسمها . ثم ذكر الروايات المختلفة للفاظ الحديث . (رفاء) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع المد هو صوت البعير . (خوار) بضم المعجمة صوت الحجل . ويستعمل فى غير البقر من الحيوان . (والجوار) بضم الجيم وواو مهموزة ويجوز تسهيلها . ورفع الصوت . كالثر . وهما بالخاء وبالجيم بمعنى . ثم ذكر ما يستفاد من الحديث . ا. هـ باختصار

(١) مسند الشافعى (ص ٩٩) والبيهقى فى سننه (٤: ١٥٩) بسباب الهدية لطوالى بسبب الولاية بلفظ (ما خالطت الصدقة مالا الا اهلكته) ومسند الحميدى (١: ١١٥) ح ٢٣٧ ذكره وقال : قد يكون قد وجب عليك فى مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام والحلال . وشرح السنة للبغوى (٥: ٤٨٢) قال محققه: محمد بن عثمان بن صفوان الجمحى ضعيف . والمناوى على الجامع الصغير (٥: ٤٤٣) عن عائشة رضى الله عنها : ابن عدى فى الكامل والبيهقى فى سننه عن عائشة . ضعيف ومعنى اهلكته . اى محقته واستأصلته . لان الزكاة حصن لـه او اخرجته عن كونه منتفعا به . لان الحرام غير منتفع به شرعا . واليه اشار فى خبر (فيهلك الحرام والحلال) ذكره الطيبي . ثم رأيت ابن الاثير قال : قال الشافعى : يريد ان خيانة الصدقة تتلف المال المخلوط به . وقيل هو تحذير للعمال عن الخيانة . وقيل هو حث على تصجيل اداء الزكاة قبل ان تختلط بماله . ا. هـ قال البيهقى تفرد به محمد . قال الذهبى فى الميزان : ضعيف . وفى الميزان عن ابى حاتم : منكر الحديث ثم عد من منكره هذا الخبر . والنهاية لابن الاثير (٥: ٢٧٠) ذكر معانى الحديث .

قال الشافعي : يعني ، ان خيانة الصدقة تهلك المال الذي تخالطه^(١) .
 وقال صلى الله عليه وسلم : (مَا أَخَذَ الْعَامِلُ مِنْ عَمَالَتِهِ فَهُوَ غُلُولٌ)^(٢) .
 فان قبل الساعي هدية على ترك حق او دفع ظلم فعليه ردها .
 وان قبلها لشكر كان في انعام^(٤) كان منه ، قال الشافعي : كانت فسي
 الصدقات لا يسعه عندي غيره . الا ان يكافئه بقدرها عليها^(٥) ، فيسعه ثمولها^(٦) .
 والله اعلم بالصواب .

(١) الام (٢ : ٥٩) . والمناوي في شرحه للجامع الصغير (٥ : ٤٤٣) وتقدم .

(٢) ب : من غير عماله .

(٣) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ وذكره البيهقي (١٠ : ١٣٨) في
 كتاب ادب القاضي . باب لا يقبل منه هدية . بلفظ : عن عدي بن عميرة
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا ايها
 الناس ، من عمل لنا على عمل فكنتمنا مخيطا فهو يأتي به يوم القيامة
 فقام رجل من الانصار ، كأنني اراه ، فقال : يا رسول الله اقبل عملك عني
 قال : وما لك ؟ قال : سمعتك تقول الذي قلت . قال وانا اقول له
 الان : من استعملناه على عمل فليجيء بقليله وكثيره . فما اوتي منه
 اخذ ، وما نهى عنه انتهى . اخرجه مسلم في الصحيح من اوجه عن
 اسماعيل . ١ . هـ . وسند الامام احمد (٤ : ١٩٢) ذكر حديث
 عدي بن عميرة الكندي وكذلك ذكره ابو داود (٣ : ٣٠٠) كتاب الاقضية
 باب في هدايا العمال ح ٣٥٨١ وهذا المعنى في مسلم (١٢ : ٢١٦)
 كتاب الامارة باب فلان . تحريم الغلول .

(٤) اي لم يكن فيه تفريط كان منه ولا في دفع ظلم كان عنه .

(٥) ب : عليها بقدرها .

(٦) انظر الام (٢ : ٥٨) وذكر غيره .

جلد ۱ - فقہ الحنفیہ

(٧) بَابُ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ

قال الشافعي : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ أَيْلٌ مِنْ أَيْلٍ الصَّدَقَةُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَهُ إِيَّاهُ) ^(١) ^(٢).

قال الشافعي : (العلم محيط بأنه لا يقضى من أبل الصدقة ^(٣) والصدقة لا تحل له الا وقد تسلف لاهلها ما يقضيه من مالهم ^(٤)) وهذا كما قال ^(٥).

(١) هـ : (فجاءته أبل من الصدقة) وهو رواية الترمذي (٦٠٩: ٣) وستأتي وكذلك ابوداود (٢٤٧: ٣) .

(٢) الحديث صحيح . رواه مسلم . مسلم بشرح النووي (٣٦: ١١) كتاب المساقاة والمزارعة . باب جواز اقتراض الحيوان بهذا السند بلفظ عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه أبل من أبل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها الاخيارا رباعيا ، فقال : أعطه إياه ، أن خير الناس أحسنهم قضاء .

الترمذي (٦٠٩: ٣) (١٢) كتاب البيوع (٧٥) باب ماجاء في استقراض البعير ١٣١٨ فذكره .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
ابوداود (٢٤٧: ٣ - ٢٤٨) كتاب البيوع . باب في حسن القضاء ٣٣٦
ابن ماجه (٧٦٧: ٢) (١٢) تجارات (٦٢) باب السلم في الحيوان ج ٢٢٨٥ .

الدارمي (٢٥٤: ٢) كتاب البيوع . باب الرخصة في استقراض الحيوان الموطأ . تنوير الحوالك (١٦٨: ٢) كتاب البيوع . باب ما يجوز من السلف . مسند الامام احمد (٣٩٠: ٦) ومسند الشافعي (ص ٩١) صحيح ابن خزيمة (٥٠: ٤) باب استسلاف الامام المال لاهل سهمان الصدقة .

شرح الحديث :
البكر من الأبل : بفتح الباء وهو الصغير كالغلام من الإدميين . والانثى بكرة وقلوص . فإذا استكمل ستسنتين ودخل في السابعة والقي رباعية بتخفيف اليا - فهو رباع والانثى رباعية بتخفيف الباء . هـ .

(٣) ب : الأبل .

(٤) ب : ما . ساقطة .

(٥) المزني (ص ٤٤) . الام (٢: ٢٠) ذكر الحديث .

- (١) يجوز عندنا تقديم الزكاة قبل الحول والكفارة قبل الحنث .
 وقال ربيعة وداود : لا يجوز تقديمهما جميعاً .
 وقال ابو حنيفة : يجوز

- (١) الاقسام والخصال لابن سريج ورقة ٣١ ذكر شروط التعجيل ، والاقتناع (ص ٦٢) ، الجويني (٢/١٨٣: ١) ، الطبري (٣/١٨: ١) ، شرح السنة للبغوي (٦: ٣١) ، اكثر اهل العلم على جواز تعجيل الصدقة وهو قول الزهري ، والاوزاعي ، والشافعي ، واحمد ، واسحق ، واصحاب السراي واحب الثوري ان لا يتعجل ولم يجوزه . ويعيد لو تعجل . قاله الحسن ومذهب مالك . واتفقوا على عدم جواز التعجيل قبل كمال النصاب ولا يتعجل لعامين عند الاكرين . والرافعي (٥: ٥٣٠) ، والروضة (٢: ٢١٢) ، والمنهاج ومغني المحتاج (١: ٤١٦) ، والتحفة وحواشيها (٣: ٣٥٣) ، ونهاية المحتاج (٣: ١٤٠) ، واعانة الطالبين (٢: ١٨٥) ، وشرح منهج الطلاب وحاشية بجيرمي عليه (٢: ٥٩) ، والفتاوى الكبرى لابن حجر (٢: ٣٢) ، والمجموع (٦: ١٤٥) ، المنشور من القواعد (٣: ١٣٢) . جملة على قاعدة : ماتعلق بسبب من جاز تقديمه على احدهما . وانظر (٢: ١٩٥) . ماتوقف على السبب تارة بسبب واحد ، وتارة بسببين وتارة بثلاثة . فالاول يمتنع تقديمه لان السبب يستدعي وجود السبب ، كزكاة المعادن والركاز . و(٢: ١٩٧) وما يجيب بسببين يختصان به يجوز بعد وجود احدهما تقديمه على الاخر اذا كان مالياً . كفارة اليمين . وزكاة المواشي وزكاة الفطر . ا هـ . ودلائل الاحكام (ص ١٤٢ ب) ذكر اتفاق العلماء ، وخلاف مالك . والحسن . وانظر الفاية القصوى (١: ٣٨٧) .
- (٢) الام (٢: ٢١ - ٢٢) ، البيهقي (٤: ١١٠ - ١١١) ، الرافعي (٥: ٥٣١) ، الروضة (٢: ٢١٤) .
- (٣) الاصل - أ ، ب : تقديمها .
- (٤) المفتي لابن قدامة (٢: ٤٧٠) وحكى عن الحسن انه لا يجوز . وبه قال ربيعة ومالك وداود . مصنف ابن ابي شيبة (٣: ١٤٨) ذكر الجواز عن سعيد بن جبير والنخعي والحسن والضحاك والحكم والزهري وذكر عبد الرزاق في مصنفه (٤: ٨٧) سعيد بن جبير . وقال ، كره ذلك ابن سيرين . وانظر شرح السنة للبغوي (٦: ٣١) ذكر المجوزين والمنعين . وحلية العلماء (٣: ١١٢) ذكر خلاف داود .
- (٥) الاصل - أ : يجب .

(١) تقديم الزكاة دين الكفارة .

وقال مالك : يجوز تقديم الكفارة دين الزكاة .^(٣)

- (١) الاصل (٢: ٢٥-٥٤-٧٥) ، الصبوح (٢: ١٧٦) ، جائزة عن سنسنة او سنتين او اكثر . وقال مالك : لا يجوز . والهداية وفتح القدير وحاشية بابرتي (٢: ٢٠٤) ، كثر الدقائق وتبين الحقائق (١: ٢٧٤) وما بعد هذا الدر المختار والرد (٢: ٢٩٣) ، بدائع الصنائع (٢: ٩١٨) ، اختلاف العلماء للمروزي (ورقة ٧١) ، الخلاصة مخطوط (ص ١٦٠) قال ويجوز عن نصاب واحد ونصب كثيرة . وانظر زيادات الزيارات (ص ١٢٧-١٢٨) دار المعارف . مطبعة مكة بريس لاهور ط ١ سنة ١٤٠١ هـ ، فتاوى قاضيان (١: ٢٢٣) ، الينابيع (١/ ٣٧) .
- (٢) كثر الدقائق وحاشية شلبي (٣: ١١٣) ، الهداية وفتح القدير وبابرتي (٥: ٨٣) وان قدم الكفارة على الحنف لم يجزه . وقال الشافعي يجزيه بالمال لانه اذا ما بعد السبب وهو اليمين . الافصاح (٢: ٤٦٣) قال ابو حنيفة : لا يجوز الا بعد الحنف بكل حال . وقال الشافعي : يجوز تقديمها على الحنف . وعن مالك روايتان يجوز وهو مذهب احمد ولا يجوز .
- (٣) المدونة (١: ٢٨٤) وما بعد ها ، والتلقين مخطوطة (ورقة ٢٦/ ١) ، الاشراف على مذاهب الاشراف (١: ١٦٧) ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٦) ، الاموال لابي عبيد (ص ٧٠٣) ، وتكلم عن الفرق بين الصلاة والزكاة وقال (ص ٧٠٥) ويجوز التعجيل يقول علماء اهل العراق واهل الشام وعليه الناس الا ما ذكرنا من مالك بن انس واهل الحجاز . وذكر العلماء الذين قالوا بالجواز . والخروشي وحاشية عدوى (٢: ٢٢٤) ، الخطاب والموافق (٢: ٣٦١) ، ابن رشد في بداية المجتهد ذكر سبب الاختلاف فقال (١: ٢٣٢) : وسبب الخلاف هو : هل هي عبادة او حق واجب للمساكين . فمن قال عبادة وشبهها بالصلاة لم يجز اخراجها قبل وقتها - ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة اجاز اخراجها قبل الاجل على جهة التطوع . ا. هـ واحتج الشافعي بحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف صدقة العباس قبل محلها . ا. هـ اقول ما ذكره ابن رشد سببا لعدم القول بجواز تعجيل الزكاة ينطبق على رأى الاحناف ومع ذلك فهم يجيزون تعجيل الزكاة ولا كثر من عام . بل هذا السبب وهو انها عبادة كالصلاة والصيام هو الذي جعل الحنفية لا يوجبون الزكاة في مال الصبي لانه غير مكلف . =

وبه قال ابو عبيد بن حريبه (١) من اصحابنا (٢).

- = وانظر لمالك وهو يجوز تقديم الكفارة على الحنث الخرشى وحاشية عدوى (٦١: ٣) وما بعدها ، الشرح الصغير وحاشية بلغة السالك (٣٣٤: ١) وما بعدها ، بداية المجتهد (٣٥٨: ١) قال : قال الشافعى : كثر بعد الحنث او قبله فقد ارتفع الاثم . وقال ابو حنيفة لا يرتفع الحنث الا بالتكفير بعد الحنث . وعن مالك روايتان ، وسبب اختلافهم شيخان ، احدهما : اختلاف رواية حديث : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه . وروى : فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير . والسبب الثانى : اختلافهم هل يجزى تقديم الحق الواجب قبل وقت وجوبه ؟ وقال : وكان سبب الخلاف من هذا المعنى هو هل الكفارة رافعة للحنث اذا وقع او مانعة له . فمن قال بالثانى اجاز التقديم . ومن قال بالاول لم يجزه .
- (١) الاصل - أ : بن حريبه . ساقطة . ب : بن حريبه . وهو على بسن الحسين بن حرب مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، الشيرازى فى طبقاته (ص ١١٠) ، السبكي (٣٠١: ٢) ، الاسماء واللغات (٢٥٨: ٢) ت ٣٨٥ من ائمة اصحابنا اصحاب الوجوه . وانظر ديوان الضعفاء (ص ٣٦١ ت ٩٩٤) ابو عبيد بن حريبه . بخاء معجمة فراء مهلة آخره باء موحدة .
- (٢) الطبرى (٣: ١٨ أ) ذكر الاقوال . المجموع (١٤٦: ٦) قال : وقال ابن المنذر : لا يجوز التعجيل مطلقا . وحكاها الماوردى والقاضى ابو الطيب والمحاملى فى المجموع والبندنجى وآخرون من اصحابنا وجها عن ابى عبيد بن حريبه من اصحابنا وهذا شاذ باطل مردود . مخالف لنص الشافعى والاصحاب فى جميع الطرق . الروضة (٢: ٢١٢) . وانظر للخلاف كتب الخلاف - الافصاح (١: ١٤٢) ، رحمة الامة (ص ٧٦) الاشراف (١: ١٦٧) ، الاموال (ص ٧٠٣) وما بعدها . شرح المنية للبخوى (٣١: ٦) ، المغنى لابن قدامة (٢: ٤٧٠) ، وانظر زاد المعاد (١: ٣١٣) قال : وكان اذا مره امره استلف الصدقة من اربابها . . . واختلف العلماء للمروزي (ورقة ٧١) وغيرها . وانظر بدائع الفوائد لابن القيم (ص ٣) قال : اذا كان للحكم سبب وشرط فله ثلاثة احوال . احدها : ان يقدم عليهما فلفو . والثانى : ان يتأخر عنهما فمعتبر صحيح . والثالث : ان يتوسط بينهما . فهو مثار الخلاف وله صور . احداها كفارة اليمين سببها الحلف . وشرطها الحنث فمن =

واستدل^(١) من منع من تقديم الزكاة ، بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 " لَا زَكَاةَ عَلَى مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ " ^(٢) فنفي وجوب الزكاة واسمها
 وإذا كان الاسم منفيا لم يكن الاجزاء ^(٣) واقعا .

قالوا : ولأنه تعجيل زكاة قبل وجوبها ، فوجب ان لا تجوز كالسود
 والثمار ^(٤) ولأنها عبادة محضة ، تفتقر الى الغية ، فوجب ان لا يجوز فعلها قبل
 وجوبها كالصلاة ^(٥) والصيام ^(٦) ولان الزكاة تجب بحدود واحد . فالعدد / النصاب ٢٩٠ / ب
 والامد الحول ، فلما لم يجز تقديمها على العدد لم يجز تقديمها على
 الامد .

ولان الزكاة تفتقر الى من تجب ^(٧) له والى من تجب ^(٨) عليه . فلما لم
 يجز ان يتعجلها من تجب له ^(٩) (قبل ان تجب له) وهو ان يعطى غنيا
 ويقتظر فقره ، كذلك لا يجوز ان يعجلها من تجب عليه ^(١٠) (قبل وجوبها عليه) .

= جوز توسطها راعى التأخر عن السبب وحده . ومن منعه رأى ان الشروط
 جزئية من السبب . الثانية وجوب الزكاة سببه النصاب وشروطه الحول .
 ومأخذ الجواز وعدمه ما ذكرناه .
 (١) انظر لهذه الادلة وغيرها الطبرى (١٨ / أ ، ب) ، الجوينى (٢ : ١٨٣)
 وما بعدها .

- (٢) ب : فى .
 (٣) تقدم (ص ٧٤) .
 (٤) ب : للاجزاء .
 (٥) ب ، هـ : لا تجزى .
 (٦) أ : لانها .
 (٧) فرق ابو عبيد فى الاموال (ص ٧٠٤ - ٧٠٥) ، بين الصلاة والزكاة
 وبمثله يفرق بين الصيام والزكاة .
 (٨) ب : (ساقط) له .
 (٩) الاصل : تجب عليه .
 (١٠) ب : (ساقط) .
 (١١) الاصل - أ ، ب : (ساقط) .
 (١٢) الاصل - أ : (ساقط) .

والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ما رواه حُجَّيَّةُ^(١) بنُ عَدِيٍّ عن علي بن ابي طالب عليه السلام : أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُصِيَ تَعْجِيلَ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ فَرَّخَصَ لَهُ فِي ذَلِكَ^(٢) .

- (١) أ : عن محمد . و ه : حجر^(٣) قال في المغنى للهندي (ص ٧٢)
حجبة بن عدي (تابعي) بضم حاء وفتح جيم وشدة مثناة تحت . وقال
الباركهمري في تحفة الاحوذى (٣ : ٣٥٣) حجة . . . بوزن عليه (بن
عدي) الكندي قال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ^٤ - من الثالثة
وقال الذهبي في الميزان : قال ابو حاتم : شبه مجهول لا يحتج به
قلت : روى عنه الحكم وسلمة بن كهيل وابو اسحق وهو صدوق ان شاء
الله . قد قال العجلي ثقة . ١ هـ والتقريب (١ : ١٥٥) ت ١٧٧ ،
ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ٥٣) . ت ٨٥٥
- (٢) ه : النبي .
- (٣) الحديث في مسند الامام احمد (٢ : ١٤١) شرح وفهارس احمد محمد
شاكر . اسناده صحيح . رواه ابوداود واعلم بما لا يصح عليه . ابو
داود (٢ : ١١٥) باب في تعجيل الزكاة ح ١٦٢٤ قال ابوداود :
روى هذا الحديث هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن
مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث هشيم اصح .
الترمذي مع التحفة (٣ : ٣٥٢) باب ماجاء في تعجيل الزكاة ح ٦٧٣ .
ابن ماجه (١ : ٥٧٢) باب تعجيل الزكاة قبل محلها ح ١٧٩٥ .
الدارمي (١ : ٣٨٥) باب في تعجيل الزكاة . ذكره وقال : قال
ابو محمد : اخذ به ولا يرى في تعجيل الزكاة بأسا .
الدارقطني (٢ : ١٢٣) باب تعجيل الصدقة قبل الحول . وذكر في
التعليق المغنى اقوال العلماء فيه .
البيهقي (٤ : ١١١) باب تعجيل الصدقة . ذكر روايات مختلفة
وصحح الرواية المرسلة .
مشكاة المصابيح (١ : ٥٦٢) ح ١٧٨٨ التلخيص الحبير (٥ : ٥٣٠) ،
ذكر اقوال العلماء والروايات وذكر حديثا يعضده . شرح السننة
للنفوس (٦ : ٣١) باب تعجيل الصدقة . هذا حديث حسن . التاج
الجامع للاصول (٢ : ٥٩) وشرحه غاية المأمول . قال في التاج
الجامع للاصول رواه ابوداود وقال في الشرح مسندا وموسلا . قال
وهو اصح ورواه البيهقي بسند موثق . وقال للبخاري كان الناس
يعطونها قبل العيد باليوم واليومين .
حسن الاثر (ص ١٨٩) رواه احمد في مسنده والترمذي وابن ماجه =

وروى ابو البختري^(١) عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم (استسلف من العباس صدقة عامين)^(٢) .

= وابو داود والدارقطني والبيهقي في سننه والحاكم في مستدركه وصححه وقال الدارقطني وفيه المرسل اصح .

وانظر النووي في المجموع (١٤٥: ٦) وحسنه و (١٤٦: ٦) ذكر ان الشافعي يحتج بالمرسل اذا اعتضد باحد اربعة امور .

١ - ان يستند من جهة اخرى . ٢ - او يوصل .

٣ - او يقول به بعض الصحابة . ٤ - او اكثر العلماء .

فمتى وجد واحد من هذه الاربعة جاز الاحتجاج به ، قال النووي وقد وجد في هذا الحديث المذكور عن علي رضي الله عنه الامور الاربعة وذكرها . وانظر طريق الرشيد (ص ١٩٢) ح ٥٨٨ .

(١) ابو البختري : بفتح الموحدة والمثناة ، بينهما معجمة ساكنة سعيد بن فيروز . تقريب التهذيب (٣٩٤: ٢) وفي (٣٠٣: ١) ت ٢٤٢ . سعيد ابن فيروز ، ابو البختري : بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة ابن ابي عمران الطائي مولا هم ، الكوفي ، ثقة ثبت ، فيه تشيع قليل ، كـ الارسال . من الثالثة . مات سنة ثلاث وثمانين . وانظر المفـ للهندي (ص ٣٤) بفتح موحدة وسكون معجمة وفتح مثناة فوق وكـ راء وشدة باء .

(٢) الاصل - أ ، ب : بن ابي طالب . ساقطة .

(٣) البيهقي (١١١: ٤) باب تعجيل الصدقة . قال البيهقي : وفي

هذا ارسال بين ابي البختري رضي الله عنه . وقد ورد هذا المعنى في حديث ابي هريرة من وجه ثابت . والترمذي (٦٣: ٣) (٥) كتاب الزكاة (٣٧) باب ماجاء في تعجيل الزكاة ح ٩ ٦٧ عن حجر المدوي عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : انا قد اخذنا زكاة العباس عام الاول للعام . ونيل الاوطار (١٦٨: ٤) باب ماجاء في تعجيلها ذكر حديث حجية بن عدي عن علي . قال ويشهد لـ ما اخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : انا كنا احتجنا ، فاستسلفنا العباس صدقة عامين . رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا . ويعضده حديث ابي هريرة ، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر علي الصدقة . فقيل : منع ابن حجيل . الحديث .

والتلخيص الحبير (٥٣٩: ٥) قال : حديث روى انه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين . الطبراني والبخاري من حديث =

وروى يَقْسَمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) قَالَ :
(أَسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةَ الْعَامِ وَالْعَامِ الْمُقْبِلِ)^(٤) .

فان قيل : فتعجيل زكاة عامين عندكم لا يجوز ؟

= ابن مسعود به . وزاد في عام . وفي اسناده محمد بن زكريا وهو ضعيف . ورواه البزار وابن عدي والدارقطني في حديث الحسن ابن عمارة عن الحكم عن موسى بن طلحة عن ابيه نحوه . والحسن متروك . وقد خالف الناس عن الحكم فيه . كما تقدم في الحديث الماضي . ورواه الدارقطني ايضا من حديث العزمي ومنديل بن علي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في هذه القصة وهما ضعيفان ايضا والصواب عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق مرسلا كما مضى . ١ هـ والدارقطني (٢ : ١٢٤) باب تعجيل الصدقة قبل الحول ح ٦ عن طلحة . قال الدارقطني : اختلفوا عن الحكم في اسناده . والصحيح عن الحسن بن مسلم . مرسل .

وحسن الاثر (ص ١٨٩) رواه الدارقطني بسند ضعيف . والبيهقي قال فيه ارسال .

(١) يَقْسَمُ : بمكسورة وسكون قاف وفتح سين مهملة . والد يعلى وعبيد الله المغني للمهندي (ص ٢٣٩) وفي تقريب التهذيب (٢ : ٢٧٣) ت ١٣٥٢ بكسر اوله . ابن بُجَّة بضم الموحدة وسكون الجيم . ويقال نجدة ، بفتح النون ويدال . ابو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس . للزومه له . صدوق . وكان يرسل ، من الرابعة . مات سنة احدى ومائة . وله في البخاري حديث واحد .

(٢) هـ : رسول الله .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) البيهقي (٤ : ١١١) باب تعجيل الصدقة . وذكر له شواهد كثيرة وذكر ان الحديث الموصول منها اصح ، وذكر انه روى مرفوعا عن علي من وجه آخر والدارقطني (٢ : ١٢٤) باب تعجيل الصدقة قبل الحول ح ٧ . عن محمد بن عبيد الله عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ساعيا ، قال : فاتني العباس يطلب صدقة ماله ، قال : فاغلظ له العباس ، فخرج الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان العباس قد اسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل " . وذكر احاديث اخرى تؤيده . والتلخيص الحبير (٥ : ٥٣٢) قال : فيه العزمي ومنديل . وهما ضعيفان .

قلنا : فيه لأصحابنا وجهان ^(١) .

أحدهما : وهو الأظهر ، جواز تعجيلها أعواماً إذا بقي بعد التعجيل نصاب . استدلالاً بظاهر هذه الأخبار .

والثاني : لا يجوز تعجيل أكثر من عام واحد . فعلى هذا عن حديث الحباس جوابان :

أحدهما : أنه تعجل ذلك في عامين متواليين أحدهما بعد الآخر ^(٢) .

والثاني : أنه أخذ منه في رأس الحول زكاة العام الماضي - وهي واجبة وزكاة العام المقبل - وهي تعجيل - فنقل الراوي أنه استسلف منه زكاة عامين ميدل عليه ^(٤) ما ذكره الشافعي في صدر الباب من حديث أبي رافع أن رسول الله ^(٥)

(١) الجويني (٢: ١٨٣/أ) قال : إذا عجل لسنتين . وقع لسنة أما الزائد فوجهان . لا يقع موقع الاعتداد به . لأن حول الزائد لم ينقطع ~~بـ~~ والثاني : يقع إذا بقيت الشروط قائمة . قال : وقصة الحباس تشهد لهذا الثاني . والرافعي (٥: ٥٣١) وجهان أحدهما نعم . وبه قال أبو اسحق (والثاني) لأن زكاة السنة الثانية لم ينقطع حولها والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كمال النصاب . والوجه الأول أصح عند الفزالي ذكره في الوسيط . وكذا قاله الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل . والاكثرون على ترجيح الوجه الثاني ومنهم من ظنهم العراقيين وصاحب التهذيب . أ. هـ . وقال في الوجيز (٥: ٥٣٠) وفي تعجيل صدقة عامين وجهان . والمهذب والمجموع (٦: ١٤٤) ، وما بعدهما ، والمنهاج والجلال (٢: ٤٥) وحاشية قليوبي .

(٢) قال النووي في المجموع (٦: ١٤٦) واختلفوا في الأصح من هذين الوجهين فصحت طائفة الجواز . وهو قول أبي اسحق المبرورزي والبندينجي والفزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبسدي وصحح البغوي وآخرون المنع . انظر البغوي شرح السنة (٦: ٣٢) قال ولا يجوز تعجيل صدقة عامين عند الأكثرين . وانظر القفال الشاشي في الحلية (٣: ١١٢) ويجوز تعجيل زكاة عامين إذا كان يملك زيادة من النصاب في أصح الوجهين .

(٣) الرافعي (٥: ٥٣٢) .

(٤) أ : علي ما .

(٥) أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسمه أسلم . وقيل إبراهيم ، وقيل ثابت . وقيل هرمز . شهد أحداً والخندق وما بعدهما .

٢٩١ صلى الله عليه وسلم / استسلف من رجل بكراً فجاءته إبل من إبل الصدقة (١) فأمروني أن أقضيه (٢). فلما رد القرض من مال الصدقة (٣) دل على أنه كان قد اقترض لاهل الصدقة . لأنه لا يجوز أن يصرف مال الصدقة في غير أهلها مع أن الصدقة لا تحل له .

وإذا كان كذلك فالدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : أن الصدقة إذا وجبت على أرباب الأموال ، وجبت لأهل السهمان . فإذا جاز أن يتعجلها (٤) من تجب (له قبل وجوبها له جاز أن يعجلها من تجب (٥) عليه قبل وجوبها عليه .

والثاني : أن القرض المعجل بدل . والزكاة مبدل فسلما جاز تعجيل البديل عن الزكاة كان تعجيل المبدل وهي الزكاة ، أولى . لأن المبدل أكمل حالاً من البديل فكان في هذا الحديث دلائل .

أحدهما : جواز تعجيل الصدقة .

والثاني : جواز قرض الحيوان .

والثالث : جواز السلم فيه . (٦)

= وتوفي في خلافة علي على الصحيح . تهذيب الاسماء (٢ : ٢٣٠) ت ٣٤٢ ، تقريب التهذيب (٢ : ٤٢١) ت ٥ ، اسد الغابسة (٥ : ١٩١) ، اسعاف المبطأ (ص ٤٤) .

(١) تقدم (ص ٥٩١) .

(٢) ب : (ساقط) دل عليه أنه .

(٣) ب : وأن .

(٤) ب : أن يعجلها .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) ب : حال .

(٧) التحفة وحواشيها (٥ : ٢٢) (فرع) يصح السلم في الحيوان غير الحامل لثبوته في الذمة قرضاً . نصاً في الإبل وقياساً في غيرها الشيرازي : قوله نصاً . الخ عبارة النهاية والمفني في خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكراً . ابن حجر . وتصحيح الحاكم انتهى عن السلف في الحيوان مردود بأنه لم يثبت . مفني المحتاج (٢ : ١١٠) لأنه ثبت في الذمة قرضاً في خبر مسلم . الجلال (٢ : ٢٥٢) .

والرابع : ان من اقترض^(١) حيوانا فعليه رد مثله لان من اصحابنا
من قال : عليه رد قيمته كالفصب^(٢) .
فان قيل : ففى^(٣) الحديث ، انه اقترض بكرا فرد رباعيا . وذلك ازيد
ولا يجوز ان يصرف مال الصدقة فى غير حقه .
قيل : ان كان ذلك ازيد فى^(٤) السن ، فيجوز ان يكون انقص ففى
الجودة ، فتكمن زيادة السن مقابلة^(٥) لنقصان الجودة . فهذا جواب .
او يجوز ان يكون الرجل ، ممن تحل له الصدقة ، فكان ماقابل دينه
قضا^(٦) ومازاد عليه صدقة . وهو جواب ثان .
او يكون^(٧) فعل ذلك ليرغب الناس فى قرض الفقراء .
ويجوز^(٨) للامام ان يفعل مثل هذا لما فيه من المصلحة العامة . وهذا ٢٩١ ب
جواب ثالث .

-
- (١) هـ : اقترض .
(٢) فى معنى المحتاج (٢ : ١١٩) ويرد فى القرض المثل فى المثلى
ويرد فى المتقوم المثل صورة . لانه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا
ورد رباعيا . وقال ان خياركم ، احسنكم قضا^(١) . رواه مسلم وقيل
القيمة . والتحفة وحواشيها (٥ : ٤٤) ، الجلال على المنهج
وحاشية قليوبي . وانظر النووى فى شرح مسلم (١١ : ٣٧) بين
مذاهب العلماء فى اقتراض الحيوان .
(٣) ب : فى .
(٤) ب : من .
(٥) ب ، هـ : مقابلا .
(٦) النووى فى شرح مسلم (١١ : ٣٨) ذكر جوابا آخر وقال : انه الجواب
المعتمد وهو انه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه . فلما جاءت ابل
الصدقة اشترى منها بعيرا رباعيا ممن استحقه فملكه النبي صلى الله
عليه وسلم بشمنه واوفاه متبرعا بالزيادة من ماله . ويدل على ما ذكرناه
رواية ابي هريرة التى قد مضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اشترؤا له سنا .
(٧) الاصل - أ : او كان .
(٨) الاصل - أ : (او يجوز) وليس بصحيح لانه حينئذ لا يكون جوابا ثالثا
بل رابعا .

ثم من الدليل في اصل المسألة من طريق المعنى انه حق في مال
يجب بسببين^(١) يختصان به ، فجاز تقديمه على احد سببه كالقارة التي
يجوز تقديمها بعد اليمين وقبل الحنث .
وقولنا : حق في مال ، احترازاً من صوم القارة^(٢) . وقولنا : يجب
بسببين^(٣) احترازاً من الاضحية^(٤) .
وقولنا : يختصان به ، احترازاً^(٥) من الاسلام والحرية . لانهما لا يختصان
بالزكاة والحوال والنصاب يختصان بالزكاة^(٦) .
ولانه حق يتنوع نوعين ، يجب بالحوال ، ويجب بغير حوال^(٧) . فوجب ان
يجوز تقديم ما يجب بالحوال قبل حوله ، كالدية التي يكون عمدها حلالاً^(٨)
وخطؤها مؤجلاً يجوز تقديمه^(٩) ^(١٢) ^(١٣)

-
- (١) الاصل - ب ، هـ : بشيئين .
(٢) أ : جاز .
(٣) ب : في .
(٤) فانه لا يجوز تقديم القارة على الحنث اذا كان التكفير بالصوم . التحفة
وحواشيها شرواني (١٠ : ١٤) وفي متن المنهاج مع المغني (٤ : ٣٢٦)
(وله تقديم قارة بغير صوم على حنث) مغني . لقوله عليه الصلاة والسلام
(ففكر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير) رواه ابو داود والنسائي
باسناد صحيح . نهاية المحتاج (٨ : ١٨١) والشافعية والحنفية في
ذلك سواء . لا يجوز تقديم القارة على الحنث اذا كانت القارة صياماً
الهداية وفتح القدير (٥ : ٨٣) .
(٥) الاصل - ب ، هـ : بشيئين .
(٦) هـ : احتراز .
(٧) الاضحية لا تجب الا بالالتزام . مغني المحتاج (٤ : ٢٨٢) وما بعدها
التحفة (٩ : ٣٤٥) وما بعدها .
(٨) هـ : احتراز من الاسلام والجزية .
(٩) ب : مختصان .
(١٠) فالمواشي والحمير والعروض تجب بالحوال . اما الزروع والثمار فلا تحتاج
الى الحوال .
(١١) هـ : حولا .
(١٢) منهاج الطالبين والمغني (٤ : ٥٥) ، التحفة (٨ : ٤٥٤) .
(١٣) ب : ويجوز تقديمها . والاصل - أ : عطاها .

(١) قبل اجله .

ولان الحقوق ضربان : حق لله تعالى . وحق لادمي . وحق لادمي

ضربان .

حق على بدن ، وحق في مال ، فما كان على البدن ، كالقصاص وحسد
القتل ، لا يجوز تقديمه قبل وجوبه . وما كان في المال ^(٢) ، كالدين ، يجوز
تقديمه قبل وجوبه (كذلك حق الله تعالى ضربان . حق على بدن ، كالصلاة
والصيام ، لا يجوز تقديمه قبل وجوبه . وحق في مال ، كالزكاة والكفارة ، يجوز
تقديمه قبل وجوبه) ^(٤) .

وتحرير ذلك قياسا ان كل مال ، يحل بانقضاء مدة ، يجوز تقديمه قبل
انقضاء تلك المدة ، كالدين المؤجلة ، ولان ^(٥) الاجال انما تثبت رفقا بمن عليه
الحق . فاذا اراد ان لا يرتفق به ، ويؤدي الحق قبل اجله ، فقد اسقط حق
نفسه ، وارفق صاحب الحق به . فوجب ان يقع الاجزاء في موقفه .

أ/٢٩٢

الجواب : اما قوله صلى الله عليه وسلم (لأزكاة على مال حتى يحول
عليه الحول) فالمراد به نفى الوجوب دون الاجزاء بدليل ماضى .
واما قياسهم على الزرع والثمار ^(٦) فقد كان ابو علي بن ابي هريسة
يجمع بينهما ويجيز تعجيل الزرع والثمار ^(٨) اذا علم ان فيها على غالب العادة
خسة اوسق ^(٩) .

وكان ابو اسحق المروزي يمنع من تعجيل زكاتها . ويفرق بينهما

(١) لان التأجيل كان رفقا بالقاتل خطأ والمعاقلة . فاذا لم يريد الارتفاق
واراد اعطاء الدية معجلة كان لهما ذلك . انظر معنى الاحتجاج
(٤ : ٩٧) ، والتحفة وحواشيها (٩ : ٣٠) .

(٢) هـ : فان كان .

(٣) الاصل : في مال .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) هـ : لان الاجال . ب : الاجل .

(٦) هـ : فيه .

(٧) الاصل - أ : الزرع .

(٨) ب : (ساقط) .

(٩) قال الجويني في النهاية (٢ : ١٨٤ ب) اما تعجيل زكاة الزرع والثمار
ففيه اضطراب ثم ذكره مطولا .

بشيئين :

احدهما : ان الزروع والثمار ^(١) تجب زكاتها بسبب واحد وتلك بسببين .
والثاني : ان حال الزروع والثمار ^(٢) عند تعجيل الزكاة ^(٣) مخالف لحالها ^(٤)
عند وجوب الزكاة ، لانه ^(٥) عند التعجيل قصيل ^(٦) وبلح ^(٧) والمواشي ^(٨) في الحالين
سوا* .

واما قياسهم على الصلاة والصيام ، فالمعنى في الصلاة انها من افعال
الابدان ^(٩) .

واما قياسهم على النصاب فانما لم يجز ، لانه قدم الحق قبل وجوب
احد سببيه (وجاز قبل الحول وبعد النصاب لوجود احد سببيه) كالكفارة ^(١٠) .
واما قولهم : انه لما لم يجز دفعها الى من تجب له قبل الاستحقاق لم ^(١١)

(١) الاصل - أ : الزرع .

(٢) الاصل - أ : الزرع .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) هـ : بحاله .

(٥) ب : لانه . ساقطة .

(٦) قال في المصباح (٢ : ١٦٥) فصلته قصلا من باب ضرب : قطعته

فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل . وهو الشعير يجز اخضر لعلف

الدواب . قال الفارابي : سمي قصيلا لانه يقصل وهو رطب . وقال

ابن فارس لسرعة انفصاله . وهو رطب . ا . هـ مادة (قصل) .

والصاح (٥ : ١٨٠) ، ق م (٤ : ٣٨) ، المختار (ص ٥٣٩) .

(٧) البلح . ثمر النخل مادام اخضر ، قريبا الى الاستدارة الى ان يفلظ

النوى . وهو كالحصرم من الحنبل . واهل البصرة يسمونه الخلال واحده

بلحة وخاللة . المصباح (١ : ٦٧) مادة (بلح) وكتاب النخل والكرم

للاصمعي (ص ٦) ، ق م (١ : ٢٢٤) ، البلح محركة بين الخلال

والبسر . ا . هـ . المصباح (١ : ٣٥٦) .

(٨) ب : المواشي .

(٩) وايضا فان الصلاة مؤقتة من قبل الشارع بوقت محدد في حين ان الزكاة

لم يحدد لها وقت معلوم بل هي استفاد الانسان مالا وحال حولها

وجبت زكاته .

(١٠) ب : (ساقط) .

(١١) ب : ولم .

يجز اخذها ممن تجب عليه قبل استحقاقها^(١) (فباطل بالكفارة . يجوز
اخذها ممن تجب عليه قبل استحقاقها^(٢) على ان دفع الزكاة الى الاغنياء^(٣)
عيب لانه مال مصروف في ذوى الحاجات . وهو مال مأخوذ من ارباب^(٤)
على وجه المواساة .

وقد توجد المواساة في التعجيل ، ولا توجد الحاجة في الفنى^(٥) .

فاما تعجيل زكاة الفطر فلا تجوز قبل شهر رمضان (وتجاوز في شهر
رمضان) وقبل شوال^(٦) . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) ب ، هـ : الاستحقاق .
(٢) الاصل - أ : (ساقط) .
(٣) الاصل - أ : ساقط . وهـ : عيب .
(٤) ب : وهذا .
(٥) هـ : من الفنا .
(٦) ب : (ساقط) .
(٧) الوجيز والرافعى (٥ : ٥٣٣) وما بعدها : لان ابن عمر كان يبعث
صدقة الفطر الى الذى تجمع عنده قبل الفطر بيومين . وايضا فسان
وجوبها بسببين برامضان والفطر منه . وقد وجد احدهما وهو حصول
رمضان . هذا ما قاله جمهور الاصحاب . والمنهاج ومغنى المحتاج
(١ : ٤١٦) الصحيح منه قبل رمضان لانه تقديم على السببين
والتحفة وحواشيها (٣ : ٣٥٤) وحاشية باجورى على ابن قاسم
(ص ٢٨٩) وشرح مذهب الطلاب وحاشية بجيرمى (٢ : ٦٠) ، اغانة
الطالبين وفتح المعين (٢ : ١٨٦) ، نهاية المحتاج (٣ : ١٤١) ،
الجلال وحاشيتى قليوبى وعميرة (٢ : ٤٥) ، الروضة (٢ : ٢٩٢) ،
المجموع (٦ : ٩٤٢) . وانظر الجوينى (٤ : ١٨٤) ، التنبيه
(ص ٤٣) ، ويجوز اخراجها في جميع شهر رمضان .

مسألة (٥٢)

ب/٢٩٢

قال الشافعي : (وَلَوْ تَسَلَّفَ الْوَالِي لَهُمْ فَهَلْكَ مِنْهُ قَبْلَ دَفْعِهِ إِلَيْهِمْ - وَقَدْ فَرَطَ ^(٢) أَوْ لَمْ يَفَرَطْ - فَهُوَ ضَامِنٌ فِي مَالِهِ لِأَنَّ فِيهِمْ أَهْلَ رَشْدٍ لَا يُؤْلَسُ عَلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ كَوَلِيُّ الْيَتِيمِ الَّذِي يَأْخُذُ ^(٣) لَهُ مَا لِصَلَاةٍ لَهُ الْإِبْرَةِ ^(٤)) وهذا كما قال .
 إذا تعجل والى الزكاة ^(٥) من رجل زكاة ماله قبل حوله فله حالان .
 احدهما : أن يتعجلها باختياره وتظيره من غير مسألة .
 والثاني : أن يتعجلها ^(٦) بمسألة . فإن تعجلها من غير مسألة بسبل
 غلب في اجتهاده لما رأى من حال ^(٧) الساكنين أن يستسلف لهم من غير اذنهم ^(٨)
 رجاء لمصالحهم . فلهذه مسألة الكتاب ^(٩) .
 ولا يخلو حال ما تعجله من ثلاثة أقسام ^(١٠) .
 احدها : أن ^(١١) يكون قد فرقه في أهل السهمان عند اخذه .

- (١) ب : ولو سلف . الاصل - أ : منهم . والسلف محركة : السلم . اسم من الاسلاف . والقرض الذي لا منفعة فيه للمقرض . وعلى المقرض رده كما اخذه . ق م (١٥٨ : ٣) ، المصباح (٣٠٦ : ١) ، الصحاح (١٣٧٦ : ٤) ، المختار (ص ٣٠٩) .
 (٢) ب : وقد فرض اولم يفرض .
 (٣) ب : الذي لا يأخذ .
 (٤) المزني (ص ٤٤) ، الطبري (٢٠ : ٣ ب) الى قوله : في ماله ، والام (٢٠ : ٢) بمعناه .
 (٥) الاصل - أ : والى الزكاة زكاة رجل من ماله .
 (٦) لم يفرق الماوردي كما فرق غيره بين تعجيل الزكاة قرضا او تعجيلها لتحسب من زكاة المال . انظر المجموع (١٥٧ : ٦-١٥٨) ، والرافعي (٥٣٦ : ٥-٥٣٧) .
 (٧) ب : يعجلها .
 (٨) هـ : من خلل .
 (٩) اي بغير سألتهن - هذا - وهل تكون حاجتهن كمسألتهن وجهان
 اصحهما لا . المجموع (١٥٩ : ٦) .
 (١٠) ب ، هـ : بمصلحتهم .
 (١١) ذكر الشافعي هذه المسألة في الام (٢٠ : ٢) وقال يجوز للوالي
 (١٢) ب : من أقسام .
 (١٣) الاصل - او جهدا .
 (١٤) أ ، ب : اما ان يكون .

والثاني : ان يكون باقيا في يده .

والثالث : ان يكون قد تلف في يده .

فاما ان كان قد فرقه في اهل السهمان فللدافع^(١) اعنى : رب المال

والمدفع اليه اعنى اهل السهمان عند حلول الحول ، اربعة احوال :

احدها : ان يكون الدافع ممن تجب عليه الزكاة والمدفع اليه ممن

(يستحق^(٢) الزكاة . فاذا كان كذلك فقد وقعت الزكاة موقعها ، واجتزأت

رب المال^(٣) .

والحال الثانية^(٤) : ان يكون الدافع ممن لا تجب عليه الزكاة لافتقاره

والمدفع اليه^(٥) لا يستحق الزكاة لاستغنائه عنه^(٦) فعلى الوالى استرجاعها^(٧) ٢٩٣ / أ

ممن دفعها اليه (يردها على من اخذها منه .

والحال الثالثة^(٨) : ان يكون الدافع ممن تجب عليه الزكاة لبقائه مال^(٩)

والمدفع اليه ممن لا يستحق الزكاة لاستغنائه فعلى الوالى استرجاعها ممن

دفعها اليه^(٩) لانه لا يستحقها . ولا يردها على من اخذها منه لانها واجبة

(١) ب : قال دافع عن رب .

(٢) ب : لا يستحق .

(٣) هذه شروط اجزاء التمجيل . ولو ذكرها مقدما كما فعل الرافعى

لكان اولى . انظر الرافعى (٥ : ٥٣٥) يشترط في كون المعجل مجزى

ان يبقى القابض بصفة الاستحقاق الى آخر الحول . . . والمالك بصفة

وجوب الزكاة الى آخر الحول . ا . هـ بتصرف . والروضة (٢ : ٢١٤)

المجموع (٦ : ١٥٤) ، المنهاج والمفنى (١ : ٤١٦) ، الفايصة

القصوى (١ : ٣٨٧) . ويجزى اذا بقى الاستحقاق والوجوب الى اوانه .

(٤) هذه الحالة وما بعد ما حالات عروض موانع اجزاء الزكاة المعجلة .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) لعلها عنها . اى عن الزكاة - او تحذف كلمة منه كما حذف في الحال

الثالثة . والضمير في منه يعود الى المعجل .

(٧) الاصل - الثانية .

(٨) ب : ملك .

(٩) أ : (ساقط) .

عليه . ^(١) ~~من فرقها~~ في اهلها ^(٢) ومستحقها .
 والحال الرابعة : ان يكون الدافع (ممن لا تجب عليه الزكاة لا فتقاره ،
 والمدفوع اليه ممن يستحق الزكاة لبقاء فقره ، فللدافع ان يرجع بها على الوالى ^(٣)
 ويرجع ^(٤) الوالى بها على من دفعها اليه .
 فهذا ^(٥) اذا كان الوالى قد فرقها حين اخذها .
 فاما ان كانت باقية في يده ^(٦) ، فعليه تفريقها في اهل السهمان ، ان كان
 رب المال ممن تجب عليه الزكاة (وان كان ممن لا تجب عليه الزكاة ردها عليه .
 فاما ان تلفت في يده قبل الحول ^(٧) فعليه ضمانها ^(٨) .

-
- (١) هـ : يصرفها .
 (٢) الاصل - ب : ومستحقها .
 (٣) ب : (ساقط) .
 (٤) ولو جعلنا الوالى يوجع بها في اموال الصدقة . لكان وجبها . ذلك
 لان المدفوع اليه مستحق لها فكيف تأخذها منه ثم نعطيها من مال
 الصدقة ؟ . هذا وسيأتى ان المدفوع اليه لو استغنى بمال الصدقة قبل
 الحول انها لا تؤخذ منه - اذا لم يكن عنده غيرها - لانه يصير فقيرا
 يستحقها ، فتعيد لها اليه . وهذا - اى اخذها منه واعادتها اليه
 غير مجد . فكذا هنا .
 (٥) الاصل - أ : وهذا .
 (٦) هذا هو القسم الثانى اقسام المال الذى تعجله الامام .
 (٧) وهذا هو القسم الثالث من اقسام المال الذى تعجله الامام .
 (٨) هذا هو اصح وجهين للاصحاب . لان المساكين غير متعينين . وفيهم
 بل اكثرهم اهل رشد لا ولاية له عليهم . ولهذا لا يجوز منع الصدقة
 عنهم بلا عذر ولا التصرف في مالهم بالتجارة . وانما يجوز الاقتراض لهم
 بشرط سلامة العاقبة بخلاف اليتيم . والوجه الثانى انه من ضمان
 المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة كالولى اذا اقترض لليتم فهل
 المال المقرض في يده بلا تفريط . يكون الضمان في مال اليتيم .
 المجموع (٦ : ١٥٨) ، الرافعى (٥ : ٥٣٧) .

فان كان رب المال ممن تجب عليه الزكاة^(١) ضمنها لاهل السهمان
وان كان رب المال ممن لا تجب عليه الزكاة ضمنها لرب المال . وسواء^(٢) تلفت
بتفريط منه او غير تفريط هذا مذهب الشافعى رضى الله عنه .^(٣)
وان تلفت^(٤) فى يد الساعى بعد الحول ينظر^(٥) فى حال رب المال . فان
كان من اهل وجوب الزكاة عليه ، فلا ضمان على الساعى لرب المال ، ولا لارباب
السهمان ، لان يده بعد الحول يد المساكين . وماتلف فى يده من غير
تفريط قبل صرفه اليهم ، لا يضمنه ، ولا يضمن لرب المال لانه من اهل وجوب^(٦)
الزكاة عليه .^(٧)

وان حال الحول ، ورب المال من اهل وجوب الزكاة^(٨) ، لكن الساعى لم
يصرفها الى مستحقيها ، حتى افتقر رب المال ، وتلفت الزكاة فى يد الساعى
فان لم يطالبه برده اليه بعد فقره حتى تلف^(٩) فلا ضمان على الساعى لرب^(١٠)
المال لان الحول^(١٢) قد حال ورب المال من اهل وجوب الزكاة ، ولا يضمن
للفقراء لانه امينهم .^(١٣)

-
- (١) ب : (ساقط) .
(٢) ب : سواء تلف . ه : سواء تلف .
(٣) تقدم صدر المسألة . قال الشافعى : ولو تسلف الوالى لهم فهلك منه
قبل دفعه اليهم وقد فرط او لم يفرط فهو ضامن فى ماله . ا . ه .
(٤) ب ، ه : تلف .
(٥) ب : نظرنا فى رب المال . ه : نظر فى رب المال .
(٦) ب : صدقته .
(٧) وثبت وجوبها بحولان الحول .
(٨) ب ، ه : وجوب . ساقطة .
(٩) ب : فان . ساقطة .
(١٠) اى برد المال المخرج .
(١١) ب : تلفت .
(١٢) ه : لان الحال .
(١٣) ه : لانه امينهم . ساقطة .

وان طالبه رب المال فلم يردّه^(١) او تعذر الرد حتى تلف في يد الساعي
لزمه ضمانه لوب المال .
وقال ابو حنيفة^(٢) : لا ضمان عليه الا بتفريط في الاحوال كلها . ويكون
تلفه^(٣) من مال اهل السهمان . ويجزى ذلك رب المال . احتجاجا بشيئين^(٤) .
احدهما : ان يد الوالى ، كيد اهل السهمان ، بدليل^(٥) ان الزكاة
تسقط عن رب المال بدفعها اليه ، كما تسقط عنه بدفعها اليهم ، فلما لم يكن
ماتلف في ايدى اهل السهمان مضمونا ، لم يمكن ماتلف في يد الوالى مضمونا .
والثانى : ان الوالى في حق اهل السهمان بمنزلة الولى في حق
اليتيم، ثم كان ولى^(٦) اليتيم اذا تعجل له حقا مؤجلا لم يضمنه ، كذلك والى^(٧)
اهل السهمان اذا تعجل لهم حقا مؤجلا لم يضمنه وهذا غلط .
ودليلنا شيان .

احدهما : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى رَسُولُ الله صَلَّى الله
عليه وَسَلَّمَ شَاكِيًا . . . فقال صلى الله عليه وسلم : (اَمَا الْعَبَّاسُ فَصَدَّقْتَهُ

(١) ب ، هـ : فلم يرد . هـ : وتعذر . اى بعذر او بغيره بتفريط او بغير
تفريط .

(٢) بدائع الصنائع (٢ : ٩٢٢) : وان هلك في يده لا يضمن عندنا لان
الضمان انما يجب على الانسان بفعله ، وفعله الاخذ وهو ماذن فيه
فلا يصلح سببا للضمان . والهلاك ليس من صنعه بل هو محض صنع الله
تعالى . ا . هـ اقول هو ماذن بالاخذ في حوله فلما اخذه في غير
وقته فقد فرط فيضمن . فتح القدير (٢ : ٢٠٥) ولو تصدق بها على
الفقراء او نفسه وهو - اى الساعي - فقير لا يضمن . انظر للمناقشة
النكت للشيرازى (ص ١٦٩) .

(٣) الاصل - أ : تلفه . ساقطة . ب : تلفه من المال .

(٤) الاصل - أ : لشيئين .

(٥) ب : بدل .

(٦) ب : اولى من اليتيم .

(٧) الاصل : ولى .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) فَأَخْبَرَانِهَا مِنْ ضَمَانِهِ . / وَهُوَ مَنْ لَا يَفْرُطُ ، فَثَبَتَ أَنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْرُطْ .

(١) الحديث متفق على صحته . صحيح البخارى (١٢٩ : ٢) ، فتح البارى (٣ : ٣٣١) (٤٩) باب قول الله تعالى (وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) . . وقال النبی صلی الله علیه وسلم (إِنْ خَالَداً أَحْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ح ١٤٦٨ . عن أبی هريرة رضی الله عنه قال : (أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَانْظُرُوا تَزَلُّمُونَ خَالِدًا ، قَدْ أَحْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ . اعْتَصَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا) . تابعه ابن الزناد عن أبيه وقال ابن اسحق عن أبي الزناد " هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا " وقال ابن جرير : حدثت عن الأعرج مثله .

ومسلم . مسلم بشرح النووي (٥٦ : ٧) كتاب الزكاة . باب تقديم الزكاة ومنعها . وفيه (وأما العباس فعلى ومثلها معها) ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنوابيه .

أبو داود (١١٥ : ٢) باب في تعجيل الزكاة قال (فهي على ومثلها) النسائي (٣٣ : ٥) ، ابن خزيمة (٤٨ : ٤) ، باب الرخصة في تقديم الصدقة قبل حلول الحول على المال . (فهي على ومثلها معها) والدارقطني (١٢٣ : ٢) باب تعجيل الصدقة قبل الحول . والبيهقي (١١١ : ٤) باب تعجيل الصدقة . مصنف عبد الرزاق (١٨ : ٤) باب من كتم صدقته ح ٩٨٢٦ شرح السنة للبيهقي (٣٢ : ٦) باب تعجيل الصدقة ح ١٥٧٨ ، مشكاة المصابيح (٥٦ : ١) ح ١٧٧٨ تحفة الاحوذى (٣٥٥ : ٣) باب ما جاء في تعجيل الزكاة .

ما في هذا الحديث :

قال ابن حجر (٣٣٣ : ٣) قوله فهي عليه ومثلها معها : كذا في رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة (صدقة) فعلى الرواية الأولى يكون صلى الله عليه وسلم الزم بتضعيف صدقته ، ليكن أرفع لقدره . وأنه لذكوره . وانفى للذم عنه . فالمعنى فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها وسيضيف إليها مثلها كوما . ودلت رواية مسلم على أنه صلى الله عليه وسلم التزم باخراج ذلك عنه لقوله (فهي على) =

والثاني : وهو دليل الشافعي (١) : ان اهل السهمان ^٢ قبل رشد لا يولى عليهم لانهم يتصرفون فيما بايد عليهم تصرف فيهم . والامام والوالى ^(٣) متصرف باذنهم ، وليس كولى اليتيم الذى يتصرف بغير اذنه ، ولا يتصرف اليتيم فى ماله ^(٤) الا باذنه ، فصار والى السهمان كالوكيل يضمن ما اخذه بغير اذن ^(٥) .
فاما الجواب عن قوله : ان يدهم كيدته ، فذلك صحيح ، لكن بعد الوجوب على ما اذن له . فاما فيما قبل فلا .
واما ^(٦) الجواب عن جمعه بين ولى اليتيم ووالى اهل السهمان ، فما ذكرنا ^(٨) يوجب تفريق جمعه بينهما ^(٩) .

= وفيه تنبيه على سبب ذلك . وهو قوله (ان العم صنوا به) تفضيلا لـه وتشريفا . ويحتمل ان يكون تحمل عنه بها فيستفاد منه ان الزكاة تتعلق بالذمة . كما هو احد قولى الشافعي . وجمع بعضهم بين رواية (على) ورواية (عليه) بان الاصل رواية (على) ورواية (عليه) مثلها الا ان فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر . وقيل معنى قوله (على) اى هى عندى قرض . لاننى استسلفت منه صدقة عامين . وقد ورد ذلك صريحا فيما اخرجه الترمذى وغيره من حديث على وفي اسناده مقال . وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (انا كنا احتجنا فتحجلنا من العباس صدقة ماله سنتين) وهذا مرسل وفي الدارقطني ايضا موصولا بذكر طلحة فيه . واسناد المرسل اصح - وذكر ابن حجر غيره - ثم قال : ولو ثبت لكان رافعا للاشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات . ا هـ

- (١) الام (٢ : ٢٠) وما بعدها .
- (٢) اى كما يتصرف الفقير بملك نفسه .
- (٣) الاصل - أ : والولى .
- (٤) ب : الا . ساقطة .
- (٥) ب : اذنه .
- (٦) كذا فى النسخ والصواب : ان يدهم كيدهم . انظر قول ابى حنيفة .
- (٧) الاصل - أ : فاما .
- (٨) وهو قوله (والثانى وهو دليل الشافعي) . . الخ
- (٩) ب : جميعه .

يوضح ذلك : ان اليتيم لو نهى وليه عن تمجيل حقه لم يلتفت اليه
نهيه لانه مولى^(١) عليه . وليس كذلك اهل السهمان لانهم غير مولى عليهم^(٢)
فثبت بذلك ما ذكرناه .

فهذا الكلام في احد شطري المسألة (وهو ان يجعلها من غير
مسألة^(٣)) .

-
- (١) الاصل : مولا .
(٢) ب : وليس لاهل السهمان مولى عليهم فثبت بذلك ما ذكرناه .
وه : ذكرنا .
(٣) ب : (ساقط) .

فصل (أ - ٥٢)
مممممم

فاما اذا تعجلها بمسألة ، فلا يخلو حال من سأله عن ثلاثة اقسام .
 اما ان يكون رب المال او اهل السهمان او هما معا .
 فان سأله رب المال ان يتعجلها منه دون اهل السهمان (فله ثلاثة احوال .

- (٥) احدها : ان يكون قد صرفها في اهل السهمان .
 والثانية : ان تكون في يده .
 والثالثة ان تكون قد تلفت .

فان كان قد صرفها في اهل السهمان ، فللدافع والمدفوع اليه اربعة احوال مضت .

/ احدها : ان يكون الدافع ممن تجب عليه الزكاة ، والمدفوع اليه ممن

(١) الاصل - سانه . الاصل - أ : من ثلاثة .

(٢) الاصل - أ : واهل .

(٣) ب : ان يعجلها منه . أ : من دون .

(٤) الاصل - أ ، ب : فلهما . وهو يعود الى الوالى .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) ب : تلف .

(٧) قال النووي في الروضة (٢ : ٢١٦) المسألة الثانية : ان يتسلف بسؤال

المالك ، فان دفع الى المساكين وتم الحول ، وهم بصفة الاستحقاق

وقع الموقع ، والارجع المالك على المساكين دون الامام . وان تلفت في

يد الامام ، لم يجز المالك ، سواء تلف بتفريط الامام او بغير تفريطه

كالتلف في يد الوكيل . ثم ان تلف بتفريط الامام ، فعليه ضمانه للمالك

والا فلا ضمان عليه ولا على المساكين . ا . هـ المجموع (٦ : ١٥٨) ،

الرافعي (٥ : ٥٣٧) ، التنبيه (ص ٤٣) باب قسم الصدقات . وقال

وان تسلف بمسألة ارباب الاموال فهو في ضمانهم . ا . هـ وقال

الطبري (٣ : ٢٠) وان كان ارباب الاموال سألوه ذلك فهو في ضمانه

ولا تسقط الزكاة عند وجوبها . لانه بمنزله من بحث على يد رجل حقا

الى مستحقه من غير اذن المستحق له في ذلك فتلف في الطريق . فانه

لا يسقط الحق . ا . هـ وانظر الوجيز (٥ : ٥٣٥) ، الرافعي (٥ : ٥٣٧)

ذكر المسألة مفصلة .

يستحق الزكاة (فقد وقعت الزكاة موقعها) ^(١) فلا رجوع .

والحال الثانية : ان يكن الدافع ممن لاتجب عليه الزكاة والمدفوع اليه ممن لا يستحق الزكاة ، فللدافع . اعني رب المال ان يرجع بها على المدفوع اليه اعني اهل السهمان . وليس له ان يرجع بها على الوالى ، لانه لما سأل الوالى ان يتعجلها ^(٢) منه صار الوالى فى الدفع نائبا عنه ^(٣) . فان كانت باقية فـ على يد المدفوع اليه استرجعها بعينها ^(٤) ، وان كان قد استهلكها نظر . فان كانت ذهبا او ورقا استرجع مثلها ^(٥) . وان كانت حيوانا فعلى وجهين من اختلاف وجهى اصحابنا ، فيمن اقترض حيوانا ، هل يجب عليه رد مثله ، او رد قيمته ؟ احد هما : ان يسترجع مثله . والوجه الثانى : ان يسترجع قيمته ^(٦) ^(٧) ^(٨) .

-
- (١) الاصل - أ : (ساقط) ويحده : فلا رجوع . والحال الثانية ان لاتجب على الدافع ولا يستحقها المدفوع اليه فللدافع . . . ب ، ه : ولا تراجع .
- (٢) ب : ان يعجلها .
- (٣) فى الخاية القصوى (٢٨٨ : ١) : لو تلف المعجل فى يد الامام ، حسب على الملتص . . اى طالب التعجيل ، لانه وكيله .
- (٤) المجموع (١٥٢ : ٦) والتحفة (٣٦١ : ٣) رمتى ثبت الاسترداد والمعجل باقى تعين رده بعينه . وشرح المضاج للمحلى (٤٦ : ٢) .
- (٥) ب : وان كان .
- (٦) الاصل ، ب : فعلى وجهى اصحابنا . ه : فعلى وجهين من اختلاف وجهى اصحابنا . ومكررة .
- (٧) ب : يسترجع منه قيمته .
- (٨) قال النووي فى المجموع (١٥١ : ٦) وان كان متقوما ضمنه بقيمته سواء كان حيوانا او غيره هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وقسـال الماوردى : ان كان حيوانا فهل يضمه بقيمته ام بمثله من حيث الصورة ؟ فيه وجهان . كالوجهين فيمن اقترض حيوانا فماذا يرد ؟ قال ومأخذ الخلاف ان الشافعى قال يرد مثل المعجل . فمنهم من حملـه على اطلاقه وظاهره ، ومنهم من حملـه على المثلى . وانظر التحفة (٣٦١ : ٣) ، مغنى المحتاج (٤١٨ : ١) ، نهاية المحتاج (١٤٥ : ٣) الجلال (٤٦ : ٢) . وقال امام الحرمين فى النهاية (١٧٥ / أ) اثناء كلامه عن تراجع الخليطين . . . لان الشاة ليست مثليه . وكهاية الاخير (١٨٣ : ١) الحيوان غير مثلى . والمثلى ما حصره كـسل او وزن وجاز السلم فيه . ا . هـ

والحال الثالثة : ان يكون الدافع ^(١) ممن تجب عليه الزكاة ، والمدفوع اليه ممن لا يستحق الزكاة ، فللدافع ان يرجع بها ، وعليه صرفها في اهلها ومستحقيها .

(٢) فان كانت باقية استرجعها بعينها ، وهل يتعين عليه دفعها فـى الزكاة ام لا ؟ على وجهين :

احدهما : يدفعها بعينها لتعينها ^(٣) بالتعجيل . والثاني : انـه بالخيار بين دفعها او دفع غيرها لانها ^(٤) بعد الاسترجاع من جملة ماله ^(٥) . وان كان المدفوع اليه قد استهلكها ، استرجع منه مثليها وجها واحدا ^(٦) .

والحالة الرابعة ^(٨) : ان يكون الدافع ممن لا تجب عليه الزكاة (والمدفوع ^(٩) اليه ممن يستحق الزكاة) فللدافع ان يرجع بها الى المدفوع اليه . فـان رجع بها كان له تملكها ولم يلزمه اخراجها ، لانها لم تجب عليه . فان كان المدفوع اليه قد استهلكها رجع عليه

(١) ب : الدفع .

(٢) هـ : الى .

(٣) الاصل - أ : ب : ليعينها .

(٤) ب : لانه .

(٥) ب : من . ساقطة .

(٦) ذكر النووي الوجه الثاني في المجموع (٦ : ١٥٢) ولم يذكر غيره فقال ولا يتعين صرف عين المأخوذ في الزكاة لان الدفع لم يقع عن الزكاة المجزئة ، فهو باق على ملك المالك ، وعليه الزكاة ، فله اخراجها من حيث شاء .

(٧) لم اجد فرقا بين هذه الحالة وبين ما قبلها وما بعد ها ففي الحالتين الثانية والرابعة يسترجع مثليها في المثلي وعلى وجهين في الحيوان وهنا في الحالة الثانية يسترجع منه مثليها وجها واحدا . ولعل الفرق ان الدافع هنا ممن تجب عليه الزكاة فيأخذ مثل ما دفع ليتمكن من اعادة دفعه ثانية في حين انه في الحالتين الثالثة والرابعة ممن لا تجب عليه الزكاة والله اعلم .

(٨) غريب : والحالة .

(٩) ب : (ساقط) .

(١٠) هـ : فاذا رجع .

بمثلها ان^(١) كانت ذهباً او ورقاً . وان كانت حيواناً ، فعلى وجهين : لانه يسترجعها في حق نفسه ، كالقسم الثاني ، وخالف القسم الثالث ، الذي يكون^(٢) استرجاعه لها في حق الفقراء .

وان كانت الزكاة باقية في يد الوالى ، فلرب المال ان يرجع بها قبل الحول مالم يفرقها الوالى^(٣) . فان فرقها فلا رجوع له الا ان يتغير حاله او حال المدفوع اليه على ماضى . وانما^(٤) كان له الرجوع بها على الوالى قبل الحول مالم يفرقها ، لانه اذا سأل الوالى تصجيلها ، فالوالى نائب عنه . فجاز ان يرجع في استنابته^(٥) .

وان تلفت الزكاة في يد الوالى ، فلا ضمان عليه^(٦) لرب المال الا بتفريط^(٧) لانه لما سأل واستنابه صار^(٨) امينه . والامين غير ضامن مالم يفرط ، وعلى رب المال اخراج الزكاة وقسط وجوبها . لان ما عجله لم يصل الى اهل السهمان (ولا الى من استنابه اهل السهمان)^(٩) فان كان الوالى قد تعدى فيها ، او فرط ، فعليه^(١٠)

-
- (١) ب : فان .
 (٢) ب : حق اليتيم .
 (٣) ب : ان يكون .
 (٤) هـ : وان وانما .
 (٥) قال في الحلية (٣ : ١١٧) وذكر في الحاوى انه اذا كان قد تسلف بمسألة رب المال والعين باقية ، كان له ان يرجع فيها . وفيه نظر . ولم يبين سبب هذا النظر .
 (٦) لانها وكالة والوكالة جائزة من الطرفين . المضاج والتحفة وحواشيها (٥ : ٣٣٧) ، مفعلى المحتاج (٢ : ٢٣١) وما بعدها .
 (٧) الاصل - أ ، ب : من .
 (٨) أ : فلا ضمان على رب .
 (٩) هـ : بتفريطه .
 (١٠) أ : صار . ساقطة . ب : فصار .
 (١١) ب : (ساقط) .
 (١٢) ب : عليه فعليه .

ضمانها^(١) في حق رب المال ويضمن قيمة الحيوان وجها واحدا لانه يضمنه ضمان
فصب . فهذا الكلام فيه اذا سأل رب المال .

(١) كيف يضمن ؟ هل يضمن قيمته يوم الدفع او يوم التلف ؟ وجهان
مشهوران اصحهما؛ يوم الدفع صححه الماوردي والبند نيجسي
والسرخسي والرافعي وغيرهم، وعند امام الحرمين اقصى القيم . ذكره
السرخسي وجها للاصحاب وضعفه . وحكى البند نيجي وجها آخر انه
يوم الرجوع وهو غلط . المجموع (١٥١ : ٦) ، التحفة (٣٦١ : ٣) كفاية
الاخيار (١٨٣ : ١) يفرضه اكثر ما كانت قيمته من يوم الفصب الى يوم
التلف . ا. هـ . وقال البيضاوي في الفاية القصوى (٢٨٨ : ٢) ويفرق
اي الامام - المجل وغيره . فان تلف يلزم مثله او قيمته يوم القبض
كالاستقراض . وقيل : يوم التلف، فانه تمليك بان فساد . قلنا
لوصح ذلك ، لنقضت تصرفاته .

١/٢٩٥

(ب - ٥٢) فصل

متمم

ب/٢٩٥

وان سأل اهل السهمان ان يتعجل لهم دين رب المال^(١) ففعلوا
 الاقسام الماضية . لان الاقسام فيها تماثلة ، وانما الاجوبة^(٢) مختلفة فلم يكن
 بد من اعادة الاقسام وان تكررت يلزم تقسيم المسألة^(٣) ويبين جواب كل قسم .
 فاحد الاقسام الثلاثة : ان يكون الوالى قد صرفها في اهل السهمان .

(والثاني : ان تكون في يده .

والثالث : ان تكون قد تلفت في يده .^(٤)

فان كان قد صرفها في اهل السهمان^(٥) فللدافع والمدفع اليه

عند حلول الحول اربعة احوال على ما مضى .

احدها : ان يكونا معا من اهل الزكاة^(٦) (فلا يرجع^(٧) .

(١) قال في المجموع (٦ : ١٥٨) : نصه كما في الرافعي (٥ : ٥٣٧) ان
 يستسلف يسؤال المساكين . فان دفع اليهم قبل الحول ، وتم الحول
 وهم بصفة الاستحقاق ، والمالك بصفة الوجوب ، وقع الموقع . وان خرجوا
 عن الاستحقاق فعليهم الضمان ، وعلى رب المال اخراج الزكاة ثانيا
 وان تلف في يده قبل تمام الحول من غير تفريط فينظر ان خرج المالك
 عن ان تجب عليه الزكاة فله الضمان على المساكين وهل يكون الامام
 طريقا ؟ فيه وجهان اظهرهما : لا . بل يرجع عليهم . وان لم يخرج
 المالك عن الوجوب فهل يقع المخرج عن زكاته ؟ وجهان اظهرهما
 نعم وهو المذكور في الشامل والتممة . لان الامام نائب المساكين
 فصار كما لو اخذوه وتلف في يدهم ، والثاني : لا . لانه لم يصل
 الى المستحقين . وعلى هذا يضمن المساكين وفي الامام الوجهان .

وانظر الروضة (٢ : ٢١٦) .

(٢) الاصل - أ : الرجعة .

(٣) هـ : ويتبين . ب : ويبين .

(٤) الاصل - أ ، ب : من يده .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) ب : ان يكون .

(٧) هـ : فلا تراجع .

والثاني : ان يكونا معا من غير اهل الزكاة^(١) فلرب المال ان يرجع بها على الوالى ، ويرجع بها الوالى على اهل السهمان ، بخلاف ماضى قبيل لان الوالى هو الآخذ ، وليس بنائب عن رب المال فيلزمه رد ما اخذه . فان كانت باقية استرجعها بعينها ، وان كانت تالفة ، فان كانت ورقا او ذهباً استرجع مثلها . وان كانت حيوانا ، فعلى وجهين كالقرض . لانه يسترجعها فى حق نفسه لافى حق اهل السهمان^(٣) .

الثالث : ان يكون الدافع من اهل الزكاة ، والمدفوع اليه (غير مستحق للزكاة^(٤) ، فعلى الوالى استرجاعها ، من المدفوع اليه ، وصرفها فى غيره ، ممن يستحقها . وليس لرب المال استرجاعها ، لان اخراجها واجب عليه . فان كانت باقية استرجعها الوالى بعينها وصرفها فى مستحقها من اهـل السهمان وان كانت تالفة استرجع مثلها ، وان كانت حيوانا ، لانه يسترجعها فى حق اهل السهمان ، فوجب ان يسترجع ما يصرف مصرف الزكاة وهو العين دون القيمة .

والرابع : ان يكون الدافع ممن لا تجب عليه الزكاة والمدفوع اليه^(٥) ممن يستحق الزكاة فلرب المال ان يرجع بها على (الوالى ، وللوالى ان يرجع بها على^(٧) المدفوع اليه . فان كانت باقية استرجعها بعينها ، وان تلفت وهى حيوان ، فعلى وجهين ، كالقرض ، لانه يسترجعها فى حق رب المال ، لافى حق اهل السهمان^(٩) .

احدهما : يسترجع القيمة ، والثانى يسترجع المثل .

-
- (١) ب : (ساقط) .
 (٢) ب ، هـ : فلزمه رد ما اخذ .
 (٣) ولو كان يسترجعها لحق اهل السهمان لم يكن له ان يرجع بالقيمة لانه لا يجوز دفع القيمة . وسيأتى فى الحال الثالث بعد هذا . وانظر المفنى للشربيني (٤١٨ : ١) .

(٤) هـ : الزكاة .

(٥) أ : عليه .

(٦) ب : (ساقط) .

(٧) ب : (ساقط) .

(٨) ب : وان كانت تالفة .

(٩) هـ : اهل . ساقطة .

وان كانت الزكاة في يد الوالى ، فعليه^(١) صرفها في اهل السهمان
وليس لرب المال ان يرجع بها ، بخلاف ما لو سأل ان يتعجلها ، الا ان تتغير^(٢)
حاله عند الحول . لان يد الوالى ههنا يد لاهل السهمان ، وهناك يسند
لرب المال .

وان كانت الزكاة قد تلفت في يد الوالى فلا ضمان عليه ما لم يفرط . وهى^(٤)
تالفة من مال اهل السهمان . لانه نائب عنهم . وقد اجزا^(٦) ذلك رب المال .
فان تغيرت حال رب المال عند الحول^(٧) كان له ان يرجع بها على الوالى
ويرجع بها الوالى في مال اهل السهمان ، فان كانت باقية استرجعها
بعينها ، وان كانت تالفة وهى حيوان فعلى وجهين . لانه يرجع بها فى
حق نفسه لافى حق اهل السهمان .

فهذا الكلام فيه اذا سأل اهل السهمان^(٨) .

ولورأى الامام باطال الساكين حاجة الى التعجيل ، وكانوا ايتاما^(٩)
فاستسلف لهم فتلف في يده من غير تفريط ، فقد اختلف اصحابنا فى^(١٠)

-
- (١) ب : فعلى صرفها .
(٢) أ : يتغير . ب : يتعجل .
(٣) الاصل - أ ، ب : من يد .
(٤) الروضة (٢ : ٢١٧) بشرط ان يكون التلف بعد الحول .
(٥) هـ : تالفة مال من .
(٦) الاصل - اجزى . أ ، ب : ادى .
(٧) الاصل - أ : الحول .
(٨) هـ : السهمان رده . ولا معنى لهذه الزيادة .
(٩) ب : يتامى . وكلاهما صحيح . ق م (٤ : ١٩٥) .
(١٠) بنى الرافعى فى شرحه (٥ : ٥٣٨) المسألة على الصغير هل يدفع
له من سهم الفقراء والساكين ام لا ؟ اما اذا كان مكثيا بنفقة ابيه
او احد اقاربه فوجهان فان لم يكن . فقال ابو اسحق لاتصرف اليه
الزكاة لاستغنائه بسهم الخيمة وقال ابن كزيرة نعم . قال : وهذا
هو المذهب . وانظر الروضة (٢ : ٢١٧) لم يذكر خلافا وقال : فحاجة
الاطفال كسؤال البالغين . المجموع (٦ : ١٥٩) قال : فان كان
للصبي من يتفق عليه فوجهان اصحهما : لاتدفع اليه الزكاة . وان لم =

(١) استسلافه وضمانه على وجهين .

احد هما : وهو قول ابي اسحق الموزى : ليس للوالى ان يستسلف
لغير البالغين من الفقراء والصاكين ، فان فعل كان ضامنا لان لهم حقا ففى
خمس الخمس وسهما فيه يستغنون به عن غيره . (٣)

والوجه الثانى : وهو قول ابي على بن ابي هريرة : له (٤) ان يستسلف
لهم ، ولا ضمان عليه ان تلف ، لانهم ممن يستحقون اخذ الزكاة عند وجوبها
فجاز تعجيلها لهم قبل وجوبها كالبالغين ، ولانه لما كان للوالى النظر الى
البالغين منهم ، فلان (٦) يكون له النظر على ايتامهم اولى . ويقوم نظره لهم
عند الحاجة مقام اذنهم فى التعجيل ومسألتهم . (٨)

= يمكن بالصحيح انها تدفع الى قيمه . فان جوزنا الصرف فحاجة الاطفال
كسؤال البالغين . ثم قال : فان كان من بلى امورهم مقدما على الامام
فحاجتهم كحاجة البالغين لان لهم من يسأل التسلف . وقس
البيضاوى فى الفاية القصوى (١ : ٣٨٨) : وحاجة الاطفال كالسؤال
عن حاجة البالغين على الاظهر .

- (١) أ : استسلافه .
- (٢) ب : لان لهم . ساقطة .
- (٣) الاصل - أ : ليستغنون . ب : يستعينون . هـ : به . ساقطة .
- (٤) الاصل - أ : ليس له ، وهو خطأ .
- (٥) الاصل - أ ، ب : فيهم .
- (٦) أ : فلا ان .
- (٧) ب : ويقوم نظره اولى .
- (٨) ب : اذ انهم .

وان سأله رب المال ان يتعجل منه ، وسأله اهل السهمان ان يتعجل
لهم ، فقد اختلف اصحابنا على وجهين :^(١)

احدهما : ان المقلب فيه مسألة رب المال ، كما لو تفرد^(٢) بمسألتهم
فيكون على ماضى من التقسيم والجواب . لان التعجيل كان باختياره ، لانه
لو امتنع لم يجبر عليه ، فوجب ان تغلب فيه مسأله .^(٣)

والوجه الثانى : ان المقلب فيه مسألة اهل السهمان ، كما لو تفردوا
بالمسألة ، فيكون على ماضى من التقسيم والجواب . لانهما قد استويا بالمسألة^(٤)
وانفرد اهل السهمان بالارتفاق ، فوجب ان يغلب فيه مسألتهم .^(٥) والله اعلم .^(٦)

(١) واختلف فى الاصح منهما ففي الشرح الكبير (٥ : ٥٣٨) ان الوجه
الثانى اصح عند صاحب الشامل واليه يميل كلام الاكرين وفى التتمه
والعدة ان الاول اصح . ا . هـ وانظر المجموع (٦ : ١٥٩) نقل
قول الرافعى فى الوجه الثانى فقط ، والروضة (٢ : ٢١٧) .

(٢) ب : انفرد .

(٣) ب : لم يجز .

(٤) ب : تناوبا .

(٥) لكن لو تلف المال فى يد الوالى فعلى من يكون التلف ؟ قال البيضاوى
فى الفاية القصوى (١ : ٣٨٨) يكون على المستحق ، فان النفع لـ
كالمستعير . ا . هـ

(٦) هذا نهاية الجزء الثالث من الحاوى الكبير للماوردى نسخة طلعت

١٨٩ . وهى نسخة الاصل ، وسيدنا الجزء الرابع برقم جديد .

مسألة

قال الشافعي : (وَلَوْ اسْتَسْلَفَ لِرَجُلَيْنِ بَعِيرًا ، فَاتْلَفَاهُ ، وَمَاتَا قَبْلَ الْحَوْلِ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ ^(١) مِنْ أَمْوَالِهِمَا لِأَهْلِ السُّهُمَانِ ، لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَمْ يَبْلُغَا الْحَوْلَ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَأَحَقُّ لَهُمَا فِي صَدَقَةٍ حَلَّتْ فِي حَوْلٍ كَمْ يَبْلُغَاهُ . وَلَوْ مَاتَا بَعْدَ الْحَوْلِ ، كَانَا قَدْ اسْتَوْفَيَا الصَّدَقَةَ ^(٢)) وهذا صحيح .

اما قوله (لو استسلف لرجلين بعيرا) فليس بشرط في المسألة ، بسل لافرق بين ان يستسلف (لرجل ، او رجلين ، او اكثر ، ولا فرق بين ان يستسلف ^(٣) بعيرا ، او بقرة ، او شاة ، والجواب في ذلك سواء .

وجملته ان الوالى اذا تعجل من رجل ^(٤) بعيرا ، ودفعه الى فقير ، لما رأى من حاجته وشدة غلته ^(٥) ، ثم مات الفقير ، لم يخل ^(٦) حال موته من ثلاثة اقسام ،

اما ان يكون قبل ^(٧) الحول ، او بعده ، او يشك هل كان موته قبل الحول او بعده ؟ ^(٨)

فان مات بعد الحول ، فلا تراجع والزكاة مجزية ، لانه قد كان مستحق الزكاة عند وجوبها .

-
- (١) ب : فالتقاه .
 (٢) ب : يأخذ .
 (٣) الاصل - أ ، ب : لما . ساقطة .
 (٤) المزني (ص ٤٤) ، الام (٢ : ٢١) ، الطبرى (٢ : ٢٠) .
 (٥) الاصل - أ ، ب : لرجلين او رجل .
 (٦) ب : (ساقط) .
 (٧) ب : من حل .
 (٨) وهى بفتح الخاء المعجمة الفوقية وتشديد اللام الحاجة والعقـــــر والخصاصة وفى المثل (الخلعة تدعو الى السلة) اى الى السرقة
 ق م (٣ : ٣٨٦) . مادة (خلل) .
 (٩) ب : لم يحلا .
 (١٠) الاصل - أ ، ب : قبله او .
 (١١) هـ : ام بعده .

وان مات قبل الحول ، وجب استرجاعها . من تركته ، لان تعجيل الزكاة موقوف بين الاجزاء والاسترجاع ، وذلك لايجزى* رب المال ، فكان له الاسترجاع ^(١) . وقال ابو حنيفة : لايجوز له ^(٢) استرجاعها ، بل تكون صدقة تطوع فجعلها موقوفة بين الاجزاء عن الفرض والتطوع . وهذا غلط . لان المقصود ب/٢ بتعجيل الزكاة اسقاط الفرض ، فاذا لم يسقط ، وجب استرجاعها ^(٣) ، كمن دفعها الى رجل ظاهره الاسلام ، فبان كافرا ، كان له استرجاعها ، لان اسقاط الفرض المقصود بالدفع لم يحصل . كذلك فيما عجل ^(٤) .

وان شك في موته ، هل كان قبل الحول او بعده ففي جواز استرجاعها وجهان ^(٥) .

احدهما : تسترجع منه ، اعتبارا باليقين في التعجيل ، لانه متردد بين

(١) الروضة (٢ : ٢٢٠) : فان مات القايض ، فالضمان في تركته . المذهب والمجموع (٦ : ١٤٩) . المذهب : وان هلك المدفوع في يد الفقير لزمه قيمته . وفي المجموع (٦ : ١٥١) متى ثبت الرجوع . فان كان المعجل تالفا ضمنه القايض ان كان حيا وورثته في تركته ان كان ميتا ببطلان مثليا في المثلى وقيمة في القيمي .

(٢) ه : له . ساقطة .

(٣) المبسوط (٢ : ١٧٧) : واذا لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول لهلاك ماله فليس له ان يسترد من الفقير ما اداه اليه . عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى : له ان يسترد . . وابن عابد يـ . . (٢ : ٢٩٣) ورؤوس المسائل للزمخشري (ورقة ٣٤ / ب) مسألة (١٠٥) وفتاوى قاضيخان (١ : ٢٢٢) لا يسترد لان الصدقة وقعت تطوعا . فان مجل عن خمسمائة ثم ظهر ان ماله اربعمائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الثانية . . ا . ه وفي الينابيع (٣٧ / ا) . . ولا يستردها من الفقير ويكفي تطوعا . . . وذكر في الزوائد : ان صرفت الى الفقير وقعت نفلا . وان كانت في يد الامام او الساعي فله ان يأخذها . فان باعها الامام لنفسه ضمنها والثلث له ، وان باعها ليتصدق بثمنها رد الثمن على المالك . ولو جعله الى فقير ثم ايسر فليس للمزكي ان يسترده منه . عندنا . ا . ه والبدائع (٢ : ٩٢٢) لا يرجع فيه الا اذا كان بيد الامام قائما فله استرداده . ا . ه الخلاصة مخطوطة (ص ١٢٧) الدفع الى الفقير يزيل الملك .

(٤) ب ه : او التطوع .

(٥) وبلا استرجاع قول الحنابلة ايضا ، رحمة الامة (ص ٩٦) والمغني لابن قدامة (٢ : ٤٧٤) .

(٦) ه : بالدافع .

(٧) هلية الحلما* (٣ : ١١٦) ، مغني المحتاج (١ : ٤١٧) اجزاه في اقرب الوجهين .

ان يموت بعد الحول فتجزى^(١) او قبل الحول فلا تجزى ، وفرض الزكاة لا يسقط بالشك .

والوجه الثاني : لاسترجع منه ، اعتبارا باليقين في الاسترجاع ، لانه متردد^(٣) بين ان يموت قبل الحول فتسترجع وبعد الحول فلا تسترجع . وما قصد ملك بالقبض فلا يجوز استرجاعه بالشك^(٤) . فعلى هذا يجزى ذلك رب المال لان الاسترجاع اذا لم يجب فان^(٥) الاخراج ثانية لم يجب .
فهذا الكلام في وجوب الاسترجاع .

(١) الاصل - أ ، ب : وقبل .

(٢) الاصل : وفرض .

(٣) ب : متردد .

(٤) أ : استرجاعها .

(٥) ب : فان اخرج ثانية لا يجب .

فاما كيفية الاسترجاع، فلا يخلو حال ما تعجله الفقير من احد امرين
اما ان يكون موجودا او معدوما .
فان كان معدوما^(١) ، قال الشافعي^(٢) : يعود بمثله ، فاطلق . وهذا^(٣)
على ضربين .

احدهما : ان يستحق الرجوع في حق اهل السهمان^(٤) ، فيستحق
الرجوع بمثله من الحيوان (لان الرجوع مستحق بما^(٥) ينصرف في الزكاة
والزكاة لا ينصرف فيها الاعين الحيوان^(٦)) دون قيمته^(٧) . فلم يجز الرجوع الا
بالحيوان دون قيمته .

ب/٣

والضرب الثاني : ان يستحق الرجوع في حق رب المال . فقد اختلف
اصحابنا فيه على وجهين .
احدهما : يعود بمثله حيوانا . وهو ظاهر نصه^(٨) ، لان المقصود بتعجيل

-
- (١) هذا لف ونشر مشوش .
(٢) الام (٢ : ٢١) : فان استسلف وال لرجل او اثنين من اهل الصدقة
بعميرا او اثنين ، فدفع ذلك اليهما فاتلفاه وماتا قبل الحول ، فليس
ان يأخذ مثل ما استسلف لهما من اموالهما لاهل السهمان .
(٣) أ : هذا .
(٤) وذلك فيما اذا كان الدافع ممن تجب عليه الزكاة ، فيسترجع الوالى الزكاة
من المدفوع اليه لانه لا يستحقها ليعطيها الى غيره من المستحقين .
(٥) هـ : فيما .
(٦) هـ : لا تصرف فيها .
(٧) أ : (ساقط) .
(٨) فى المجموع (٦ : ١٥٢) ان رجع بالقيمة فهل يجزى صرفها السي
المستحقين ؟ فيه وجهان . اصحهما ، نعم ، لانه دفع العين اولا . والروضة
(٢ : ٢٢٠) .
(٩) فى نص الشافعي : فله ان يأخذ مثل ما استسلف . الام (٢ : ٢١) وانظر
لهذا الفصل الطبرى (٣ : ٢١ ب) .

الزكاة الرفق والمواساة ، فجري مجرى قرض الحيوان الذي يرجع فيه ^(١) بالمثل
لا بالقيمة ^(٢) .

والوجه الثاني : وهو اقيس ^(٣) انه يرجع بقيمته كسائر المتلفات . . وحملوا
قول الشافعي : يعود بمثله ، على ماله مثل .

فاذا وجبت القيمة على هذا الوجه ففي اعتبار زمان القيمة وجهان ^(٥) :
اصحهما : وقت الدفع والتعجيل ، لانه بالدفع ملك .

والثاني : وقت التلف . لانه لو كان (موجودا بعد الدفع رجع به
فاذا كان ^(٦) تالفا ، رجع بقيمته وان كان ماتعجله الفقير موجودا بعد موت ^(٧)
لم يخل حاله من ثلاثة احوال ^(٨) .

اما ان يكون زائدا ، او ناقصا ، او بحاله لم يزد ولم ينقص .

(١) ب : فيه . ساقطة .

(٢) المجموع (١٥١ : ٦) نقل كلام الماوردي والخلاف وماخذ الخلاف

والروضة (٢ : ٢٢٠) ، الرافعي (٥ : ٥٤٢) .

(٣) اي مطابق للقياس اكثر من الاول .

(٤) ه : انه . ساقطة .

(٥) قال النووي (١٥١ : ٦) وجهان مشهوران (قد مناهما) اصحهما : يوم

الدفع ، صححه الماوردي والبندنجي والسرخسي والرافعي وغيرهم

وثالث عند امام الحرمين : وهو وجوب اقصى القيم من يوم الفصب الى يوم

التلف . وهو ضعيف . ورابع حكاه البندنجي : ان اعتبار القيمة يوم

الرجوع ، وهو خطأ . والروضة (٢ : ٢٢٠) وتعتبر قيمته يوم القبض على

الاصح . والثاني : يوم التلف . والثالث : اقصى القيم ، خرج امام

الحرمين . والرافعي (٥ : ٥٤٢) ، والطبري (٣ : ٢١١ ب) ذكر الوجهين

كالماوردي .

(٦) ب : (ساقط) .

(٧) انظر الطبري (٣ : ٢١١ ب) ذكر الاحوال الثلاثة ، والمجموع (٦ : ١٥٢) ،

والروضة (٢ : ٢٢٠) .

(٨) ب ، ه : حاله . ساقطة .

فان كان بحاله استرجع منه . فان رأى الوالى ان يرده على وارثه ، وهو من اهل السهمان . جازء^(١) وان كان زائدا . فالزيادة ضربان متميزة وغير متميزة .

فان كانت غير متميزة ، كالسمن والكبر ، فانه يرجع به وزيادته ، لان الزيادة^(٢) التى لا تتميز تتبع العمن .^(٤)

وان كانت الزيادة متميزة ، كاللبن والنتاج رجع به دون زيادته ، وتكون الزيادة لوارثه ، لان الفقير قد ملك العمن بالدفع ، فكانت الزيادة حادثة عن ملكه فكان املك بها من غيره ، كالبيع اذا رد بعيب .^(٦)^(٧)^(٨)
وان كان ناقصا . فالنقصان ضربان متميز وغير متميز .^(٩)

(١) المجموع (١٥٢ : ٦) ، والروضة (٢٣٠ : ٥) ان كان باقيا على حاله استرده ودفعه او مثله الى المستحق ان بقى بصفة الوجوب . وان كان الدافع هو الامام فآخذه ، وهل يصرفه الى المستحقين بغير اذن جديد من المالك ؟ وجهان اصحهما ، نعم
(٢) ب : كالسمن والكبر فانه يرجع به وزيادة أ : وزيادته . هـ : به . ساقطة
(٣) بلا خلاف . انظر لمسألة الزيادة والنقص . الطبرى (٣ : ٢١ ب) وما بعدها الجوينى (٢ : ١٨٦ / أ ، ب) والمجموع (١٥٢ : ٦) ، الروضة (٢ : ٢٢٠) الرافعى (٥ : ٥٤٣) ، منشور القواعد الفقهية (٢ : ١٨٢) ، الفايضة (١ : ٢٨٨) .

(٤) أ : التى . ساقطة . وفى ب : التى تميزت تتبع .
(٥) الاصل - أ ، هـ : البعير (ويصح ايضا) وما اثبتته من ب . وهو مناسب لما قبله توا .

(٦) ب : عن ملك .

(٧) أ : اذا زاد .

(٨) ذكر الرافعى الرد بالعيب ، وذكر ان هناك وجهان يسترد المعجل مع زيادته المنفصلة . وصحح عدم استرداده فقال : هل يرجع بالزيادة المنفصلة وجهان . نعم . لاننا تبينا بما طرأ اخيرا انه لم يملك . واصحهما لا . وفى الروضة انه المذهب وبه قطع الجمهور . وبني الرافعى المسألة على : هل يملك القابض المعجل ام لا ؟ ثم المقرض هل يملك بالقبض ، او بالتصرف . وان ملك بالتصرف فبأى تصرف ؟ فيه خلاف . وعلى هذا الاصل يجرى الوجهان فى الزوائد المنفصلة .

(٩) الاصل - أ : ضمان .

فان كان غير متميز . كالمريض والهزال ، رجع به ناقصا ، ولم يستحق
 ارش نقصانه ، لانه تطوع بتعجيله ^(١) . فان رأى الوالى ان يرده على وارثه ، لم
 يجز لنقصه ، الا ان يكون بعد النقص على وصف مال الدافع .
 وان كان النقص متميزا كعشرين ^(٢) تلف احدهما وبقي الاخر رجع بالياقسي
 ويمثل التالف ^(٣) فى احد الوجهين وبقيته فى الوجه الثانى ^(٤) .
 وفى اعتبار زمان قيمته وجهان على ماضى ، والله اعلم . ^(٥)

(١) قال الطبرى (٢١ : ٣) وفيه وجه آخر انه يفرم ارش ناقص . لان الاصول
 مبنية على ان كل من غرم شيئا غرم نقصه . وانظر الجوينى (٢ : ١٨٦ ب)
 والقفال قال فى الحلية (٣ : ١١٥) لم يرجع بارش النقص فى اصح
 الوجهين . والمجموع (٦ : ١٥٢) مذكوه الماوردى من انه لا يرجع بصحة
 الجمهور . . . والروضة (٥ : ٢٢٠) ، والرافعى (٥ : ٥٤٢) والبيضاوى
 فى الخاية (١ : ٢٨٨) ولا يضمن نقصانه كالموهوب .

(٢) ب : كعبد بن .

(٣) أ : الثانى .

(٤) النووى فى المجموع (٦ : ١٥٣) ذكر الوجهين ، وصح الرجوع بالقيمة
 وقال : ومن ذكر الصألة الماوردى .

(٥) الاصل - أ : قيمة زمانه .

(فائدة) ذكرها النووى فى المجموع (٦ : ١٥٢) فقال : قال البغوى
 وغيره : ان تبين ان القابض لا يستحق كفى وعبد وكافر فانه يسترد منه
 بزوائده المنفصلة . ويفرم ارش نقصه بلا خلاف ، وان كان يوم حلول الحول
 بصفة الاستحقاق ، لان الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن الزكاة . قال
 امام الحرمين : ما ذكرناه من الرجوع بارش النقص والزيادة المنفصلة
 هو فيما اذا جرت الزيادة والنقص قبل حدوث السبب الموجب للرجوع
 فان جرت بعده فلا شك انها للراجع ، لانها حدثت فى ملكه . وان حصل
 نقص او تلف بعد سبب الرجوع فالوجه عندي وجوب الضمان . ا . هـ

بتصرف . وذكر النووى ايضا مسألة مهمة وهى ان الفقير يملك المعجل
 ملكا تاما وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا ، هذا هو المذهب وبه قطع
 الجمهور وفيه وجه حكاه امام الحرمين والرافعى وآخرون انه موقوف
 فان عرض مانع تبينا عدم الملك والاتبينا ثبوت الملك . ا . هـ
 اقول ومن هنا يمكن النظر الى استرجاع الزوائد المنفصلة .

(١) او بعده . فان كان بعد الحول ، فلا يسترجع منه ما تعجله ، سواء كان يساره
 مما تعجله او من غيره ، لانه قد كان من اهل الصدقة وقت الوجوب .^(٢)
 وان كان يساره قبل الحول ، فعلى ضربين احدهما : ان يكون ممسا
 تعجله . والثاني : ان يكون من غيره . فان كان يساره مما تعجله لـ
 يسترجع منه لا مبرين .
 احدهما : انه لو كان عند الحول فقيرا ، جاز ان يدفع اليه من الزكاة ١/٤
 ما يستغني به . فاذا كان فنيا به ، فلا معنى لاسترجاعه .
 والثاني : انه اذا استرجع منه ، صار فقيرا يستحق اخذ الزكاة ، فلا
 معنى لاخذها منه وردا عليه .^(٣)
 وان كان يساره من غير ما تعجله وجب استرجاع ما اخذه . بخلاف قول^(٤)

(١) انظر للمسألة الطبري (٣: ٢٢/أ، ب) ، الجويني (٢: ١٨٥) قال
 قال الائمة ينبغي ان يكون قابض الزكاة المعجلة على صفة الاستحقاق
 من وقت الاخذ الى انقضاء الحول . فلو اخذها وهو فقير ثم استغني
 بمال آخر سوى ما اخذه او ارتد او مات قبل الحول فحال الحول
 وهو غني او مرتد او ميت ، فالزكاة التي عجلها لم تقع الموقع ، اتفق
 الائمة عليه . وانظر المذهب (٦: ١٥٤) ، المجموع (٦: ١٥٤) قال . .
 ان استغني بغير المال المعجل قبل الحول لم يحسب من الزكاة
 بلا خلاف . وان استغني بالمدفوع من الزكاة او به وبغيره اجزاء المعجل
 بلا خلاف . قاله القاضي ابو الطيب في المجرى . قال ابو اسحق
 وهكذا لو تصرف المدفوع اليه فاستغني بربحه ونمائه اجزاء بلا خلاف
 لانا دفعناه اليه ليفعل ذلك ويستغني به . ا . هـ . بتصرف
 والمحل (٢: ٤٦) ، المشني (١: ٤١٧) خالف النووي فقال : ولو
 استغني بالزكاة وبغيرها لم يضر . . خلافا لقول الجرجاني انه يضر . ا . هـ .
 التحفة وحواشيلها (٣: ٣٥٨) .

- (٢) فعلى هذا تجزى الزكاة المعجلة رب المال .
 (٣) أ : وان .
 (٤) ب : انه . ساقطة .
 (٥) هـ : منه . ساقطة .
 (٦) ب : يستحق لاخذها منه وردا عليه .
 (٧) قال ابن حجر في التحفة (٣: ٣٥٨) اما اغناه بغيرها وحده فيضـ

أبي حنيفة^(١) لأنه تعجل الزكاة لكونه^(٢) من أهلها ، ويساره يمنع أن يكون مستحقا لها .

ثم الفرق بين أن يكون يساره مما تعجله^(٣) ، أو من غيره المعنيان اللذان ذكرناهما قبل ، فلو تعجلها وهو فقير ، فاستغنى من غيرها قبل الحول ، ثم افتقر عند حلول الحول ، ففي استرجاعها وجهان^(٥) .
أحدهما : لا تسترجع لأنه فقير حال الدفع وحال الوجوب .

والثاني : تسترجع لأنه قد خرج من أهل الزكاة باستغنائه فلم يجز إقرارها^(٦) في يده . والاول أظهر . ولكن لو تعجلها وهو غني ، وشرط أنه أن افتقر عند حلول الحول فهي له ، فحال الحول وهو فقير لم يجز . ووجب استرجاعها منه لأن المقصود^(٧) بتعجيل الزكاة الارتفاق بأخذها عند أخذها

= وقيد الأذرعى كالسبكي بما إذا بقيت . أو تلفت ولم يؤد تغريمه السي فقره . والالم يسترد منه لثلا يعود لحالة يستحقها . ونظر فيه الغزى بأنه دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وإن أنفقه . هـ . ومفنى المحتاج (١ : ٤١٧) .

(١) الذي يقول فيه أن المجل لا يسترجع من الفقير . وقد مر في ٦٣٨

(٢) الأصل - ب ، هـ : يكونه .

(٣) هـ : بما .

(٤) وهو قوله قبل قليل : فإن كان يساره مما تعجله لم يسترجع منه لا مرين .

(٥) الطبري (٣ : ٢٢ / ١) ، المذهب . ولم يرجع . والنوى في مجموعه

(٦ : ١٥٤ - ١٥٥) ذكر الوجهين وأن الأصح أجزاء المعجل

أي أن الزكاة المعجلة لا تسترجع . لأنه من أهل الزكاة في الطرفين

وقال ومن صحه أبو الطيب والرافعي . وانظر الروضة (٢ : ٢١٤) : وأن

مرض مانع ثم زال وصار بصفة الاستحقاق عند تمام الحول لم يضرفني

الأصح . والرافعي (٥ : ٥٣٥) ، القفال الشاشي قال (٣ : ١١٦) أجزاء

في أظهر الوجهين ، التحفة (٣ : ٣٥٧) ، نهاية المحتاج (٣ : ١٤٣)

الأصح الأجزاء اكتفاء بالاهلية في طرفي الوجوب والأداء .

(٦) هـ : أقرأها .

(٧) الأصل - أ : لأن المقصود بأخذ الزكاة الارتفاق بأخذها . ب : لأن

المقصود بتعجيل الزكاة ارتفاق أخذها عند أخذها . هـ : بتعجيل

الزكاة ارتفاق أخذها عند أخذها . وما أثبتته هو من هـ . مع زيادة

الالف واللام على الارتفاق والباء على بأخذها . لتصح العبارة .

والفنى لا يرتفق ^(١) بها فلم تقع الزكاة موقعها ^(٢) .
 فان قيل : لو اوصى لوارث ، فلم يمت الموصى ، حتى صار الموصى له
 غير وارث صحت الوصية ^(٤) اعتبارا بحال الوجوب ^(٥) ، فهلا قلتم فيمن عجل زكاته
 لفنى ثم افتقر عند حلول ^(٦) الحول بجواز التعجيل اعتبارا بحال الوجوب ؟
 قيل : هما في المعنى سواء ، لان الوصية تملك بالموت ، فاعتبر حاله ^(٧) ب / ع
 عند الموت ، والتعجيل يملك بالدفع ، وانما يستقر الملك بالحول فاعتبر حاله
 وقت الدفع . والله اعلم .

- (١) أ : ترتفق .
 (٢) لانه ليس من اهل الاستحقاق عند اخذها . قال الجوينى في نهاية
 المطلب (٣ : ١٨٥ / أ) قال الائمة : ينبغي ان يكون قابض الزكاة المعجلة
 على صفة الاستحقاق من وقت الاخذ الى انقضاء الحول .
 (٣) ب ، هـ : وصى .
 (٤) لان العبرة في كونه وارثا بيوم الموت . المنهاج مع المفنى (٣ : ٤٤) ،
 قال في المفنى : فلو اوصى لاخيه فحدث له ابن قبل موته صحت التحفة
 وحواشيها (٧ : ١٦) : اى تصح بلا اجازة ان خرجت من الثلث وتوقف
 عليها ان لم تخرج منه . نهاية المحتاج (٦ : ٦٦) وما بعدها .
 (٥) اى ثبوت الوصية . وذلك انه كان عند ثبوتها من اهل الايصاء له .
 (٦) أ ، هـ : من الحول .
 (٧) الطبرى (٣ : ٢٢ / أ ، ب) ذكر هذه الفنقلة واجاب عليها فقال :
 فالجواب ان الفرق بينهما ظاهر . وذلك ان المقصد من الوصية النفع
 حين الموت ، والموصى له لم يكن وارثا حين مات الموصى ، فلذلك صحت
 الوصية . وليس كذلك فى مسألتنا . فان المقصود من الزكاة نفع مـ
 تعطى له فى حال ايصالها اليه . وهذا الرجل كان غنيا حين دفع
 الزكاة اليه . فلم يصح ايصالها اليه . ا . هـ ثم ذكر مسألة مماثلة
 لمسألتنا فى الوصية ولا تصح فقال . فوزان مسألتنا من الوصية ، ان يوصى
 لمن ليس بوارث ثم يصير عند الموت وارثا فان الوصية لا تصح . كـ
 اوصى لـ اخيه وله ابن . ثم مات الابن والاب . فان الاخ يصير وارثا
 وتبطل الوصية . ا . هـ

مسألة (٥٦)

قال الشافعي : (ولو عجل زكاة مائتي درهم قبل الحول ، ثم هلك ماله قبل الحول ثم وجد عين ماله عند المعطي ، لم يكن له الرجوع به لانه اعطى من ماله متطوعا بغير ثواب) (١) (٢) وهذا كما قال .
وجملة ما يتمجله الفقهاء ضربان .

احدهما : ان يتمجله الوالي لهم ، فقوله في التعجيل مقبول عليهم (٤)
سواء شرط التعجيل ام لا . لان الوالي امين عليهم فكان قوله مقبولا عليهم . (٥)

- (١) ب : غير ماله عند العطا .
(٢) ب ، ه : لغير ثواب . والتصحيح من الام والطبري . والاصل و أ .
(٣) (٤) (ص ٤) ولو عجل رب المال والام (٢ : ٢١) قال : ولو لم يكن الوالي استسلف من الصدقة شيئا ولكن رب المال تطوع وله مائتا درهم ، او اربعين شاة قبل الحول فادى زكاة ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد عين ماله عند من اعطاهم اياها من اهل السهمان لم يكن له الرجوع على من اعطاه اياها . لانه اعطاه من ماله متطوعا بغير ثواب ومضى عطائه بالقبض . ا . ه . والطبري (٣ : ٢٢ ب) .
(٤) ه : مقبولة .

- (٥) الجويني (٢ : ١٨٥ ب) ، المذهب للشيرازي (٦ : ١٤٩) قال : وان كان الذي عجل هو السلطان او المصدق من قبله ثبت له الرجوع بسنن او لم يبين ، لان السلطان لا يسترجع لنفسه فلم يلحقه تهمة . المجموع (٦ : ١٥٠) ذكر الاقوال فقال : وان دفع المالك وبين عند الدفع انها زكاة معجلة ، وقال ، ان عرض مانع في وجوبها استرجعتها فله الرجوع بلا خلاف . . . وان دفعها امام او الساعي وذكر انها معجلة ، ولم يشترط الرجوع ثبت الاسترداد بلا خلاف . وان دفعها الامام او الساعي او المالك ولم يقل انها معجلة ولا علمه القابض ففيه ثلاثة اوجه حكاه امام الحرمين وغيره (احدها) يثبت الرجوع مطلقا لانه لم يقع الموقع (والثاني) لا يثبت مطلقا لتفريط الدافع (والثالث) ان دفع الامام او الساعي رجوع وان دفع المالك فلا . وهذا الثالث قطع المصنف وجمهور العراقيين ، ورجح الرافعي الاول . وحكاه صاحب الشامسل والبيان عن الشيخ ابي حامد ، وقال البغوي والسرخسي : نص الشافعي - في الامام - انه يسترد وفي المالك لا يسترد . فاختلف الاصحاب -

والضرب الثاني : ان يتولى رب المال تعجيله اليهم ، فله حالان .
 احدهما : ان يشترط عليهم انه تعجيل ، فيقول : هذا تعجيل زكاتي
 فمتى تلف ماله قبل الحول ، كان له الرجوع عليهم بما عجله ، سواء شرط عليهم
 الرجوع به عند^(١) تلف ماله ام لا^(٢) . لان حكم التعجيل وموجبه الرجوع به عند
 تلف ماله ، فلم يفتقر الى اشتراطه^(٣) .

والثاني : ان لا يشترط عليهم انه تعجيل فليس له^(٥) الرجوع به اذا تلف
 ماله الا ان يصدقه الفقير المدفوع اليه ان ذلك تعجيل فيستحق الرجوع^(٦) .

= فمنهم من قال فيهما قولان ، احدهما : يسترد . والثاني : لا . ومنهم
 من قال بظاهر النص . فقال يسترد الامام دون المالك . ومنهم من قال
 لافرق بين الامام والمالك . فقوله يسترد فيما اذا علمه انها معجلة
 وحيث قال لا يسترد هذا فيما اذا لم يعلمه التعجيل سواء علمه انها
 مفروضة ام لا . ا . هـ بتصرف

- (١) ب : عند . ساقطة .
 (٢) الاصل - أ : لا . ساقطة .
 (٣) ب : يفترق . ويحدها تصحيح مشوش .
 (٤) قال امام الحرمين الجويني في نهاية المطلب (٢ : ١٨٥ ب) لو ذكر
 انها معجلة وشرط الرجوع ان طراً ما يمنع وقوعها الموقوع ثبت له الرجوع
 اتفاقاً .

ولو ذكر انها معجلة ، ولم يشترط الرجوع ، او علم القابض ذلك من غير
 ذكر ، ففي الرجوع وجهان ، احدهما : له الرجوع . فانه عين الجهة . فساذا
 لم تحصل تلك الجهة لم يبق بعدها تملك فليس الا الرد . ا . هـ وقال
 الفخزالي (٥ : ٥٣٩) فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع وقيل
 شرطه ان يصح بالرجوع . والرافعي نقل كلام الجويني . وقال : ثانيهما
 لا يرجع لان العادة جارية بان المدفوع الى الفقير لا يسترد . ا . هـ
 اما الشيرازي فقال (٦ : ١٤٩) طريقان ، احدهما : القطع بجواز الرجوع وبه
 قطع المصنف والجمهور . والثاني ، وجهان ، احدهما : هذا . والثاني : لا . ا . هـ
 ولم يذكر القفال الا الاسترداد (٣ : ١١٤) قال وبه قال احمد .

- (٥) ب : له . ساقطة .
 (٦) قال الشيرازي في المذهب (٦ : ١٤٩) : ان لم يعلمه انها زكاة
 معجلة لم يجز له الرجوع لان الظاهر ان ذلك زكاة واجبة او صدقة
 تطوع ، وقد لزمت بالقبض فلم يملك الرجوع . وانظر التنبيه (ص ٤٤) =

ولا يكون قول رب المال مقبولا عليه لان ظاهر عطيته التملك لانه ان قال هذه زكاتي فظاهر الزكاة ما وجبت . وان قال صدقة تطوع فبالدفع قد ملكست فان اطلق توجه اطلاقه الى احد هذين (١) .

فاذا ثبت ان القول قول الفقير ان كان حيا او قول وارثه ان كان ميتا فهل يقبل قوله بمجردده او مع يمينه بالله تعالى ؟ على وجهين :

احدهما : يقبل قوله ، ولا يمين عليه لان ظاهر الدفع لا يوجب الرجوع

فكان في ذلك تكذيب للدعوى فلم يجب فيها يمين .

والوجه الثاني : وبه قال ابو يحيى البلخي (٢) :

المجموع (١٥٠ : ٦) وتقدم انه ان دفع الامام او الساعي او المالك ولم يقل انها معجلة ولا علمه القابض فثلاثة اوجه يثبت الرجوع مطلقا لانه لم يقع الموقع ورجحه الرافعي ولا يثبت مطلقا لتفريط الدافع . والثالث ان دفع الامام او الساعي رجع او المالك فلا . . . وقال الفزالي (٥٣٩ : ٥) اما اذا لم يتعرض للتعجيل ولا علمه المساكين ففي الرجوع وجهان . فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل . ا . هـ وانظر الفزالي (٥٤٠ : ٥) فصل القول في المسألة ، فقال : ظاهر نصه فسي المختصراته ان كان المعطي الامام ، يثبت ، او المالك فلا ، وللأصحاب طريقان احدهما : تقرير النصين . لان المالك يعطي من ماله الفرض والتطوع والامام لا يقسم في غير ماله الا الفرض . والثاني : لافرق بين الامام والمالك واختلفوا على طريقين احدهما : تنزيل النصين على حالين حيث قال يثبت الرجوع فذلك عند وقوع التعرض للتعجيل وحيث قال لا يثبت فذلك عند اهماله . والثاني : ان فيهما قولين نقلا وتخريجا احدهما : يثبت الرجوع والثاني : لا . . . والظاهر انه لا يثبت الرجوع سواء اثبتنا الخلاف ام لا ، وقال : وهو فيما اذا دفع المالك بنفسه اولسى وظهر . ا . هـ بتصرف

(١) اي وفي كلا الحالتين لا يستحق الاسترجاع .

(٢) قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات (٢٧٢ : ٢) وهو من كبار اصحابنا اصحاب الوجوه . اصله من بلغ . فارق وطنه لاجل الدين وانقطع للعلم . وسافر في طلب الفقه حتى بلغ الفاية . وكان حسن البيان في النظر . وذكر له غرائب وانه ولي قضاء دمشق . ا . هـ ولم يذكر لنا اسمه ولا سنة وفاته .

ان القول قوله مع يمينه ^(١) لان الدعوى محتمة ^(٢) ومافى يده مدعى فافتقر الى دفع الدعوى بيمين فعلى هذا يحلف ^(٣) هو او وارثه على نفي العلم لاعلى البت . لانها يمين على فعل الضير ^(٤) .

(١) قال الجوينى فى نهايته (٢ : ١٨٦ / أ) لو قال قيدت انها معجلة - وقلنا يسترد بالتعجيل - فقال القابض لم تقيد فوجهان ، القول قوا . المالك ، لان الرجوع اليه وهو مؤتمن شرعا . والثانى : القول قسول القابض لان المالك اعترف بانه ملك ثم ادعى ما يثبت حق الرجوع له . ا . هـ . بتصرف . والطبرى (٣ : ٢٣ / أ) ذكر ان فى التحليف وجهين . وانظر المجموع (٦ : ١٥٠) نقل من كلام الماوردى كما ذكر قول ابى يحيى البلخى وقال القفال الشاشى فى الحلية (٣ : ١١٧) : واذا اختلفا فى شرط التعجيل ، فالقول قول الفقير فى احد الوجهين والرافعى فى (٥ : ٥٤١) اظهر القولين ان القول قول المسكين مع يمينه ، لان الاصل عدم الاشتراط والغالب كون الاداء فى الوقت . ا . هـ . فعلى هذا يكون كلام الماوردى فى الحاوى جار على القول الاظهر . وانظر القواعد الفقهية المنشورة للزركشى (١ : ١٤٨) فقد جعل هذه المسألة مستثناة من قاعدة تقول : اذا اختلف القابض والدافع فى الجهة فالقول قول الدافع . ويستثنى منها صور . منها لو عجل زكاة وتنازع هو والقابض فى انه اشترط التعجيل ام لا ؟ فالمصدق القابض على الاصح .

(٢) ب : مختلفة ومافى يده مدعى .

(٣) ب : يختلف هو ووارثه .

(٤) قال فى غاية الاختصار مع كفاية الاخير (٢ : ١٦٩) : ومن حلف على

فعل فيره . فان كان اثباتا حلف على البت . وان كان نفيًا ، حلف على

نفي العلم . ا . هـ . وانظر كفاية الاخير وفتح الوهاب بشرح منبهج

الطلاب (٢ : ٢٣١) .

فإذا ثبت ان القول قول المدفوع اليه ، اذا لم يشترط التعجيل . اما مع يمينه في احد الوجهين ، او باليمين^(١) ، على الوجه الثانى ، فاختلفا فسمى الشرط فقال رب المال : شرطت التعجيل فلى^(٢) الرجوع . وقال المدفوع اليه لم تشترط^(٣) التعجيل ، فلارجع لك ، ففيه وجهان .

احدهما : القول قول رب المال مع يمينه ، وله الرجوع لانه على اصل ملكه^(٤) ما لم يقر بما يزيله عنه . والمدفوع اليه مقر له^(٥) بالملك ، مدع لما يزيله عنه فلم يقبل منه .

والوجه الثانى : ان القول قول المدفوع اليه مع يمينه^(٦) على البت وجهها واحد لانه قد ملك بالاخذ وادعى عليه الاستحقاق^(٧) فكان على اصل ملكه ما لم تقم بيته بخلافه^(٨) .

-
- (١) ب : ولا يمين .
 (٢) ب : فله الرجوع .
 (٣) ب : لم يشترط . وهو صحيح اذا بنى للمجهول .
 (٤) فان قيل : ان الفقير ملكه بالقبض . قلنا لكنه ملك مراعى .
 (٥) ب : منفرد بالملك مدع . والاصل - أ : مدعى .
 (٦) ب : يمينه على . ساقطة .
 (٧) ب : استحقاق . فكان ذلك على .
 (٨) انظر المراجع السابقة والمجموع (٦ : ١٥٠) اصحهما يصدق الدافع مع يمينه كما لو دفع ثوبا الى انسان وقال دفعته عارية وقال القابض بل هبة فالقول قول الدافع بيمينه . والروضة (٢ : ٢١٨) ، والرافعى (٥٤١ : ٥) .

١٠-٥٦ فصل (١)
متمم

إذا كان معه مائتا درهم فعجل^(٢) زكاتها خمسة دراهم، ثم اتلف قبل^(٣) / ٥ ب
الحول درهما، فلا زكاة عليه، لأن ماله نقص عن النصاب عند الحول، ثم ينظر^(٤)
فان لم يشترط^(٥) التعجيل، فلا رجوع له، وان شرط التعجيل فهل يرجع به
أم لا علي وجهين، أحدهما : يرجع، لنقصان ماله عن النصاب. والثاني
لا يرجع^(٦) لأنه متهم في اتلاف درهم لاسترجاع خمسة^(٧). والله تعالى اعلم بالصواب.

- (١) ب : فرع .
(٢) ب : تعجل زكاتها خمس دراهم .
(٣) ب : نظر .
(٤) هـ : بشرط .
(٥) ب : له . ساقطة .
(٦) أ : والثاني لا يرجع . ساقط .
(٧) الجويني ١٨٦٤/١ (أ) إذا اتلف ماله فهل له حق الاسترداد - خلاف -
وذكره .

والرافعي (٥٤٢: ٥) هل يثبت الاسترداد لو اتلفه المالك بنفسه؟
فيه وجهان (أحدهما) لا لتقصيره بالاتلاف (وأصحهما) نعم لحصول
التلف، وخروج المعجل عن أن يكون زكاة، وقضية التحليل الأول، أن
لا يجرى الخلاف فيما إذا اتلفه بالاتفاق وغيره من وجوه الحاجات . ولو
اتلف بعض ماله حتى انتقص النصاب، كان كاتلاف جميع المال . نقلت
عن الاصطخري والمجموع (١٥١: ٦) : لو اتلفه لحاجة ثبتت
الاسترداد قطعا . والافوجهان مشهوران، أصحهما يثبت الرجوع
قال صاحب البيان : هذان الوجهان حكاهما الاصطخري . والروضة
(٢١٩: ٢) . أ . هـ . وانظر الطبري (١٢٤: ٣) فقد نقلها عن
الاصطخري أيضا .

اقول : فان قيل : فان الفرار من الزكاة باتلاف جزء من المال يسقط
الزكاة عندكم فهلا - إذا اتلف منها ماله وهو متهم - سقطت عنه الزكاة
واسترجع ما عجله .

قلت : الفرق بينهما - والله اعلم . أن هناك لم يكن تعلق الحق
بآدمي معين فضعف المطالب بخلافه هنا فان الحق المعجل بيد الفقير
فلو قلنا يسترجع اسقطنا حق الفقير، فقوى المطالب وستأتي مسألة
الفرار من الزكاة في باب المبادلة بالماشية والصدائق بها . ان شاء الله .

سؤال (٥٧)

ب/٥

قال الشافعي : (وَلَوْ مَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَ الْحَوْلِ وَفِي يَدِ رَبِّ الْمَالِ مَا أَتَا دِرْهَمٌ إِلَّا خُمْسُهُ ^(١) دَرَاهِمٌ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، وَمَا أُعْطِيَ كَمَا كَوْنُ تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ أَنْفَقَ فِي هَذَا الْمَعْنَى ^(٢) . وهذا كما قال .

إذا كان مع رجل نصاب (تعجل زكاته قبل الحول ، ودفعها إلى فقير فمات الفقير قبل الحول ، ومع رب المال أقل من نصاب ^(٣)) فلا يخلو حال رب المال ^(٤) فيما عجله من أحد أمرين إما أن يشترط التعجيل ، أو لا يشترط .

فإن لم يشترط التعجيل ، فلا رجوع له ، ولا زكاة عليه ، لأن الباقي معسه دون النصاب ، ويكون ما عجله ، كالذي وهبه ، أو أنفقه .

وإن شرط التعجيل ^(٥) ، رجع بما عجله في تركة الفقير ، وصار ماله مع ما ^(٦) استرجعه نصاباً كاملاً .

فإن كان ما استرجعه دراهم ، عن دراهم ، أو دنانير عن دنانير ، فعليه الزكاة سواء استرجع عين ماله أو مثله ، لأن التعجيل لما لم يجز ، صار قرضاً في ذمة الفقير ، والقرض دين يجب ضمه إلى المال الناض ويزكيان ^(٨) .

(١) ب : بخمسة .

(٢) المزني (ص ٤٥) ، الطبري (٣ : ٢٣ / أ) ، الام (٢ : ٢١) بهذا المعنى .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) الاصل : في ما .

(٥) الاصل - أ ، ب : أن . ساقطة .

(٦) الاصل - أ ، ب : فإن .

(٧) ب ، هـ : معاً . وكذا الاصل .

(٨) ذكر الطبري (٣ : ٢٣ / أ ، ب) هذه المسألة بتفصيل فقال : إذا عجل

زكاته إلى فقير ، ثم مات الفقير قبل الحول . فقد بطل حكم الزكاة السني

دفعته إليه ، لأن من شرطها بقاء الفقير إلى حلول الحول . وهل لسم

استرجاعها ؟ ينظر . أن شرط التعجيل استرجعها ولا فلا . هـ

بتصرف . ثم ذكر قواعد ثابتة فقال :

كل موضع لم يكن له الرجوع بها ، نظر في ماله ، فإن كان الباقي نصاباً

زكاه عند الحول والا فلا . =

١/٦

وان كان ما استرجعه ماشية عن ماشية . فذلك ضربان .^(١)

احدهما : ان يسترجع الذي عجله بعينه .^(٢)

والثاني : ان يسترجع مثله على الوجه الذي يوجب فيه الرجوع بمشعل^(٣)

الحيوان المعجل . فان استرجع مثله ، ولم يسترجعه بعينه ، فلا زكاة عليه فيما مضى ، ويستأنف^(٤) الحول فيما يأتي بعد استرجاع ما عجل . لان البديل^(٥) المأخوذ من التعجيل ، كالبدل المأخوذ من البيع .^(٦) وقد ثبت انه لو كان معه اربعون شاة ، فباع منها شاة بشاة^(٧) استأنف الحول فكذلك فيما عجل .

وكل موضع كان له الرجوع بها ، ينالو ، فان كان من جنس الذهب والفضة ، وكان ما استرجعه اذا ضم الى المال الذي في يده صار نصابا زكاه ، لان ما كان له في ذمة الفقير دين فهو بمنزلة مالو كان عنده مختللا بماله . قال : وهذا لا خلاف فيه بين اصحابنا . فاما اذا كان ذلك زكاة الماشية ، وعجل من اربعين شاة شاة ، ثم مات الفقير فان كانت الشاة تالفة ، فاذا استرجع من الفقير قيمة الشاة ، لم تضم الى ما عنده من نصاب الضم ، لانها من غير جنسها . وان استرجع من الشاة . فهل يضمها الى ما عنده ويتركها عند تمام الحول ؟ وجهان احدهما : انه يضمها الى ما عنده كما قلنا في غير الماشية . والثاني انه لا يضمها ، لان هذه الشاة كانت في حكم ماله الى ان مات الفقير فلما مات بطلت ان تكون زكاة ، وتعلق حق رب المال بعينها ، ولم يملكها الا بالرجوع فيها ، فانقطع الحول بها . لانها لم تكن في ملكه ولم تكن بمنزلة المحسوب في ملكه بعد موت الفقير ، وخروج المقبوض عن ان يكون زكاة ضارب في معنى الدين . والحيوان اذا كان ديننا لسم تجب فيه الزكاة . بخلاف الدراهم والدنانير . اهـ باختصار والرافعي (٦ : ١٧) ، المجموع (٦ : ٢١) ، الروضة (٢ : ٢٥٩) .

(١) ب : ما استرجع .

(٢) الاصل - أ : بنفسه . وما اثبتته مناسب لما سيأتي .

(٣) ب : مثل .

(٤) ب : يستأنف .

(٥) أ : لا البديل .

(٦) ستأتي هذه المسائل في باب المبادلة بالماشية (ص ٧٤٩) .

(٧) الاصل - أ : بشاة . ساقطة . ب : شاة شاة .

وان^(١) استرجع ماعجله بمعيته ففي ايجاب زكاته وجهان .
 احدهما : ان الزكاة واجبة^(٢) عليه . لان ماعجله مضموم الى ما بيده^(٣) . وحكم
 الحول جار عليهما . الاتراه لو سجل شاة من اربعين ، فحال الحول طلى
 تسعة وثلاثين شاة^(٤) والشاة المعجلة ، لزمت الزكاة ، وكانت الشاة المعجلة
 مضمومة الى المال الباقي^(٥) كذلك اذا وجب استرجاع الشاة المعجلة ضمت الى
 المال الباقي^(٦) .

والوجه الثاني : ان لازكاة عليه ، ويستأنف الحول حين تم النصاب بما
 استرجعه ، لان ماعجله ، اما ان يكون زكاة لا ترتجع ، او قرضا يرتجع . فلما

(١) الاصل - أ : فان . ب : وان استعجل .

(٢) ب : واجبة . ساقطة .

(٣) أ : ما بعد .

(٤) الاصل - أ ، ب : شاة . ساقطة .

(٥) يريد بذلك انها محسوبة مع التسعة والثلاثين لتكمل بها اربعين فتجب

الزكاة فتقع الشاة التي اعطاها الفقير - معجلة - موقعها ولا يسترد لها

ولو لم تجب عليه الزكاة اما لفقر المالك او لغنى الفقير ، فلا تقع الشاة

زكاة فيسترد لها . وهذا عني به الرد على ابي حنيفة الذي يقول : تقع

الشاة تطوعا ولا يسترد لها . قال في الينابيع في معرفة الاصول والتفاريع

(١ : ٣٧) : اما لو كانت اربعين من الخنم ، فمجل منها واحدة ، ثم

حال الحول على الباقي منها ، فانه لا تقع الشاة المؤداة زكاة ولا يسترد لها

من الفقير . ويكون تطوعا . قال وعلى هذا سائر النصب . ا . هـ

وبعد كتابة هذه الاسطر رأيت الجويني - امام الحرمين - ذكر نحو هذه

المسألة (٣ : ١٨٨ / ب) فقال : من ملك اربعين شاة له ان يعجل

واحدة منها . ومنع ابو حنيفة من ذلك . لان الحول سيصادف مالا

ناقصا عن النصاب . والوجه عندنا ان ملك المالك لم يزل لانه لـ

الاسترداد لو حدث ما يوجب . قال الجويني قلت : بل ملك المالك

زال حتى لو باع القابض الشاة جاز . فكيف نقول حينئذ انه لم يزل ملكه

لكن الاولى ان يقال ان تعجيل الزكاة خارج عن قانون القياس . وهو

في حكم الرخصة . ا . هـ

(٦) أ : الثاني .

(٧) ب : يرجع .

بطل كونه زكاة ، ثبت كونه قرضا ، ومن اقترض ^(١) حيوانا لم تلزمه زكاته ، ولو اقترض ^(٢)
 دراهم او دنانير لزمته ^(٣) زكاتها ، فلذلك قلنا ، انه لو كان ما ارتجعه دراهم
 عن دراهم ، ضم وزكى . ولو كان حيوانا عن حيوان ، لم يضم ولم يزك .
 والفرق ^(٤) بينهما ، ان زكاة المواشى من ^(٥) الحيوان لا تجب الا بالسوم ^(٦) ب / ٦
 والسوم لا يتوجه الى ^(٧) مافى الذمة . وليس السوم معتبرا فى الدراهم ، فصح
 ايجاب زكاة ما كان منها فى الذمة . فهذا الكلام فى موت آخذ التعجيل
 وهو الفقير .

-
- (١) ه : اقترض . . . يلزمه .
 (٢) بلا خلاف . المجموع (٢١ : ٦) .
 (٣) الاصل - أ ، ب : لزمه .
 (٤) ه : او كان .
 (٥) ب : والفرض .
 (٦) الاصل - أ : من الحيوان . ساقطة .
 (٧) ب : لا يتوجه الا بما فى الذمة .

فاما اذا مات دافع التعجيل - وهروب المال - فقد اختلف قول الشافعي هل يبنى ورثته على حوله ام يستأنفون^(٢) الحول بعد موته ؟ على قولين^(٣) .

احدهما : وهو قوله في القديم : يبنون على حوله . لان كل من ملك مالا بالارث فانه يملكه بحقوقه . الا ترى ان الرجل اذا مات ، وليس له شئ قد استحق به الشفعة ، فان ورثته يملكون الشئ مع حقه من الشفعة^(٤) . ولو مات وله دين برهن ، انتقل الدين الى ملك ورثته مع حقه من

- (١) أ : فاما ان .
(٢) الاصل - أ : ام يستأنف الحول على قولين .
(٣) لم يذكر الجويني في النهاية (٢ : ١٨٩ / أ) الا قولاً واحداً وهو القديم . وقال انه نص الشافعي ثم نقل عن صاحب التقريب ان هذا النص يحتاج الى تأويل . ثم ذكر قولين . وفصل فقال : نص الشافعي - تقع الزكاة عن الوارث كما كانت تقع عن المورث لو بقي حيا - يحتاج الى تأويل . فنقول : المذهب الظاهر المنصوص عليه ، ان الحول ينقطع بموت المالك ، ويستفتح الوارث حولا جديداً . ونص في القديم ان الوارث يبنى على حول المورث ، فان قلنا بذلك فالنص يخرج عليه . وفي الام (٢ : ٢١) لم يذكر الا ما ذكره الماوردي انه القديم فقال ولو مات الذي عجل زكاة ماله قام ورثته فيما عجل من زكاة ماله مقامه فاجزأ عما ورثوا من ماله من الزكاة ما اجزأ عنه ولم يجز عنهم مالم يجز عنه . ا . هـ .
والعبارة التي نقلها الجويني في النهاية اعلاه : قال الشافعي تقع الزكاة عن الوارث كما كانت تقع عن المورث لو بقي حيا .
والرافعي (٥ : ٥٣٥ - ٥٣٦) ذكر نص الام . وقال انه يستمر جواباً على القديم وهو انه يبنى . والصحيح الجديد انه لا يبنى . ا . هـ .
بتصرف .
والروضة (٢ : ٢١٥) ، المجموع (٦ : ١٥٥) .
(٤) مفني المحتاج (٢ : ٣٠٩) ، حاشية الشرواني على التحفة (٦ : ٨١) ، نهاية المحتاج (٥ : ٢١٩) .

الرهن^(١) ؟ فذلك الحول من حقوق ملك . فإذا انتقل الملك الى ورثته وجب ان ينتقل بحقه وهو الحول .

والقول الثاني : وهو اصح - وبه قال في الجديد - انهم يستأنفون الحول ولا يبينون ، لان الحول يثبت مع بقاء الملك ، ويرتفع بارتفاع الملك ولا يبنى من استفاد ملكاً^(٣) على حول من كان مالكا ، كمن اعهب مالا ، او ابتاعه^(٤) فمن قال بهذا ، اجاب عن احتجاج القول الاول بان^(٥) قال : حقوق الملك ضربان . حق للملك كالشفعة والرهن . وحق على الملك (كالحول ،

فما كان حقا للملك انتقل^(٨) الملك الى الوارث مع حقه . وما كان حقا على^{أ/٧} الملك^(٩) انتقل الملك الى الوارث دون حقه ، يوضح ذلك ويؤيده^(١٠) ان من مات عن عبد جنى عليه قبل اخذ ارشه ، انتقل العبد الى ملك الوارث مع استحقاق ارشه . لانه حق هو له . ولو اعتق عبده بصفة ، فقال : ان دخلت الدار فانت حر ، ثم مات قبل وجود الصفة فانتقل العبد الى ملك الورثة ثم وجدت الصفة

(١) معنى المحتاج (٢ : ١٢٩) ، عبارة المضاج : ولو مات العاقد قبل القبض . . . لم يبطل الرهن في الاصح . المعنى لان مصير الرهن الى اللزوم فلا يتأثر بصوته كالبيع في زمن الخيار . ا . هـ والمنشور من القواعد (٢ : ٥٥) الحقوق تهوت كما يهوت المال .

- (٢) أ : ثبت .
- (٣) ب : ملك .
- (٤) ب : واتباعه . انظر باب المبادلة بالماشية .
- (٥) الاصل - أ : هذا .
- (٦) أ : فان .
- (٧) الاصل - أ : للمالك .
- (٨) أ : انتقل الوارث .
- (٩) ب : (ساقط) .
- (١٠) الاصل - أ : ويؤيده . ساقطة .
- (١١) بالبناء للمجهول .
- (١٢) لان ارش الجناية مال للسيد فيرثه الورثة مع العبد .

لَمْ يَمُتْ، لَأنَّه حَقٌّ عَلَيْهِ . كَذَلِكَ الْحَوْلُ . هُوَ حَقٌّ عَلَى الْمَلِكِ^(٢) فَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى الْوَرِثَةِ بِانْتِقَالِ الْمَلِكِ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْقَوْلَانِ^(٣) . فَلِلْوَرِثَةِ حَالَانِ^(٤) .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَقَسَّمَا الْمَالُ قَبْلَ حَوْلِهِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ شَائِعًا بَيْنَهُمَا إِلَى انْقِضَاءِ حَوْلِهِ^(٥) .

فَإِنْ اقْتَسَمُوهُ قَبْلَ الْحَوْلِ ، نَظَرْتُ هُنَا كَانَتْ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَقْبَلَ مِنْ نَصَابٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ . ثُمَّ يَنْظُرُ قِيَمًا عَجَلَهُ الْمَيِّتُ ، فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ التَّعْجِيلُ كَانَ لَهُمْ اسْتِرْجَاعُهُ وَالْاِقْتِسَامُ بِهِ^(٦) . وَإِنْ لَمْ يَشْرَطْ فِيهِ التَّعْجِيلُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ^(٨) اسْتِرْجَاعُهُ .

وَأِنْ كَانَتْ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا فَافْكَرْ ، لَزِمَتْهُمْ الزَّكَاةُ . فَإِنْ قِيلَ يَبْنُونَ عَلَى حَوْلِ مَيِّتِهِمْ كَانَ مَا عَجَلَهُ الْمَيِّتُ مَجْزَأً عَنْ زَكَاتِهِمْ . وَإِنْ قِيلَ أَنَّهُمْ يَسْتَأْنِفُونَ^(٩) الْحَوْلَ فَهَلْ يَجْزِيهِمْ تَعْجِيلُ مَيِّتِهِمْ أَمْ لَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ^(١٠) :

(١) حَاشِيَتِي عِبَادِي وَشَمِيرَوَانِي عَلَى تَحْفَةِ الْمَحْتَاجِ (١٠ : ٣٥٣) ، حَاشِيَةُ

شَبْرَامُطْسِي وَالرَّشِيدِي عَلَى النِّهَايَةِ (٨ : ٣٧٩) وَعِبَارَتُهُمَا وَاحِدَةٌ .

(٢) الْأَصْلُ - أ : الْمَالِكُ .

(٣) ب : هَذَا .

(٤) انْظُرْ لِلْمَسْأَلَةِ الرَّافِعِيَّةِ (٥ : ٥٣٥) وَمَابَعْدَهَا ، الْمَجْمُوعُ (٦ : ١٥٥)

الرَّوْضَةُ (٢ : ٢١٤) وَمَابَعْدَهَا .

(٥) ب : حَقٌّ لَهُ .

(٦) ب : وَالْاِقْتِسَامُ بِهِ .

(٧) فَإِنْ اسْتِرْجَعُوا الزَّكَاةَ وَحَصَلَ مِنْهَا مَا يَدْرِيهِمْ قَدْرُ نَصَابٍ فَعَلَيْهِمْ

الزَّكَاةُ . وَالْأَفْلَا . لِأَنَّ مَا عَجَلَهُ الْمَيِّتُ مِنْ زَكَاةٍ وَوَرِثَتُهُ فَانْهَ مَضْمُونُ السَّيِّئِ مَا عِنْدَهُمْ .

(٨) ب : لَمْ يَكُنْ . سَاقِطَةٌ .

(٩) ب : يَسَابِقُونَ .

(١٠) الْأَمُّ (٢ : ٢١) نَصُّهُ : (وَلَوْ مَاتَ الَّذِي عَجَلَ زَكَاةَ مَالِهِ قَامَ وَرِثَتُهُ فَيُطَاعَجَلُ

عَنْ زَكَاةِ مَالِهِ مَقَامَهُ ، فَاجْزَأْ عَمَّا وَرِثُوا مِنْ مَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَاجْزَأْ عَنْهُمْ

وَلَمْ يَجْزَ عَنْهُمْ مَالُهُمْ يَجْزَ عَنْهُ) . أ . هـ . وَنَقَلَهَا الْجَوِينِيُّ (٢ : ١٨٩ / ١)

وَالرَّافِعِيُّ بِاخْتِصَارِ (٥ : ٥٤٥) .

أن ذلك يجزيهم لانهم^(١) لما قاموا مقامه في قضاء دينه واقتضائه، قاموا مقامه في تعجيل زكاته .

والوجه الثاني : وهو قول بعض اصحابنا انه لا يجزيهم . لانهم^(٢) لما استأنفوا الحول بعد الموت، لم يجزهم ما تقدم من التعجيل قبل الموت، لانه^(٣) يصير تعجيلا قبل وجود النصاب والحول .

فعلى هذا . ان كان الميت قد شرط التعجيل كان لهم^(٤) استرجاعه (والاقتسام به وان لم يشترط^(٥) التعجيل لم يكن لهم استرجاعه^(٦)) هذا اذا اقتسم الميراث المال قبل الحول . فاما اذا لم يقتسموه حتى حال حوله فان كان حصة كل واحد منهم نصابا فعليهم الزكاة ويكون الاجزاء فيما عجله الميت على ماضى . ان قيل انهم يبنون اجزأهم^(٧) وان قيل انهم يستأنفون فعلى وجهين .

وان كانت حصة كل واحد منهم، اقل من نصاب، وانما المال المشاع^(٨) بينهم نصاب، فلا يخلو حال المال من احد اموين اما ان يكون ماشية (او غيرها فان كانت ماشية)^(٩) وجبت عليهم الزكاة، لانهم خلطوا في^(١٠) نصاب، فيكون الاجزاء^(١١) فيما عجل الميت على ماضى . ان بنوا اجزأهم . وان استأنفوا فعلى وجهين .

-
- (١) ب : لان .
 (٢) الاصل - ب : لانه .
 (٣) فهو لم يدخل في ملكهم بعد فليس هناك حول ولا نصاب فلا يصح التعجيل .
 (٤) ب : له .
 (٥) الاصل - أ ، ب : يشترط . وما اثبتته من هـ . وهو مناسب لقوله قد شرط .
 (٦) ب : (ساقط) .
 (٧) هـ : اجزأتهم .
 (٨) هـ : المبتاع .
 (٩) ب : (ساقط) .
 (١٠) ب : من .
 (١١) ب : بما عجله الميت . والاصل - أ : على ماضى . ساقطة . فما عجل .

وان كان المال غير ماشية فهل عليهم الزكاة ام لا ؟ على قولين مبنيين
على اختلاف قوله في الخلطة في غير المواشي (فعلى قوله في القديسم : ان
الخلطة لا تصح في غير المواشي) ^(١) لا زكاة عليهم .

فان ^(٢) كان الميت شرط التعجيل استرجعه . وان لم يشترط ^(٣) لم يسترجعه
وعلى قوله في الجديد : ان الخلطة تصح في غير المواشي ، عليهم الزكاة
ويكون الاجزاء في التعجيل على ماضي ان قيل انهم يبنون اجزأهم .

وان قيل انهم يستأنفون فعلى وجهين .

احدهما : يجزيهم . والثاني : لا يجزيهم .

فان كان الميت شرط التعجيل فلم يسترجعه ، وان لم يشترط ^(٤) التعجيل

فليس لهم استرجاعه .

والله اعلم . .

(١) ب : (ساقط) . ويحده لان زكاة .

(٢) الاصل - أ : وان .

(٣) ب : لم يشترط التعجيل .

(٤) الاصل - أ : فان .

مسألة (٥٨)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَا تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الزُّكَاةُ ، فَأَخْرَجَ خُمُسَةَ دِرَاهِمٍ وَقَالَ : ^(٢) اِنْ أَفْدَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، فَهَذِهِ زَكَاتُهَا ، لَمْ تَجْزِهِ ، لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بِالسَّبَبِ مَالٌ تَجِبُ فِي مِثْلِهِ ^(٣) الزُّكَاةُ ، فَيَكُونُ قَدْ عَجَلَ شَيْئًا إِنْ حَالَ عَلَيْهِ ^(٤) فِيهِ الْحَوْلُ) وهذا صحيح . ^(٥)

إذا ملك أقل من نصابٍ فعجل زكاة نصابٍ كأنه ^(٧) ملك أقل ميسر مائتي درهم ، فعجل خُمسة دراهم ، زكاة مائتي درهم . أو ملك أقل من أربعين من الغنم ، فأخرج شاة ^(٨) زكاة أربعين من الغنم ، ثم ملك بعد التعجيل تمام النصاب ، لم يجزه التعجيل عن زكاته . لأن تعجيل الزكاة ^(٩) يجزى ، إذا كان أحد سببي ^(١٠) وجوبها موجودا وهو النصاب . فإذا لم يوجد ، لم يجزه كما لو أخرج كاهرة يمينه قبل حنثه ويمينه ^(١١) ^(١٢) .

- (١) هـ : ما لا تجب .
- (٢) الاصل - أ ، ب : فقال . الطبري : ثم قال .
- (٣) الاصل - أ : تجب فيه الزكاة .
- (٤) ان هنا نافية أي ما حال عليه الحول . الاصل - أ : عليه . ساقطة .
- (٥) المزني (ص ٤٥٥) ولو كان رجل . . . لم يجزه عنه ، والطبري (٣ : ٢٣ ب) إلى قوله في مثله الزكاة . والام (٢ : ٢١) .
- (٦) ب : إذا ملك له أقل من فعجل زكاة .
- (٧) أ : كأن ملك .
- (٨) ب : شاة . ساقطة .
- (٩) هـ : لا يجزى .
- (١٠) ب : أحد شئيين . هـ : سمي . غير منقط .
- (١١) ب : قبل حنثه وتلينه .
- (١٢) التحفة وحواشيها (٣ : ٣٥٣) عبارة المنهاج (لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز قبل الحول . ابن حجر . ومثل بمثل ما مثل به الماوردي . الاقسام والخصال لابن سريج (ص ٣١) وذكر في شروط التعجيل كمال النصاب ، والمهذب والمجموع (٦ : ١٤٤) وما بعدهما والتنبيه (ص ٤٣) ، الموجيز وشرحه (٥ : ٥٣٠) وما بعدهما ، الجلال المحلي على المنهاج (٢ : ٤٤) وانظر حاشيتي قليوبي وعميرة . مفسني المحتاج (١ : ٤١٥) ، وانظر للمسألة الطبري (٣ : ٢٣ / أ) ولتقديم الكاهرة على اليمين (٢ : ٢١) من الام واشترط الحنفية للتعجيل النصاب أيضا فتاوى قاضيخان (١ : ٢٢٣) .

فاذا ثبت هذا ، صار اصلا مقرا تستمر^(١) عليه جميع فروعه . فمن ذلك : اذا اشترى سلعة بمائتي درهم ، فعجل^(٢) زكاة الف عنها وعن ربحها . فباعها عند الحول بالف ، اجزأه ماعجله عن الالف ، لان احد السبعين ، وهو النصاب موجود^(٣) ، والربح الزائد تبع للنصاب في حوله^(٤) ، فجاز ماعجله عن النصاب وعن ربحه . فلو كان قد باع السلعة في اثناء الحول بالف^(٥) . فان قيل انسه يستأنف بالربح الحول^(٦) ، لم يجزه التعجيل عن الربح (لانه لا يكون تبعها وان قيل^(٧) يبني على حول المائتين اجزأه التعجيل^(٨) عن الربح^(٩)) لانه يكون تبعها .

فلو ملك الفاء فعجل زكاتها ، ثم تلفت ، فملك بعد هلالها ، لم يجزه^{٨/ب} التعجيل الاول عن الالف الثاني^(١٠) . لانه تعجيل قبل الملك . ولكن^(١١) . لو كان معه الف ، ثم ملك الفاء ، وعجل زكاة الف^(١٢) ثم تلفت

-
- (١) ب : يستمر على جميع .
 (٢) ب : تعجل .
 (٣) ب : الموجود .
 (٤) ب : حواله .
 (٥) فاذا نفي . اي باع بالذهب او الفضة فهل يستأنف حولا للربح ام لا ؟
 (٦) وهذا هو الاظهر . نهاية المحتاج (٣ : ١٠٥) والمحلى وقلوبى
 وعميرة (٢ : ٢٩) ، معنى المحتاج (١ : ٣٩٩) ، التحفة وحواشيها
 (٣ : ٢٩٩) .
 (٧) ب : قال .
 (٨) ب : التعجيل الاول ولا موجب له لانه تعجيل واحد .
 (٩) الاصل - أ : (ساقط) .
 (١٠) ب : الثانية لان .
 (١١) الاصل - أ : ولكن . ساقطة . ب : ولكن لو كان معه الف ثم
 احدى الالفين .
 (١٢) بنية الزكاة مطلقا ، لانه لو عين احدى الالفين وعجل عنه ، انصرف
 التعجيل اليه ، لان هذا مما يجب التعرض له جملة لا تفصيلا . فيتعرض
 الى انه زكاة معجلة عن احد الالفين ، فلو تلفت احدى الالفين اجزأ
 من الاخرى . لكن لو عين احدى الالفين وعجل عنها وتلفت لم تجز من =

احد الالفين اجزأه ماعجله عن الالف الباقية لوجودها قبل التعجيل^(١) . والله اعلم بالصواب .

الاجرى . والقاعدة هي :

ما يجب التعرض له جملة وتفصيلا . او جملة لا تفصيلا يضر الخطأ فيه .
وما لا يجب التعرض له لا جملة ولا تفصيلا لا يضر الخطأ فيه .
فالاعتداء بالامام يشترط التعرض له جملة لا تفصيلا . فلو عين الامام
واخطأ ضر الخطأ . مالم تنضم اليه اشارة . ولكن لو عين الامام
المأموم واخطأ لم يضر لانه لا يجب على الامام التعرض له لا جملة
ولا تفصيلا . انظر الاشباه والنظائر (ص ١٥) .

(١) نقل النووي هذه المسألة عن الماوردي مختصره في المجموع (٦ : ١٢٨)
وانظر الرافعي (٥ : ٥٣٠) وما بعد ها .

ومن فروع هذا الاصل ، رجل معه مائتا شاة ، فعجل اربع شياه عن اربعائة شاتان^(١) منهما من هاتين المائتين وشاتان عن نتاجها ان بلغ مائتين . فحسب الحول وقد نتجت مائتين تمام اربعائة فقد اجزأته الشاتان عن المائتين الموجودة^(٢) . وهل تجزيه الشاتان الاخريان عن المائتين النتاج ام لا ؟ على وجهين .

احدهما : يجزيه^(٣) لان السخال اذا نتجت في اثناء الحول^(٤) كانت كالـموجود^(٥) في ابتداء الحول ، ثم ثبت ان الاربعائة لو كانت موجودة قبل^(٦) الحول^(٧) اجزأه تعجيل اربع شياه . فكذلك اذا نتجت في اثناء الحول . والوجه الثاني : (لا يجزيه لان التعجيل عنها سابق لوجودها ، كما

-
- (١) الاصل ٤ شاتين . أ : شاتين منها عن مائتين .
 (٢) الاصل - أ : المأخوذة .
 (٣) ذكر المسألة الطبرى (٣ : ٢٣ ب) ولم يرجح . وقال الرافعى (٥ : ٥٣٢) عن هذا الوجه : انه الاصح عند حجة الاسلام ، وصاحب التتمة ، لان النتاج الحاصل اثناء الحول ، بمثابة الموجود في اوله . والثانى وهو الاصح ، عند العراقيين ، وصاحب التهذيب ، المنع . لانه تقديس زكاة العين على النصاب . ورتب امام الحرمين هذين الوجهين على الوجهين في جواز تقديم صدقة فامين . ان جوزنا ذلك فالتقديم للنصاب الثانى ، اولى . والشوجهان . ا . هـ .
 والمهذب (٦ : ١٤٧) ولم يرجح . والمجموع (٦ : ١٤٨) ، والروضة (٢ : ٢١٣) ، والجلال المحلى (٢ : ٤٤) : لم يجزئه عن الحادث ، في الاصح . قليوبي : هو المعتمد ، والتحفة وحاوئها (٣ : ٣٥٣) نهاية المحتاج وحاشية شبرايطسى (٣ : ١٤٠) : لم يجزئه . مخنى المحتاج (١ : ٤١٥) .
 (٤) بضم التنين وكسر التاء . ولدت . المجموع (٦ : ١٤٧) ، التصحيح (ص ٣٨) .
 (٥) الاصل : كالمأخوذة .
 (٦) الاصل : مأخوذة .
 (٧) ب : (ساقط) .

لو كان معه دين^(١) الاربعين ففعل شاة منها ثم تمت اربعين بنتاجها لم يجزه كذلك هنا^(٢) .

فان قيل : ما الفرق بين النتاج والربح ، حيث جوزتم تعجيل الربح قبل وجوده ، ومنعتم من تعجيل النتاج^(٣) قبل وجوده ، وكلاهما تبع لاصله ففى حوله ؟

قيل : هما يستويان فى الحول ، ويغترقان فى التعجيل^(٤) .
 ووجه افتراقهما فيه ، ان النصاب فى مال التجارة يعتبر عند الحول^(٥) لافيهما قبل .

الاترى ، لو نقصت قيمة السلعة من النصاب قبل الحول ، ثم تمت نصابا عند الحول ، (لم يكن النقص المتقدم ، مانعا من ايجاب الزكاة ؟ وليس كذلك ٩ / أ
 الماشية ، لان النصاب فيها معتبر فى اثنا^(٦) الحول . الاترى لو نقصت من النصاب قبل الحول ، ثم تمت نصابا عند الحول^(٧) كان النقص المتقدم مانعا من ايجاب الزكاة . فلذلك ما افترقا فى التعجيل^(٨) .

فلو كان معه اربعون شاة ، فعجل زكاتها شاة ، ثم نتجت اربعين ، ثم ماتت الامهات^(٩) وبقي النتاج . فان قيل : بجواز^(١٠) التعجيل عن الاصل

- (١) أ : دين . ساقطة .
- (٢) أ : (مكورة) ويحده كذا هكذا .
- (٣) ب : من تعجيل الربح قبل وجودها . الاصل - ب ، هـ : وجودها .
- (٤) أ : مستويان .
- (٥) الطبرى (٣ : ٢٤ / أ) لان الاعتبار فى حول العروض بآخر الحول . والرافعى (٥ : ٥٣١) .
- (٦) الاصل - أ : معين . هـ : يعتبر .
- (٧) فى أ : (مكورة) .
- (٨) ماصدرية . اى افتراقهما فى التعجيل .
- (٩) الامهات جمع ام . وكذا امات . او هذه لمن لا يعقل وامهات لمن يعقل
- ق م (٤ : ٧٧) ، المختار (ص ٢٥) ، وقال النووى عن القول الاخير انه الافصح . المجموع (٦ : ١٤٧) .
- (١٠) ب : يجوز ان .

والنتاج ، كانت الشاة التي عجلها عن الامهات ، مجزية عن النتاج .
وان قيل : بابطال التعجيل فيما تقدم ، لم تكن الشاة التي عجلها
عن الامهات ، مجزية عن النتاج ، ولزمه اخراج زكاتها ^(١) .
ولكن لو كان معه اربعون شاة ، ففتحت اربعين سخلا ، فعجل منها ^(٢)
شاة ، ثم ماتت الامهات ، وبقيت ^(٣) السخال ، اجزأتها الشاة المعجلة عن السخال
الباقية ، على الوجهين جميعا . لوجودها قبل التعجيل ^(٤) . والله اعلم .

-
- (١) ذكر الطبري في هذه المسألة وجهين . انظر (٣ : ٢٤ / أ) ، الرافعي
(٥ : ٥٣٣) .
(٢) الاصل - أ : عنها .
(٣) ب : وبقي .
(٤) وعلى هذا فيكون كأن لديه من الامات ثمانين شاة عجل منها شاة ثم
ماتت منها اربعون انظر حاشية قليوبي (٢ : ٤٤) : فان عجل بمعد
النتاج اجزأه على المعتمد .

قال الشافعي : (ولو عجل شاتين عن ^(١) مائتي شاة ، فحال الحول وقد زادت شاة ، اخذت منها شاة ثالثة ، لا يسقط تقديمه الشاتين الحق عليه ^(٢) في الشاة الثالثة ، لان الحق انما يجب عليه ، بعد الحول ، كما لو اخذ منها شاتين ، فحال الحول وليس فيها الا شاة رد عليه شاة ^(٣) وهذا كما قال .

(١) النسخ : من . وهو ما اثبتته . وفي المطبوع وفي الطبرى (٣ : ٢٤ / أ) : من . وهو ادق لان المفروض انه اخذ الزكاة منها .

(٢) ب : في . ساقطة .

(٣) المزني (ص ٤) . . اخذ منه شاة ثالثة ، فيجزى* عنه ما اعطى منه ولا يسقط . . والطبرى (٣ : ٢٤ / أ) الى قوله في الشاة الثالثة . وقال في هذا الفصل ثلاث مسائل . الاولى ان يكون له اربعون شاة فيجوز عندنا ان يعجل زكاتها شاة . وعند ابي حنيفة : لا يجوز الا ان يكون الباقي بعد المعجل نصابا .

والمسألة الثانية . ان يكون له مائة وعشرون شاة ، فيعجل منها شاة وينتج له قبل تمام الحول شاة ، فيجب عليه عندنا ان يخرج شاة اخرى وعند ابي حنيفة لا يلزمه شى* .

والمسألة الثالثة (وهي التي ذكرها المزني) : وهي ان يكون له مائتا شاة ، فيعجل شاتين ، ثم تنتج عنه شاة قبل تمام الحول ، فعليه ان يخرج شاة ثالثة . وقال ابو حنيفة : لا يلزمه شى* .

وجملته : ان الخلاف بيننا وبينه في المعجل . فعندنا انه باق على ملك رب المال ، ويضم الى ما في يده . وعند ابي حنيفة : انه لا يضم الى ما في يده بالحساب ، ولا يعد مع ما يجب فيه الزكاة . ا . هـ بتصرف

وهنا مسألة مهمة ذكرها الزركشي في المنشور من القواعد (٣ : ١٥٧) تحت قاعدة : ماوجب دفعه على صفة فاخل به عند الدفع لم يجز بل لا بد من استرداده ودفعه على وجهه . ومنها : لو دفع بنت مخاض معجلة عن خمس وعشرين من الابل ثم في آخر الحول صارت ستا وثلاثين وصارت بنت المخاض بنت لبون فلا بد من استردادها واعطائها لهم ثانيا . ا . هـ ولم ارها لغير الزركشي ولا اراها . لانه لا فائدة من اخذها ورد هالهم ثانيا . والله اعلم . =

إذا عجل زكاة ماله قبل الحول ، فقد ملكها المساكين بالآخذ ، ويستقر ملكهم عليها بالوجوب^(١) لكنها في حكم ملكه قبل الحول حتى يستقر عليه الوجوب . ٩ / ب
فإذا حال الحول ضم ما عجل الى ما بيده وزكاهما معا .

(٢) فلو كان معه (اربعون شاة ، عجل منها شاة ، ثم حال الحول على تسعة وثلاثين والشاة المعجلة ، لزمته الزكاة^(٣) .

(٤) ولو كان معه (مائتا شاة ، فعجل زكاتها (شاتين ، ظنا منه بانهما قدر زكاته ، فلم يحل الحول ، حتى نتجت شاة ، وصارت مع التعجيل مائتي شاة وشاة ، كان عليه اخراج شاة ثالثة^(٥) ، اعتبارا بقدر ماله عند الحول^(٦) ، ولو كان معه

= وقد ذكر العلماء ما يؤيد ما ذهب اليه . فقالوا : لو عجل للفقير فاستغنى الفقير بالمعجل فلا يسترده منه لانه لو استرده منه لاصبح فقيرا يستحق الآخذ ولا فائدة من اخذه منه ثم ارجاعها له . راجع (ص ٢٨٧) . والله اعلم .

(١) ويسمى هذا - الملك المراعى - تعرف ذلك من احكام التعجيل . فان وقعت الزكاة المعجلة موقعها واجزأت ، ملكها الفقراء . والا استردت منهم . وانظر المجموع (٦ : ١٤٩) وما بعدها ، والرافعى (٥ : ٥٣٩) ، ذكر اشروط جزاء الزكاة المعجلة .

(٢) الاصل - أ ، ب : عليه . ب : وثلاثين .

(٣) قوله لزمته الزكاة : اى وقعت الشاة المعجلة زكاة ، لانها بانضمامها الى التسعة والثلاثين التى عنده تكمل النصاب . وهذا قصد به الرد على ابي حنيفة الذى يقول لاتقع الشاة المعجلة زكاة . ولا تسترد من الفقير . الينابيع ورقة ٣٧ / أ . وتقدمت المسألة .

(٤) الاصل - أ : (ساقط) .

(٥) الاصل : أ ، ب : ثانية .

(٦) المذهب والمجموع (٦ : ١٤٧) وما بعدها . فى المذهب : لان المخرج كالباقى على ملكه ، ولهذا يسقط به الفرض عند الحول ، فجعل كالباقى فى ملكه فى ايجاب الفرض . ا . هـ . وكان قد مثل بالمائة والعشرين والمائتين كما مثل الماوردى . والمجموع (٦ : ١٤٨) ذكر المثالين وقال فيلزمه شاة اخرى عندنا ، بلا خلاف . وقال ابو حنيفة : لا يلزمه شىء والخلاف بيننا وبينه مبنى على اصل . وهو ان عندنا المعجل كالباقى على ملك الدافع فى شيئين (احدهما) فى اجزائه عند انقضاء الحول والثانى : فى ضمه الى المال وتكميل النصاب به . وعند ابي حنيفة : ليس له حكم الباقي على ملكه . ا . هـ

مائتا شاة وشاة، فعجل زكاتها^(١) ثلاث شياه، فلم يحل الحول حتى تلف^(٢) من
فمنه شاة، وبقي معه مع ماعجله مائتا شاة، كان له ان يسترجع من التعجيل
شاة، اعتبارا بقدر ماله عند الحول .

وقال ابو حنيفة^(٤) : ماعجله كالتالف . لا يجب ضمه الى ما في يده، ولا يجوز
اذا كان معه اربعون شاة ان يعجل منها شاة^(٥)، لان الباقي يقل عن النصاب^(٦)
فان عجل منها شاة كانت كالتالفة . فلا زكاة^(٧) عليه فيما بقي لنقصه عن النصاب
فان كان معه احدى واربعون شاة، جاز ان يعجل منها شاة، لان الباقي
نصاب^(٨) . وكذا نقول^(٩) في نصب الزكوات كلها . احتججا بان التعجيل خارج عن^(١١)
ملكه، داخل في ملك آخذه^(١٢)، لجواز تصرفه فيه، وانتفاعه به^(١٣)، فلم يجز ان يلزمه

-
- (١) أ : (ساقط) .
(٢) ب : مات .
(٣) ب : معما .
(٤) تقدم (ص ٦٣١) الهامش (٣) . ومعنى تالف : انه لا يضم الى
ما في يده . انظر المصنوع (٢ : ١٧٧) ، البدائع (٢ : ٩٢٢) ، الخلاصة
مخطوط (ص ١٢٧) : الدفع الى الفقير يزيل الملك . وانظر ابــــن
عابدين (٢ : ٢٩٣) .
(٥) ب : ان . ساقطة .
(٦) يريد بقوله لا يجوز . . الخ ان شرط التعجيل ان يكون الباقي بعــــد
المعجل نصابا . لان المعجل تالف .
(٧) ه : ولا .
(٨) من شروط صحة التعجيل عند الحنفية ان يكون النصاب كاملا آخــــر
الحول . بدائع الصنائع (٢ : ٩٢١) ، فتح القدير (٢ : ٢٠٤) ، ابن
عابدين (٢ : ٢٩٣) .
(٩) كذا في النسخ . ولعلها يقول . اي ابو حنيفة .
(١٠) ب : الزكاة .
(١١) ب ، ه : من .
(١٢) لانه اما ان يكون المعجل زكاة واجبة او ثقلا وفي الحالتين يملكــــه
المدفوع له .
(١٣) ب : واستنفاه فلم .

زكاة مال هو في ملك غيره ، ولا ان يضم الى جملة ماله ^(١) .
والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ، ان العباس سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يرخص له في تعجيل صدقته فرخص له ^(٢) ، ولم يسأله هل الباقي
بعد التعجيل نصاب او دون النصاب ، فدل على تساوي الحكم فيهما .
ولان التعجيل ، اما ان يكون كالاموال المتلفة ، فلا يلزمه زكاتها ^(٣) .
او كالموجودة في ملكه ، فيلزمه زكاتها . فلما اجزأه التعجيل عن زكاته ، ثبتت
انها كالموجودة في ملكه ، لان ما ا تلفه غير مجز في الزكاة ^(٤) ، ولان الزكاة انما
تعجل للمساكين رفقا ^(٥) بهم . ونظرا لهم . وفي اخراج القدر المعجل من
الزكاة ^(٦) اضرار بهم . لانه اذا عجل شاة عن مائة وعشرين ، ثم نتجت شاة ، فقد
اسقط عليهم على قياس قوله شاة ، لانه لو لم يعجل ^(٧) لزمته شاتان ، واذا عجل
لزمته ^(٨) شاة ، فيصير اضراره بالنقص اكثر من نفعه ^(٩) بالتعجيل . وذلك خارج عن
الموضوع ^(١٠) .

فاما الجواب عما احتج به ، من خروج ذلك عن ملكه ، فهو ان يقال
التعجيل ^(١١) وان كان خارجا عن ملكه ، فهو في حكم ملكه ، لاجزائه عن فرضه

-
- (١) ب : هو . ساقطة .
(٢) هذا هو القياس : وتقدم ان الجويني قال به . ثم قال : لكن مسائل
التعجيل جاءت كالضرورة فلا تجرى على سنن القياس .
(٣) تقدم الحديث (ص ٦٧) .
(٤) ه : ام .
(٥) أ : او الموجودة .
(٦) النسخ : فجرى .
(٧) ب : بانه رفقا بهم .
(٨) اي عدم احتسابها من الزكاة .
(٩) ب : اضرارا . ويصح اذا عطفت على الجملة قبلها .
(١٠) أ : بمجمله لزمه شاتان واذا عجله .
(١١) ب : لزمه .
(١٢) ب : دفعه .
(١٣) وهو الرفق بالمساكين .
(١٤) المواد به المعجل .

وقد يلتزم زكاة مافى ملكه حكما ، وان لم يكن^(١) قفى ملكه قبضا ، كالدين الثابت
له فى الذمم الطيبة ، هو^(٢) قفى ملكه من طريق الحكم . وزكاته لازمة له ، كذلك فيما
عجل . والله اعلم . وهو الموفق للصواب .

(١) ب : يكن . ساقطة .

(٢) ب : هو . ساقطة .

باب — المينة في إخراج الصدقة

(١)
(٨) باب النية في اخراج الصدقة
~~~~~

(٢) قال الشافعي : ( اذا ولي اخراج زكاته ، لم يجزه الابنية انه فرض ) .  
وهذا كما قال . اخراج الزكاة لا يصح الابنية ، فان اخراجها بغير نية لم يجزه .  
وبه قال كافة العلماء . الا ما حكى عن الازاعي : ان اخراجها لا يقتصر  
الى نية ، استدلالا ، بان الزكاة اذا وجبت صارت ديناً في الذمة ، والديون فسي

(١) قال في الصحاح (٦: ٢٥١٦) : نويت نية ونواة ، اي عزمت . وانتويت مثله . ا. هـ مادة (نوى) وفي المصباح (٢: ٣٠٤) . نويت انويته قصدته ، والاسم : النية . والتخفيف لغة حكاهم الازهرى وكأنه حذف اللام ، عوض عنها الهاء ، على هذه اللفظة . . . ثم خصت النية فسي غالب الاستعمال بعزم القلب على امر من الامور . ا. هـ تصحيح التنبيه (ص ١٢) .

(٢) المزني (ص ٤٥) ، الطبري (٣: ٢٥/أ) ، الجويني (٢: ١٩٢/أ) ، الام (٢: ٢٢) .

(٣) الطبري (٣: ٢٥/أ) وهو مذهب الكافة . والجويني (٢: ١٩٢/أ) نص الشافعي انه لا بد من النية . القفال الشاشي (٣: ١٢٢) ولا يصح اخراج الزكاة الابنية . والتنبيه (ص ٤٤) ، والمهذب (٦: ١٧٩) ، المجموع (٦: ١٨٠) ، قال : لانها عبادة يدخل فيها بفعله فوجبست النية في ابتدائها كالصلاة . فقله بفعله احتراز من الصوم . والاشباه والنظائر (ص ١٢) المبحث الثالث : فيما شرعت النية لاجله : المقصود الالهم منها ، تمييز العبادات من العادات ، وتمييز رتب العبادات بعضها عن بعض . . . ومنها دفع المال للغير قد يكون هبة او وصلة لغرض دينوي . وقد يكون قرينة كالزكاة والصدقة والكفارة ، فشرعت النية لتمييز القرب من غيرها . والفاية القصوي (١: ٣٨٩) ، ومفني المحتاج (١: ٤١٤) ، والمحلى وقلبيوي وعميرة (٢: ٤٣) ، وتحفة المحتاج (٣: ٣٤٦) ، ونهاية المحتاج (٣: ١٣٦) ، وحاشية شبراملسي وروضة الطالبين (٢: ٢٠٦) ، وانظر الفقه على المذاهب الاربعية (١: ٥٩١) . والاقناع للمارودي (ص ٧٢) .

(٤) انظر الطبري - اعلاه - وهو مذهب الكافة . وقال الازاعي لا تقتصر الى النية واحتج وذكر حججه ورد عليها . والقفال (٣: ١٢٢) ذكر خلاف الازاعي . والمجموع (٦: ١٨٠) ذكر العلماء وخلاف الازاعي ، وانظر للخلاف الافصاح (١: ١٤١) واجمعوا ، ورحمة الامة (ص ٧٥) واجمعوا =



الذم ، لا تفتقر الى نية في الاداء ، كدينين الآدميين .  
ولان ولي اليتيم ، يخرج الزكاة عنه ، واليتيم لانية له <sup>(١)</sup> .  
والوالي يأخذها كرها ، من مال من امتنع ، والمكروه لانية له <sup>(٢)</sup> ، فلو كانت  
النية واجبة ما اجزأت الزكاة عن هذين ، لفقد النية منهما .  
وفي اجزائها عنهما دليل على انها غير واجبة .  
والدلالة عليه قوله تعالى ( وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له <sup>(٥)</sup>  
الدين ) فجعل الاخلاص . وهو النية ، شرطاً في صحة العبادة <sup>(٦)</sup> .  
وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : انما الاعمال بالنية <sup>(٨)</sup>  
وانما لامرئ ما نوى <sup>(٩)</sup> .

وذكر خلاف الازاعي . والاشراف ( ١ : ١٦٥ ) ذكر خلاف الازاعي .  
وفتاوى قاضيخان ( ١ : ٢٢٠ ) ، والفتاوى الاسعدية ( ١ : ١٦ ) الينابيع  
( ١ : ٤١ ) ، وانظر للحنابلة : الانصاف ( ٣ : ١٩٣ ) ، المقنع ( ١ : ٣٤٣ -  
٣٤٤ ) .

( ١ ) ب : واليتيم . ساقطة .  
( ٢ ) المجموع ( ٦ : ١٨٤ ) ، شرح المنهاج المحلي وحاشيته ( ٢ : ٤٣ ) التحفة  
وحواشيها ( ٣ : ٣٤٨ ) ، النهاية وشبرا ملسى ( ٣ : ١٣٧ ) ، مغنى  
المحتاج ( ١ : ٤١٤ ) يلزم الولي النية اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون  
لان النية واجبة .  
( ٣ ) المجموع - اعلاه - والمحلى وحاشيته . والتحفة ( ٣ : ٣٥١ ) ، النهاية  
وحاشيته ( ٣ : ١٣٨ ) ، المغنى ( ١ : ٤١٥ ) .

( ٤ ) ب : ولو .  
( ٥ ) ب : على .  
( ٦ ) ه : البينة .  
( ٧ ) ب : شرط في صحة العبادة .  
( ٨ ) ب ، ه : عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال .  
( ٩ ) الحديث صحيح . البخارى ( ١ : ٢ ) باب كيف بدأ الوحي . عمدة القارى  
( ١ : ١٦ ) عن يحيى بن سعيد الانصارى قال اخبرني محمد بن حسن  
ابراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول : سمعت عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه على المنبر يقول : ( انما الاعمال بالنيات . وانما  
لكل امرئ ما نوى . فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او الى امرأة  
ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه ) .

فدل على ان ليس له مالم ينوه .  
 ولانها عبادة تتنوع فرضا ، وهو الزكاة . ونفلا ، وهو التطوع ، فوجب  
 ان تفتقر الى النية . كالصلاة والصيام .<sup>(١)</sup>  
 فاما الجواب عما استدل به من قضاء الدين ، فالمعنى فيه انه ليس  
 بعبادة<sup>(٢)</sup> ، وانما هو حق لآدمي<sup>(٣)</sup> ، فلم تلزم فيه النية . والزكاة عبادة<sup>(٤)</sup> لله  
 تعالى فوجب فيها النية . الا ترى ان ما كان من حقوق الادميين ، متعلقا  
 بالبدن ، كالقصاص ، وحد القذف ، لا يفتقر الى نية<sup>(٥)</sup> . فذلك متعلق بالمال  
 ( وما كان من حقوق الله تعالى متعلقا بالبدن ، كالصلاة ، والصيام ، يفتقر الى  
 نية ، فذلك متعلق بالمال )<sup>(٦)</sup> .  
 واما ما ذكره من اخراج الولي زكاة اليتيم ( واخذ الوالي زكاة الممتنع  
 فالجواب عنه . ان ولي

= وسلم . بشرح النووي ( ١٣ : ٥٣ ) زاد فمن كانت هجرته الى الله  
 ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها  
 او امرأة . . . .  
 ابو داود ( ٢ : ٢٦٢ ) كتاب الطلاق . باب فيما عني به الطلاق والنيات  
 ح ٢٣٠١ ذكره تاما .  
 النسائي . بشرح السيوطي ( ١ : ٥٨ ) كتاب الطهارة باب النية في  
 الوضوء : انما الاعمال بالنية .  
 قال السيوطي : ( انما الاعمال بالنية ) لا بد من محذوف يتعلق بالله  
 الجار والمجرور ، فقدرة بعضهم بالكهن المطلق ، وقيل يقدر . تعتبر  
 وقيل : تصح . وقيل تكمل . هـ .  
 الدارقطني ( ١ : ٥٠ ) كتاب الطهارة . باب النية ح ١ . قال في  
 التعليق ( ١ : ٥١ ) أخرجه الائمة الستة .  
 ابن ماجه ( ٢ : ١٤١٣ ) كتاب الزهد ( ٢٦ ) باب النية ح ٤٢٢٧ وغيرها .

- ( ١ ) ب : يتنوع فرضها .
- ( ٢ ) أ : نية .
- ( ٣ ) نعم لو نوى به القرية احتاج الى قصد العبادة . الاشباه والنظائر ( ص ١٠ ) +
- ( ٤ ) ب : حق لاحق لآدمي .
- ( ٥ ) ب : عبادة فيه فوجب .
- ( ٦ ) لانها كالديون فهي استيفاء وفاء . لا تكون عبادة الالانية . لذلك  
 لا يشترط فيها الاسلام ولذلك لم يذكرها السيوطي في ضمن الاشياء التي  
 تحتاج الى نية في كتاب الاشباه ( ص ٩ ) .
- ( ٧ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

(١) هو المخاطب بالاخراج (٢) فاجزأت نيته ، والوالى العادل (٤) لا يأخذ من المال الا ما وجب اخذه (٥)

١/١١

- ( ١ ) هـ : ( ساقط ) .
- ( ٢ ) قال الشيخ زكريا الانصارى فى لب الاصول ( ص ٣٧ ) : ان وجوب الزكاة على الصبي ، من باب خطاب الوضع ، لا من باب خطاب التكليف لان الصبي لا يمكن مخاطبته ، والولى هو المخاطب ، وملك الصبي للمال سبب فى وجوب الزكاة . وفى جمع الجوامع ( ١ : ٢٦ ) قال : ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل . وولى الصبي والمجنون ، مخاطب سبب باداء ما وجب فى مالهما كالزكاة ، وضمان المتلف ، كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما اتلفته . ا . هـ
- قال البنائى فى حاشيته : ويتعلق به ( اى بفير البالغ العاقل ) خطاب الوضع . ا . هـ وقال : ( قوله وولى الصبي والمجنون . الخ ) حاصله ان مايتوهم تعلقه بفعل الصبي والمجنون ، انما هو متعلق بفعل وليهما . ا . هـ وفى التحفة ( ٣ : ٣٤٨ ) ويلزم الولى النية اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون والسفيه لانه قائم مقامه . . فان دفع الولى بلانية ، لم تقع الموقع ، وضمن مادفعه . ا . هـ شيروانى قوله ( وضمن مادفعه ) اى واسترد منهم . . . وظهره انه يسترد وان لم يشترط الاسترداد . والمحلى ( ٢ : ٤٣ ) ، والنهية ( ٣ : ١٣٨ ) ملخصه ويلزم الولى النية لوجوبها . وقد تعذرت من المالك . فناب الولى عنه فيها . قال الرشيدى : تعذرت من المالك اى الصبي او المجنون .
- ( ٣ ) ب : فاخبر ان .
- ( ٤ ) بالرفع عطفا على اسم ان وهو ، ولى اليتيم ، لان ان قد استكملت الخبر قال ابن مالك :
- وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا
- قال السيوطى : تستكملا . الخبر . نحو ان زيدا قائم وعمرو . بالعطف على محل اسم ان . وقيل على محلها مع اسمها . وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر ان عليه . ا . هـ
- الفية ابن مالك مع البهجة المرضية ( ص ٣٨ ) باب الرابع من التواضع ( ان واخواتها ) .
- ( ٥ ) اخذ السلطان على نوعين ، احدهما ان يأخذ زكاة المطيع ، غير الممتنع ، فان نوى رب المال عند الدفع الى السلطان كفى ، وان لم ينو السلطان عند الصرف . لانه نائب المساكين . فان لم ينو رب المال =

(١) (٢)  
(فلذلك اجزاه أخذه) .

فاذا ثبت وجوب النية ففي محلها وجهان .

احدهما : عند اخراجها ودفعها ، فان نوى قبله او بعده لم يجزه

كالطهارة والصلاة .

والثاني : عند عزلها وقبل دفعها كالصيام . وكذا في محل نية

(٣)  
الكفارة وجهان .

فحصلت العبادات على ثلاثة اضراب .

= عند الدفع الي السلطان ، فاما ان يكون اذن للسلطان ، او نائبه  
بالنية او لم يأذن . فان اذن له جاز . والا فالصحيح لم يجز ، وان نوى  
السلطان عند الصرف .

والثاني ان يأخذ زكاة الممتنع . فالاصح : ان السلطان يلزم بالنية  
اذا اخذ زكاة الممتنع . والاصح ان نية السلطان تكفي . فظراب من  
حجر في فتح الباري (٣ : ٣٥٠-٣٥١) ، المحلى (٢ : ٤٣-٤٤) .

(١) هـ : اجزا .

(٢) ب : (ساقط) .

(٣) (محل النية)

قال السيوطي : وقت النية . الاصل في وقتها اول العبادات .....  
ويجوز تقديم نية الزكاة على الدفع للعسر . قياسا على الصوم . وفي وجهه  
لا يجوز ، بل يجب حالة الدفع الى الاصناف ، او الامام ، كالصلاة  
والكفارة ، كالزكاة . والفرق بينهما وبين الصلاة ، انهما يجوز تقديمهما  
على وجوبهما ، فجاز تقديم نيتيهما ، بخلاف الصلاة . ولانهما تقبلان  
النيابة ، بخلاف الصلاة . الاشباه والنظائر (ص ٢٤) ، المجموع  
(١٨٠ : ٦) وفي وقت النية وجهان : (احدهما) يجب ان ينوى فسي  
حالة الدفع ، لانها عبادة يدخل فيها بفعله ، فوجبت النية فسي  
ابتدائها . كالصلاة . وفي (١٨١ : ٦) تجب النية حالة الدفع السي  
الامام . او الاصناف ، ولا يجوز تقديمها عليه كالصلاة (واصحهما)  
يجوز تقديمها على الدفع الى الامام . ا . هـ . والتحفة وحواشيهما  
(٣ : ٣٤٨) ، مغني المحتاج (١ : ٤١٥) : ولو عزل مقدار الزكاة  
ونوى عند العزل ، جاز في الاصح ولا يضر تقديمها على التفرقة ، كالصوم  
لتعسر الاقتران باداء كل مستحق ، ولان القصد من الزكاة سد حاجة =

عبادة تفتقر الى نية<sup>(١)</sup> في ابتدائها كالطهارة والصلاة<sup>(٢)</sup>.  
 وعبادة لا تفتقر الى نية في ابتدائها ، بل يجوز تقديمها ، كالصيام  
 وعبادة مختلف فيها كالزكاة والكفارة .  
 وعلى كلا الوجهين ، لو نوى عند الدفع<sup>(٣)</sup> اجزأه ، ولو نوى بعده<sup>(٤)</sup> ، لم  
 يجزه<sup>(٥)</sup> .  
 ولكن ، لو نوى بعد دفعها الى وكيله ، فان كانت نيته قبل صرفها  
 الى اهل السهمان اجزأه ، وان كانت نيته بعد صرفها اليهم لم يجزه<sup>(٦)</sup>  
 لانها صارت مستهلكة والله اعلم .

- 
- = المستحقين بها . ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزأه ايضا  
 وان لم تقارن النية اخذها . ونهاية المحتاج ( ٣ : ٤٨ ) ، قليوبى  
 وعميرة مع المحلى ( ٤٣ : ٢ ) .
- ( ١ ) ه : النية .  
 ( ٢ ) ب : والصلاة . يجوز تقديم النية على ابتدائها . ه : وعبادة يجوز  
 النية على ابتدائها .  
 ( ٣ ) قوله وعلى كلا الوجهين : فيه اشكال . فان اراد بالوجهين العزل  
 والدفع . فالدفع احدهما . فكيف يقول بعده . لو نوى عند الدفع  
 اجزأه . وان اراد بالوجهين ان الزكاة مختلف فيها هل تفتقر الى نية  
 في ابتدائها ام لا . فالدفع هو ابتداءها فيعود الاشكال . ويمكن  
 ان يقال . وعلى كلا الوجهين الدفع او العزل ، لو نوى الموكل : كأن  
 يصرف بواسطة وكيله . عند دفع الوكيل جاز ، وبعده لم يجز .
- ( ٤ ) ب : بعد الدفع .  
 ( ٥ ) ه : يجز .  
 ( ٦ ) أ : فان .  
 ( ٧ ) الاصل - أ ، ب : نيته . ساقطة .  
 ( ٨ ) الاصل - أ ، ب : اليهم . ساقطة .  
 ( ٩ ) ب : كور بعد لم يجزه ( ولكن لو نوى بعد دفعها الى وكيله ) .

أ/١١

## سألة (٦١)

قال الشافعي : ( ولا يجزيه ذهب من ورق ولا ورق عن ذهب لانه غير  
 (٢) ماوجب عليه ) وهذا كما قال .  
 (٣) اخراج القيم في الزكوات لا يجوز ، وكذا في الكفارات حتى يخرج  
 المنصوص عليه بدلا او مبدلا (٥)

- ( ١ ) ب : ذهب . ساقطة .  
 ( ٢ ) المزني ( ص ٤٥ ) ، الطبري ( ٣ : ٢٥ ب ) ذكر المسألة وخلاف أبي حنيفة  
 وأدلته ورد عليه ، والام ( ٢ : ٢٢ ) ، والجويني ( ٢ : ١٩٤ / أ ) .  
 ( ٣ ) الفرق بين القيمة والثلث : ان القيمة هي المساوية لمقدار الثمن من  
 غير نقصان ولا زيادة . والثلث : قد يكون بخساً ، وقد يكون وفقراً  
 وزائداً . ١ هـ الفرق اللغوية ( ص ١٩٨ ) . اقول : ويمكن ان نقول  
 للفرق بينهما . ان القيمة لاتخضع لرغبة المشتري وعدم رغبته في حين  
 ان الثمن يخضع لذلك . والله اعلم .  
 ( ٤ ) الطبري ( ٣ : ٢٥ ب ) ، الجويني ( ٢ : ١٩٤ / أ ) ولا يجزي ورق عن ذهب  
 قاله : لادخل للابدال في هذا الباب بل علينا اتباع النصوص . فليس  
 اخراج القيمة لم تجز . ١ هـ وذكر استثناء من هذه القاعدة وهي  
 لو ان رجلاً وجبت عليه شاة فتلف ماله وفي المساكين حاجة قسالة  
 فالظاهر عندي انه يخرج القيمة ان عدت الشاة . ولا سبيل للمساكين  
 تأخير حق المساكين .  
 والبغوي في شرح السنة ( ٦ : ١٢ ) اخذ القيم في الزكوات لا يجوز  
 وهو قول اكثر اهل العلم . المذهب ( ٥ : ٤٢٨ ) ولا يجوز اخذ القيمة  
 في شيء من الزكاة لان الحق لله تعالى . وقد علقه على مانص عليه  
 فلا يجوز نقل ذلك الي غيره . قال النووي في المجموع ( ٥ : ٤٢٩ ) : وبه  
 قال مالك واحمد وداود . الا ان مالكا جوز الدراهم من الدنانير  
 وعكسه . وقال ابو حنيفة : يجوز . وانظر النكت للشيرازي ( ص ١٥١ )  
 وفيه ادلة ومناقشة .  
 ( ٥ ) كما في ابن اللبون يؤخذ بدلا عن بنت مخاض اذا لم تكن في ابله  
 ١ هـ .  
 في هـ : ومبدلا .

وقال ابو حنيفة : يجوز اخراج القيم في<sup>(١)</sup> الزكوات والكفارات الا ان يكون  
(عقلاً) فكل مال جاز<sup>(٢)</sup> ان يكون<sup>(٣)</sup> متمولاً<sup>(٤)</sup> ، الا ان يكون سكنى داراً ، او من  
جنس منصوص عليه ، كاخراج نصف صاع تمر بدلا عن صاع من زبيب<sup>(٥)</sup> .  
واختلف اصحابه في اخراج القيمة ، هل هي الواجب ، او بدل عن

(١) ب ، هـ : في . ساقطة .  
(٢) الاصل (٤ : ٢) ، شرح تنوير الابصار مع ابن عابد بن (٢ : ٢٨٥) وجاز  
دفع القيمة في زكاة ، وعشر ، وخراج ، وفطرة ، ونذر ، وكفارة ، فبرعتق  
١. هـ . ابن عابد بن (قوله وجاز دفع قيمة) اي ولو مع وجود المنصوص  
عليه . فلو ادى ثلاث شياه ، عن اربع وسط ، او بعض بنت لبن ، عن  
بنت مخاض ، جاز . ١. هـ . والكز وتبيين الحقائق (٢ : ٢٧٠) ،  
الهداية وفتح القدير (٢ : ١٩١) ، المبسوط (٢ : ١٥٦) ، اللباب  
مخطوط (ص ١٦٢-١٦٥) ، الخلاصة (ص ١٢٩) ، رؤوس المسائل  
للمزخشري (ورقة ٣٥ ب) مسألة ١١٠ ، فتاوى قاضيخان (١ : ٢١٨) .  
وانظر للخلاف . اختلاف الفقهاء للمروزي مخطوطة ورقة ٦٩ ب قال  
سفيان : والعروض تجزى ان تعطى عنها زكاة مالك ، اذا كانت قيمته  
ذلك ، وان تعطى عنها على وجوهها احب الى . وهو قول اصحاب الراى  
واحمد ، وابى عبيد ، واسحق ، وقال مالك : واهل المدينة والشافعي  
لا تجزى ان يعطى القيمة . وعليه ان يخرج ما وجب عليه بعينه . قال  
ابو عبد الله : القياس الصحيح ، هذا . ١. هـ . والافصح (١ : ١٤٢)  
واتفقوا على انه لا يجوز دفع القيم في الزكوات الا ابا حنيفة فانه قال  
يجوز والمحلى لابن حزم (٦ : ١٨) : ولا تجزى قيمة ولا بدل اصلاً . . .  
وذكر مناقشة طويلة الى (٦ : ٢٩) وانظر النكت للشيرازي ففيها مناقشة  
لابى حنيفة . والاشراف على مسائل الخلاف (١ : ١٦٩) لا يجوز اخراج  
القيمة في الزكاة خلافا لابي حنيفة . ثم ذكر الادلة . والمناقشة  
كالماوردي وزاد ومما زاده . ان اخراج القيمة يؤدي الى اسقاط  
المنصوص .

- (٣) جملة جاز ، خبر كل .  
(٤) ب : (ساقط) ومعه . متمولاً ان يكون .  
(٥) الاصل - أ : من . هـ : عن . ساقطة .  
(٦) في فتح القدير (٢ : ١٩١) : ان الاشياء التي لا تجزى فيها القيمة =

الواجب ؟ على مذهبي<sup>(١)</sup> . وقال مالك : يجوز اخراج الورق عن الذهب<sup>(٢)</sup> ب/١١  
والذهب عن الورق لا غير<sup>(٣)</sup> .  
واستدلوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في صدقة

المثلثات ، كنصف صاع جيد مكان صاع ردي\* والكسوة ككوب جيد مكان  
ثوبين رديين او عتق . ا. هـ انظر فتاوى قاضيخان (١ : ٢٣٣) .

(١) لم اجد هذا الخلاف فيما لدى من المصادر .

(٢) ب : ولا غير .

(٣) تهذيب مسائل المدونة مخطوطة (ص ٣٢) وله ان يخرج في الزكاة  
عن الدنانير ورقا بقيمتها ، وقال في موضع بعد هذا : ويخرج عن  
الورق ورقا او قيمة ذلك ذهبا . ا. هـ والاشراف (١ : ١٧٠) مسألة  
يجوز اخراج الذهب عن الورق ، والورق عن الذهب ، بدلا لقيمة  
خلافا للشافعي . وذكر ادلة المالكية والتلقين مخطوطة ٢٦/أ ، بداية  
المجتهد (١ : ٢١٧-٢١٨) عند مالك وابي حنيفة وجماعة ، انها تضم  
الدراهم الى الدنانير وقال الشافعي وابو ثور وداود : لا يضم  
وسبب اختلافهم : هل كل واحد منهما يجب فيه الزكاة لعينه ام لسبب  
يعملهما . وهو كونهما - كما يقول الفقهاء - رؤوس الاموال وقيم المتلفات ؟  
فمن قال بالاول - ورأى ان نصابهما مختلفا - قال : هما جنسان  
لا يضم احدهما الى الثاني كالبقر والغنم . ومن نظر الى اعتبار الامر  
الجامع بينهما ، اوجب ضم بعضهما الى بعض . وقال : ويشبه ان  
يكن الاظهر اختلاف الاحكام حيث تختلف الاسماء . ا. هـ وانظر  
الاموال لابي عبيد (ص ٥١٠) فقرة (١١٤٩) .

وانظر بحث الاستاذ الدكتور عبد الوهاب ابراهيم ابوسليمان في كتابه  
دراسات في الفقه الاسلامي ، حيث ذكر ان سبب منع مالك من اخراج  
القيم في الزكاة ، هو لان الاصل في العبادات انها غير معقولة  
المعنى ، ثم ذكر - وهو يتكلم عن الضرورة والحاجة واثرها في التشريع  
الاسلامي - ان الامام احمد ، وبعضا من الحنابلة ، وفي مقدمتهم  
شيخ الاسلام ابن تيمية ، لا يرون مانعا من اخراج القيم في الزكاة  
والكفارات ، اذا اقتضت الحاجة ذلك . ونقل عن ابن تيمية ما يلي  
المعروف من مذهب مالك ، والشافعي ، انه لا يجوز (اخراج القيمة) واحد  
- رحمهم الله - قد منع القيمة في مواضع ، وجوزها في مواضع ، فمن



الفطر : ( اغنؤهم عن المسألة في <sup>(١)</sup> هذا اليوم ) <sup>(٢)</sup> والاغناء قد يكون بدفع القيمة كما يكون بدفع الاصل .

= اصحابه من اقر النصين ، ومنهم من جعلها على روايتين . الى ان قال ( واما اخراج القيمة للحاجة ، او المصلحة ، او العدل ، فلا بأس به مثل ان يبيع ثمر بستانه او زرع بدر اهرم . . . فهنا اخراج عشرين الدراهم يجزيه ، ولا يكلف ان يشتري تمرا او حنطة اذا كان قد ساءى الفقراء بنفسه . وقد نص احمد على جواز ذلك . ومثل ان يجيب عليه شاة في خص من الابل ، وليس عنده من يبيعه شاة . فاخراج القيمة هنا كاف . ولا يكلف السفر الى مدينة اخرى ليشتري شاة . ومثل ان يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه اعطاء القيمة لكونها انفسع فيعطيهما ايها . او يرى السامعي انها انفع للفقراء " . ا . هـ . اقول : وما ذكره الشيخ ابن تيمية هو بعينه ما قاله الشيخ امام الحرمين الجويني في كتابه نهاية المطلب . مخطوط ورقة ١٩٤ / ٢ / أ - قال لو ان رجلا وجبت عليه شاة فتلف ماله ( اي فثبتت الشاة في ذمته ) وفي المساكين حاجة ، فالظاهر عندي انه يخرج القيمة ان عدت الشاة ولا سبيل الى تأخير حق المساكين . ا . هـ . فقله هنا وفي المساكين حاجة يؤيد رأى شيخ الاسلام . والله اعلم .

( ١ )

الاصل - أ : في مثل .

( ٢ )

حديث اغنؤهم عن الطلب هذا اليوم .

التلخيص الحبير ( ٦ : ١١٧ ) قال : الدارقطني والبيهقي من رواية ابي معشر عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال : ( اغنؤهم في هذا اليوم ) . وفي رواية البيهقي واغنؤهم عن الطواف هذا اليوم . قال ابن سعد في الطبقات : ثنا محمد بن عمر ، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وعن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وعن عبد العزيز بن محمد بن ربيع ، عن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه عن جده قالوا : فرض صوم رمضان بعد ما حولت الكعبة بشهر على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة ، وامر في هذه السنة بزكاة الفطر . وذلك قبل ان تفرض الزكاة في الاموال ، وان تخرج عن الصغير والكبير ، والذكر والانثى ، والحر والعبد ، صاعا من تمر ، او صاعا من شعير ، او صاعا من زبيب ، او مذين من بر . وامر باخراجها قبل الفد والى الصلاة . وقال : اغنؤهم - يعني المساكين - عن الطواف هذا اليوم . ا . هـ . =

وبما روي عنه <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم انه قال : ( فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتٌ

البیهقی ( ٤ : ١٧٥ ) باب وقت اخراج زكاة الفطر . ثنا ابو معشر ، عن  
نافع ، عن ابن عمر ، قال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان نخرج زكاة الفطر عن كل صغير ، وكبير ، وحر ، ومملوك ، صاعا من  
تمر ، او شعير ، قال : وكان يؤتى اليهم بالزبيب ، والاقط ، فيقبلون منه  
منهم ، وكنا نؤمر ان نخرجه قبل ان نخرج الى الصلاة ، فامرهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يقسموه بينهم ، ويقول : اغنوهم عن  
طواف هذا اليوم ، قال البیهقی : ابو معشر هذا نجيب السندي  
المديني . غيره لثق منه .

والدارقطنى (٢: ١٥٤) كتاب زكاة الفطرح ٦٧  
وانظر نصب الراية (٢: ٤١٧) فصل فى مقدار الواجب ووقته  
الحديث التاسع (٢: ٤٢٢) : قال عليه السلام " اغنوهم من المسألة  
فى هذا اليوم " . قلت غريب بهذا اللفظ . واخرجه الدارقطنى فى  
سننه عن ابى معشر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال " اغنوهم فى هذا اليوم " انتهى .  
ورواه ابن عدى فى الكامل واعلمه بابى معشر نجيع ولفظه : وقيل  
" اغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم " واسند تضعيف ابى معشر حسن  
البخارى ، والنسائى وابن معين ، ومشاه هو ، وقال : مع ضعفه ، يكتب  
حديثه . انتهى

وتقدم هذا الحديث عند الحاكم في علوم الحديث بزيادة فيه . ولستم  
يعلمه الشيخ في الامام الا بابي معشر، قال : قال البخاري : منكر  
الحديث . انتهى . اعني حديث الدارقطني .

وحسن الاثر (ص ٢٥٠) رواه الدارقطني والبيهقي في شعب الایمان  
والحاكم في المستدرک وفي سننه وابو معشر ضعيف . قال النووی في  
المجموع (٦ : ١٢٦) قوله (اغنوهم) بفتح الهمزة لانه رباعي . قال الله  
تعالى : انفقوا مما جعلکم . ا.هـ

وانظر سبل السلام (١٢٥: ٢) ح ٦٤٧ . ونيل الاوطار (٢٠٦: ٤) ،  
وضعفاء .

(١) هـ : عن النبي .

مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأَبْنُ لِبَنٍ ذَكَرَ<sup>(١)</sup> فَنَصَّ عَلَى دَفْعِ الْقِيَمَةِ .  
 وبما روى عن معاذ ، أَنَّهُ قَالَ لَأَهْلِ الْيَمَنِ حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْيَأْ طَيْهِمْ : ( ائْتُونِي بِخُمَيْسٍ ، أَوْ لُبَيْسٍ ، أَخْذُهُ مِنْكُمْ ، مَكْسَلُنَ  
 الذَّرَةِ وَالشَّعِيرِ ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ ، وَانْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ )<sup>(٢)</sup> فَأَمَرَهُمْ

( ١ ) تقدم الحديث أول زكاة الأهل وهو حديث الصحيفة . وهو من حديث  
 ابن عمر . أبو داود ( ٩٦ : ٢ ) باب في زكاة السائمة ح ١٥٦٧ بنحوه .  
 ( ٢ ) ه : أنه . ساقطة .

( ٣ ) شرح السنة للبغوي ( ١٢ : ٦ ) قال محققه : علقه البخاري في صحيحه  
 بصيغة الجزم ، ووصله يحيى بن آدم في الخراج ، وكذا ابن أبي شيبة  
 من حديث سفیان بن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاووس ، قال  
 قال معاذ : . . . رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ، لأن طاووس لم يسمع  
 من معاذ . وهذا الاثر يخدم القاعدة القائلة : أن ما علقه البخاري  
 ( في صحيحه ) بصيغة الجزم يكون صحيحا . إلا إذا حملت القاعدة  
 على الغالب . ا . هـ

انظر البخاري . فتح الباري ( ٣ : ٣١١ ) ( ٢٤ ) كتاب الزكاة ( ٣٣ )  
 باب العرض في الزكاة . وقال طاووس : قال معاذ لأهل اليمن : ائتنوني  
 بعرض ثياب ، خميس ، أو لبيس ، في الصدقة ، مكان الشعير والذرة  
 أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة .  
 قال ابن حجر : هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاووس . لكن  
 طاووس لم يسمع من معاذ ، فهو منقطع . . . . . وبعد أن ذكر تعليقه  
 البخاري قال : إلا أن إيراده - أي إيراد البخاري - له في معرض  
 الاحتجاج به يقتضي قوته عنده . وكأنه عنده الأحاديث التي  
 ذكرها في الباب .

والخراج ليحيى بن آدم ( ص ١٥١ ) ح ٦٢٦ بلفظ الكتاب وفـ  
 الحديث ( ص ٥٢٦ ) قال معاذ باليمن : ائتنوني بخميس أو لبيس آخذة  
 منكم مكان الصدقة . فإنه أهون عليكم ، وخير للمهاجرين بالمدينة .  
 معنى الحديث :

قال ابن حجر في الفتح ( ٣ : ٣١٢ ) وقوله ( خميس ) قال السـ  
 والجوهري وغيرهما : ثوب خميس : بسين مهملة ، هو ثوب طوله خمسة  
 أذرع . وقيل سمي بذلك ، لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن  
 وقال عياض : ذكره البخاري بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسـ  
 قال أبو عبيدة : كأن معاذاً عنى الصفيق من الثياب . =

بدفع الثياب، بدلا عن<sup>(١)</sup> الذرة والشعير . وهو لا يقول ذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم الاتوقيفا<sup>(٢)</sup> .

قالوا : ولانه مال مزكى فجاز اخراج قيمته كمال التجارة .

قالوا : ولان القيمة مال ، فجاز اخراجها في الزكاة كالمخصوص عليه .

قالوا : ولانه لما جاز في الزكاة العدول من<sup>(٣)</sup> العين الى الجنس وهو ان

يخرج زكاة غنمه من غيرها جاز العدول من جنس الى جنس<sup>(٥)</sup> . الا ترى ان في

حقوق الادميين لما لم يجز العدول من العين الى الجنس لم يجز العدول<sup>(٦)</sup>

من جنس الى جنس .

والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ، رواية عطاء بن يسار ، عن معاذ بن

جبل ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة<sup>(٧)</sup> أن يأخذ من الحب حبا ، ومن

الفنم فنما ، ومن الابل ابلا ، ومن البقر بقرا . . . فافتضى ظاهر امره ، ان لا يجوز

الاخذ من غيره .

= وقوله : لبس اي ملبس . فعيل بمعنى مفعول . وانظر النهاية فليس غريب الحديث ( ٢ : ٧٩ ) قال : ويقال للخميس المغموس .

( ١ ) ب : من .

( ٢ ) قوله توقيفا : اي نصا من كتاب او سنة . ا . هـ . لكن يرد هذا ما نقله ابن حجر في الفتح ( ٣ : ٣١٣ ) فقال : وقيل في الجواب عن قصة معاذ ، انه اجتهد منه ، فلاحجة فيها . قال ابن حجر : وفيه نظر لان معاذ كان اعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بين له النبي صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى اليمن ما يصنع . ا . هـ . وكل هذا لا يمنع ان يكن معاذ قد اجتهد لما رأى بالمسلمين من الحاجة الى الثياب وخير ما يجاب به ان يقال ان حديث معاذ وارد في الجزية . فلادلالة فيه . وهو الذي اجاب به الماوردي وسيأتي والشيخ القاضي عبدالوهاب المالكي . وقال : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . ا . هـ . نقله ابن حجر ثم ثقل تعقيبا عليه ، وليس بشيء .

( ٣ ) ب : عن .

( ٤ ) الاصل - أ : يحيا . ب : يختار .

( ٥ ) قوله من جنس الى جنس ، اي آخر . لان النكرة اذا تكررت كانت غير الاولى .

( ٦ ) ب : لم يجزه .

( ٧ ) الحديث صحيح تقدم ( ص ٤٩ ) .

وروى عبد الله بن عمرو قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، كل حُرٍّ وعبدٍ ذكرٍ، وأنثى، من المسلمين .

فخيره (بين التمر والشعير دون غيرهما، والمخالف يخيره) (٣) (٤) بينهما أو بين قيمة أحدهما وتلاهما الخبر يمنع منها . (٥)

وروى انس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فإذا بلغَت خَصَصَا وعشرين ففيها بنت مخاض . فان لم تكن فابن لبين ذكر) (٦) وفيه دليلان . (٧) (٨)

- (١) الاصل - أ : على الناس . ساقطة .  
 (٢) هذا الحديث متفق على صحته .  
 البخارى (١٣٨ : ٢) باب فرض صدقة الفطر . وفتح البارى (٣ : ٣٦٧)  
 (٧٠) باب فرض صدقة الفطر ١٥٠٣ وانظر ١٥٠٤ .  
 مسلم . بشرح النووي (٥٧ : ٧) باب زكاة الفطر .  
 مالك . الموطأ . تنوير الحوالك (١ : ٢٦٨) .  
 احمد فى مسنده (٢ : ٥٥ ، ٦٣) .  
 الحاكم فى المستدرک (١ : ٤١٠) . باب : ان صدقة الفطر حرق واجب . قال الذهبى فى التلخيص : صحيح .  
 ابوداود (٢ : ١١٢) باب يردى فى صدقة الفطر ١٦١١ .  
 النسائى بشرح السيوطى (٣ : ١٩٠) كتاب صلاة العيدين . بساب حث الامام على الصدقة فى الخطبة .  
 ابن ماجه (١ : ٥٨٤) (١) باب صدقة الفطر ١٨٢٦ .  
 الترمذى (٣ : ٦١) (٣٥) باب ماجاء فى صدقة الفطر ٦٧٦ .  
 الدارمى (١ : ٣٩٢) باب فى زكاة الفطر .  
 ابن خزيمة فى صحيحه (٤ : ٨٣) باب الدليل على ان صدقة الفطر فرض على كل من استلحاق اداءها ح ٢٣٩٩ و ٢٤٠٠ مسند الشافعى (ص ٩٢) ، السنن الكبرى للبيهقى (٤ : ١٥٩) باب من قال زكاة الفطر فريضة ، نصب الرأية (٣ : ٤١٠) ، جامع الاصول (٤ : ٦٣٦) ، الباب الثالث من كتاب الزكاة . فى زكاة الفطر ٢٧٢٧ ، وانظر حسن الاثر (ص ١٩٩) ، تلخيص الحبير (٦ : ١١١) متفق عليه .

- (٣) أ : فخيره .  
 (٤) ب : (ساقط) .  
 (٥) الاصل - أ ، ب : منهما . وما اثبتته من هـ ، وهو يعود الى القيمة .  
 (٦) أ : وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم .  
 (٧) هـ : اذا .  
 (٨) هذا حديث ابن عمر فى الصحيفة وتقدم (ص ٥٧ | ) .

أحدهما : أنه أمر بأخذ ابن لبن على وجه البذل ، عند عدم بنت مخاض <sup>(٢)</sup>  
 وأبو حنيفة يجيز أخذه على وجه القيمة ، مع وجود بنت مخاض .  
 والثاني : أنه نص على شيئين على الترتيب <sup>(٣)</sup> . وأبو حنيفة يجيز ثالثا  
 وهو القيمة ، ويسقط الترتيب .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ  
 جَذْعَةً ، وَلَيْسَتْ عَنْدهُ جَذْعَةٌ ، وَعندهُ حَقُّهُ ، فَانْهَآ تَوَخَّذْ مِنْهُ ، وَجَعَلْ مَعَهَا شَاتِنِ <sup>(٤)</sup>  
 إِنْ اسْتَيْسَرَ أَوْ عَشْرَيْنِ دِرْهَمًا ) <sup>(٥)</sup> . وفيه دليلان كالذي قبله .

ثم قدر البذل من الدراهم بعشرين درهما . والقيمة غير مقدرة بالشرع  
 كقيم المتلفات ، وإنما البذل مقدر بالشرع كالدريات <sup>(٦)</sup> .  
 وهذا دليل ثالث من الخبر وهو اقواها .

ولأنه عدل عن المنصوص عليه إلى غيره ، فلم يجزه ، كسكنى داره ، وهو ان  
 يسكنها الفقراء مدة ، تكون اجرتها قدر زكاته <sup>(٧)</sup> .

ب/١٢

ولأنه أخرج قيمة في الزكاة ، فوجب أن لا يجزيه ، كما لو أخرج نصف  
 صاع تمر أوسطا ، عن صاع تمر ردي <sup>(٨)</sup> . أو أخرج شاة سمينة ، عن شاتين  
 مهزولتين .

ولأنه حق في مال يخرج على وجه الطهارة <sup>(٩)</sup> . فلم يجز أخرج قيمته

- 
- ( ١ ) ب : أمر أن يأخذ . ه : بأخذ بن لبن .  
 ( ٢ ) لأنه من الجنس .  
 ( ٣ ) ب : الترتيب والتمر . وأبو حنيفة يجيز ثالثه وهو .  
 ( ٤ ) الاصل : شاتان .  
 ( ٥ ) ب : أن تيسر وعشرين . ١ . الاصل - أ ، ب : أن استيسر .  
 ( ٦ ) هو من حديث الصحيفة من حديث ابن عمر . أبو داود ( ٩٨ : ٢ ) باب  
 في زكاة السائمة ح ١٥٦٧ .  
 ( ٧ ) ب : كالدريات . وهذا دليل ثابت .  
 ( ٨ ) ب : فلم يجزه . ساقطة .  
 ( ٩ ) ب : زكاتها .  
 ( ١٠ ) ب : دونها . ه : رديا وأخرج .  
 ( ١١ ) مأخوذ من قوله تعالى . تطهرهم بها .

كالمعتق في الكفارة .

فان قيل : هو <sup>(١)</sup> باطل بجزاء الصيد ، يجوز عندكم اخراج قيمته .  
 قيل : هذا <sup>(٢)</sup> غلط . لان القيمة ليست مخرجة ، وانما يتقدر <sup>(٣)</sup> بهـ  
 البذل المخرج . <sup>(٤)</sup> الاتواه يقوم الجزاء <sup>(٥)</sup> دراهم ثم تصرف <sup>(٦)</sup> الدراهم في طعام  
 ولا تخرج الدراهم ؟

ولان الزكاة تشتمل على مقدار مأخوذ ، وهو الزكاة ، ومقدر متروك وهو  
 النصاب ، فلما ثبت ان المقدر <sup>(٨)</sup> المتروك ، لا يقوم مقامه ، ما كان في معناه  
 وهو ان يكون معه اربعة <sup>(٩)</sup> من الابل ثانيا ، تساوى خمسة من الابل دون الثانيا <sup>(١٠)</sup>  
 وجب ان يكون المقدر <sup>(١١)</sup> المأخوذ لا يقوم مقامه ما كان في معناه .  
 وتحريرو <sup>(١٢)</sup> ذلك قياسا : انه احد مقدري الزكاة ، فوجب ان لا يقـ <sup>(١٣)</sup>

غيره مقامه ، وان كان في معناه كالنصاب .  
 ولان الزكاة تشتمل على مال مزكى <sup>(١٤)</sup> ، وقدر مؤدى ، فلما <sup>(١٥)</sup> كان المال  
 المزكى مخصوصا في بعض الاموال دون بعض (وجب ان يكون القدر <sup>(١٦)</sup> المؤدى

- 
- ( ١ ) ب : هو . ساقطة . هـ : هذا .  
 ( ٢ ) الاصل - أ ، ب : هذا . ساقطة .  
 ( ٣ ) الاصل - أ : يتعذر .  
 ( ٤ ) البذل المخرج . هو المثل في الصيد .  
 ( ٥ ) الاصل - أ : به دراهم .  
 ( ٦ ) هـ : يصرف . . . ولا يخرج .  
 ( ٧ ) قوله النصاب . اى ما قبل الخمسة من الابل . والاربعة من الفم .  
 ( ٨ ) أ : القدر .  
 ( ٩ ) ب : اربعون . هـ : اربع .  
 ( ١٠ ) الاصل - ب : الثانيا . ساقطة .  
 ( ١١ ) الاصل - أ : المقدار .  
 ( ١٢ ) ب : وتحيره .  
 ( ١٣ ) الاصل - أ ، ب : لا يقيم .  
 ( ١٤ ) ب : فزكا .  
 ( ١٥ ) ب : فيما .  
 ( ١٦ ) الاصل : مؤدا .

(١) مخصصا في بعض الا موال دين بعض) .

وتحرير ذلك قياسا انه احد نوعي الزكاة . فوجب ان يكون في مـال مخصص كالمال المزكي . (٣)

فاما الجواب عن قوله : (اغنؤهم عن المسألة في هذا اليوم) فهو مجمل

لانه لم يذكر قدر ما يستغنون به ولا جنسه . وقد رواه ابن عمر مفسرا فكساان ١/١٣ (٥) الاخذ به اولى .

واما احتجاجهم بقوله : فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر . فهو دلالة عليهم من وجهين ذكرناهما . (٦) (٧)

واما احتجاجهم بحديث معاذ فلا دلالة فيه ، لانه وارد في الجزية لافي الزكاة . الاترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : امره ان يأخذ في الزكاة (٨) من الحب حيا ثم عقب ذلك بالجزية فقال (خذ من كل حال دينارا او عدله من معافر اليمن) (٩) .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) النوعان هما المال المزكي والقدر المؤدى .

(٣) ب : المزكا .

(٤) ب : اليوم . ساقطة .

(٥) ب : يستغنيون .

(٦) الاصل - أ : الاحتجاج .

(٧) تقدم . والوجهان احدهما : انه امر باخذ ابن اللبون على وجه البدل لاعلى وجه القيمة . والثاني : انه امر بشيئين ، اما بنت مخاض ، او ابن لبون عند فقدهما . اما ابو حنيفة فيجيز اخذ ابن لبون على وجه القيمة ، ويجيز مع الشيئين ، ثالثا وهو اخذ القيمة . ويمكن ان نقول ايضا ان ابن لبون لم يؤخذ على انه قيمة بل اخذ تيسيرا . ولذلك يجزى ابن لبون ولو كان اقل قيمة من بنت مخاض .

(٨) الاصل - أ : في الزكاة . ساقطة .

(٩) الاصل - أ : معاهد . وفي النهاية (٣ : ٢٦٢) معافر : برود باليمن منسوبة الى معافر . وهي قبيلة باليمن . والميم زائدة .



فان قيل <sup>(١)</sup> : فقد قال معاذ : آخذه منكم مكان الذرة والشعير . وذلك غير واجب في الجزية ؟

قيل : يجوز ان يكون معاذ عقد معهم الجزية على اخذ العشر من زرعهم <sup>(٢)</sup> . يوضح ان ذلك من الجزية لامن الزكاة ، ان معاذ قال : ( فانه انفع للمهاجرين والانصار بالمدينة ) والزكاة لايجوز نقلها من جيران المال الى غيرهم سيما <sup>(٣)</sup> عند معاذ الذي يقول : ايما رجل انتقل من خلاف <sup>(٤)</sup> عشيرته الى غير مخالف <sup>(٥)</sup> عشيرته ، ( فعشرة وصدقته <sup>(٦)</sup> في مخالف عشيرته ) فثبت ان ذلك في الجزية <sup>(٧)</sup> التي يجوز نقلها <sup>(٨)</sup> .

واما قياسهم على مال التجارة ، فغير صحيح ، لان الزكاة تجب في قيمة العرض <sup>(٩)</sup> ويخرج زكاة القيمة . لانها تجب في العرض ، وتخرج قيمة العرض . <sup>(١٠)</sup> واما قياسهم على المنصوص عليه ، فباطل باخراج نصف صاع من صاع . وشاة عن شاتين . ثم المعنى في الاصل ، انه منصوص عليه . فلذلك جاز اخراجه ، وليست القيمة منصوصا عليها ، فلذلك لم يجز اخراجها . <sup>(١١)</sup> ب/١٣

واما قولهم : لما جاز المدول من المين الى الجنس ، جاز المدول من جنس الى جنس .

- 
- ( ١ ) الاصل - أ : فان قيل . ساقطة .  
 ( ٢ ) الاصل - أ ، هـ : الشعير - وهذا ايضا جائز لان في الحديث ( مكان الذرة والشعير ) .  
 ( ٣ ) تقدم ( ص ) .  
 ( ٤ ) المخلاف لاهل اليمن واحد المخاليف . وهو الكورة ، ولكل مخالف منها اسم يعرف به . الصحاح ( ٤ : ١٣٥٥ ) ، المصباح ( ١ : ١٩٣ ) بكسر الميم .  
 ( ٥ ) ب : غير مخالف .  
 ( ٦ ) هـ : صدقته .  
 ( ٧ ) ب : ( ساقط ) . ولم اجد اثر معاذ .  
 ( ٨ ) ب : لايجوز . الاصل - أ : يجوز اخذها .  
 ( ٩ ) أ : وتحرم زكاة القيمة لانها تجب . هـ : لانها .  
 ( ١٠ ) ب : وان .

فهذا قياس العكس .<sup>(١)</sup> على<sup>(٢)</sup> ان الواجب عليه ان يزكى من جنس ماله لا من عین<sup>(٣)</sup> ماله ، فلم يكن في ذلك عادلا عما<sup>(٤)</sup> وجب عليه الى غيره .<sup>(٥)</sup>

( ١ ) قوله فهو قياس العكس : قياس العكس هو اثبات عكس حكم شيء لمثله لتعاكسهما في العلة . شرح جمع الجوامع ( ٢ : ٢٠٠ ) وعرفه في ( ٢ : ١٧٧ ) ابن السبكي : وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة . هـ .  
مثاله قوله صلى الله عليه وسلم ( وفي بضع احدكم صدقة ) قالوا : يا اباي احدنا شهوته وله فيها اجر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم ارايتم لـو وضعها في حرام ، اكان عليه وزر ؟ فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر . هـ .  
قال الشيخ البناني في حاشيته على شرح جمع الجوامع ( ٢ : ٢٠٠ ) معلقا على التعريف الاول : قوله ، هو اثبات عكس حكم . الخ . الحكم في الحديث المذكور هو ثبوت الوزر وعكسه ثبوت الاجر . والشئ . الوضع في الحرام . ومثل ذلك الشئ . هو الوضع في الحلال الثابت له العكس المذكور . وجعل الوضع في الحرام والوضع في الحلال ، مثلين ، من حيث ان كلا منهما وضع والا فهمما ضدان في الحقيقة . وقوله : لتعاكسهما . اي الحكمين . وقوله في العلة . وهي الوضع في الحرام الذي هو علة ثبوت الوزر ، والوضع في الحلال الذي هو علة ثبوت الاجر . فكل من ثبوت الاجر وثبوت الوزر عكس للآخر ، لان كلا من الوضع في الحرام والوضع في الحلال عكس للآخر . فتعاكس العلتين المذكورتين مقتضي لكون الحكم المترتب على احدهما عكس الحكم المترتب على الاخرى .

وغاية الوصول شرح لب الاصول ( ص ١٣٧ ) ط / ٢ مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .

( ٢ ) هذا تشرق في الجواب .

( ٣ ) ب : غير ماله .

( ٤ ) من العدول لا من العدل .

( ٥ ) الزكاة شركة غير محضة لذلك جاز العدول من العين الى الجنس . فلو

اخرج شاة من غير غنمه جاز لان فيه وفقا بالفريقين - رب المال والمساكين

ولا يلزم منه جواز العدول من الجنس الى الجنس . وايضا فان العدول

من الجنس الى الجنس يعود على النص بالابطال . وذلك غير جائز . انظر

شرح الكوكب المنير ( ٣ : ٤٦٥ ) بتحقيق الدكتور زين الفاضل محمد

الزحيلي ، ونزبه حماد طبع دار الفكر الاسلامي ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

دمشق .

قال الشافعي : ( وَلَوْ أُخْرِجَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ <sup>(١)</sup> فَقَالَ : إِنْ كَانَ مَالِي الْغَائِبَ سَالِمًا فَهَذِهِ زَكَاتُهُ ، أَوْ نَافِلَةٌ لَمْ يَجْزِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالنِّيةِ قَصْدَ فَرْضِ خَالِصٍ ، إِنَّمَا جَعَلَهَا <sup>(٢)</sup> مُشْتَرَكًا بَيْنَ فَرْضٍ وَنَافِلَةٍ .  
ولو قَالَ عَنِ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَالِمًا ، فَنَافِلَةٌ أَجْزَأَتْ عَنْهُ لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> أَعْطَاهُ عَنِ الْغَائِبِ هَكَذَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ <sup>(٤)</sup> وَهَذَا كَمَا قَالَ <sup>(٥)</sup> .  
لِلْمَالِ الْغَائِبِ عَنْ مَلِكِهِ حَالَانِ .

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْرًا فِي بَلَدٍ ، مَعَ وَكِيلٍ ، أَوْ نَائِبٍ ، فَعَلَيْهِ إِيَّاهُ اخْرَاجَ زَكَاتِهِ عِنْدَ <sup>(٦)</sup> حَوْلِهِ ، فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ بِهِ .  
والثاني : وَهُوَ سَأَلَةُ الْكِتَابِ ، إِنْ يَكُونُ الْمَالُ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ بِبَلَدٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ سَائِرٌ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ ، لَا يَعْرِفُ مَكَانَهُ ، وَلَا تَعْلَمُ سَلَامَتُهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِيَّاهُ اخْرَاجَ زَكَاتِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ <sup>(٨)</sup> .  
فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ لَهُ صِدْقٌ غَائِبٌ ، لَزِمَتْهُ زَكَاتُ فِطْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِمَكَانِهِ <sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) عَنْ مَاقَتَيْنِ حَاضِرَةٍ وَمَاقَتَيْنِ غَائِبَةٍ .  
(٢) الْأَصْلُ - أ ، هـ : فَعَلَهَا . وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْمَطْبُوعِ . وَهـ .  
(٣) أ ، ب : لِأَنَّهُ . وَالتَّصْحِيحُ مِنَ هـ وَالْمَطْبُوعِ وَالطَّبَرِيِّ (٣ : ٢٧ / أ) .  
(٤) الْمَزْنِيُّ (ص ٤٥) ، الطَّبَرِيُّ (٣ : ٢٧ / أ) مُخْتَصَرَةٌ ، الْأَمُّ (٢ : ٢٢) .  
(٥) أ ، ب : وَهُوَ . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاهِرْدِيُّ .  
(٦) ب : الْمَالُ .  
(٧) أ : عَنْ .  
(٨) لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ اخْرَاجِ زَكَاتِهِ . فَإِذَا قَلْنَا التَّمَكُّنَ شَرْطُ فِي الْوَجُوبِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اخْرَاجُ زَكَاتِهِ . وَإِذَا قَلْنَا التَّمَكُّنَ شَرْطُ فِي الضَّمَانِ فَلَوْلَمْ يَخْرُجْ وَتَلَفَ الْمَالُ لَمْ يَضْمَنْ .  
(٩) ب : لَهُ . سَاقِطَةٌ . وَبَعْدَهَا . عِنْدَ .  
(١٠) ب : أَوْ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا بِمَكَانِهِ .  
(١١) الْوَجِيزُ وَالرَّافِعِيُّ (٦ : ١٦١) وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمَجْمُوعُ (٦ : ١٠٨) ، سَبِيلُ السَّلَامِ (٢ : ٤١٣٨) ، وَانْظُرْ لِلْعَبِيدِ الْغَنِيِّ الْمَاهِرْدِيُّ (ص ١٢٢) .

قيل : الفرق بينهما ان فطرة العبد في ذمة سيده من غير جنسه  
(فلزم اخراجها<sup>(١)</sup> مع غيبته (وزكاة المال في عينه ، او من جنسه ، فلم يلزم اخراجها  
مع غيبته<sup>(٢)</sup>) وان كان في فطرة العبد ترتيب نذكره في موضعه<sup>(٤)</sup> .  
فإذا ثبت ان اخراجها لا يلزمه ، ففتوح به ، وجب اعتبار نيته<sup>(٥)</sup> لتعلق ١٤ / أ  
الحكم بها ، فنبدأ بما نقله المزني . ثم نعقبه بفروعه .

نقل المزني مسألتين . احدهما : ان يخرج عشرة دراهم ويقبـول  
ان كان مالي الغائب سالما ، (فهذه زكاته ، او نافلة ، فكان سالما<sup>(٧)</sup>) لم يجزه  
لانه اشرك في نيته بين الفرض والنفل .  
ومن شرط الزكاة اخلاص النية للفرض .

والمسألة الثانية : ان يقول : هذه زكاة مالي الغائب ، ان كان سالما

---

= المجموع (١١٥:٦) بلا خلاف ، الرافعي (١٥٥:٦) ، الروضة  
(٢٩٦:٢) ، شرح السنة (٧٢:٦) ، الموطأ (٢٦٧:١) . هـ .  
انظره : عالما بكونه .

(١) هـ : اخراجها .  
(٢) الاصل . وزكاة المال وما بعده (ساقطة) . فلزم اخراجها وما بعده  
(ساقط) .

(٣) الاصل - أ : ولو . . . يذكر وفي موضعه (ساقطة) . ب : يذكر .

(٤) الاصل : ترتيب يذكر . وما بعده . ساقط .

(٥) هذه من المسائل التي يجب التعرض لها جملة ولا يشترط تعيينها  
تفصيلا . فاذا عينها واخطأ ضر . الاشباه والنظائر (ص ١٥) . قال  
الجويني في النهاية (٢: ١٩٢ ب) ولو نوى الصدقة المفروضة كفي ذلك  
ولا يشترط تعيين المال . لكن لو عين وعنده مال غائب وحاضر فقـال  
هذا عن مالي الغائب . فان كان باقيا انصرفت اليه وان كان تالفا  
واراد صرفها الى الباقي فلا يمكنه ذلك . فالتعيين ليس بشروط لكن لو  
عين وتلف ضر .

(٦) هـ ، ب : مال . الاصل - أ : الغائب . ساقطة .

(٧) ب : (ساقط) .

(٨) ب ، هـ : شرك . اي ترددت نيته بين الفرض والنفل . وهذا منافي  
للنية فلم تجزه . السيوطي الاشباه والنظائر (ص ٤) ، الجويني

(١٩٢ ب) .

(٩) ب : مالي . ساقطة .

فان لم يكن سالما فنافلة ، فكان ماله سالما اجزأه لامرين <sup>(١)</sup> .  
 احدهما : انه اخلص النية مع سلامة المال ، وبنى ذلك على اصل  
 لان الاصل بقاء المال .  
 والثاني : انه لو اخرجها بنية القرض ، واطلق من غير شرط . فقال <sup>(٢)</sup>  
 هذه زكاة مالي الغائب ، كان موجب ذلك ، انه عن ماله الغائب ان كان سالما .  
 واذا ( كان هذا الشرط من موجهه ) <sup>(٤)</sup> كان ذكره تأكيدا ولم يكن مؤثرا في  
 الاجزاء <sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) انظر للمسألتين الطبري ( ٣ : ٢٧ / أ ) ، الجويني ( ١٩٢ / ب ) ، المنشور  
 في القواعد للزركشي ( ١ : ١١٢ ) قال : اخرج زكاة ماله الغائب وهو  
 يظن سلامته - فبان تالفا . يقع تطوعا بلا خلاف .  
 ( ٢ ) الاصل - أ : وقال .  
 ( ٣ ) ب : مالي .  
 ( ٤ ) ب : مكررة .  
 ( ٥ ) اي لم يؤثر فيه نقضا . واعما يؤثر فيه تأكيدا وتقوية . انظر للمسألة كلها  
 مع الطبري والجويني . . . . . النووي في المجموع ( ٦ : ١٨٢ ) ،  
 شروح المنهاج . قال في المنهاج : ولا يجب تعيين المال . ولو عين  
 لم يقع من غيره . انظر المفني ( ١ : ٤١٤ ) ، النهاية ( ٣ : ١٣٧ - ١٣٨ )  
 التحفة وحواشيها ( ٣ : ٣٤٦ - ٣٤٧ ) ، المحلى ( ٢ : ٤٣ ) وقلبي .

١/١٤

## ٦٢-٦٣ فصل

إذا كان له مائتا درهم غائبة ، ومائتا درهم حاضرة ، فأخرج خمسة دراهم وقال : هذه عن مالي الغائب إن كان سالما ، فإن لم يكن سالما فعن مالي الحاضر كان كما نوى . وكان من أحد المالمين على ما شرط .  
 (١) فان كان ماله الغائب سالما كانت الزكاة عنه . وإن كان تالفا ، كانت  
 (٢) عن الحاضر .  
 (٣)

وكذا أيضا لو قال : هذه زكاة مالي الغائب إن كان سالما ، وأعو عن  
 الحاضر . اجزأه عن أحدهما .  
 وإنما كان كذلك ، لأنه قد اخلص نية الفرض . وإنما جعل الاشتراك في  
 نقلها من فرض إلى فرض . وذلك غير مؤثر في الزكاة ، لأن تعيين الفرض فيها  
 لا يلزم .  
 (٤)

(وهذا المعنى أيضا فارقت الصلاة ، لأن تعيين الفرض فيها يلزم) .  
 (٥)

- 
- (١) ب : له . ساقطة .  
 (٢) الاصل - أ : وإن .  
 (٣) أ : الخاص .  
 (٤) ب ، هـ : واجزا . ب : أحد . ساقطة .  
 (٥) الاصل - أ ، ب : كان .  
 (٦) وهذه من الصور التي صحت فيها النية مع التردد . الاشياء والنظائر  
 (ص ٤٢) ، المجموع (٦ : ١٨٢) قطع المصنف والاصحاب بأنه يجزى عن  
 الحاضر ، وهو الصواب ، ولذا نقله أمام الحرميين والرافعي عن الجمهور  
 قالوا : ولا يضر هذا التردد ، لأن التعيين ليس بشرط . والطبري  
 (٣ : ٢٧/ب) .  
 (٧) هـ : قد . ساقطة . ب : قد اخلص به الفرض ، والاجعل للاشراك .  
 (٨) ب : لا . ساقطة .  
 (٩) الاصل - أ ، ب : تضيير .  
 (١٠) ب : (ساقط) .

فلو جعل نية الصلاة مشتركة<sup>(١)</sup> بين فرضين لم يجز<sup>(٢)</sup> .  
 فلو قال هذا عن مالى الغائب . فتلف المال الثائب<sup>(٣)</sup> لم يجز<sup>(٤)</sup> عن  
 الحاضر لانه لم يشركه فى نيته .

- 
- (١) هـ، أ : مشتركة (فى كلها) .  
 (٢) المجموع (١٨٢:٦) بالاتفاق لان التعيين شرط فى الصلاة .  
 (٣) هـ : الغائب . ساقطة .  
 (٤) الجوينى (٢: ١٩٢ ب) ، المجموع (١٨٢:٦) ولو عين مالا لم ينصرف  
 الى غيره . والجلال (٢: ٤٣) ، الاشباه (ص ١٦) ما يجب التعرض  
 له جملة ولا يشترط تعيينه تفصيلا اذا عينه واخطأ ضر . . . السابع  
 عين زكاة ماله الغائب فكان تالفا لم يجزئه عن الحاضر .

إذا كان له ذوقرابة يرثه<sup>(١)</sup> من والد أو ولد ، وكان بعيداً الخيبة ، فقال  
ان كان مات وورثت ماله فهذه زكاته<sup>(٢)</sup> ، لم يجزه<sup>(٣)</sup> ، لانه لم يبين ذلك على اصل  
كالمال<sup>(٥)</sup> الغائب . لان الاصل في المال الغائب البقاء وفي ذى القربى  
الحياة .

ولهذه أمثلة في صيام يوم الشك الاول والاخير<sup>(٧)</sup> ، نذكرها في كتاب  
الصيام ان شاء الله تعالى .

( ١ ) قال النووي في التصحيح ( ص ٩٩ ) الارث والميراث . قال الميرد : اصله  
الحاقبة . ومعناه هنا الانتقال من واحد الى آخر . الصحاح ( ١ : ٢٩٥  
٢٩٦ ) ، المصباح ( ٢ : ٣٣٠ ) مادة ( وورث ) .

( ٢ ) ب : وورث .

( ٣ ) هـ : زكاة .

( ٤ ) الطبرى ( ٣ : ٢٧ ب ) ذكر المسألة وقال . ويخالف هذا ، اذا باع مال  
مورثه ، وان انه مات ، فان ذلك يصح على احد القولين . قال : لان  
البيع لا يفتقر الى نية . ا . هـ ثم ذكر في فرع آخر مسألتى الصوم .

المجموع ( ٦ : ١٨٣ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٠٧ ) ، الرافعي ( ٥ : ٥٢٤ ) .  
( ٥ ) ب : كان المال الغائب ( ويمكن ان تقرأ . كان المال الغائب ) . ا . هـ  
فالمال الغائب الاصل سلامته وبقاؤه .

( ٦ ) ب : لهذا .

( ٧ ) هـ : الاخر .

تنبيه : التردد هنا يأخذ حكم ما يقوى احد جانبيه . فاذا قال ليلسة  
الشك اصوم فدا عن رمضان ان كان من الشهر لا يصح . لان الاصل  
رجح جانب عدم الصوم فلا يصح الصوم . ولو قال هذا عند آخر يوم من  
رمضان صح صومه ، لان الاصل رجح جانب الصوم فيصح صومه . والله  
اعلم .



إذا ورث مالا ، فلم يعلم به سنين كثيرة ، فعليه زكاته من يوم ورثه  
لأنه داخل في ملكه وإن لم يكن عالما به .<sup>(١)</sup>  
ولو أن رجلا وصى<sup>(٢)</sup> لحمل امرأة بمال ، تجب في مثله الزكاة ، ومات<sup>(٣)</sup>  
فوضعت حملها لأربع سنين ، ملك<sup>(٤)</sup> المال . وفي زكاة ماضى وجهان .  
أحد هما : يخرج زكاة ماضى .  
والثاني : لا زكاة فيما مضى ويستأنف حوله من وقت الوضع .  
ويشبه أن يكونا مخرجين من اختلاف قوله في الوصية ، هل تملك بموت<sup>(٦)</sup> ١/١٥

- 
- ( ١ ) ويخالف المفصوب والضال . لأن ملكه في الموروث تام وتصرفه نافذ .  
( ٢ ) ب : أوصى بحمل لمال . .  
والوصية لغة : الإيصال . من وصى الشيء بكذا ، وصل به . وشرعا  
تبرع بحق مضاف - ولو تقدير لما بعد الموت . معنى المحتاج  
( ٣٨ : ٤ ) ، تصحيح التنبيه ( ص ٩٤ ) ، قم ( ٤٠٣ : ٤ ) مادة ( وصى )  
المصباح ( ٣٣٨ : ٢ ) ، تهذيب الاسماء ( ١٩٢ : ٤ ) .  
( ٣ ) أي الموصى .  
( ٤ ) هذا ليس على إطلاقه . قال في معنى المحتاج ( ٤٠ : ٣ ) أن انفصل  
حيا . وعدم وجوده عندها ( أي عند الوصية ) بأن انفصل لدون ستة  
أشهر . فإن انفصل لستة أشهر فأكثر والمرأة فراش زوج أو سيد لم  
يستحق . فإن لم تكن فراشا ( بأن توفي عنها أو طلقها ) وانفصل  
لاكثر من أربع سنين فكذلك أولدته استحق في الأظهر . التحفة  
( ٧ : ٨ ) .  
ملاحظة : في أقصى مدة الحمل خلاف مجمله . أن أقصاه سنة قمرية  
وبه قال محمد بن الحكم . وقيل : سنتان ، وبه قالت عائشة ، والحنفية  
وقيل أربع سنين قال به الشافعية والمالكية ، والمشهور عن الثعالبي  
راجع لذلك ثبوت النسب رسالة ماجستير . للطالب ياسين ناصر  
محمود الخطيب ( ص ٦٣ ) وما بعدها ، وفيها خلاف كثير .  
( ٥ ) ب : ملكت المال .  
( ٦ ) ب : تملك : ساقطة .

الوصى او بالموت والقبول<sup>(١)</sup> ؟

---

( ١ ) في التنبيه ( ص ٩٤ ) ويستحق الوصية بالموت ان كانت لغير معين وان كانت لمعين ففيه اقوال . احدها يملكه بالموت . والثاني بالموت والقبول . والثالث وهو اصح ، انه موقوف . فان قيل حكم له بالملك من حين الموت ، وان رد ، حكم بانها ملك للوارث . ومغنى المحتساج ( ٤٢ : ٣ ) الاظهر انها بالموت بشرط القبول . وفي قول بالمسوت فقط . والتحفة ( ١١ : ٧ ) والاصح . . . وشيروانى نقل عبارة المغنى .

### سُأَلَةُ (٦٣)

قال الشافعي : ( وَلَوْ أَخْرَجَهَا لَيُقْسِمُهَا ، وَهِيَ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، فَهَلْ لَكَ مَالُهُ ، كَانَ لَهُ حَبْسٌ دَرَاهِمَهُ )<sup>(١)</sup> .  
 وقد مضت هذه السُّأَلَةُ<sup>(٢)</sup> . وقلنا انه ليس يخلو<sup>(٣)</sup> حاله عند تلف ماله بعد الحول ، من احد امرين ، اما ان يكون قبل امكان الاداء او بعده .  
 فان كان بعد امكان الاداء ، فعليه دفع ما اخرجته من الزكاة ، وليس له<sup>(٤)</sup> حبسه . لانه بتأخيرها بعد الامكان مفروض فلزمه ضمانها .  
 ( وان كان قبل الامكان حبس ما بيده ، وجمعه الى باقى ماله ، فكان بلغ نصابا ، اخرج زكاته لافير<sup>(٥)</sup> ، دون ما هلك<sup>(٦)</sup> ) وان كان دون نصاب ، فعلى قولين مبنيين على اختلاف قوله<sup>(٧)</sup> فى الامكان<sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) المزني ( ص ٤٥ ) ، حبس الدراهم ، والطبري ( ٣ : ٢٧ / ب ) ، الام ( ٢ : ٢٢ ) .  
 ( ٢ ) تقدم ( ص < ٨ < ) .  
 ( ٣ ) ب : يخلو .  
 ( ٤ ) ب : طيه .  
 ( ٥ ) أ : لانه دون . الاصل : انه . وشطبها .  
 ( ٦ ) ب : ساقط .  
 ( ٧ ) الاصل - أ : قوله .  
 ( ٨ ) هذا غير ظاهر لان فرض السُّأَلَةُ انه تلف قبل امكان الاداء . وانظر الجويني فى السلسلة فقد قال ( ورقة ٣ / ب ) : سُّأَلَةُ : اذا حال الحول على ماقتى درهم ، فاخرج خمسة ليفرقها على اهل السهمان فتلف المال قبل التفريق ففي زكاة الخمسة الباقية قبولان ، احدهما انها ساقطة . والثاني انه يلزمه ان يخرج عن الخمسة الباقية ربع عشرها فان قلنا الامكان من شرط الوجوب فلاشئ\* . وان قلنا من شرط الضمان وقد حصل الوجوب بالحول . فيلزمه اخراج ربع عشر الخمسة الى الاصناف الثمانية . ا هـ .

## مَسْأَلَةٌ (٦٤)

قال الشافعي : ( وَلَوْ ضَاعَتِ التِّي أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ رَجَعَ السَّيِّ  
 مَابَقِيَ مِنْ مَالِهِ <sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ زَكَى ، وَلَا فَلَاشَى عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .  
 وهى فى معنى المسألة الماضية . لكن فى تلف الزكاة المخرجة من الاصل  
 المبقى <sup>(٣)</sup> . كأنه أخرج زكاته بعد الحول فتلفت من يده <sup>(٤)</sup> . فان تلفت بعد الامكان  
 فعليه اخراج زكاته كاملة ، وان تلفت قبل الامكان لم يضمن ما تلف واعتبر مابقى <sup>(٥)</sup>  
 فان كان نصابا زكاه وان كان اقل من نصاب فعلى قولين <sup>(٦)</sup> . احدهما : لاشى <sup>(٧)</sup> ١٥ / ب  
 عليه . والثانى : عليه من الزكاة بقسط مابقى على اختلاف قوليه فى الامكان <sup>(٨)</sup> .

- (١) الفسخ . من ماله . ساقط . والتصحيح من المطبوع ومن الطبرى
- (٢) (٣ : ٢٨ / أ) ، وأ : فان كان فى مثله الزكاة وكان مالا فلا شىء .
- (٣) (٢) المزنى (ص ٤٥) ولو ضاعت منه . . . زكاه والا فلا . .
- (٤) أ : المتبقى .
- (٥) هـ : فى .
- (٦) الاصل أ : فاعتبر .
- (٧) ب : ضربين .
- (٨) على اختلاف متعلق بقوله قولين .
- (٩) انظر للمسألة الطبرى (٣ : ٢٨ / أ) ، الجوينى فى السلسلة ( ورقة ٣٠ ب )
- قال : اذا حال الحول على مائتى درهم ، فأخرج خمسة ليفرقها على  
 اهل السهمان ، فتلف المال قبل التفريق ففي زكاة الخمسة الباقية  
 قولان . احدهما انها ساقطة . والثانى يلزمه ان يخرج عن الخمسة  
 ربع عشرها . فالمسألة تبني على اصل . وهو ان امكان الاداء ، من  
 شرط الوجوب ام من شرط الضمان ؟ فعلى قولين . احدهما : انها  
 من شرط الوجوب . فعلى هذا لاشىء عليه فيها لانتقاص المال عن  
 النصاب ، قبل الامكان . والقول الثانى : انه من شرط الضمان  
 وقد حصل الوجوب بانقضاء الحول . للحديث - فعلى هذا يلزمه  
 اخراج ربع عشر الخمسة . ا . هـ . وانظر حلية العلماء ( ٣ : ٣٣ ) ذكر  
 المسألة فيما اذا بقى نصاب . ا . هـ .
- ونقل عن مالك ( ص ٢٦ ) انه لو اتلف النصاب قبل الامكان - لغير فرار - =

= لم يضمن الزكاة . وانظر للمالكية المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى افريقية والاندرلس والمغرب للشيخ احمد بن يحيى الونشريسي ت ٩١٤ هـ خرجه جماعة من الفقهاء باشراف الدكتور محمد حجي ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م دار المغرب الاسلامي . بيروت ( ص ٣٨٨ ) . قال اذا اخرج الزكاة لفرقها ، فضاقت ، فلاشي عليه . ا. هـ ونقسل في حلية العلماء ( ٣ : ٢٦ ) عن احمد انها لا تسقط . وعن ابي حنيفة انه يسقط التالف ويؤدي زكاة ما بقي .

## سَأَلَهُ (٦٥)

١٥/ب

قال الشافعي : ( ولو أخذ الوالي من رجل زكاته بلانية اجزأت عنه  
كما يجزى في القسم لها ان يقسمها عنه <sup>(١)</sup> وليه او السلطان ولا يقسمها بنفسه <sup>(٢)</sup> .  
قد ذكرنا ايجاب النية في دفع الزكاة <sup>(٣)</sup> .

فاذا ثبت وجوبها ، فلا يخلو حال رب المال من احد امرين .

اما ان يدفعها طوعا ، او تؤخذ من ماله كرها <sup>(٤)</sup> .

فاذا دفعها طوعا ، فله ثلاثة احوال <sup>(٥)</sup> :

اما ان يفرقها بنفسه ، او يدفعها الى وكيله ليفرقها <sup>(٦)</sup> عنه . او يدفعها

الى الوالي <sup>(٧)</sup> .

فان فرقتها بنفسه ، فلا بد من نية عند دفعها ، او عند عزلها <sup>(٨)</sup> على

( ١ ) الاصل - أ : ان يقسم . والتصحيح من المطبوع والطبرى والام ( ٢ : ٢٣ )

نص الام : واذا اخذ الوالي من رجل زكاة بلانية من الرجل في دفعها  
اليه ، او بنية طائعا كان ، او كرها ، ولانية للوالي الاخذ لها ففى  
اخذها من صاحب الزكاة ، اوله نية . فهي تجزى عنه كما يجزى ففى  
القسم لها ، ان يقسمها عنه وليه ، او السلطان . ولا يقسمها بنفسه . . .

( ٢ ) المزنى ( ص ٤٥ ) ، الطبرى ( ٣ : ٢٨ / ١ ) ، الام ( ٢ : ٢٣ ) .

( ٣ ) ( ص ٦٦٨ ) .

( ٤ ) ب : اما ان يكون يدفعها .

( ٥ ) الاصل - ب : فان .

( ٦ ) الاصل - أ : ليدفعها .

( ٧ ) انظر لهذه الاقسام التنبيه ( ص ٤٤ ) ، الطبرى ( ٣ : ٢٨ / ١ ) وما بعدها

الجوينى ( ٢ : ١٩٣ / أ ، ب ) ، الرافعى ( ٥ : ٥٢٥ ) وما بعدها

المهذب والمجموع ( ٦ : ١٦٢ ) وما بعدها . المنهاج ومغنى المحتاج

( ١ : ٤١٣ ) ، المحلى وحاشيته ( ٢ : ٤٢ ) ، نهاية المحتاج

( ٣ : ١٣٦ ) وما بعدها ، الروضة ( ٢ : ٢٠٩ ) .

( ٨ ) ب : عند .

الوجهين الماضيين <sup>(١)</sup> . فان لم ينولم يجره .  
وان دفعها الى وكيله ، فلهما <sup>(٢)</sup> اربعة احوال .  
اما ان ينوي معا ، اولانيا <sup>(٣)</sup> ، او ينوي الموكل دين الوكيل ، او ينوي  
الوكيل دين الموكل .  
فان نوي معا <sup>(٤)</sup> . فنوي الموكل عند دفعها الى الوكيل ، ونوي الوكيل  
عند تفريقها على <sup>(٥)</sup> الساكنين ، اجزائه الزكاة <sup>(٦)</sup> .  
وان لم ينوي ولا واحد منهما - لم يجره ذلك عن زكاته لفقد النية <sup>(٧)</sup> . وان  
دفعها يحتمل ان تكون فرضا ونفلا .  
وان نوي الموكل دين الوكيل ، ففي اجزائها <sup>(٨)</sup> وجهان <sup>(٩)</sup> .  
احدهما : لا يجزيه . وهو قول من زعم ان محل النية عند الدفع  
والترقية .

- 
- ( ١ ) ( ص ٦٧ ) وانظر التنبيه ( ص ٤٤ ) قال : ويجوز ان ينوي قبل حال  
الدفع وقبل لا يجوز . وعمرة ( ٤٣ : ٢ ) .  
( ٢ ) الاصل - أ : فان .  
( ٣ ) الاصل - أ منها .  
( ٤ ) ه : ينويان .  
( ٥ ) ب : جميعا .  
( ٦ ) ب ، ه : في .  
( ٧ ) المصادر السابقة ، الرافعي فهو اولى والمجموع والروضة الاكمل .  
( ٨ ) المجموع : بالاتفاق .  
( ٩ ) ه : لان ( وهما بمعنى . لان الواو عاطفة على قوله لفقد النية ) .  
( ١٠ ) ه : فان .  
( ١١ ) الاصل - أ : اجزائها .  
( ١٢ ) الرافعي ( ٥ : ٥٢٧ ) فيه طريقان ( احدهما ) القطع بالجواز . كما  
لو دفع الى الامام ونوي ( واظهرهما ) : انه يبني على انه لو فرق بنفسه  
هل يجزيه تقديم النية على التفرقة ؟ وجهان اظهرهما : نعم . الروضة  
( ٢ : ٢٠٩ ) ، الطبري ( ٣ : ٢٨ / أ ) . والفرق بين صنيع الماوردي  
وهؤلاء هو في نقل المذهب . فالماوردي نقل المذهب على انه وجهان  
ونقله غيره على انه طريقان .

والثاني : يجزيه . وهو قول من زعم (١) ان محل النية عند العزل . وهو ١/١٦ (٢)  
 اصح الوجهين .  
 الكل اجمعوا (٣) على جواز النيابة في تفريق الزكاة ، فلو كلف الموكل النية  
 مند تفرقة الوكيل ، لشق عليه ، واداه الى المنع من الاستنابة .  
 وان نوى الوكيل دين الموكل ، لم يجزه . لان دفعه الى الوكيل قد  
 يكون فرضا ونفلا .  
 فافتقر الى نية يفرق بها بين الدفعين . (٥)  
 وان دفعها الى الامام ، فلهما أيضا اربعة احوال . (٦)

- ( ١ ) ب : من زعم . ساقطة .  
 ( ٢ ) أ : الفل .  
 ( ٣ ) هذا جواب لسؤال مقدر . كأن قائل يقول : لماذا كان الوجه  
 الثاني اصح الوجهين . فاجاب . الكل اجمعوا . . . الخ  
 ( ٤ ) الاصل : اجتمعوا .  
 ( ٥ ) هـ : الدفعتين . وهذا بالاتفاق . قال الطبري ( ٣ : ٢٨ ب ) وان نوى  
 الوكيل ولم ينورب المال ، لم يجز لان المؤدى للزكاة هورب المال  
 والعبادة عليه متوجهة والنية عليه مستحقة . والمجموع ( ٦ : ١٨٣ ) ،  
 ومغني المحتاج ( ١ : ٤١٤ ) ، والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٤٨ ) ، مسائل  
 والمكشي وحواشيها ( ١ : ٤١٤ ) ، والروضة ٢٠٩/٢ والمجموع ١٨٢/١ اذكر مسائل  
 تخص التوكيل في الزكاة . وهي :  
 ١ - لو وكله وفوض اليه النية ونوى الوكيل . قال امام الحرمين والفضالي  
 اجزاه ، بلا خلاف .  
 ٢ - لو دفع الى الوكيل بلانية . ودفع الوكيل ولم ينو لكن نوى الموكل  
 حال دفع الوكيل الى الاصناف اجزا بلا خلاف . لان نية الموكل  
 قارنت الصرف الى المستحق فاشبه تفريقه بنفسه .  
 ٣ - لو دفع الى الوكيل بلانية ، ثم نوى قبل صرف الوكيل الى  
 الاصناف فقد جزم صاحب ( بياض ) بالاجزاء ، ويحتمل انه فوزه على  
 الاصح . وهو تقدم النية على الدفع والله اعلم . ا . هـ  
 ٤ - ولو قال لوكيله : اد زكاة مالي من مالك اشترطت نية الوكيل  
 قياسا على وجوب النية على النائب في الحج . ا . هـ  
 ( ٦ ) الاصل - أ : فلهما . ب : احداها .



- احدها : ان ينوي جميعا ، فيجزيه .  
 والثاني : ان ينوي رب المال دون الامام ، فيجزيه وجها واحدا  
 لان يد الامام يد الساكنين .  
 والثالث : ان ينوي الامام دون رب المال ، فيجزيه أيضا <sup>(٢)</sup> . لان الامام  
 لا يأخذ من المال الا ما يجب بخلاف الوكيل .  
 والرابع : ان لا <sup>(٣)</sup> ينوي رب المال ولا الامام ففيه وجهان .  
 احدهما : وهو الصحيح <sup>(٤)</sup> .

- ( ١ ) الاصل : والثاني .  
 ( ٢ ) ذكر الرافعي في هذه الحالة وجهين كالحالة الرابعة الالية . وكذلك  
 النووي . وعلى هذا فكل الاموردي خلاف الصحيح من المذهب .  
 ( ٣ ) ب : ان ينوي رب المال والامام ففيه وجهان اصحهما ، وهو منصوص  
 الشافعي يجزيه . ا . هـ وهو خطأ لان هذه هي الحالة الاولى .  
 ( ٤ ) صحح الماوردي هذا الوجه ، لان له مستندا . وهو نص الشافعي  
 رحمه الله ، لكن العلماء لم يرتضوا هذا التصحيح ، واولوا نص  
 الشافعي ، وردوا تحليل الماوردي . قال الطبري ( ٣ : ٢٨ ب ) بعد ان  
 صحح الوجه الثاني . . . : واذا قلنا يجزيه اذا لم ينو فوجه ان الامام  
 لا يدفع اليه من الزكوات الا ما كان فرضا على الانسان ، فظاهر الحال  
 يغنيه عن النية . ولان الامام يأخذ من مال المعتنع وان لم ينو ويجزيه  
 قال : وهذا غلط . لان الامام قد يدفع اليه الفرض والنفل من  
 الصدقات ، ولا يختص احدهما بالدفع اليه ، لان الامام يعرف مصارف  
 ذلك ، ولا يسلم ما قالوه . واما المعتنع : فانما اقمنا نية الامام مقامه  
 للضرورة . وقول الشافعي ههنا يجزيه وان لم ينو اراد به اذا امتنع  
 رب المال من اداء الزكاة فاخذ الامام من ماله ، فانه لا يحتاج فيه  
 الى نية . فهذا معناه . ا . هـ وقال النووي وهذا ( اي عدم  
 الاجزاء ) هو الاصح صححه المصنف هنا وفي التنبيه وشيخه القاضي  
 ابو الطيب والبندنجي والبخوي وآخرون . وصححه الرافعي في  
 المحرر قال الرافعي في الشرح : هذا هو الاصح عند جمهور  
 المتأخرين . ا . هـ ثم ذكر تأويل نص الشافعي . ا . هـ  
 انظر التنبيه ( ص ٤٤ ) قال : وقيل : ان دفع الى الامام اجزاه من غير  
 نية ، وليس بشئ \* .  
 والمذهب مع المجموع ( ٦ : ١٧٩ ) لا يجزيه . وهو الاظهر ، والرافعي =

وهو منصوص الشافعي ، انه <sup>(١)</sup> يجزئه . لان اخذ الامام يتوجه <sup>(٢)</sup> الى الفرض ، لانه لا يأخذ الا ما وجب .

والثاني : وهو قول بعض <sup>(٣)</sup> اصحابه . لا يجزئه لفقد النية المشروطة في الاداء . والله اعلم . .

= ( ٥٢٧ : ٥ ) ، المحلي ( ٤٤ : ٢ ) لم يجز على الصحيح . وقال القفال الشافعي في حلية العلماء ( ١٢٤ : ٣ ) : لم يجزه في اظهر الوجهين كما لو دفع الى المستحق . هـ . ا . هـ . اقول : بعد معرفة ما تقدم . فان الحق الصريح مع الماوردي . لانه وهو يشرح كلام الشافعي كما اختصره المزني . اطلع على كـ سلام الشافعي في الام ( ٢٣ : ٢ ) . وهو صريح لا يحتاج بل ولا يحتمل التأويل فقد قال الشافعي : واذا اخذ الوالي من رجل زكاة ، بلانية من الرجل في دفعها اليه ، او بنية . طائعا كان الرجل او كارهيا ولانية للوالي الاخذ لها في اخذها من صاحب الزكاة اوله نية فهي تجزى عنه . هـ . ا . هـ فكيف يستطيع العلماء ( الذين سبق ان نقلت عنهم ) تأويل قول الشافعي انه في الممتنع ؟ ثم ان الماوردي اوضح ( وهو يصحح هذا الوجه ) انه منصوص الشافعي . واما قول الطبري . . . ولان الامام قد يدفع اليه الفرض والنفل من الصدقات . . الخ . فغير معروف . وسيأتي قول الشافعي : واحسب ان يتولى الرجل قسمتها بنفسه . فاذا كان هذا بالنسبة للواجب فما بالك بالتطوع .

( ١ ) هـ : انه . ساقطة .

( ٢ ) أ : يتجه .

( ٣ ) ب : بعض . ساقطة .

فان امتنع من ادائها طوعا ، اخذها <sup>(١)</sup> الامام من ماله قهرا ، ويجزيه في الحكم ، نوى الامام اولم ينو .

وهل يجزيه فيما بينه وبين الله تعالى ؟ على وجهين .  
وقال ابو حنيفة : اذا امتنع <sup>(٢)</sup> من ادائها لم يجبر عليها ، ولم يجز ان تؤخذ كرها بل يحبس حتى يؤديها .

( ١ ) ب : اخذه .

( ٢ ) التنبيه (ص ٤٣) وان منعها بخلا اخذت منه وعزر عليها . المذهب ( ٢٣١ : ٥ ) ، نحو نص التنبيه ، والنكت ( ١ : ١٦٨ ) ، الجويني ( ٢ : ١٩٣ ب ) ، المجموع ( ٥ : ٣٣٤ ) - يعزر وتؤخذ منه قهرا ، كما اذا امتنع من دين آدمي . قال الشافعي رحمه الله في المختصر والاصحاب كلهم انما يعزر مخفيها ومانعها . اذا لم يكن له عذر في اخفائها ومنعها . . . . هـ

تقول العرب قهرت الرجل على الامر قهرا . وقسوته واقتسوته اقتساراً واجبرته عليه اجباراً ، واكرهته عليه اكرهاً ، واستكرهته ايضاً ، واعتسوته اعتساراً ، وغلبتها غلبة . . . الخ الالفاظ الكتابية (ص ١٤١) والقهر لا يكون الا بفضل القدرة ، بخلاف الغلبة . فقد تكون بفضل القدرة وبفضل العلم . الفرق اللغوية (ص ٨٥) . اقول فعلى هذا فسان معنى اخذها قهرا . ان فيها معنى القوة .

( ٣ ) قال في المصباح المنير ( ٢ : ٢٤٧ ) امتنع من الامر : كف عنه . وفي قم ( ٣ : ٨٩ ) : ضد اعطاه ، وكذلك قال في الصحاح ( ٣ : ١٢٨٧ ) ، مادة ( منع ) هـ لكن قوله : ضد الاعطاء . شامل للعجز عن الفعل ولتركه ، ولكف عنه .

والعلماء يفرقون بين كل هذه الاشياء .

وكلمة امتنع تعطى مدلولاً غير الكف وغير العجز وغير الترك .

فالعجز : عدم القدرة على الفعل .

والكف : يستعمل في الامتناع عما تدعو اليه الشهوة . والامساك مثله ويستعملان ايضاً فيما لا تدعو اليه الشهوة .

والترك : فعل احد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر .

اما المنع : فهو ما لاجله يتعذر الفعل على القادر ، فهو يضاف للفعل =

فان اخذت كرها لم يجزه . واستدل بشيئين . (١)

= وليس يضاد القدرة . بخلاف العجز . بل ليس يسمى منعاً الا اذا كان مع القدرة . ا.هـ . بتصرف  
الفرق اللغوية (ص ٩٠) .

(١) ذكر الحنفية اخذ الممتنع في الدر المختار (٢ : ٢٩٠) قال : ولو اخذها السامى جبراً لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار، ولكن يجبر بالحبس ليوذى بنفسه . قال ابن عابدين (قوله لم تقع زكاة) وفي بعض النسخ : لم تصح زكاة . وعزا هذا في البحر الى المحيط . ثم قال : وفي مختصر الكرخي : اذا اخذها الامام كرها فوضعها موضعها اجزأ . لان له ولاية اخذ الصدقات، فقام اخذها مقام دفع المالك وفي القنية . فيه اشكال ، لان النية فيه شرط ولم توجد . قال ابن عابدين : قلت : قول الكرخي فقام اخذها . الخ يصلح جواباً تأمل (اي جواباً لاستشكال القنية) . ثم قال في البحر : والمفتي به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة، يسقط الفرض، لان للسلطان او نائبه ولاية اخذها، وان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذها وان كان في الباطنة فلا . وانظر البدائع (٢ : ٩٣) ففيه تفصيل آخر . وهو ان للامام ان يأخذ العشر جبراً ويسقط عن صاحب الارض، كما لو ادى بنفسه الا انه لا ينال الثواب كما لو ادى بنفسه . بخلاف الزكاة فان الامام لا يملك اخذ جبراً . وان اخذ لا تسقط الزكاة عن صاحب المال ، ولهذا لومات من عليه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة فانها تسقط بالموت . ا.هـ . ولم يفرق الشيخ شلبي في حاشيته على تبیین الحقائق (٢ : ٢٥٧) بين العشر والزكاة ، ولا بين الاموال الظاهرة والباطنة بل نقل كلام الكرخي - اعلاه - على ان نية الامام كافية . على انه لا اشكال فيه . ا.هـ .  
وكذلك فعل الشيخ رشيد الدين في الينابيع (ص ١٤ب) فقال : ومن امتنع من اداء الزكاة فاخذها الامام كرها منه ، ووضعها في اهلها جازت من الزكاة . ا.هـ . والفتاوى الاسعدية (ص ١٦) .  
اما الحنابلة فيرون ما يراه الشافعية . المفنى (٢ : ٤٧٨) ، والمقنن (١ : ٣٤٢) قال : ومن منعها بخلا بها اخذت منه وعز . فبان غيب ماله او قتله او قاتل دونها وامكن اخذها ، اخذت من غير زيادة وقال ابو بكر : يأخذها وشطر ماله . قال في الحاشية قوله (اخذت =

احدهما : ان الزكاة عبادة<sup>(١)</sup> لا يصح اداؤها الا بنية . ومع الاكسراه لا تصح منه النية .

والثاني : ان اخذها كرها ، لا يصح الا لدالب معين . ومستحق الزكاة غير معين<sup>(٢)</sup> . وهذا خطأ . ودليلنا قوله تعالى : ( خذ من اموالهم صدقة ) فكان هذا الامر بالاخذ على عمومته في المطيع والممتنع . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( في كل ساعة اهل في اربعين بنت لبون ، لا تفرق اهل عن حسابها ، من اعطاها مؤتجرا<sup>(٣)</sup> فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ماله عزمة<sup>(٤)</sup> من عزمات ربنا ليس لآل محمد فيها نصيب<sup>(٥)</sup> ) .

= من غير زيادة ) وهذا قول اكثر اهل العلم منهم ابو حنيفة و مالك والشافعي واصحابهم . وكذلك ان غل ماله او كتبه . . ( قوله وقيل ابو بكر . الخ ) وهذا قول اسحق بن راهويه لحديث بهز بن حكيم . ا هـ بتصرف .

والانصاف ( ١٨٨ : ٣ ) ، شرح منتهى الارادات ( ٤١٩ : ١ ) ، المحرر في الفقه ( ٢٢٦ : ١ ) وبذلك قال المالكية ، المدونة ( ٢٨٤ : ١ ) ، بلغية السالك ( ٢٣٦ : ١ ) ، الاشراف ( ١٦٩ : ١ ) ذكر خلاف ابي حنيفة والادلة . مختصر خلافات البيهقي ( ٨٤ ب ) ، الافصاح ( ١٤٨ : ١ ) .

( ١ ) هذا هو سبب الخلاف بين الشافعية والحنفية . فالشافعية يرون ان الزكاة مؤنة مالية ، وجبت للفقراء على الاغنياء ، بقراءة الاسلام ، على سبيل المواساة . ومعنى العبادة تبع فيها . واتما اثبت الشرع ترغيبا في اداها . واحتج في ذلك بحصول مقصودها ( المواساة ) منع الامتناع قهرا . وجواز التوكيل في اداها ، وتحمل الزوج عن زوجته والسيد عن عبده .

وقال ابو حنيفة : الزكاة وجبت عبادة لله تعالى - ابتداء . وشرعت ارتياضا للنفس ، بتنقيص المال ، من حيث ان الاستغناء بالمال سبب للطغيان . ا هـ باختصار . تخرج الفروع على الاصول للزنجاني

( ص ١١١ - ١١٢ ) .

( ٢ ) ب : مستحق الزكاة عين .

( ٣ ) ب ، هـ : وروى .

( ٤ ) النسخ : مؤتمرا .

( ٥ ) ب : عزماته .

( ٦ ) تقدم ( ص ٤٧٩ ) .

ولانه حق في مال<sup>(١)</sup> يقدر على اداائه ، فوجب ان يجبر عليه (عند امتناعه)<sup>(٢)</sup>  
 كالدائن (ولانه مال يتولاه الامام لاهل السهمان فجاز ان يجبر عليه عند  
 الامتناع منه كالا عشار)<sup>(٣) (٤)</sup> .  
 فاما الجواب عن استدلاله الاول بفقد النية ، (فهو ان النية)<sup>(٥)</sup> يقصد  
 بها الفرق بين التطوع والفرض . وهذا المعنى<sup>(٦)</sup> موجود (في الاكراه)<sup>(٧)</sup> .  
 واما قوله : ان مستحقها غير معين (قيل : اوصافهم معينة)<sup>(٨)</sup> ، وان كانت  
 اشخاصهم غير معينة<sup>(٩)</sup> ولولا تعيين اوصافهم لما جاز ان يفرقها فيهم (لجهله  
 بهم)<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) الاصل - أ ، ب : ماله .  
 (٢) الاصل - أ : (ساقط) .  
 (٣) عند الحنفية يجبر على اعطاء العشر ويجزى اخذ الامام عن النية .  
 البدائع (٢ : ٩٣٠) .  
 (٤) ب : (ساقط) .  
 (٥) أ ، ب : (ساقط) .  
 (٦) قال الشيرازي في النكت (ص ١٦٨) يفتقر الى النية عند القدرة عليها  
 فاذا تعذرت قامت نية السلطان مقام نيته ، كاخراج الفطرة عن  
 الصبي . ا . هـ . اقول : قوله عند القدرة عليها فاذا تعذرت  
 اي حقيقة كالطفل او حكما كالممتنع . (قوله قامت نية السلطان مقام  
 نيته) بل نية السلطان اقوى لانه لا يؤدي عن غيره الا الواجب .  
 (٧) ب : (ساقط) ومحلّه بياض .  
 (٨) يريد ان يقول ان صفة الفقر والمسكنة . . الخ هي اوصاف اهل الزكاة  
 فهم معينون بهذه الاوصاف وان لم تتعين اشخاصهم ولا اسماءهم .  
 (٩) ب : (ساقط) .  
 (١٠) الاصل - أ : (ساقط) .

## سألة (٦٦)

قال الشافعى : ( وَأَحِبُّ أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ قِسْمَتَهَا <sup>(١)</sup> بِنَفْسِهِ لِيَكُونَ عَلَى <sup>(٢)</sup> يَقِينٍ مِنْ أَدَائِهَا عَنْهُ ) وهذا صحيح <sup>(٣)</sup>.

والاموال الموضو بان ظاهرة <sup>(٤)</sup> : كالماشى والزروع . وباطنة : كالدراهم ١/١٧ والدنانير .

فاما الباطنة <sup>(٥)</sup> ، فلا يلزمه دفع زكاتها الى الامام ، ويجوز ان يفرقها بنفسه او يدفعها الى وكيله او الى الامام الحادل <sup>(٦)</sup> . وهو مخير فى الجواز بين

( ١ ) هـ : قسمها .

( ٢ ) لم يقل ليكون على علم او معرفة ، بل قال ليكون على يقين . وقد اصاب لان العلم : اعتقاد الشئ على ما هو به على سبيل الثقة . ويكون مجملا ومفصلا . والمعرفة : اخص منه . لانها علم بعين الشئ مفصلا عما سواه . اما اليقين . فهو سكون النفس وثقل الصدر بما علم . وقيل : اليقين يكون بعد حيرة الشك . والشاهد ، انهم يجعلونه ضد الشك . فيقولون : شك ويقين . . . الخ الفرق اللغوية ( ص ٦٣ ) ، فالشافعى هنا يريد ان المتصدق اذا اخرجها بنفسه تطمئن نفسه به ويثقل صدره بوصولها الى مستحقيها بخلاف ما اذا اعطاها الامام .

( ٣ ) المزنى ( ص ٤٥ ) ، الطبرى ( ٣ : ٢٨ ب ) ، ( ٢٩ / أ ) .

( ٤ ) ب : ظاهر .

( ٥ ) ب : الباطن .

( ٦ ) التنبيه ( ص ٤٤ ) ومن وجبت عليه الزكاة فى الاموال الباطنة وهى الفاضى واموال التجارة والركاز ، جاز له ان يفرق ذلك بنفسه ووكيله ويجوز ان يدفع الى الامام . وفى الافضل اوجه . احدها ، ان يفرق بنفسه . والثانى : ان يدفع الى الامام . والثالث : ان كان الامام عادلا فالافضل ان يدفع اليه . وان كان جائرا فالافضل ان يفرق بنفسه . وفى الاموال الظاهرة - وهى الماشى ، والزروع ، والثمار ، والمعادن - قولان : اصحهما . ان له ان يفرق بنفسه . ا . هـ .

وانظر المذهب ( ٦ : ١٦٢ ) لكنه قال ( والثانى ) ان الافضل ان يدفع الى الامام عادلا كان او جائرا . ا . هـ . ثم ذكر ان من الاصحاب من قال : ان كان عادلا فالدفع اليه افضل وان كان جائرا فنفرتة بنفسه افضل . ا . هـ . وفى الروضة ( ٢ : ٢٠٥ ) تفصيل جيد فقد قال =

هؤلاء الثلاثة ، بين نفسه او وكيله او الامام .

فاما الاولى <sup>(١)</sup> والافضل ، فهو اولى من وكيله . لانه على يقين من فصل نفسه وفي شك <sup>(٢)</sup> من فعل وكيله ( والامام ايضا اولى من وكيله ) ، لان الزكاة تسقط عنه بدفعها الى الامام ، وان لم يدفعها الى الساكنين ، ( ولا يسقط عنه بدفعها الى الوكيل ، حتى يدفعها الى الساكنين ) <sup>(٥)</sup> .

فاما هو والامام ينفي اولاهما بتفريقها اذا كانت باطنة وجهان .

احدهما : ان دفعها الى الامام اولى من تفريقها بنفسه لامرين :

احدهما : انه اعرف بمستحقها منه .

والثاني : انها تسقط عنه في الظاهر والباطن . واذا فرقها بنفسه

سقطت عنه في الظاهر دون الباطن .

والوجه الثاني : ان تفريقها <sup>(٦)</sup> بنفسه اولى لما علل به الشافعي : من

انه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره .

يجوز للمالك ان يفرق بنفسه في الاموال الباطنة . او يصرف الى الامام او يوكل . اما الافضل فهو اولى من الوكيل . لا مكان خيانتة ، اما الافضل في الاموال الباطنة فوجهان ( اصحهما ) عند جمهور الاصحاب من العراقيين وغيرهم . وبه قطع الصيدلاني : الدفع الى الامام افضل . لتيقن سقوط الفرض به . بخلاف تفرقة بنفسه . والثاني : بنفسه افضل . لانه اوثق ، وليخص اقاربه وجيرانه . ا.هـ

والجلال المحلي مع قليوبي وعميرة ( ٤٢ : ٢ ) ، مكنى المحتاج ( ٣ ) : ( ٤١٣ ) ، نقل في المجموع ( ١٦٤ : ٦ ) اجماع المسلمين على جواز تفرقة مال الانسان الباطن بنفسه . وقال لا خلاف فيه . ا.هـ

وحلية العلماء ( ١١٩ : ٣ ) .

( ١ ) ب : فاما اول .

( ٢ ) اي رب المال .

( ٣ ) هنا قابل اليقين بالشك كما تقدم .

( ٤ ) ب : ( ساقط ) .

( ٥ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

( ٦ ) هـ : انه .

( ٧ ) الاصل - أ : يفرقها .



فاما الاموال الظاهرة<sup>(١)</sup> فللامام اربعة احوال<sup>(٢)</sup> .

احدها : ان يكون عادلا في الزكاة وفي غيرها .

والثاني : ان يكون جائرا<sup>(٣)</sup> في الزكاة وفي غيرها .

والثالث : ان يكون عادلا في الزكاة جائرا في غيرها .

والرابع : ان يكون جائرا في الزكاة عادلا في غيرها .

فان كان جائرا في الزكاة وفي غيرها<sup>(٤)</sup> ، او جائرا في الزكاة عادلا في

غيرها ، لم يجز دفعها اليه بـ و فرقتها رب المال بنفسه ، فان دفعها السي ١٧ / ب

الامام الجائر فيها<sup>(٥)</sup> لم تجزه<sup>(٦)</sup> . وسنذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى

من قسم الصدقات .

( ١ ) في ب ، هـ : فاما المال الظاهر .

( ٢ ) ذكر الطبري ( ٣ : ٢٩ / أ ) للامام حالتين .

١ - ان يكون عادلا ، فهو اولى بتفريقها من رب المال ووكيله ، واختلف الناس . فمنهم من اوجب دفعها اليه . ومنهم من لم يوجب . فـ اذا دفعها الى الامام ، فهو اولى للخروج من الخلاف ، واما اذا لم يكن عادلا ، فاختلف اصحابنا في ذلك ، فقال ابو علي الطبري : دفعها اليه اولى من تفريقها بنفسه . ومنهم من قال بتفريقها بنفسه افضل لان الامام غير موشوق به . ا . هـ بتصرف

( ٣ ) الجور : خلاف الاستقامة في الحكم . تقول : جار الحاكم في حكمه

والسلطان في سيرته . اذا فارق الاستقامة في ذلك . والظلم : ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضا ، سواء كان من سلطان او حاكم ، او غيرهما فخيانة الدرهم ظلم ولا تسمى جورا ، فان اخذ ذلك على وجه القهر او الميل سمي جورا . . . . . الفروق اللغوية ( ص ١٩١ ) .

( ٤ ) ب : زاد بعد غيرها : ( والثاني ان يكون جائرا في ام فان كان في

كان الزكاة وفي غيرها ) بعدها . قال : او جائرا بما في الزكاة . . .

لم يجزه .

( ٥ ) الاصل - أ : فيها . ساقطة . وهي مهمة لما يأتي من انه لو كان عادلا فيها جائرا في غيرها جاز دفعها اليه على الجديد وعلى القديم

يجب .

( ٦ ) المذهب ( ٦ : ١٦٢ ) ( والثاني ) ان الافضل ان يدفع الى الامام عادلا كان او جائرا - وذكر الاحاديث التي تؤيد هذا . وتقدم كلام =

وَأَنْ كَانَ عَادِلًا فِي الزَّكَاةِ وَفِي غَيْرِهَا ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ (١) .  
 فِي الْقَدِيمِ : يَجِبُ دَفْعُ الزَّكَاةِ (٢) إِلَيْهِ . فَإِنْ فَرَّقَهَا رَبُّ الْمَالِ بِنَفْسِهِ  
 أَوْ وَكِيلِهِ (لَمْ يَجْزِهِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (٣))

= المذهب تاماً قريباً . أما النووي في المجموع (٦ : ١٦٤) فقد قال  
 وأما الأموال الظاهرة ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران (أصحابها)  
 الجديد : جوازه . والقديم : منعه ، ووجب دفعها إلى الإمام  
 أو نائبه ، وسواء كان الإمام عادلاً أو جائراً لأنه مع الجور نافذ الحكم  
 هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى البيهقي وجهاً بالجواز  
 وحكى الحنفاطي والرافعي وجهاً : بعدم جواز الدفع إلى الجائر  
 مطلقاً وبه جزم الماوردي . قال - أي الماوردي - وسواء كان جائراً في  
 الزكاة وغيرها ، أو جائراً فيها يصرفها في غير مصارفها ، عادلاً في  
 غيرها . قال النووي : وهذا الوجه ضعيف جداً . بل غلط . وهو  
 مردود بما سبق من الأحاديث والآثار . وكذا الوجه الذي حكاه  
 البيهقي ضعيف جداً . قال أصحابنا : وعلى القول القديم : لو فرقها  
 بنفسه لم يجزه ، وعليه دفعها ثانياً إلى الإمام أو نائبه . إلا إذا ايسر  
 من مجيء الساعي فيفرقها بنفسه ، وتجزى للضرورة . اهـ . يتصرف  
 وفي (٦ : ١٦٣-١٦٤) ذكر الأحاديث والآثار .

(١) الأصل - أ : قولي قوله .

(٢) ب : الزكاة . ساقطة .

(٣) المدونة (١ : ٣٢٧) (باب) في دفع الصدقة إلى الساعي . قال  
 مالم يخلصه : أن كان الإمام عادلاً ، وجب تسليمها إليه أو غير عسـ  
 واستطاع رب المال الهروب بها هرب . والاسلمها إليه ويرى\* . اهـ .  
 ثم ذكر أحاديث وآثاراً . وقال : (قال ابن وهب) وأخبرني رجال من  
 أهل العلم : أن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عمر  
 وجابر بن عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص ، وحذيفة بن اليمان وأنس بن  
 مالك ، وأبا قتادة ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة ، وهائشة  
 وأم سلمة ، ومحمد بن كعب القرظي ، ومجاهداً ، وعطاء ، والقاسم  
 وسالماً ، ومحمد بن المنكدر ، وعروة بن الزبير ، وربيع بن أبي عبد  
 الرحمن ، ومكحولاً ، والقعقاع بن حكيم وغيرهم من أهل العلم كلهم  
 يأمر بدفع الزكاة إلى السلطان ويدفعونها إليهم . اهـ . وتهذيب  
 مسائل المدونة . مخطوطة (ص ٤٢) ، الإشراف (١ : ١٩١) ، وفي =

وابى حنيفة<sup>(١)</sup> .

وعلى قوله في الجديد : لا يجب دفعها اليه ، وان فرقها بنفسه  
او وكيله<sup>(٢)</sup> جاز ، لكن دفعها اليه في المال الظاهر اولى من تفريقها بنفسه  
او وكيله ، وجبها واحدا ليكون خارجا من الخلاف في الاجزاء<sup>(٣)</sup> ، وعلى يقين<sup>(٤)</sup> من  
ادائها ظاهرا وباطنا .

وان كان عادلا في الزكاة ، جائرا في غيرها ، وجب على قوله القديم  
دفعها اليه ولم يجز تفريقها بنفسه . روى<sup>(٥)</sup> سهيل بن ابي صالح عن ابيه .

= بلغة السالك ( ١ : ٢٣٦ ) قال : ويجب دفعها له ان كان عادلا في  
صرفها واخذها وان كان جائرا في غيرها ، ان كانت ماشية او حرثا  
بل وان كانت عينا . ولا تدفع للجائر في صرفها بل الواجب جردها  
والهروب بها . فان اخذها كرها اجزأت .

( ١ ) بدائع الصنائع ( ٢ : ٨٨٢ ) . فصل في المسألة . والهداية  
يفتح القدير ( ٢ : ٢٢٥ ) ان حق الاخذ للسلطان وتبيين الحقائق  
( ١ : ٢٨٢ ) واما اخذ الصدقات فالى الامام ، كذا كان في ايامه  
عليه الصلاة والسلام . وفي زمن ابي بكر وعمر . وفوض عثمان السبي  
اربابها في الاموال الباطنة اذا لم يمر بها على العاشر فيقي مسا  
وراءه على الاصل . ا . هـ الدر المختار ورد المحتار ( ٢ : ٣١٢ ) .

( ٢ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

( ٣ ) ب : في الاصرار .

( ٤ ) هـ : وعلى تعيين .

( ٥ ) ب : روى عن سهيل . هـ : وروى . وسهيل بن ابي صالح . هـ -

ذكوان السمان . يزيد المدني . صدوق تفرغ حفظه بآخره . روى له  
البخارى مقرونا وتعليقا . كان مولى لجوبرية بنت الاحمسي . من السادسة  
مات في خلافة المنصور . التقريب ( ١ : ٣٣٨ ) ، تهذيب الكمالي  
( ٣ : ١٨ ) ب ، الميزان ( ٢ : ٢٤٣ ) ، الكواكب النيرات ( ص ٢٤١ ) تاريخ  
الدارمي ( ص ١٢٣ ) ت ٣٨٣ ، كلام ابن معين ( ص ١١٨ - ١١٩ ) ت ٣٨٩  
٣٩٠ ، اسعاف المصطفى ( ص ١٨ ) ، تجريد التمهيد ( ص ٦٦ ) ، ديوان

الضعفاء للذهبي ( ص ١٢٧ ) ت ١٨٢٣ .

قال سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ فَقُلْتُ : <sup>(١)</sup> عِنْدِي مَالٌ مُجْتَمِعٌ ، يَعْنِي مِنْ مَسَالِ  
الْصَّدَقَةِ ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ كَمَا تَرَى فَمَا اصْنَعْ بِهِ ؟ قَالَ : <sup>(٢)</sup> اِدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ . قَالَ  
( وَسَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ فَقَالَ : <sup>(٣)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ ) . وَسَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ  
مِثْلَ ذَلِكَ ، وَسَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

فأما على قوله في الجديد ، فلا يجب دفعها إليه . ويجوز أن يفرقها

( ١ ) النسخ سعد بن مالك . والصواب ما أثبتته . انظر كتب الحديث .  
وسعد بن أبي وقاص هو : مالك بن أهييب بن عبد مناف بن زهرة بن  
كلاب بن مرة الزهري أبو اسحق . أحد العشرة المبشرين بالجنة  
وأول من رمى بسهم في سبيل الله . وفارس الأسلام . وحارس رسول  
الله صلى الله عليه وسلم . ومجيب الدعوة . مات بالعقيق ، على عشرة  
أميال من المدينة وحمل على الأعناق إلى البقيع سنة خمس وخمسين  
وقيل غير ذلك . أ . هـ  
اسحاق المبطأ ( ص ١٦ ) ، تهذيب الاسماء ( ١ : ٢١٣ ) ت ٢٠٥ ،  
التقريب ( ١ : ٢٩٠ ) ت ١٠٨ قال : وهو آخر العشرة وفاة . المعارف  
( ص ١٠٦ ) وما بعدها ، طبقات الشيرازي ( ص ٥٢ ، ٥٧ ) ، تهذيب  
الكامل ( ٣ : ٧٧ ) ، حلية الأولياء ( ١ : ٩٢ ) .

( ٢ ) هـ : وقلت .

( ٣ ) ب ، هـ : ( ساقط ) .

( ٤ ) حسن الاثر ( ص ١٩ ) ذكر اثر سعد بن أبي وقاص ، وأبي هريرة ، وأبي  
سعيد الخدري أنهم سئلوا عن الصرف إلى الولاة الجائرين فأمرؤا به .  
قال رواه سعيد بن منصور . أ . هـ . وذكر النووي هذا الاثر - اثر  
سعد وغيره في المجموع وهو يذكر الاحاديث التي توجب الدفع إلى الولاة  
فقال : وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندى نفقة فيها  
صدقة - يعني بلغت نصاب زكاة - فسألت سعد بن أبي وقاص وأبي  
عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسموا أو ادفعوها إلى السلطان  
فأمروني جميعا أن ادفعوها إلى السلطان . ما اختلف على منهم  
أحد . وفي رواية فقلت لهم ( هذا السلطان يفعل ما ترون . فادفع  
إليه زكاتي ؟ فقالوا كلهم : نعم فادفعها ) رواهما الامام سعيد بن  
منصور في مسنده . أ . هـ . المجموع ( ٦ : ١٦٣ ) .

وانظر مصنف ابن أبي شيبة ( ٣ : ١٥٦ ) وفيه بدل سعد بن أبي وقاص  
سعيد . ولعله خطأ مطبعي ثم ذكر الكثير من الاثار في وجوب دفع  
الزكاة إلى الولاة .

بنفسه ، وفي الاولى <sup>(١)</sup> وجهان .

احدهما : دفعها الى الامام اولى . والثاني : تفريقها بنفسه اولى .

وهذا مبني على اختلاف الوجهين في تأويل قوله عليه السلام في اول كتاب  
الزكاة ( وَمَنْ يَسْأَلْ <sup>(٢)</sup> فَوْقَهَا <sup>(٣)</sup> فَلَا يَعْطُهُ ) .

وقد مضى توجيه ذلك في موضعه - والله تعالى اعلم . <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) ب : الاول .

( ٢ ) هـ : سئل .

( ٣ ) ب : يعطها .

( ٤ ) تقدم ( ص ١١٠ ) وفرق بين ما اذا طلب الزيادة متأولا او غير متأول .

باب ——— طريقتك الصّرفه من الماشيه

قال الشافعي : <sup>(٢)</sup> ( يَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ <sup>(٣)</sup> )  
( فِي سَائِمَةِ الْخَنَمِ زَكَاةٌ <sup>(٤)</sup> ) فَإِذَا كَانَ هَذَا ثَابِتًا ، فَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ <sup>(٥)</sup> ) وَهُوَ

- ( ١ ) أ : كتاب .  
( ٢ ) أ : روى .  
( ٣ ) الأصل - أ ، ب : أنه . ساقطة . وأثبتها من ه . والمطبوع والطبري ( ٢٩ : ٣ / أ ) .  
( ٤ ) بهذا المعنى البخاري ( ٢ : ١٢٤ ) ( ٣٨ ) باب زكاة الخنم ، فتسج الباري ( ٣ : ٣١٧ ) ( ٢٤ ) كتاب الزكاة ( ٣٨ ) باب زكاة الخنم ح ١٤٥٤ بلفظ : وفي صدقة الخنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة .  
أبو داود ( ٢ : ٩٦ ) باب في زكاة السائمة ح ١٥٦٧ وفي سائمة الخنم إذا كانت أربعين ففيها شاة وانظر ( ٢ : ٩٩ ) ح ١٥٧٠ .  
والنسائي ، بشرح السيوطي وحاشية السندی ( ٥ : ٢١ ) باب زكاة الابل و ( ٥ : ٢٩ ) باب زكاة الخنم .  
والدارمي ( ١ : ٣٨١ ) باب في زكاة الخنم وشرح السدة للبغوي ( ٦ : ١٣ ) .  
والبيهقي ( ٤ : ٨٥ ) وما بعدها . باب كيف فرض الصدقة وانظر  
( ٤ : ١٠٠ ) جامع ابواب صدقة الخنم السائمة . باب كيف فرض صدقة الخنم .  
والدارقطني ( ٢ : ١١٤ ) باب زكاة الابل والبقر ح ٢ ، ٣ .  
مسند الامام احمد ( ١ : ١٢ ) ، نصب الراية ( ٢ : ٣٣٦ ) وما بعدها باب صدقة السوائم . فصل في الابل .  
( ٥ ) المزني ( ص ٤٥ ) . ذكر المسألة ثم قال : وروى عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس في البقر والابل العوامل صدقة حتى تكون سائمة . والسائمة : الراعية ، وذلك ان يجتمع فيها امران ان لا يكون لها مؤنة في الحلف ، ويكون لها نماء الرعى . فاما ان علفت فالحلف مؤنة تحيط بفضليها . وقد كانت النواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم اعلم احدا روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ منها صدقة ، ولا احدا من خلفائه . . هـ .  
الطبري ( ٣ : ٢٩ / أ ) ، الام ( ٢ : ٢٣ ) .

(١) صحيح .

الماشية ضربان سائمة ومعلوفة . فالسائمة الراعية <sup>(٢)</sup> . وسميت سائمة لانها تسم الارض برعيها ، والسمة العلامة . ولهذا قيل لاول المطر وسمى <sup>(٣)</sup> لانسه يعلم الارض بآثاره .

فالسائمة من الماشية فيها الزكاة اجماعاً <sup>(٤)</sup> .

فاما المعلوفة من الفهم ، والحوامل من الابل ، والبقر ، فلا زكاة فيها عند الشافعي <sup>(٥)</sup> .

وبه قال علي بن ابي طالب ، وجابر بن عبد الله ، ومعاذ بن جبل . وهو مذ هب الثوري <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) ب ، ه : وهذا كما قال .  
 (٢) الام (٢٣:٢) : والسائمة الراعية . ق م (٣٤٦:٤) مادة (سما) واسم الشئ بالكسر والضم وسمه سِماء مثلثتين . علامته الجمع اسماء واسماوات .  
 وجمع الجمع اسامي واسام . ا ه المختار (ص ٣١٥ - ٣١٦) ،  
 المصباح (٣١٠:١ - ٣١١) .  
 (٣) ق م مادة (وسم) (١٨٨:٤) ، المختار (ص ٧٢١) .  
 (٤) مراتب الاجماع (ص ٣٥) في الابل ، (ص ٣٦) في الفهم ، الافصاح (١٣٢:١) ، رحمة الامة (ص ٩٦) ، الشاشي (٣:١٩) ذكر شرط السوم . قال : وبه قال ابو حنيفة ، واحمد ، وابوشور ، وقال مالك ومكحول : تجب الزكاة في المعلوفة والمستعملة . وحكى عن داود انه لا تجب في معلوفة الفهم . وتجب فيما عداها . سائمة او معلوفة عاملة او غير عاملة . ا ه بتصرف  
 وبداية المجتهد (٢١٣:١) والاموال لابي عبيد (ص ٤٧) ، وانظر الانصاف (٤٦:٢) ، كشاف القناع (٢:٢١٢) ولا تجب في الحوامل اكثر السنة . ولو لاجارة . ولو كانت سائمة نصا كالابل التي تكري . وكذا البقر التي تتخذ للحرث او الطحن ونحوه . والمغني لابن قدامة (٤٣٠:٢) ، فتاوي قاضيخان (٢٠٧:١) ، وانظر للاقوال الفقيه على المذاهب الاربعة (٥٩٦:١) .  
 (٥) الام (٥:٢) ، (٢٣:٢) ، الاحكام السلطانية (ص ١١٥) .  
 (٦) ذكر عبد الرزاق في مصنفه من قال بعدم وجوبها في غير السائمة (١٩:٤) باب ما لا يؤخذ من الصدقة ح ٦٨٢٧ وما بعده . ذكر =



وابى حنيفة<sup>(١)</sup> وجمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup> .

= عطاء ، وعمرو بن دينار ، وعبد الكريم ، وجابر بن عبد الله ، وعليه  
ومعاذ بن جبل ، وسعيد بن جبير ، وابراهيم النخعي ، والحسن  
البصري ، ومجاهدا . قال مجاهد : اذا كان للرجل اربعون شاة في  
مصر يخلبها ، فليس عليه زكاة . يعنى الدواجن . وقال الثوري ان  
ابتاعها لاحمل فعال عليها الحول فليس فيها زكاة .

وابن ابي شيبة ( ٣ : ١٣٠ - ١٣١ ) ذكر عليا ، ومعاذا . وابراهيم  
ومجاهدا ، وعمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن جبير ، وطاوسا ، وشهر بن  
حوشب ، والشعبي ، والضحاك ، وجابرا .

زاد ابو عبيد في الاموال ( ص ٤٧ ) مسألة ١٠٠٢ وما بعده  
موسى بن طلحة . وابن شهاب ، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي  
والليث بن سعد . ا هـ . وزاد الطبري ( ٣ : ٢٩ / أ ) احمد واسحق  
واب شهر واب عبيد وداود . وذكر قول مالك .

( ١ ) الاصل ( ٢ : ١٠ ) ، المبسوط ( ٢ : ١٦٥ ) ، الجصاص في احكام  
القرآن ( ٣ : ١٥٢ ) ذكر المسألة فقال : واختلف في صدقة العوام  
من الابل والبقر . فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح  
والشافعي : ليس فيها شيء . وقال مالك والليث : فيها صدقة . . . ثم  
ذكر حجة كل . ا هـ . ومن هنا نرى ان في الليث خلافا . وخلاصة  
الفتاوى مخطوط ( ص ١٢٣ ) وانظر جامع سانيد الامام الاعظم ( ١ : ٤٦٠ )  
الاثر لابى يوسف ( ص ٨٧ ) ج ٤٢٨ ، والاثر لمحمد ( ص ٥٥ ) البدائع  
( ٢ : ٨٢٨ - ٨٢٩ ) وذكر خلاف مالك . مختصر القدوري وشرحه المختصر  
الضروري ( ص ٧٥ ) وليس في العوامل والحوامل والمعلوكة زكاة . ا هـ .  
هذا . وان ابا حنيفة لا يقول بمفهوم المخالفة . قال ابن السبكي فسي  
المجموع ( ١ : ١٢٤ ) ، ( وانكر ابو حنيفة الكل مطلقا ) قال المحلي : اى لم  
يقتل بشيء من مفاهيم المخالفة . وان قال في المسكوت بخلاف حكم  
المنطوق فلا امر آخر . كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة . قال : الاصل  
عدم الزكاة . ووردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الاصل . وانظر  
حاشية البناني . ا هـ .

( ٢ ) عرفنا مذاهب الفقهاء فيما مر وبقي مذهب الامام احمد انظر لمذهبه  
المعنى ( ٢ : ٤٣٠ ) ، الانصاف ( ٢ : ٤٥ ) ، ذكر ان ابن عقيل نصر وجوب  
الزكاة في المعلوفة . وكشاف القناع ( ٢ : ٢١٢ ) ، المنتهى لابن النجار  
وشرحه للبهوتي ( ١ : ٣٧٤ ) .

وقال مالك<sup>(١)</sup> : الزكاة فيها واجبة كالسائمة .

( ١ ) المدونة ( ٣١٣ : ١ ) وكان مالك يقول : العوامل وغير العوامل سواء\* وتهذيب مسائل المدونة مخطوط ( ص ٤٠ ) ، وتؤخذ الصدقة من الابل العوامل وغيرها . الاشراف ( ١٦٣ : ١ ) ، التلقين مخطوط ( ورقة ٢٨ / أ ) والخوشي ( ١٤٨ : ٢ ) ، الشرح الصغير وبلغة السالك ( ٢٠٧ : ١ ) ، الاموال لابي عبيد ( ص ٤٧١ ) .

وقال الزرقاني في شرحه للموطأ ( ١١٣ : ٢ ) : قال مالك والليث فيها الزكاة رعت ام لا . لانها سائمة في صفتها . والماشية كلها سائمة ومنعها من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة . . . وقال سائر فقهاء الامصار ، واهل الحديث : لا زكاة فيها ، وروى عن جمع من الصحابة ولا مخالف لهم . . . ولا اعلم من قال بقول مالك والليث من فقهاء الامصار . قاله ابن عبد البر . وانظر قول ابي عبيد ( ص ٤٦٥ ) وما بعدها ذكر الخلاف ونصر مذهب الجمهور . لكنه ذكر ان ممن يقول بوجوب الزكاة في العوامل عمر بن عبد العزيز ، وربيعة ، وعبد الرحمن بن ابي ليلى ويحيى بن سعيد . وهو رأي الليث ومالك . وفي مصنف عبد السراقة ( ٢٠ : ٤ ) ذكر آثار عن الزهري . وانه يقول بوجوب الزكاة في العوامل وهو قول قتادة .

وسبب الخلاف ثلاثة اشياء ذكرها ابن رشد في بداية المجتهد ( ١ : ٢١٣ )

( ٢١٤ ) .  
احدها : معارضة المطلق المقيد . فمن غلب المطلق ، وهو قوله عليه السلام : ( في اربعين شاة شاة ) لم يفرق بين سائمة وغيرها ، بل اوجب الزكاة في الجميع . ومن غلب المقيد ، وهو قوله عليه السلام : ( في سائمة الغنم زكاة ) اوجب الزكاة في السائمة دين المعلوفة .  
وثانيها : معارضة دليل الخطاب للعموم . فدليل الخطاب في قوله عليه السلام ( في سائمة الغنم الزكاة ) يقضى ان لا زكاة في غير السائمة وعموم قوله عليه السلام ( في اربعين شاة شاة ) يقضى ان الجميع بمنزلة واحدة . قال ابن رشد : لكن العموم اقوى من دليل الخطاب كما ان تغليب المقيد على المطلق اشهر من تغليب المطلق على المقيد . قال : وذهب ابن حزم الى ان المطلق يقضى على المقيد . وان فسئ الغنم سائمة وغير سائمة الزكاة وكذلك الابل . وان البقر لما لم يثبت فيها اثر وجب ان يتصكف فيها بالاجمال . وهو ان الزكاة في السائمة منها فقط . قال ابن رشد : فتكون التفرقة بين البقر وغيرها قولاً ثالثاً . =

وقال داود بن علي : معلوفة الغنم لازكاة فيها ومعلوفة الابل والبقر فيها الزكاة<sup>(٢)</sup> . لقوله<sup>(٣)</sup> (فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ)<sup>(٤)</sup> فخصها بالذكر . فوجب اختصاصها

= وثالثها : معارضة القياس للعموم في قوله عليه السلام (في اربعين شاة شاة) فهو ان السائمة هي التي المقصود منها النماء والربح . وهو الموجود فيها اكثر ذلك . والزكاة انما هي فضلات الاموال ، والفضلات انما توجد اكثر ذلك في الاموال السائمة . ولذلك اشترط فيها الحول ( يريد ليكمل النماء في اثناء الحول ) فمن خصص بهذا القياس ذلك العموم لم يوجب الزكاة في غير السائمة ، ومن لم يخصص ذلك ورأى ان العموم اقوى اوجب ذلك في الصنفين جميعا . ا. هـ . بتصرف  
والذي اقوله ان السببين الاول والثالث لاغبار عليهما . الا ان الثاني وهو معارضة دليل الخطاب للعموم يحتاج الى تأمل . ذلك لان مالكا يقول بمفهوم المخالفة ، لكنه لم يقل هنا باسقاط الزكاة عن السائمة . عملا بمفهوم المخالفة كما قال الشافعية والحنابلة . لانه يرى ان الشروط الواجب توفرها لتحقيق مفهوم المخالفة لم تتوفر في هذا الخبر . في سائمة الغنم زكاة . لان من شرط تحقق العمل بمفهوم المخالفة ، ان لا يكون الوصف المذكور خرج للغالب ، وهنا المذكور . وهو السائمة . خرج . عند المالكية . للغالب . انظر بلغة السالك ( ٢٠٧ : ١ ) والحديث لبيان الغالب . فهو لبيان الواقع لا مفهوم له . وانظر الكوكب المنير وشرحه ( ٤٨٨ : ٣ ) وما بعدها ، والمختصر في اصول الفقه ( ص ١٣٢ ) وما بعدها بتحقيق محمد مظهر بقا . طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

- ( ١ ) ب : مالك بن علي .  
( ٢ ) المحلي لابن حزم ( ٤٥ : ٦ ) لم يذكر داود بن علي لكنه قال : وقال ابو بكر بن داود : لا يزكي من الغنم الا السوائم واما الابل والبقر فتزكي كلها . وقال ابن حزم . ولم يختلف احد من اصحابنا في ان سائمة الابل وغير السائمة منها تزكي سواء .

( ٣ ) ب : بقوله .

( ٤ ) هـ : يخصصها .

بالحكم .

واستدل من اوجب زكاة المعلوفة بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ( فسي أربعين شاة شاة ) ولم يفرق .<sup>(٢)</sup>

ولانه حيوان يجوز في الاضحية ، فجاز ان تجب فيه الزكاة كالسائمة<sup>(٣)</sup> قالوا : ولانه لا فرق بين السائمة والمعلوفة ، الا في قلة المؤنة في السائمة وكثرتها في المعلوفة ، وقلة المؤنة وكثرتها ، لا تؤثر في اسقاط الزكاة ، وانما<sup>(٤)</sup> تؤثر في قدر الزكاة . الا ترى ان<sup>(٥)</sup> الزروع والثمار ، اذا كثرت مؤنتها<sup>(٦)</sup> بالسقي قلت زكاتها . واذا قلت مؤنتها<sup>(٧)</sup> كثرت زكاتها ، فكان تأثير المؤنة<sup>(٨)</sup> في تفسير القدر ، لا في اسقاط الفرض .<sup>(٩)</sup>

ودليلنا ما روى انس بن مالك ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( فسي سائمة الخنم الزكاة ) فقال الشافعي :<sup>(١٠)</sup>

- ( ١ ) الاصل - أ : بقوله صلى الله عليه وسلم .
- ( ٢ ) من حديث الصحيفة . انظر سنن ابي داود ( ٢ : ٩٨ ) ، نيل الاوطار ( ٤ : ١٤٧ ) .
- ( ٣ ) ب : فيها .
- ( ٤ ) هذا رد على من منع جواز الزكاة في غير السائمة .
- ( ٥ ) ه : لا . ساقطة .
- ( ٦ ) الاصل - أ : وقلتها وكثرتها .
- ( ٧ ) الاصل : يؤثر .
- ( ٨ ) الاصل - أ ، ه : ان . ساقطة . ب ، ه : الثمار والزروع .
- ( ٩ ) ه : مؤنتهما .
- ( ١٠ ) ه : مؤنتها .
- ( ١١ ) ب : المعلوفة .
- ( ١٢ ) المالكية لا يقولون في الفرق بين زكاة المعلوفة وزكاة السائمة ، وانما جاءوا بهذه الحجة لابطال حجة الشافعية القائلة باسقاط الزكاة عن المعلوفة .
- ( ١٣ ) حديث صحيح وهو حديث انس في الصحيفة بهذا المعنى وتقدم قريبا .
- ( ١٤ ) الام ( ٢ : ٥ ) نصه ( قال الشافعي ) : فاذا قيل في سائمة الخنم . هكذا فيشبهه - والله تعالى اعلم - ان لا يكون في الخنم غير الساقطة شي . لان كلما قيل في شي بصفة - والشئ يجمع صفتين - يؤخذ من صفة كذا ففيه دليل على ان لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفتيه ( قال الشافعي ) بهذا =

للغنم صفتان السوم والعلف فلما علق وجوب الزكاة بأحدى<sup>(١)</sup> الصفتين انتفت عن الاخرى ، فصرح بدليل<sup>(٢)</sup> الخطاب<sup>(٣)</sup> في هذا الموضع .  
وروى عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ( لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ )<sup>(٤)</sup> ) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن

= قلنا : لا يتبين ان يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم ، وإذا كان هذا هكذا في الابل والبقر لانها الماشية التي تجب فيها الصدقة دون سواها . ا . هـ

- ( ١ ) ب : بأحد .
- ( ٢ ) ب : بذلك .
- ( ٣ ) ويسمى مفهوم المخالفة : وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم . المختصر في اصول الفقه ( ص ١٣٢ ) ، الكوكب المنير وشرحه ( ٣ : ٤٨٨ - ٤٨٩ ) وانما سمي بذلك لان دلالة من جنس دلالات الخطاب . اولان الخطاب دال عليه . اولمخالفته منظم الخطاب . ا . هـ . ثم ذكر شروطه . وجمع الجوامع وشرحه للمحلى وحاشية البناني ( ١ : ١٢٠ ) ( وان خالف ) حكم المفهوم الحكم المنطوق به ( فمخالفة ) ويسمى مفهوم مخالفة ايضا . ا . هـ قال البناني : ويسمى دليل خطاب . ولحق خطاب ايضا . ا . هـ
- ( ٤ ) حديث عاصم . قال القطان في ( كتابه ) هذا سند صحيح . وكل من فيه ثقة معروف . ولا اعني رواية الحارث . وانما اعني رواية عاصم . ا . هـ ورواه ابن ابي شيبة في ( مصنفه ) حدثنا ابو بكر بن عياش ، عن ابي اسحق ، به مرفوعا . ووقفه عبد الرزاق في ( مصنفه ) فقال : اخبرنا الثوري ، ومعمر عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال ( ليس في العوامل . البقر صدقة ) . ا . هـ
- نصب الراية ( ٢ : ٣٦٠ ) .
- مصنف ابن ابي شيبة ( ٣ : ١٣٠ ) بلفظ ( ليس في البقر العوامل صدقة ) .
- مصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٩ ) باب ما لا يؤخذ من الصدقة ج ٦٨٢٩ بلفظ ( ليس على عوامل البقر صدقة ) .
- ابوداود ( ٢ : ١٠٠ ) باب في زكاة السائمة ج ١٥٧٢ .
- ابن خزيمة ( ٤ : ٢٠ ) ( ٢٩٢ ) باب ذكر الخبر المفسر للفظ الجملة التي ذكرتها . والدليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم انما اوجب الصدقة في البقر في سوائها دون عواملها ، ج ٢٢٢٠ . =

جده<sup>(١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ)<sup>(٢)</sup> .  
 وروى مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
 (لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ)<sup>(٣)</sup> .  
 فهذه الاخبار الثلاثة نصوص لا يمكن دفعها .

- = والدارقطني (٢ : ١٠٣) باب ليس في العوامل صدقة ح ٣ - ٤ .  
 والبيهقي (٤ : ١١٦) باب ما يسقط الصدقة عن الماشية بلفظ (ليس في  
 البقر العوامل شيء) وفي رواية أخرى عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي  
 الله عنه . ليس على العوامل من البقر الحراثة شيء . وفي رواية أخرى  
 عن علي موقوفا أيضا ليس في الابل العوامل ، ولا في البقر العوامل صدقة  
 ومنتخب كنز العمال بهامش مسند الامام احمد (٢ : ٤٩٨) .  
 (١) الاصل - أ : (ساقط) . ب : (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 ساقط .  
 (٢) حديث عمرو بن شعيب . نصب الراية (٢ : ٣٦٠) قال : اخرجـــــــــــــــــه  
 الدارقطني ايضا عن غالب بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب ... وقال سب  
 لا يعتمد عليه قال يحيى : ليس بثقة وقال الرازي : متروك .  
 والدارقطني (٢ : ١٠٣) باب ليس في العوامل صدقة ح ١ . وانظر  
 التعليق المفني .  
 والبيهقي (٤ : ١١٦) باب ما يسقط الصدقة عن الماشية بلفظ : ليس في  
 الابل العوامل صدقة . كذا قال غالب القطان ، وروى في ذلك في  
 البقر عن ابن عباس مرفوعا وعن معاذ بن جبل موقوفا . وفي اسناد همما  
 ضعف . واشهر ما روى فيه مسندا وموقوفا ما اخبرنا عن عاصم بن ضمرة  
 عن علي ... فذكر ماتقدم اعلاه . ثم ذكر حديثا آخر عن الحارث عن  
 علي مرفوعا .  
 (٣) حديث ابن عباس ، نصب الراية (٢ : ٣٦٠) قال : اخرجه الطبراني  
 في معجمه . والدارقطني في "سننه" عن سوار بن مصعب ، عن ليست  
 عن مجاهد ، وطاوس عن ابن عباس مرفوعا : ( ليس في البقر العوامل  
 صدقة ) ورواه ابن عدي في "الكامل" واعله بسوار . ونقل تضعيفه عن  
 البخاري ، والنسائي ، وابن معين ، ووافقه . وقال : عامة ما يرويه  
 غير محفوظ . هـ .  
 والدارقطني (٢ : ١٠٣) باب ليس في العوامل صدقة ح ٢ . وذكر في  
 التعليق المفني ما ذكره الزيلعي . هـ .  
 وقال في التلخيص الحبير (٥ : ٤٩٦) عن احاديث الباب . حديث =

فان قالوا : انما لم تؤخذ منها زكاة لانها لا تبلغ نصابا في الغالب <sup>(١)</sup> فقيه جوابان .  
 احد هما : انا وان <sup>(٢)</sup> سلمنا ذلك لهم غالبا في البقر <sup>(٤)</sup> فليس بغالب في الابل .

وقد يملك دون النصاب سائمة ، وتنام النصاب معلوفة ، فيصيران نصابا <sup>(٥)</sup> كاملا ، فعلم ان نصه (على العوامل لسقوط الزكاة فيها لا غير) <sup>(٦)</sup> .  
 ( ) والثاني : انه خص المعلوفة <sup>(٧)</sup> بنفي الزكاة عنها . وحمل الخبر

= ليس في البقر العوامل صدقة . الدارقطني من حديث ابن عباس وفيه سوار بن مصعب وهو متروك عن ليث بن سليم وهو ضعيف رواه من وجه آخر عنه . فيه الصقر بن حبيب وهو ضعيف . ومن حديث جابر الا انه قال ليس في المشيرة صدقة ، وضعف البيهقي اسناده . ورواه موقفا وصححه من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده الا انه قال : الابل بدل البقر . واسناده ضعيف ايضا . قال البيهقي : واشهر من ذلك ما روى مرفوعا وموقفا من حديث ابي اسحق عن الحارث . وعاصم عن علي . ليس في البقر العوامل شي . قال البيهقي : رواه النفيلي عن زهير بالشك في وقفه اورفعه ، ورواه ابو بدر عن زهير مرفوعا . ورواه غير زهير عن ابي اسحاق موقفا . انتهى . وهو عند ابي داود ، وابن حبان ، وصححه ابن القطان على قاعدته في توثيق عاصم بن ضمرة وعدم التعليق بالوقف والرفع .

وانظر الدراية في تخريج احاديث الهداية ( ٢ : ٦٥١ ) ، ذيل الهداية والبيهقي ( ٤ : ١١٦ ) وانظر المحلى لابن حزم ( ٦ : ٤٥ ) وما بعدها ومجمع الزوائد ( ٣ : ٧٥ ) ذكر حديث ابن عباس . رواه الطبراني في الكبير وفيه مدلس ، وانظر سبل السلام ( ٢ : ١٢٩ ) سوار بن مصعب قال احمد والدارقطني : متروك . ديوان الضعفاء والمتروكين ( ص ١٣٨ )

ت ١٨٣٢ .

- ( ١ ) ب : لم . ساقطة .
- ( ٢ ) ب : لم تبلغ . . . معه جوابان .
- ( ٣ ) أ : ان .
- ( ٤ ) ب : اليقين .
- ( ٥ ) ب : فيصيرا .
- ( ٦ ) هـ : ( مكرر ) .
- ( ٧ ) هـ : ( مكرر ) ويحده : على المعلوفة بنفى .

على ما دون النصاب يسقط فائدة التخصيص . لان المعلوفة والسائمة يتساويان في ذلك .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ( لَأَصَدِّقَ فِيَّ الْإِبِلَ ١/١٩ الجارة <sup>(١)</sup> وَلَا الْقَتْوَةَ <sup>(٢)</sup> . والجارة <sup>(٣)</sup> التي تجر بازمتها وتقاد . والقتوية : التي يوضع على ظهرها <sup>(٤)</sup> الاقتاب <sup>(٥)</sup> .  
هكذا قال ابن قتيبة <sup>(٦)</sup> في غريب الحديث <sup>(٧)</sup> .

(١) هذا الحديث ذكره ابن الاثير في النهاية ( ١ : ٢٥٨ ) بلفظ ( لاصدقة في الابل الجارة ) و ( ٤ : ١١ ) بلفظ ( لاصدقة في الابل القتوية ) وقال : ( القتوية ) بالفتح : الابل التي توضع الاقتاب على ظهرها فعولة بمعنى مفعولة . كالركوبة والحلوبة ، اراد ليس في الابل العوامل صدقة ( مادة ) قتب . ا . هـ . وقال ابن حجر في تفسير غريب سب الحديث ( ص ١٩١ ) القتب للجمل كالسرج للفرس . وجمعه اقتاب . ا . هـ . وذكره ابن قتيبة في غريب الحديث ( ١ : ١٨٩ ) واحال محققه السي ابن الاثير كما ذكرت . ثم احال الى الاموال . والام . والاشبار والموطأ . فرجعت الى جميع الاحالات فوجدتها ذكرت حديث ( ليس في العوامل صدقة ) او نحوه . وليس فيها ذكر هذا الحديث .

(٢) ب : الجارة .

(٣) الزمام كتاب مايزم به جمعه ازمه ق م ( ٤ : ١٢٧ ) مادة ( زم ) المختار ( ص ٢٧٥ ) ، الزمام : الخيط الذي يشد به ، المصباح ( ١ : ٣٧٤ ) الزمام للبعير . زمته شددت عليه .

(٤) هـ : ظهرها .

(٥) مفردة قتب وهو الاكاف الصغير على قدر سنام البعير . والقتوية

الابل التي تكتبها بالقتب . ق م ( ١ : ١١٨ ) ، المصباح ( ٢ : ١٤٦ ) .

(٦) ابن قتيبة : هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ابو محمد من ائمة الادب ومن المصنفين المكثرين ولد ببغداد سنة ٢١٣ وسكن الكوفة

ثم ولي قضاء الدينور مدة فنسب اليها وتوفي ببغداد سنة ٢٧٦ .

من كتبه تأويل مختلف الحديث . ادب الكاتب . المعارف . وغيرها

وفيات الاعيان ( ١ : ٢٥٩ ) ، لسان الميزان ( ٣ : ٣٥٧ ) .

(٧) غريب الحديث لابن قتيبة ( ١ : ١٨٩ ) .



(١) ولأنه جنس مال ، تجب الزكاة في عينه ، بحول ونصاب ، فوجب ان ينسوع نوعين . نوع تجب فيه الزكاة . ونوع لا تجب فيه الزكاة . كالذهب والفضة . ولأنه مبتذل في مباح ، فوجب ان لا تجب فيه الزكاة كالثياب والعقار . ولأن الزكاة انما تجب في الاموال النامية<sup>(٢)</sup> ( كالمواشي والزروع وتسقط في غير النامية<sup>(٣)</sup> كالسفن والعقار . -  
والعوامل مفقودة النماء<sup>(٤)</sup> في الدر والنسل . وانما ينتفع بها على غير وجه النماء كما ينتفع بالعقار على وجه<sup>(٥)</sup> السكنى ، فوجب ان تسقط عنها الزكاة كسقوطها<sup>(٦)</sup> عن العقار .  
فاما استدلالهم بعموم الخبر . فاخبارنا<sup>(٧)</sup> تخصه<sup>(٨)</sup> .  
واما قياسهم (على السائمة ، فالمعنى فيها حصول الدر والنسل .  
واما قولهم<sup>(٩)</sup> ان كثرة المؤنة تؤثر في قدر الفرض لافى اسقاطه ؟  
فالجواب عنه . انما<sup>(١٠)</sup> لم تسقط الزكاة عنها لكثرة المؤنة ، وانما اسقطناها لفقد النماء . والله اعلم بالصواب .

- 
- ( ١ ) ب : يشرع .  
( ٢ ) ب : التامه .  
( ٣ ) ب : (ساقط) .  
( ٤ ) ب : والعوامل مفقودة اليها في الدر .  
( ٥ ) ب : على جهة .  
( ٦ ) هـ : كسقوطها .  
( ٧ ) ب : فاخبارنا .  
( ٨ ) قال الطبري ( ٣ : ٢٩ ب ) . والخاص يقضى على العام .  
( ٩ ) هـ : (ساقط) .  
( ١٠ ) لعله . انا لم نسقط . . الخ

## سألة (٦٨)

قال الشافعي : ( وَإِنْ كَانَتْ الْعَوَامِلُ تَرَعَى مَرَّةً <sup>(١)</sup> وَتَتَرَكُ أُخْرَى . أَوْ كَانَتْ غَنَمًا تَعْلَفُ فِي <sup>(٢)</sup> حَيْثٍ وَتَرَعَى فِي آخَرٍ ، فَلَا يَتَّبِعَنَّ لِي أَنْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا صَدَقَةٌ <sup>(٤)</sup> . وهو صحيح <sup>(٥)</sup> .

ب/١٩

الماشية على ثلاثة أضرب .

سائمة في الحول كله ، ففيها الزكاة <sup>(٦)</sup> .

ومعلوفة في الحول كله ، فلا زكاة فيها .

وسائمة في بعض الحول معلوفة في بعضه . فالواجب أن ينظر فـ

العلف ، فإن كان يسيرا ، يقوم البدن بفقدته ، كيوم أو بعضه ، وهي في باقي

الحول كله سائمة . فالحكم للسوم . والزكاة فيها واجبة ، ولا تأثير لـ

القدر من العلوفة <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> .

(١) ب ، هـ : تزكى .

(٢) النسخ والطبرى (٣ : ٣٠ / أ) مرة بالراء المهملة . وفي المطبوع ، مدة

بالدال المهملة . ولعل الأصح : مدة ، بالدال المهملة .

(٣) ب : في . ساقطة .

(٤) المزني (ص ٤٥) . . قال المزني : قال قائلون ، في الأبل والبقر

والغنم : المستعملة وغير المستعملة . ومعلوفة وغير معلوفة سواء

فالزكاة فيها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض فيها الزكاة ، وهو

قول المدنيين . يقال لهم - وبالله التوفيق - وكذلك فرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم الزكاة في الذهب والورق كما فرضها في الأبل

والبقر . فزعمتم أن ما استعمل من الذهب والورق فلا زكاة فيه . وهي

ذهب وورق ، كما أن الماشية أبل وبقر . فإذا أزلتم الزكاة عما استعمل

من الذهب والورق ، فأزيلوها عما استعمل من الأبل والبقر ، لأن مخرج

قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واحد . . . . . هـ . الأمل (٤ : ٢٤) .

(٥) ب ، هـ : وهذا كما قال .

(٦) ب : في الحول كلها (وكرها) .

(٧) ب : باق .

(٨) الأصل - أ : في .

(٩) النسخ . المعلوفة . والصحيح ما أثبتته .

( وان كثرت العلوفة )<sup>(١)</sup> في زمان لا يقوم البدن بفقد ما فيه ، كشم —  
او اسبوع ، او ثلاثة ايام — لانها ان لم تأكل ثلاثا<sup>(٢)</sup> تلفت — فلا زكاة فيها — سواء<sup>(٣)</sup>  
كان زمن السوم اقل او اكثر .<sup>(٤)</sup>

- ( ١ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٢ ) الاصل — أ : بفقده . والصحيح ما اثبتته لان الضمير يعود على العلوفة .  
( ٣ ) ه : ثلاثة .  
( ٤ ) ما ذكره الماوردي هو اصح الواجه . وقد ذكره الشيرازي في المذهب  
( ٣٥٦ : ٥ ) ولم يذكر غيره والجويني ( ١٩٥ : ٢ ) ذكر الخلاف ، وفصل  
النووي في المجموع ( ٣٥٧ : ٥ ) فقال : يشترط السوم . فان علفت اكثر  
الحول ، فلا زكاة فيها ، بلا خلاف . وان علفت قدرا يسيرا ، بحيث  
لا يتحول ، ففيه خمسة اوجه . الاربعة الاولى حكاها امام الحرمين  
وفيه .  
( اصحابها ) وبه قطع المصنف والصيد لاني وكثير من الاصحاب : ان  
علفت قدرا تعيش بدونه ، وجبت الزكاة . وان كان قدرا لا يبقى الحيوان  
دونه لم تجب ، قالوا : والماشية تصير اليومين ، ولا تصير الثلاثة . هكذا  
ضبطه صاحب الشامل وآخرون . قال امام الحرمين : ولا يبعد ان يلحق  
الضرر البين بالهلاك على هذا الوجه .  
( والوجه الثاني ) من الخمسة . ان علفت قدرا يعد مؤنة بالاضافة السي  
رفق الماشية ، فلا زكاة . وان كان حقيرا بالنسبة اليه وجبت . وقيل  
ان هذا الوجه رجع اليه ابواسحق الشيرازي ، بعد ان كان يعتصم  
بالاغلب .  
قال الرافعي : فسر الفرق بديرها ونسلها واصوافها واهبارها . قل  
ويجوز ان يقال : المراد ، رفق اسامتها .  
( والوجه الثالث ) لا يؤثر الحلف ، ولا تسقط به الزكاة الا اذا زاد على  
نصف السنة . وهو محكي عن ابن ابي هريرة ، تخريجا على احمد  
القولين في المسقى بماء السماء والفضح ، على قول اعتبار الغالب ، وهذا  
مذهب احمد .  
وقال امام الحرمين : على هذا ، لو استويا ، ففيه تردد ، والظاهر  
السقوط . والمشهور ، الجزم بالسقوط على هذا الوجه اذا تساويا .  
( والرابع ) كل متحول من الحلف وان قل يسقط الزكاة . فان اسيست  
بعده ، استأنف الحول .  
( والخامس ) حكاها البند نيجي وضاحب الشامل : انه يشبث حكم الحلف =

وقال ابو حنيفة : ان كان زمان السوم اكثر، ففيها الزكاة . وان كان زمان<sup>(١)</sup> العلوفة اكثر، فلا زكاة فيها، اعتبارا بحكم الاغلب<sup>(٢)</sup>

= بان ينوى علفها ويعلفها ولو مرة واحدة .  
قال الرافعي : لعمل الاقرب، تخصيص هذا الوجه بما اذا لم يقصد بعلفه شيئا . فان قصد به قطع السوم، انقطع الحول، لامحالة . كذا ذكره صاحب العدة ابو المكارم وغيره . ولا اثر لمجرد نية العلف . اهـ .  
وحلية العلماء ( ٢٠ : ٣ ) ذكر ما ذكره الماوردي . ثم ذكر ان ابا اسحق قدره بثلاثة ايام، ثم ذكر الوجه الخامس، وشبهه بما لو نوى صياغة الذهب حليا وصاغه وقال : قال الشيخ ابو حامد : وهذا ظاهر المذهب . ثم ذكر الوجه الثالث لبعض الاصحاب وانه قول ابي حنيفة واحمد . والروضة ( ١٩٠ : ٢ ) ، الفزالي في الوجيز ( ٤٩٤ : ٥ ) اوجز المسألة وذكر الاقوال الخمسة فيها . لكن جعل القول بان المسقط للزكاة، ان تختلف قدرا يعد مؤنة بالاضافة الى وفق السائمة، افقاه الاقوال . ولم ينقل الوجه الخامس وذكر وجه الماوردي فقال : وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتى لو اسامها نهـارا وعلفها ليلا لم يسقط . اهـ .

- ( ١ ) الاصل - أ : زمن .  
( ٢ ) الاصل ( ١٠ : ٢ ) ، المبسوط ( ١٦٥ : ٢ ) قال : فالخبرة لاكثر السنة وتنوير الابصار ( ٢٧٥ : ٢ ) عرف الماشية فقال : هي المكشوفة بالرعي في اكثر العام، لقصد الدر والنسل، والزيادة والسمن، فلو علفها نصفه لاتكف سائمة . وانظر الدر المختار والماشية . ففي الشرح جعل العلف نصف الحول مسقطا للشك في الموجب . قال ابن عابدين : بكسر الجيم . وهو كونها سائمة . فانه شرط لكونها سببا للجوب . اهـ .  
فهي اعطيت نصف السنة حكم اغلب السنة من حيث ان ثبوت شرط السوم لا يتحقق الا بزيادة شيء يسير على النصف فما دام ان السوم لم يكن نصف سنة محققا فلا تجب الزكاة . وانظر الهداية وفتح القدير وحاشية بابرتي ( ١٩٤ : ٢ ) ، والزيلعي وحاشية شلبي ( ٢٥٩ : ١ ) قال في الكز : السائمة هي التي تكفي بالرعي في اكثر السنة . البدائع ( ٨٧٢ : ٢ ) ، قاضيخان ( ٢٠٧ : ١ ) ، وانظر للحنبلة الانصاف ( ٤٥ : ٣ ) السائمة التي ترعى اكثر الحول . هذا المذهب . وعليه جماهير الاصحاب وقطع به كثير منهم . ينص عليه في رواية صالح بن عيسى . وقيل =

كالزروع المسقى بماء السماء وماء الرشا وهذا غلط من وجهين .  
 احدهما : ان في السوم ايجاباً<sup>(١)</sup> وفي المعلوفة اسقاطاً . ومما اذا  
 اجتماعاً في الزكاة غلب حكم الاسقاط .<sup>(٢)</sup>

والثاني : ان سوم جميع الماشية في بعض الحول ، كسوم بعض الماشية  
 في جميع الحول ، فلما ثبت ان سوم بعضها في جميع الحول ، سقط للزكاة  
 من غير ان يعتبر فيه الاغلب ،<sup>(٣)</sup> وجب ان يكون سوم جميعها في بعض الحول  
 سقطاً للزكاة من غير ان يعتبر فيه الاغلب .<sup>(٤)</sup>

بيان ذلك ان من معه اربعون شاة ، منها تسعة وثلاثون سائمة فسي  
 الحول كله ، وشاة معلوفة في الحول كله ، فلا زكاة عليه ، وان كان السوم/اغلب . ٢٠/أ  
 اعتباراً بحكم الاسقاط .

كذلك من معه اربعون شاة ، اذا سميت كلها في بعض الحول وطفست  
 في بعضه لازكاة عليه ، وان كان السوم اغلب اعتباراً بحكم الاسقاط .  
 فاما ما ذكره من الزروع فللشافعي فيها قولان<sup>(٥)</sup> .

= الحول كله زاد بعضهم ولا اثر لحلف يوم او يومين . قال وظاهر كلام  
 القاضي عدم اشتراط اكثر الحول . قاله ابن تميم . ا . هـ  
 وكشاف القناع ( ٢ : ٢١٢ ) ، المحرر ( ١ : ٢١٤ ) ، المنتهى وشرحه  
 ( ١ : ٣٧٤ ) ، المقنع ( ١ : ٢٩٨ ) .  
 ولا يفرق المالكية بين السائمة والمعلوفة . كما تقدم ذلك عنهم فسي  
 الحوامل قريباً .

- ( ١ ) ب : المسقا .
- ( ٢ ) ب : ايجاب .
- ( ٣ ) لان الزكاة لا تجب الا بيقين .
- ( ٤ ) الاصل - أ : فيها . وما اثبتت يعود الى السوم .
- ( ٥ ) الاصل - أ : فيها . وما اثبتت يعود الى السوم .
- ( ٦ ) هـ : من . ساقطة .
- ( ٧ ) التنبيه ( ص ٤١ ) ، المجموع ( ٥ : ٤٦٣ ) فقولان مشهوران ( اصحهما )  
 عند الاصحاب ورجحه الشافعي رضي الله عنه ايضاً في المختصر يقسط  
 الواجب عليهما ( والثاني ) يعتبر بالاغلب . ا . هـ =

احدهما : لا اعتبار بالاغلب فعلى هذا السؤال ساقط .  
 والثاني : الاعتبار <sup>(٢)</sup> بالاغلب . والفرق بينهما ، ان النزاع <sup>(٣)</sup> لا يتردد بين  
 اسقاط وايجاب فلذلك اعتبر حكم الاغلب فيه . والماشية مترددة بين اسقاط  
 وايجاب . فلذلك غلب حكم الاسقاط فيه <sup>(٤)</sup> . والله اعلم بالصواب .

---

= المنهاج ونهاية المحتاج ( ٣ : ٧٧ ) فان غلب احدهما ففي قول يعتبر  
 هو . والاظهر يقسط . والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٥٣ ) ، ومفاتيح  
 المحتاج ( ١ : ٣٨٥ ) .  
 ( ١ ) ب : بالاغلب والفرق بينهما ( زائدة ) .  
 ( ٢ ) ب : ان الاعتبار .  
 ( ٣ ) ب : ان النزاع لا ترد .  
 ( ٤ ) الاصل - أ ، ب : فيه . ساقطة . انظر للسألة اجماع الامة لابن  
 المنذر مخطوطة ( ٤٥ / أ ) ذكر السوم والعوامل والمعلوكة ، والافصاح  
 ( ١ : ١٣٢ ) ، ورحمة الامة ( ص ٩٦ ) .

أ/٢٠

## سألة (٦٩)

قال الشافعي : ( ١ ) وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ( لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرْسِهِ صَدَقَةٌ ) ( ٢ ) . قَالَ : وَلَا صَدَقَةٌ فِي خَيْلٍ وَلَا رَقِيقٍ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ . عَدَا الْأَبْلَ وَالْبَقَرَ وَالْخَنَمَ . بِدَلَالَةِ ( ٥ ) سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ ( ٦ ) . وَهَذَا كَمَا قَالَ .

- ( ١ ) الأصل - أ : روى .  
 ( ٢ ) ب : المؤمن .  
 ( ٣ ) هذا الحديث متفق عليه . فهو في البخار ( ١٢٧ : ٢ ) ، فتح الباري ( ٣ : ٣٢٧ ) ( ٤٦ ) باب ليس على المسلم في عبده صدقة . ح ١٤٦٤  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ( ليس على المسلم صدقة في عبده ولا نفسه فرسه ) .  
 وفي مسلم . بشرح النووي ( ٥٥ : ٧ ) باب لا زكاة على المسلم نفسه عبده وفرسه .  
 ابوداود ( ١٠٨ : ٢ ) باب صدقة الرقيق ح ١٥٩٤ .  
 ابن ماجه ( ٧٩ : ١ ) باب صدقة الخيل والرقيق ح ١٨١٢ .  
 الترمذي ( ٢٣ : ٣ ) ( ٨ ) باب ماجاء ، ليس في الخيل والرقيق صدقة ح ٦٢٨ عن أبي هريرة . قال : وفي الباب عن علي وعبد الله بن عمرو . قال : والحمل عليه عند أهل العلم ، أنه ليس في الخيل السائمة صدقة . ولا في الرقيق . إذا كانوا للخدمة ، صدقة ، إلا أن يكونوا للتجارة .  
 والدارمي ( ١ : ٣٨٤ ) باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان .  
 ابن خزيمة ( ٤ : ٢٩ ) باب إسقاط الصدقة . صدقة المال عن الغنم والرقيق ح ٢٢٨٥ - ٢٢٨٧ .  
 مصنف عبد الرزاق ( ٤ : ٣٣ ) ح ٦٨٧٨ باب الخيل .  
 مصنف ابن أبي شيبة ( ٣ : ١٥١ ) وما بعدها .  
 مسند الحميدي ( ٢ : ٤٦٠ ) ح ١٠٧٤ - ١٠٧٥ أحاديث أبي هريرة .  
 مسند الشافعي ( ص ٩١ ) وشرح السنة للبغوي ( ٦ : ٢٢ ) باب لا زكاة في العبد والفرس ح ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، الموطأ تنوير الحوالك ( ١ : ٢٦٣ ) ، وشرحه للزرقاني ( ٢ : ١٣٧ ) .  
 ( ٤ ) ه : وقال .  
 ( ٥ ) ب : دلالة .  
 ( ٦ ) المزني ( ص ٤٥ ) ، الام ( ٢ : ٢٦ ) ، الطبري ( ٣ : ٣٠ / أ ) .

اما الرقيق ، فلا يختلف العلماء<sup>(١)</sup> ، ان<sup>(٢)</sup> لا زكاة في اعيانهم ، الا ان يكونوا للتجارة ، فتجب الزكاة في قيمتهم ، او في الفطر فتجب زكاة الفطر عنهم<sup>(٣)</sup> ولهذا موضع .

فاما الخيل فلا زكاة فيها بحال كالحمير<sup>(٤)</sup>

- ( ١ ) ب : احد من العلماء .  
 ( ٢ ) أ : الا .  
 ( ٣ ) اى سيأتى على ذكرها في موضعها .  
 ( ٤ ) ب كالحمير . وقد ورد الحديث المتفق على صحته وهو قوله صلى الله عليه وسلم - وقد سئل عن الحمير . فقال : ما انزل الله على فيها الا هذه الاية الفاذة الجامعة . فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره . ا . هـ . وهو من حديث طويل .  
 انظر البخارى . عمدة القارى ( ١٩ : ٣١١ ) باب قوله ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) ( ج : ٤٥٨ ) عن ابى هريرة رضى الله عنه . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( الخيل لثلاثة . لرجل اجر ولرجل ستر . وعلى رجل وزر ، فاما الذى له اجر فرجل ربطها في سبيل الله فاطال لها في مرج او روضة ، فما اصاب في طيلها فاستفت شرفا او شرفين ، كانت آثارها وارواثها حسنات له ، ولو انها موت بنهر فشربت منه ، ولم يرد ان يسقى به كان ذلك حسنات له فهي لذلك الرجل اجر . ورجل ربطها تخفيا وتعففا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له ستر ، ورجل ربطها فخرا وورثا ونوا ، فهي على ذلك وزر فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمير ؟ قال : ما انزل الله على فيها الا هذه الاية الفاذة الجامعة " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .  
 غريب الحديث :

في مرج : هو الموضع الذى ترمى فيه الدواب .  
 طيلها : بكسر الطاء وفتح الياء ، هو الحبل الذى يطول للدابة ويشد احد طرفيه في التود .  
 فاستنت : يقال استنت اذا الح في العدو .  
 شرفا : بفتح الشين المعجمة والراء . وهو الشوط . وسمى به لان المعادى به يشرف على ما يتوجه اليه .  
 تفنيا : اى استغناء عن الناس او بنتاجها ، وتعففا : عن السؤال يتردد =



والبيغال<sup>(١)</sup>، سواء كانت سائمة أو معلوفة ذكورا أو إناثا<sup>(٢)</sup> .

= عليها الى متاجره ومزارعه ونحوها . فتكون سترا له تحجبه عن الفاقة . ولم ينس حق الله في رقابها . بان يؤدي زكاتها . وبه احتج ابوحنيفة في زكاة الخيل . ولا ظهورها . اي ولا في ظهورها ، بان يركب عليها في سبيل الله . نواء : بكسر النون اي مناواة اي معادة . الفاقة : بالفاء ، وبالذال المعجمة المشددة اي المفردة . وجعلها فاقة . لخلوها عن بيان ماتحتها من التناسل انواعها . وقيل : اذ ليس مثلها آية اخرى في قلة الالفاظ وكثرة المعاني لانها جامعة لكل انواع الخيرات والشرور . الخ . اقول لعل العبارة . . . لخلوها عن بيان ماتحتها من تفاصيل انواعها . ثم قال : ودلالة الآية على الجواب ، من حيث ان سوء الهم كان . ان الحمار له حكم الفرس ام لا ؟ فاجاب : ان كان لخير فلا بد ان يرى خيره والافبالعكس . والله اعلم . ١ . ه . كلام المعنى . وانظر فتح القدير ( ٦ : ٦٣ ) ح ٢٨٦٠ باب الخيل لثلاثة .

ومسلم . مسلم بشرح النووي ( ٧ : ٦٨-٦٩ ) باب اثم مانع الزكاة . ذكر اطول من حديث البخاري . صحيح ابن خزيمة ( ٤ : ٣١ ) باب ذكر اسقاط الصدقة عن الحمر مع الدليل على اسقاطها عن الخيل ح ٢٢٩١ . ومسنده الامام احمد ( ٢ : ٢٦٢ ) ، ( ٣٨٣ ) ، الموطأ تنوير الحوالك ( ٢ : ٣ ) اول كتاب الجهاد . نصب الراية ( ٢ : ٣٥٨ ) هو في الصحيحين . والمحلى لابن حزم ( ٥ : ٢٢٧ ) . وانظر غريب الحديث للخطابي ( ١ : ٥٢١ ) . وانظر التلخيص ( ٥ : ٣١٥ ) متفق عليه من حديث ابي هريرة . . . وقال . فائدة . روى الدارقطني من حديث جابر مرفوعا في الخيل السائمة في كل فرس دينار ، واسناده ضعيف جدا . وانظر تجريد التمهيد ( ص ٤٤ ) .

( ١ ) قال في شرح معاني الآثار ( ٢ : ٣٠ ) عن عبد الله بن دينار قلت لسعيد ابن المسيب اعطى البراذين صدقة ؟ فقال : اعطى الخيل صدقة ؟ قال في زاد المعاد : ولم يكن من هديه صلى الله عليه وسلم اخذ الزكاة من الخيل ولا الرقيق ولا البيغال ولا الحمير . ١ . ه . الفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٥ ) لا زكاة في الخيل والبيغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها الا اذا كان للتجارة . . . والبغل : هو الحيوان المتولد من اب حمار وام فرس .

( ٢ ) أ : ومعلوفة .

( ٣ ) أ : واناثا .

(١) هذا مذهب الشافعي .

وبه قال من الصحابة عمر ، وعلي ، وعبد الله بن عمر ، وهو مذهب مالك والليث بن سعد ، والاوزاعي ، والثوري ، وابي يوسف ، ومحمد . (٢)

٢٠ / ب

وقال ابو حنيفة وزفر : ان كانت معلومة فلا زكاة فيها كالماشية . وان كانت سائمة فان كانت ذكورا فلا زكاة فيها . وان كانت اناثا ، او ذكورا واناثا ففيها الزكاة (٣) (٤)

(١) الام (٢: ٢٦) وانظر للسئلة النكت (ص ١٥٢) ، المذهب (٥: ٣٣٧) ولا تجب فيما سوى ذلك من المواشي كالخيل والبغال والحمير . المجموع (٥: ٣٣٩) بلا خلاف سواء كانت الخيل اناثا او ذكورا او ذكورا واناثا ، الروضة (٢: ١٥١) فلا زكاة في حيوان غيرهما كالخيل والرقائق والاحكام السلطانية (ص ١١٦) ، الوجيز (٥: ٣١٣) ، وشرحه (٥: ٣١٥) ذكر الخيل والرقائق ، نهاية المحتاج (٣: ٤٤) ، تحفة المحتاج وحاشية شرواني (٣: ٢١٠) ، وانظر نيل الاوطار (٤: ١٥٣) وانظر للمناقشة احكام القرآن لابن العربي . ذكر قول كل من الطرفين ثم رد حجة ابي حنيفة بان حديث في الخيل السائمة في كل فرس دينار يرويه غورك السعدي وهو مجهول . ثم ناقضوا انفسهم اذا وجبوا في الاناث دون الذكور والحديث لم يفضل بينهما . ا . هـ بتصرف وبداية المجتهد (١: ٢١٣) .

(٢) مصنف ابن ابي شيبة (٣: ١٥١) ذكر الاثر عن عمر ، وابن المسيب ، وعمر ابن عبد العزيز ، ومكحول ، والشعبي ، وعطاء ، والحسن البصري ، والحكم والمصنف لعبد الرزاق (٤: ٣٤) ذكر اثر علي ، والنخعي ، وعطاسا ، والشعبي ، والمحلي لابن حزم (٥: ٢٢٩) وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشعبي ، والحسن ، والحكم بن عتيبة . وهو فعل ابي بكر ، وعمر ، وعلي . كما ذكرنا . وهو قول مالك والشافعي واصحابنا . والمفني لابن قدامة (٢: ٤٦٣) في قول اكثر اهل العلم . ونصب الراية (٢: ٣٥٦) .

(٣) ب : اناثا وذكورا . او اناثا . والمعنى واحد .

(٤) شرح معاني الاثار للطحاوي (٢: ٢٦) وما بعدها ، ذكر قول ابي حنيفة وزفر ثم ذكر قول ابي يوسف ومحمد وذكر الحجج لكل ثم قال (ص ٣٠) : فثبت بذلك ان لا زكاة في الخيل كما لا زكاة في الحمير والبغال . وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . قال : وهو احب القولين اليانا وانظر احكام القرآن للجصاص (٣: ١٥٣-١٥٤) ذكر السئلة والمناقشة والهداية (٢: ١٨٣) ذكر روايات عن ابي حنيفة . قال في بدايته =

وربها بالخيار ان شاء اخرج عن<sup>(١)</sup> كل فرس ديناراً وان شاء قومها واخرج ربع عشر القيمة من غير اعتبار نصاب .<sup>(٢)</sup>

= المبتدى : اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار : ان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً ، وان شاء قومها واعطى عن كل مائتي درهم خصمة دراهم . الهداية . وهذا عند ابي حنيفة . وهو قول زفر . وقال : لا زكاة في الخيل . ثم ذكر الادلة وقال ( وليس فسي ذكرها منفردة زكاة وكذا في الاناث المنفردات في رواية ) . وعنه الوجوب فيها . وعنه انها تجب في الذكور المنفردة ايضاً . ا . هـ بتصرف فتح القدير ( ٢ : ١٨٣ ) في فتاوى قاضيخان قالوا : الفتوى على قولهما . وكذا رجح قولهما في الاسرار . واما شمس الائمة وصاحب التحفة فرجحا قول ابي حنيفة رحمه الله . واجمعوا على ان الامام لا يأخذها جبراً . وانظر رؤوس المسائل للزمخشري مخطوطة ( ٣٥ / ١ ) مسألة ١٠٨ والمبسوط ( ٢ : ١٨٨ ) وتبيين الحقائق للزيلعي . والكسز لابن نجيم ( ٢ : ٣٦٤ ) وحاشية الشيخ شلبي عليه والفتوى على قولهما والبدايع ( ٢ : ٨٨١ ) الخيل المعلوفة لا زكاة فيها . وان كانت سائمة للركوب والحمل او الغزو فلا زكاة فيها . وان كانت تسام للتجارة ففيها الزكاة بلا خلاف . وان كانت تسام للدر والنسل . . . . وذكر الروايات عن ابي حنيفة . وخلاف صاحبين وقال : وبه اخذ الشافعي . . . . ثم قال : والصحيح انه لا زكاة فيها . ا . هـ بتصرف وانظر الاصل لمحمد ( ٢ : ٦٤ ) ، والنكت الطريفة للكوثري ( ص ١٨١ ) ، والخلاصة ( ص ١٢٤ ) ، والفتوى على قولهما ، والاثار لمحمد ( ص ٥٥ ) ، وقاضيخان ( ١ : ٢١٠ ) ، وقال المالكية لا زكاة في الخيل . الموطأ ( ١ : ٢٦٣ ) ، وشرحه للزرقاني ( ٢ : ١٣٧ ) ، والشرح الصغير مع بلغة السالك ( ١ : ٢٠٦ ) ، والشمرداني ( ص ٣٤٥ ) ، قوانين الاحكام لابن جزى ( ص ١١٦ ) ، والاشراف ( ١ : ١٦٨ ) . وكذلك الحنابلة ، كشف القناع ( ٢ : ١٩٣ ) ، المغني لابن قدامة ( ٢ : ٤٦٣ ) ، المحرر ( ١ : ٢١٤ ) ، المقنع ( ١ : ٢٩٨ ) .

( ١ ) ب : على .

( ٢ ) ب : اعتباره نصاباً .

احتجاجاً بحديث (١) جعفر بن محمد (٢) عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (في كل فرس سائمة دينار . وليس في المربطة شيء) . (٣)

- (١) ب، هـ : برواية .  
 (٢) هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابو عبد الله ، صدوق ، فقيه ، امام ، مات سنة ١٤٨ هـ .  
 (٣) التقريب (١ : ١٣٢) ت ٩٢ ، تاريخ ابن معين (٣ : ١٥٨) ت ٦٧٠ ، الجرح والتعديل (١ : ٤٨٧) ، تاريخ الدارمي (ص ٨٤) ت ٢٠٧ ، تهذيب الاسماء (١ : ١٤٩) ت ١٠٦ اتفقوا على امامته وجلالته وسيادته ولد سنة ثمانين . المعارف لابن قتيبة (ص ٩٤) ، تهذيب الكمال (١ : ١٩٩) .  
 (٣) هو محمد الباقر بن علي يكنى ابا جعفر . وكان له فقه . ثقة . فاضل مات بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة . المعارف (ص ٩٤) ، التقريب (٢ : ١٩٢) ت ٥٤٢ ، تهذيب الاسماء (١ : ٨٧) ت ١٨ ، تاريخ ابن معين (٣ : ١٨) كلام ابن معين (ص ٧٢) ، ت ٢٠٠ ، تهذيب الكمال (٣ : ١٢٤٥) .  
 (٤) أ : الرابطة . ب : المربط .  
 (٥) البيهقي (٤ : ١١٩) باب من رأى في الخيل صدقة . عن غورك بن الخضر ابي عبد الله عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (في الخيل السائمة في كل فرس دينار) تفرد به غورك هذا . (واخبرنا ابو بكر بن الحارث قال : قال علي بن عمر الحافظ تفرد به غورك عن جعفر . وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفاً) .  
 الدارقطني (٢ : ١٢٦) باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ح ١ وذكره .  
 نيل الاوطار (٤ : ١٥٤) باب لازكاة في الخيل والرقيق . قال : اخرجته الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر . . . وهذا الحديث مما لا تقوم به حجة لانه قد ضعفه الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب الصحيح .  
 وانظر الاموال لابي عبيد (ص ٥٦٢) باب الصدقة في الخيل والرقيق وما فيها من السنة . ذكر الاحاديث والاثار ثم قال : قال ابو عبيد : فاجب ذلك الاول - ابو حنيفة - الصدقة عليها في الحالين جميعاً - سائمة او للتجارة - واسقطها هذا منيها كليهما . واحد القولين عندى غلو . والاخر تقصير ، والقصد فيما بينهما وهو ان تجب الصدقة فيما كان =

ورواية علقمة<sup>(١)</sup> عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : ( الخيل لثلاث رجل اجرو ولا خرو ستر ، وعلى آخر وزر . فاما الذي لكه الأجر ، فالذي يمسكها تعففا وتجملا ولا ينسى حق الله في ظهورها ورقابها )<sup>(٢)</sup> وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( خير المال سكة مأبورة ومهرة مأبورة )<sup>(٣)</sup> .

= منها للتجارة وتسقط عن السائمة . وقال : على هذا وجدنا مذاهيب العلماء . وهم اعلم بتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو قول سفيان بن سعيد ، ومالك بن انس ، واهل العراق ، واهل الحجاز ، واهل الشام . لا اعلم بينهم في هذا خلافا . ومجمع الزوائد ( ٣ : ٦٩ ) ( في الخيل السائمة في كل فرس دينار ) رواه الطبراني في الاوسط . وفيه الليث بن حماد وغورك - بالعين المعجمة - كذا في الدارقطني والميزان . وفي الدراية غورك - بالعين المهملة - وكلاهما ضعيف .

وتحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٧٠ ) من حديث جابر . قال المباركوري واستدل لابي حنيفة بهذا الحديث واجيب عنه بوجهين احدهما ان هذا الحديث ضعيف جدا . والثاني : قال البيهقي : لو كان هذا الحديث صحيحا عند ابي يوسف لم يخالفه . ا هـ بتصرف نصب الراية ( ٢ : ٣٥٨ ) فصل في الخيل .

( ١ ) ب ، هـ : ورواية .

( ٢ ) علقمة : هو ابن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ابو شبل تابعي ، ثقة ، ثبت ، فقيه العراق العابد . ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وروى الحديث عن الصحابة . وتوفي سنة ٦٢ وقيل غير ذلك .

تقريب التهذيب ( ٢ : ٣١ ) ت ٢٨٦ ، تهذيب الاسماء ( ١ : ٣٤٢ ) ت ٤٢٥ قال احمد : علقمة ثقة . من اهل الخير . تهذيب التهذيب ( ٧ : ٢٧٦ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ : ٤٥ ) ، حلية الاولياء ( ٢ : ٩٨ ) ، تاريخ بغداد ( ١٢ : ٢٩٦ ) .

( ٣ ) تقدم هذا الحديث قريبا . وهو حديث متفق على صحته .

( ٤ ) الاصل أ ، هـ : وما .

( ٥ ) مسند الامام احمد ( ٣ : ٤٦٨ ) عن سويد بن غبيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير مال المرأة له صبرة مأبورة وسكة مأبورة . الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير ( ٢ : ١٠٣ ) رواه احمد =

واذا<sup>(١)</sup> كان ذلك من خيار المال ، كان وجوبها فيه اولى من وجوبها في شراره .

قالوا . ولانه ذواربع<sup>(٢)</sup> ، اهلى ، يؤكل لحمه<sup>(٣)</sup> ، فوجبت فيه الزكاة كالغنم .<sup>(٤)</sup>  
قالوا : ولان الزكاة انما تجب في الماشية لظهرها ونسلها ، والخيل<sup>(٥)</sup>  
السائمة هذا المعنى موجود فيها ، فاقضى ان تجب الزكاة فيها .  
ودليلنا رواية عراق بن مالك<sup>(٦)</sup> ، عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال<sup>(٧)</sup> : ( ليس على المسلم في عبده ولا في نفسه صدقة )<sup>(٨)</sup> .

أ/٢١

والطبراني . =

وذكره ابن الاثير في نهاية الاثر ( ١ : ١٣ ) مادة ( ابر ) . وقال :  
السكة ، الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة المطلقة . يقال : آبرت  
النخلة . وابرتها فهي مأبورة ومؤبرة . والاسم : الابار . وقيل السكة  
سكة الحرث . والمأبورة : المصلحة له ، اراد : خير المال نتاج اوزوع .  
وذكره ابو عبيد في غريب الحديث ( ١ : ٣٤٨ ) بروايتين - خير المال  
سكة مأبورة ، وفرس مأبورة وبعضهم يقول : مهرة مأبورة . وفسر السكة  
والمأبورة كابن الاثير . وقال : قال ابو عبيد : يقال : لقيحت - بضم  
اوله وكسر ثانيه - للواحدة بالتخفيف . وللجميع بتشديد القاف ... الخ  
وقال : فاما الفرس او المهرة المأبورة . فانها كثيرة النتاج .

- ( ١ ) ب : فاذا .
- ( ٢ ) ب : ذواربعة .
- ( ٣ ) لانه ليس له تاب .
- ( ٤ ) الاصل - أ ، ب : فوجب .
- ( ٥ ) الاصل - أ : وفي الخيل .
- ( ٦ ) الاصل : ملك . وهو صحيح ايضا اذ تكتب كالحرث .
- وعراق . هو ابن مالك الففارى ، الكنانى بالمدنى ، ثقة ، فاضل . مات  
بعد المائة . تقريب التهذيب ( ٢ : ١٧ ) ت ١٤٥ ، ديوان الضعفاء  
( ص ٢١٢ ) ت ٢٨٠٠ ثقة . المغنى للهندى ( ص ١٧٢ ) عراق بن  
مالك . بمكسورة وخفة را\* ويكاف .
- ( ٧ ) ب : انه قال .
- ( ٨ ) الحديث صحيح تقدم اول المسألة .

وروى ابو الزناد<sup>(١)</sup> عن الاعرج<sup>(٢)</sup> عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق<sup>(٣)</sup> ) .

وروى عاصم بن ضمرة<sup>(٤)</sup> عن علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

- ( ١ ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش . صدوق تفرغ حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها من السابعة ولي خراج المدينة فحمد . مات سنة اربع وسبعين ومائة ، وعمره اربع وسبعون سنة .
- التقريب ( ١ : ٤٧٩ - ٤٨٠ ) ت ٩٣٦ ، المشني للهندي ( ص ١٢٠ ) ، الكواكب النيرات ( ص ٤٧٧ ) ، تاريخ ابن معين بتحقيق الدكتور احمد نور سيف ( ٣ : ٢٥٨ ) ت ١٢١١ ، المعارف ( ص ٢٠٤ ) ، الجرح والتعديل ( ٢ : ٢٥٢ ) ، تاريخ الدارمي ( ص ١٥٢ ) ت ٥٢٩ ، تهذيب الكمال ( ٢ : ٧٨٦ ) ، تجريد التصديد ( ص ٩٢ ) ح ٢٤٩ وما بعده
- ( ٢ ) هو عبد الرحمن بن هرمز . ويكنى ابا داود مولى محمد بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب . توفي سنة سبع عشرة ومائة . المعارف ( ص ٢٠٥ ) تهذيب الاسماء ( ١ : ٣٠٥ ) ت ٣٦٣ ، تابعي ، مدني ، قريشي ، اتفقوا على توثيقه ، توفي بالاسكندرية .
- التقريب ( ١ : ٥٠١ ) ت ١١٤٢ ، التاريخ لابن معين ( ٣ : ١٨٨ ) ت ٨٣٩ ، الكواكب النيرات ( ص ١٧٣ ) ، تهذيب الكمال ( ٢ : ٨٢٣ ) .
- ( ٣ ) انظر جامع الاصول ( ٤ : ٦٢٣ ) ( الفصل السادس في زكاة الخييل والرقيق ) ح ٢٧٠٨ بلفظ ليس في الخيل والرقيق زكاة الا ان زكاة الفطر في الرقيق . ا. هـ قال محققه الارناؤوط : وفي اسناد هذه الرواية عند ابي داود رجل مجهول ، ولكن يشهد لها الرواية الاولى عند البخاري ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي .
- ابوداود ( ٢ : ١٠٨ ) باب صدقة الرقيق ح ١٥٩٤ عن رجل عن مكحول عن عراك بن مالك ، عن ابي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخيل والرقيق زكاة . الا زكاة الفطر في الرقيق .
- الدارقطني ( ٢ : ١٢٧ ) باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخييل والرقيق ح ٥ . بسند الماوردي الا ان لفظه ( ليس في الخيل والرقيق صدقة الا ان في الرقيق صدقة الفطر ) . وفتخب كثر العمال بهامش سند الامام احمد ( ٢ : ٤٩٨ ) عن معاذ .
- ( ٤ ) ب : سموة .

(عَفُوتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ) (١) (٢).

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لأَصْدَقَةٌ فِي فَرَسٍ وَلَا عَيْدٍ) (٣).

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ وَلَا فِي النَّخَةِ وَلَا فِي الْكَسْعَةِ صَدَقَةٌ) (٤) (٥) فالجبهة : الخيل ، والكسعة : الحمير.

(١) الاصل - أ : والرقيق . ساقطة .

(٢) حديث على .

ابوداود (١٠١: ٢) باب في زكاة السائمة ح ١٥٧٤ .

النسائي بشرح السيوطي (٣٧: ٥) باب زكاة الورق .

الدارقطني (١٢٦: ٢) باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيول

والرقيق ح ٤ .

والترمذي (٣: ١٦) باب ماجاء في زكاة الذهب والورق ح ٢٠ . قال الترمذي وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعمرو بن حزم . قال أبو عيسى روى هذا الحديث الأعمش ، وأبو عوادة وغيرهما ، عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي . وروى سفيان الثوري ، وابن عيينة وغير واحد عن أبي إسحق عن الحارث عن علي . قال : سألت محمدا - يعني البخاري - من هذا الحديث فقال : كلاهما عدى صحيح عن أبي إسحق . يحتمل أن يكون روى عنهما جميعا . وانظر جامع الأصول (٥٨٦: ٤) ، نصب الراية (٣٦٥: ٢) ، شرح معاني الآثار للطحاوي (٢٩: ٢) ، مسند الإمام أحمد (٩٢: ١) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، والأحاديث الصحيحة المروية في هذا الباب تفتي ، وليس لازما إذا كان عند امرئ مسألة يريد تثبيتها أن يحشد لها الأحاديث صحيحة وغير صحيحة ، فالحديث أول المسألة المتفق على صحته فيه الفناء عن كل ما عداه . هذا وقد ذكره أبو عبيد في الاموال (ص ٥٦٣) ح ١٣٥٧ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صدقة في فرس الرجل ولا عبده .

(٤) ب : النخعة .

(٥) مجمع الزوائد (٦٩: ٣) .

عن عبد الرحمن بن سمرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا صدقة في الكسعة ، والجبهة ، والنخعة) قال : وشره أبو عمرو فقال الكسعة ، الحمير ، والجبهة الخيل ، والنخعة العبيد . رواه الطبراني وفيه محمد بن بشير وفيه كلام . وقد وثق . =



فاما النخعة (١) فابو عبيدة (٢) يرويها بضم النون ، وهي الرقيق (٣) . والكسائي

نصب الراية (٢: ٣٥٦) : اخرجہ الدارقطني في سننه ، عن احمد بن الحارث البصري ، ثنا الصقر بن حبيب . قال : سمعت ابا رجاء العطاردى يحدث عن ابن عباس ، عن علي بن ابي طالب ، ان النبي عليه السلام ، قال : ليس في العوامل صدقة ، ولا في الجبهة صدقة . قال الصقر : الجبهة : الخيل ، والبغال ، والعبيد . وقال ابو عبيد : الجبهة الخيل . انتهى . والصقر ضعيف قال ابن حبان في " كتاب الضعفاء " : ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يعرف باسمه منقطع . فقلبه الصقر على ابي رجاء وهو يأتي بالملفوظات . انتهى واحمد بن الحارث الراوى عن الصقر هو الفسائي ، قال ابو حاتم الرازى هو متروك الحديث . انتهى

والدارقطني (٢: ٩٥) باب ليس في الخضروات صدقة ح ١ . به قال العظيم ابادى في التعليق المفنى : وفيه الصقر بن حبيب ، ومحمد بن الحارث . وكلاهما ضعيفان .

وفي النهاية (٥: ٣١) النخعة : هي الرقيق . وقيل الحمير . وقيل البقر العوامل . وتفتح نونها وتضم . وقيل هي كل دابة استعملت وقيل : البقر العوامل بالضم . وفيها بالفتح . وقال الفراء : النخعة ان يأخذ المصدق دينارا بعد فراغه من الصدقة . ا هـ

وانظر (١: ٢٣٧) الجبهة : الخيل . وانظر ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ١٥٠) ترجمة ١٩٦٤ ذكر الصقرو (ص ٢) ترجمة ١٧ الفسائي قال ابو حاتم : متروك الحديث .

(١) ب : النخعة .

(٢) في غريب الحديث نقل ابو عبيد عن ابي عبيدة . وسيأتي قريباً . وابو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء . البصري . النحوى من ائمة العلم والادب واللغة مولده بالبصرة سنة ١١٠ هـ ووفاته بها ٢٠٩ هـ الف نحواً من مائتى مؤلف .

وفيات الاعيان (٢: ١٠٥) ، تاريخ بغداد (١٣: ٢٥٢) ، مفتاح السعادة (١: ٩٣) ، بغية الدعاة (ص ٣٩٥) ، ميزان الاعتدال (٣: ١٨٩) ، ديوان الضعفاء (ص ٣٠٥) ت ٤٢٠٦ كان يرى رأى الخوارج ابن النديم (ص ٥٢) .

(٣) الكسائي هو علي بن حمزة بن عبد الله الاسدى بالولاء . الكوفي ابو الحسن . الكسائي . امام في اللغة والنحو والقراءة . سكن بغداد ، وتوفى بالري . سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين عاماً . وكان مؤدب =

بروسها بفتح النون<sup>(١)</sup> . وقال : هِيَ الْبَقْرُ الْعَوَامِلُ بِلُغَةِ الْحِجَازِ . وقال الفراء<sup>(٢)</sup>  
النخعة<sup>(٣)</sup> : ان يأخذ المصدق دينارا بعد فراغه من الصدقة<sup>(٤)</sup> . وانشد  
عَمِيَ الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ ضَاحِيَةً دِينَارَ نَخْعَةٍ كَلْبٍ وَهُوَ مَشْهُودٌ<sup>(٥)</sup>

= الخليفة هارون الرشيد وولده المأمون . غاية النهاية (١ : ٥٣٥) ، ابن  
خلكان (١ : ٣٣٠) ، الاعلام (٥ : ٩٣) ، تاريخ بغداد (١١ : ٤٠٣)  
نزهة الالباء (ص ٨١) ، طبقات النحويين (ص ١٣٨) .

- (١) قد رأيت ان الكسائي يقول بضم النون .  
(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظر الديلمي . مولى بنى اسد  
ابو زكريا المعروف بالفراء امام الكوفيين . ولد بالكوفة سنة اربع واربعين  
ومائة وانتقل الى بغداد . وتوفي في طريق مكة عام سبعة ومائتين . كان  
امام النخعة فقيها متكلما عالما بايام العرب واخبارها عارفا بالنجوم  
والطب . ابن النديم (ص ٩٨ - ١٠٠) وذكر كتبه ، مفتاح السعادة  
(١ : ١٤٤) ، نزهة الالباء (ص ١٢٦) ، تاريخ بغداد (١٤ : ١٤٩) ،  
الاعلام (٩ : ١٧٨) ، وفيات الاعيان (٢ : ٢٨٨) .  
(٣) النسخ : النخعة بالحاء المهملة . وكذلك النخعة في البيت .  
(٤) وقد فطن مصحح كتاب غريب الحديث فقال : واما قول الفراء : ان النخعة  
ان يأخذ المصدق دينارا بعد فراغه من الصدقة ، لا يجوز ان يحمل عليه  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول : (ليس في النخعة  
صدقة) فكيف يأخذ دينارا بعد فراغه من صدقة يأخذها ظلما . قال  
وحجتنا البيت الشاهد . لانه قال : عَمِيَ الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ ضَاحِيَةً .  
الخ . قال : فذلك باضافته الدينار الى النخعة - دينار نخعة - على انه  
غيرها قال : وانما اراد - بالبيت - انه كان يأخذ دينارا عن نخعتهم  
وهي ابلهم العوامل فمنعه ذلك . ا . هـ بتصرف  
(٥) غريب الحديث لابي عبيد القاسم بن سلام المهروري ت ٢٢٤ هـ (١ : ٧) ،  
مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن - الهند ١٣٩٦ هـ /  
١٩٧٦ م ط ١ / تصوير دار الكتاب العربي - بيروت .  
قال ابو عبيد : في حديثه عليه السلام : (ليس في الجبهة ، ولا في  
النخعة ، ولا في الكسعة صدقة) .  
قال ابو عبيدة : الجبهة الخيل ، والكسعة الحمير ، والنخعة الرقيق .  
قال الكسائي وغيره في الجبهة والكسعة مثله . وقال الكسائي : هِيَ  
النخعة - برفع النون - وفسرها هو وغيره في مجلسه : البقر العوامل =

وَرَوَى اَنْ اَهْلَ الشَّامِ كَتَبُوا اِلَى عُمَرَ، فَقَالُوا : قَدْ كَرِهْنَا الْخَيْسَلُ  
وَالرَّقِيقُ فَزَكَّهْنَا، فَقَالَ : (لَا آخِذُ شَيْئًا لَمْ يَأْخُذْ صَاحِبَائِي وَسَأَسْتَشِيرُ<sup>(١)</sup> فَاسْتَشَارَهُمْ<sup>(٢)</sup>  
فَقَالُوا : حُسْنٌ، وَعَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَاكِتٌ. فَقَالَ لَهُ<sup>(٣)</sup> : مَا تَقُولُ يَا اَبَا الْحَسَنِ فَقَالَ

= قَالَ الْكَسَائِيُّ : هَذَا كَلَامُ اَهْلِ تِلْكَ النَّاحِيَةِ . كَأَنَّهُ يَعْنِي اَهْلَ الْحِجَازِ  
وَمَاوَرَاءَهَا اِلَى الْيَمَنِ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : النَّخَةُ : اَنْ يَأْخُذَ الْمَصْدُقُ دِينَارًا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ اخْذِ  
الْمَدَقَةِ . وَانْشَدْنَا (الْبَسِيطُ) .

عَمِيَ الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ ضَاحِيَةً دِينَارَ نَخَةٍ كَلْبٌ وَهُوَ مَشْهُودٌ ا.هـ  
وَانْظُرْ لِلْبَيْتِ : تَاجُ الْعُرُوسِ (٢ : ٢٨٢) مَادَّةُ (نَخَخَ) قَالَ : وَفِي  
الْحَدِيثِ : لَيْسَ فِي النَّخَةِ صَدَقَةٌ . وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ . فَقِيلَ (النَّخَةُ)  
بِالْفَتْحِ (الرَّقِيقُ) مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ نَقْلَهُ الْاَزْهَرِيُّ عَنْ اَبِي صَبْدَةَ، وَعَنْ  
ابْنِ شَمِيلٍ : هَذِهِ نَخَةُ بَنِي فَلَانٍ، اَيَ عَبْدُ بَنِي فَلَانٍ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ  
اِنَّمَا هُوَ الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ . وَيُضْمُ فِي هَذِهِ . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : هُوَ الصَّوَابُ  
وَاخْتَارَ ابْنُ الْاَرَابِيِّ مِنْ هَذِهِ الْاَقَاوِيلِ - اَنْ النَّخَةَ، الْحُمْرُ . وَهُوَ اسْمُ  
جَامِعٍ لَهَا . قَالَ : وَيُقَالُ لَهَا الْكَسْعَةُ . وَيُثَلَّثُ . وَقَالَ قَوْمٌ : النَّخَةُ  
(الْمُرَبِّيَاتُ فِي الْبَيْتِ) وَذَكَرَ فَرِهَا . ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الْفَرَاءِ وَالْبَيْتِ وَلِاسْمِ  
يُنْسَبُ الْقَوْلُ لِلْفَرَاءِ . وَقَالَ بَدَلٌ . ضَاحِيَةٌ . صَاحِبُهُ . كَمَا فَصَّلَ  
الْمَاورِدِيُّ . لَكِنْ قَالَ مَصْحَحُهُ عَلَى الْهَامِشِ نَقْلًا عَنِ اللِّسَانِ : ضَاحِيَةٌ .  
وَانْظُرْ الصَّحَاحَ (١ : ٤٣٢ - ٤٣٣) ذَكَرَ الْبَيْتَ وَضَاحِيَةً . وَالْاَقْوَالُ فِي  
النَّخَةِ . مَادَّةُ (نَخَخَ) وَفِي مَادَّةِ (ضَحَا) : ضَاحِيَةٌ . اَيَ عِلَانِيَةٌ . وَقَالَ  
الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ : الْجَبِيهَةُ : الْخَيْلُ . سَمِيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا  
خِيَارُ الْبِهَائِمِ . كَمَا يُقَالُ وَجْهُ السِّلْعَةِ، لَخِيَارِهَا وَوَجْهُ الْقَوْمِ وَجِبَّتُهُمْ  
لَسِيدِهِمْ . ثُمَّ ذَكَرَ النَّخَةَ . وَالْكَسْعَةَ . وَقَالَ : الْكَسْعَةُ : الْحُمْرُ . مِنْ  
الْكَسَعِ . وَهُوَ ضَرْبُ الْاَدْبَارِ وَمِنْهُ اتَّبَعَ آثَارَهُمْ يَكْسَعُهُمُ بِالسَّيْفِ . ا.هـ

(١) ب : وَاسْتَشِيرَ . هـ : وَسَأَسْتَشِيرُ .

(٢) اَيَ اسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ .

(٣) اَيَ قَالَ عُمَرُ لِعَلَى .

(لَا بَأْسَ أَنْ لَمْ تَكُنْ جَزِيَّةً رَاتِبَةً مِنْ بَعْدِكَ) (١) . فَاخِذْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ دَرَاهِمَ  
وَرِزْقَهُ جَرِيْبِينَ (٢) ، وَمِنْ كُلِّ فَوْسٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، وَرِزْقَهُ عَشْرَةَ أَجْرِبَةٍ شَعِيرًا (٣) . قَالَ  
أَبُو إِسْحَقَ . فَأَعْطَاهُمْ أَكْثَرُ مَا أَخَذَ مِنْهُمْ . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَلَمْ تَكُنْ جَزِيَّةً  
ثُمَّ صَارَتْ جَزِيَّةً رَاتِبَةً (٤) فِي زَمَنِ الْحَجَّاجِ تَوَخَّذَ مِنْهُمْ وَلَا يَهْطُلُونَ (٥) .

فَالِدَلَالَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِهِ .

أَحَدُهَا : أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ . وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَبَدَأَ بِهِمْ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَأْخُذْ (٦) صَاحِبَايَ ، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَأَخَذَاهَا .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ اسْتَشَارَ . وَلَوْ كَانَ نَصٌّ مَا اسْتَشَارَ (٧) .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِنْ أَمِنْتَ أَنْ لَا تَكُونَ جَزِيَّةً وَاتَّبَعْتَ

(١) رَاتِبَةٌ : مِنْ رَتَبَ رَتْبًا ثَبَتَ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ . ق م (١ : ٧٤) مَادَّةُ (رَتَبَ)

الْمَخْتَارُ (ص ٢٣٢) ، الْمَصْبَاحُ (١ : ٢٣١) .

(٢) الْجَرِيْبُ : مَكْيَالٌ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَقْفَازِ الْجَمْعِ أَجْرِبَةٌ وَجَرِيْبَانِ . ق م (١ : ٤٧)

مَادَّةُ (جَرِبَ) . الْمَخْتَارُ (ص ٩٨) ، الْمَصْبَاحُ (١ : ١٠٤) .

(٣) الْمَوْطَأُ . تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ (١ : ٢٦٣) بِمَعْنَاهُ وَالِدَارِقُطْنِي (٢ : ١٢٦) عَنْ

حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ . أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ اتَّوَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ . . . . الخ

قَالَ فِي التَّعْلِيْقِ : قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ : رَوَاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ . مَجْمَعُ

الزَّوَائِدِ (٣ : ٦٩) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَمُصَنَّفُ

عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤ : ٣٥) عَنْ أَبِي إِسْحَقَ : قَالَ : أَتَى أَهْلَ الشَّامِ عُمَرُ

فَقَالُوا : . . . شَرَحَ مَعْنَى الْإِثَارِ لِلطَّحَاوِيِّ (٢ : ٢٨) قَالَ : حَجَّجْتُ

مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاتَاهُ أَشْرَافُ مِنْ أَشْرَافِ أَهْلِ الشَّامِ

فَقَالُوا . . . الخ وَصَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٤ : ٣٠) (٣٠٥) ح ٢٢٩٠ بَابُ

ذِكْرِ السَّنَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى اخْتِذَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيْقِ

صَدَقَ . وَانْظُرِ الْجِصَّاصَ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ (٣ : ١٥٤) . هـ .

أَقُولُ وَكُلُّهَا بِالْمَعْنَى .

(٤) الْأَصْلُ - أ : رَاتِبَةٌ رَاتِبُهُمْ . ب : مِنْ زَمَنِ .

(٥) الدَّارِقُطْنِيُّ (٢ : ١٢٦) قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا جَزِيَّةً تَوَخَّذَ مِنْ

أَعْطِيَاتِنَا زَمَانَ الْحَجَّاجِ . وَمَنْ رَزَقَ عَلَيْهَا . هـ . وَذَكَرَ حَدِيثًا آخَرَ لَيْسَ

فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ . كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ . فَأَعْطَاهُمْ أَكْثَرُ مَا

أَخَذَ مِنْهُمْ .

(٦) هـ : يَأْخُذُهُ . ب : صَاحِبِي .

(٧) وَلَوْ كَانَ نَصٌّ : أَيُ وَجَدَ . فَكَانَ هُنَا تَامَةً .

- فافعل<sup>(١)</sup> . ولو وجبت لكانت راتبة .  
 والخامس : ان عمر اعطاهم في مقابلتها رزقا<sup>(٢)</sup> . ولو كانت واجبة لسم  
 يعطهم شيئا<sup>(٣)</sup> .  
 ويدل على ذلك من طريق المعنى ان يقال : كل جنس من الحيوان  
 لا تجب الزكاة في ذكوره اذا انفردت ، لا تجب في ذكوره واناثه ، كالحمير والبغال  
 وعكسه المواشي<sup>(٤)</sup> .  
 ولانه حيوان يسهم له فشابه الذكور<sup>(٥)</sup> .  
 ولانه حيوان لا يضحى به فاشبه الحمير<sup>(٦)</sup> .  
 ولانه ذو حافر فشابه الذكور<sup>(٨)</sup> .  
 ولانه حيوان لم يجب فيه من جنسه ، فلم يجب فيه من غير جنسه كالدجاج<sup>(١٠)</sup> .  
 فاما<sup>(١١)</sup> الجواب عن حديث جابر عن رواية غورك السعدى<sup>(١٢)</sup> . وهو مجهول عند

- 
- ( ١ ) ذكر كلام على بالمعنى .  
 ( ٢ ) ب : ورقا .  
 ( ٣ ) الاصل - أ ، ب : شيئا . ساقطة .  
 ( ٤ ) قوله وعكسه المواشي . معناه : ان الزكاة وجبت في ذكورها اذا انفردت  
 فوجبت في ذكورها واناثها . أ . هـ . واراد بالمواشي هنا الانعام  
 الابل ، والبقر ، والغنم .  
 ( ٥ ) ب : يهيم له .  
 ( ٦ ) فشابه الذكور في انها يسهم لها .  
 ( ٧ ) الاصل : يضحى .  
 ( ٨ ) قال في المصباح ( ١ : ١٥٣ ) مادة ( حفر ) وسمى حافر الفرس والحصان من  
 ذلك - اى من حفر الارض - كانه يحفر الارض بشدة وطئه عليها . ق م  
 ( ٩ : ٢ ) قال : والحافر واحد حوافر الدابة .  
 ( ٩ ) اى لم تجب في الخيل واحدة منها بل وجبت في كل فرس دينار او ربع عشر  
 قيمته عند ابي حنيفة ولو كان فيها زكاة لوجبت الزكاة منها . خاصة عند  
 ابي حنيفة الذى يرى وجوب الزكاة في عين المال .  
 ( ١٠ ) قال في الدرر المبتة ( ص ١٠٧ ) : الدجاج . مثلث الدال .  
 ( ١١ ) ب : واما .  
 ( ١٢ ) ب : السعيدى . ديوان الضعفاء ( ص ٣٣٣٦ ) فورك السعدلى .  
 قال الدارقطنى : ضعيف جدا .

اصحاب الحديث (١) فلا يصح الاحتجاج به (٢).

ولو صح لكان الجواب عنه من وجهين (٣) . استعمال (٤) وتوجيه .

فاما الاستعمال ، ففي زكاة التجارة ، ويكون ذكر الدينار على وجه التقريب .

فان قيل : فقد نص على السوم . والسوم غير مؤثر في زكاة التجارة ؟

قيل : برأينا ذكره - والله اعلم ليفرق بينه وبين النعم (٥) فلا يظن ان سومها ٢٢ / أ

مسقط لزكاة التجارة كما اسقطها من النعم (٥) على احد القولين (٦) .

واما الترجيح : فقد عارضه قوله : ( عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق )

وهو اولى من وجهين (٧) .

احدهما : انه متفق على استعمال بعضه ( وهو الرقيق مختلف فليس

استعمال بعضه ) (٨) . وهو الخيل . وخبرهم مختلف في استعمال جميعه . فكسان

خبرنا اولى .

والثاني : ان خبرهم متقدم ، وخبرنا متأخر . لان قوله ( عفوت ) يسدل

( ١ ) تقدم الكلام عنه وانه عند بعضهم بالعين المبهمة وعند آخرين بالفسن المعجمة وانظر ديوان الضعفاء ( ص ٢٤٥ ) : ضعيف جدا .

( ٢ ) ب : بحديثه .

( ٣ ) المراد بالاستعمال : هو موضوع الاستدلال بالحديث ففي اى شى نستدل

بهذا الحديث ؟ انتم تقولون نستدل به في زكاة العين ونحن نقسول انه في زكاة التجارة .

( ٤ ) الاصل - أ : الغنم . ب : ساقطة .

( ٥ ) الاصل - أ : الغنم .

( ٦ ) القولان ، في السائمة اذا كانت للتجارة ، وقد اشتراها بعرض ، وكانت

نصابا قيمته مائتا درهم او اكثر . فعلى الجديد : انها تزكى زكاة

العين لا زكاة التجارة . وفي القديم قولان . احدهما كالجديد لان

زكاة الماشية ثابتة بالاتفاق . بخلاف زكاة التجارة فانها مختلف فيها

وعلى القول الثانى القديم . تجب زكاة التجارة لانها انفع ، اذ تجب في

كل شى . مغنى المحتاج ( ١ : ٤٠٠ ) ، التحفة وحواشيها ( ٣ : ٣٠٢ )

الجلال مع قليوبي وعميرة ( ٢ : ٣١ ) .

( ٧ ) أ : جهتين .

( ٨ ) ب : ( ساقط ) .

على ايجاب متقدم والمتأخر اولى .

واما حديث ابن مسعود ، فالجواب عنه قريب من جواب ما تقدم . او يحمل على الجهاد ، لانه قال : ( ولا ينسحق حق الله في ظهورها ورقابها ) والزكاة لا تجب في الظهر . وانما الجهاد على الظهر .

واما قوله ( خَيْرُ الْمَالِ سَكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ) فالمراد به الاخبار عن فضل الجنس دون ايجاب الزكاة ، وقد لا تجب الزكاة في خيار المال كالمعلوفة وتجب فسي شراره كمراض السائمة .

واما قياسهم على النعم : فالمعنى<sup>(٣)</sup> فيه ان الزكاة واجبة في ذكورها فلذلك وجبت في اناثها ، ولما لم تجب الزكاة في ذكور الخيل ، لم تجب فسي اناثها .

واما قولهم : ان زكاة الماشية وجبت لظهورها ونسلها ، فخير صحيح وانما وجبت لدرها ونسلها ، والخيل لا در لها فلم تجب الزكاة فيها . والله اعلم بالصواب . .

- 
- ( ١ ) النسخ . ولا تنس . وما اثبتته هو الموجود في الحديث .  
 ( ٢ ) وابو حنيفة جعل هذا التفضيل لايجاب الزكاة . فقد قال : واذا كان ذلك من خيار المال كان وجوبها فيه اولى من وجوبها في شراره .  
 ( ٣ ) اي فالمعنى في القياس انه اذا وجبت في الذكور وجبت في الاناث وما لا فلا .  
 ( ٤ ) الاصل - أ : وجب .

بَابُ \_\_\_\_\_ الْمَلَكَةِ بِالْمَلِكَةِ وَ  
الْصَّدَاقِ بِهَا



( ١٠ ) بَابُ الْمُبَادَلَةِ بِالْمَاشِيَةِ وَالصَّدَاقِ بِهَا <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>  
ب / ٢٢

قال الشافعي : ( وَإِذَا بَادَلَ إِبِلًا بِإِبِلٍ ، أَوْ غَنَمًا بِغَنَمٍ ، أَوْ بَقَرًا بِبَقَرٍ )  
أو بصنفٍ آخَرَ غَيْرِهَا ، فَلَا زَكَاةَ ، حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى الثَّانِيَةِ ، مِنْ يَوْمِ مَلَكَهَا <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>  
وهذا كما قال .

أما المبادلة : فهي مبادعة <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> الشيء بمثله . كما ان المناقلة <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>

( ١ ) الصداق : بفتح الصاد وكسرها ، مهر المرأة . وكذا الصدقة . ومنه قوله تعالى : ( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً ) . وَالصَّدَقَةُ بِوزْنِ الْخُرْفَةِ مثله . المختار ( ص ٣٥٩ ) مادة صدق . وفي ق م ( ١ : ٢٦١ ) والصدقة بضم الدال ، وكخرفة ، وصدمة ، وبضمتين ، وبفتحتين ، وككتاب ، وسحاب مهر المرأة . جمع الصدقة ككُدُسَةٍ صَدَقَاتٍ . وجمع الصَّدَقَةُ بِالضَّمِّ صَدَقَاتٍ . وَصَدَقَاتٍ بضمين وهي اقبحها . المصباح ( ١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ ) والجمع صدق بضمين . والثالثة لفة الحجازيين صدقة وتجمع صدقات على لفظها وفي التنزيل ( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ ) وذكر غيرها . النهاية ( ٣ : ١٨ ) وفي تصحيح التنبيه ( ص ١٠٧ ) ذكر اللغات فيه ثم قال : واصدقت المرأة سميت لها صداقا . ومهرتها مهرها بضم الدال وامهرتها . وله سبعة أسماء : الصداق ، والمهر ، والنحلة والفريضة ، والاجر ، والعليقة ، والعقر . ومعنى المحتاج ( ٢ : ٢٢٠ ) .

( ٢ ) ب ، هـ : والمطبوع والطبرى ( ٣ : ٣١ ) : منها . ويصح اذ يكون المعنى والصداق من الماشية وما اثبتته اولى ، لانه قد يصدقها كسل ماعنده من الماشية .

( ٣ ) ب : أو بصدق .

( ٤ ) آخر : من ب .

( ٥ ) المزني ( ص ٤٦ ) ، الطبرى ( ٣ : ٣١ ) ، الام ( ٢ : ٢٤ ) .

( ٦ ) استبدل الشيء بغيره وتبدله به اذا اخذه مكانه . والمبادلة التبادل

المختار ( ص ٤٤ ) مادة ( بدل ) وفي ق م ( ٣ : ٣٤٤ ) وبادله مبادلة

وبدالا اعطاه مثل ما اخذ منه . المصباح ( ١ : ٤٤ - ٤٥ ) .

( ٧ ) الاصل أ : فهو .

( ٨ ) ب : مبادلة الشيء بمثله .

( ٩ ) نقله حوله . فانتقل . والنقلة بالضم الانتقال وقد ناقل مناقلة . ق م

( ٤ : ٦١ ) مادة ( نقل ) ، المختار ( ص ٦٧٧ ) ، المصباح ( ٢ : ٢٩٤ ) .

(١) هي : مبيعة الارض بارض مثلها . والمصارفة<sup>(٣)</sup> والمراطة<sup>(٤)</sup> هي : مبيعة<sup>(٥)</sup> الذهب او الفضة ، يذهب او فضة<sup>(٦)</sup> . فاذا بادل<sup>(٧)</sup> نصابا تجب الزكاة في عينه بنصاب تجب الزكاة في عينه ، استأنف الحول من وقت المبادلة . سواء<sup>(٨)</sup> بادل جنسا بمثله ، او بغير جنسه .

وسواء كان ذلك في الماشية او غيرها<sup>(٩)</sup> .

- (١) الاصل - أ : من مبيعة . ب : متبعة .
- (٢) هـ : بالارض .
- (٣) المصارفة من الصرف . والصرفى الصراف . من المصارفة . يقال صرفت الدراهم بالدنانير . مختار الصحاح (ص ٣٦١) ، ق م (٣ : ١٦٧) ، المصباح (١ : ٣٦٢) . مادة (صرف) .
- (٤) المصارفة والمراطة اصطلاحان من اصطلاحات المالكية . قال ابن رشد في بدايته (٢ : ٢٧٠ ، ١٧٣) اجمع العلماء على ان المراطة جائزة في الذهب بالذهب والفضة بالفضة . . . الخ . ا . هـ . وكذلك المبادلة لكن الفرق بين المبادلة والمصارفة والمراطة هي ان المبادلة هي بيع الذهب بالذهب عددا . وكذلك الفضة بالفضة عددا . والمصارفة هي بيع النقد بغير صنفه كبيع الذهب بالفضة او بيع الفضة بالذهب والمراطة هي بيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة وزنا .
- انظر بلغة السالك (٢ : ٢١) وذكر في الشرح الصغير المبادلة والمراطة فقط وعرفهما .
- (٥) الاصل - أ : من مبيعة . ب : متبعة .
- (٦) الكلام هنا على التوزيع . فبيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة مراطة . وبيع الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب مصارفة .
- (٧) أ : الدال . ساقطة .
- (٨) أ : بادل . ساقطة .
- (٩) الام (٢ : ٢٤) ، شرح الوجيز (٥ : ٤٨٩) ، المنهاج وشرحه للمحلى وحاشية قليوبي (٢ : ١٤) ، الطبري (٣ : ٣١) ، الفاية القصوى (١ : ٣٧٥) ، الميزان (٢ : ٣) ، حلية العلماء (٣ : ٢١) وذكر خلاف مالك وابي حنيفة . وقال : وقال احمد : اذا بادل بجنسه من الحيوان ، بنى على حوله واذا بادل بغير جنسه ، لا يبنى . ويبنى حول الذهب على حول الفضة . ا . هـ . قال في الانصاف (٣ : ٣٣) : وهو المذهب وعليه الاصحاب . ويتخرج ان ينقطع . وهو لابي الخطاب =

وقال ابو حنيفة : ان كان في غير الاثمان استأنف كهولنا . وان كان في  
الاثمان مثل الذهب والفضة بنى . <sup>(١)</sup> لان الاثمان لا تتعين عنده <sup>(٢)</sup> .

وقال مالك : ان بادل جنسا بجنس آخر كابل ببقرة استأنف . وان بادل  
جنسا بمثله <sup>(٤)</sup> كابل باهل او بقر بقر بنى <sup>(٥)</sup> على حوله <sup>(٦)</sup> .

استدل لا بقوله صلى الله عليه وسلم : ( فَيَأْتِيَنَّ شَاةً شَاةً ) ( وَفِيَّ )  
خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةً <sup>(٧)</sup> ولم يفرق

= كالجنسين . قال ابن تميم : لم ينقطع على الاصح . . . وقال فسي  
(ص ٣١) : ومتى نقص النصاب في بعض الحول او باعه او ابدله بغير  
جنسه ، انقطع الحول . . . فائدتان احدهما : لا ينقطع الحول بابدال  
نصاب ذهب بفضة او بالعكس على الصحيح من المذهب . . الثانية  
لا ينقطع الحول في اموال الصيارفة لثلا يفضى الى سقوطها فيمسا  
ينمو او وجوبها في غيره . وانظر منتهى الارادات وشرحه ( ١ : ٣٧١ ) ،  
والمقنع ( ١ : ٢٩٤ ) .

( ١ ) الاصل ، ب : بنا .

( ٢ ) الاصل ( ٢ : ٤٦ ) لا يبنى في المواشي و ( ٢ : ٨٦ ) يبنى في الاثمان  
بدائع الصنائع ( ٢ : ٨٣٧ ) : ففي الاثمان يبنى سواء بادل بجنسها  
او بخلاف جنسها وفي السائفة يبطل حكم الحول اجماعا ، ان بادل  
بغير جنسها ، فان بادل جنسا بمثله ، بطل حكم الحول ، خلافا  
لزفر . والفرق ان الزكاة في الاثمان متعلقة بالذمة وفي السائفة  
بالعين . وانظر فتح القدير ( ٢ : ٢٠٣ ) ، ورد المحتار ( ٢ : ٢٨٥ ) ،  
والمبسوط ( ٢ : ١٦٦ ) : وقال زفر اذا باعها بخلاف جنسها انقطع . وانا  
باعها بجنسها لم ينقطع الحول . والمائة ( ص ٣٢٣ ) ، وقاضيهان  
( ١ : ٢١٧ ) .

( ٣ ) ذلك لان زكاة الاثمان متعلقة بالذمة . والسائفة تتعين بالعين لانها  
متعلقة بالعين . انظر المراجع السابقة وخاصة نص البدائع .

( ٤ ) ب : جنسا بجنس آخر بمثله .

( ٥ ) الاصل ، ب : بنا .

( ٦ ) المدونة ( ١ : ٣٢٠ ) وما بعدها ، الخرشى وحاشية عدوى ( ٢ : ١٥٦ ) ،  
بلغة السالك مع الشرح الصغير ( ١ : ٢١٠ ) ، التلقين ( ٢٨ ب ) ، قوانين  
الاحكام الشرعية ( ص ١٢٦ - ١٢٧ ) ، الاشراف على مسائل الخلاف ( ١ :  
١٦٧ ) ، تهذيب مسائل المدونة ( ص ٤١ ) ، الخطاب والمواق ( ٢ : ٢٦٤ )  
وما بعدها .

( ٧ ) الحديثان من احاديث الصحيفة .

بين ما بادل به أولم يبادل .<sup>(١)</sup>

ولانه ملك نصابا من جنس، حال حوله، فوجب ان تجب زكاته، اصله  
مالم يبادل به .<sup>(٢)</sup>

قال : ولانه قد ثبت انه لو بادل سلعة بسلعة في مال التجارة بـ  
على الحول، ولم يستأنف فكذلك في غير التجارة .<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

١/٢٣

ودليلنا رواية عائشة رضي الله عنها . ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : ( لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول ) والمال الحاصل  
بالمبادلة لم يحل عليه الحول . فلم تجب فيه الزكاة .

وروى ابن عمر، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا زكاة في  
مال حتى يحول عليه الحول عند ربه )<sup>(٦)</sup> وهذا اظهر نصا وانفى للاحتمال<sup>(٧)</sup> من  
حديث عائشة .

ولانه اصل<sup>(٨)</sup> في نفسه، تجب الزكاة في عينه، فوجب ان يكون حوله من  
يوم ملكه ( كما لو ورث او اتى به او اشترى ابلا بذهب .<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>

- 
- ( ١ ) الاصل - أ : به . ساقطة .  
( ٢ ) الاصل - أ : به . ساقطة .  
( ٣ ) قال : اى مخالفتنا .  
( ٤ ) نقول هذا قياس مع الفارق . لان شأن التجارة التبادل والتقليب طلبا  
للربح . وليس هذا شأن السائمة التي يطلب نفعها بالدر والنسل  
وكذلك الاموال من النقد التي يراد ادخارها .  
( ٥ ) نقول : يسرى هذا على ما لو بادل جنسا بجنس غيره وقد قلتم ان الحول  
ينقطع .  
( ٦ ) تقدم ( ص ٤٧٢ ) . والفكرة هنا في سياق النفي فتعم ما اذا كان  
من الجنس او من غير الجنس .  
( ٧ ) ب : احتمالا . هـ : الاحتمال .  
( ٨ ) قوله اصل في نفسه : اى ليس بنتاج ولا ربح .  
( ٩ ) الاصل : كما لو ورث . أ : كما لو بادل اذا اتى به .  
( ١٠ ) اى سواء ملكه بعوض او بغير عوض . فالارث ملك بلا عوض . والهبة قد تكون  
بعوض وبغير عوض والشراء ملك بعوض . ففي الجميع الحول من يوم ملكه  
ولا يبنى على حول الميت او الواهب او البائع .

ولانه بادل ماتجب الزكاة في عينه (١) (٢) بما تجب الزكاة في عينه (٣) فوجب  
 ان يكون حوله من يوم ملكه كما (٤) لو بادل جنسا بجنس غيره .  
 فاما استدلاله بالعموم فمخصوص بما ذكرنا (٥) .  
 واما قياسه على ما لم يبادل به ، فالمعنى فيه حلول الحول . وتكامل النماء (٦)  
 واما مال التجارة ، فالفرق بينهما من وجهين .  
 احدهما : ان زكاة مال التجارة في قيمته لا في عينه . والقيمة موجودة  
 في الحالين لم تنقطع بالمبادلة ، وزكاة هذا المال في عينه ، والعين قد زالت  
 بالمبادلة .  
 والثاني : ان نماء التجارة ، لا يحصل الا بالبيع والتصرف . فاذا بادل  
 بنى (٨) لوفور النماء (٩) ، ونماء المواشي يفوت بالبيع . وانما يحصل بالحول ، فاذا  
 بادل استأنف لفقد النماء . والله اعلم .

- 
- ( ١ ) ( ٣ ) الاصل - أ ، ب : ( ساقط ) هـ : ( مكرر ) . والمعنى انفسه  
 مادامت الزكاة تجب في عينه وقد ذهبت وجاءت اموال تجب الزكاة فسي  
 عينها - غيرها - فلا تبني على حول الاموال التي زالت حول الاصول  
 التي حلت محلها .  
 ( ٢ ) ( ٤ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٥ ) العموم هو في قوله عليه السلام ( في اربعين شاة شاة ) و ( في خمس  
 من الابل شاة ) فالحد يثنان عامان فيما بادل او لم يبادل . لكن  
 حد يثنا وهو قوله عليه الصلاة والسلام ( لا زكاة على مال حتى يحول عليه  
 الحول ) خاص فيكون العام في حد يثهم مخصوصا بحد يثنا . فيكون في  
 اربعين شاة شاة اذا حال عليها الحول .  
 ( ٦ ) الاصل - أ : به . ساقطة . وب : حلول .  
 ( ٧ ) ب : الخيرا . والمعنى ان حلول الحول وتكامل النماء مفقودان فيما  
 بادل به دون ما لم يبادل به . فهو قياس مع الفارق .  
 ( ٨ ) الاصل - ب : بنا . أ : بنى . ساقطة .  
 ( ٩ ) ب : لوفور النماء .

## سَأَلَهُ (٧١)

١/٢٣

قال الشافعي : (وَأَكُوهُ الْفِرَارَ مِنَ الصَّدَقَةِ . وَأَنَا تَجِبُ الزَّكَاةُ بِالطَّلُوكِ ٢٣/ب وَالْحَوْلِ لَا بِالْفِرَارِ) <sup>(١)</sup> وهذا <sup>(٢)</sup> كما قال .

إذا ملك الرجل نصاباً في الحول ، ثم أخرج بعض النصاب عن ملكه قبل حلول الحول ، لم يخل حاله من أحد أمرين .

أما أن يفعل ذلك فراراً من الزكاة ، أو غير فرار .

فإن لم يفعل ذلك فراراً ، وإنما فعله معذوراً ، كمن معه مائتا درهم وعليه دين درهم قضاه قبل الحول ، أو معه أربعون شاة أكثر الحول ، وعليه شاة من سلم <sup>(٣)</sup> حلت قبل الحول ، قضاهما من الأربعين ، فلا زكاة عليه ، لنقصان النصاب . ولا يكره عليه <sup>(٤)</sup> لوجوب ما فعله .

وإن فعل ذلك فراراً ، كمن معه أربعون شاة ، باع منها قبل الحول شاة أو مائتا درهم أنفق منها درهماً ، هرباً من الزكاة ، وفراراً من الوجوب ففراره مكروه . وهو مسمى <sup>(٥)</sup> به ولا زكاة عليه .

(١) يبعد أن يتصور متصور أن الفرار سبب من أسباب وجوب الزكاة . لكن الشافعي قصد الرد على مالك فقط في إيجابه الزكاة على الفار .

(٢) المزني (ص ٤٦٠) ، الأم (٢: ٢٤) ، الطبري (٣: ٣١ ب) .

(٣) السلم لغة السلف وزناً ومعنى . واسلمت إليه بمعنى : أسلفت . المصباح

(١: ٣٠٦) ، ق م (٤: ١٣١) ، المختار (ص ٣١١) ، وشرعاً : هو

بيع شيء موصوف في الذمة بلفظ السلم . نهاية المحتاج (٤: ١٨٢) وفي

تصحيح التنبيه (ص ٦٨) قال : أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة

ببدل يعطى عاجلاً . . . الخ وكهاية الاختيار (١: ١٥٨) .

(٤) ب : له .

(٥) الأم (٢: ٢٤) ، الطبري (٣: ٣١ ب) ، المذهب (٥: ٤٦٧) ، المجموع

(٥: ٢٦٤) ، (٥: ٤٦٧) أن باعه لحاجة إلى ثمنه لم يكره ، بل

خلاف ، لأنه معذور لا ينسب إليه تقصير ولا يوصف بفرار . وإن لم يكن

لحاجة وإنما باعه لمجرد الفرار ، فالبيع صحيح بلا خلاف ، ولكنه يكسره

كراهة تنزيه . هذا هو المنصوص به قطع الجمهور . وشذ الدارمي

وصاحب الإبانة فقالا : هو حرام . وتابعهما الغزالي في الوسيط . وهذا

وقال مالك بن انس : <sup>(١)</sup> عليه الزكاة ، ولا تسقط عنه بفراره ، <sup>(٢)</sup> استدلالا بشيئين .  
احدهما : ان الله تعالى توعد <sup>(٣)</sup> من تعرض لاسقاط حق الله تعالى <sup>(٤)</sup>

غلط . عند الاصحاب . وقد صرح القاضي ابو الطيب في المجرى  
والاصحاب بانهم لا اثم على البائع فرارا . وقال : قال الشافعي والاصحاب  
واذا باع فرارا قبل الحول فلا زكاة عندنا . وبه قال ابو حنيفة واصحابه  
وداود وغيرهم . وقال مالك واحمد واسحق : اذا اتلف بعض النصاب  
قبل الحول او باعه فرارا لزمته الزكاة . والوجيز ( ٤٨٩ : ٥ ) صح بيحه  
واثم ، والرافعي ( ٤٩٢ : ٥ ) يكره ، وحلية العلماء ( ٢٢ : ٣ ) ، ومفني  
المحتاج ( ٣٧٩ : ١ ) ، وشرح الجلال وقلبي ( ١٤ : ٢ ) ، والتحفة  
وحواشيها ( ٢٣٥ : ٣ ) ، والنهاية ( ٦٤ : ٣ ) . وقال البيضاوي في  
الغاية القصوى ( ٣٧٥ : ١ ) ويحرم . وقال : ويفسد عند مالك . وانظر  
الميزان للشعراني ( ٣ : ٢ ) ذكر الاقوال .

- ( ١ ) بن انس . من ه .  
( ٢ ) المدونة ( ٣٢١ : ١ ) ، الخرشى وحاشية عدوى ( ١٥٣ : ٢ ) ، الحطاب  
والمواق ( ٢٦٤ : ٢ ) ، المواق : ابن بشير من ملك ماشية فابذلها  
بماشية او بعين فرارا من الزكاة فانه يؤخذ بزكاة الاولى . ولا يمكن من  
قصده الى سقوط الزكاة . وهذا بلا خلاف . المدونة . . . . . اخذ  
المصدق منه زكاة ما اعطى . وان كان ما اخذ افضل . لان ما اخذ لم  
يجب فيه بعد زكاة . قال : ولو باعها غير فار فلا شيء عليه اذ حولها  
مجيء الساعي ويستقبل بالذي اخذ حولاً . والشرح الصغير مع البهجة  
( ٢١٢ : ١ ) ، تهذيب سائل المدونة ( ص ٤١ ) ، الاشراف ( ١٦٦ : ١ )  
الطلقين ( ص ٢٨ ب ) ، وانظر القواعد النورانية ( ص ٨٩ ) .  
ووافق الحنابلة المالكية فقالوا - الانصاف ( ٣٢ : ٣ ) الصحيح -  
المذهب : انه اذا قصد بالبيع او الهبة او الاتلاف او نحوه الفرار من  
الزكاة لم تسقط . وعليه جماهير الاصحاب . وقطع به اكثرهم . ونقل  
ابو يعلى عن بعض الاصحاب : تسقط . . . هـ . بتصرف والمنتهى  
وشرحه ( ٣٧١ : ١ ) وان فر لم تسقط . والمقنع ( ٢٩٤ : ١ - ٢٩٥ ) ،  
والمحرر ( ٢١٩ : ١ ) .  
ووافق الحنفية الشافعية انظر الاصل ( ١٣ : ٢ ) ، بدائع الصنائع ( ٢ :  
٨٣٨ ) ، ابن عابدين ( ٢٨٤ : ٢ ) ، المبسوط ( ١٦٦ : ٤ ) قال محمد :  
يكره ، وقال ابو يوسف : لا يكره . وقاضيخان ( ٢٢٢ : ١ ) .  
( ٣ ) الاصل - أ ، هـ : تواعد .  
( ٤ ) أ : تعالى فقال في ماله .

في ماله ومنع الواجب فيه باتلاف ماله ، فقال تعالى : ( انا بلوناكم كما بلونا  
 اصحاب الجنة اذ اقسموا ليصرمنها مصبحين ، ولا يستثنون )<sup>(٢)</sup> فطاف عليها  
 طائف من ربك وهم نائمون فاصبحت كالصريم فتنادوا<sup>(٣)</sup> مصبحين<sup>(٤)</sup> .  
 وذلك ان القوم ارادوا ان يتعجلوا اخذ ثمارها<sup>(٥)</sup> قبل علم الساكنين بها<sup>(٦)</sup>  
 ليمنعوهم الواجب فيها . الا ترى ان الله تعالى قال : ( فَاَنْطَلَقُوا وَهُمْ  
 يَتَخَفَتُونَ/ اَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا<sup>(٨)</sup> الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ<sup>(٩)</sup> مُسَكِّنِينَ ) . فاذا كان الوعيد عليه<sup>(١٠)</sup> ٢٤/أ  
 مستحقا ، كان فعله محرما . وفعل المحرمات لا يمنع حقوق الله تعالى  
 الواجبات .

والثاني : ان<sup>(١١)</sup> اسقاط المال كاجتلاب المال . فلما كان اجتلاب المال<sup>(١٢)</sup>  
 لا يحصل<sup>(١٣)</sup> بوجه محرم ، مثل ان يقتل مورثا<sup>(١٤)</sup> فلا يرثه ، كذلك اسقاط المال

( ١ ) ب : اذا . في الصاوي على الجلالين ( ٢٢٢ : ٤ ) اذ هنا تعليلية  
 قال القرطبي في تفسيره ( ٢٣٩ : ١٨ ) وما بعدها . بلوناكم : الابتلاء  
 الاختبار . الجنة : على فرسخين من صنعاء باليمن . وقيل اكير  
 والصرم : الجذاذ . مصبحين : اى وقت الصباح . ولا يستثنون : اى لم  
 يقولوا ان شاء الله . الطائف : قيل هو جبريل عليه السلام . وقيل  
 غير ذلك . فاصبحت كالصريم : اى كالليل المظلم . اى احترقت . وانظر  
 تفسير ابن كثير ( ٤٠٥ : ٤ - ٤٠٦ ) ، فتح القدير للشوكاني ( ٢٧١ : ٥ ) .

( ٢ ) هـ : الايات . وحذف ما بعدها .

( ٣ ) ب : فتنادوا مصبحين . ساقطة .

( ٤ ) القلم : ١٧ .

( ٥ ) ب : اخذوا ثمارهم . هـ : اخذ ثمارهم .

( ٦ ) ب : بها . ساقطة .

( ٧ ) ب ، هـ : الاتراه قال .

( ٨ ) أ : لا يدخلها .

( ٩ ) القلم : ٢٤ .

( ١٠ ) ب : ان . ساقطة . وكذا - كاجتلاب المال - ساقطة .

( ١١ ) ب ، هـ : اختلاف .

( ١٢ ) أ : لا يحمل .

( ١٣ ) ب ، هـ : مورثا .



(١) لا يحصل بوجه محرم .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول )<sup>(٢)</sup> وما اتلفه لاجل الفرار لم يحل عليه الحول . والباقي دين النصاب فاقتضى ان لا تلزمه الزكاة .

فان قيل : لانسلم ان الباقي لا زكاة فيه اذا نقص عن النصاب .<sup>(٣)</sup> دللنا عليه بان نقول : لانه مال تجب الزكاة في عينه نقص عن النصاب قبل الحول ، فوجب ان تسقط عنه الزكاة كما لو كان الناقص لعذر .<sup>(٤)</sup>

فان قيل : لانسلم ان ما اتلفه<sup>(٥)</sup> لا زكاة فيه .

دللنا عليه ، بانه مال<sup>(٦)</sup> زال ملكه عنه قبل الحول ، فوجب ان لا تجب فيه

الزكاة كما لو اتلفه قبل الحول بشهر .<sup>(٧)</sup>

فاما الجواب عن الآية ، فمن وجهين .

احدهما : انه عاقبهم على تركهم الاستثناء<sup>(٨)</sup> . وهو قول ان شاء الله .

( ١ ) تعارض في هذه المسألة قاعدتان . الاولى : لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول . والثانية : كل من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه . قال السيوطي في الاشباه والنظائر مسألة الفرار ، من المسائل المستثناة من قاعدة ( من استعجل الشيء ) عند الشافعية وذلك لثلا يلزم في المال زكاة قبل حولان الحول في ملكه فتختل هذه القاعدة . ا . هـ . بتصرف

( ٢ ) تقدم ( ص ٤٠٤ ) .

( ٣ ) يعني لانه انقصه تهربا .

( ٤ ) اي رد دنا عليه مستدلين بان نقول لانه مال . . . الخ

( ٥ ) بجامع ان الكل دين النصاب . ولم يحل عليه الحول .

( ٦ ) ب : ما اتلفت .

( ٧ ) أ : قال .

( ٨ ) أ : قبل شهر وذكر الشهر لانه عند المالكية لو بادل قبل الحول باكثر من شهر لا يعتبر فارا .

( ٩ ) اي لم يقولوا ان شاء الله . وفيه . لو كان المعنى على هذا لقال : ولم يستثنوا . ولم يقل ولا يستثنون . والفرق ظاهر لمن تأمل . =

والثاني : انهم عزموا على الفعل<sup>(١)</sup> ولم يفعلوا . والعقاب ان استحقوه  
 فبفعلهم لا بغيرهم<sup>(٢)</sup> . فلم يكن في الآية دلالة<sup>(٣)</sup> .  
 واما قوله : انه اسقاط حق بسبب محرم ، فقير مسلم ، لان تصـرف<sup>(٤)</sup>  
 الرجل في ماله غير محرم . وانما قصده مكروه<sup>(٥)</sup> . والله اعلم .  
<sup>(٦)</sup>

---

= ويمكن ان يجاب : بان قوله ولا يستثنون معطوف على قوله (ليصرمها) فيكون المعنى : اقساموا ليصرمها . واقسموا ان لا يستثنون . وحينئذ تكون الحقبة عليهما جميعا .

( ١ ) الاصل - أ : على القول .  
 ( ٢ ) ويمكن ان يقال ان العزم المجرد لا يواخذ عليه الانسان . اما وقد اقساموا وساروا حتى وصلوا اليها . فلا يقال ان عزمهم مجرد عزم . وقد قال الشاعر :

مراتب القصد خمس . هاجس ذكرها  
 فخطر فحد يث النفس فاستمعها  
 يليه هم ، فعزم . كلها رفعت  
 سوى الاخير ففيه الاخذ قد وقعا  
 ( ٣ ) اجاب الطبري عن هذه الآية ( ٣ : ٣٢ / أ ) : وكان احسن الاجوبة قوله : ان اصحاب الجنة ارادوا اسقاط حق الفقير بعد وجوبه عليهم فعاقبهم الله تعالى على ذلك وعلى عدم الاستثناء . وهنا لم يحصل الحول على مال الفار من الزكاة اذا باع او بادل قبل الحول . فبان الفرق . ا . هـ . بتصرف

( ٤ ) هـ : قولهم .  
 ( ٥ ) ب : انت اسقاط حق ليس محرم فقير مسلم لا تصرف .  
 ( ٦ ) فان قيل : ان تصرفه في المال لاسقاط حق الفقراء . يرد بما تقدم من ان حق الفقراء لم يثبت بعد . فايته ان قصده مكروه .

## سَأَلَةُ (٧٢)

٢٤/٢

قال الشافعي : ( وَلَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا بِعَيْبٍ (قَبْلَ الْحَوْلِ) <sup>(١)</sup> اسْتَأْنَفَ بِهِ <sup>(٢)</sup> الْحَوْلَ ، وَلَوْ أَقَامَتْ فِي يَدِهِ حَوْلًا ، ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهَا بِالْعَيْبِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا نَاقِصَةً عَمَّا أَخَذَهَا عَلَيْهِ . وَيَرْجِعُ بِمَا نَقَصَهَا <sup>(٣)</sup> الْعَيْبُ مِنَ الثَّمَنِ <sup>(٤)</sup> ) وهذا كما قال .  
إذا بادل نصاباً من الماشية ( بنصاب من الماشية ) <sup>(٥)</sup> مبادلة صحيحة <sup>(٦)</sup>  
ثم أصاب أحدهما بما صار إليه عيباً ، فأراد رده به <sup>(٧)</sup> فذلك ضربان .

أحدهما : أن يكون ظهور العيب قبل الحول . والثاني بعده .  
فإن كان قبل الحول ، فله الرد به ، فإذا استرجع كل واحد منهما <sup>(٨)</sup> ماشيته ، استأنف لها الحول من حين رجعت <sup>(٩)</sup> لأن الرد بالعيب فسخ ، يقطع الملك ولا يرفع العقد ، بدليل أن المشتري يرد العين المعيبة دون النماء

- 
- ( ١ ) في المطبوع قبل الحول . وهي ساقطة من نسخ المخطوطة .  
( ٢ ) به . من ب . والمطبوع .  
( ٣ ) الرد بالعيب مبني على قاعدة الضرر يزال . انظر الاشباه والنظائر ( ص ٨٤ ) متن غاية الاختصار ومعه الكفاية ( ١ : ١٥٥ ) وإذا خرج بالمبيع عيب فللمشتري رده . قال في الكفاية : بما لاجماع قال . لأن المشتري إنما يذل الثمن في مقابلة مبيع سليم ، فإذا وجد على خلاف ذلك جوزنا له التدارك للضرر .  
( ٤ ) المزني ( ص ٤٦ ) ، الام ( ٢ : ٢٤ ) ، الطبري ( ٣ : ٣٢ / ١ ) وذكر المسألة وتقسيماتها كالماوردي .  
( ٥ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٦ ) خرج غير الصحيحة . وهي المبادلة الفاسدة . كالمعاطاة . فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزال الملك .  
( ٧ ) أي قهراً .  
( ٨ ) الام ( ٢ : ٢٤ ) ، مفني المحتاج ( ١ : ٣٧٩ ) ، شرح الجلال للمحلي وقلبي ( ٢ : ١٤ ) ، المجموع ( ٥ : ٣٦٢ ) .  
( ٩ ) الرد بالعيب متردد بين البيع والفسخ ، الاشباه والنظائر ( ص ١٧٢ ) فإذا قلنا انه فسخ ( قال في نظائره : وهو أصح ) فهل يرفع العقد من أصله أو من حينه ؟ الأصح انه في خيار العيب من حينه وقيل من أصله . وقيل أن كان قبل القبض فمن أصله والأمن حينه وانظر ( ص ٢٩٢ ) .

الحادث . فيصير كل واحد منهما مستحدثاً<sup>(١)</sup> لملك ما ارتجعه . ومن استحدث ملكاً استأنف حوله .

وان كان ظهور العيب بعد الحول فله حالان .  
 احدهما<sup>(٢)</sup> : ان يكون قد اخرج زكاتها قبل ظهور العيب .  
 والثاني<sup>(٣)</sup> : لم يخرجها .  
 فان كان قد اخرجها ، لم يخل من احد امرين .  
 اما ان يكون قد اخرجها من نفس المال ، ( او من غيره .  
 فان كان قد اخرجها من نفس المال )<sup>(٤)</sup> ووسطه<sup>(٥)</sup> فهل له رد ما بقى  
 ام لا ؟ على قولين من جواز تفريق الصفقة في المردود بالعيب اذا تلف بعضه<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) الاصل - أ ، ب : مستحقا . الاصل - أ : بالملك .

( ٢ ) ب : احدهما .

( ٣ ) ب : الثاني .

( ٤ ) ب : ( ساقط ) .

( ٥ ) الاصل - أ : ووسطه . ساقطة . والمعنى : ليس من خياره ولا من رذاله لانه لو اخرج من رذاله لم يقع المخرج عن الزكاة . وان اخرج من خياره فقد اعطى اكثر من الواجب فيكون اضر بصاحب الحاجة اذا كان يريد استرجاعها .

( ٦ ) قال في المجموع ( ٥ : ٣٦٢ - ٣٦٣ ) وان اخرج الزكاة من نفس المال فان كان الواجب من جنس المال ( كشاة من اربعين شاة ) او من غير جنسه ( كشاة في خمس من الابل ) فباع منه بقدر الزكاة ( ليعطى الشاة من الخمس الابل ) فهل له الرد ؟ فيه ثلاثة اقوال . ( احدهما ) وهو المنصوص في الزكاة : ليس له الرد ، وهذا اذا لم تجوز تفريق الصفقة وعلى هذا ، هل يرجع بالارش ؟ فيه وجهان ( احدهما ) لا يرجع ان كان المخرج في يد الساكن . لانه قد يعود الى ملكه فيرجع الجميع . وان كان تالفا رجع به ( والثاني ) يرجع به مطلقا . وهو الاصح ، وظاهر النص لان نقصانه كعيب حدث . ولو حدث عيب رجع بالارش ولم ينتظر زوال العيب ( والقول الثاني ) يرد الباقي بحصته من الثمن ، وهذا اذا جوزنا تفريق الصفقة ( والقول الثالث ) يرد الباقي بقيمة المخرج في الزكاة ويسترد كل الثمن ليحصل به غرض الرد . ولا تتبع الصفقة مفنى المحتاج ( ١ : ٣٧٩ ) .

فأصح القولين : يرجع بارش العيب ولارد له <sup>(١)</sup> .  
والثاني : يرد ما بقى ، ويرجع من الثمن بما قابله <sup>(٢)</sup> .  
وان كان قد اخرجها من غير المال ، فله الرد قولاً واحداً <sup>(٣)</sup> ، سواء قيل <sup>(٤)</sup> ١/٢٥  
بوجوب الزكاة في الذمة او في العين ، ( لان وجوبها في العين غير منقطع )  
فلوجه لمن خرج وجبها آخر في المنع من الرد ، اذا قيل بوجوب الزكاة في  
العين <sup>(٥)</sup> فهذا اذا اخرج زكاتها .  
وان لم يخرج زكاتها حتى ظهر العيب ، فلارد له <sup>(٦)</sup> . لانا ان قلنا  
بوجوب الزكاة في الذمة فالعين مرتبهة ، ورد المرهون بالعيب لا يجوز <sup>(٨)</sup> .  
وان قلنا بوجوبها في العين ، فالحق اذا وجب في عين ، لم يجز  
رد ها بالعيب . كمن ابتاع عبداً فجنى ثم وجد به عيباً <sup>(٩)</sup> .  
فان اخرج زكاتها بعد ظهور العيب ، نظر . فان تطاول الزمان بعد  
امكان الرد ، فلارد له ولا ارش <sup>(١٠)</sup> .

- 
- ( ١ ) ذكر الماوردي انه يرجع بالارش ولارد له وهذا هو الاصح . وقد علمت  
ان النووي ذكر ان في الرجوع بالارش وجهان .  
( ٢ ) لم يذكر الماوردي القول الثالث ، وهو : يرد الباقي وقيمة المخرج في  
الزكاة . وذكره النووي اعلاه .  
( ٣ ) المجموع ( ٣٦٢ : ٥ ) ، مفني المحتاج ( ٣٧٩ : ١ ) ، الطبري  
( ٣ : ٣٣ / ١ ) .  
( ٤ ) اي غير محتم عليه ان يخرجها من العين ، بل له ان يخرجها من  
غيرها لانها شركة غير محضة .  
( ٥ ) ب : ( ساقط ) . وقد ذكره النووي ( ٣٦٢ : ٥ ) فقال : وحكي الرافعي  
وجبها انه ليس له الرد على غير قول الشركة . . .  
( ٦ ) أ : واذا .  
( ٧ ) المجموع ( ٣٦٢ : ٥ ) ، مفني المحتاج ( ٣٧٩ : ١ ) .  
( ٨ ) اي قهراً .  
( ٩ ) الاصل : فجنا .  
( ١٠ ) لان الرد بالعيب على الفور . مفني المحتاج ( ٥٦ : ٢ ) بالاجماع كما  
قاله ابن الرفعة . وشرح الجلال للمحلي ( ٢٠٣ : ١ ) فيبطل بالتأخير  
من غير عذر . . . هـ . المجموع ( ٣٦٢ : ٥ ) . وانما يبطل الرد بالتأخير  
مع التمكن من الرد .

وان لم يتناول الزمان <sup>(١)</sup> بل بادر الى اخراج زكاتها <sup>(٢)</sup> عند ظهور العيب  
 فهل له الرد ام لا ؟ على وجهين .  
 احدهما : يرد لقرب الوقت ووجود الرد <sup>(٣)</sup> عقيب العيب .  
 والثاني : لا يرد <sup>(٤)</sup> ( لان اخراج الزكاة اشتغال بغير الرد ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : الزمان . ساقطة .  
 ( ٢ ) فيما اذا اخرج الزكاة من غيرها .  
 ( ٣ ) ب : وجود العيب عقب الرد .  
 ( ٤ ) قال النووي ( ٥ : ٣٦٢ ) ولا يبطل حق الرد بالتأخير الى اداء الزكاة .  
 لانه غير متمكن منه قبله . وانما يبطل الرد بالتأخير مع التمكن من  
 الرد . ا . هـ  
 ( ٥ ) الاصل أ : ( ساقط ) . والمساوذي هنا لم يرجح احد الوجهين في  
 حين ان النووي في العبارة السابقة توا جزم بالاول . لانه جعل  
 التأخير الى اداء الزكاة عذرا . لانه لا يتمكن من الرد قبل اخراج  
 الزكاة . والكلام فيما اذا حال الحول .  
 والذي اراه ان عليه ان يبلغه بالعيب . فان علم بالعيب فاشتغل  
 باداء الزكاة قبل الرد وقبل اعلامه . فلا رد له . وهذا على قاعدة  
 السيوطي في الاشباه ( ص ١٥٨ ) الاشتغال بغير المقصود اعراض عن  
 المقصود . ا . هـ

## سألة (٧٣)

قال الشافعي : ( وَلَوْ كَانَتْ الْمِبَادِلَةُ فَاسِدَةً زَكَّى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(١)</sup> لَأَنَّ مَلِكَهُ لَمْ يَزَلْ ) وهذا صحيح .

إذا كانت مبادلتها فاسدة ، فملك كل واحد منهما ، لم يزل <sup>(٢)</sup> عما <sup>(٣)</sup> خرج عن يده فيبني على حوله ، ويترك عند حوله <sup>(٤)</sup> .

فان قيل : هلا كان ذلك كالمال المنصوب ، هو باق على ملكه ولا يزكيه <sup>(٥)</sup> في احد القولين ؟ <sup>(٦)</sup>

قيل الفرق بينهما من وجهين .

احدهما : ان المال المنصوب ممنوع منه . وهذا المال غير ممنوع منه .

والثاني : ان المنصوب ليس في <sup>(٧)</sup> مقابلته عوض ينتفع به ، وهذا في مقابلته ٢٥ / ب <sup>(٨)</sup> عوض ينتفع به . والله اعلم .

( ١ ) المزني ( ص ٤٦ ) ، الام ( ٢ : ٢٥ ) ، الطبري ( ٣ : ٣٣ / ١ ) ذكر المسألة والفنقلة .

( ٢ ) أ : في يده .

( ٣ ) الاصل : فيبني . أ : يبنى .

( ٤ ) الام ( ٢ : ٢٥ ) ، المجموع ( ٥ : ٣٦١ ) .

حاشية شيرواني ( ٣ : ٢٣٤ ) : مثل للمبادلة الفاسدة ببيع المعاطاة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض .

( ٥ ) ب : في بعض .

( ٦ ) معنى المحتاج ( ١ : ٤٠٩ ) قال في المنهاج : وفي المنصوب

والضال والمجود في الاظهر . ا . هـ قال الشربيني عن الاظهر

الجديد . وبه قطع بعضهم لملك النصاب وتام الحول . والثاني

وهو القديم . لا . لامتناع النماء . ا . هـ والجلال المحلي ( ٢ : ٢٩ ) ،

التحفة وحواشيها ( ٣ : ٣٣٣ ) ، التنبيه ( ص ٣٩ ) قولان اصحهما . تجب .

( ٧ ) ب : في . ساقطة .

( ٨ ) ب : منتفع به . ا . هـ ثم عدم زكاة الضال والمنصوب هو قول مرجوح .

## مسألة (٧٤)

قال الشافعي : ( وَلَوْ حَالَ الْحَوْلَ عَلَيْهَا ثُمَّ بَادَلَ بِهَا <sup>(١)</sup> ) بَاعَهَا فِيهَا <sup>(٢)</sup> قولان ) الفصل .  
<sup>(٣)</sup> صورة هذه المسألة في رجل معه نصاب باعه بعد وجوب زكاته ، كاربعة  
 شاة او ثلاثين بقرة ، او خمسة اوسق ، او عشرين دينارا ، او مائتي درهم . فهذه <sup>(٤)</sup>  
 على ثلاثة اقسام .

احدها : ان يبيعها بعد اداء الزكاة عنها .  
 والثاني : ان يبيعها بعد اشتراط الزكاة منها .  
 والثالث : ان يبيع جميعها <sup>(٥)</sup> بيعا مطلقا .  
 فاما القسم الاول ، اذا باعها بعد اداء الزكاة عنها <sup>(٦)</sup> ، فالبيع في جميعها  
 جائز ، لانه قد اسقط حق المساكين منها وصار جميعها ملكا له خالصا .  
 والقسم الثاني : ان يبيعها ويشترط على المشتري اداء الزكاة منها <sup>(٧)</sup>

( ١ ) الاصل : وباعها . أ : فباعها .  
 ( ٢ ) المزني ( ص ٤٦ ) . . . تمام الفصل : احدهما : ان ميتاعها بالخيار  
 بين ان يرد البيع بنقص الصدقة او يجيز البيع ، ومن قال بهذا قال  
 فان اعطى رب المال البائع المصدق ما وجب عليه فيها من ماشية غيرها  
 فلا خيار للمبتاع ، لانه لم ينقص من البيع شيء . والقول الثاني : ان البيع  
 فاسد . لانه باع ما يملك وما لا يملك ، فلا يجوز الا ان يجدد ابيعا مستأنفا  
 الام ( ٢ : ٢٤ ) ، الطبري ( ٣ : ٣٣ / أ ) قال : هذه المسألة مبنية على  
 اصليين . احدهما : ان الزكاة هل تجب في الذمة اوفى عين المال ؟  
 والثاني : ان الصفقة الواحدة اذا جمعت ما يجوز وما لا يجوز ، هل  
 تفرق في البيع ام لا ؟ قال . وفي كل من هذين الاصليين قولان . ا . هـ  
 وانظر الجويني ( ٢ : ١٩٧ / ب ) ذكر متعلق الزكاة وفرع عليه .

- ( ٣ ) هـ : وصورة .  
 ( ٤ ) أ ، ب : فهذا .  
 ( ٥ ) ب : جميعا .  
 ( ٦ ) هذا يوحي بانه اذاها من غيرها . وانظر الرافعي ( ٥ : ٥٥٣ ) .  
 ( ٧ ) أ : المشتري .



فهذا على ضربين .

احدهما : ان يبيعه الجميع ويشترط عليه دفع الزكاة . فهذا بيع باطل  
وشروط باطل . لانه شرط على المشتري تحمل الزكاة عنه . وذلك ينافى موجب  
العقد .<sup>(٢)</sup>

والضرب الثاني : ان يستثنى قدر الزكاة من البيع ، ويوقع العقد على  
ماسوى قدر الزكاة . فهذا على ضربين .

احدهما : ان يكون المبيع مما تتماثل اجزائه<sup>(٤)</sup> كالحبوب والدراهم  
والدنانير . فهذا بيع جائز ، سواء كان قدر الزكاة معيناً او شائعاً .<sup>(٥)</sup>  
والضرب الثاني : ان يكون مما تتفاضل اعيانه<sup>(٧)</sup> ولا تتفاضل اجزائه<sup>(٨)</sup>  
كالماشية فذلك ضربان .

( ١ ) ب : فوجب .

( ٢ ) شرح الجلال ( ٢ : ١٧٧ ) يبطل العقد . ومغنى المحتاج ( ٢ : ٣١ )  
لا يصح البيع والشرط .

( ٣ ) المغنى ( ١ : ٤١٩ ) قال : وعلى الاول ( اى ان الزكاة تتعلق بالمال  
تعلق شركة ) لو استثنى قدر الزكاة فى غير الماشية كبعتك هذا الا قدر  
الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان فى بابه . لكن يشترط ذكره  
اهو عشر ام نصفه كما نقل عن الماوردى والرويانى . ا . هـ وما ذكره  
العلماء عن ابن الصباغ : ان الاقيس البطلان . فهو فيما اذا كان  
ذلك فى المال عامة . لكن الماوردى والرويانى خصصاه فى غير الماشية  
وهذا الفير . هو الذى تتماثل اجزائه . ثم ذكر الشربيني الماشية .

( ٤ ) ب : مع البيع وتوقع .

( ٥ ) ب : اجزاه .

( ٦ ) الاصل : جاز . ب : سوى .

( ٧ ) الاصل : تفاضل .

( ٨ ) ب : عنانه ولا تتماثل اجزاه كالماشية فهذا . ا . هـ

ومعنى تتفاضل اعيانه اى فى الكبر والصغر والسمن والضعف والصحة  
والمرض . ومعنى لا تتفاضل اجزائه . اى فكل الحيوانات من حيث  
الاجزاء - الاعضاء - متفقة .

١/٢٦ ا احدهما : ان يعين ما استثناه للزكاة . والثاني : ان لا يعين .  
 فان عين قدر الزكاة منها ، وقال : قد بعته هذه الاربعة الشاة  
 الالهة الشاة وأشار اليها ، فهذا بيع جائز لتمييز الصبيغ من غيره .  
 وان لم يعين قدر الزكاة ، بل قال : بعته الشاة لم يشر اليها  
 لم يخل حال الفهم من احد امرين .  
 اما ان تكون مختلفة الاسنان ، او متساوية .  
 فان اختلفت الفهم ، فكان بعضها صفارا ، وبعضها كبارا ، فالبيع باطل  
 للجهل <sup>(٦)</sup> بالمعقود عليه .  
 وان تساوت الفهم في الاسنان ، وتقاربت في الاوصاف ، فكان جميعها  
 كبارا او صفارا ، ففي البيع وجهان .  
 احدهما : ان البيع جائز ، لانها اذا كانت بهذا الوصف شابهت  
 الحبوب .

والثاني : وهو اظهر ، ان البيع باطل ، لانها - وان تساوت فسمي  
 الاسنان - فقد تختلف في السمن . <sup>(١٠)</sup> وليس كذلك الحبوب المتماثلة الاجزاء <sup>(١١)</sup> .  
 وهذان الوجهان ، مخرجان من اختلاف قولي <sup>(١٢)</sup> الشافعي في جعل

- 
- ( ١ ) قال الشربيني في مغنى المحتاج ( ٤١٩ : ١ ) : واما الماشية ، فان عين  
 كقوله : الالهة الشاة صح في كل المبيع . والا فلا في الاظهر .  
 ( ٢ ) ب : لتمييز .  
 ( ٣ ) قليوبي ( ٢٨ : ٢ ) ، مغنى المحتاج ( ٤١٩ : ١ ) .  
 ( ٤ ) هـ : ولم .  
 ( ٥ ) كونها متساوية القيمة كلها نادر جدا . التحفة ( ٣٦٥ : ٣ ) وانظر ( ٣٦٦ : ٣ ) .  
 ( ٦ ) ب : والجهل . . . فان تساوت .  
 ( ٧ ) السمن والهزال .  
 ( ٨ ) الاصل : انه جائز .  
 ( ٩ ) أ : ان . ساقطة .  
 ( ١٠ ) أ : السن .  
 ( ١١ ) ب : والمتماثلة .  
 ( ١٢ ) ب : قولي .

ابل الصدقة صداقا<sup>(١)</sup> .

والقسم الثالث : ان يبيع جميعها<sup>(٢)</sup> بيما مطلقا قبل الاداء<sup>(٣)</sup> من غير استثناء . فهي مسألة الكتاب . وهي مبنية على اصلين<sup>(٤)</sup> . كل اصل منهما على قولين .

احد الاصلين : اختلاف قول الشافعي في الزكاة هل تجب في الذمة او في العين ؟<sup>(٥)</sup>

والاصل الثاني : اختلاف قول الشافعي في جواز تفريق الصفقة<sup>(٦)</sup> اذا جمعت شيئين متفايرين حالا وحراما . او ملكا ومفصوبا<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

فاذا تقرر هذان الاصلان فالمسألة تشتمل على فصلين :

١- احدهما : قدر الزكاة . والثاني : ماعدا قدر الزكاة .  
فاما قدر الزكاة<sup>(٩)</sup> .

( ١ ) ب ، هـ : ابل الدية صداقا . ان للشافعي في جعل ابل الستي وجبت فيها الزكاة صداقا للمرأة قولين . احدهما : الجواز . لان الشركة ليست محضة . وعلى المالك ان يخرجها من غيرها . والثاني : عدم الجواز لانه اعطاها ماله وبالفيرة . ا . هـ . واما على ما في نسخة ب ، هـ : فرغم البحث لم اجد له معنى او مرجعا .

( ٢ ) ب : جميعا .

( ٣ ) الاصل - أ : فهل الاداء من غير ما استثناء .

( ٤ ) ب : على اصل منها على قولين .

( ٥ ) تقدمت هذه المسألة ( ص ٤٥٠ ) .

( ٦ ) هـ : قوليه .

( ٧ ) ب : الصدقة .

( ٨ ) ب : اذا اجتمعت .

( ٩ ) ب : الواو . ساقطة .

( ١٠ ) مغني المحتاج ( ٢ : ٤٠ ) ، وشرح الجلال وقلبيوي ( ١ : ١٨٦ ) وما بعدها .

( ١١ ) فصل العلماء القول في هذه المسألة . انظر الطبري ( ٣ : ٣٣ / أ ) ،

وما بعدها ، المذهب ( ٥ : ٤٦٨ ) ، التنبيه ( ص ٤١ ) ، الجويهي

( ٢ : ١٩٧ / أ ) فصل تفصيلا جيدا في متعلق الزكاة . وغلط القائلين

بتعلقها بالذمة المطلقة وقال : ان هذا غير معدود في المذهب

لانا حكمنا ان الساعي يأخذ الشاة من يد المشتري وفاقا . ا . هـ =

وحلية العلماء (٣: ٦٦) ذكر المسألة في زكاة الثمار . فقال : فان باع بعد بدو الصلاح (وهو كالحول في المواشي) ففي البيع فسي قدر الفرض قولان . احدهما انه باطل . وهل يبطل فيما زاد عليه؟ يبنى على القولين في تفريق الصفقة . واذا قلنا يصح البيع، فبماذا يمسكه ؟ فيه قولان اصحهما : انه يمسكه بحصته من الثمن . وقيل مالك : البيع صحيح . والزكاة على البائع . ومن اصحابه من قال يؤخذ من المشتري ويرجع بها على البائع . وقال ابو حنيفة : يصح البيع في الجميع . وهو قول احمد . ١٠ هـ والوجيز (٥: ٥٥٢) ، والشرح الكبير (٥: ٥٥٢ - ٥٥٣) ، المجموع (٥: ٤٦٨) فصل المسألة فقال : اذا باع مال الزكاة بعد وجوبها فيه سواء كان تمرا او حبسا او ماشية او نقدا او غيره قبل اخراجها . فان باع جميع المال فهل يصح في قدر الزكاة يبنى على الخلاف السابق في باب زكاة المواشي ان الزكاة هل تتعلق بالعين او بالذمة . وقد سبق خلاف مختصره اربعة اقوال (اصحابها) تتعلق بالعين تتعلق شركة (والثاني) تتعلق بالعين تتعلق ارش الجناية (والثالث) تعلق الرهن (والرابع) لا تتعلق بالعين بل بالذمة فقط وتكون العين خلوا من التعلق . فان قلنا الزكاة تتعلق بالذمة وتكون العين خلوا منها صح البيع قطعا . وان قلنا تتعلق بها تعلق المرهون فقولان (اصحهما) عند العراقيين وغيرهم الصحة ايضا ، لان هذه الحلقة ثبتت بغير اختيار المالك ، وليسست لمعين ، فسومح بها بما لا يسامح به في المرهون .

وان قلنا : تعلق الشركة فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانه باع ما لا يملكه (واصحهما واشهرهما) وبه قطع اكثر العراقيين : ففي صحته قولان (اصحهما) باتفاق الاصحاب البطلان وبه قطع كثير من (والثاني) الصحة ، لانه يجوز ان يدفع الزكاة من غيره . وان قلنا تعلق الارش، ففي صحته خلاف مبني على صحة بيع الجاني . فان صححناه صح هذا . والا فلا . فان صححناه ، صار بالبيع ملتزما الفداء . فحصل من جملة هذه الاختلافات ، ان الاصح ببطلان البيع في قدر الزكاة .

قال اصحابنا . فحيث صححنا في قدر الزكاة ففي الباقي اولسبي وحيث ابطلنا فيه ، ففي الباقي قولنا تفريق الصفقة . هكذا اطلقه المصنف وسائر العراقيين . وقال الخراسانيون : اذا قلنا بالبطلان في قدر الزكاة ، فهل يبطل في الباقي ؟ ان قلنا : تعلق الشركة =

ففي بيعه قولان بناءً<sup>(١)</sup> على اختلاف قوله<sup>(٢)</sup> في الزكاة ، هل وجبت في الذممة  
أو في العين . احدهما : باطل ، اذا قيل انها وجبت في العين وجوب  
استحقاق<sup>(٤)</sup> . والثاني : جائز . اذا قيل انها وجبت في الذمة وجوباً  
لا تعلق<sup>(٥)</sup> للعين بها ، فاذا قيل بجواز البيع في قدر الزكاة<sup>(٦)</sup> فهو في الباقي  
اجوز<sup>(٨)</sup> . واذا قيل ببطلان البيع في قدر الزكاة<sup>(٩)</sup> ، ففيما عداه<sup>(١٠)</sup> قدر الزكاة  
قولان ، بناءً على تفريق الصفقة . احدهما : جائز<sup>(١١)</sup> . والثاني باطل  
ولبطلانه علتان<sup>(١٢)</sup> .

احدهما : ان اللفظة<sup>(١٣)</sup> جمعت حلالاً وحراماً . فعلى هذا . لا يفرق

فقولا تفريق الصفقة . وان قلنا تعلق الرهن وقلنا الاستيثاق فـ  
الجميع بطل في الجميع . وان قلنا بالاستيثاق في قدر الزكاة فمقسط  
ففي الرائد قولاً تفريق الصفقة . والاصح في طريق الصفقة الصحة .

- ( ١ ) ب : بناء . ساقطة .
- ( ٢ ) ب : قولين .
- ( ٣ ) هـ : ام .
- ( ٤ ) اى وجوب شركة . قال في السلسلة ٢٨ ب على معنى استحقاق جزء  
حتى اذا حال الحول على اربعين شاة صار المسكين شريكاً مع رب المال  
بشاة في الجملة .
- ( ٥ ) ب : تتعلق .
- ( ٦ ) ب : يجوز .
- ( ٧ ) وذلك بناءً على انها وجبت في الذمة .
- ( ٨ ) اجوز . لان الحق متعلق بقدر الزكاة فقط دين باقى المال . فاذا  
صح البيع في جميع المال مع تعلق الحق به ، ففي الباقي الذى لا تعلق  
لاحد به اولى .
- ( ٩ ) بناءً على القول بانها وجبت في العين وجوب شركة .
- ( ١٠ ) الاصل : عدى .
- ( ١١ ) في الاظهر . المنهاج وشرحه للشريينى ( ٢ : ٤٠ ) .
- ( ١٢ ) اى احدى علتين .
- ( ١٣ ) اى الصفقة . لان اللفظة هى الايجاب والقبول .

بين ان يكون المبيع ماشية يتقسط الثمن على قيمتها ، او حبوا يتقدر الثمن على اجزائها .

والعلة الثانية : انه باطل<sup>(٣)</sup> لجهالة الثمن .

فعلى هذا ، ان كانت ماشية يتقسط الثمن على قيمتها فالبيع باطل<sup>(٤)</sup> وان كانت حبوا<sup>(٥)</sup> يتقدر الثمن على اجزائها فالبيع جائز . لان من باع قفيزين<sup>(٦)</sup> احدهما مملوك والاخر مفصوب ( بدرهمين فمعلوم ان ثمن المملوك درهم وليس فيه جهالة .

ولو باع عبدان احدهما مملوك والاخر مفصوب<sup>(٧)</sup> بالف درهم فثمن المملوك مجهول ، لان الالف يتقسط على قيمتهما .

( فاذا قيل ببطلان البيع في الجميع ، ارفع العقد . وكان المبيع على ملك البائع<sup>(٨)</sup> .

واذا قيل ببطلان البيع في قدر الزكاة وجواز البيع في الباقي<sup>(٩)</sup> فالمشتري بالخيار بين الاقامة والفسخ<sup>(١٠)</sup> لدخول النقص وتفريق الصفقة<sup>(١١)</sup> .

فان فسخ ، رجع المبيع الى البائع والثمن الى المشتري . وان اقام ٢٧/١ فهل يأخذ الباقي بجميع الثمن

- 
- ( ١ ) ب : البيع .
  - ( ٢ ) ب : والعلم الثانية انه بطل بجهالة .
  - ( ٣ ) هـ : بطل .
  - ( ٤ ) ب : فالمبيع .
  - ( ٥ ) ب : حيوانا .
  - ( ٦ ) ب : فالمبيع .
  - ( ٧ ) ب : (ساقط) .
  - ( ٨ ) واذا ذاك يخرج الزكاة . ثم يعقدا بيعا جديدا في الباقي .
  - ( ٩ ) الاصل - أ : فاذا .
  - ( ١٠ ) ان جهل الحال والا فلا خيار له . شرح الجلال وحاشية قليوبى ( ٢ : ١٨٧ ) ، الشربيني ( ٢ : ٤٠ ) لتقصيره و ( ١ : ٤١٩ ) له الخيار وان علم . المنهاج مع الشربيني ولا خيار للبائع ( ٢ : ٤٦ ) .
  - ( ١١ ) ب : الصدقة .

(۱) و بحساب ما بقی و قسمه ؟ علی قولین : (۲)

احدہما بجمیع الثمن<sup>(۳)</sup> کمن اتباع عبدا فقطعت یدہ قبل القبض،

فللمشتري اخذه بجميع الثمن . . والا فسخ .

والقول الثاني : له ان يأخذه بحساب ما بقي وقسطه من ثمنه . كمن

ابتاع قفيزين فتلّف احدهما ، اخذ الباقي بنصف الثمن .

وإذا قيل بجواز البيع في الجميع، نظر، فإن أخرج البائع الزكاة من

ماله، لزم البيع في الكل. <sup>(٥)</sup> وان لم يخرجها من ماله حتى اخذها الامام من المال المبيع، بطل البيع <sup>(٦)</sup> حينئذ في القدر المأخوذ. <sup>(٨)</sup>

واختلف اصحابنا فيما بقي . فقال بعضهم : يكن على قولين من تفريق

الصفة (٩) حال العقد .

(1) : ۱۰۰

(٢) المنهاج ومغنى المحتاج (٢: ٤١) (احدهما بخصته من التسمي

باعتبار قيمتها وفي قول بجميعه ) لان العقد لا يتوجه الا الى ما يجوز

بيعه (وهو ما عدا قدر الزكاة) فكان الآخر (قدر الزكاة) كالمعقدوم

• وشوح الجلال (٢: ١٨٦)

(۳) ب : (ساقط)

(۴) ب : يجوز •

(هـ) ب : المبيع .

(۶) ب : فان .

(٧) ب : المبيع .

(٨) انظر المراجع السابقة في الهامش (١١) (ص ٧١٧) والروضة

(٢٢٧:٣) قال : فان صححنا البيع في الجميع نظر . ان ادى البائع

الزكاة من موضع آخر، فذلك، والا فللساعي ان يأخذ من عين المال

من يد المشتري قدر النكاة على جميع الاقوال بلا خلاف . فان اخذ

انفسخ البيع في قدر الزكاة. وهل ينفسخ في الباقي ؟ فيه الخلاف في

تفريق الصفة في الدوام . فان قلنا يفسخ ، استرد الثمن . والاقله

الخياران كان جاهلا . فان فسخ ، فذلك ، وان اجاز في الباقي

فياخذہ بقسطہ من الثمن ام بالجميع ؟ قولان اظہرهما : بقسطہ . . .

( ٩ ) ب : الصدقة علي ماضي مخرجا . ذكر في الدرس : حال العبد وهو

**مذہب**

وهو مذهب أبي إسحق المروزي (١) . لأنه يجعل حدوث تفريق الصفقة (٢) (٣)  
 بعد العقد كالمقترن بالعقد . وهذا مذهب تفرد به (٥)  
 ومذهب سائر أصحابنا إلى أنه لا يجعل حدوث تفريق الصفقة بعد  
 العقد (٦) كالمقترن بالعقد بل لا تفرق الصفقة في الحادث بعد العقد (٧) قولاً  
 واحداً لعدم العلتين (٨) في بطلانه (٩) ثم على ماضى .  
 وقال آخرون : بل البيع (١٠) فيما بقي جائز قولاً واحداً (١١) . لأننا أبطلنا  
 بيع ما بقي هناك ، أما لجهالة الثمن ، ولأن اللفظة جمعت حلالاً (١٢) وحراماً . وهما  
 معدومان (١٣) في هذا الوضع ، لأن العقد جمع حلالاً (١٤) كله والثمن في وقت  
 العقد معلوم ، وإنما سقط بعضه (١٥) .

- 
- ( ١ ) ب : المروزي . ساقطة .  
 ( ٢ ) ب : الصدقة في جميع ما يأتي .  
 ( ٣ ) أ : ( ساقط ) .  
 ( ٤ ) الاصل - أ : القبض .  
 ( ٥ ) ب : تفرد .  
 ( ٦ ) الاصل - ب : إلى . ساقطة .  
 ( ٧ ) الاصل : ( مكرر ) .  
 ( ٨ ) العلتان هما : جهالة الثمن . وإن العقد جمع حلالاً وحراماً .  
 ( ٩ ) الاصل - أ ، هـ : في جواز بطلانه . ب : بطلانه ثانياً إلى .  
 هـ : بطلانه ثانياً ثم .  
 ( ١٠ ) ب : الصبيح .  
 ( ١١ ) قال النووي في المجموع ( ٥ : ٤٦٩ ) والمذهب : لا يفسخ . وفي الروضة  
 ( ٢ : ٢٢٨ ) لم يرجح .  
 ( ١٢ ) أ : حلالان .  
 ( ١٣ ) أ : معدودان .  
 ( ١٤ ) ب : حلالاً . ساقطة .  
 ( ١٥ ) انظر للمسألة المجموع ( ٩ : ٣٧٥ ) بتحقيق المطيعي ذكر مسألة الصفقة  
 موضحة . وانظر الطبري ( ٣ : ٣٣ / أ ) ، ( ٣٤ / أ ) فقد فصل المسألة  
 ثم ذكر في آخر المسألة ما يلي :  
 إذا عزل قدر الزكاة من المال ثم باع الباقي ففي صحته خلاف مسن  
 أصحابنا من قال : لا يصح لأن قدر الزكاة غير معين . وبالمزلة لا يتعين =



=  
وانما يتعين بدفعه الى الفقراء . ومنهم من قال يصح البيع قولاً واحداً  
لانه بعزل قدر الزكاة اوقع البيع على حقه فصح . ا.م. بتصرف  
اقول : فجعل الماردي الاقوال ثلاثة لاحاجة له . وانما هو قسولان  
مانع ومجيز ، كما قال الطبري . والله اعلم .

فلو باع بعض ماله الذي وجبت زكاته <sup>(١)</sup> ؟ فإذا قيل بجواز البيع ففي ٢٧/ب  
الجميع فها هنا أولى بالجواز <sup>(٢)</sup> . وإذا قيل ببطلان البيع في الجميع فها هنا  
وجهان .

أحدهما : جائز، لأن قدر الزكاة غير مبيع <sup>(٣)</sup> .  
والثاني : باطل . لأن حق المساكين متعلق بجميع المال وشائع فيه <sup>(٤)</sup>  
لا يختص ببعضه دون بعض، فكان حكم بعضه حكم جميعه .

( ١ ) نظر، فإن لم يستبق قدر الزكاة فالحكم كما لو باع الكل . وإن بقي قدر الزكاة، أما بنية صرفه إلى الزكاة، وأما بغيرها . فإن فرعنا على قول الشركة ففي صحة البيع وجهان . قال ابن الصباغ : اقيسهما البطلان . وهما مبنيان على كيفية ثبوت الشركة . وفيها وجهان أحدهما : أن الزكاة شائعة في الجميع، متعلقة بكل واحدة من الأشياء بالقسط . والثاني : أن محل الاستحقاق قدر الواجب ويتمين بالاعراج . أما إذا فرعنا على قول الرهن . فيبنى على أن الجميع موهن ، أم قدر الزكاة فقط ؟ فعلى الأول : لا يصح . وعلى الثاني : يصح ، وإن فرعنا على تعلق الارش . فإن صححنا بيع الجاني ، صح هذا البيع . والا فالتفريع، كالتفريع على قول الرهن الروضة ( ٢ : ٢٢٨ ) ، الشرح الكبير ( ٥ : ٥٥٥ ) ، الشريفي ( ١ : ٤١٩ ) المحلى ( ٢ : ٤٨ ) .

( ٢ ) هذا مبنى على أن الزكاة تتعلق بالذمة .

( ٣ ) غير هـ - ممتنع .

( ٤ ) وانظر فإن الماوردى لم يفصل على تعلق الزكاة في المال . وقد قدمته اعلاه زيادة للفائدة .

## مسألة (٧٥)

قال الشافعي : ( وَلَوْ أَصَدَقَهَا أَرْبَعِينَ شَاةً بِأَعْيَانِهَا ، فَقَبِضْتُهَا أَوْ لَمْ تَقْبِضْهَا ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، فَأَخَذْتُ زَكَاتَهَا . ثُمَّ طَلَقْتُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الْفَنَمِ ، وَكَانَتْ الصَّدَقَةُ مِنْ حُصَّتِهَا مِنَ النِّصْفِ ) الْفُصْلُ (٣) . وَهَذَا كَمَا قَالَ .

إذا تزوج امرأة وأصدقها أربعين من الفنم فذلك ضربان (٤) .  
أحدهما : أن تكون موصوفة في الذمة (٥) . والثاني : أن تكون عينها حاضرة .

- ( ١ ) ب : ودخل .  
( ٢ ) أ : دخل .  
( ٣ ) المزني ( ص ٤٦ ) قال : . . . فأخذت صدقتها، ثم طلقها قبل الدخول بها ، رجع عليها بنصف الفنم . وينصف قيمة التي وجبت فيها . وكانت الصدقة من حصتها من النصف . ولو أدت عنها من غيرها ، رجع عليها بنصفها . لانه لم يؤخذ منها شيء ، هذا إذا لم تزد ولم تنقص . وكانت بحالها يوم أصدقها ، أو يوم قبضتها منه . ولو لم تخرجها بعد الحول ، حتى أخذت نصفها ، فاستهلكته ، أخذ من النصف الذي في يدى زوجها شاة رجع عليها بقيمتها . أ . هـ .  
وانظر الطبري ( ٣ : ٣٤ / أ ) كما نقل الماردي . والام ( ٢ : ٢٥ ) وانظر الجويني ( ٢ : ٢٠١ ب ) وما بعدها .  
( ٤ ) بشرط أن تكون سائمة وعلمت بالسوم ، فإن لم تعلم أنبنى على أن قصد السوم شرط أم لا ؟ والأصح ، نعم . ولو طالبت المرأة بصدقها فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكالمفصوب قاله المتولي . أ . هـ . مغني المحتاج ( ١ : ٤١٢ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ١٣٤ ) ذكر ما ذكره الشربيني . وقال شبرايملي قوله حيث علمت بالسوم أي وأذنت فيه أو استأنت من يسومها والافمجرد علمها ليس اسامة منها . أ . هـ .  
وانظر حاشية شرواني على التحفة ( ٣ : ٣٣٧ ) ، وحاشية قليوبى ( ٢ : ٤١ ) .  
( ٥ ) أ : في الذمة ، ساقطة .

فان كانت موصوفة في<sup>(١)</sup> الذمة ، فلا زكاة على<sup>(٢)</sup> الزوجة وان ملك جميع  
الصداق بالعقد<sup>(٣)</sup> .

ولو اصدقها مائتي درهم . وكان الزوج مليا بها لزمته<sup>(٤)</sup> الزكاة<sup>(٥)</sup> .  
والفرق بينهما : ان السوم شرط في زكاة الفهم ، ولا يصح وجوده في  
الذمة ، فلم تجب فيها الزكاة . وليس السوم شرطا في الدراهم فوجبت فيها<sup>(٦)</sup>  
الزكاة .

وان كان الصداق عينا حاضرة<sup>(٧)</sup> ، كأنه اصدقها اربعين باعيا<sup>(٨)</sup> لها  
فقد ملكتها الزوجة بالعقد ملكا تاما<sup>(٩)</sup> ، لان الزوج قد ملك عليها مافي مقابلته

- ( ١ ) غير هـ - بالذمة .  
( ٢ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٣ ) قال السيوطي في الاشباه ( ص ٣٢٤ ) : يملك الصداق بالعقد  
لاعلم في ذلك خلافا عندنا . هـ . ا . وقال في الام ( ٢٥ : ٢ ) ولو  
اصدق رجل امرأة اربعين شاة بغير اعيانها او قال اربعين شاة فسي  
غنمي هذه ولم يشر اليها باعيانها ولم يقبضها اياها ، فالصدق  
عليه هـ . ا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .  
وانظر حاشية شرواني ( ٣٤٠ : ٣ ) ، شرح الجلال وقلبي ( ٤٠ : ٢ ) ،  
ونهاية المحتاج ( ١٣٢ : ٣ ) .  
( ٤ ) هـ : لزمها .  
( ٥ ) انظر المجموع ( ٦ : ٢٩ ) ، شرح الوجيز ( ٥ : ٥١٣ ) وبقية المراجع المتقدمة  
وانظر الفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩١ ) + الشافعية قالوا  
المرأة تملك الصداق ملكا تاما وتزكيه يوم قبضه كالدين . ومثلهم المالكية  
الا انهم قالوا لا تزكيه حتى يحول حول من يوم قبضته وقال الحنفية : لا زكاة  
فيه وقال الحنابلة : هو كالدين .  
( ٦ ) ب : فوجب .  
( ٧ ) ب : حاضرا .  
( ٨ ) الاولى ان يقول كأن . لان الضمير لا حاجة له . وقد تكرر هذا منه .  
( ٩ ) سواء قبضته ام لم تقبضه . فان قبضته فلا كلام . وان لم تقبضه فهو ملكها  
لكنه في ضمان الزوج وهل هو مضمن عليه ضمان عقد او ضمان يد ؟ قولان =

(١) وهو البضع، فاقتضى ان تملك عوضه. / واذا (٢) ملكت جميع الصداق بالعقد جرى ٢٨/أ  
 عليه حكم الزكاة واستوف (٣) له حكم الحول من يوم العقد سواء (٤) كان في قبض  
 الزوجة اوفى يد الزوج (٥).  
 وقال ابو حنيفة : لا يلزمها زكاته (٦) ما لم تقبضه . فاذا قبضته (٧) استأنفت  
 حوله (٨) .

- = ان قلنا فيه الزكاة - وهو الاصح . فقد صححنا انه مضمون على الزوج  
 ضمان يد . والافضون ضمان عقد . الاشباه والنظائر (ص ١٧٣) .
- (١) البضع : القطعة من اللحم . واراد به هنا الفرج خاصة .  
 المصباح (١ : ٥٧) مادة (بضع) .
- (٢) الاصل - أ : وان .
- (٣) ه : واستوفت .
- (٤) ه : من سهو كان .
- (٥) الام (٢ : ٢٥) ، الروضة (٢ : ٢٠١) قال : وفي قول مخرج انه  
 اذا لم يدخل بها فحكمه حكم الاجرة كما سيأتي . قال الرافعي : ولنا  
 وجه انها اذا لم تقبضها . لازكاة عليها ، ولا على الزوج ، فريعا على  
 ان الصداق مضمون ضمان العقد . فيكون على الخلاف في المبيع قبل  
 القبض . والمذهب القطع بالوجوب عليها مطلقا . الاشباه والنظائر  
 (ص ١٧٣) ، القاعدة العاشرة . وشرح الوجيز (٥ : ٥١٣) .
- (٦) ب ، ه : زكاة .
- (٧) ب ، ه : فاذا قبضه استأنف حوله . ب : وهذا غلط لا يلزم الزوج على  
 الصداق لا يمنع من .
- (٨) الاصل (٢ : ٤٧) ذكر رأى محمد وهو كراى الشافعي ، والمبسوط  
 (٢ : ١٦٧) ملخصه : ان الاراء متفقة على ان عليها الزكاة لما مضى  
 اذا قبضته ، ثم رجع ابو حنيفة وقال : لازكاة عليها حتى يحول عليها  
 الحول بعد القبض . وقالوا : تزكي بقدر المقبوض لما مضى ، سواء كان نصابا  
 او دونه . وجه قولهما : انها بالعقد ملكت الصداق ملكا تاما بدليل  
 انها تملك التصرف فيه على الاطلاق . وانما انعدم اليد وذلك فغير  
 مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه . كالبيع قبل القبض . وجه  
 قول ابي حنيفة رحمه الله : انها ملكت المالية بالعقد ولا يتم ملكها  
 الا بالقبض . . . . ه .
- وحاشية شلبي على تبين الحقائق (١ : ٢٥٧) ، البدائع (٢ : ٨٢٦) =

وهذا غلط. لان يد الزوج على الصداق ، لاتمنع من تصرفها فيه ببيع او هبة او غيره كالمقبوض، فوجب ان لا يمنع وجوب الزكاة كالمقبوض .  
 فاذا ثبت ان حكم الحول جار على صداقها سواء كان في يد الزوج او في يدها ، فما لم يطلقها الزوج فلا مسألة .  
 وان طلقها الزوج ، لم يخل حال طلاقه من احد امرين .  
 اما ان يكون قبل الدخول او بعده .  
 فان كان بعد الدخول ، فلارجوع له بشيء من الصداق . والفنم التي اصدقها على ملكها .

وان طلقها قبل الدخول ، فله الرجوع بنصف ما اصدق لقوله تعالى (وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) .  
 فاذا وجب له الرجوع بنصف الصداق (لم يخل حال طلاقه من احد امرين . اما ان يكون قبل حلول الحول ، او بعده .  
 فان كان قبل الحول ،

= المختصر الضروري شرح المختصر القدوري (ص ٧١) ، ووضح المسألة في الفتاوى الهندية (١ : ١٧٣) فقال : (الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد واما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبض القبض او وجد اليد دون الملك كملك الكاتب والمدين لا تجب فيه الزكاة .

وفتاوى قاضيخان (١ : ٢١٣) لو تزوج امرأة على ابل بغير عينها فقبضت خمسا من الابل لازكاة عليها في قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض في قولهم . ولو تزوجها على ابل بعينها . فكذا الجواب في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقالوا تجب الزكاة بحكم الحول الماضي .

- (١) ه : في . ساقطة .
- (٢) ب : الزوج . ساقطة .
- (٣) ب : الدخول . ساقطة .
- (٤) البقرة : ٢٣٧
- (٥) الاصل - أ ، ب : الحلول .

(١) فقد ملك الزوج نصف الصداق (٢) وبقي لها نصفه ، وبطل حكم ماضى من  
 الحول ان اقتسما ، ولا زكاة (٣) على واحد منهما فيما حصل له من نصف  
 الصداق (٤) ، لانه اقل من نصاب . الا ان يكون (٥) مالكا لتام (٦) النصاب (٧) .  
 وان لم يقتسما ، كانا خليطين في نصاب يزكيانه بالخلطة (٨) ، الا ان حول  
 الزوجة اسبق (٩) من حوله ، فتكون / كمن له اربعون شاة (١١) اقامت بيده ستة  
 اشهر ثم باع نصفها (١٢) ، وقد ذكرناه (١٣) .  
 فهذا ان كان طلاق الزوج قبل الحول .  
 وان كان طلاقه بعد الحول ، فقد وجبت زكاة الغنم على الزوجية  
 بحلول (١٤) الحول ، ولا يخلو حالها من ثلاثة اقسام .  
 احدها : ان تخرج الزكاة من مالها ، والثاني : ان تخرج الزكاة  
 منها .

(١) في امتلاك الزوج لهذا النصف اوجه . اصحابها : انه يملك بنفسه  
 الطلاق . والثاني : لا يملكه الا باختيار التملك . والثالث : لا يملكه  
 الا بقضاء القاضي . ويغني على الوجه : الزوائد الحادثة بعد  
 الطلاق . انظر الاشباه والنظائر (ص ٣٢٤) .

- (٢) ب : (ساقط) .
- (٣) ب : ولان زكاة .
- (٤) اي اذا حال الحول .
- (٥) اي كل واحد منهما .
- (٦) أ : لهما من النصاب . وكذا - الاصل .
- (٧) فيزكيه اذا تم حول من حين تم النصاب .
- (٨) أ : يقتسما .
- (٩) الروضة (٢: ٢٠١) ، الرافعي (٥: ٥١٣) وانظر بقية المصادر .
- (١٠) أ : استؤمن .
- (١١) ب : شا . ب ، ه : اقامت في يده .
- (١٢) الجلال المحلي وقلبيوي (٢: ١٢) .
- (١٣) (ص ٢٨٤) .
- (١٤) غير . ه . لحلول .

والثالث : ان لا تخرج الزكاة منها <sup>(١)</sup> .  
 فالقسم الاول : ان تخرج الزكاة من مالها <sup>(٢)</sup> ، فللزوجة ان يرجع بنصف  
 الاربعين التي اصدق <sup>(٣)</sup> ، لوجود الصداق بكامله واستحقاقه نصفه بطلاقه <sup>(٤)</sup> .  
 فان قيل : فقد استحق المساكن منها شاة اذا قيل بوجود الزكاة في  
 الصمن ، فاذا اعطت بدل تلك الشاة <sup>(٥)</sup> من مالها فقد استحدثت ملكها بغير  
 صداق فلم يكن للزوج الرجوع بنصفها ، كالأب اذا وهب لابنه مالا فباعه ، ثم  
 ابتاعه ، لم يرجع الأب به على احد الوجهين <sup>(٦)</sup> .

قيل : الفرق بينهما ، ان الأب يرجع بما وهب ان كان موجودا ، ولا يرجع  
 ببذله ان كان تالفا ، ويصح الابن اتلاف يبطل الرجوع <sup>(٨)</sup> . وابتياحه استحداث  
 ملك فلم يوجب الرجوع ، وللزوج <sup>(٩)</sup> ان يرجع بما اصدق ، ان <sup>(١٠)</sup> كان موجودا

- ( ١ ) ب : ان لا تخرج منها .  
 ( ٢ ) زاد في الاصل : والثاني : ان تخرج الزكاة منها . والثالث : ان  
 لا تخرج الزكاة من مالها .  
 ( ٣ ) ب : صدق .  
 ( ٤ ) نهاية المحتاج ( ١٣٤ : ٣ ) ، مفني المحتاج ( ٤١٢ : ١ ) ، قليوبي  
 ( ٤١ : ٢ ) ، حاشية شرواني ( ٣٣٩ : ٣ ) ، الروضة ( ٢٠١ : ٢ ) ، الام  
 ( ٢٥ : ٢ ) ، شرح الوجيز ( ٥١٣ : ٥ ) .  
 ( ٥ ) ب : من الشاة .  
 ( ٦ ) ب : الزوج .  
 ( ٧ ) التنبيه ( ص ٩٤ ) ، المنهاج مع المفني ( ٤٠٣ : ٢ ) ولو زال ملكه  
 وعاد لم يرجع في الاصح . الشربيني : لان الملك غير مستفاد من  
 الاصل . وكفاية الاخيار ( ٢٠١ : ٢٠٢ ) هـ . وهذا مني على  
 قاعدة : الزائل العائد كالذي لم يعد وذلك ان ما وهبه الأب لابنه  
 ثم باعه الابن وازاله عن ملكه ثم عاد للابن باقاله او عيب فليس للأب ان  
 يعود بهذه الهبة . لان هذا الزائل الذي عاد كالذي لم يعد فسي  
 الاصح . الاشباه ( ص ١٧٦ ) .  
 ( ٨ ) الاصل - أ : يبطل .  
 ( ٩ ) ب ، هـ : والزوجة يرجع .  
 ( ١٠ ) ب ، هـ : وان .



او يبذله ان كان تالفا .

فاذا<sup>(١)</sup> كانت العين موجودة ، والرجوع لم يبطل<sup>(٢)</sup> ، كان الرجوع بها اولى

من العدول الى بدلها .

والقسم الثانى : ان تكون الزوجة قد ادت الزكاة منها ، فطلق الزوج

وهى تسعة وثلاثون شاة ، ففي كيفية رجوع الزوج ثلاثة اقاويل<sup>(٣)</sup> .  
احدها : ان يأخذ<sup>(٤)</sup> من الموجود بقيمة نصف الاربعين<sup>(٥)</sup> ، وهو الذى

( ١ ) ب : وان .

( ٢ ) ( قوله والرجوع لم يبطل ) هذا مبنى على قاعدة ( الزائل العاد هو

كالذى لم يزل فى الاصح ) انظر الاشباه والنظائر ( ص ١٧٦ ) قال

السيوطى : الزائل العائد ، هل هو كالذى لم يزل ، او كالذى لم

يعد ؟ فيه خلاف . والترجيح مختلف ، فرجح الاول فى فروع ، منها

اذا طلق قبل الدخول ، وقد زال ملكها عن الصداق وعاد ، تعلق

بالعين فى الاصح . ا . هـ معناه كأنه لم يزل . واذا لم يزل

الصداق عن ملك الزوجة تعلق الحق بعين الصداق .

( ٣ ) ذكر النوى الاقاويل الثلاثة فى المجموع ( ٦ : ٣٠ ) ، والروضة

( ٢ : ٢٠٢ ) فقال : احدها . نصف الجملة . فان تساوت قيمة

الغنم اخذ منها عشرين . وان اختلفت اخذ النصف بالقيمة ، والثانى

نصف الغنم الباقية . ونصف قيمة الشاة المخرجة . والثالث : ان

بالخيار بين ما ذكرنا فى القول الثانى . وبين ان يترك الجميع ويرجع

بنصف القيمة . قال النوى : قلت اصحهما الثانى . كذا صححه

جماعة منهم الراقصى فى كتاب الصداق . والله اعلم . ا . هـ

وعلى هذا يكون الماردي ذكر القول الاول من دى تفصيل . فمشى

على ما اذا اختلفت الشياه . وهذا هو الاولى لان تساوى قيمة الشياه

نادر كما تقدم . وشيروانى ( ٣ : ٣٣٩ ) والمغنى للشربيني ( ١ : ٤١٢ )

وحاشية قليوبى ( ٢ : ٤١ ) او طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك

اي نصفه شائعا . ان اخذ الساعى الواجب من غيره او لم يأخذ شيئا

والا رجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع .

( ٤ ) هـ : انه .

( ٥ ) سواء كانت الشياه المأخوذة عن نصف الاربعين عشرين او اقل .

نقله المزنى في المختصر<sup>(١)</sup> لان الرجوع الى القيمة طريقه الاجتهاد . فاذا امكن الرجوع الى العين واخذ نصف الصداق منها ، فلامعنى للاجتهاد والعدول الى القيمة<sup>(٢)</sup> .

والقول الثانى : انه يرجع عليها بنصف الموجود ونصف قيمة الشاة<sup>(٣)</sup> التالفة . نص عليه فى كتاب الزكاة من الام<sup>(٤)</sup> . لانه لو كان جميع الصداق موجودا<sup>(٥)</sup> رجع بنصفه ، ولو كان تالفا ، رجع بنصف قيمته ، فوجب اذا كان بعضه موجودا<sup>(٦)</sup> وبعضه تالفا ان يعتبر حكم ما كان موجودا بحكمه<sup>(٧)</sup> على الانفراد ، فيرجع بنصفه وحكم ما كان منه تالفا بحكمه<sup>(٨)</sup> على الانفراد ، فيرجع بنصف قيمته .

والقول الثالث : انه بالخيار بين الرجوع بنصف الموجود ونصف قيمة<sup>(٩)</sup> التالف وبين ان يعدل عن نصف الموجود ، ويأخذ نصف قيمة الجميع . نص عليه

- 
- ( ١ ) الذى فى المختصر ( ص ٦٤ ) ينطبق على القول الثانى لاعلى القول الاول فقد قال مانعه " ولو اصدقها اربعين شاة باعيانها ، فقبضتها او لم تقبضها ، وحال عليها الحال . فاخذت صدقتها ( منها ) ثم طلقها قبل الدخول بها ، رجع عليها بنصف الفهم وبنصف قيمة الستى وجبت فيها . وكانت الصدقة فى حصتها من النصف " . ا . هـ وانما زدت ( منها ) لانه سيأتى الكلام عما اذا اخرجت عنها من غيرها او لم تخرج اصلا .
- ( ٢ ) وهذا التعليل ايضا لا ينطبق على القول الاول بل ينطبق على القول الثانى . لان فى القول الاول انه يأخذ من الموجود بقيمة نصف الاربعين . فبدأ بالقيمة لكن فى القول الثانى : يأخذ نصف الفهم ويأخذ قيمة الشاة المخرجة .

- ( ٣ ) ب : فى .
- ( ٤ ) انظر الام ( ٢ : ٢٥ ) . بنحو عبارة المختصر .
- ( ٥ ) ب : يرجع .
- ( ٦ ) ب : يرجع .
- ( ٧ ) ب : موجود بحكم .
- ( ٨ ) ب : بحكم .
- ( ٩ ) الاصل - ا ، ب : ونصف . قال الزركشى فى المنثور من القواعد ( ٨١ : ٣ ) قيمة النصف اقل من نصف القيمة لان التشقيص عيب .

في كتاب الصداق . وانما كان مخيرا بين ذلك . لان في رجوعه بنصف الموجود ونصف قيمة التالف تفريقا<sup>(١)</sup> لصفقته فصار ذلك عيبا<sup>(٢)</sup> يثبت به الخيار .  
والقسم الثالث : ان تكون زكاتها باقية لم تخرجها<sup>(٣)</sup> بعد ، فيمنعان<sup>(٤)</sup> من القسمة حتى تخرج عنها الزكاة لتعلق حق الساكنين بها . فان اخرجت زكاتها من غيرها اقتسماها على ماضى .

وان<sup>(٥)</sup> اخرجت زكاتها منها ، كان على ما ذكرناه<sup>(٦)</sup> .  
وان اقتسماها قبل اخراج زكاتها<sup>(٧)</sup> ففي القسمة وجهان مخرجان من اختلاف قوله في الزكاة هل وجبت في الذمة او<sup>(٨)</sup> في العين ؟  
احدهما : القسمة باطلة<sup>(٩)</sup> ، اذا قيل بوجودها في العين ، لان الساكنين شركاء بقدر الزكاة ، واذا اقتسم شريكان من ثلاثة لم تصح القسمة ، فعلى

ب/٢٩

- ( ١ ) هـ : تفريق الصفقة .  
( ٢ ) ب : عيبا . ساقطة .  
( ٣ ) ذكر العلماء القسم الثالث دون كثير تفصيل فالنوى قال في الروضة ( ٢ : ٢٠٢ ) : الحال الثالث : ان لا يخرجها اصلا . فالمدحسب ان نصف الاربعين يعود الى الزوج شائعا ، فاذا جاء الساعى واخذ من عينها شاة ، رجع الزوج عليها بنصف قيمتها . ا . هـ .  
وانظر قليوبي ( ٢ : ٤١ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ١٣٤ ) ، حاشية شيرازي على التحفة ( ٣ : ٣٣٩ ) ، مغنى المحتاج ( ١ : ٤١٢ ) .  
( ٤ ) ب : لم تخرجها العبد فيمنعان من القسمة .  
( ٥ ) أ : فان .  
( ٦ ) اى . من الاقوال الثلاثة .  
( ٧ ) ذكر الشافعى هذه الحالة في الام ( ٢ : ٢٥ ) وكأنه يشير الى ان الاقتسام يقع صحيحا فقد قال : ولو وجبت عليها فيها شاة ، فلم تخرجها حتى ادت نصفها اليه حين طلقها ، اخرجت من النصف الذى في يدها شاة .

- ( ٨ ) ب : القسم .  
( ٩ ) ب : قوليه .  
( ١٠ ) هـ : ام في العين . ب : او العين .  
( ١١ ) ب : القسم . في كل ما يأتى في هذه المسألة .

هذا يوقف امرها حتى تؤدي زكاتها ، ويكون الحكم فيها<sup>(١)</sup> على ماضى<sup>(٢)</sup> .  
 والوجه الثانى : ان القسمة جائزة ، اذا قيل بوجوب الزكاة فى الذمة  
 وارتهان العين بها . لان الرهن لا يرفع من القسمة اذا لم يكن فيها  
 ضرر بالمرتبهين .  
 فعلى هذا<sup>(٣)</sup> لا يخلو حالهما<sup>(٤)</sup> عند مطالبة الوالى بالزكاة<sup>(٥)</sup> من اربعة  
 احوال :

اما ان يكون ذلك باقيا فى ايديهما جميعا ، او تالفا منهما جميعا  
 او يكون مافى يد الزوجة باقيا ، ومافى يد الزوج تالفا ( او مافى يد الزوجة  
 تالفا ، ومافى يد الزوج باقيا )<sup>(٦)</sup> .  
 فالحالة الاولى<sup>(٧)</sup> : ان يكون باقيا فى ايديهما جميعا ، فيأخذ الوالى  
 الزكاة مافى يد الزوجة دون الزوج لان الزكاة عليها وجبت<sup>(٨)</sup> . فاذا اخذ<sup>(٩)</sup>  
 الزكاة منها ، استقر ملك الزوج على ما حصل له بالقسمة<sup>(١٠)</sup> .  
 والحالة الثانية<sup>(١١)</sup> : ان يكون ذلك تالفا منهما جميعا ، فايهما  
 يطلب<sup>(١٢)</sup> بالزكاة ؟ على وجهين .

احدهما : ان الوالى يطلب الزوجة بها دون الزوج لان الوجوب

- ( ١ ) هـ : فيه .
- ( ٢ ) فان اخرجت الزكاة من غيرها . فهو القسم الاول وان اخرجتها من نفس الغنم فهو القسم الثانى . وتقدم حكم كل منهما .
- ( ٣ ) اى اذا قيل القسمة جائزة .
- ( ٤ ) ب : حالها . ويمكن لانه يعود الى الغنم .
- ( ٥ ) الاصل - أ : بالزكاة . ساقطة .
- ( ٦ ) ب : ( ساقطة ) .
- ( ٧ ) الاصل - أ : الاولى .
- ( ٨ ) الام ( ٢ : ٢٥ ) .
- ( ٩ ) ب : اخذت .
- ( ١٠ ) لانه ليس لاحد فيه حق . وهو فى مقابلة قوله يوقف امرها حتى تؤدي زكاتها .
- ( ١١ ) هـ : والحال . فى الجميع .
- ( ١٢ ) ب : يطلب .

عليها استقر .

والثاني : ان للوالى مطالبة كل واحد منهما ، لان الزكاة وجبت فيما<sup>(١)</sup>  
كان بايديهما .<sup>(٢)</sup>

فان طالب الزوجة ، لم ترجع بها على الزوج ، وان طالب الزوج واغرمه<sup>(٣)</sup>  
رجع بها على الزوجة .

والحالة الثالثة : ان يكون مافى يد الزوجة باقيا ، ومافى يد الزوج<sup>١/٣٠</sup>  
تالفا ، فيأخذ الوالى الزكاة مما فى يد الزوجة ولا مطالبة له على الزوج .

والحالة الرابعة : ان يكون مافى يد الزوجة تالفا . ومافى يد الزوج باقيا  
فيأخذ الوالى الزكاة مما فى يد الزوج ،<sup>(٤)</sup> لانه اذا تعذر اخذ الزكاة ممسـ  
وجبت عليه ، وجب اخذها من المال الذى وجبت فيه ، فاذا اخذ الزكاة ممسا<sup>(٥)</sup>  
بيده فهل تبطل القسمة بذلك (ام لا)<sup>(٦)</sup> ؟ على وجهين .

احدهما : ان القسمة تبطل بذلك<sup>(٨)</sup> ، لان الوالى انما اخذ ذلك بسبب<sup>(٩)</sup>  
متقدم<sup>(١٠)</sup> ، فصار قدر الزكاة كالمستحق منها وقت القسمة (فعلى هـذا  
اذا بطلت القسمة) فهو بمثابة<sup>(١٢)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : فيها .  
( ٢ ) بناء على القول بان الزكاة تتعلق بالذمة والمال مرتين بها .  
( ٣ ) أ : يرجع .  
( ٤ ) قال فى الام ( ٢ : ٢٥ ) : فان كانت استهلك مافى يدها منها ، اخذ  
من النصف الذى فى يد زوجها ، ورجع عليها بقيمتها . ا . هـ .  
( ٥ ) لانه الاصل . بناء على ان الحق فى المال . والاخذ من غيره رفسق  
بارباب الاموال لانها شركة غير محضة .  
( ٦ ) ب : فى يده .  
( ٧ ) نص الشافعى المتقدم فى ( ٢ : ٢٥ ) يشير الى انها لا تبطل .  
( ٨ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٩ ) ب : لسبب .  
( ١٠ ) السبب المتقدم هو حولان الحول على ملك الزوجة للنصاب قبل القسمة  
فكان الوالى اخذ الزكاة قبل القسمة .  
( ١١ ) لانه مرهون بها .  
( ١٢ ) ب : ( ساقط ) فهى .

(١) وجود الزوج بعض المداق ، وعدم بعضه ، فيكون على الاقارب الثلاثة (٢) والوجه الثاني : ان القسمة لا تبطل ، لان الوجوب كان في ذممة الزوجة ، واخذ الوالي كان بعد صحة القسمة ، فلم يكن الاخذ الحادث مبطلاً للقسمة المتقدمة (٤) كما لو اطلقت الزوجة شاة مما (٥) حصل في يد الزوج بالقسمة فعلى هذا الزوج ان يرجع بقيمة الشاة المأخوذة (٦) ان كانت مثل ما وجب عليها . فان كان الوالي قد اخذ منه افضل من الواجب لم يرجع عليها بالفضل الذي ظلمه الوالي به (٧) .

- 
- ( ١ ) هـ : وجد ان .  
 ( ٢ ) انظر القسم الثاني . وهو ان تكون الزوجة قد ادت الزكاة منها . وهنا اخذ الوالي الزكاة منها . فتشابهت المسألتان .  
 ( ٣ ) ب : في . ساقطة .  
 ( ٤ ) ب : المقدمة .  
 ( ٥ ) أ : فما .  
 ( ٦ ) وهذا الوجه - ان القسمة لا تبطل - مع هذا الحكم - للزوج ان يرجع بقيمة الشاة المأخوذة . هو نص الشافعي ( ٢٥٠ : ٢ ) .  
 ( ٧ ) لانه يرجع على من ظلمه وهو الساعي - لاعلى غيره . فان كان ما اخذه الساعي موجودا رجع به واعطاه الواجب والاسترد الفضل . وهذا الجزئية متفق عليها . المجموع ( ٤٤٩ : ٥ ) ذكرها في باب الخلطة .

قَالَ — وَفِي الْمَرْسِيَةِ

أ/٣٠

( ١١ ) باب رهن الماشية <sup>(١)</sup> ( التي تجب فيها الزكاة )

قال الشافعي : ( فإذا رهن ماشية وجبت فيها الزكاة أخذت منها <sup>(٢)</sup> وما بقي فَرهن ) وهذا كما قال .

إذا كان مع رجل نصاب، وجبت زكاته، كأربعين شاة حال حولها  
فرهنها قبل أداء زكاتها، فهو كالبيع <sup>(٣)</sup> على ماضى . فيكون الرهن فـى  
قدر الزكاة على ما قولين .

أحدهما : باطل . إذا قيل بوجوب الزكاة <sup>(٤)</sup> فى العين .  
والقول الثانى : جائز . إذا قيل بوجوب الزكاة فى الذمة .

( ١ ) الرهن لغة : ما وضع عندك لينوب مناب ما أخذ منك ، جمعه رهـان  
ورهن ورهن بضمتين ، ورهن . وهنه (رهنه) وعنده الشئ كمنع  
وارهنه . جعله رهنا . وأرتهن منه أخذه . . . .  
ق م ( ٢٣١ : ٤ ) مادة ( رهن ) ، المختار ( ص ٢٦٠ ) ، وقال عمرو بن  
العلاء : رهن . بضم الهاء . قال الاخفش : وهى قبيحة . لانه  
لا يجمع فعل على فعل الا قليلا شاذا قال : وذكر انهم يقولون  
سقف وسقف . قال : وقد يكون رهن جمع رهان مثل فراش وفراش .  
المصباح ( ٢٦٠ : ١ ) ، قال الشربيني فى المغنى ( ١٢١ : ٢ ) هو لغة  
الثبوت والدوام . . . وقال الماوردى : هو الاحتباس .  
وشرعا : جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه  
هـ . النوى فى تصحيح التنبيه ( ص ٧٠ ) ، كفاية الاخيار  
( ١٦٣ : ١ ) .

( ٢ ) المزنى ( ص ٤٦ ) باب رهن الماشية التي تجب فيها الزكاة . قال  
الشافعي : ولو رهنه ماشية . هـ . وتتمتع العنوان من المطوع . وفى  
النسخ . باب رهن الماشية . والام ( ٢٥ : ٢ ) ، الطبرى ( ٣٦ : ٣ / ١ )  
الجوينى ( ٢٠٢ : ٢ ب ) وما بعدها .

( ٣ ) ذكر العلماء مسألة رهن الماشية . انظر المراجع السابقة اعلاه . وانظر  
المجموع ( ٤٧٠ : ٥ ) فصل المسألة ، والوجيز الشرح الكبير ( ٥٥٧ : ٥ )  
والروضة ( ٢٣٠ : ٢ ) .  
( ٤ ) هـ : الزكاة . ساقطة .



فان قلنا : ان<sup>(١)</sup> الرهن في قدر الزكاة جائز ، فهو في الباقي اجوز .  
وان قلنا : انه في قدر الزكاة باطل ، فهل يبطل في الباقي ام لا ؟ على  
قولين بناء على تفريق الصفقة ( فان قيل بجواز تفريق الصفقة<sup>(٢)</sup> فالرهن في  
الباقي جائز .

وان قلنا : تفريق الصفقة لا يجوز ، ففي بطلان رهن الباقي وجهان بناء<sup>(٣)</sup>  
على اختلاف طة هذا القول .

فان قيل الحلة فيه جهالة الثمن ؟ فالرهن جائز . لانه لا ثمن فيه .  
وان قيل : الحلة فيه ان العقد جمع حلالا وحراما ، فلهذا الباقي باطل .  
فلو اخذ الوالي الزكاة منها ، بطل الرهن في الشاة المأخوذة قسولا  
واحدا . ويكون الرهن في الباقي على نحو ماضى في البيع .<sup>(٥)</sup>

( ١ ) ب : ان . ساقطة .

( ٢ ) ب : ( ساقط ) .

( ٣ ) الاصل - أ ، ب : قيل . والتصحيح من هـ . وهو المناسب لما تقدم  
من قوله . فان قلنا . وان قلنا .

( ٤ ) الشرح الكبير ( ٥ : ٥٥٧ ) قولان - فقد قال : وان ابطالناه ففي  
الرهن قولان مبنيان على العلتين المشهورتين لقول فساد التفريق  
ان منعنا التفريق لاتحاد الصيغة وفسادها في بعض موارد ، بطل  
الرهن ايضا - وان عللنا باتحاد الموضوع لم يبطل . قال : ويخرج مما  
ذكرناه طريقة جازمة بصحة الرهن فيما عدا قدر الزكاة وبها قال ابن  
خيران .

( ٥ ) انظر ( ص ٧٦٩ ) قال : واختلف اصحابنا فيما بقي . فقال بعضهم  
يكون على قولي تفريق الصفقة حال العقد وهو مذاهب ابي اسحق  
المروزي . وذهب سائر اصحابنا بجوازه لعدم العلتين . ا . هـ بتصرف  
اقول : اذا عرفنا هذا التفريق . فكلام الشافعي صريح بجواز الرهن  
فيما بقي . فقد قال في الام ( ٢ : ٢٥ ) : واذا كان لرجل غنم فحبال  
عليها حول فلم يخرج صدقتها حتى رهنها . اخذت منها الصدقة  
وكان ما بقي بعد الصدقة رهنا . ا . هـ

ب/٣٠

## مسألة (٧٧)

قال الشافعي : ( وَلَوْ بَاعَهُ غَنَمًا <sup>(١)</sup> عَلَى أَنْ يَرْهَنَهُ إِيَّاهَا <sup>(٢)</sup> ، كَانَ لَوْنُهُ  
فَسُخَّ الْبَيْعِ . كَمَنْ رَهَنَ شَيْئًا لَهُ وَشَيْئًا لَيْسَ لَهُ <sup>(٣)</sup> ) وهذا كما قال .  
إذا شرط رهن الغنم التي حال حولها في عقد البيع ، فإن قيل  
رهن الجميع جائز فالبيع جائز ، ولا خيار للبائع لحصول <sup>(٤)</sup> الرهن له <sup>(٥)</sup> طس ب/٣٠  
ما شرطه .

وان قيل : الرهن في قدر الزكاة باطل ، وفي الباقي جائز ، فالبيع  
جائز ، لكن للبائع الخيار <sup>(٦)</sup> بين أن يمضي البيع برهن الباقي وبين أن يفسخ  
لنقصان الرهن <sup>(٨)</sup> .

وان قيل : بطلان الرهن في الجميع ، ففي بطلان البيع قولان <sup>(٩)</sup> .  
أحد هما : باطل لبطلان <sup>(١٠)</sup> الرهن ، لأن الرهن ملحق بالبيع كالأجل  
وفساد الأجل مفسد للبيع فكذلك الرهن .  
والقول الثاني : أن البيع لا يبطل . لأنهما عقدان من حيث أنه يجوز  
أفراد كل واحد منهما .

وبطلان أحد العقدین لا يقتضي بطلان الآخر ، فعلى هذا يكون

- 
- ( ١ ) ه : غنما . وغيرها : بيها .  
( ٢ ) ضمير إياها عائد على ( ماشية ) في المسألة السابقة في قوله ( فسادا  
رهن ماشية ) .  
( ٣ ) المزني ( ص ٤٦ ) ، الام ( ٢ : ٢٥ ) .  
( ٤ ) ه : القسم .  
( ٥ ) على قول الذمة . وحينئذ يكون قد اختار الإخراج من غيرها .  
( ٦ ) ه : بحصول .  
( ٧ ) ه : خيار .  
( ٨ ) لأنه رهنه شيئا له وشيئا ليس له . انظر الام ( ٢ : ٢٥ ) .  
( ٩ ) المجموع ( ٥ : ٤٧٠ ) ، الرافعي شرح الوجيز ( ٥ : ٥٥٧ ) ذكر القولين  
والروضة ( ٢ : ٢٣٠ ) .  
( ١٠ ) الأصل : أ : كبطلان . ب : لأن مالق بالبيع كالأجل وفساد الأجل  
يبطل البيع .

البائع بالخيار بين ان يقيم على البيع بلا رهن . وبين ان يفسخ لفوات الرهن .<sup>(١)</sup>

---

(١) قال الرافعي ( ٥٥٧:٥ ) : وان ابللناه في الجميع او في قدر الزكاة خاصة وكان الرهن مشروطا في بيع ففي فساد البيع قولان . وان لم يفسد فللمشتري الخيار . ولا يسقط خياره باداء الزكاة من موضع آخر .

قال الشافعي : ( وَلَوْ حَالَ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> الْحَوْلُ ، وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ .  
فَانْكَانَتْ اِبْلًا فَرِيضَتُهَا الْغَنَمُ ، بَيْعُ مِنْهَا ، فَاشْتَرَيْتَ صَدَقَتَهَا ، وَكَانَ  
مَابَقِيَ رَهْنًا <sup>(٢)</sup> ) وهذا كما قال .

اذا رهن ماشية قبل حولها ، فرهنها صحيح <sup>(٣)</sup> ، وتجري في الحصول  
فاذا حال حولها وجبت فيها الزكاة ، لان ملك الراهن عليها تام . وانما  
هو ناقص التصرف . ونقصان التصرف لا يمنع وجوب الزكاة كالصبي والمجنون .  
فاذا ثبت ان الزكاة فيها واجبة ، لم يخل حال الدين المرهون به <sup>(٤)</sup> من

احد امرين .

اما ان يكون حالا او مؤجلا .

فان كان حالا ووجبت الزكاة <sup>(٥)</sup> ، فدفعها الراهن من ماله ، كان الرهن  
بحاله .

وان ابي الراهن ان يخرجها من ماله ، وامتنع المورثان ان يخرجها  
من رهنه ،

فان كان الراهن موسرا بها ، اجبر على دفعها من ماله <sup>(٧)</sup> ، لانها <sup>(٦)</sup> من

(١) ب : عليها . ساقطة .

(٢) المزني (ص ٤٦٤) ، الام (٢٥ : ٢٦-٢٧) ، وانظر المجموع (٥ : ٤٧١) ،  
ذكر المسألة .

(٣) قوله : فرهنها صحيح . هذا اذا قلنا بالاصح الجديد : ان الدين  
لا يمنع الزكاة . او قلنا بالقديم انه يمنعها لكن كان له مال آخر يفي  
بالدين فتجب الزكاة . والا فلا . المجموع (٥ : ٤٧١) .

(٤) ب ، ه : المرهونة .

(٥) الاصل - أ ، ه : وجبت .

(٦) الاصل : ابا الراهن .

(٧) قال النووي في المجموع (٥ : ٤٧١) : اما اذا ملك مالا آخر ، فالمذهب  
والذي قطع به الجمهور . ان الزكاة تؤخذ من باقي امواله . ولا تؤخذ من  
نفس المرهون سواء قلنا تجب الزكاة في الذمة او العين ، وقال جماعة  
يؤخذ من نفس المرهون ، ان قلنا تتعلق بالعين . وهذا هو القياس  
كما لا يجب على السيد فداء المرهون اذا جنى . والله اعلم .

مؤنة الرهن <sup>(١)</sup> .

وان كان معسرا بها فعلى قولين <sup>(٢)</sup> .

ان قيل : ان الزكاة في العين بدى<sup>(٣)</sup> باخراج الزكاة . وقد مت على

حق المرتهن .

وان قيل انها في الذمة ، بدى<sup>(٤)</sup> بحق المرتهن ، وكانت الزكاة ديناً

في ذمته <sup>(٥)</sup> .

وان كان الدين مؤجلاً ، لم يخل حال الزكاة والدين من ثلاثة اقسام .

احدها : ان يكن حول <sup>(٦)</sup> الزكاة اسبق من حول الدين . فيبدأ

باخراج الزكاة منها قبل الدين . الا ان يتطوع الراهن بدفع الزكاة من غيرها فيكون الرهن على جملة .

وان ابي الراهن ، اخذت الزكاة من الرهن ، لان وجوبها اسبق من

وجوب الدين ، فكانت احق بالتقدمة .

فاذا اخذت الزكاة بطل الرهن فيها <sup>(٧)</sup> ، وكان الرهن <sup>(٨)</sup> ثابتاً في الباقي

ولا خيار للمرتهن في فسخ البيع لنقصان <sup>(٩)</sup> الرهن <sup>(١٠)</sup> ، لان هذا النقصان بسبب <sup>(١١)</sup>

حادث في يده كما لو ارتهن عبداً <sup>(١٢)</sup> فقتل في يده بردة او قطع بسرقة .

( ١ ) ب ، ه : مؤنة .

( ٢ ) ذكرهما النووي ، وجهين بدل قولين فقال : ثم ان لم يملك الراهن مالا آخر ، اخذت الزكاة من نفس المرهون على اصح الوجهين ، لانها متعلقة بالعين .

( ٣ ) ه : وقد منعت .

( ٤ ) أ : بدا .

( ٥ ) قال النووي لانها حق الله تعالى وهو مبني على الصامحة .

( ٦ ) ه : حلول . في كل ماسياتي .

( ٧ ) اي في قدرها .

( ٨ ) ه : الراهن .

( ٩ ) هذا فيما اذا كان الرهن مشروطاً في بيع .

( ١٠ ) الجار والمجرور متعلقان بقوله فسخ .

( ١١ ) ه : سبب .

( ١٢ ) ب : عينا .

والقسم الثاني : ان يكون حول الدين اسبق من حول الزكاة ، فيقدم الدين ، لتقدم <sup>(١)</sup> استحقاقه .

فان بيع الرهن قبل الحول ، فلا زكاة ، وان بقى على حاله حتى حال الحول ، ففيه الزكاة <sup>(٢)</sup> ، ويطالب بها الراهن لانها من مؤنة الرهن . كالسقى <sup>(٣)</sup> والعلوفة واجرة الرعاة والحفظة .

والقسم الثالث : ان يكون حول الدين وحول الزكاة معا ، لا يسبق احدهما الاخر ، فالزكاة واجبة .

فان كان الراهن <sup>(٤)</sup> موسرا بها ، قادرا على دفعها من غير الرهن اخذت من ماله وكان الرهن <sup>(٥)</sup> مصروفا رضى دينه .

أ/٣٢

وان كان الراهن معسرا لا يجد غير الرهن ، ولا يملك سواه ، فهو <sup>(٦)</sup> يبدأ <sup>(٧)</sup> باخراج الزكاة او بدين المرتهن <sup>(٨)</sup> ؟ على قولين <sup>(٩)</sup> مبنيين على اختلاف قوله في وجوب الزكاة في الذمة او في العين .

فاذا قيل : بوجوب الزكاة في العين وجب تقديم الزكاة <sup>(١٠)</sup> .

واذا قيل : بوجوبها في الذمة . وجب تقديم المرتهن .

( ١ ) هـ : لتقدم . ساقطة .

( ٢ ) ب : الزكاة . ساقطة .

( ٣ ) وستأتى هذه المسألة في زكاة الزروع والثمار .

( ٤ ) هـ : الرهن .

( ٥ ) أ : مصروفا .

( ٦ ) ب : فان .

( ٧ ) ب : يبدأ .

( ٨ ) الاشباه والنظائر ( ص ٣٣٥ ) قال : وان اجتمعا . وتعلق الجميع

بالعين او الذمة . فهل يقدم حق الله تعالى او الادمى . او يستويان ؟

فيه اقوال . اظهرها : الاول : ثم قال : اجتماع الدين مع الزكاة

الاصح تقديمها . والرافعى ( ٥ : ٥٥٨ ) ذكر الاقوال الثلاثة

والخلاف . والمجموع ( ٥ : ٣٤٤ ) .

( ٩ ) الاصل - أ : على قولين من اختلاف . ب : اختلاف قوله .

( ١٠ ) وهو الاصح . انظر الاشباه ( ص ٣٣٥ ) ، والرافعى ( ٥ : ٥٥٨ ) اقول

لان حق الله احق بالوفاء .

وقد خرج قول ثالث<sup>(١)</sup> : انهما سواء . ويقسط<sup>(٢)</sup> ذلك بينهما<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) وهذا كالجمع بين القولين .

( ٢ ) ب : ومقسط .

( ٣ ) قال الرافعي : فان سويينا بينهما وزعنا ( ٥ : ٥٥٨ ) .

## مسألة (٧٩)

قال الشافعي : ( وَمَنْتَجِ مِنْهَا خَارِجٌ مِنَ الرِّهْنِ ، فَلَاتَبَاعَ مَاخِضٌ حَتَّى تَضَعَ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الرَّاهِنُ )<sup>(٣)</sup> .  
وهاتان المسألتان<sup>(٤)</sup> من غير الزكاة ، وانما ذكرهما في هذا<sup>(٥)</sup> الموضع لئلا يظنهما بما قبلهما ، فاذا رهن جارية فولدت ، أو ماشية<sup>(٦)</sup> ففُتِجَتْ ، فالولد والناتج خارج من الرهن<sup>(٧)</sup> .  
وقال ابو حنيفة : يكون ذلك رهنا ، تبعا<sup>(٨)</sup> لاصله<sup>(٩)</sup> .

- 
- ( ١ ) اى فى الدين .  
( ٢ ) الاصل - أ : ماخض . ساقطة .  
( ٣ ) المزنى (ص ٤٦) وَمَنْتَجِ مِنْهَا خَارِجًا مِنَ الرِّهْنِ . ولا يباع منها ماخضا حتى تضع . الا ان يشاء ربه . والطبرى ( ٣ : ٣٧ / أ ) ذكر المسألة وخلاف ابى حنيفة ، والام ( ٢ : ٢٦ ) .  
( ٤ ) وهما - الاولى . الناتج خارج من الرهن . له حكم نفسه . والثانى انه لا يباع الماخض حتى تضع الا باذن الراهن .  
( ٥ ) الاصل - أ : فى غير الموضع .  
( ٦ ) هـ : وماشية .  
( ٧ ) الام ( ٢ : ٢٦ ) قال : واذا رهنست ماشية ففُتِجَتْ فالناتج خارج من الرهن . ولا يباع ماخض منها حتى تضع الا ان يشاء ربه الراهن فاذا وضعت بيعت الام فى الرهن دين الولد . ا . هـ وانظر الطبرى ( ٣ : ٣٧ / أ ) ذكر المسألة فى مسألتين .  
( ٨ ) ب ، هـ : تابعا .  
( ٩ ) تبين الحقائق ( ٦ : ٩٤ ) ، بداية المبتدى ( ١٠ : ١٩٧ ) ونمى الرهن للراهن وهو مثل الولد والشمر . . . . قال فى الهداية لانه متولد من ملكه . ويكون رهنا مع الاصل لانه تبع له . والرهن حق لازم فيسرى اليه . وانظر حاشية بابتى . وانظر شرح المختصر الضرورى بشرح مختصر القدورى ( ص ١٤٢ ) قال : ونماؤه للراهن فيكون النماء رهنا مع الاصل . وانظر مختصر الوقاية فى مسائل الهداية ( ص ١٢٢ ) ونماء الرهن رهن . وانظر للمسألة ست وفاة فى كتاب النكت ( ص ٢٩٥ ) ، والطبرى ( ٣ : ٣٧ / أ ) .



وسنذكر الحجاج عليه في كتاب الرهن . ان شاء الله .  
 فان قيل : فاذا كان النتاج تابعا للامهات في الزكاة<sup>(١)</sup>، فهلا كان تابعا  
 لها في الرهن ؟  
 قيل : لان الرهن عقد . والنتاج لم يدخل في العقد . والزكاة لاجل  
 الملك ، والنتاج داخل في الملك .  
 فاذا ثبت ان النتاج لا يدخل في الرهن ، انتقل الى المسألة الثانية  
 وهو قوله : ولا تباع ما خض حتى تضع ، ولها<sup>(٢)</sup> مقدمة . وهي :  
 اختلاف قول الشافعي في الحمل هل يكون تبعا او يأخذ قسطا من  
 الثمن<sup>(٣)</sup> ؟

- ( ١ ) يشير بذلك الى مسألة السخال . لان السخال تتبع الامهات فتزكى  
 بحولها . فلم لا تتبعها في الرهن ؟  
 ( ٢ ) في النسخ وهو قوله . والاصح وهي لان الكلام عن المسألة الثانية  
 لكن يمكن ان يقال انه ذكر باعتبار الخبر وهو قوله : قوله .  
 ( ٣ ) الاصل - أ : ولا نتاج .  
 ( ٤ ) أ : ولها . ساقط .  
 ( ٥ ) هنا انث باعتبار ما قبله وان كان الخبر مذكرا . وهذه عكس ما تقدم فسي  
 ( ١ ) اعلاه . فهناك ذكر باعتبار الخبر وهنا انث باعتبار المرجع .  
 ( ٦ ) انظر للقولين . الطبري ( ٣ : ٣٧ / أ ) قال وللشافعي في الحمل  
 قولان . احدهما : انه لاحكم له . والثاني : ان له حكما .  
 فان قلنا له حكم . فانه لا يجوز للمرتبه بيعها حاملا حتى تضع ، الا ان  
 يشاء الراهن . واذا قلنا لاحكم للحمل ، فان المرتبه يجوز له بيعها  
 حاملا . ويجرى حملها مجرى سمنها . وذلك لا يمنع من بيعها . وان  
 وضعت الحمل ، قبل محل الحق . فانه اذا حل الحق ، لا يجوز بيع  
 الولد مع الام بحكم الرهن . سواء قلنا بان للحمل حكما ام لا . لانا  
 ان قلنا للحمل حكم ، فهذا الحمل لم يكن موجودا حال عقد الرهن  
 فلم يدخل فيه ، فلم يجز بيعه . وان قلنا لاحكم للحمل فانها اذا  
 وضعت كان له حكم بانفراده فلم يجز بيعه علي كلا القولين . ا . هـ وانظر  
 مغني المحتاج ( ٤ : ١٣٥ ) ذكر هذه المسألة في التدبير . فاذا  
 ولدت حال حياة السيد فلا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر كالرهن  
 وان مات السيد وهي حامل تبعا قطعاً . ولو دبر حاملا واطلق ثبت  
 للحمل حكم التدبير على المذهب . لانه كعضو من اعضائها . ا . هـ بتصرف  
 التحفة ( ١٠ : ٣٨٦-٣٨٧ ) ، وانظر حاشية شرواني وحاشية العبادي .

فأخذ القولين : انه يكون تبعاً لاحكام له بنفسه كسائر الاعضاء . لان عتق ٣٢/ب  
الام يسرى اليه ( كما يسرى الى جميع الاعضاء<sup>(١)</sup> ، ولا يسرى اليه<sup>(٢)</sup> ) اذا كان  
منفصلاً<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

فعلم انه قبل الانفصال يكون تبعاً .

والقول الثاني : انه يأخذ قسطاً من الثمن . ويفرد حكمه بنفسه . لان عتق  
الحمل لا يسرى الى عتق امه . ولو كان كسائر اعضائها لسرى عتقه الى عتقها<sup>(٥)</sup> .

فاذا تقرر هذان القولان ، فصورة المسألة ان تكون الماشية المرهونة  
حوامل ، ( فيدعو المورثين الى بيعها حوامل<sup>(٦)</sup> ) ويأبى الراهن البيع حتى  
تضع ، ثم يبيعها حوائل<sup>(٧)</sup> فلا<sup>(٨)</sup> يخلو حالها عند عقد الرهن وحلول الحق من  
اربعة اقسام .

اما ان تكون حوامل في الحالين . او حوائل في الحالين حوامل في  
الوسط . او حوامل عند عقد الرهن حوائل عند حلول الحق . ( او حوائل  
عند عقد الرهن حوامل عند حلول الحق<sup>(٩)</sup> ) .

( ١ ) جمع الماوردي هنا بين التبعية والسراية في حين فرق بينهما الشربيني  
في المغني فقال ( ٤ : ٤٩٥ ) معلقاً على قول النووي . ولو قال  
اعتقتك او اعتقتك دون حملك عتقا . قال : اي عتقت وتبعها في العتق  
حطماً . . . لانه كالجزء منها . . . وعتقه بالتبعية لا بالسراية . لان  
السراية في الاشخاص لا في الاشخاص . والتحفة لابن حجر ( ١٠ : ٣٥٩ )  
وانظر حاشية شرواني .

( ٢ ) ب : ( ساقط ) .

( ٣ ) ب : متصلاً .

( ٤ ) مغني المحتاج ( ٤ : ٥١٣ ) في الاظهر كالرهن .

( ٥ ) قال الشربيني ( ٤ : ٤٩٥ ) حكى ابن المنذر فيه الاجماع . وقيل تعتق  
بعته كمكسه . ورد . بان العتق انما وقع بعته الام تبعاً لها

ولا يقع العتق عليها بعته . لان الاصل لا يتبع الفرع ، والتحفة  
٣٥٩ : ١٠ ) .

( ٦ ) الاصل أ : ( ساقط ) . وب : فندعوا . . . ويأبى . ه : فيدعو لمورثين .

( ٧ ) الاصل - أ ، ب : حوامل .

( ٨ ) ب : فلا . ساقطة .

( ٩ ) ب : ( ساقط ) .

فالقسم الاول : ان يعقد عليها وهي حوامل ويحل الحق وهي ايضا<sup>(١)</sup>  
حوامل ، فالواجب ان تباع وهي حوامل ، سواء قيل ان الحمل تبع اوله قسط  
من الثمن ، لانه ان كان تبعا في العقد كان تبعا للبيع<sup>(٢)</sup> . وان كان داخلا  
في العقد كان داخلا في البيع لاستواء الطرفين .

والقسم الثاني : ان يعقد عليها وهي حوائل ، ثم تحمل ، وتضع ، ويحل  
الحق وهي حوائل .

فالواجب ان تباع الامهات دون النتاج على القولين<sup>(٣)</sup> معا لاستواء<sup>(٤)</sup>  
الطرفين .

والقسم الثالث : ان يعقد عليها وهي حوامل ، ثم تضع ، ويحل الحق  
وهي حوائل ، فهل تباع<sup>(٥)</sup> مع الامهات ام لا ؟ على قولين .

ان قيل : ان الحمل تبع ، فهي خارجة عن<sup>(٦)</sup> الرهن ، لا تباع مع الامهات  
لانها دخلت في العقد عند اتصالها تبعا ، فاذا انفصلت لم تكن تبعا .

وان قيل : ان الحمل ينفرد حكمه بنفسه ويأخذ قسطا من العقد بيعت  
مع الامهات لاشتغال العقد عليها<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) الاصل (وهي ايضا) مكررة .
  - (٢) ب : لبيع .
  - (٣) ب : على قولين .
  - (٤) ولانه بانفصاله ثبت له حكم الانفراد . فلا يتبع امه في حكم الرهن .
  - (٥) ب : فهذا تباع . . . . . الا .
  - (٦) انت الضمير هنا مع انه يعود الى الحمل وهو مذكر ، باعتبار انه ماشية  
او لانه لما لا يعقل فيجوز تذكره وتأنينه .
  - (٧) ب : من الرهن لا تباعه .
  - (٨) وهذا مخالف لما مشى عليه الطبري من انه اذا وضعت الحمل قبيل  
محل الحق . فانه اذا حل الحق لا يجوز بيع الولد مع الام بحكم  
الرهن . على القولين معا .
- اقول : وهذا هو الظاهر . لانه بالولادة ثبت له حكم نفسه فلا يتبع  
الام .

والقسم الرابع : ان يعقد عليها وهي حوائل ، ويحل الحق وهي  
 حوامل (فهل تباع وهي حوامل) <sup>(١) (٢)</sup> أم حتى تضع ؟ على قولين .  
 ان قيل : ان الحمل تبع ، بيعت حوامل . فان تأخر بيعها حتى  
 وضعت ، لم يبع الحمل معها .  
 وان قيل : ان الحمل يأخذ قسطا من العقد وينفرد حكمه بنفسه لم  
 تبع وهي حوامل <sup>(٣)</sup> حتى تضع ، فاذا وضعت بيعت ، لانه لا يمكن بيعها  
 دون حملها ، ولا يستحق الموتهن ان يبيعها مع حملها . فوجب الوقف الى  
 حين الوضع <sup>(٤)</sup> . والله اعلم .

- 
- ( ١ ) ب : (ساقط) .  
 ( ٢ ) هـ : او حتى . ولعله الصواب لان ام لا تأتي الا مع همزة التسوية .  
 ( ٣ ) لعدم دخولها في العقد .  
 ( ٤ ) انظر للمسألة معنى المحتاج ( ١٣٩ : ٢ ) ملخصه : انه ان رهن  
 الماشية حاملا وحل الحق وهي حامل بيعت حاملا . لان الحمل امسا  
 معلوم - وهو الاصح - اوصفة . وعلى كل منهما يشمل العقد .  
 فان ولدته قبل حلول الحق بيع معها في الاظهر . لانه معلوم فهو  
 رهن . والثاني : لا . لانه لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد .  
 اما اذا رهنها حائلا ثم حل الحق وهي حامل فالولد ليس برهن في  
 الاظهر . بناء على انه معلوم . والثاني نعم بناء على انه صفة .  
 وانظر التحفة ( ٩٥ : ٥ ) قال ابن حجر عند قول المنهاج : فالولد  
 ليس برهن في الاظهر : لحدوثه بعده - اي العقد - وهو بمنزلة  
 المنفصلة . لانه يعلم ويقابل بقسط من الثمن . وقال : ولا تباع حتى  
 تضعه . لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته .  
 وانظر حاشية شرواني . والعبادي .

جامع ركة التمار

(۱۲) بابُ زكاة الثمار (۱)

قال الشافعي : ( أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْفَةَ الْمَازِنِيِّ (٤) ، عَنْ أَبِيهِ (٥) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (٣) )  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

- (١) الثمر محرّكة حمل الشجر وأنواع المال كالثمار كسحاب . الواحدة ثمرة وشُرة كسُرة . ج ثمار . وجج ثمر . وجج اثمار . ق م (١ : ٣٩٧) فالثمار جمع ثمرة . وثمر . وثمر . وفي المختار (ص ٨٦) . وقصّل في المصباح (١ : ٩٢ - ٩٣) فجعل الثمر مذكرا . وجمعه ثمرّار وثمر، واثمار، وثمره مؤنث، ويجمع على ثمرات . كقصة وقصيات . وهذا لفظة . وأما المراد هنا فالثمار مختصة بالرطب والعنب . قاله فسي المنهاج وقال الشربيني بالاجماع (١ : ٣٨١) والمنهج وشرحه وحاشية الجعفي (٢ : ١٨) ومتن أبي شجاع وشرح ابن قاسم وحاشية الباجوري (١ : ٢٧٦) ذكر ذلك ثم ذكر تفضيل النخل على العنب وتفضيلهما على سائر الثمار . والرافعي (٥ : ٥٦٠) .
- (٢) ب : عن انس عن ابن عبد الرحمن . ه : مالك عن انس .
- (٣) محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الانصاري ، ابو عبد الرحمن المدني . ثقة من السادسة . تقريب التهذيب (٢ : ١٧٨) ت ٣٩٢ ، تهذيب الكمال (٣ : ١٢٣١) . قال في تهذيب الكمال محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الانصاري ، البخاري . المازني ابو عبد الرحمن المدني . . . . ومنهم من يقول فيه : محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة . فينسب عبد الله الى جده . ومنهم من يقول : محمد ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة فينسب محمد الى جده . قال والجميع واحد . وتجريد التمهيد (ص ١٠٠) ذكر الاسم كاملا ، واسعاف المبطأ (ص ٣٦) ثقة مات سنة تسع وثلاثين ومائة .
- (٤) زيادة صعصعة في ه . والمطبوع وكتب الحديث .
- (٥) عبد الرحمن بن أبي صعصعة الانصاري المدني . ثقة من الثالثة . تقريب التهذيب (١ : ٤٢٨) ت ٤٢٩ ، تهذيب الكمال (٢ : ٧٩٨) ، المفتي للهندي (ص ١٥١) بفتح مهملتين وسكون عين اولى . واسعاف المبطأ (ص ٢٦) وثقه النسائي وابو حاتم . مات في خلافة المنصور .

(لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ) <sup>(١)</sup> وهذا كما قال .

الاصل في وجوب الزكاة في الثمار الكتاب والسنة والاجماع .

فاما الكتاب . فقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ

مَا كَسَبْتُمْ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) <sup>(٢)</sup> .

فأوجب بامره الانفاق مما اخرج من الارض، والثمار خارجة منها <sup>(٣)</sup> .

ثم قال (وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِمَّنْ تَفْتَقُونَ) <sup>(٤)</sup> فدل على ان المراد بالنفقة

الصدقة الواجبة، التي يحرم اخراج الخبيث فيها <sup>(٥)</sup> . ولولم يرد <sup>(٦)</sup> الصدقة

لجاز اخراج خبيثها <sup>(٧)</sup> وطيبها .

وقال تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوفَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوفَاتٍ

(١) هذا الحديث متفق على صحته . فقد رواه البخاري . فتح الباري

(٣ : ٣٢٢) (٤٢) باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ح ١٤٥٩ .

وتقدم اول زكاة الابل (ص ٤٠٤) .

(٢) أ : آمنوا . ساقطة .

(٣) البقرة : ٢٦٧ .

(٤) ب : فأوجب بامر الايما اخرج من .

(٥) هـ : اخرج .

(٦) هـ : من الارض .

(٧) هي من تمام الآية السابقة ، وكما لها (ولستم بأخذيه الا ان تفضوا فيه

واعلموا ان الله غني حميد) .

(٨) الاصل - أ ، ب : الواجبة . ساقطة .

(٩) لان النهي هنا (ولا تيمموا) للتحريم . فيحرم اخراج الخبيث فسي

الزكاة . ولا يقبل ، ولا يجزى\* . فدل هذا على ان الامر المتقصد

(انفقوا من طيبات) . . الخ المراد به الزكاة الواجبة دون المندوبة

لان للمتطوع ان يخرج الطيب والخبيث .

(١٠) ب : يرد . ساقطة .

(١١) اي المرادفة للزكاة .

(١٢) قدم الخبيث على الطيب لان الكلام فيه .

وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مِثْلَهَا وَغَيْرَ مِثْلَيْهَا ، كَلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ . (١)

واما السنة . فرواية جابر وابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( مَا سَقَتِ السَّمَاءُ فَفِيهِ الْعَشْرُ . وَمَا سَقَى بِنَضْحٍ أَوْ غَرَبٍ فَنِصْفُ الْعَشْرِ ) (٤)

- ( ١ ) الانعام : ١٤١ . تمام الآية : ( وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ) .  
 ( ٢ ) الاصل - أ ، ب : سقته .  
 ( ٣ ) ب : نصف العشر .  
 ( ٤ ) حديث جابر في صحيح مسلم . مسلم بشرح النووي ( ٥٤ : ٧ ) باب ما فيه العشر او نصف العشر . ولفظه : فيما سقت الانهار والغيمة العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر .  
 ابوداود ( ١٠٨ : ٢ ) باب صدقة الزرع ح ١٥٩٧ .  
 الترمذى ( ٣١ : ٣ ) ( ١٤ ) باب ماجاء في الصدقة فيما يسقى بالانهار وغيره ح ٦٣٩ .  
 وتحفة الاحوذى ( ٢٩٢ : ٣ ) .  
 النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندى ( ٤١ : ٥ ) باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر .  
 ابن خزيمة ( ٣٨ : ٤ ) ( ٣١٧ ) باب ذكر مبلغ الواجب من الصدقة في الحبوب والثمار والفرق بين الواجب في الصدقة فيما سقته السماء او الانهار ح ٢٣٠٩ .  
 والبيهقى ( ١٣٠ : ٤ ) باب قدر الصدقة فيما اخرجت الارض .  
 وشرح السنة للبغوى ( ٤٢ : ٦ ) باب قدر الصدقة فيما اخرجت الارض ، ح ١٥٨٠ . والتلخيص الحبير ( ٥٧٧ : ٥ ) .  
 وحديث ابن عمر في صحيح البخارى ( ١٣٣ : ٢ ) باب ( ٥٥ ) فتشج البارى ( ٣٤٧ : ٣ ) ( ٥٥ ) باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى ح ١٤٨٣ . بلفظ ( فيما سقت السماء والعيون ، او كان طريا . العشر . وما سقى بالنضح نصف العشر ) .  
 ابوداود ( ١٠٨ : ٢ ) باب صدقة الزرع ح ١٥٩٦ .  
 الترمذى ( ٣١ : ٣ ) ( ١٤ ) باب ماجاء في الصدقة فيما يسقى بالانهار وغيره ح ٦٣٩ . وتحفة الاحوذى ( ٢٩٢ : ٣ ) .  
 النسائي ( ٤١ : ٥ ) اعلاه .  
 ابن خزيمة ( ٣٧ : ٤ ) ح ٢٣٠٧ و ٢٣٠٨ . اعلاه .  
 ابن ماجه ( ٥٨١ : ١ ) ( ١٧ ) باب صدقة الزرع والثمار ح ١٨١٧ =



والشار داخله في صوم السقي . فاقضى ان تكون داخله في صوم

الوجوب .

(١) واجمع المسلمون على وجوبها ، وان اختلفوا في قدر ما تجب فيه . (٢)

والتلخيص الحبير ( ٥ : ٥٧٧ ) قال حديث ابن عمر . . . البخاري وابن حبان . وابوداود والنسائي وابن الجارود . . . ويروى . وماسقسي بنضج او غرب ففيه نصف العشر ، ابوداود من حديث الحارث الاعور عن علي ورواه عبد الله بن احمد من زيادات المسند . ويحيى بن آدم من طريق عاصم بن ضمة عن علي . وذكر انه عرضه على ابيه فانكوه . . . . . الغرب . بلفظ ضد الشرق . الدلو الكبير . ١٠ هـ والنضج : السقي بالسانية .

انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة وشي من فقهها وفوائدها محمد ناصر الدين الالباني . المكتب الاسلامي ( ١ : ٦٢ ) باب لزكاة على غير المؤمن ح ١٤٢ بلفظ ( على المؤمنين في صدقة الشارح وقال العقار . عشر ماسقت العين . وماسقت السما . وعلى ما يسقسي بالضرب نصف العشر . . . قلت : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين وقد اخرج البخاري واصحاب السنن الاربعة وغيرهم من طريق سالم عن ابن عمر مرفوعا نحوه . وورد من حديث جماعة آخرين من الصحابة كجابر ، وابي هريرة ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمرو ، وعمر بن حزم . ثم رد بهذا الحديث على الذين يقولون بوجوب اخذ الزكاة من غير المؤمن . ١٠ هـ

فالماوردي هنا ادخل الحديث الضعيف في الصحيح فلفق بينهما وجعلهما حديثا واحدا بسند واحد . اي انه ادخل حديث علي الضعيف في حديث ابن عمر الصحيح ، لكن يمكن ان يقال ان الماوردي ذكر الحديثين بالمعنى . وانظر الاحاديث المتعلقة بمسائل التنبيه للشيرازي تأليف العلامة المفسر ابن كثير ( ورقة ٦٦ / أ ) مخطوطة ميكروفيلم . في مركز البحث العلمي بوقم ٤٦٤ .

( ١ ) أ : واجتمع . . . يجب .

( ٢ ) مراتب الاجماع ( ص ٣٥ ) واتفقوا ، والاجماع لابن المنذر ( ص ٤٧ ) م ٩٢

واجمعوا على ان الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب .

الافصح ( ١ : ١٣٨ ) ، رحمة الامة ( ص ١٠١ ) ذكر النصاب ثم قال

الا عند ابي حنيفة فانه لا يعتبر . . . وقال القاضي عبد الوهاب ويقال =

= انه خالف الاجماع في ذلك . ا. هـ  
فاذا كانت الامة مجمعة على اعتبار النصاب فاهل الوجوب اولى .  
والمغنى لابن قدامة ( ٣ : ٣ ) واجمع اهل العلم على ان الصدقة واجبة  
في الحنطة والشعير والتمر والزبيب . قاله ابن المنذر . وابــــن  
عبد البر .

## ٨٠ - أ فصل

فإذا ثبت وجوبها في الثمار، فهي واجبة في ثمر النخل <sup>(١)</sup> (والكرم دون ماعداهما من الثمار إذا بلغ كل واحد منهما خمسة أوسق تمرا أو زبيبا ولا شيء فيما دون ذلك) <sup>(٢)</sup>، هذا مذهب الشافعي <sup>(٣)</sup>.

(١) تكلم الأصمعي في كتابه النخل والكرم . طبع المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٠٨ م نشره الدكتور أوغست هفيز عن النخل ، فذكر كـل ما يتعلق به . والذي يهمنا هنا ان نعرف اطوار الثمر . واذكره هنا لا مكان الاحالة عليه اذا احتجت الى ذلك ، فاقول : قال الاصمعي (ص ٦ - ٧) : الطلع : وهو الكافور ، وكذلك التي تتخذ من الطيب ويقال هو الكافور والضحك حين ينشق . ويقال : الكافور ، وعاء طلع النخل ويقال له ايضا قنوز . فاذا انعقد الطلع حتى يصير بلحا فهو السياب (بتخفيف) والواحدة سيابة . . . فاذا اخضروا استدرا قبل ان يشتد ، فاهل نجد يسمونه : الجدال . (قال محققه فهو الخلال) فاذا عظم فهو البسر ، فاذا صارت فيه خطوط وطرائق فهو المخطم . فاذا تغيرت البصرة الى الحمرة قيل : هذه شحقة (بضم الشين وفتحها) وقد شقق النخل ، فاذا ظهرت فيه الحمرة قيل : ازهى النخل . وهو الزهو . وفي لغة اهل الحجاز الزهو فاذا بلغت فيه نقط من الارطاب ، قيل : قد وكت وهي بسرة موككة فاذا اتاها التوكيت من قبل ذنبها . قيل : قد ذنبت وهي مذنبه والرطب . التذنوب . واذا دخلها كلها الارطاب وهي صلبة لسم تنهضم فهي جمسة وجمعها جمس . فاذا لانت فهي شعدة والجمع شعد . فاذا بلغ الارطاب نصفها فذلك المجزع ، فاذا بلغ ثلثيها فهي حلقانة ، وهو محلقن . فاذا جرى الارطاب فيها كلها ، فهي المنسبة وهو رطب منسبت . فاذا ارطب النخل كله فذلك المعويقال منه : امعت النخلة . . . فاذا بلغ الرطب اليبس فذلك التصلب وقد صلب . . . الخ

(٢) ب : (ساقط) .

(٣) الام (٢ : ٣٤) . ولا يؤخذ من شيء من الشجر غير النخل والعناب والتنبية (ص ٤٠) ، النكت (ص ١٥٣) ، المذهب والمجموع (٥ : ٤٥١) الاقسام والخصال (ص ١٧ / ١) ، الروضة (٢ : ٣١) ، تحفة =

(١) وبه قال من الصحابة جابر وابن عمر .

ومن الفقهاء مالك والليث بن سعد والاوزاعي وابو يوسف ومحمد واحمد

(٢) ابن حنبل .

= الطلاب (ص ٤٤) ، متن الخالية وشرح ابن قاسم والاقناع (١ : ١٩٨) ،  
بين ان الفحل افضل . واستدل . وانظر حاشية الباجوري (١ : ٢٧٦)  
المنهج وشرحه وحاشية البجيرمي (٢ : ١٨) ، اعانة الطالبين وفتح  
المعين (٢ : ١٦٠) .

- (١) ب : جابر ابن عمر . ا . هـ . اقول : وقد تقدم حديثهما .
- (٢) المغني لابن قدامة (٣ : ٤) : وقال مالك والشافعي : لا زكاة فسي  
ثمر الا التمر والزبيب ولا في حب الا ما كان قوتا في حالة الاختيار . لذلك  
(اي لا زكاة) الا في الزيتون على اختلاف . وحكي عن احمد الا فسي  
الحنطة والشعير ، والتمر ، والزبيب . وهذا قول ابن عمر وموسى بن  
طلحة ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والحسن بن صالح ، وابن  
ابي ليلى ، وابن المبارك ، وابي عبيد . ونقل الاجماع (ص ٣) على  
ان الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب من ابن المنذر  
وابن عبد البر . ا . هـ . وانظر مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٣٧) عن  
جابر والشعبي والحسن . انه ليس فيما دهن خمسة اوسق صدقة  
و (٣ : ١٣٨) الحشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير . ع . هـ .  
معاذ وابي موسى الاشعري وطى بن ابي طالب وموسى بن طلحة وعطاء  
والحسن . وانظر مصنف عبد الرزاق (٤ : ١١٨) باب الخضر ٧١٨٤  
وما بعده ، والاموال لابن عبيد (ص ٥٦٨) ح ١٣٧٥ ذكر مصنف اذا  
والاشعري ، والنخعي ، وابن عمر ، والحسن ، وابن سيرين ، وابن ابي  
ليلى ، والثوري ، وابن عباس ، وعمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والزهري  
والاوزاعي ، ومالك بن انس ، واهل العراق . وانظر الانصاف (٣ : ٨٦)  
و (٣ : ٩١) وانظر اختلاف العلماء للمروزي مخطوط (ورقة ٧٣/أ) .  
وانظر لمذهب مالك . المدونة (١ : ٣٣٩) ، تهذيب مسائل المدونة  
مخطوطة (ص ٤٣ ب) ، الاشراف (١ : ١٧٢) ، التلخيص مخطوط ٢٨/ب ،  
٢٩/أ ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١٢٣) ، الشرح الصغير مع بلغة  
السالك (١ : ٢١٣) ، الخرشى وحاشية عدوي (٢ : ١٦٧) ، الثمر  
الدواني (ص ٣٢٣) =

وقال ابو حنيفة : العشر واجب في قليله وكثيره ، من غير اعتبار نصاب .  
استدل لا بقوله تعالى : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) <sup>(٢)</sup> فكان على عمومه ففى  
قليله وكثيره .

١/٣٤

وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم (فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ) <sup>(٤)</sup> .  
ورأيت عن ابان ابن ابي عياش عن رجل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال (مَا سَقَتِ السَّمَاءُ فِيهِ الْعُشْرُ ، وَمَا سَقَى بِنَحْجٍ) <sup>(٧)</sup> او غُرب فنصف العشر ففى  
قليله وكثيره .

وانظر للجنابلة الانصاف (٨٦: ٣) ، (٩١: ٣) والمفنى لابن قدامسة  
(٣: ٣ - ٤) ، منتهى الارادات وشرحه (٣٨٧: ١) وما بعد هـ  
مجموع فتاوى ابن تيمية (٥١: ٢٥) وما بعد هـ ، القواعد النورانية  
الفقهية (ع ٨٨) ذكر المسألة مفصلة وذكر خلاف العلماء فيها  
والمقنع (٣١٥: ١) وما بعد هـ .

(١) جامع الصانيد (٤٦٤: ١) ، الاثار لابي يوسف (ص ٩٠) ، الاثر ٤٤٣ ،  
الاثار لمحمد (ص ٥٥) ، الاصل لمحمد (١٦٠: ٢) وما بعد هـ  
المبسوط (٢: ٣) ، فتح القدير (٢٤٢: ٢) ، الزيلعى (٢٩١: ١) ابن  
عابدين (٣٢٥: ٢) وما بعد هـ . خلاصة الفتاوى مخطوط (ص ١٣٣) ،  
اللباب مخطوط (ص ١٧٠) ، المطقط مخطوط (٣: ٢٣) رؤوس المسائل  
للزمخشري مخطوط ورقة ٣٥/ب ، م ١١١ وفتاوى قاضيخان (٢٣٣: ١)  
وانظر النكت الطريفة للكوشى (ص ٢٤٩) ط ١٣٦٥/١ هـ ، مطبعة  
الانوار - القاهرة .

(٢) تقدمت هذه الاية قريباً .

(٣) غير أ : سقته .

(٤) هذا الحديث تقدم (ص ٨٠٤) وهو من رواية جابر وابن عمرو عن  
الله عنهما .

(٥) ب : رواية عن ابان عن ابي .

(٦) غير أ : سقته .

(٧) ب : غير واضحة . وقد تقرأ (بنواضح غرب) .

(٨) هذا الحديث بهذا الاسناد ذكره يحيى بن آدم فى كتاب الخراج

(ص ١١٦) ح ٣٧١ وهو : اخبرنا اسماعيل قال ، حدثنا الحسن

قال : حدثنا يحيى ، قال : حدثنا ابوبكر بن عياش عن ابان عن

انس قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر =

ولانه حق في مال ليس في شرط وجوبه<sup>(١)</sup> الحول فلم يكن في شرط وجوبه  
النصاب، كخمس الفئام والركاز .

ولان للزكاة شرطين الحول والنصاب . فلما لم يكن الحول في الثمار  
معتبرا ، لم يكن النصاب فيها معتبرا .

وتحريمه قياسا . انه احد شرطي الزكاة ، فوجب ان لا يعتبر في الثمار<sup>(٢)</sup>  
كالحول .

ولانه لو كان في ابتدائه وقص يعفى عنه ، لكان في اثنائه وقص يعفى عنه<sup>(٣)</sup> .  
كالماشية . فلما لم يكن في اثنائه عفو ، اقتضى ان لا يكون في ابتدائه عفو .

ودليلنا رواية ابي سعيد الخدري ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال :

= وفيما سقى بالدوالي والسواني والغرب والناضح نصف العشر . قال  
مصححه احمد م محمد شاكر : ابان هوا بن ابي عياش وهو ضعيف  
متروك . وفي تقريب التهذيب ( ١ : ٣١ ) ت ١٦٤ : ابان بن ابي  
عياش فيروز البصري . ابو اسماعيل العبدى . متروك . من الخامسة  
مات في حدود الاربعين . ا . هـ . وديوان الضعفاء ( ص ٧ ) ت ١٣٧  
قانون الموضوعات والضعفاء ( ص ٢٣١ ) يروى عن انس : متروك ضعيف  
جدا . كلام ابن معين ( ص ٣٦ ) ت ٣٣ ، ليس بشي<sup>٤</sup> و ( ص ٦٢ ) ت  
١٤٦ ، تهذيب الكمال ( ١ : ٢١٤ ب ) ، ميزان الاعتدال ( ٢ : ١٨٧ ) .  
وليس في حديث يحيى بن آدم ذكر ( في قليلة وكثيره ) لكن ورد بهذا  
المعنى في الاثار لابي يوسف ( ص ٩٠ ) ، الاثر ٤٤٣ : حدثنا يوسف  
عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : فيما اخرجتموه  
الارض من قليل او كثير زكاة ، وفيما سقت السماء او سقى سيماء العشر  
وفيما سقى بغرب او دالية نصف العشر ) وذكره محمد في كتاب الاثنا  
( ص ٥٥ ) وليس فيه ذكر القليل والكثير . ا . هـ . فيكون الرجل السدى  
لم يذكره الماوردي باسمه هو انس بن مالك . والحديث ضعيف .  
( ١ ) من هنا تبدأ نسخة ( ج ) الناقصة من الاول .

( ٢ ) ب : وفي .

( ٣ ) الاصل - أ : انتهائه . وما اثبتته هو الصحيح لما سيأتى قريبا .

( ٤ ) ب : يعفى . ساقطة .

( ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة ) (١)

فتعلق الخبر بنفي الصدقة فيما دون خمسة اوسق . وهو موضح  
الخلاف .

- ( ١ ) سبق تخريجه قريبا . وذكره ابو محمد علي بن زكريا المنبجى ت ٦٨٦ هـ  
في كتابه اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ( ص ١٧٠ ) اثناء الرد على  
الشافعية واذكر المناقشة لما لها من فائدة فاقول : قال المنبجى  
باب فيما سقت السماء العشر البخارى والترمذى ، وابوداود والنسائى  
عن سالم ، عن ابيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فيما  
سقت السماء والانهار والعيون او كان بعلا العشر ، وما سقى بالسوانى  
او بالنضح نصف العشر ) فان قيل : هذا الحديث مجمل ، يفسره قوله  
عليه السلام ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ) قيل له : ليس هذا  
الحديث بمجمل . فان المجمل : ما لا يعرف مراده بصيغته لا بالتأمل  
ولا بغيره لاجمال في نفس الصيغة . الابهيان المجمل ، او ماله دلالة  
على احد امرين لامزية لاحدهما عن الاخر بالنسبة اليه . وهذا الحديث  
ليس كذلك ، بل هو عام . فان كلمة ( ما ) من الفاظ العموم . فان قيل  
ان كان هذا الحديث مجملا ، فما رويناه يصلح مفسرا له ، وان كان عاما  
يصلح مخصصا له ، فكان المصير الى ما رويناه اولى .  
قيل : له العمل بالعام واجرائه على عمومه اولى من التخصيص لان نفي  
المصير الى التخصيص اخراج بعض ما تناوله اللفظ العام ان يكون مرادا  
وفيه التحكم على التكلم بانه اطلق الكل واراد البعض . وهذا نوع مجاز  
والمجاز خلاف الاصل . . . بل نحمله على ان المواد بالصدقـة  
المذكورة فيه ( اى في حديث ابى سعيد ) الزكاة . وهى زكاة التجارة  
لان قوله عليه السلام ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ) مقرونا بقوله  
عليه السلام ( ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ) وهذا يرجح حمله على  
زكاة التجارة . لان الواجب فى النقود والعروض واحد ، اذ من الجائز  
ان يكون قيمة خمسة اوسق مما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه مائتى  
درهم . وكما ان الحول ليس بشرط فكذلك النصاب . ا . هـ  
اقول : هذان حديثان صحيحان احدهما عام بالاتفاق والاخر خاص  
بالاتفاق . ولا يمكن العمل بهما لتعارضهما ولا يمكن اسقاطهما  
لصحتهما ولا يمكن العمل باحد هما دون الاخر لانه تحكم ، ويمكن  
تخصيص احدهما بالاخر فما المانع من التخصيص ؟ ؟  
( ٢ ) الاصل - أ : ينفى . بالمشاة التحتية .

(١) ودليله ثبتها في خمسة اوسق فما زاد . وهو موضع وفاق .  
 وروى ابو سعيد وجابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا زكاة  
 في نزع ولا نخل ولا كرم حتى يبلغ خمسة اوسق ) (٢)  
 وروى ابو الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا زكاة  
 في شيء من الحبوب حتى يبلغ خمسة اوسق ) (٣) فاذا بلغ خمسة اوسق ففيه الزكاة  
 والوسق ستة صاعا (٤) وهذه نصوص لا احتمال فيها .

( ١ ) ب : دليل . الاصل - أ : ودليله بينهما . وفي هـ : ثبتها . ولعله  
 ثباتها اي استقرارها بالاتفاق .

( ٢ ) هـ : النبي .

( ٣ ) الدارقطني ( ٢ : ٩٤ ) باب ما يجب فيه الزكاة من الحب ج ٢ . . . عن  
 جابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري . قالا : قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم " لا صدقة في الزرع . ولا في الكرم ولا في النخل ، الا اذا  
 بلغ خمسة اوسق " ومصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٣٩ ) باب ليس فيهما  
 دين خمسة اوسق صدقة ج ٧٢٤٩ وما بعده ، ذكر احاديث عن الخدري  
 وعن جابر ، ومعناه الحديث المتقدم عن ابي سعيد والطحاوي في  
 شرح معاني الآثار ( ٢ : ٣٥ ) .

( ٤ ) ابو الزبير : هو محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الـ  
 المهملة وضم الراء ، الاسدي ، مولا هم ، ابو الزبير المكي . صدوق ، الا  
 انه يدلس . مات سنة ست وعشرين ومائة . التقريب ( ٢ : ٢٠٧ ) ت ٦٩٧  
 وفي قاننن القوضعات والضعفاء للفتني ( ص ٢٩٥ ) وثقه الجمهور وضعفه  
 بعضهم لكثرة التدليس وغيره . وكلام ابن معين ( ص ١٠٢ ) ت ٣١٩ ،  
 وتجريد التمهيد ( ص ١٥٥ ) ج ٤٩٤ وما بعده ، واسعاف المبط  
 ( ص ٣٧ ) مات سنة ثمان وعشرين ومائة ، تاريخ الدارمي ( ص ٢٠٣ ) ت  
 ٧٩٤ .

( ٥ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

( ٦ ) حديث جابر لم اجده بهذا اللفظ وهو في مسلم بشرح النووي ( ٧ : ٥٣ )  
 بلفظ " ليس فيما دين خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دين خمس  
 ذود من الابل صدقة . وليس فيما دين خمسة اوسق من التمر صدقة "  
 والدارقطني ( ٢ : ٩٣ ) ، نصب الراية ( ٢ : ٣٨٤ ) ، الطحاوي ( ٢ : ٣٥ )  
 الخراج ليحيى بن آدم ( ص ١٣٧ ) ج ٤٤٧ ، رواه موقوفا . والحاكم  
 ( ١ : ٤٠١ - ٤٠٢ ) عن عمرو بن دينار عن جابر والزيادة التي ذكرها =



فان قيل: ما دون الخمسة لا تجب فيه الزكاة . وانما يجب فيه العشر ٣٤ /  
الاترى ان نأخذه من المكاتب والذمي وان لم نأخذ<sup>(١)</sup> منهما الزكاة ؟

قيل : هذا فاسد من وجهين .

احدهما : ان الشرع قد<sup>(٢)</sup> ورد بتسمية العشر زكاة ، وهو قوله في حديث  
جابر ( لأزكاة في شيء من الحَرْث ) الى قوله ( فاذا بلغ خمسة اوسق ففيه<sup>(٣)</sup>  
الزكاة ) .

والثاني : انه نفى ما دون الخمسة ما اثبتته في الخمسة . فلم يصح

تأويلهم<sup>(٤)</sup> .

ولانه جنس مال تجب فيه الزكاة ، فوجب فيه النصاب . كالفضة والذهب .

ولانه<sup>(٥)</sup> حق في مال ، يجب صرفه في الاصناف الثمانية ، فوجب ان يعتبر

فيه النصاب ، كالمواشي .

ولان كل حق تعلق بمال مخصوص ، اعتبر فيه قدر مخصوص كزكاة<sup>(٦)</sup> الذهب

والفضة . وعكسه حقيق الادمين<sup>(٧)</sup> .

ولان النصاب انما اعتبر في المواشي ليلبغ المال حدا يتسع للمواساة<sup>(٨)</sup>

وهذا موجود في الثمار .

= المارودي هي من كلام الترمذي ( ٢٢ : ٣ ) ( ٧ ) باب ما جاء في صدقة  
الزروع والثمار والحبوب ح ٦٢٧ . . قال ابو عيسى : حديث ابي سعيد  
حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عنه . قال : والعمل على  
هذا عند اهل العلم : ان ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . والوسق  
ستون صاعا . . .

( ١ ) ب : يأخذ . الاصل - أ : يؤخذ .

( ٢ ) هـ : قدر . ساقطة .

( ٣ ) تقدم قريبا .

( ٤ ) لانه تأويل في شيء واحد ومختلف . اذ كيف نسمى ما دون الخمسة

الاوسق عشرا ونسمى ما فوقها زكاة ؟

( ٥ ) ب : لانه . الاصل - أ ، ب : في . ساقطة .

( ٦ ) الاصل - أ ، ب : كزكاة . ساقطة .

( ٧ ) فحقق الادمين مبنية على المشاحة ، فتتعلق بالقليل والكثير ، ولا يجوز

ان يجعل فيها هدر بخلاف الزكاة فانها لا تجب الا في مال يحتمل

المواساة .

( ٨ ) ب : المواساة .

فاما احتجاجهم بالاية <sup>(١)</sup> فعام . وما ذكرناه اخص <sup>(٢)</sup> .  
واما الخبر - وهو قوله : <sup>(٣)</sup> (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ) فعنه <sup>(٤)</sup> جوابان  
ترجيح واستعمال .

فاما الترجيح . فمن وجهين .  
احدهما : ان قوله : فيما سقت السماء العشر . بيان في الاخراج <sup>(٥)</sup>  
مجمل في المقدار .

وقوله : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ، بيان <sup>(٦)</sup> في المقدار مجمل  
في الاخراج <sup>(٧)</sup> .

فكان بيان المقدار في خبرنا قاضيا على اجمال المقدار في خبرهم . كما  
ان بيان الاخراج في خبرهم قاض على اجمال الاخراج في خبرنا .

والثاني : ان خبرهم متفق على تخصيص بعضه <sup>(٨)</sup> لان ابا حنيفة لا يوجب ١/٣٥

(١) الاصل - أ ، ب : بالاية . ساقطة . الاصل : فعامه .  
(٢) اي فيخص عموم خبرهم بخصوص خبرنا . فتجب الزكاة في الخمسة  
الواسق وما فوقها . ولا تجب فيما دونها .

(٣) ب : وقوله . ه : فقوله .

(٤) ب : فيه .

(٥) ب : الاحرام .

(٦) ب : بيان به في المقدار مجمل به .

(٧) بيان في الاخراج : اي اخراج العشر او نصفه ، مجمل في المقدار  
اي المخرج منه . فلاندرى هل تجب في الخمسة اوسق وما دونها  
او فيها وما فوقها . فاحتاج هذا الخبر الى بيان . اذن ففي هذا  
الخبر بيان من وجه اجمال من وجه آخر . وقوله : ليس فيما دون خمسة  
اوسق صدقة . بيان في المقدار المخرج منه . فانه ابان انها تجب  
في الخمسة وما فوقها . ولا تجب في ما تحتها . مجمل في الاخراج . فلا  
تدرى اذا بلغ الثمرة خمسة اوسق كم نخرج ؟ لانه ليس في هذا  
الحديث ما يبين ذلك . فهو اذن مجمل يحتاج الى بيان . ففي  
الحديث الاول بيان لما اجمل في هذا الحديث . وفي هذا الحديث  
بيان لما اجمل في ذلك الحديث . فالاولى ان يبين احدهما اجمال  
الآخر .

(٨) وهو قوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر . فهو عام . لان لفظه (ما)  
للمعموم . لكن ابا حنيفة خصه بماعد الحشيش والقصب والحطب وارض  
الخراج .

في الحشيش والقصب والخطيب . ولا في ارض الخراج شيئا . وخبرنا <sup>(١)</sup> غير <sup>(٢)</sup>  
متفق على تخصيص شيء منه فكان اولى من خبرهم <sup>(٣)</sup> .  
واما الاستعمال <sup>(٥)</sup> : ففي الخمسة الاوسق ، لانه <sup>(٦)</sup> اعم . وخبرنا اخص  
فيستعملان معا .

واما قياسهم على خمس الغنيمة والركاز ، فالمعنى في الغنيمة : انه  
لما لم يعتبر النصاب شيء من جنسها بحال <sup>(٧)</sup> ، لم يكن معتبرا فيها بكل  
حال <sup>(٨)</sup> . ولما كان النصاب معتبرا في بعض اجناس الزكاة ، كان معتبرا في  
جميع اجناسها .

واما الركاز . فالمعنى فيه انه ما اخوذ بخير عوض ولا تعب فلم يعتبر فيه  
النصاب ، وليس كذلك الثمار التي يلحق فيها تعب ويلزم فيها عوض .  
واما قياسهم على الحول فمنتقض على اصلهم بزكاة <sup>(٩)</sup> الفطر ، يعتبرون  
فيها النصاب <sup>(١٠)</sup> ولا يعتبرون الحول . على ان المعنى في الحول

- 
- ( ١ ) وهو قوله عليه السلام ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ) .  
( ٢ ) أ : خبر .  
( ٣ ) الاصل - أ : على تخصيص بعضه .  
( ٤ ) يقصد بقوله فكان خبرنا اولى من خبرهم . الرد على الحنفية فقط ،  
لانهم تركوا خبرنا كله . فقال ان خبرنا يرجع على خبركم فهو اولى  
منه . والافنحن قررنا ان الخبرين معا يجب العمل بهما .  
( ٥ ) يريد بالاستعمال : اعمال الدليلين . فهو اولى من افعال احدهما .  
( ٦ ) الضمير في : لانه ، يعود على خبرهم . لان الكلام فيه . فهو اعم من  
ان يكون خمسة اوسق او اقل او اكثر .  
( ٧ ) أ : بحلال .  
( ٨ ) أ : بحلال .  
( ٩ ) هـ : فزكاة .  
( ١٠ ) الاصل ( ص ٢٦٠ ) ، المبسوط ( ٣ : ١٠٢ ) ، بداية المبتدى والهداية  
( ٢ : ٢٨١ ) ، مراقي الفلاح ( ص ١٤٤ ) ، نور الايضاح ( ص ١٦١ ) ،  
مختصر القدوري وشرحه ( ص ٨٢ ) ، مختصر الوقاية في مسائل الهداية  
( ص ٣٧ ) ، المتانة في مرسة الخزانة ( ص ٣٤٥ ) ، الخلاصة . مخطوطة  
( ص ١٤٦ ) ، البدائع ( ٢ : ٩٦١ ) ، اللباب ( ص ١٨٥ ) . =

(١) انه قصد به تكامل الثمار . والثمار يتكامل نموؤها قبل (٢) الحول . فسقط (٣) اعتبار الحول في الثمار (وان كان معتبرا " في غيرها . والنصاب انما اعتبر ليبلغ المال قدرا يتسع للمواساة . وهذا المعنى موجود (٤) في الثمار (٥) كوجوده في غيرها . واما قولهم : لو كان في ابتدائها (٦) عفو لكان في اثنائها (٧) عفو، فمقتضى (٨) على اصلنا بالذهب والفضة . على ان المعنى في المواشي - حيث دخل العفو في اثناء نصبها لان ايجاب الكسر (٩) في جميع الزيادة مشقة تلحق ارباب الاموال واهل السهمان . وليس كذلك الزرع والثمار .

٣٥/٣

- = ويقول الشافعية قال المالكية . المدونة (١ : ٣٤٩) ، تهذيب مسائل المدونة (ص ٤٥) ، التلخيص (٢٩/ب) ، الاشراف (١ : ١٨٨) ، قوانين الاحكام (ص ١٢٩) . وكذلك الحنابلة : مسائل الامام احمد (ص ٨٦) ، الانصاف (٣ : ٤ - ١٦ - ١٦٥) ، المفنى لابن قدامة (٣ : ٩٠) المسألة ١٩٦٩ ، المفتي وشرحه (١ : ٤١١) ، كشاف القناع (٢ : ٢٨٩) ، المقنع (١ : ٣٣٧) .
- (١) ب : ان .
  - (٢) بكسر القاف وفتح الباء اي عند الحول . ق م (٤ : ٣٥) مادة (قبل) .
  - (٣) ب : فقط .
  - (٤) هـ : "ساقط" .
  - (٥) ب : (ساقط) .
  - (٦) ب : قياسهم .
  - (٧) ب : ابتدائه .
  - (٨) ب : اثباته ، الاصل : انتباهه .
  - (٩) فلا وقص فيهما .
  - (١٠) أ : الكبير .

## سَأَلَةٌ (٨١)

قال الشافعي : ( وَبِهَذَا آخِذٌ <sup>(١)</sup> ، وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا <sup>(٢)</sup> بِصَاعِ النَّبِيِّ <sup>(٣)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ <sup>(٤)</sup> بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) وهذا صحيح .

إذا ثبت أن لازكاة فيما دون خمسة أوسق ، فهي واجبة في الخمسة فصاعدا . واعتبارها وقت الادخار لا وقت الوجوب . لأن زكاة الثمار تجب ببداية صلاح والخمسة الأوسق تعتبر بحال الادخار <sup>(٥)</sup> . وهو أن تكون الثمرة مما تصير خمسة أوسق ( تمرًا . والكوم مما يصير خمسة أوسق زبيبًا ، والزرع مما <sup>(٦)</sup>

( ١ ) الإشارة هنا إلى حديث الباب . وهو قوله عليه السلام ( ليس فيمسا دون خمسة أوسق من التمر صدقة ) .

( ٢ ) تقدم تعريف الوسق أول الباب عند الكلام من حديث أبي سعيد الخدري

( ٣ ) الصاع . والصواع بالكسر والضم والصوع : الذي يكال به وتدور عليه

أحكام المسلمين . وقرئ بهن . أو الصاع غير الصواع . ويؤدث . وهو

أربعة أمداد كل مد رطل وثلاث بالعراقي . قال الداودي : معياره

الذي لا يختلف ، أربع حفنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكس

ولا صغيرهما . إذ ليس كل مكان يوجد فيه صاع النبي صلى الله عليه

وسلم . انتهى

قال : وجريت ذلك فوجدته صحيحًا . جمعه : أَصُوعٌ ، وَأَصُوعٌ ، وَأَصُوعٌ

وصوع ، بالضم وصيعان . أو هذا جمع صواع . أو . ق م ( ٥٥ : ٣ )

مادة ( صوع ) ، المصباح ( ٣٧٧ : ١ ) ذكر خلاف العرب في الصماع

وخلاف أبي حنيفة ثم قصة مالك وأبي يوسف وغيرها . والمختار ( ص ٣٧٣ )

( ٤ ) المد : بالضم . رطلان ، أو رطل وثلاث . أو ملء كفي الإنسان

المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما . وبه سمي المد . ق م ( ٣٤٩ : ١ )

مادة ( مدد ) ، المصباح ( ٢٣١ : ٢ ) ، المختار ( ص ٦١٨ ) .

( ٥ ) المزني ( ص ٤٦ ) فهذا آخذ . والام ( ٣٠ : ٢ ) .

( ٦ ) التنبيه ( ص ٤٠ ) ، المذهب والمجموع ( ٤٥٧ : ٥ ) ذكر النصاب و ( ٥ : ٤٦٥ )

الشرح الكبير معه . ذكر ما تجب فيه الزكاة والنصاب ( ٢٦٨ : ٥ ) وقت

الوجوب ، والتحرير وشرحه ، تحفة الطلاب ( ص ٤٤ ) .

( ٧ ) أ ، ب : ما يصير .

يصير خمسة اوسق حبا . فان كان خمسة اوسق <sup>(١)</sup> رطباً وعنباً يصير اقل من خمسة اوسق تمراً او زبيباً ، فلا زكاة فيه .

فاما الوسق فهو في اللغة حمل البعير والناقة . قال الشاعر :

أَيْنَ الشُّطَاظَانِ وَأَيْنَ الرِّبْعَةِ وَأَيْنَ وَسْقِ النَّاقَةِ الْمَطْبُوعَةِ <sup>(٢)</sup>

الا ان الوسق في الشريعة ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ( والصاع أربعة امدادٍ بمقدار النبي صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٣)</sup> والمد رطل <sup>(٤)</sup> وثلاث بالعراقي <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) ب : ( ساقط ) .

( ٢ ) ذكر البيت الجوهري في الصحاح مادة ( ربع ) ( ١٢١٣ : ٣ ) كما ذكره ابو عبيد : القاسم بن سلام في غريب الحديث ( ١٧ : ١ ) والشيرازي في المذهب . قال النووي في المجموع ( ٤٥٧ : ٥ ) ان هذا البيت للناطقة الجعدى . واسمه قيس بن عبد الله . وقيل : عبد الله بن قيس . وقيل حبان بن قيس . وقال :

الشُّطَاظَانِ : بكسر الشين . العودان اللذان يجمع بهما عروتا المدلين على البعير .

والمربعة . بكسر الميم واسكان الراء ، وفتح الباء الموحدة . وهي عصا قصيرة يقبض الرجلان بطرفيها كل واحد في يده طرف ، ويعكمان العدل على ايديهما مع العصا ويرفعانه الى ظهر البعير . المطبوعة . بضم الميم . وفتح الطاء المهملة ، والباء الموحدة . وهي الناقة المثقلة بالحمل . قاله ابن فارس وغيره . وقد روى الجلفنفسية بدل . المطبوعة . وهي رواية اللسان ( شظظ . ربع . جلفج ) وانظر ( ٤٤٥ : ٧ ) .

والشاعر هو الصحابي ابو ليلى النابغة الجعدى . والناطقة لقبه . لانه قال الشعر في الجاهلية ثم تركه نحو ثلاثين سنة . ثم نبغ فيه فقال له وطال عمره في الجاهلية والاسلام . وهو اسن من النابغة الذبياني ومات الذبياني قبله . وماش الجعدى بعده طويلاً . قيل عاش مائة وثمانين سنة . ا . هـ . كما ذكر البيت الطبري في شرحه ( ١٣٩ : ٣ ) .

( ٣ ) ب : ( ساقطة ) .

( ٤ ) ب ، هـ : ومد النبي صلى الله عليه وسلم رطل .

( ٥ ) الام ( ٣٠ : ٢ ) ، الاقناع ( ص ٦٣ ) ، المجموع ( ٤٥٨ : ٥ ) ، روضة الطالبين ( ٢٣٣ : ٢ ) ، التنبيه ( ص ٤٠ ) ، الاقناع ( ٢٠٥ : ١ ) ، حلية العلماء

( ٦٤ : ٣ ) ، الاحكام السلطانية ( ص ١١٧ ) .

(١) فتكون الخمسة الاوسق ثلاثمائة صاع وهي الف مد ومائتا مد . وهي السقف (٢)  
وستمائة رطل بالعراقي . (٣)

واختلف اصحابنا ، هل ذلك تحديد يتغير الحكم بزيادة رطل ونقصانه (٤)  
او تقريب لا يؤثر نقصان رطل ووطلين ؟ على وجهين . (٥)

احد هما : تقريب . لانه الاوسق عندهم حمل الفاكة . /روانما قسدر /٢٢٦  
بالاصح تقريبا .

والثاني : وهو اصح . ان ذلك تحديد . لان رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم قال : ( والوسق ستون صاعا ) فحدده بذلك . (٦)

(١) الاصل : فتكون . وغيرها : فيكون .

(٢) هـ : وهي الف رطل وستمائة .

(٣) بالاجماع . نقل الاجماع النووي ( ٥ : ٤٥٨ ) عن ابن المنذر وغيره .

وانظر كفاية الاخيار ( ١ : ١١٥ ) .

(٤) هـ : ام .

(٥) ذكر الوجهين النووي في المجموع ( ٥ : ٤٥٧ ) ، وفي الروضة ( ٢ : ٢٣٣ )

والاصح عند الاكثرين تحديد ، والمحلى ( ٢ : ١٧ ) ، الشريبي

( ١ : ٣٨٣ ) ، الاقناع ( ١ : ٢٠٥ ) تحديد . كالمواشي . وفي كفاية

الاخيار ( ١ : ١١٦ ) قال : وهل ذلك على سبيل التحديد او التقريب ؟

قال النووي في اصل الروضة : الاصح عند الاكثرين انه تحديد ، وقيل

تقريب وصحح في شرح مسلم وفي كتاب الظهار في شرح المذهب

وعكس ذلك . وقال الصحيح انه تقريب . والثاني انه تحديد . وكذا

صححه في كتابه رؤوس المسائل . وعلمه بانه مجتهد فيه . ا . هـ

حلية العلماء ( ٣ : ٦٤ ) ، وانظر نهاية المطلب ( ٣ : ٢٠٤ ) ، قال

ثم الذي قطع به الصيدلاني ان ذلك تقريب وليس بتحديد . وذكر

العراقيين وجهين .

(٦) حديث ( الوسق ستون صاعا ) قال في التلخيص : رواه جابر وغيره . اما

رواية جابر ففي ابن ماجة . واسناده ضعيف . واما غيره ، فـ

الدارقطني وابن حبان من حديث عمرو بن يحيى عن ابيه عن ابي

سعيد في الحديث الماضي . وفي آخره ( والوسق ستون صاعا ) ورواه

ابو داود والنسائي وابن ماجة من طريق ابي البختري عن ابي سعيد

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( الوسق ستون صاعا ) قال

ابو داود وهو منقطع ، لم يسمع ابو البختري من ابي سعيد . وقال =

واما ابو حنيفة : فانه وافقنا ان الوسق ستون صاعا . والصاع اربعة امداد . وانما خالفنا في قدر الصاع فقال : الصاع ثمانية ارطال . والمسد (١)

ابو حاتم : لم يدركه . ورواه البيهقي من حديث نافع عن ابن عمر قال : (الوسق ستون صاعا) وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب . هـ .

ابن ماجه (١: ٥٨٦) (٢٣) باب الوسق ستون صاعا . ح ١٨٣٢ .  
الدارقطني (٢: ١٢٨) باب في قدر الصدقة فيما اخرجت الارض رخص  
الشمارح ١- ٢ . عن عائشة . الثاني : بلفظ جرت السنة من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه ليس فيما دون خمسة اوساق زكاة  
والوسق ستون صاعا . فذلك ثلاثمائة صاع من الحنطة والشعير والتمر  
والزبيب . وليس فيما اثبتت الارض من الخضر زكاة . وانظر الحديث رقم  
٣ فهو عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن ابي سعيد الخدري .

ابو داود (٢: ٩٤) باب ما تجب فيه الزكاة ح ١٥٥٩ عن ابي البختري  
الطائي عن ابي سعيد مرفوعا . وقال : ابو البختري لم يسمع من ابي  
سعيد . وفي الحديث رقم ١٥٦٠ ذكر اثر موقفا على النخيل  
بلفظ (الوسق ستون مختوما بالحاجي . وانظر مختصر سنن ابي  
داود (٢: ١٧٤) ح ١٥٣ . وللمعاني انظر معالم السنن مسج  
المختصر .

والنسائي (٥: ٤٠) القدر الذي تجب فيه الصدقة . عن ابي البختري  
عن ابي سعيد فذكره ولم يذكر (الوسق ستون صاعا) وذكره يحيى  
ابن آدم في كتاب الخراج (ص ١٣٩) موقفا على ابراهيم وابي قلابسة  
والشعبي والحسن وابي عمرو وابي سعيد الخدري وعطاء وابي ابي  
ليلي وسعيد بن المسيب ، والحسن بن صالح ، وشريك ، وانظر نصب  
الرأية (٢: ٣٨٤) ، والدرية (٢: ٦٥٢) لم يذكر الزيادة .

(١) شرح معاني الاثار للطحاوي (٢: ٤٨) باب وزن الصاع كم هو؟ ذكر  
قول ابي حنيفة ومخالفيه وادلتهم . وكثر الدقائق وتبين الحقائق  
(١: ٣٠٩) وهو ثمانية ارطال بالبغدادي وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد وهو مذهب اهل العراق . وقال ابو يوسف خمسة ارطال  
وثلاث وهو مذهب اهل الحجاز وذكر الادلة . وانظر حاشية شلبي  
ومختصر القدوري وشرحه (ص ٨١) وبداية المبتدى والهداية



رطلان<sup>(١)</sup> .

وسنذكر الحجاج له أو عليه في موضعه من زكاة الفطر ان شاء الله .<sup>(٢)</sup>

وفتح القدير وحاشية بابر تي (٢: ٢٩٦) ، البدائع (٢: ٩٦٨) ، شرح  
الوقاية (١: ٣٠٠) ، وانظر معه عمدة الرعاية ، واللباب (ص ١٨٤) .  
والافصاح (١: ١٤٩) ثم اختلفوا في قدر الصاع ؟ فقال ابو حنيفة  
ثمانية ارطال بالعراقي . وقال مالك ، والشافعي ، واحمد ، خمسة ارطال  
وثلاث وثلاث بالعراقي .

انظر للمالكية التلقين (ص ٢٩/ب) والنصاب خمسة اوسق والوسق  
ستون صاعا . والصاع اربعة امداد . والمد رطل وثلاث بالعراقي  
وقوانين الاحكام الشرعية (ص ١٢٣) ، وملغة السالك (١: ٢١٣) .  
وانظر للحنابلة الانصاف (٣: ٩٣) ، كشاف القناع (٢: ٢٣٩) ، المقنع  
(١: ٣١٧) ، مفني ابن قدامة (٣: ١١) .

(١) الاصل : رطلا .

(٢) ب ، هـ : او عليه . ساقطة . هـ : وعليه .

## سَأَلَهُ (٨٢)

قال الشافعي : (وَالْخَلِيطَانِ فِي أَصْلِ النَّخْلِ يَصْدَقَانِ صَدَقَةَ الْوَاحِدِ) (٢).

قد ذكرنا (٣) اختلاف قول الشافعي في جواز الخلطة فيما عدا المواشي من الثمار والزروع والدراهم والدنانير . فقال في القديم : لاتصح الخلطة فيها . وانما تصح في المواشي دون ما عداها .

وقال في الجديد : الخلطة في غير المواشي ، كالخلطة في المواشي (٤) وذكرنا (٥) توجيه القولين .

فاذا قلنا : ان الخلطة لاتصح في غير المواشي ، روعي ملك كسل واحد من الشركاء ، فان بلغ نصيبا وجبت زكاته . وان نقص عن النصاب لم تجب فيه الزكاة .

وان قلنا : ان الخلطة تصح في غير المواشي من الثمار والسنزوع صحت فيها خلطة الايمان . وهي الشركة . وهل تصح فيها خلطة الاوصاف ام لا ؟ على وجهين (٦)

(١) النسخ بدون كلمة (اصل) والزيادة من المطبوع والطبرى وفي ب : صدقة واحدة .

(٢) المزني (ص ٤٦) ، الام (٢ : ١٤ - ٣٠) ، الطبرى (٣ : ٣٩ / أ) ، نهاية المطلب (٣ : ٢٠٥ / أ) . قال الجويني : حاصل المذهب ان فسق الخلطة في النخل ثلاثة اقوال . احدهما انه لاحكم للخلطة فيها ولكل مالك حكم ملكه ولا فرق بين خلطة الشركة والجوار . والثالث تثبت خلطة الشركة دون الجوار . ا هـ بتصرف

(٣) (ص ٢٥) وما بعدها . وانظر الرافعي (٥ : ٥٧٠) ، حلية العلماء (٣ : ٦٠ - ٦١) .

(٤) الام (٢ : ٣٠) ، وانظر (٢ : ١٤) .

(٥) أ : وذكر .

(٦) ب : روعي . . . الشريكان .

(٧) قال في حلية العلماء (٣ : ٦٠ - ٦١) : وفي الخلطة في غير المواشي =

احدهما : انها<sup>(١)</sup> لا تصح حتى يكونا شريكين في اصل النخل .

والوجه الثاني : تصح اذا تلاصقت الارضان ، وكان شربهما واحدا

والقيم بهما واحدا<sup>(٢)</sup> وفحول لقاحهما واحدة<sup>(٣)</sup> .

وهذان الوجهان من اختلاف اصحابنا في الخلطة في الماشية

بالاوصاف مع تميز<sup>(٤)</sup> الاموال . هل سموا خلطا لغة<sup>(٥)</sup> او شرعا ؟ فمن قال : سموا

خلطا من طريق اللغة منع من الخلطة هاهنا . ومن قال : سموا خلطا من

طريق الشرع جوز الخلطة هاهنا . والله اعلم بالصواب .

---

= قولان ، القديم : لا تأثير لها . وبه قال مالك . وقال في الجديد :  
يؤثر فيها فعلى هذا خلطة الشركة صحيحة فيها . وفي خلطة  
الاوصاف وجهان .

( ١ ) ب ، ه : انها . ساقطة .

( ٢ ) في ب ، ه : واحد .

( ٣ ) الاصل ، ه : واحدا . ب : واحد .

( ٤ ) ب : تميز .

( ٥ ) ه : ام .

قال الشافعي : ( وَأَنْ يُوْثُوا نَخْلًا فَأَقْتَسَمُوهَا بَعْدَ مَا حُلَّ بِبَيْعِ ثَمَرِهَا <sup>(١)</sup> )  
 (وَكَانَ فِي جَمَاعَتِهَا خُمْسَةٌ أَوْسُقٌ ، فَعَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ ، لَأَنَّ أَوَّلَ وَجُوبِهَا كَانَ  
 وَهُمْ شُرَكَاءَ . وَلَوْ اقْتَسَمُوا قَبْلَ أَنْ يَحُلَّ بِبَيْعِ ثَمَرِهَا <sup>(٢)</sup> ) فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 حَتَّى يَبْلُغَ حِصَّتَهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ . قَالَ الْمِزْنِيُّ : الْفَصْلُ <sup>(٤)</sup> .

وصورة هذه المسألة ، في رجل مات ، وخلف نخلا مثمرا . قدر ثمرتها  
 خمسة اوسق فاكتر . فلا يخلو حال موته من احد امرين . اما ان يكون بعد  
 بدو الصلاح او قبله .

فان مات بعد بدو الصلاح ، فقد وجبت عليه زكاتها ، وعلى الورثة  
 اخراجها عنه <sup>(٥)</sup> وقت صراحتها <sup>(٦)</sup> ، وليس للورثة الاقسام لها قبل اخراج الزكاة  
 عنها . لتعلق حق المساكين بها <sup>(٧)</sup> .  
 فان اقتسموا <sup>(٨)</sup> قبل اخراج زكاتها ففي القسمة <sup>(٩)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : بيع . ساقطة .  
 ( ٢ ) ب : ان . ساقطة .  
 ( ٣ ) الاصل - أ ، ج : ( ساقط ) .  
 ( ٤ ) تمام الفصل ( قال الميزني ) : هذا عندى غير جائز في اصله . لان  
 القسم عنده بيع . ولا يجوز بيع الثمر جزافا وان كان معه نخل . كما  
 لا يجوز عنده عرض بعرض مع كل عرض ذهب تبع له او غير تبع . ا . هـ  
 ( ٥ ) ب : عند وقت . وهى ايضا صحيحة لان الوجوب يثبت عند وقت بدو  
 الصلاح ولا يخرج الواجب الا بعد الجفاف . وما اثبتته اصح . لان الكلام  
 عن المال الموروث . وفرض المسألة فيما لو مات بعد بدو الصلاح فالزكاة  
 عليه واجبة والورثة يقومون مقامه في اخراج الواجب . فقلوه عنه فيها  
 فائدة مقصودة .  
 ( ٦ ) لان الوجوب يثبت بدو الصلاح ولا يخرج الزكاة الا بعد الجفاف .  
 ( ٧ ) ب : بهما فان اقتسموها .  
 ( ٨ ) هـ : اقتسموها .  
 ( ٩ ) ب : القسم .

(١) وجهان .

احدهما باطل . اذا قيل بوجوب الزكاة في العين .  
والثاني : جائزة<sup>(٢)</sup> . اذا قيل بوجوب الزكاة في الذمة .  
فاذا جاء الساعي مطالب بالزكاة ، لم تخل حال<sup>(٣)</sup> حصصهم من الثمرة  
من ثلاثة اقسام .

احدها : ان تكون حصص جميعهم باقية .

والثاني : ان تكون حصص جميعهم تالفة .

والثالث : ان تكون حصص بعضهم باقية ، وحصص بعضهم تالفة .

فان كان حصة كل واحد منهم باقية في يده ، اخذ من كل واحد منهم<sup>(٤)</sup>  
الزكاة بقسط ما حصل له من الثمرة<sup>(٥)</sup> .

وان كانت حصة بعضهم باقية ، وحصص الباقيين تالفة ، اخذ الزكاة من<sup>(٦)</sup>  
الحصة الباقية ، ورجع صاحبها على مافي يد شركائه ، بقدر حصصهم من الزكاة<sup>(٧)</sup> .  
وفيها وجه آخر ، ان ذلك مبطل للقسمة على ما ذكرنا في الصداق<sup>(٨)</sup> .

وان كان حصة كل واحد منهم تالفة ، نظر ، فان كان للميت تركيبة<sup>(٩)</sup>  
سوى الزكاة ، تتسع لاخذ الزكاة منها ، اخذ الزكاة من تركته ، ولا مطالبة

(١) الام (٢ : ٣٠) ، الرافعي (٥ : ٥٧١) : قال اصحابنا المراقبون  
تجوز القسمة قبل اخراج الزكاة ، بناء على ان الزكاة في الذمة ، اما  
اذا قلنا انها تتعلق بالعين ، فلا تصح القسمة ، الا انه يمكن تصحيحها  
بخوصها عليهم وتضمنهم حق الساكنين فيكون لهم حق التصرف . وايضا  
يمكن ان نقول ان القسمة افراز لا بيع فتصح القسمة حينئذ . المجموع  
(٥ : ٥٨٨) .

(٢) ب : جائز .

(٣) هـ : لم تخل حصصهم من الثمر .

(٤) هـ : من الزكاة .

(٥) ب : الثمر .

(٦) ج : باقية . ساقطة .

(٧) ب : فرجع صاحبها على باقي . هـ : ويرجع صاحبها على باقي .

(٨) تقدم (ص) .

(٩) الاصل - أ : سوى الزكاة تبع . ب ، هـ : يتسع .

(١) له على ورثته لان وجوب الزكاة في ذمته ، فكان الرجوع بها في تركته اولى من الرجوع بها (٢) على ورثته ، وان كان تلف المال المزكى من جهتهم . لان اخذها من تركته انض (٣) كما لو ترك ديننا وعينا وجب الرجوع بها فيما (٤) ترك من المعين دون ما خلف من (٥) الدين .

وان لم يترك الميت سوى الثمرة التي اقتسم بها الورثة ، نظرو . فان كان جميع الورثة موسرين بها ، اخذ من كل واحد منهم قدر حصته منها (٦) كما لو كانت باقية في ايديهم . وان (٧) كان بعضهم موسرا بها . وبعضهم معسرا ، اخذ (٨) من الموسر . وكان ديننا للموسر على شركائه بقدر حصصهم كما لو بقيت حصة احد هم . والله اعلم .

- 
- ( ١ ) ه : له . ساقطة .  
 ( ٢ ) ب : بها . ساقطة .  
 ( ٣ ) اى ممكن ، او اظهر . ق م ( ٣٥٨ : ٣ ) مادة ( نضض ) .  
 ( ٤ ) ب : فمن ترك .  
 ( ٥ ) أ : بقى الدين .  
 ( ٦ ) ب ، ه : موسرا بها اخذ من كل واحد قدر . ج : موسرا بها .  
 ( ٧ ) ه : فان .  
 ( ٨ ) ج : اخذها .  
 ( ٩ ) أ : بقى .

أ/٣٧

أ - ٨٣ فصل  
مممممم

- وان مات قبل بدو الصلاح ، فلا زكاة عليه <sup>(١)</sup> .
- ثم للورثة حالان . احدهما : ان يقتسموا الثروة ، والثانى : ان لا يقتسموها .
- فان لم يقتسموها <sup>(٢)</sup> . وهى خمسة اوسق <sup>(٣)</sup> .
- فعلى القديم ، حيث منع من الخلطة فى غير المواشى ، لازكاة فيها على واحد منهم .
- وعلى الجديد ، حيث جوز <sup>(٤)</sup> . عليهم الزكاة لوجود الخلطة فى نصاب .
- وان اقتسموها ، فعلى ضربين .
- احدهما : ان يقتسموها قبل بدو الصلاح قسمة جائزة <sup>(٥)</sup> . فقد بطل حكم الخلطة . ويراعى حصة كل واحد منهم على انفراده . فان بلغت نصابا فعليه الزكاة . وان كانت اقل من نصاب ، فلا زكاة عليه <sup>(٦)</sup> .
- والضرب الثانى : ان يقتسموها بعد بدو الصلاح .
- فعلى القديم : لازكاة عليهم . لان ملك كل واحد منهم اقل من نصاب <sup>(٧)</sup> . فعلى هذا القسمة جائزة اذا وقعت على وجه صحيح .

- 
- ( ١ ) لانه مات قبل وجوب الزكاة عليه .
- ( ٢ ) ج : يقتسموها .
- ( ٣ ) أى وقد بدا صلاحها .
- ( ٤ ) ب ، هـ : جوزنا . ج : جوزها .
- ( ٥ ) أى عن تراضى .
- ( ٦ ) الام ( ٣٠ : ٢ ) ، الرافعى ( ٥٧٠ : ٥ ) لكنه قال : وهذا اذا لم تثبت خلطة الجوار ، او اثبتناها ، وكانت متباعدة . فاما اذا كانت متجاورة واثبتنا خلطة الجوار فيزكّن زكاة الخلطة كما قبل القسمة . ا . هـ
- اقول : وهذا بناء على الاصح من ان النية ليست شرطا فى الخلطة انظر المنهاج والمحلى ( ١٢ : ٢ ) ، لانية خلطة فى الاصح . المجموع ( ٥٨٣ : ٥ ) .
- ( ٧ ) ولان الخلطة لا تثبت فى غير المواشى .

وعلى الجديد ، عليهم الزكاة<sup>(١)</sup> لوجود الخلطة في نصاب . فعلى هذا  
 في قسمتهم قبل اداء زكاتها وجهان مخرجان من اختلاف قوله في وجوب  
 الزكاة<sup>(٢)</sup> في الذمة او في العين على ما مضى<sup>(٣)</sup> . والله اعلم .

---

( ١ ) الام ( ٣٠ : ٢ ) ، الرافعي ( ٥٧٠ : ٥ ) قال : ويدو الصلاح فـ في  
 الثمار يكمضي الحول كله في المواشي . ا . هـ

( ٢ ) ب : ( ساقط ) .

( ٣ ) تقدم الكلام عليها كثيرا وكذا التفريع عليها . وقد تكلم في المبادلة مما  
 يريد هـ هنا . فقال مسألة . قال الشافعي : ولو حال الحول عليها  
 ثم بادل بها وباعها . . . الخ . قال الماوردي : . . . . . القسم  
 الثالث : ان يبيع جميعها بيعا مطلقا قبل الاداء من غير استثناء  
 وهي مبنية على اصلين . كل اصل منهما على قولين . احد الاصلين  
 اختلاف ( قول ) الشافعي في الزكاة هل تجب في الذمة او في  
 العين . والاصل الثاني : اختلاف قولي الشافعي في تفريق الصفقة  
 اذا جمعت حلالا وحراما . وانظر المجموع ( ٥٨٨ : ٥ ) .



ب/٣٧

أ - ٨٣ فصل  
مممممم

فاما المزنى . فافيه لما رأى الشافعى ذكر حال قسمتهم قبل بـدو  
 (١) الصلاح وبعده ، اعترض عليه ، وقال : هذا غير جائز على اصله . لان القسمة  
 عنده بيع . وبيع الثمار بالثمار جزافاً ، لا يجوز فكذلك القسمة .  
 قال : ولان اجازها لان معها جذوعاً ، لم يجر ايضاً . كما لا يجوز  
 (٢) عنده بيع ثوب ودرهم بثوب ودرهم سواء كان مافيه الربا تبعاً له او غير تبع .  
 (٣) فهذا اعراض المزنى .  
 (٤)

أ/٣٨

- ( ١ ) ب : القسم .  
 ( ٢ ) انظر لهذه المسألة الروضة ( ٢ : ٢٣٨ ) ، الشربيني ( ٤ : ٤٢٥ ) قال  
 القسمة على ثلاثة اقسام . قسمة اجزاء . وهى قسمة ما تتماثل اجزائه  
 فهذه القسمة افراز حق وتمييز نصيب . وقسمة التعديل ، ان يقتسما  
 ارضا متشابهة ، الا ان احد جزئيهما افضل من الاخر لقوته او لقربه  
 من الماء . فهذه القسمة بيع على المذهب . والثالثة . قسمة السرد  
 وهى ان يقتسما ارضا فى احد جزئيهما بئرا او بناءً فهذه بيع فلى  
 القدر الزائد . وفى الباقي خلاف . قال الشربيني فهى بيع فلى  
 المشهور . ا . هـ . والمحلى ( ٤ : ٣١٧ ) ، التحفة وحواشيه  
 قال ( ١٠ : ٢٠٦ ) : هى بيع لوجود حقيقته . ا . هـ . فعلى هذا  
 يكون مانحن فيه من قسمة الاجزاء لعدم وجود تفاوت بين اجزاء المقسم  
 وهى حينئذ افراز حق وتمييز نصيب لا بيع . فى الاظهر .  
 ( ٣ ) الجزاف : بيع الشئ لا يعلم كيله ولا وزنه . وهو اسم من جازف مجازفة  
 من باب قاتل . والجزاف بالضم خارج عن القياس . وهو فارسي  
 تعريب كراف . والجزاف والجزافة مثلثين . ا . هـ . المصباح ( ١ : ١٠٨ ) ،  
 مادة ( جزف ) ، ق م ( ٣ : ٢١٧ ) ، تهذيب الاسماء ( ٣ : ٥٠ ) المختار  
 الصحاح . مادة جزف . وفى ج جزافاً . مكررة .  
 ( ٤ ) تسمى هذه المسألة . مسألة مد عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم .  
 المحلى مع قليوبى وعميرة ( ٢ : ١٧٣ ) .

- والجواب عن ذلك، أن للشافعي في القسمة قولان (٢).  
 (٣) أحدهما : أنها افراز حق وتميز نصيب (٤). قال في كتاب الصرف (٥)  
 فعلى هذا تجوز قسمة الثمار بالثمار كيلا ، ووزنا ، وجزافا ، فعلى هذا  
 القول سقط اعتراض المزني (٦).  
 والقول الثاني : أنها بيع (٨). فعلى هذا . قد تصح قسمة ثمار النخل  
 بينهم من وجوه يسقط بها اعتراض المزني وانكاره على الشافعي (٩).

( ١ ) اجاب عن ذلك الدارمي وغيره بان القسمة تكون صحيحة ، وتتصور في  
 واحد من اربعة عشر وجها . احدها ان القسمة افراز لبيع ، وحينئذ  
 لا حجر في القسمة . ثم ذكر اوجه الماوردي الاربعة باختصار . . . . .  
 السادس . جواب لبعض الاصحاب . قال : قسمة الثمار بالخرص تجوز  
 على احد القولين . ونص الشافعي رضي الله عنه مفرغ عليه . وهذا  
 الجواب كما قلنا - ذكره الدارمي وغيره . قال الشافعي في  
 الصرف على جواز قسمة الرطب على النخل بالخرص . قال الرافعي  
 رحمه الله تعالى . وهذا يدفع اشكال بيع الجزاف . ولا يدفع اشكال  
 بيع الرطب بالرطب . قال النووي ( قلت ) نصه على جوازه ، يدل على  
 الصامحة بهذا النوع من البيع . ولنا وجه معروف في جواز بيع  
 الرطب بالرطب على رؤوس النخل للأجانب فهو في حق المقاسمة أولى  
 بالجواز ( السابع ) ذكره الدارمي . قال : حكى ابو حامد جواز  
 قسمة النخل المثمر ولا حكم للثمر لانه تابع . ثم ذكر الدارمي بقية  
 الاربعة عشر . وفي بعضها نظر وتداخل . والله تعالى اعلم .

المجموع ( ٥٨٥ : ٥ - ٥٨٧ ) .

( ٢ ) الشرح الكبير ( ٥٧١ : ٥ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٣٨ ) .

( ٣ ) الاصل - أ : انه .

( ٤ ) ه : نصب .

( ٥ ) تقدم نقل كلام الشافعي في المجموع اعلاه .

( ٦ ) أ : يجوز .

( ٧ ) ب : يدل المزني - بياض .

( ٨ ) الاصل - أ ، ج ، ه : تبع .

( ٩ ) ب ، ه : بينهما . وهو أولى . لان التفريعات التي ستأتي كلها  
 مبنية على ان القسمة بين اثنين لكن ما تقدم من قوله في اول المسألة  
 وان ورثوا نخلا . وقوله هنا : فاما المزني لما رأى الشافعي ذكر حال  
 قسمتهم . . الخ فهذا يقتضي ابقائها على الجمع . لكن سأسير مع  
 المؤلف - واذا ذكر التثنية .

- (١) تصوير هذه المسألة وتصحيح القسمة .  
 (٢) فان كانت الثمرة بادية الصلاح ، صحت القسمة بينهم من خمسة اوجه .  
 (٣) احدها : ان يكون في التركة نخل مشر وعروض ، فيبيع احدهما حصته  
 (٤) من العروض بحصة شريك من النخل والثمره ، فيصير لاحدهما ، جميع النخل  
 (٥) والثمره وللاخر جميع العروض .  
 (٦) والثاني : ان يكون النخل نوعين ، حاملا وحائلا ، فيبيع احدهما حصته  
 (٧) من النخل الحائل بحصة شريك من النخل الحامل والثمره ، فيتحص - حل  
 (٨) النخل الحامل بثمرته لاحدهما ، والنخل الحائل بانفراده للاخر .  
 (٩) وهذان الوجهان غير مقنعين ، لانهما بيع جنس بغيره . وليس اقسمة  
 (١٠) جنس واحد . ولكن ذكرهما اصحابنا فذكرناهما .

( ١ ) الاصل - أ : تصور . وتصوير . مفعول اعتراض وانكار . وهذا في باب التنازع في العمل . فيعطى المفعول به للاول ويضمر في الثاني مفعولا به . قال ابن مالك :  
 ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلول واحد منهما العمل  
 والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذ ا س - رة  
 البهجة المرضية ( ص ٥٦ - ٥٧ ) .  
 ( ٢ ) الاصل - ب : هـ : هذه . ساقطة .

- ( ٣ ) ب : ان .  
 ( ٤ ) ب : اوسق .  
 ( ٥ ) أ : حصة .  
 ( ٦ ) الاصل - أ : لاحدهم في كل ما يأتي .  
 ( ٧ ) هـ : العرض .  
 ( ٨ ) الاصل - أ : تكون .  
 ( ٩ ) اي غير حامل . مختار الصحاح ( ص ١٦٣ ) .  
 ( ١٠ ) ب : الحائل . ساقطة .  
 ( ١١ ) قال النووي ( ٥ : ٥٨٥ ) وهذا جائز بالاتفاق . وقال عن الثالث : انه لا يحتاج الى شرط القطع . نقله من الرافعي والاصحاب . وقال : وان كان قبل بدو الصلاح . لان المبيع جزء شائع في الثمرة والشجرة معا فصار كما لو باعها كلها بثمرتها صفقة واحدة . وانما يحتاج الى شرط القطع اذا افرد الثمرة بالبيع .  
 ( ١٢ ) ب : قسم .

والثالث : وهو في معناهما <sup>(١)</sup> : ان يكون النخل في التقدير نخلين <sup>(٢)</sup>  
 شرقي وغربي ، فيبيع احدهما حصته من النخل الغربي وثمرته بدينار ، ويبتاع  
 من شريكه حصته من النخل الشرقي وثمرته بدينار فيحصل النخل الشرقي  
 مع ثمرته لاحدهما . وعليه <sup>(٣)</sup> لشريكه دينار . ( والنخل الغربي مع ثمرته  
 للآخر وعليه لشريكه دينار ) <sup>(٤)</sup> فيتقاضيان <sup>(٥)</sup> الدينار .

ب/٣٨

والرابع : ان يبيع احدهما حصته من النخل ( الشرقي بحصة شريكه  
 من ثمره النخل ) <sup>(٦)</sup> الغربي ، ويبتاع حصة شريكه من النخل الغربي بحصته من  
 ثمرة النخل الشرقي ، فيصير النخل الشرقي مع ثمرته لاحدهما . والنخل  
 الغربي مع ثمرته للآخر <sup>(٧)</sup> .

والخامس : ان يبيع احدهما حصته <sup>(٨)</sup> من النخل الشرقي بحصة شريكه  
 من ثمرة النخل الشرقي . ويبتاع حصة شريكه من النخل الغربي بحصته من ثمرة <sup>(٩)</sup>

( ١ ) فعلى هذا تكون الواجهة الثلاثة غير مقنعة . وثقل النووي عن الماوردي  
 انه قال : ان الواجهة الاربعة غير مقنعة ( ٥٨٦ : ٥ ) وظل ذلك بما  
 علل به الماوردي .

( ٢ ) ب : نخلتين .

( ٣ ) ب : وعلى الشركة .

( ٤ ) أ : فيتقاضيان . والمقاصة من قولهم : قاصصته ، مقاصة ، وقصاصا

من باب قاتل : اذا كان لك عليه دين مثل ماله عليك ، فجعلت

الدين في مقابلة الدين . ١ . هـ المصباح ( ١٦٤ : ٢ ) ، الصحاح

( ١٠٥٢ : ٣ ) : تقاض القوم . اذا قاض كل واحد منهم صاحبه

في حساب او غيره .

( ٥ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .

( ٦ ) ب : ( ساقط ) .

( ٧ ) هذا البيع صحيح . لانه يبيع ممن له الاصل . اى انه يبيع الثمرة

ممن له النخل . قال في المجموع ( ٥٨٦ : ٥ ) : فيجوز بـ

بدو الصلاح ولا يكون ربا ولا يجوز قبله الا بشرط . لانه بيع ثمرة

تكون للمشتري على جذع البائع .

( ٨ ) هـ : حصلت .

( ٩ ) الاصل - أ ، ج : ثمرة . ساقطة . ب : ثمرة من النخل .

النخل الغربى فيحصل لاحد هما النخل الشرقى مع ثمرة النخل الغربى (١) وللآخر النخل الغربى مع ثمرة النخل الشرقى (٢) فتحصل ثمرة كل واحد منهما على نخل شريكه ، وله تبقيتها الى وقت الصرام . الا ان يشترطا في القسمة (٣) قطعها في الحال .

فهذا في الثمرة اذا كانت بادية الصلاح .  
فاما التي لم يبد صلاحها بعد ، فتخرج هذه الوجوه في صحة قسمتها (٤) بينى على اربعة اصول .

- احدها : ان يبيعها مفردة من غير شرط القطع ، (٥) لا يصح .  
والثاني : ان يبيعها تبعا (٦) للنخل من غير شرط القطع ، يصح (٧) .  
والثالث : ان يشترط (٨) القطع مع الاشاعة فيها ، لا يصح (٩) .  
والرابع : ان يبيعها مفردة من صاحب النخل ، من غير شرط القطع (١٠)

على وجهين .

احدهما : لا يصح كغيره . والثاني يصح (١١)

- (١) ب : والاخر .  
(٢) هـ : ساقط .  
(٣) ب : القسم .  
(٤) أ : احوال . ب : بين اربعة اصول .  
(٥) مفنى المحتاج (٨٨ : ٢) لا يجوز الا بشرط القطع في الحال .  
(٦) النسخ عدا هـ : تبع .  
(٧) مفنى المحتاج (٨٩ : ٢) : لان الثمرة هنا تتبع للاصل . وهو غير متعرض للمعاينة .  
(٨) الاصل - أ : شرط .  
(٩) مفنى المحتاج (٨٩ : ٢) : لانه باعه بشرط القطع مطلقا ولم يشترط القطع في الحال .  
(١٠) ب : (ساقط) .  
(١١) انظر مفنى المحتاج (٨٩ : ٢) قال في الضميمة . وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز بلا شرط . قال الشريفي . وصحح هذا الوجه في الروضة في باب المساقاة . وليس في الرافعي هنا تصريح بترجيح . ونقلنا هنا عن الجمهور تصحيح الاول (اي عدم الجواز) لعدم النهي . قال الاسنوي وهو المعروف . فلتكن الفتوى عليه .

لحصول<sup>(١)</sup> الثمرة والاصل في ملك رجل واحد . فيصير تبعاً للاصل .  
 فاذا تقررت هذه الاصول صح في قسمتها الوجه الاول ، والثاني  
 والثالث ، والرابع على وجهين .<sup>(٢)</sup> والخامس : لا يصح<sup>(٣)</sup> .  
 وذلك يتبين بالتأمل والفكر . فتأمل تجده صحيحاً وعلى ما قررناه  
 جارياً ان شاء الله .

- 
- ( ١ ) هـ : بحصول .  
 ( ٢ ) اي انها بيع او افراز ويتأتى ذلك في قسمة التعديل ، لان في قسمة  
 الاجزاء قولين لا وجهين .  
 ( ٣ ) لعلة يريد بالخامس ان يبيعها مع الشجر ولم يفصل الثمن بشروط  
 القطع .  
 الخلاصة .  
 اعترض المزنى فقال : ان ما ذكره الشافعي من القسمة ، لا يجوز على  
 اصله لأمرين .  
 احدهما : ان القسمة بيع ، وبيع الثمار جزافاً لا يجوز كذلك القسمة .  
 والثاني : لان فيه مسألة بيع مد عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم .  
 اجيب . بان هذا الاعتراض غير مسلم ، لان القسمة عند الشافعي  
 على قولين .  
 احدهما : انها افراز حق ، فعلى هذا تجوز القسمة . وينتفى الاعتراض .  
 وثانيهما : ان قلنا القسمة بيع فتصح القسمة على احد وجوه خمسة  
 هذا اذا كانت القسمة بعد بدو الصلاح فان كانت قبل بدو الصلاح  
 فتصح القسمة على احد الالوجه الاربعة دون الخامس . هذا ملخص  
 المسألة .  
 والذي اقله ان القسمة هنا - وكما عرفنا اول الفصل - هي قسمة افراز  
 فلا يتأتى فيها هذا الخلاف لان المسألة مفروضة في رجل مات وترك  
 دخلاً ليس فيه فاضل ومفضول . فورثه جماعة . فالقسمة ههنا افراز بلا  
 خلاف .

مسألة  
مهممهمم (٨٤)

قال الشافعي : ( وثمر النخل مختلف ، فثمر النخل يجد بتهامة<sup>(١)</sup> ، وهو بنجد بسر<sup>(٣)</sup> وبلح<sup>(٤)</sup> ، فيضم بعضه الى بعض . لانها ثمرة عام واحد . ولو كان

(١) يجد : يقطع . الصحاح (٤٥٤: ٢) مادة جدد . ق م (٢٩١: ١) ، المصباح (١٠٠: ١) .

(٢) تهامة . بكسر التاء . اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ومكة من تهامة . قال ابن فارس في المجمل : سميت تهامة . من التهام يعني بفتح التاء والهاء ، وهو شدة الحر ، وركود الريح . وقال صاحب المطالع : سميت بذلك ، لتغير هوائها . يقال : تهايم الدهر ، اذا تغير . وذكر الحافظ الحازمي في المؤلف انه يقال في جمع ارض تهامة . تهايم . تهذيب الاسماء (٤٤: ٣) . وقال مجد الدين انها مكة . ق م (٨٦: ٤) ، وقال في المصباح (٨٤: ١) - (٨٥) : اولها ذات عرق من قبل نجد الى مكة . وما وراءها بمرحلتين او اكثر ، ثم تتصل بالفرور وتأخذ الى البحر . قال : ويقال ان تهامة تتصل بارض اليمن . وان مكة من تهامة اليمن . الخ . معجم البلدان (٦٣: ٢) وما بعدها ، تقويم البلدان (ص ٧٨) .

(٣) هـ : بنخل . نجد : بفتح النون . اعلاه تهامة واليمن . واسفلها العراق والشام . واوله من جهة الحجاز ذات عرق . ق م (٣٥٢: ١) تهذيب الاسماء (١٧٥: ٤) ، الصحاح (٥٤٢: ٢) ، معجم البلدان (٢٦١: ٥) ، تقويم البلدان (ص ٧٨) .

(٤) البسر اوله . طلع ثم خلال بالفتح ، ثم بلح بفتحتين ، ثم بسر ، ثم رطب ثم تمر . الواحدة بئشة وبسر . والجمع بسروات وبسر يضم السين في الثلاثة . (واسكانها في الاول) . ا . هـ مختار الصحاح (ص ٥١) مادة (بسر) وانظر للبلح مادة (بلح) (ص ٦٢) ، ق م (٣٨٥: ١) ، (٢٢٤: ١) البلح محركة : بين خلال والبسر .

(٥) ما هو العام الواحد في الثمار ؟  
اختلف العلماء في المراد بقولهم (ثمرة عام واحد) على قولين .  
احدهما : العام اربعة اشهر .  
وهو الذي مشى عليه الماوردي ونقله ابن الرقعة عن الاصحاب . وهو قول الاسنوي .  
وذلك لان الثمار منذ اطلاقها وحتى جذاها هكذا .

بينهما الشهر والشهران . فاذا اثمرت في عام قابل لم تضم (١) (٢) وهذا صحيح .  
اجرى الله تعالى العادة في الثمار ، ان تدرك حالا بعد حال  
ولا تدرك (٣) دفعة واحدة . لما في ادراكها دفعة واحدة (٤) من الاضرار باربابها  
واذا ادركت حالا بعد حال ، كان امتع بها ، وانفع لاربابها (٥)  
واجرى العادة في ثمار البلاد الحامية ، كتهامة والحجاز ، ان يتمجل (٦)  
اطلاعها وادراكها لفظ الهواء ، وشدة الحر . ففي ثمار البلاد المطيعة (٧)  
(٨)

= والثاني : العام اثنا عشر شهرا عربية .  
وهو الذي اعتمده الشرييني ، والرملي ، والكودي في شرح بافضل .  
وعلى هذا فكل ثمر اطلع في هذه المدة . اوجد - على الخلاف - ضم  
بعضه الى بعض .  
واستثنوا من ذلك ما اذا اطلع النخل الواحد مرتين في عام واحد فلا  
يضم . بل يعتبر ثمر عامين . وطله بعضهم بانه لا يتصور ان يكون هكذا  
في التمر والعنب . ا. هـ . محققه . وقد رأيت ان العنب يحمل في  
العام مرتين (في شمال العراق) فعند قطف العنب يعود السقي  
الحمل مرة اخرى . التحفة (٣ : ٢٥٠) ، عمرة (٢ : ١٨) ، مفسني  
المحتاج (١ : ٣٨٤) ، نهاية المحتاج (٣ : ٧٥) ، تحفة الطلاب (ص  
٤٤) اثنا عشر شهرا . الروضة (٢ : ٢٤٢) ذكر ذلك عند الكلام عن  
ضم الزروع .

- (١) ب : لم يصح .
- (٢) المزني . وثمر النخل يختلف . . . فيضم بعض ذلك الى بعض . . . .
- والام (٢ : ٣١) .
- (٣) ادرك الثمر - بلغ . الصحاح (٤ : ١٥٨٢) ، المختار (ص ٢٠٣) .
- (٤) ج : واحدة . ساقطة .
- (٥) عميرة (٢ : ١٨) اطالة لزمن التفكه . والرافعي (٥ : ٥٢٣) .
- (٦) الحجاز : مكة والمدينة والطائف ومخالفها . لانها حجزت بين نجد  
وتهامة اوبين نجد والسراة . اولانها احتجزت بالحرار الخس . حرة  
بنى سليم ، وواقم ، وليلى ، وشوران ، والنار . ق م (١ : ١٧٨) تهذيب  
الاسماء واللغات (٣ : ٨٠) ، الصحاح (٢ : ٨٧٢) ، معجم البلدان  
(٢ : ٢١٨) ، تقويم البلدان (ص ٧٨) .
- (٧) ان يتمجل . مكررة في ب .
- (٨) هـ : الباردة .



كنجد والعراق<sup>(١)</sup> ان يتأخر اطلاعها وادراكها ، لوقة الهواء ، وقوة البرد لمصلحة علمها . وحكمه استأثر<sup>(٢)</sup> بها .

واجرى في عادة النخل ، ان يكون من بدواخراجها واطلاعها السي منتهى نضجها وادراكها اربعة اشهر<sup>(٤)</sup> .

وقيل : ان النخل يحول في السنة اربعين يوما . ثم في باقى السنة حامل<sup>(٥)</sup> اما ظاهرا او باطنا .

فاذا تقرر هذا . فلا بد من ضم شمار العام الواحد بعضها السي

( ١ ) يقع العراق في جنوب غرب آسيا . يحده شمالا تركيا . وجنوبا السعودية ، والكويت . وشرقا ايران . وغربا سوريا والاردن . عدد السكان فيه اربعة عشر مليون نسمة . المسلمون فيه واحد وتسعون بالمائة اهم مدنه بغداد\* والموصل والبصرة . المعجم الجغرافى ( ص ٣٣٦ ) وما بعدها ، تقويم البلدان ( ص ٢٩١ ) وما بعدها ، معجم البلدان ( ٩٣ : ٤ ) .

( ٢ ) الاصل - أ ، ب : وقوة .

( ٣ ) استأثر بالشيء\* ، استبد به . والاسم : الاثرة بالتحريك . الصحاح ( ٥٧٥ : ٢ ) . مادة ( اثر ) ، المختار ( ص ٦ ) ، ق م ( ٣٧٥ : ١ ) .

( ٤ ) المحلى مع قليوبى وعميرة ( ١٨ : ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٢٤١ : ٢ ) ، الرافعى ( ٥٧٣ : ٥ ) .

( ٥ ) هـ : حاملا .

( ٦ ) ما هو المعتبر في ضم الشمار بعضها الى بعض ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة اقوال .

احدها : المعتبر . الاطلاع . فاذا اتفق اطلاعها في عام ضمها والا فلا يضم احدهما الى الآخر . بهذا قال النورى في منهاجه وتبعه شراح المنهاج . الرملى ، والشربينى ، والجلال المحلى . وبه يقول شارح بافضل ، وبه صرح ابن المقرئ في ارشاده وقال : وهو المعتمد . فعلى هذا يضم طلع نخل الى آخر ان اطلع الثانى قبل جذاذ الاول . وكذا بعده - اذا كان الاطلاع في عام واحد . وبهذا يقول اصحاب ابى حامد .

والثانى : العبارة بقطع الثمرين لا باطلاعهما .

وبه يقول الماوردى وظاهر كلام التحفة والكردى على بافضل وكذلك الاصحاح والامداد واعتمد شيخ الاسلام الانصارى في الاسنى =

بعض . سواء كانت في بلد واحد او بلدان شتى .  
 فثمر النخل ، يجد بتهامة ، وهو ينجد بسر ويلج<sup>(١)</sup> .  
 وجملته . انه لا يخلو حال النخلين المتفايرين من احد امرين .<sup>(٢)</sup>  
 اما ان يتفق اطلاعهما ، او يختلف اطلاعهما<sup>(٣)</sup> .  
 وتفايرهما من وجهين . اما في النوع كالنخل البرني<sup>(٤)</sup> والنخل  
 المعقلي<sup>(٥)</sup> .

= وجزم به في المنهج . وبه يقول الصيدلاني وامام الحرمين .  
 الثالث : العبرة ببداية الصلاح . فاذا اطلع الثاني قبل بدء صلاح  
 الاول ضما والا فلا .  
 وبه يقول ابواسحق .

الرافعي ( ٥٧٢ : ٥ ) ، المجموع ( ٤٥٩ : ٥ ) ، ونقل عن الرافعي  
 والروضة ( ٢٤١ : ٢ ) ، التحفة وحواشيها ( ٢٤٩ : ٣ ) ونقل عن الرملي  
 والشربيني - وفيه نظر - والرملي ( ٧٥ : ٣ ) والمعتبر في الضم هـ  
 اطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح ارشاد . وهو  
 المعتمد خلافا لما في الحاوي الصغير من اعتبار القطع . فيضم طلوع  
 نخله الى الاخران اطلع الثاني قبل جذاذ الاول . وكذا بعده فسي  
 عام . والشربيني ( ٣٨٤ : ١ ) ، والجلال المحلي ( ١٨ : ٢ ) وانظر  
 التنبيه ( ص ٤ ) وافهم من هذه العبارة ان هذا اعتبار للاطلاع .  
 وقال الحنابلة يضم مطلقا . اتفق الاطلاع والادراك او اختلف . واذا  
 حملت مرتين في عام ضم . مغني ابن قدامة ( ٣٤ : ٣ ) .

( ١ ) الام ( ٣١ : ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٢٤١ : ٢ ) ، الرافعي ( ٥٧٣ : ٥ ) .

( ٢ ) الاصل - أ : وهو انه .

( ٣ ) ب : النخلتين .

( ٤ ) ب ، هـ : اطلاعهما . ساقطة .

( ٥ ) أ : البري . والبرني ضرب من التمر . المختار ( ص ٥ ) ، المصباح

( ٥٢ : ١ ) نوع من اجود التمر ، الصالح ( ٢٠٧٧ : ٤ ) .

( ٦ ) المعقلي نوع من التمر منسوب الى نهزم عقل بالبصرة . قال في تقييم

البلدان ( ٢٩٦ : ٥ ) نهزم عقل من اجل انه بالبصرة واعظمها

ومخرجه من دجلة من تحت بثق شيرين بفرسخين . ويسير مغربا ثم

يعطف جنوبا كالقوس حتى يتصل بالبصرة ، من غربها وشمالها . سمي =

واما في الموضع (١) كالنخل التهامي . والنخل النجدي .  
 وان اتفق اطلاع النخلين ، ضم احد هما الى الآخر (سواء اتفق  
 ادراكهما او اختلف) لانهما ثمرة عام (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)  
 وان اختلف اطلاعهما ، لم يخل حال الثانية من ثلاثة اقسام (٨)  
 اما ان تطلع قبل بد وصلاح (٩) الاولى .  
 او تطلع بعد جداد الاولى (١٠) .  
 او تطلع بعد بد وصلاح الاولى وقبل جدادها (١١) .  
 فاما القسم الاول . اذا اطلعت الثانية قبل بد وصلاح الاولى  
 او معه . كان نخل تهامة اطلع وصار بسرا لم يبد صلاحه بصفرة ولا حمرة  
 ثم اطلع نخل نجد فهذا يضم لانها ثمرة عام . ولان اتفاق اطلاعهما  
 متعذر . بل النخلة الواحدة قد يختلف اطلاعهما فكيف بنخل متغاير .

- = بذلك لان الاحنف اشار على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يحفره  
 لاجل اهل البصرة فامر عمر معقل بن يسار المولى فحفره ونسب اليه .  
 المختار (ص ٤٤٧) ، تهذيب الاسماء (٤ : ٣٥) .
- (١) ب : واما في النخل .
  - (٢) هذا مرتبط بقوله : اما ان يتفق اطلاعهما او يختلف فكان حقه ان يقول  
 فان اتفق .
  - (٣) ب : النخلتين .
  - (٤) الاصل - أ : (ساقط) .
  - (٥) هـ : عشرة .
  - (٦) التنبيه (ص ٤٠) ، المحلي مع قليوبي (٢ : ١٨) ، نهاية المحتاج  
 (٣ : ٧٤) ، مغني المحتاج (١ : ٣٨٤) .
  - (٧) ب : اختلفت .
  - (٨) ذكر الاقسام الثلاثة النوى في الروضة (٢ : ٢٤١) .
  - (٩) الاصل - أ ، ب : الصلاح . الاصل - أ : الاول .
  - (١٠) هـ : يطلع .
  - (١١) انظر مغني المحتاج (١ : ٣٨٤) ، نهاية المحتاج (٣ : ٧٤) ، التنبيه  
 (ص ٤٠) ، المحلي مع قليوبي (٢ : ١٨) .

واما<sup>(١)</sup> القسم الثاني : اذا اطلعت الثانية بعد جداد الاولى . كأن  
 نخل تهامة اطلع وصار<sup>(٢)</sup> تمرا يابسا ، وجد عن نخله وهرم ، ثم اطلع النخل  
 الاخر فلا<sup>(٣)</sup> تضم هذه الثانية الى الاولى . لان العادة لم تجر في ثمرة  
 العام الواحد بهذا<sup>(٤)</sup> ، وان اختلفت انواعها وبقاعها .  
 ومن قال من اصحابنا : تضم . فقد اخطأ نص المذهب . وجهل  
 عادة الثمر<sup>(٥)</sup> .

- ( ١ ) ب : قاما . ه : والله اعلم فاما الفصل الثاني .  
 ( ٢ ) ب : وكان .  
 ( ٣ ) ب : فلم .  
 ( ٤ ) يريد بهذا ان ماخالف العادة شاذ ونادر فلا يأخذ حكم نفسه بل  
 يأخذ حكم جنسه .  
 ( ٥ ) خطأ الماوردي القائلين بالضم . وهو الصحيح . فقد ذكر النووي  
 المسألة في الروضة ( ٢ : ٢٤١ ) فقال : وان اطلع بعد جداد الاول .  
 فوجهان . قال ابن كج ، واصحاب القفال : لا يضم . وقسـال  
 اصحاب الشيخ ابي حامد : يضم . وفي ظاهر نص الشافعي ما يدل  
 لهم . قال النووي : هذا هو الراجح . يرجحه في المحرر . والله  
 اعلم . ا . هـ  
 اقول : النووي هنا يرجح انه يضم . ويقول بان ظاهر نص الشافعي  
 ما يدل لهم - اي للقائلين بالضم . انظر الام ( ٢ : ٣١ ) قال الشافعي  
 اذا كان لرجل نخل مختلف او واحد يحمل في وقت واحد حلين  
 او سنة حلين فهما مختلفان . ا . هـ فهذا النص يؤيد عدم الضم  
 ويلاحظ ان النووي اخذ هذا عن الرافعي . فقد ذكر الرافعي  
 الوجهين فقال ( ٥ : ٥٧٢ ) احدهما : وهو الذي اوردته القاضي ابن  
 كج واصحاب القفال : انه لا يضم لان الثاني حدث بعد انصرام  
 الاول . فاشبه ثمرة عامين . وهذا هو المذكور في الكتاب - الوجيز - .  
 والثاني : وهو الذي قاله اصحاب الشيخ ابي حامد : انه يضم ، لانها  
 ثمرة عام واحد . وقال . ولهؤلاء ان يحتجوا على ما ذكره بقول  
 الشافعي : وثمره النخيل تختلف فثمر النخل يجد بتهامة وهو بنجد  
 بسر وبلح . فيضم بعض ذلك الى بعض ، لانها ثمرة عام . وان كان  
 بينهما الشهر والشهران . ا . هـ  
 اقول : اتفق الرافعي والنووي على ترجيح القول بالضم . وجمعـلا =

وأما القسم الثالث، إذا اطلعت الثانية بعد بدو صلاح<sup>(٢)</sup> الأولى وقبل جدادها، كأن الأولى اطلعت، وصارت رطباً، ثم اطلعت الثانية فقد اختلف أصحابنا في ضمها على وجهين<sup>(٣)</sup>.

أحدهما : وهو قول أبي إسحق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة لا يضم، ويكون بدو صلاح<sup>(٤)</sup> علماً في ضم الثمار، استدلالاً بمذهب وحجاج<sup>(٥)</sup>.  
أما المذهب . فما رواه حرملة عن الشافعي، أنه قال : وإذا كان

= نص الشافعي يؤيد القائلين به . والذي أراه أن نص الشافعي ليس فيما نحن فيه . بل هو يتكلم عن جداد الأول والثاني بسرويلج - ومعنى هذا أن الثاني اطلع قبل جداد الأول - ونحن نتكلم عما إذا اطلع الثاني بعد جداد الأول . فالصواب مع مقاله الماردي . والله أعلم .  
وانظر المنهاج وشرح الجلال وحاشية قليوبي ( ٢ : ١٨ ) : ولا يضم ثمر عام وزرع . الخ قوله ولا يضم . الخ وكذا لا يضم ثمر نخل أو كسرم يحمل في العام مرتين . بل كل مرة كمرة عام . عمرة - بالاجماع . منى المحتاج ( ١ : ٣٨٤ ) ، وذكر الطبري المسألة مختصرة ( ٣ : ٤٠ / ١ ) .

( ١ ) هـ : فاما الفصل .

( ٢ ) هـ : الصلاح .

( ٣ ) بنى الرافعي الوجهين هنا على الوجهين فيما إذا اطلع الثاني بعد جداد الأول . قال الرافعي ( ٥ : ٥٧٣ ) : فلو كان اطلاع الثاني قبل الجداد وبعد بدو صلاح - فإن قلنا بالوجه الثاني - فهذا أولى بالضم . وإن قلنا بالأول - وهو عدم الضم - فهذا ( أحدهما ) ويحكي عن أبي إسحق : أنه لا يضم لحدوث الثاني بعد وجوب الزكاة في الأول . فصار كمرة عامين . وذكر في التهذيب أن هذا أصح ( والثاني ) يضم لاجتماعهما على رأس النخيل كما لو اطلع قبل زهو الأول ثم اختلف أصحاب هذا الوجه . هل وقت الجداد يقوم مقام الجداد على وجهين ائقهما نعم . الخ . والروضة ( ٢ : ٢٤١ ) ، الجلال المحلي ( ٢ : ١٨ ) .

( ٤ ) العلم بفتحتي . العلامة . المختار ( ص ٤٥١ ) ، المصباح ( ٢ : ٧٨ ) .

( ٥ ) الحجاج من الحجة وهي البرهان . المختار ( ص ١٢٣ ) . وقد استعمل الحجة هنا بمعنى البرهان العقلي الذي هو القياس .

( ٦ ) ج : إذا .

لوجل ثمر مختلف فهذا الصلاح في بعضها، وبعضها بسر وبلح ، ضم بعضها  
الى بعض لانها<sup>(١)</sup> كانت موجودة عند بدو الصلاح .  
(فجعل علة الضم بدو الصلاح )<sup>(٢)</sup> .

واما الحجاج : فهو ان ضم الثمار كضم (السخال)، فلما اعتبر في ضم<sup>(٣)</sup>  
السخال وجودها قبل الحول ، لان بالحول تجب الزكاة ، وجب ان يعتبر في  
ضم الثمار بدو الصلاح . لان بدو الصلاح تجب الزكاة<sup>(٤)</sup> .  
والوجه الثاني : تضم . فيكون جفاف الثمرة<sup>(٥)</sup> واوان<sup>(٦)</sup> جدادها علمها  
في ضم الثمار . استدلالا بمذهب وحجاج<sup>(٧)</sup> .

اما المذهب . فما قاله الشافعي في كتاب الام (ولو كان له نخيل  
في بعضها طلع وفي بعضها بلح ، وفي بعضها بسر، وفي بعضها رطب  
فادرك الرطب فجده ، وادرك البسر فجده ، ثم ادرك البلح<sup>(٨)</sup> فجده ، ثم  
ادرك الطلع فجده، وضمت بعضها الى بعض لانها ثمرة عام واحد )<sup>(٩)</sup> .

واما الحجاج : فهو ان للثمرة حالين ، حال ابتداء وهو الاطلاع .  
وحال انتهاء وهو الجفاف<sup>(١٠)</sup> . فلما لم يكن الضم معتبرا بالابتداء ، وجب  
ان يكون معتبرا بالانتهاء .

فمن قال بالوجه الاول - وهو الصحيح - انفصل عما قاله الشافعي  
في كتاب الام بان<sup>(١١)</sup> قال : انما جمع الشافعي في الضم بين الطلع والرطب

- 
- ( ١ ) ب : كأنها .  
( ٢ ) ب : (ساقط) .  
( ٣ ) ب : (ساقط) .  
( ٤ ) وعلى هذا فكل ثمرة كانت عند بدو الصلاح او قبله تضم لان الجميع  
قد جمعها بدو الصلاح .  
( ٥ ) هـ : الثمار .  
( ٦ ) ب : وابان .  
( ٧ ) اى ومادام ان الاطلاع حصل قبل الجذاذ فيضم .  
( ٨ ) هـ : الثلج .  
( ٩ ) انظر لهذا المعنى الام ( ٢ : ٢٧ ) .  
( ١٠ ) قليوبي ( ٢ : ١٨ ) .  
( ١١ ) ب : فان .

ولم يجمع بين الاطلاع والرطب . وقد يجوز الجمع بين طلع ورطب . كأن ابتداء  
اطلاعه قبل الارطاب . وانفصل عن الحجاج : بان قال : للثمة حالة ثالثة  
وهي بدو صلاحها واعتبارها اولى لان الوجوب بها يتعلق .

٤٠/ب

أ - ٨٤ فصل  
متمم

قال الشافعي : (١) وإذا اثبتت في عام قابل لم تضم (٢) .  
يعنى انه اذا تقدم اطلاق التهامي (٣) ثم اطلع بعد النجدي ، فجدد  
التهامي والنجدي بسر وبلغ (٤) ثم اطلع التهامي (٥) ثانية قبل جداد النجدي (٦)  
كان هذا الاطلاق الثاني من النخل التهامي ثمرة عام ثان ، لا يضم الى  
النجدي ، وان اطلع قبل اوطابه . لان هذا النجدي قد ضم الى التهامي  
الاول (فلم يجز ان يضم اليه التهامي الثاني . لانه يكون ضمًا بين التهامي  
الاول (٧) والتهامي الثاني (٨) .  
والله اعلم بالصواب .

- 
- (١) أ : اذا .  
(٢) المزني (ص ٤٧) .  
(٣) ه : بعده .  
(٤) ج ، ه : او بلغ .  
(٥) ب : (ساقط) .  
(٦) ب : النخل .  
(٧) ب : (ساقط) .  
(٨) ذكر هذه المسألة الرافعي في الشرح الكبير (٥ : ٥٧٣) ، النووي في  
الروضة (٢ : ٢٤١) قال النووي : هكذا ذكره الاصحاب . قال  
الصيدلاني وامام الحرمين : ولو تكن النجدية مضمومة الى التهامية  
الاولى ، بان اطلعت بعد جدادها ، ضمنا التهامية الثانية الى  
النجدية . لانه لا يلزم الحذور الذي ذكرناه . قال النووي : وهذا  
الذي قالوه قد لا يسلمه سائر الاصحاب . لانهم حكموا بضم ثمرة العام  
الواحد بعضها الى بعض ، وبانه لا تضم ثمرة عام الى ثمرة عام آخر .  
والتهامية الثانية حمل عام آخر . ا . هـ .  
اقول : كان الصيدلاني وامام الحرمين يريان ان النجدية اما ان تضم  
الى التهامية الاولى او الى الثانية ولا يجوز ان تضم اليهما معا . والله  
اعلم .



## مسألة (٨٤)

قال الشافعي : ( ١ ) وإذا كان آخر اطلاع، ثم اطلعت قبل نجـد  
فالاطلاع الذي قبل الآخر كاطلاع تلك النخلة عاما آخر لا يضم الى الاطلاع  
قبلها (٢) .

وهذا كلام غلق (٣) . والرواية في نقله مختلفة (٤) .

فروى : فإذا كان آخر اطلاع ثم اطلعت قبل تجد (يعنى قبل  
ان تجد . وروى : قبل تجد ) ، يعنى ناحية نجد . (٥) (٦)

فعلى الرواية الاولى (٧) التى هى بمعنى قبل ان تجد وتقطع، يكون  
معنى الكلام . وإذا كان (٨) اطلاع آخر ثم اطلعت بنجد قبل (٩) ان تجد ثم  
تهامة ، (فما اطلع بعد ذلك من ثمار تهامة) (١٠) فهو ثمرة عام ثان لا يضم

- 
- ( ١ ) ب : وإذا آخر اطلاع بر اطلعت . . . الذى بعد بلوغ الاخرتى .  
( ٢ ) المزنى (ص ٤٧) بلفظ : وإذا كان آخر . . فالاطلاع التى بعد بلوغ  
الاخرة كاطلاع تلك النخل عاما آخر لا تضم الاطلاعة الى العام  
قبلها . ا . هـ وفي النسخ (عام) .  
( ٣ ) قال فى الصحاح (٤ : ١٥٣٨) مادة غلق : وكلام غلق . اى مشكل  
ا . هـ وقد ذكره بفتح فمين مصجمة وكسر لام ويقاف . وانظر المختار  
(ص ٤٧) .  
( ٤ ) ب : والرواية نقل مختلفة .  
( ٥ ) ج : تمر . بالمشناة . وهـ : ثم .  
( ٦ ) ب : (ساقط) .  
( ٧ ) قوله - الاولى - اراد به مؤنث الاول . والصحيح الاولى . وقد تكسر  
هذا منه . انظر م (٤ : ٦٤) ، الصحاح (٤ : ١٧٣٨) مادة (وال) .  
( ٨ ) ب : اطلاع . ساقطة .  
( ٩ ) ب : قبل عام ان تجد . وج : قبل ان تجد ثمار .  
( ١٠ ) ب : (ساقط) . وتوضيح المعنى انه لو كان له نخل تهامى ونجدى  
فاطلع التهامى . وقبل الجداد اطلع النجدى . فضم الى التهامى  
ثم اطلع التهامى مرة اخرى ، فلا يضم التهامى الثانى الى النجدى  
لان مع النجدى التهامى الاول . فنكون قد ضمنا التهامى الثانى  
الى التهامى الاول الذى مع النجدى . وهذا ممنوع بالاتفاق . وهو =

لأنك قد ضمت النجدية الى التهامية الاولى ( فلم يجز ان تضم <sup>(١)</sup> التهامية الثانية الى النجدية . لأنك تصير بمنزلة من ضم التهامية الثانية الى التهامية <sup>(٢)</sup> الاولى ) وهي الفرع الذي قد مناه <sup>(٣)</sup> . وهذا تأويل من جعل الجفاف علم الضم <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرواية الثانية التي هي بمعنى ناحية نجد ، يكون معنى الكلام . وإذا كان آخر اطلاع <sup>(٥)</sup> ثم اطلعت بنجد فما طلع من ثمار نجد بعد بلوغ هذه النجدية ، فهو ثمرة عام آخر لا يضم اليه . وهذا تأويل من جعل بدو الصلاح علم الضم .

= مستثنى من قولهم . يضم ثمر العام بعضه الى بعض . فثمر النخيل الواحد مرتين في العام الواحد لا يضم اتفاقا فعلى هذا فمعنى التأويلين عندي واحد . ا هـ . وبعد كتابة هذه الاسطر اطلعت على شرح الطبري ( ٣ : ٤٠ / ا ، ب ) فوجدته يؤيد وجهة نظري فيقول بعد ان ذكر عبارتي الماوردي في اختلاف النقل . وكلا القولين راجع الى معنى واحد . وانظر الفاية القصوى ( ١ : ٣٧٧ ) .

- ( ١ ) ج : يضم .
- ( ٢ ) ب : ( ساقط ) .
- ( ٣ ) في المسألة قبل هذه المسألة .
- ( ٤ ) ج ، هـ : على الضم .
- ( ٥ ) ب : وإذا آخر .
- ( ٦ ) ب : آخر اطلاع - اي بنجد .
- ( ٧ ) ج ، ب : ثمر .

## مسألة (٨٦)

قال الشافعي : (ويترك<sup>(١)</sup> لصاحب الحائط جيد التمر من البردي<sup>(٢)</sup> ،  
والكبس<sup>(٣)</sup> .

ولا يؤخذ الجص<sup>(٤)</sup> ، ولا مصران الفارة<sup>(٥)</sup> ، ولا عذق ابن حبيق<sup>(٦)</sup> ، ويؤخذ وسط<sup>(٧)</sup>  
التمر ، الا ان يكون تمره برديا<sup>(٨)</sup> كله فيؤخذ منه ، او جصروا كله فيؤخذ<sup>(٩)</sup>  
منه<sup>(١٠)</sup> .

وهذه اسماء التمر بالحجاز .

وجملة ذلك ، انه لا يخلو حال تمر<sup>(١١)</sup> الرجل من ان يكون نوعا او انواعا<sup>(١٢)</sup> .  
فان كانت نوعا واحدا ، اخذ منه النكاة<sup>(١٣)</sup> ،

- (١) ب : وترك .
- (٢) قال في الصحاح (٤٤٧ : ٢) مادة (برد) والبردي ، بضم الباء  
ضرب من اجود التمر . والبردي بالفتح نبات معروف . ق م (٢٨٧ : ١)
- (٣) ضرب من التمر . الصحاح (٩٦٩ : ٣) ، ق م (٢٥٤ : ٢) .
- (٤) الجص . ضبطه في الصحاح (٦١٥ : ٢) مادة (جصر) بفتح الجيم  
ضرب من الدقل - بفتحتي - وهو من اردأ التمر . ق م (٤٠٦ : ١) .
- (٥) وكالجص ، مصران الفارة . ق م (١٣٩ : ٢) ، الصحاح (٨١٧ : ٢)  
مادة (مصر) .
- (٦) في ق م (٢٢٦ : ٣) عذق حبيق ، كزبر : تمر دقل . وفي الصحاح  
(١٤٥٥ : ٤) مادة (حبق) ضرب من الدقل ردي\* . وهو مصفر  
وليس في اي منهما كلمة ابن . بل عذق حبيق . وفي الطبري (٤٠ : ٣) ب  
عذق ابن حبيق .
- (٧) ج : يؤخذ .
- (٨) أ : رديا .
- (٩) فيأخذ - في الجميع .
- (١٠) المزني (ص ٢٧) وترك . . . ويؤخذ وسط من التمر . وذكر الطبري  
المسألة في شرحه (٤٠ : ٣) ب كما ذكرها الماوردى .
- (١١) ب : النخل . ه : ثمرة الرجل .
- (١٢) ب : او انواعا . ساقطة .
- (١٣) انت الضمير هنا وفيما يأتي باعتبار الثمرة .

جيدا كان اورديثا<sup>(١)</sup> .

وان كانت انواعا مختلفة، فعلى ضربين .

احدهما : ان تكون انواعا قليلة متميزة<sup>(٢)</sup> كوعين او ثلاثة فعليه اخراج الزكاة من كل نوع منها<sup>(٣)</sup> .

والضرب الثاني : ان تكون انواعا كثيرة، لا يمكن تمييزها، ويشق

اخذ الزكاة من كل نوع منها، فهذا على ضربين .

احدهما : ان تتساوى الانواع في القدر، فيكون<sup>(٤)</sup> كل نوع منها عشرة

اوسق، لا يزيد بعضها على بعض، فعليه اخراج زكاته من وسطه<sup>(٥)</sup> لا من جيده

ولا من رديئه . لان في اخذها من جيده اضرارا<sup>(٦)</sup> ( به . وفي اخذها من رديئه

رديئه اضرارا<sup>(٧)</sup> بالمساكين، وفي اخذها من كل نوع مشقة . فدعت<sup>(٨)</sup> الضرورة

الى اخذها من الوسط .

والضرب الثاني : ان تتفاضل الانواع في القدر، ويزيد بعضها على

بعض، فيكون نوع منها عشرة اوسق، ونوع آخر عشرين وسقا . ونوع آخر ثلاثين

وسقا . ففيه وجهان .

احدهما : ان يأخذ من الاغلب والاكثر، ويكون الاقل تبعا . سواء كان

الاغلب جيدا او رديثا .

والوجه الثاني : يؤخذ من الوسط، لانه اعدل . والله اعلم .<sup>(١٠) (١١)</sup>

( ١ ) الام ( ٣١ : ٢ ) .

( ٢ ) ب : ثمرة .

( ٣ ) الام ( ٣١ : ٢ ) اخذ الزكاة من كل واحد من الصنفين .

( ٤ ) ب : في كل .

( ٥ ) الام ( ٣١ : ٢ ) .

( ٦ ) الاصل - أ ، ب : اضرار .

( ٧ ) ب : ( ساقط ) .

( ٨ ) أ ، ج : فدعته - اي الساعي .

( ٩ ) هـ : ونوعا .

( ١٠ ) نص الشافعي في الام ( ٣١ : ٢ ) يدل على الاخذ من الوسط . فقد قال

وانما يؤخذ الوسط اذا اختلف الثمر وكثر اختلافه . الخ

( ١١ ) أ : اعد .

## مسألة (٨٧)

ب/٤١

قال الشافعي : (١) وان كان له نخل مختلف، واحد يحمل في سنة حملا واحدا . والاخر حملين او في سنة حملين . فهما مختلفان (٢) . اما العادة الجارية في النخل والاشجار، فهي (٣) : ان تحمل في السنة حملا واحدا . فان شذ بعضها عن الجملة ، وفارق (٥) مألوف العادة ، وحمل في السنة حملين ، لم يضم احدهما الى الاخر ، وتميز كل واحد منهما بحكمه ، لانهما شمرتان . فلو كان له نخل آخر، فحمل حملا واحدا على ما جرت به العادة ، ضمه الى ما واقعته من حملي (٨) تلك الشاذة (٩) . فان وافق الحمل الاول ، ضم اليه دون الثاني ، وان وافق الثاني ضم اليه دون الاول . والله اعلم .

- 
- (١) ب : فان .  
 (٢) (المزني (ص ٤٧) نصه : وان كان له نخل مختلفة . واحد يحمل في وقت ، والاخر حملين . الخ . الطبري (٣ : ٤٠ ب) كما في الحاوي .  
 (٣) ب ، هـ : فهو .  
 (٤) قال الجوهرى (٢ : ٥٦٥) شذ عنه يشذ ويشذ بضم الشين وكسرهما شذوذا . انفرد عن الجمهور . ق م (١ : ٣٦٨) شذ : ندر . مادة (شذذ) .  
 (٥) ب : فارق .  
 (٦) الاصل - أ ، لم يضم كل واحد منهما الى الاخر .  
 (٧) هـ : فان .  
 (٨) هـ : حمل .  
 (٩) ب : الشاة .

طابُ — كيف توحى كلمة النمل  
والغيب بالحزم

(١٣) باب كيف تؤخذ النخل والعنب بالخرص (١)  
ب/٤١

قال الشافعي : ( اخبرنا عبد الله بن نافع ، عن محمد بن صالح التمار<sup>(٢)</sup> عن الزهري ، عن ابن الصيب . عن عتاب بن اسيد<sup>(٤)</sup> ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ب/٤٢

(١) الخرص : لغة . الخرز والاسم بالكسر . يقال كم خرص ارضك . ق م  
(٢: ٣١١) ، المختار (ص ١٧٢) ، الصحاح (٣: ١٠٣٥) : خرص ما على  
النخل من الرطب تمرا . ا. هـ . وهذا هو المعنى الشرعي  
الا ان المعنى الشرعي اوسع اذ يضم العنب ايضا . قال عميرة في حاشيته  
على شرح الجلال (٢: ٢١) : وفي الاصطلاح الشرعي : خرص ما على  
النخل او العنب ، تمرا او زيبيا . وانظر فتح الباري (٣: ٣٤٤) المصباح  
(١: ١٧٩) .

(٢) هو عبد الله بن نافع بن ابي نافع الصائغ ، المخزومي . مولا هم ، ابو محمد  
المدني ، ثقة ، صحيح الكتاب . في حقه لين ، من كبار العاشرة . مات  
سنة ست ومائتين . تقريب التهذيب (١: ٤٥٦) ت ٦٨٦ ، تهذيب  
الاسماء (١: ٢٩١) ت ٣٣٥ . . الصانع ، من كلام ابن معين (ص ١١٦)  
ت ٣٧٣ : ثقة . تاريخ الدارمي (ص ١٥٣) ت ٥٣٢ . ثقة . ديوان  
الضعفاء (ص ١٧٩) ت ٢٣٣٠ : ثقة ، ليه بعضهم . قانن الموضوعات  
والضعفاء (ص ٢٧٤) . لا اعلم فيه مطعنا . تهذيب الكمال (٢: ٧٤٨) .  
(٣) محمد بن صالح بن دينار التمار ، المدني ، مولى الانصار ، صدوق  
يخطي من السابعة . مات عام ثمانية وستين ومائة . التقريب (٢: ١٧٠)  
ت ٣١٢ ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٧٥) ت ٣٧٧١ . وفي قانن  
الضعفاء (ص ٢٩١) ت قال محمد بن صالح لا يجوز الاحتجاج به  
قلت : ولعله غير هذا . وتهذيب الكمال (٣: ١٢١١) عن احمد : انه  
ثقة ثقة . وعن ابن ابي حاتم : شيخ ليس بالقوي . ولا يعجبني حديثه .

(٤) الاصل - بن انس . وهو خطأ . وعتاب بن اسيد . بفتح اوله . ابن  
ابي العيص . بكسر الصاد المهملة . ابن امية . الاموي . ابو عبد  
الرحمن ، او ابو محمد المكي . له صحبة . كان امير مكة في عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم . مات يوم مات ابو بكر الصديق فيما ذكر الواقدي  
لكن ذكر الطبراني ، انه كان مأملا على مكة لعمر سنة احدى وعشرين .  
التقريب (٢: ٣) ت ١ . اسد الغابة (٣: ٣٥٨) ، وفي مشي الهندي  
(ص ١٧٠) عتاب . بشدة مثناة فوق وموحدة . ابن اسيد . تهذيب  
الكمال (٢: ٩٠٠) ، المعارف (ص ١٢٣) .

عليه وسلم قال <sup>(١)</sup> في زكاة الكرم : " يخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى <sup>(٢)</sup> زكاته زيبيا كما تؤدى زكاة التمر <sup>(٣)</sup> " . وهذا صحيح اذا بدا صلاح ثمار النخل والكرم فقد تعلق وجوب الزكاة

( ١ ) ب : قال له زكاة .

( ٢ ) ب : ثم يؤدوا زكاته كما تؤدوا زكاة . . .

( ٣ ) المزني ( ص ٤٧ ) ، الام ( ٢ : ٣١ ) بسند المزني . سند الشافعي ( ص ٦٤ ) .

وحدث عتاب : قال في التلخيص الحبير ( ٥ : ٥٨٢ ) : رواه ابو داود والترمذي ، والنسائي ، وابن حبان والدارقطني من حديث عتاب بن اسيد ، قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان يخرص العنب كما يخرص النخل . وتتخذ زكاته زيبيا كما تؤخذ صدقة النخل تمرا . ومداره عن سعيد بن المسيب عن عتاب . وقال ابو داود : لم يسمع منه . وقال ابن قانع : لم يدركه . وقال المنذرى : انقطاعه ظاهر لان مولد سعيد في خلافة عمر . ومات عتاب يوم مات ابو بكر . وسبقه الى ذلك ابن عبد البر . وقال ابن السكن : لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا . وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي . فقال عن سعيد بن المسيب ، عن الصور بن مخزومة ، عن عتاب . وقال ابو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب . ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عتابا ، مرسل . وهذه رواية عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري . قال ابن حجر ( فائدة ) قال النووي هـذا الحديث ، وان كان مرسلا . لكنه اعتضد بقول الائمة . انتهى وقال وقد اخرج البيهقي من طريق يونس عن الزهري ، قال : سمعت ابا امامة بن سهل في مجلس سعيد بن المسيب قال : مضت السنة ان لا تؤخذ الزكاة من نخل ولا عنب حتى يبلغ خرصها خمسة اوسق قال الزهري : ولا نعلم يخرص من الثمر الا التمر والعنب . ا . هـ

ابو داود ( ٢ : ١١٠ ) ح ١٦٠٤ .

الترمذي ( ٣ : ٣٥ ) ( ١٧ ) باب ما جاء في الخرص ح ٦٤٣ ، ( ٣ : ٣٦ )

ح ٦٤٤ .

النسائي بشرح السيوطي ( ٥ : ٤٢ ) كم يترك الخراص . ذكر حديث سهل بن ابي حنيفة .

الدارقطني ( ٢ : ١٣٣ ) باب في قدر الصدقة فيما اخرجت الارض .

وخرص الثمار ح ١٦ - ٢٧ =



(١) بهما ، ووجب خرصهما <sup>(٢)</sup> للعلم بقدر زكاتها <sup>(٣)</sup> . فيخرصهما رطباً ، وينظر الخارص كم يصير تمراً ، فيثبتها تمراً . ثم يخير رب المال فيها ( فان شاء كانت في يده امانة الى وقت الجداد ، وليس له التصرف

= شرح السنة للبغوي (٣٧: ٦) ، شرح معاني الآثار للطحاوي (٣٨: ٢) ابن ماجة (٥٨٢: ١) ، البيهقي (١٢١: ٤) ، الخراج لابي يوسف (ص ٨٩) ، سبل السلام (١٣٤: ٢) ، طريق الرشد (ص ١٩٠) ج ٥٨٥ - ٥٨٢ .

(١) الرافعي (٥٨١: ٥) ونقل عن صاحب التقريب وجهاً غريباً ان وقست الوجوب ، الجفاف والاشتداد . قال : لانه لا يتقدم الوجوب على الامر بالاداء . والمجموع (٤٦٥: ٥) ، مفني المحتاج (٣٨٦-٣٨٣: ١) ، نهاية المحتاج (٨٠: ٣) ، وتقدم ذلك .

(٢) هـ : خرصها . وكذلك ب ، هـ : فيما يأتي من التثنية فبالافراد ذكرناه (٣) قال الشيخ الجويني في نهاية المطلب (٢٠٦: ٣) ب : الخرص

ثابت شرعاً . ا هـ . وبذلك قال الفزالي في خلاصة المعتصم (١٦/١) وقال البيضاوي في الفاية القصوى (٣٧٨: ١) انه سنة وكذلك قال النووي في المجموع (٤٧٨: ٥) وقد تبع في ذلك الشيرازي في المذهب . وقال - اي النووي - هذا هو نص الشافعي رضي الله عنه في جميع كتبه وقطع به الاصحاب في طرقهم . وحكي الصمدي وصاحب البيان - الوجوب قال - وهذا شاذ ضعيف . وقال الشربيني (٣٨٧: ١) : وقيل : يجب لظاهر الحديث . وقال الشوكاني في النيل (١٦٢: ٤) : وقد قال الشافعي في احد قوليه : بوجوبه مستند لا بحديث عتاب وذمبت العثرة ، ومالك ، وروي عن الشافعي انه جائز فقط . وذمبت الهادية ، وروي عن الشافعي ايضاً انه مندوب وضعه ابو حنيفة . والمنهاج مع المحلي (٢٠: ٢) ويسن .

(٤) وصفه الخرص كما في المجموع (٤٧٨: ٥) ، الروضة (٢٥٠: ٢) : ان يطوف الساعي بالنخلة ويرى جميع عناقيدها ، ويقول : خرصها كذا وكذا ثم يفعل بالنخلة الاخرى كذلك ، ثم باقى الحديقة ، ولا يجوز الاقتصار على رؤية البعض وقياس الباقي عليه . لانها تتفاوت . الخ . المحلي (٢٠: ٢) ، الشربيني (٣٨٧: ١) ، نهاية المحتاج (٨٠: ٣) .

فيها (١) (٢) وان شاء كانت في يده مضمونة ، وله التصرف فيها ، (٣) فـ اذا  
تصرف فيها (٤) (٥) ضمنها .

فيستفاد بالخرص ، العلم بقدر الزكاة فيها ، واستباحة رب المال  
التصرف في الثمرة ان شاء بشرط الضمان (٦) (٧) . هذا مذهبنا .

وبه قال من الصحابة : ابوبكر وعمر رضي الله عنهما .

ومن التابعين : عطاء ، والزهرى . ومن الفقهاء : مالك ، وابو ثور .

وقال ابو حنيفة ، والثوري : خرص الثمار لا يجوز . (٨) (٩) (١٠) (١١)

(١) ب : (مكورة) .

(٢) ب : (ساقط) .

(٣) أ : (ساقط) .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) أ : (ساقط) .

(٦) هـ : فيها . ساقطة .

(٧) ب : كلمة رب . ساقطة .

(٨) هـ : ان شاء الله .

(٩) أ ، ب : شرط .

(١٠) الاصل - أ ، ج : البصرى . وما اثبتته هو الصحيح لما يأتى . وانظر

حلية العلماء (٣ : ٦٨) قال : وحكى فى الحارثى عن ابى حنيفة

وسفيان : ان الخرص لا يصح .

(١١) انظر لاقوال العلماء فى الخرص ، المغنى لابن قدامة (٣ : ١٤) : ومن

يرى الخرص ، عمر بن الخطاب وسهل بن ابى حشة ، ومروان ، والقاسم

ابن محمد ، والحسن ، وعطاء ، والزهرى ، وعمر بن دينار ، وهيب

الكريم بن ابى المخارق ، ومالك ، والشافعى ، وابوعبيد ، وابو ثور

واكره اهل العلم . وفتح البارى (٣ : ٣٤٤) عمل به النبى صلى الله

عليه وسلم ، وابوبكر ، وعمر فمن بعدهم ، ولم ينقل عنهم ولا عن احد من

التابعين تركه الا عن الشعبي . ا . هـ

وقد ذكر العلماء الاختلاف فى جواز الخرص منهم ابو عبيد القاسم بن

سلام (ص ٥٨١ - ٥٩٩) ذكر احاديث الخرص والاثار ايضا منها عن

عطاء ، والزهرى ، ومالك ، وغيرهم . قال مالك (ص ٥٨٤) ف ١٤٤٣ :

وانما يكون الخرص حين يبدو صلاح الثمر ويحل بيعه . وذلك لانه

قد يؤكل رطباً . فيخرص على اهله للتوسعة على الناس . ثم يخلص =

= بينهم وبينه يأكلونه . ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرس . وانظر  
 الاشراف على مسائل الخلاف ( ص ١٧٢ ) ذكر خلاف ابي حنيفة  
 ورد عليه . اما ابن رشد فانه ذكر الفريقين وسبب الخلاف فقال  
 ( ٢٢٦ : ١ ) : فان جمهور العلماء على اجازة الخرس في النخيل  
 والاعناب حين بيد وصلاحها . لضرورة ان يخلى بينها وبين اهلها  
 يأكلونها رطباً . وقال داود : لا خرس الا في النخيل فقط . وقال  
 ابو حنيفة وصاحباها : الخرس باطل ، وعلى رب المال ان يؤدي عشر  
 ما تحمّل بيده زاد على الخرس او نقص منه . ( قال ) والسبب في  
 اختلافهم في جواز الخرس معارضة الاصول للاثر الوارد في ذلك . واما  
 الاثر الوارد في ذلك ، وهو الذي تمسك به الجمهور ، فهو ما روى ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبدالله بن رواحة وغيره الى  
 خيبر فيخرس عليهم النخل . واما الاصول التي تعارضه ، فلانه من  
 باب المزبنة المنهى عنها . وهو بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر كـ  
 ولانه ايضا من باب بيع الرطب بالتمر نسيئة . فيدخل الصنع من التفاضل  
 ومن النسيئة . وكلاهما من اصول الربا . فلما رأى الكوفيون هذا  
 مع ان الخرس الذي كان يخرس على اهل خيبر لم يكن في الزكاة ، اذ كانوا  
 ليسوا باهل زكاة ، قالوا يحتمل ان يكون تخميناً ، ليعلم ما بايدى كل  
 قوم من الثمار ثم ذكر الاحاديث ووجهها . ثم قال : ولو كان حديث  
 عتاب صحيحاً لكان جواز الخرس بيننا لكن فيه طعن . فذكر انه حديث  
 مرسل . . . ا هـ

اقول : تقدم قول ابن حجر : قال النووي : هذا الحديث - حديث  
 عتاب - وان كان مرسلًا ، لكنه اعتضد بقول الائمة . . . ا هـ  
 وفي تقريب التهذيب ( ٣٠٥ : ٣٠٦ ) ت ٢٦٠ اثناء كلامه عن  
 سعيد بن المسيب قال : اتفقوا على ان مراسلاته اصح المراسيل . وفي  
 جمع الجوامع وشرحه للمحلى ( ١٠٤ : ٢ ) قال : واحتج بالموسـ  
 ابو حنيفة ، ومالك ، واحمد ، في اشهر الروايتين عنه . والامدى مطلقا  
 قالوا : لان العدل لا يسقط الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه  
 وسلم الا وهو عدل عنده . والا كان ذلك تلبيسا قادحا به . . . فان كان  
 المرسل - بكسر السين - لا يروى الا عن عدل . كان عرف ذلك من عاداته  
 كابن المسيب وابي سلمة بن عبدالرحمن يرويان عن ابي هريرة ، قيل  
 مرسله لا انتفاء المحذور وهو حينئذ سند حكما . لان اسقاط العدل  
 كذا . . . ا هـ ثم ذكر الجلال المحلى : ان المرسل يكون حجة =

احتجاجا برواية ( جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

= - وفاقا للشافعى - اذا اعتضد بامور منها . ان يعضد المرسل  
حديث ضعيف يصلح للترجيح كقول صحابي او فعله . او قول اكابر  
العلماء ، الذين ليس فيهم صحابي . او ينتشر من غير نكير ، او يحصل  
اهل المصر على وفقه او غيرها كان المجموع من المرسل والمنضم اليه  
حجة . ا . هـ بتصرف

اقول : وكل هذه الامور موجودة في حديث عتاب ، فالحديث قبيح  
عضده حديث صحيح . وهو خرص النبي صلى الله عليه وسلم حديث يقبلة  
المرأة المسلمة . لان النبي صلى الله عليه وسلم سألها بعد ذلك عن  
مقدار ما خرج من هديقتها فقالت: عشرة اوسق خرص رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . وايضا فقد قال به جمهور العلماء وعمل به ابو بكر وعمر  
وغیرهما . ا . هـ

ويبقى للرد على منكري الخرص، ما قاله ابن القيم في اعلام الموقعين  
( المثال التاسع والعشرون : رد السنة الصحيحة  
الصريحة المحكمة في خرص الثمار في الزكاة والعرايا وغيرها اذا ايسر  
صلاحها . ثم ذكر احاديث الخرص . ثم قال : فردت هذه السنن  
كلها بقوله تعالى ( انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس ممن  
عمل الشيطان فاجتنبوه ) ( المائدة : ٩٠ ) قالوا : والخرص من باب  
القمار والميسر فيكون تحريمه ناسخا لهذه الاثار . قال : وهذا من  
ابطل الباطل . فان الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع كالفرق  
بين البيع والربا . والميتة والمذكي . وقد نزه الله رسوله واصحابه  
عن تعاطي القمار وعن شرعه . وادخله في الدين . وبالله العجب  
اكان المسلمون يقامرون الى ( من ) زمن خيبر . ثم استمروا على ذلك  
الى عهد الخلفاء الراشدين . ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين  
على القمار ، ولا يعرفون ان الخرص قمار حتى بينه بعض فقهاء الكوفة ؟  
هذا والله الباطل حقا . ا . هـ وانظر تحفة الاحوذى ( ٣ : ٣٠٥ )  
وانظر الطحاوى ( ٣٨ : ٢ ) وما بعدها . في شرح معاني الاثار  
وانظر رد ابن حجر عليه في الفتح ( ٣ : ٣٤٤ ) وانظر النكت الطريفة  
في التحدث عن ردود ابن ابي شيبة على ابي حنيفة . لمحمد زاهد  
الكوثري ط / ١ سنة ١٣٦٥ هـ ، مطبعة الانوار بالقاهرة ( ص ١٠٠ ) ذكر  
الاقوال المختلفة . وبيدائع الصنائع ( ٢ : ٩٣٩ ) . . . . . وعند محمد  
يخرص الحنبل . وعند ابي يوسف يخرص كل ما يبقى من سنته الى سنة  
بالتجفيف . ا . هـ

(١) الخرص . ورواية (٢) جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم : (نهى عن بيع كل ذى ثمرة بخرص) . (٣) (٤)

قالوا : ولان الخرص تخمين وحس . لان الخارص لا يرجع فيه الى اصل مقدور ، ولا يعمل على مثال متقدم ، وانما يرجع فيه الى ما يقوى في نفسه ويفلب على ظنه وقد يخطئ في اكثره ، وان اصاب في بعضه . فلم يجز الاخذ به ولا العمل عليه . (٥) (٦) (٧)

قالوا : ولانه لو جاز خرص الثمار ليعلم به قدر الصدقة لجاز خرص (٨)

(١) شرح معاني الآثار للطحاوى (٢ : ٤١) . ابن لهيعة قال : ثنا ابو الزبير . عن جابر رضى الله عنه . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخرص . وقال : " ارايت ان هلك الثمر ايجب احدكم ان يأكل مال اخيه بالباطل ؟ " . وفيه عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي القاضي . قال في التقريب (١ : ٤٤٤) ت ٥٧٤ : صدوق وقال في قانون الموضوعات (ص ٢٧٣) : ذاهب الحديث ، لا يوثق به . يدل على الكذابين والضعفاء . قلت - هو من رجال مسلم فسمى المتابعة . وفيه كلام كثير . والصواب ، انه حسن الحديث . الترمذي ضعيف عند المحدثين ، ضعيف من قبل حفظه . قال المنذرى فسمى الترغيب . هو عالم مصر ، ضعفه ابن معين ، وابوزرعة ، والنسائي وغيرهم . ا . هـ . وديوان الضعفاء للذهبي (ص ١٧٤) ت ٢٢٧٤ .

(٢) فيرج : رواية .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) في مسلم بشرح النووي (١٠ : ١٨٨) عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة . والمزبنة : بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع الزبيب بالعنب كيلا . وعن كل ثمر بخرصه . الترمذي (٣ : ٥٩٦) البيوع (٦٤) باب ما جاء في الحرايا والرخصة في ذلك ح ١٣٠٣ قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . غريب من هذا الوجه . ا . هـ .

(٥) ب : انما رجع .

(٦) هـ : اجاب .

(٧) ب : والعمل .

(٨) هـ : لو كان .

الزروع ليعلم به قدر الصدقة . فلما لم يجز في الزروع <sup>(١)</sup> لم يجز في الثمار .  
وتحريره <sup>(٢)</sup> قياسا ، انه <sup>(٣)</sup> جنس تجب فيه الصدقة ، فلم يجز تقدير ثمرته <sup>(٤)</sup>  
بالخرص كالزروع .

قالوا : ولان خرص الثمار بعد جدادها اقرب الى الاصابة ~~مبين~~  
خرصها على رؤوس نخلها ، فلما لم يجز في اقربها من الاصابة ، لم يجز في  
ابعدهما .

قالوا : ولان الخرص عندكم يتعلق به حكمان .  
احدهما : العلم بقدر الصدقة . وذلك غير موجود ، لان رب المال  
لو ادعى غلطا او نقصانا صدق <sup>(٥)</sup> .  
والحكم الثاني : تضمن رب المال قدر الصدقة . وذلك غير جائز من  
وجهين .

احدهما : انه بيع رطب بتمر <sup>(٦)</sup> . والثاني انه بيع حاضر بفائب .  
فاذا كان ما يستفاد بالخرص من الحكمين معا باطلا ثبت ان الخرص غير  
جائز .

والدلالة على جواز الخرص وزود السنة به ، قولنا ، وفعلنا ، وامثالا <sup>(٧)</sup> .  
<sup>(٨)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : الثمار .  
( ٢ ) هـ : وتحرير ذلك قياسا .  
( ٣ ) اى المذكور . وهو الرطب والعنب .  
( ٤ ) هـ : صدقته .  
( ٥ ) الرافعي ( ٥ : ٥٩١ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٥٤ ) ، المحلى ( ٢ : ٢١ ) ، نهاية  
المحتاج ( ٣ : ٨٢ ) ، مغنى المحتاج ( ١ : ٣٨٨ ) .  
( ٦ ) ب : يبيع رطبيا بتمر . والثاني : انه يبيع حاضر لفائب . فان .  
( ٧ ) غير ب : به . ساقطة .  
( ٨ ) الامثال : هو الاحتذاء . وامثل امره ، اى احتذاه . الصحاح ( ٥ :  
١٨١٦ ) مادة ( مثل ) ولعل الماوردي اراد ان الصحابة كانوا يذمبون  
امثالا لامره عليه الصلاة والسلام .  
اقول : الا يعتبر ذلك من السنة القولية ؟ واجيب فاقول : ان الماوردي  
اراد ان يفرق بين فعله عليه السلام . وبين فعل اصحابه اذا امرهم  
بالخرص . والله اعلم .

فاما القول : فما<sup>(١)</sup> رواه الشافعى في صدر الباب عن عتاب بن اسيد  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكرم : ( يخرص كما يخرص النخل  
 ثم تؤدى<sup>(٢)</sup> زكاته زيبيا كما تؤدى<sup>(٣)</sup> زكاة النخل تمرا )<sup>(٤)</sup> .  
 فجعل الخرص علما لمعرفة الحق ، وجعل لارباب الاموال ان يؤدوا  
 زيبيا وتمرا على ما خرج بالخرص . ولم يجعل<sup>(٥)</sup> ذلك من المال ولا من غيره<sup>(٦)</sup> .  
 واما الفصل<sup>(٧)</sup> : فما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرص حديقة ١/٤٣  
 امرأة بوادى القرى<sup>(٨)</sup> عشرة اوسق ، فلم تزد<sup>(٩)</sup> ، ولم تنقص<sup>(١٠)</sup> .

- ( ١ ) ه : فيما .  
 ( ٢ ) ب : تؤدا .  
 ( ٣ ) ه : يؤدى .  
 ( ٤ ) تقدم اول الباب .  
 ( ٥ ) ه : يحصل .  
 ( ٦ ) اى بل جعله في التمر والعنب فقط .  
 ( ٧ ) ب : فاما .  
 ( ٨ ) وادى القرى . هو واد بين المدينة المنورة والشام . من اعمال المدينة  
 كثير القرى . والنسبة اليه وادى . فتحبا النبي صلى الله عليه وسلم  
 سنة سبع عنوة . ثم صولحوا على الجزية بعد خيبر . وغن المسلمون  
 اموالا كثيرة ، فخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . وترك النخل  
 والارض في ايدى اليهود ، وعاملهم على نحو ما عامل به اهل  
 خيبر . معجم البلدان ( ٥ : ٣٤٥ ) ، معجم اليمامة ( ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ )  
 لمؤلفه عبد الله بن محمد بن خميس ط / ١ سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .  
 والمعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية ( ١ : ٢٤٠ ) لمحمد بن  
 احمد العقيلي منشورات دار اليمامة . الرياض ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .  
 جعله في الخارطة بين وادى بن عوان ووادى بيش . وبلاد العرب  
 للحسن بن عبد الله الاصفهاني . تحقيق الشيخ حمد الجاسر . ود -  
 صالح العلي . منشورات دار اليمامة . الرياض ( ص ٣٩٧ ) - الطبعة  
 الاولى ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .  
 ( ٩ ) ب : فلم يزد ولم ينقص .  
 ( ١٠ ) الحديث صحيح . متفق على صحته . مسند الامام احمد ( ٥ : ٤٢٤ ) -  
 ( ٤٢٥ ) .  
 البخارى ( ٢ : ١٣٢ ) كتاب الزكاة ٥٤ باب غرص التمر . . عن ابى سبي =

واما الامثال : فما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له  
(١) خراصون مشهورون ينفذهم لخرص الثمار . منهم حويصة (٢)

= حميد الساعدي رضي الله عنه قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك ، فلما جاء وادي القرى ، اذا امرأة في حديقة لها سا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه : احرصوا . وحرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اوسق . فقال لها احصي ما يخرج منها فلما اتينا تبوك ، قال : اما انها ستذهب الليلة ربح شديدة ، فلا يقوم احد . ومن كان معه بحر فليحمله . فعقلناها . وهبت ربح شديدة ، فقام رجل فالقته بجبل طي . واهدى ملك ايلسة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء ، وكسلا برداء ، وكتب لسه ببحرهم . فلما اتى وادي القرى ، قال للمرأة : كم جاءت حديقتك ؟ قالت : عشرة اوسق حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني متعجل الى المدينة . فمن اراد منكم ان يتعجل معي فليتعجل . فلما قال ابن بكار كلمة معناها اشرف على المدينة . قال : هذه طابة . فلما رأى احدا قال : هذا جبيل يحبنا ونحبه . الا اخبركم بخير دور الانصار ؟ قالوا : بلى . قال دور بني النجار ، ثم دور بني عبد الاشهل ثم دور بني سامسة اودور بني الحرث بن الخزرج . وفي كل دور الانصار يعسني خيرا . ا.هـ

وانظر فتح الباري (٣: ٣٤٣) ج ١٤٨١ اطوافه في ١٨٧٢ - ٣١٦١  
٣٧٩١ - ٤٤٢٢ . ومسلم بشرح النووي (١٥: ٤١-٤٣) باب فسي  
معجزات النبي صلى الله عليه وسلم . صحيح ابن خزيمة (٤: ٤٠) ،  
وشرح معاني الآثار (٢: ٤٠) .

- (١) ب : خراص مشهورون . ا.هـ انظر الاحكام السلطانية (ص ١١٧) :  
فقد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم على خرص الثمار عمالا . . .  
(٢) حويصة . هو ابن مسعود بن كهب بن عامر بن ربيعة بن عدي . . .  
الانصاري الاوسي ثم الحارثي ابوسعد اخو محيصة لابيهِ وامه . شهد  
احدا والخندق وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعدهما . اسد الغابة (٢: ٦٦-٦٧) ، وفي مني الهندي (ص ٨٤)  
حويصة بن مسعود بضمومة وفتح واو ، ويتحتية مشددة وصاد مهملة  
وفي الجامع : هو بشدة يا وخفتها . لختان مشهورتان . ا.هـ  
تهذيب الاسماء (١: ١٧١) ت ١٣٨ .



وسهل بن ابي حثمة ، ومحبيصة ، وعتاب بن اسيد ، وعبد الله بن رواحبة<sup>(٤)</sup>  
وفروة بن عمرو .<sup>(٥)</sup>

( ١ ) محبيصة : هو اخو حويصة بن مسعود لابيها واما وتقدم توا . ومحبيصة  
بضم الميم وفتح المهملة ، وتشديد التحتانية . وقد تسكن ابوسعيد  
المدني صحابي . معروف . تقريب التهذيب ( ٢ : ٢٣٣ ) ت ٩٦٤ .  
تهذيب الاسماء<sup>\*</sup> ( ١ : ١٧١ ) ت ١٣٨ ، مغني الهندي ( ص ٢٢٥ ) ،  
اسد الغابة ( ٤ : ٣٣٤ ) وهو اصغر من حويصة واسلم قبله فاسلم  
حويصة على يديه . قال ابن الاثير : وكان محبيصة افضل منه . واسحاق  
المطاط ( ص ٣٨ ) .

( ٢ ) سهل ابن ابي حثمة . هو سهل بن عبد الله ، وقيل : عامر بن ساعدة  
الانصاري ، المدني ، له صحبة ورواية . بايع تحت الشجرة . وكان  
دليل النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احد . وشهد المشاهد كلها  
الا بدرا . اسحاق المطاط ( ص ١٨ ) ، التقريب ( ١ : ٣٣٥ ) ت ٥٥٠ .  
مات في خلافة معاوية . واسد الغابة ( ٢ : ٢٦٣ ) ذكر خلافا فمضى  
عمره عند وفاة النبي عليه السلام . ا. هـ . والمغني للهندي ( ص ٧١ )  
حثمة . بمفتوحة وسكون مثلثة . وتهذيب الاسماء<sup>\*</sup> ( ١ : ٢٣٧ ) ت ٢٣٦  
باب سهل . ابو يحيى ويقال ابو محمد . وانظر سنن ابي داود  
( ٢ : ١١٠ ) ح ١٦٠٥ .

( ٣ ) تقدمت ترجمة عتاب بن اسيد اول الباب . وانظر حديثه تجد انه  
كان خارضا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( ٤ ) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امريء القيس بن عمرو بن امريء القيس  
الاكبر ، الانصاري ، الحارثي ، المدني ، شهد المشاهد الا الفتح  
ومابعد ها ، كان احد الشعراء الذين يردون الاذى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مات سنة ثمان من الهجرة وهو قائد مؤتمة  
آنفذ . ولم يعقب . رضى الله عنه . تهذيب الاسماء<sup>\*</sup> ( ١ : ٢٦٥ ) ت  
٢٩٥ ، اسد الغابة ( ٣ : ١٥٦ ) ، التقريب ( ١ : ٤١٥ ) ت ٣٠٢ ،  
سنن ابي داود ( ٢ : ١١٠ ) حديث ١٦٠٦ ، مصنف عبد الرزاق  
( ٤ : ١٢٢ ) ح ٧٢٠١ - ٧٢٠٧ ذكر انه كان خارضا للنبي صلى  
الله عليه وسلم .

( ٥ ) الاصل - أ ، ب ، ج : بردة .  
الاصل - أ : بن عمرو . وما اثبتته من كتب الحديث والسيرة . ونسخة هـ .  
فروة بن عمرو بن ردة بن صيد بن عامر بن بياضة الانصاري البياضي  
شهد بدرا والعقبة ومابعد ها . كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعثه =

وقيل : عمر بن الخطاب ايضا <sup>(١)</sup> . فكانوا يتوجهن لخرص الثمار امثالاً  
لامره واتباعا لرسمه <sup>(٢)</sup> .

وروى سهل بن ابي حنثة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال <sup>(٣)</sup>  
(اذا خرصتم فدعوا لهم الثلث فان لم تدعوا لهم الثلث فدعوا لهم الربع) <sup>(٤)</sup> .

= خارصا فما يخطئ\* . اسد الغابة (٤: ١٧٩) ، مصنف عبد الرزاق  
(٤: ١٢٢) ح ٧٢٠٠ ذكر انه كان خارصا للنبي صلى الله عليه  
وسلم على تمر المدينة . وانظر (٤: ١٢٦) ح ٧٢٠٩ و (٤: ١٣٢)  
ح ٧٢٢٩ .

(١) لم اجد ان عمر بن الخطاب كان خارصا ولكن تقدم ان عمر بن  
الخطاب كان ساعيا للنبي صلى الله عليه وسلم . ففي الحديث المتفق  
عليه عن ابي هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر  
على الصدقة الحديث . فتح الباري (٣: ٣٣١) ، مسلم (٧: ٥٦) ،  
ابوداود (٢: ١١٥) ، تحفة الاحوذى (٣: ٣٥٥) ، الدارقطني  
(٢: ١٢٣) ، وتقدم الحديث في باب تعجيل الصدقة (ص ٦٦٦)  
واغيرا وجدت في البيهقي (٤: ١١٠) حديثا فيه ان رسول الله  
بعث عمر على الصدقة .

(٢) من قولهم : رسمت له كذا فارتسمه . اي امثله . المصباح (١: ٢٤٣)  
مادة (رسم) وق م (٤: ١٢١) ، الصحاح (٥: ١٩٣٢) .

(٣) الاصل - أ ، ج : فروى .

(٤) مسند الامام احمد (٣: ٤٤٨) و (٤: ٢ ، ٣) . ابوداود (٢: ١١٠)  
ح ١٦٠٥ باب في الخرص . الترمذى (٣: ٣٥) (١٧) باب ماجاء  
في الخرص ح ٦٤٣ ، عن سهل بن ابي حنثة . قال : وفي الباب عن  
عائشة وعتاب بن اسيد وابن عباس . وقال : والعمل على حديث سهل  
ابن ابي حنثة عند اكثر اهل العلم في الخرص . وقال : وبحديث  
سهل بن ابي حنثة يقول احمد واسحق . والخرص : اذا ادركت  
الثمار من الرطب والعنب مما فيه الزكاة ، بعث السلطان خارصا يخرص  
عليهم . الخ . وتحفة الاحوذى (٣: ٣٠٤) .

النسائي (٥: ٤٢) باب كم يترك الخارص . وشرح معاني الآثار  
(٢: ٣٩) ، شرح السنة للبغوي (٦: ٣٩) ، المحلى لابن حزم  
(٥: ٢٥٥) ، البيهقي (٤: ١٢٣) ، نيل الاوطار (٤: ١٦٢) تلخيص  
الحبير (٥: ٥٨٦) . قال : قال الحاكم : وله شاهد باسناد متفق  
على صحته . ان عمر بن الخطاب امر به . صحيح ابن خزيمة =

وفيه تأويلان .

احدهما : وهو تأويل الشافعي - في القديم - ان يترك لهم الثلث او الربع من الزكاة ليتولوا اخراجه في فقرائهم جيرانهم .<sup>(١)</sup>

بل قد روى في بعض الاخبار انه قال صلى الله عليه وسلم : ( فان فسي المال الوصية والعربة )<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> .

= ( ٤٢ : ٤ ) ج ٢٣٢٠ ومما يستأنس به ما ذكره الثوري في المجموع ( ٤٧٩ : ٥ ) : ان اسناده صحيح الاعد الرحمن ، فلم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل ولا هو مشهور ولم يضعفه ابوداود . ا . هـ

( ١ ) ب : في نفسه . جيرانهم .

( ٢ ) غير هـ : والغريبة .

( ٣ ) الاحكام السلطانية للماوردي ( ص ١١٧ ) قال : فقد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوص الثمار عمالا . وقال لهم : ( خففوا الخرص ، فان في المال الوصية ، والعربة ، والواطئة ، والنائبة ) قال الماوردي .

فالوصية : مايوصى بها اربابها بعد الوفاة . والعربة : مايحرى للصلوات في حياة الحياة . والواطئة ماتأكله السابلة منهم ، وسموها واطئة لوطئهم الارض . والنائبة : مايئوب الثمار من الجوائح .

البيهقي ( ٤ : ١٢٤ ) عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : احتاطوا لاهل الاموال في الوطية ، والعامله ، والنوائب وماوجب في التمر من الحق . قال الشيخ : ان اسناده غير قوى .

وفيه ايضا عن الازاعي ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه . قال : فخففوا على الناس في الخرص . فان فيه العربة والوطية والاكلة . قال الوليد قلت لابي عمرو - الازاعي - وما العربة ؟ قال : النخلة والنخلتين والثلاث ، يمنحها الرجل الرجل . من اهل الحاجة . قلت : فما الاكلة قال : اهل المال يأكلون منه رطبا ، فلا يخرص ذلك ويوضع من خرصه .

قال : قلت : فما الوطية ؟ قال : من يفشاهم ويوزوهم .

قال الشيخ وهذا اللفظ الذي رواه الازاعي عن عمرو رضي الله عنه في التخفيف ، قد رواه مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا .

هذا وقد ذكر الشيخ من تمام حديث سعيد الخدري عن طريق يحيى بن عمارة في الحديث المتفق عليه . قال وزاد في هذا الحديث ( وليس في العرايا صدقة ) . وانظر التلخيص الحبير ( ٥ : ٥٨٦ ) ذكر اثر عمر وحديث جابر وحديث جابر المتقدم رواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه

= ( ١٢٩ : ٤ ) ج ٧٢٢٠

والثاني : ان يخرص عليهم جميعه ، ثم يدفع اليهم الثلث او الربع<sup>(١)</sup> ليتصرفوا فيه . وبأكلوه . وهو قوله في الجديد<sup>(٢)</sup> .

وروى جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول للخراص اذا بعثهم<sup>(٣)</sup> : احتاطوا لاهل الاموال في الناقبة ، والواظقة ، وما يجب في الثمرة من الحق<sup>(٤)</sup> . وفي الناقبة تأويلان .

= وفي ج ٧٢٢١ ان عمرو بن الخطاب كان يقول للخراص : دع لهم قدر ما يقع وقدر ما يأكلون . وانظر ج ٧٢٢٢ والاموال لابي حنيفة (ص ٥٨٦) ف ١٤٥١ - ١٤٥٤ وفيه الحديث ١٤٥٣ عن مكحول . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث الخراص قال : خففوا . فان في المال الحرية ، والوطية . وانظر النهاية في غريب الحديث ( ٥ : ٢٠٠ ) .

( ١ ) ب : والرابع .

( ٢ ) المجموع ( ٥ : ٤٧٩ ) قال النووي - المسألة الثانية : المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والاكثر : انه يخرص جميع النخيل والصنب . وفيه قول للشافعي : انه يترك للمالك نخلة او فخلاتياكلها اهله . ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في قلة عياله وكثرتهم . وهذا القول . نص عليه في القديم ، وفي البويطي ، ونقله البيهقي عن نصه في البويطي والبيوع والقديم . وحكاه صاحب التقريب والماوردي وامام الحرمين وآخرون . لكن في حكاية الماوردي انه يترك الربع او الثلث ويحتج له بحديث عبد الرحمن بن مسعود بن بيان عن سهل بن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ( اذا خرصتم فخذوا . ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث ، فدعوا الربع . الخ ) . وفي نيل الاوطار ( ٤ : ١٦٢ ) نقل القولين عن ابن حبان . وقال : وقال الشافعي : ان يدع ثلث الزكاة او ربعها ليفرقها هو بنفسه . وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص . ا . هـ . وقال الغزالي في الوحي ( ٥ : ٥٨٤ ) : ويدخل في الخرص جميع النخيل ولا يترك بعضه لمالك النخيل ثم ذكر الرافعي القولين كما ذكرهما النووي . ا . هـ . وانظر المنهاج ومعنى المحتاج ( ١ : ٣٨٧ ) .

( ٣ ) أ ، ب : بعثهم .

( ٤ ) تقدم تخريجه مع الحديث قبله وانظر الفائق للزمخشري ( ٤ : ٣٠ ) .

احدهما : الاضياف<sup>(١)</sup> . والثاني : ما ينوب الاموال من الجوائح .  
وفى الواطئة : ثلاث<sup>(٢)</sup> تأويلات .

احدهما : ان الواطئة المارة والسابلة . سموا بذلك لوطنهم الطريق<sup>(٣)</sup> ٤٣/ب  
وهذا قول ابن قتيبة .

والثاني : ان الواطئة : سقاطة<sup>(٤)</sup> الثمر . وما يقع منه بالارض فيوطئ<sup>(٥)</sup>  
حكاها ابو سليمان الخطابي<sup>(٦)</sup> واختاره .

(١) الاصل - أ، ج : الاصناف . هـ : الانصاف . انظر النهاية (٥ : ٢٠١)

(٢) غير هـ : ثلاثة . ب : ثلاثة تحويلات .

(٣) ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية (ص ١١٧) ولم اجد هـ هذه  
اللفظة في غريب الحديث لابن قتيبة . وذكرها ابو عبيد في الاموال  
(ص ٥٨٦) قال ابو عبيد : وفي بعض الحديث ( الوطأة ) وبعضهم  
يقول : الوطئة . فاما الوطئة فليس بشيء . واما الواطئة والوطأة فهما  
جميعا السابلة . سموا بذلك لوطنهم بلاد الثمار مجتازين . ٥٠١ هـ .

وقال ابن الاثير في النهاية (٥ : ٢٠٠) كما قال الماوردي . ولم  
ينسبه لقائل لكن ذكر الخطابي في غريب الحديث (١ : ٤٣٠) المعنيين  
معا . ونسبهما الى ابن قتيبة . ٥٠١ هـ . وقول الماوردي فيما يأتي  
حكاها ابو سليمان الخطابي واختاره . الضمير في - واختاره - يعود الى  
ابن قتيبة لا كما يفهم ، ان الضمير يعود الى الخطابي . وانظر الفائق  
في غريب الحديث للزمخشري (٤ : ٣٠) ذكر الحديث ومعنييه ولم  
يرجح ولم ينسبهما لقائل .

(٤) ب : سقاط . الاصل - أ، ج : في الارض . والتصحيح من ب، هـ .

وغريب الحديث للخطابي (١ : ٤٣٠) .

(٥) النهاية لابن الاثير (٥ : ٢٠١) وقال : فاعلة بمعنى مفعولة .

(٦) الامام العلامة ، المحدث الرحال . حمد بن محمد بن ابراهيم بن

خطاب ، البستي ، الخطابي ابو سليمان من ولد زيد بن الخطاب

ووهم الثعالبي في اليتيمة . صاحب انباه الرواة ، حيث سمى

احمد . هو من اهل بستان من بلاد كابل . صاحب التصانيف

الكثيرة الحسنة . ولد سنة ٣١٩ وتوفي ٣٨٨ .

الاعلام (٢ : ٣٠٤) ومقدمة معالم السنن بتحقيق محمد حامد الفقي

خزاة الادب (١ : ٢٨٢) ، كشف الظنون (٢ : ١٢٠٣) ، انباه الرواة

(١ : ١٣٥) ، يتيمة الدهر (٤ : ٢٣١) ، الوفيات (١ : ١٦٦) .

والثالث : انها الوطايا . واحدتهما <sup>(١)</sup> . وطنية . وهي تجرى مجرى  
الحرية <sup>(٢)</sup> . سميت وطنية لان صاحبها وطأها لنفسه او لاهله فلا تدخل فـ  
الخص . وهذا قول ابي سعيد الضير <sup>(٣)</sup> .

وروت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث  
عبد الله بن رواحة الى خيبر خارصا <sup>(٤)</sup> . فخرص <sup>(٥)</sup> اربعين الف وسق ثم خير اليهود

- 
- (١) الاصل - أ : واحد ها .  
(٢) الاصل : الحرية . أ ، ب : الحرية . ب ، هـ : سميت .  
(٣) انظر النهاية لابن الاثير (٢٠١ : ٥) ذكر نحو ما ذكره الماوردي ولم  
ينسبه لقائل لكن قال محققه : القائل هو ابو سعيد الضير . كما  
ذكر الهروي . ولم أجده في الاموال ولا في غريب الحديث . ولم يسه  
في غيرهما .  
وابو سعيد الضير ذكره الزمخشري في الفائق في مواضع عديدة .  
(٦١ : ١) ، (١١٢ : ٢) ، (٢٠٦ ، ٢٧٢) ، (١١٢ : ٣) ، (٢٢٩ ، ٢٨٨) ،  
(٣٥٤) وغيرهما . وهو احمد بن خالد ابو سعيد الضير . قال ياقوت  
كان عالما باللفة جدا . استقدمه طاهر بن عبد الله بن طاهر من  
بغداد الى خراسان . واقام بنيسابور واملى بها المعاني ، والنوادر  
وصنف في الرد على ابي عبيدة في غريب الحديث . وغريب المصنف  
وكتاب الابيات . وتوفي سنة ٢٨٣ هـ .  
بنية الرعاة (٣٠٥ : ١) ت ٥٦٣ ، معجم الادباء (١٥ : ٣ - ٢٦) ت  
٧ ، معجم المؤلفين (٢١٤ : ١) ، لسان الميزان (١٦٦ : ١) ، كشف  
الظنون (١٢٠٤ : ٢) ، روضات الجنات (٥٥٥) .  
(٤) البلدة المعروفة . وهي على نحو اربع مراحل من المدينة المنورة الى  
جهة الشام ذات نخيل ومزارع فتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في اوائل سنة سبع من الهجرة بعد حصارهم بضعة عشرة ليلة .  
تهذيب الاسماء (١٠٣ : ٣) ، معجم البلدان (٤٠٩ : ٢) ، السروض  
المعطار في خبر الاقطار محمد عبد المنعم الحميري حقه الدكتور  
احسان عباس مكتبة لبنان بيروت طبع دار القلم ١٩٧٥ م (ص ٢٨٨) ،  
المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية . حمد الجاسر (٥١٩ : ٢)  
منشورات دار اليمامة الرياض . صفة جزيرة العرب . تأليف لسان اليمين  
الحسن بن احمد بن يعقوب الهمداني . تحقيق محمد بن علي الاكوع  
الحوالي دار اليمامة - الرياض ١٣٩٧ هـ (ص ٣٢١) ، مرصد الاطلاع  
(٤٩٤ : ١) دار المعارف للطباعة . تحقيق البجاوي .  
(٥) ب : يخرص .

بين ان يأخذه . ويدفعوا عشرين الف وسق ، وبين ان يأخذه <sup>(١)</sup> . ويدفع اليهم عشرين الف وسق . فقالوا : هذا هو الحق ، وبه قامت السموات والارض <sup>(٢)</sup> . وفي رواية الشافعي انه قال : ان شئتم فلكم . وان شئتم فلي <sup>(٣)</sup> . ومعناها واحد .

وروى في الخبر ان اليهود جمعوا له حليا من حلي نساءهم ، وسألوه ان يخفف عنهم الخوص <sup>(٥)</sup> (ويأخذ منهم الحلي) <sup>(٦)</sup> فأبى عليهم . وقال : ان الرشوة سحت <sup>(٧)</sup> وانكم ابغض الناس الى وان بغض لكم لا يحملني <sup>(٨)</sup> على الحيف

- (١) ب : ان يأخذه ويدفع اليهم .  
 (٢) مسند الامام احمد (٦ : ١٦٣) ، البيهقي (٤ : ١٢٣) باب خوص التمر والدارقطني (٢ : ١٣٤) ، باب في قدر الصدقة فيما اخرجت الارض . وخوص الثمار ح ٢٥ ، ٢٦ ، وصحيح ابن خزيمة (٤ : ٤١) ح ٢٣١٥ اسناده صحيح على شرط مسلم . والترمذي (٣ : ٣٥) (١٧) باب ما جاء في الخوص ح ٦٤٣ ذكر حديث سهل بن ابي حنيفة . وقال : وفي الباب عن عائشة وعتاب وابن عباس . وابو داود (٢ : ١١٠) باب مستي يخرج التمر ح ١٦٠٦ ، والمحلي (٥ : ٢٥٥) .  
 والحديث الذي ذكره الماوردي عن عائشة هو طفق من عدة احاديث لرواة مختلفين . انظر المراجع اعلاه ومصنف عبد الرزاق (٤ : ١٢٩) مجمع الزوائد (٣ : ٧٦) ، نيل الاوطار (٤ : ١٦١) .  
 (٣) ب : علي .  
 (٤) مسند الشافعي (ص ٩٤) ، سنن البيهقي (٤ : ١٢٢) ، مختصر خلافيات البيهقي (٨٥ / ب) ، مصنف عبد الرزاق (٤ : ١٢٢) ح ٧٢٠١ عن ابن رواحة . انه خوص بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين يهود ، وقال ان شئتم فلنا وان شئتم فلكم ، قالوا : بهذا قامت السموات والارض .  
 (٥) هـ : عليهم .  
 (٦) الاصل - أ : (ساقط) . ب : فأبى فقال .  
 (٧) السحت والسحت . بمضمومتين . ويسكن الحاء . الحرام . الصحاح (١ : ٢٥٢) ، ق م (١ : ١٥٥) : الحرام ، او ما خبت من المكاسب جمعه : اسحات . المصباح (١ : ٢٨٧) مادة (سحت) .  
 (٨) ب : ليحملني .

عليكم (١)

وروي انه كان رضيحا منهم وحليفا لهم يس

فان قالوا: الاستدلال بهذا الخير لا يصح ، ولا يجوز ان يكون حجة في جواز

الخرص ، لانه ورد (٤) ثم خير ، سنة سبع قيل نزول تحريم الربا ، ثم نزل تحريم

ناسخاله (٦) لان تحريم الربا نزل اخيرا ، بدليل ما روي عن عمر رضي الله عنه

انه صعد المنبر ، فخطب ، ثم قال : ان آخر آية نزلت آية الربا ، فمات رسول

الله صلى الله عليه وسلم قيل ان يبينها . (٩)

(١) البيهقي ١٢٢/٤ باب خرم الثمر ، ينحو ما قال الماوردي برواية سليمان

ابن يسار . ومصف عبد الرزاق ١٢٢/٤ ج ٧٢٠٢ عن الزهري . وفي الدارقطني

عن جابر ١٣٣/٢-١٣٤ . فخرها عليهم ثم قال : يا معشر يهود ، انتم

ابغض الخلق الي ، قتلتم انبياء الله ، وكذبتم على الله ، وليس يحملني

يقضي ان احيف عليكم ، قد خربت عشرين الف وسق من تمر . الحديث

(٢) ب: وحليفا . ساقطة . وحليف من الحلف بكسر الحاء وسكون اللام : العهد .

ق م ١٣٣/٣ والمصباح ١٥٨/١ .

(٣) ج : والا .

(٤) هـ : وارد .

(٥) الاصل ٢٠٠ ج : قيل بدو .

(٦) هـ : له . ساقطة .

(٧) ب : اخير .

(٨) ب هـ : وقال ان خير اية

(٩) أ : يشبثها . هـ : وقيل . هـ وفي البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢١٠/١

وقال بعضهم : روي البخاري آخر ما نزل آية الربا . تفسير ابن كثير ٣٢٨/١

قال احمد : عن سعيد ابن المسيب : ان عمر قال : من آخر ما نزل آية الربا

وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ان يفسرها لنا ، فعدوا

الربا والريبة . وقال : رواه ابن ماجة وابن مردويه . . . عن ابي سعيد

الخدري قال : خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : اني لعلي انهاكم عن اشياء

تملح لكم . . . وان من آخر القرآن نزولا آية الربا ، انه قد مات رسول الله صلى الله

عليه وسلم ولم يبينه لنا . . . . .

ابن ماجة ٧٦٤/٢ (١٢) كتاب التجارات (٥٨) باب التخليط قسي ==



قيل : ان كانت آية الربا نزلت اخيرا ، فتحريم الربا<sup>(١)</sup> ، كان متقدما بالسنة قبل حكم الخوص . يدل على ذلك ، رواية فضالة بن عبيد<sup>(٢)</sup> ، قال : بيع يوم فتح خيبر قلادة فيها ذهب وخرز من المظنم بذهب ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا ، حتى تميز . لا يجوز بيع الذهب بالذهب الا مثلا بمثل<sup>(٣)</sup> على انه ليس بتحريم الربا مانعا من جواز الخوص . ولو كان مانعا منه ما عمل به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما .

وقد روى عن ابي بكر رضي الله عنه انه كان يبعث ابنه عبد الرحمن خارضا على اهل خيبر .

= الربا ح ٢٢٧٦ . فذكر حديث سعيد بن المسيب . قال في الزوائد اسناده صحيح . ورجاله موثقون الا ان سعيدا وهو ابن عروبة اختلط بآخرة .

- (١) ج ، هـ : قد كان .
- (٢) انظر لكل ما تقدم فتح الباري (٣ : ٣٤٤) باب خرص الثمار . نقله عن الخطابي . وانظر للادلّة شرح معاني الآثار للطحاوي (٢ : ٣٨) ، وما بعدها .
- (٣) فضالة بن عبيد بن ناقد بن قيس بن صهيب بن الاصم الانصاري الاوسي العمري يكنى ابا محمد ، اول مشاهده احد . ثم المشاهد كلهنا بايع تحت الشجرة . وانتقل الى الشام ، وشهد فتح مصر وسكن الشام وولى القضاء بدمشق لمعاوية . وتوفي بدمشق سنة ثلاث وخمسين فسى خلافة معاوية ، وقيل : سنة تسع وستين . اسد الغابة (٤ : ١٨٢) التقريب (٢ : ١٠٩) ت ٢٨ ، تهذيب الاسماء (٢ : ٥٠) ت ٥٣ .
- (٤) الخرزة محرّكة : الجوهر . وما ينظم . ق م (٢ : ١٨١) مادة (خرز) والصاحح (٢ : ٨٧٦) ، المصباح (١ : ١٧٩) .
- (٥) ب : وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . هـ : مسئل .
- (٦) مسلم بشرح النووي (١١ : ١٧) باب الربا . ذكر خمسة احاديث عن فضالة .

ابوداود (٣ : ٢٤٩) كتاب البيوع . باب في حلية السيف تباع بالدرهم ح ٣٣٥٢ وما بعده . البيهقي (٥ : ٢٩٢) كتاب البيوع باب لا يباع ذهب بذهب مع احد الذهب شي غير الذهب . شرح معاني الآثار للطحاوي (٤ : ٧١) باب القلادة تباع بذهب وفيها خرز وذهب ذكره بالفاظ مختلفة منها : عن فضالة قال اصبحت يوم خيبر قلادة فيها =

وروى عن عمر رضي الله عنه انه بعث ابنه عبد الله خارصا على<sup>(١)</sup> اهل  
خير فسكر حتى تكومت يده ثم اجلاهم عمر عنها .  
وليس لهما في الصحابة مخالف فثبت انه اجماع .<sup>(٣)</sup>

فان قيل : فصدا الله بن رواحة ، انما خوص على اهل خير ثم سار  
المساقاة<sup>(٤)</sup> لاثمار الزكاة ، لان رسول<sup>(٥)</sup> الله صلى الله عليه وسلم حين فتحها  
ساقاهم على النصف من ثمرها ، وانتم تمنعون من الخوص في المساقاة ، فكيف

= ذهب وخرز . فاردت ان ابيعهما فانيت النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكرت ذلك له ، فقال ( افصل بعضها من بعض ، ثم بعها كيف شئت ) .

( ١ ) ه : الى .

( ٢ ) ب : تكومت يده .

( ٣ ) فتح الباري ( ٣ : ٣٤٤ ) باب خوص التمر . نقل عن الخطابي قوله  
والخوص عمل به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات . ثم  
ابوهو وعمر فمن بعدهم . ولم ينقل عن احد منهم ، ولا من التابعين  
تركه الا عن الشعبي . ا . هـ . والنهاية في غريب الحديث ( ٤ : ٢٠٩ )  
قال : في حديث ابن عمر " بعث به ابوه الى خير فقاسمهم الثمرة  
فسحروه ، فتكومت اصابعه . الكوع بالتحريك : ان تعوج اليد من قبل  
الكوع . وهو رأس اليد مما يلي الابهام . ا . هـ .

وانظر الفائق في غريب الحديث ( ٣ : ٢٨٥ ) قال الزمخشري : ابسن  
عمر رضي الله عنهما بعث به ابوه الى خير . فقاسمهم الثمرة فسحروه  
فتكومت اصابعه ، ففضب عمر ، فنزعها منهم . قال : وروى : رفعه  
من فوق بيت ففدعت قدمه . عن الاصمعي . كوه وكعه بمعنى واحد  
وهو شبه الاشلال في الرجل واليد . قال يعقوب : ضربه فكوعه  
اي صير اكواعه معوجة . قال والضمير في ( فنزعها ) يعود الى  
خير . وفي تاريخ المدينة ( ١ : ١٨٤ ) لعمر بن شبه . تحقيق فهم  
محمد شلتوت . ط / دار الاصفهاني للطباعة بجدة ، عن ابن عمر  
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع خير الى اهلها  
بالشطر ، فلم تزل معهم حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي  
بكر وعمر رضي الله عنهما : بعثني عمر رضي الله عنه لاقاسمهم فسحروني  
فتكومت يدي . فانتزعها عمر رضي الله عنه منهم .

( ٤ ) لغة مأخوذة من السقي . لانها تحتاجه غالبا لانه انفع اعمالها واكثرها  
مؤنة . وشرعا : معاملة الشخص غيره على شجر ليتعده بسقى وغيره والثمرة  
لهما . انفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ( ١ : ٢٤٤ ) ، تصحيح التنبيه  
( ص ٨٢ ) ، مغني المحتاج ( ٢ : ٣٢٢ ) ، وانظر الاقناع للماوردي ( ص ١١ )  
وكفاية الاخيار ( ١ : ١٨٩ ) .  
( ٥ ) ج : الرسول عليه السلام .

يصح استدلالكم به على جواز الخرص في الزكاة ؟

قيل : خرص ثمار خيبر كان <sup>(١)</sup> لاجل الزكاة ولاجل المساقاة ، لان نصف ثمارها كان لهم بالمساقاة ونصفها للمساكين <sup>(٢)</sup> بالفنيمة. والزكاة في امـوال المسلمين واجبة ، وتضمنها لليهود العاملين فيها جائز ، فكان ~~الخـيـبر~~ <sup>(٣)</sup> دالا على وجوب الخرص في الزكاة . ودالا على جواز الخرص (في المساقاة ولنا فيه كلام نذكره .

وبدل على جواز الخرص <sup>(٦)</sup> من طريق المعنى <sup>(٧)</sup> والنظر، وجود الرفق <sup>(٨)</sup> به ودخول الضرر بفقده ، لانه لا يخلو من ان يمنع ارباب الاموال من التصرف في ثمارهم او يمتنعوا . فان منعوا منها ادى ذلك الى فوات البقية العظيمة في اتمامها <sup>(١٠)</sup> ومنع الناس من ابتياعها ، وفوات شهوتهم من اكلها <sup>(١١)</sup> وان مكثوا لم يخلو من احد امرين . اما ان يمتنعوا بخرص او بخير خرص . فان مكثوا بخير خرص <sup>(١٢)</sup> ذلك الى ادخال الضرر <sup>(١٣)</sup> على المساكين لمسا

- 
- ( ١ ) ه : كان . ساقطة .  
 ( ٢ ) ه : كان . ساقطة .  
 ( ٣ ) غير ج : للمساكين .  
 ( ٤ ) ب : في . ساقطة .  
 ( ٥ ) ب : جواز ، وما اثبتته اصح لان الماوردي يرى وجوب الخرص .  
 ( ٦ ) ه : ساقط .  
 ( ٧ ) ب ، ه : العبرة .  
 ( ٨ ) الام ( ٣٢ : ٢ ) وكثير من منفعة اهله انما يكن ، اذا كان رطباً وعنباً لانه اغلى ثمناً منه تمر او زبيباً ، ولو منعوه رطباً او عنباً ليؤخذ عشرة اشهر بهم . ولو ترك خرصه ، ضيع حق اهل السهمان منه . فانه يؤخذ ولا يحصى ، فخرص وخلي بينهم وبينه للرفق بهم والاحتياط لاهل السهمان وانظر الموطأ ( ١ : ٢٥٨ ) مع تنوير الحوالك .  
 ( ٩ ) ب : لارباب .  
 ( ١٠ ) اي اتمام التوسعة عليهم وفي ب : في اتمامها ومن الناس من ابتاعها شهوتهم .  
 ( ١١ ) غير ب : من اجلها .  
 ( ١٢ ) الاصل : ادا .  
 ( ١٣ ) ب : الضرب .

فيه من اضاة حقوقهم وتمحيق صدقتهم .

وان مكثوا<sup>(١)</sup> بخوص، ارتفق ارباب الاموال بتمجيل المنفعة . وارتفق المساكين بحفظ الصدقة . فكان<sup>(٢)</sup> الخوص وفقا للفريقين ، وفي المنع منه ضرر من وجهين .

فاما الجواب عن خبري<sup>(٣)</sup> جابر فهو وارد في البيع بدليل نهيه عن المزبنة ، وارخاصه في<sup>(٤)</sup> الحرايا ان تباع بخوصها تمرا فيما دون خمسة اوسق<sup>(٥)</sup> . واما قولهم : ان الخوص تخمين وحده لا اختلافه ، فغلط . انما هو اجتهاد ، وليس وجود الاختلاف فيه (بما منع منه كما ان التقويم لا يمنع منه وجود الاختلاف فيه)<sup>(٦)</sup> لانه اجتهاد<sup>(٧)</sup> .

واما قولهم : لما لم يجز الخوص في الزرع<sup>(٨)</sup> لم يجز في الثمار ، فالفرق

(١) هـ : امكثوا .

(٢) ب : فكل .

(٣) أ : خبر ابن جابر .

(٤) ب : من الحرايا ان يباع تخريصها . ا. هـ والعري : هي النخلة التي يعربها الرجل محتاجا ، اي يجعل له ثمرتها . فرخص للمعسر ان يبتاع ثمرتها المعسر بتمر لموضع حاجته . سميت عرية ، لانها اذا وهب ثمرتها فكأنه جردها من الثمرة . وعراها منها . والمزبنة : بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر ، لانها تؤدي السبي النزاع والمدافعة . من الزين هو الدفع . ا. هـ

الفائق (١ : ٢٩٨-٢٩٩) فلما منع من المزبنة لعدم الضرورة اليها رخص في الحرايا للضرورة . ولكن فيما دون خمسة اوسق . وانظر سنن ابي داود (٣ : ٢٥٢) لتفسير الحرايا .

(٥) ابي داود (٣ : ٢٥٢) البيوع . باب في مقدار العرية ح ٣٣٦٤ ، الدارمي (٢ : ٢٥٢) البيوع . باب في الحرايا .

(٦) أ : (ساقط) .

(٧) انظر شرح السنة للبغوي (٦ : ٣٨) ، فتح الباري (٣ : ٣٤٤) نقلا عن الخطابي وتحفة الاحوذى (٣ : ٣٠٥) ، ودلائل الاحكام مخطوطة

(١٣٦/ب) .

(٨) نقل مالك بن انس : ان عدم الخوص في الزرع اجماع - تنوير الحوالسك

(١ : ٢٥٩) .

(١) بينهما من وجهين .

احدهما : ان للزرع حائلا يمنع من خوصه . وليس لتمر النخل حائل (٣) ١/٤٥  
يمنع من خوصه .

والثاني : ان الحاجة غير داعية الى خوص الزرع . لان الانتفاع بها  
قبل الحصاد (٤) غير مقصود . (والحاجة داعية الى خوص الثمار، لان الانتفاع  
بها قبل الجفاف مقصود) (٥) .

واما قولهم : لما لم يجز خوصها على الارض بعد الجداد ، لم يجز  
قبله فالجواب عنه من وجهين .

احدهما : ان ماعلى الارض يمكن كي له ، فلم يجز خوصه ، لان الكيل  
نص والخرص اجتهاد . وماعلى النخل لا يمكن كي له ، فجاز خوصه ، لان فقد  
النص صحيح للاجتهاد .

والثاني : ان ماعلى الارض يمكن اخذ زكاته في الحال ، فلم يحتاج الى  
تقديره بالخرص وماعلى النخل لا يمكن اخذ زكاته في الحال ، فاحتاج الى  
تقديره (٧) بالخرص .

واما قولهم : ان ما يقصد به (٨) من معرفة القدر ، باطل . ومن التضمنين  
فاسد .

فالجواب عنه ان يقال : انما ابطالتم الخوص ، لان رب المال لو ادعى

(١) ذكرهما البغوي (٦ : ٣٨) .

(٢) ج : من . ساقطة . ه : يمنع فيه من .

(٣) أ ، ج : حائلا . الاصل : يمنع منه من خوصه . ج : يمنع منه خوصه .

(٤) الاصل - أ ، ج : قبل الجفاف مقصود .

(٥) غير ه : ساقط .

(٦) ب : فاما قولهم . . . بعد الجفاف .

(٧) أ : تقدير .

(٨) قوله : به . اي بالخرص .

(١) غلطاً (او نقصاناً صدق . وهذا فاسد بعد<sup>(٢)</sup> الماشية . فانها تعد على ريسها . ولو ادعى غلطاً<sup>(٣)</sup> يمكن مثله صدق .  
وابطلتم التضمين ، لانه بيع رطب حاضر بتمر غائب<sup>(٤)</sup> . وهذا ليس ببيع من وجهين .  
احد هما : ان الزكاة تخرج من تمرها لامن رطبها .  
والثاني : ان ماضيه<sup>(٥)</sup> من الزكاة هو الواجب فيها . لانه<sup>(٦)</sup> بسـدل  
الواجب منها . فثبت جواز الخوص بما ذكرنا . والله اعلم .

- 
- ( ١ ) قوله : غلطاً . فيه نظر . لان الكلام في العد والحساب . وكسان الصواب ان يقول : غلطانا بالتاء المثناة فوق بدل الطاء المهملة . قال الزمخشري في الفائق ( ٣ : ٧٥ ) : يقال : غلط في كل شيء . وقلت في الحساب خاصة . وانظر مغني المحتاج ( ١ : ٣٨٨ ) . هـ . ا . هـ . وقد تكرر هذا من الماوردي وغيره كما تقدم وكما سيأتي .  
( ٢ ) هـ : بعدد الماشية لانها .  
( ٣ ) الاصل - أ ، ج : ( ساقط ) .  
( ٤ ) ب : بضمن .  
( ٥ ) الاصل : احدها . ساقطة .  
( ٦ ) اي ما يؤخذ منه في الزكاة . فهو الواجب لا بدل الواجب . والا فسان رب المال لو ادعى تلف المال بأفة لا يضمن اجماعاً . نقل الاجماع ابن المنذر . فتح الباري ( ٣ : ٣٤٤ ) .  
( ٧ ) ب : لانه .

## أ - ٨٨ فصل متمم

فاما ثمار البصرة ، فقد اجمعت الصحابة رضى الله عنهم ، وعلموا<sup>(١)</sup> الامصار ، على ان خرصها غير جائز لكثرتها وما يلحق من المشقة ، ويلزم مسن المؤنة في خرصها ، ولما جرت عادة ارباب الثمار بها من تفريق<sup>(٢)</sup> عظم ما يسرد اليهم بالثنايا منها<sup>(٣)</sup> ، وتجاوزهم فيه حد الصدقة . ولا باحتهم في تعارفهم<sup>(٤)</sup> ب / ٤٥ ب الاكل للمجتاز بها<sup>(٥)</sup> . فرأى السلف رضى الله عنهم ان تؤخذ صدقتهم من

- ( ١ ) هـ : الاعصار .  
( ٢ ) ب : وما .  
( ٣ ) ب : ما عظم . ولعلها معظم . وعظم الامر ، بالضم والفتح . معظمه ق م ( ٤ : ١٥٣ ) .  
( ٤ ) ب : بالبنامها . وما اثبتته من الاحكام السلطانية ( ص ١١٧ ) وسيأتى قريباً .  
( ٥ ) هـ : تعارفهم . وما اثبتته من الاحكام السلطانية .  
( ٦ ) الاحكام السلطانية ( ص ١١٧ - ١١٨ ) قال : فاما ثمار البصرة فيخرص كرومها ، وهم في خرصها كغيرهم . ولا يخرص عليهم نخلها ، لكثرتها ولحق المشقة في خرصه . فانهم يبيحون في التعان اكل المارة منها وانما قدر لهم الصدر الاول من ثناياها في يومى الجمعة والثلاثاء يصرف معظمه في اهل الصدقات . وجعل لهم في عوض الثنايا كبار الثمار ، وحملها الى كرسى البصرة ، ليستوفى اعشاها منها . هناك وليس يلزم هذا غيرهم . فصاروا بذلك مخالفين لمن سواهم . ا . هـ . ولا يرتضى العلماء كلام الماوردى هذا بل جعلوا نخيل البصرة وغيرها سواء . وضعفوا كلام الماوردى . ففي النهاية ( ٣ : ٨٠ ) قال الرملسى وشمل كلامه ثمار البصرة . فهي كغيرها وان استثنائها الماوردى فقال ( يحرم خرصها بالاجماع لكثرتها وكثرة المؤنة في خرصها . ولا باحسة اهلها الاكل منها للمجتاز . قال وتبعه الرويانى . قال : هذا فى النخل . واما الكوم فهم فيه كغيره . قال : ولهذا قال الاذرى : لم ار هذا لغير الماوردى . وقضية كلام شيخه الصميرى والاصحاب قاطبة عدم الفرق . ا . هـ . وكان قد نقل ان السبكي يؤيد الماوردى والرويانى فقد قال السبكي وطى هذا فينبغى اذا عرف من شخص او بلد ما عصرف من اهل البصرة يجرى عليهم حكمهم . ا . هـ . ومغنى المحتاج ( ١ : ١٨٧ ) التحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٥٦ ) قال ابن حجر عن طريقه الماوردى هذه وهى طريقة ضعيفة تفرد بها . ا . هـ . وانظر الجلال المحلى وقلبيوى ( ٢ : ٢٠ ) .

- (١) الكُوسَى عند دخول ثَمَرِهَا البَصْرَةَ . فيكون ذلك ارفهَ ياربِها واحظُـــــــى (٢)  
للمساكين ، واخذ (٣) الصدقة تمرا مكنوزا .  
وقد قيل : انهم جعلوا الظروف (٤) ومؤنة العمل فيها عوضاً عن الثنايا (٥)  
الذى لا يضايقون في قدره . ولا يمنعون (٦) يومى الثنايا (٧) من حمله .  
هذا في ثمار النخل .

(١) الكوسى : لم اجد من ذكره ويبدو من كلام الماوردى انه مكان جلوس العشار لاخذ العشر ولذلك فان كثيرا من القوى تسمى بهذا الاسم قال فى معجم البلدان (٤ : ٤٥١) : كرسى . بلفظ كوسى الذى تجلس عليه الملوك . وتشديد الباء ليس للنسبة . وهى قرية بطبرية . . . الخ وفى المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية - لحمد الحاسر ذكر مكانين بهذا الاسم (٣ : ١٢١٤) احدهما : الكرسى . بضم الكاف على اسم الكوسى الذى يجلس عليه . من اعمال فيفا . بمنطقة جازان . والثانى : كرسى الدائرة . من قرى بنى حريس . من اعمال العارضة بمنطقة جازان ايضا . ا . هـ وفى الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر . الكوسى موضع بين مصر ومكة (ص ٨٤) . ولم اجد هذا الاسم فى قرى البصرة كما لم يعلم المصنفون الذين سألتهم ، عن مكان بهذا الاسم فى البصرة . ويظهر ان اهل البصرة ثم الحال وحذفوا المحل فقالوا العشار . وهى منطقة معلومة فى البصرة . ا . هـ وانظر مراد الاطلاع (٢ : ١١٥٨) .

- (٢) غيراً : احظ .  
(٣) هـ : فاخذ . وقوله واخذ معطوف على المصدر المنسبك من ان وتلخذ قبله . فيكون المعنى فرأى السلف اخذ صدقتها من الكوسى . واخذ الصدقة تمرا مكنوزا والمكنوز والكثير هو التمر يوضع فى القواصر للشتاء ق م (٢ : ١٩٦) ، المصباح (٢ : ٢٠٣) .  
(٤) ب : الظروف .  
(٥) النسخ : عن السا الذى .  
(٦) غير ب : ولا يمنع . النسخ بدمى الساب من جملة .  
(٧) اراد بيومى الثنايا يومى الجمعة والثلاثاء . وعبرة الاحكام السلطانية =



فاما الكرومُ فهُمُ وغيرُهُم فيها سوا<sup>١</sup>، تَخَرَّصُ عَلَيْهِمُ كَمَا تَخَرَّصُ عَلَى النَّاسِ  
كَلْبِهِمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

= واضحة فهي تقول - كما تقدم - وانما قدر لهم الصدر الاول - من  
ثناياها في يومى الجمعة والثلاثاء يصرف معظمه في اهل الصدقات .  
( ١ ) غير ه : كلبهم . ساقطة .

سَأَلَةٌ (٨٩)

٤٥/ب

قال الشافعي : (١) وقت الخرص إذا حل البيع (٢) وذلك حين يرى  
في الحائط الحمرة (٣) أو الصفرة (٤) وكذلك حين يتموه العنب، ويوجد (٦) فيه  
ما يؤكل منه (٧).

قد مضى الكلام في جواز الخرص .

فاما وقت الخرص، فهو حين تجب الزكاة (ووجوب الزكاة) (٩) يكن بيد و  
الصلاح، ويد والصلاح في الثمار، ان تحمر، او تصفر، وفي العنب ان يتموه  
او يسود اذا استطيع اكله ويدت منفعة (١١).

- (١) ب : وقت .  
(٢) أ : المبيع .  
(٣) الحائط : البستان . جمعه حيطان وحياط . ق م (٣ : ٣٦٨) ،  
المصباح (١ : ١٦٩) وجمعه حوائط .  
(٤) اذا تغيرت البسرة الى الحمرة ، قيل : هذه شقحة . وقد اشقح  
النخل . فاذا ظهرت فيه الحمرة قيل : ازهى النخل . وهو الزهو  
(بفتح الزاى) وفي لغة اهل الحجاز بضم الزاى - الزهو . ا . هـ .  
الاصمعي النخل والكوم (ص ٧) وقال في (ص ٨) :  
ويقال : افسح التمر : اذا احمر او اصفر .  
(٥) أ ، ب : والصفرة . ب : وذلك حين .  
(٦) النسخ يؤخذ منه . ب : ويؤخذ . والتصحيح من المطبوع . المزنى  
(ص ٤٧) ، الطبرى (٣ : ٤١ ب) .  
(٧) المزنى (ص ٤٧) ، الطبرى (٣ : ٤١ ب) .  
(٨) ب ، هـ : وقد .  
(٩) ب : (ساقط) .  
(١٠) غير أ : بان .  
(١١) الام (٢ : ٣٢) ، الطبرى (٣ : ٤١ ب) ذكر كيفية بد والصلاح في العنب  
فالا سود بالسواد . والابيض بالبياض . وقال : قال بعض اصحابنا  
معنى قول الشافعي : يتموه . اى يجرى الماء فيه . وقال بعضهم : بل  
يصفر . يقال تموه العنب ، اذا اصفر . ا . هـ . والروضة (٢ : ٢٥٠) ،  
نهاية المحتاج (٣ : ٨٠) ، مصادر الفصل قبل هذه المسألة .

وانما وجبت الزكاة بيد و الصلاح ولم تجب فيما قبل لامرين .  
 (١) احدهما : ان المقصود بالزكاة ، المواساة بالمال المنتفع به . ومالم  
 بيد صلاحه لا ينتفع به غالبا ، فلم تجب فيه الزكاة .  
 والثاني : ان الزكاة استحداث حق شائع في الثمرة ، ومالم بيد (٣) صلاحه  
 لا يمكن استحداث حق شائع فيه . (٤) لانه لا يصح الا باشتراط القطع ، واشتراط  
 القطع لا يصح في المشاع ، (٦) فلاجل ذلك لم تجب فيه الزكاة .  
 ١/٤٦ ثم لم يجز الخرص قبل وجوب الزكاة لامرين .  
 احدهما : ورود المسقة . وهو ما روت عائشة رضي الله عنها ( ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خير خارصا  
 اذا طاب اكل الثمار ) (٨)  
 والثاني : ان المقصود بالخرص ، حفظ الصدقة على الساكنين  
 وانتفاع ارباب الاموال بالتصرف . وقبل بد و الصلاح . ليس للساكنين حق  
 يحفظ عليهم .  
 ولا رباب الاموال التصرف في ثمارهم . (١١)  
 فلاجل ذلك لم يجز الخرص قبل (١٢) وجوب الزكاة

- 
- ( ١ ) ب : ولما لم .  
 ( ٢ ) ب : في الثمر .  
 ( ٣ ) النسخ : بيد و .  
 ( ٤ ) ب : المستحداث حد .  
 ( ٥ ) مفني المحتاج ( ٢ : ٨٨ ) .  
 ( ٦ ) التحفة وحواشيه ( ٤ : ٤٦١ ) ، وانظر حاشيتي العبادي والشيرواني .  
 ( ٧ ) الاصل - أ ، ج : اذا حان وما اثبتته موافق لكتب الحديث .  
 ( ٨ ) تقدم قريبا .  
 ( ٩ ) ب : حفظ . ساقطة .  
 ( ١٠ ) الاصل : حفظ حق .  
 ( ١١ ) لما تقدم من ان الزكاة لا تجب الا بيد و الصلاح . فان لم بيد الصلاح  
 فلا يتعلق بالمال حق . وحينئذ فلا رباب الاموال التصرف باموالهم .  
 ( ١٢ ) ب : ولاجل .  
 ( ١٣ ) ب : الخرص على وجوب .

ببد والصلا<sup>(١)</sup>ح .

فلو خرصها الساعى قبل بدو الصلا<sup>(٢)</sup>ح ، كان خرصه باطلا ، واعاد الخرص  
بعد بدو الصلا<sup>(٣)</sup>ح .

فلو كان لرجل حائطان بدا صلا<sup>(٤)</sup>ح احدهما ، ولم يبد صلا<sup>(٥)</sup>ح الاخر فقيه  
وجهان .

احدهما : يخرصان معا ، ويكون حكم الصلا<sup>(٦)</sup>ح جاريا عليهما .  
والوجه الثانى : يكون لكل واحد منهما حكم نفسه ، فيخرص ما بدا  
صلا<sup>(٧)</sup>حه (دون ما لم يبد صلا<sup>(٨)</sup>حه) الا ان يكون ما بدا صلا<sup>(٩)</sup>حه اقل من خمس  
اوسق ، فلا يخرص حتى يبدو صلا<sup>(١٠)</sup>ح الاخر فيخرصان معا . والله اعلم .

(١) ولكثرة العاهات قبل بدو الصلا<sup>(١١)</sup>ح . نهاية المحتاج (٣ : ٨٠) التحفة  
وحواشيها (٣ : ٢٥٧) .

(٢) لان شرط الخرص ان يكون بعد بدو الصلا<sup>(١٢)</sup>ح كما تقدم . قال فـسـى  
المنهاج مع الجلال المحلى (٢ : ٢٠) ويسن خرص الثمر اذا بدا صلا<sup>(١٣)</sup>حه .

(٣) لم يتكلم العلماء فيما رأيت عما اذا كان له حائطان . لان المفروض ان  
نضم احدهما الى الاخر فهما كحائط واحد . لكن تكلموا عما اذا كان له  
نهران من الثمر او انواع وبدا الصلا<sup>(١٤)</sup>ح فى بعض دون بعض فهل يخرص  
الكل ؟ وجهان . احدهما فى البحر . والاوجه ، على ما قاله الشيخ  
عدم الجواز . لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضى شهبه ، الجواز . نهاية  
المحتاج (٣ : ٨٠) وذكر شيراطسى توجيهها للجواز فقال : ان ما لم  
يبد صلا<sup>(١٥)</sup>حه تابع فى البيع لما بدا صلا<sup>(١٦)</sup>حه . ان اتحد بستان وجنس  
وحمل وان اختلفت الانواع . ا . هـ . معنى المحتاج (١ : ٣٨٧) .

(٤) الاصل - أ : ان يكون .

(٥) هـ : (ساقط) .

(٦) لانه حينئذ لم تتعلق به الزكاة .

(٧) الاصل - أ ، ج : الاخر . ساقطة . وعبارتهم حتى يبدو صلا<sup>(١٧)</sup>حه .  
والضمير يعود الى الاخر .

١/٤٦

## سألة (٩٠)

قال الشافعي : (١) وَيَأْتِي الْخَارِصُ النَّخْلَةَ فَيَطِيفُ بِهَا حَتَّى يَرَى كُلَّ مَا فِيهَا ، ثُمَّ يَقُولُ : خَرَصُهَا رُكْبًا كَذَا ، وَيَنْقُصُ إِذَا صَارَتْ تَمْرًا كَذَا ، فَيَشْتَبِهَا عَلَى كَيْلِهَا تَمْرًا ، وَيَصْنَعُ ذَلِكَ بِجَمِيعِ الْحَائِطِ . وَهَكَذَا الْحَنْبُ (٢) .  
قد مضى الكلام في وقت الخرص (٣) .

ب/٤٦

فاما كيفية الخرص، فعلى ما وصفه الشافعي : وهو ان ياتي الخارص فيطوف بكل نخلة حتى يرى ما فيها ويقدره وطبا وينظر كم يصير تمرا، ثم يفعل كذلك بجميع النخل (٤) .

(١) هـ : ويأتي . ساقطة .

(٢) ب : فيطوف (في كل ما يأتي) . قال في كتاب الافعال لابن القطاع ت ٥١٥ هـ ط/١ سنة ١٣٦٠ دار المعارف العثمانية (٢: ٣٠٥) ، طاف بالشيء طوفاً، وطوفاً، وطوفاً، وطوفاً، استطاد حوله . وطاف بالبلاد طوفانا، واطاف اطيافاً، لغة . وفي البلاد طوفانا : سار والخيال : طيفا . طرق . ا.هـ

وفي الافعال لابن القوطية ت ٣٦٧ تحقيق على فوده ط/١ مطبعة مصر ١٩٥٢ م . (ص ١١٩) والواو والياء في عين الفعل . طاف فسي البلاد طوفانا . والخيال . طيفا . طرق . والشيطان بالانسان عرض له . واطفت بالرجل المحت به . ا.هـ

ولم اجد في القاموس المحيط والمصباح والصحاح والمختار غير طاف طوفانا بالواو انظر مادة (طاف) .

(٣) ب : كذا وكذا وينقص اذا صار تمرا كذا وكذا فيبينها . أ : فيشبهها .

(٤) (٤٧ ص) كما في نسخة ب . الام (٢: ٣٢) فيطوف . والطبرى (٣: ٤١ ب) ، نهاية المطلب (٣: ٢٠٦/أ) .

(٥) وقلنا انه عند بدو الصلاح ، ولا يصح قبله .

(٦) غير ب : فيطيف بالنخلة .

(٧) أ : يرى . ساقطة .

(٨) الاصل - أ : ذلك . وما اثبتته اولى . لانه يفعل مثله . ولا يفعله نفسه .

(٩) ب، هـ : الحائط .

فإذا<sup>(١)</sup> كان النخل نوعا واحدا ، جاز أن يخرص جميع ثمارها رطبيا ويحصيه ، ثم ينظر كم يصير تمرا ، ويثبت .

وإذا<sup>(٢)</sup> كان النخل أنواعا ، لم يجز أن يحصي<sup>(٣)</sup> جميع خرصه رطبيا ثم يجعله تمرا حتى يخرص كل نوع منها رطبيا . ويرده<sup>(٤)</sup> إلى القدر الذي يصير تمرا ، لأن الرطب قد يختلف في نقصانه لاختلاف أنواعه<sup>(٥)</sup> . فمنه ما يعود إلى نفسه ، ومنه ما يعود إلى ثلاثة أرباعه .

فإذا احصى جميع الأنواع رطبيا ، ثم جعلها تمرا<sup>(٦)</sup> ، ونقصانه مختلف اشكل عليه ولم يصح له<sup>(٧)</sup> . وإذا كان نوعا صح له<sup>(٨)</sup> .

واختلف أصحابنا في قول الشافعي ( ويضيف بكل نخلة ) هل هو شرط في صحة الخرص ، أو استظهار ؟ على ثلاثة مذاهب<sup>(٩)</sup> .

أحدها : أنه استظهار واحتياط ، وليس بواجب ولا شرط<sup>(١٠)</sup> لازم ، لما فيه من المشقة لاسيما<sup>(١١)</sup> مع كثرة النخل .

( ١ ) أ : فان .

( ٢ ) ج : وان .

( ٣ ) ب : أن يخرص جميع خرصها . ج ، هـ : خرصها .

( ٤ ) ب : ثم يرده .

( ٥ ) ب : أنواعهم .

( ٦ ) هـ : ثمرة .

( ٧ ) الأصل - أ ، ج : له . ساقطة .

( ٨ ) المجموع ( ٥ : ٤٧٨ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٥٠ ) ، الرافعي ( ٥ : ٥٨٤ ) ،

مغنى المحتاج ( ١ : ٣٨٧ ) ، التحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٥٧ ) ، المحلى

( ٢ : ٢٠ ) .

( ٩ ) نقل كلام الماوردي هذا . النووي في المجموع باختصار ( ٥ : ٤٨٩ ) فقال

فقليل : هو شرط ، لا يصح الخرص إلا به . لأنه اجتهد . فوجب بسذل

المجهود فيه . وقيل : هو مستحب واحتياط ، وليس بشرط ، لأن فيه مشقة

والثالث : وذكره كالموردي .

( ١٠ ) ب : ولا بشرط .

( ١١ ) ب ، هـ : لا . ساقطة .

والثاني : انه شرط في الخوص، لا يصح الابه، لان الخوص اجتهد  
يلزمه بذل المجهود فيه .<sup>(١)</sup>

والثالث : وهو اصحها<sup>(٢)</sup> : انه ان كانت الثمرة بارزة عن السعف<sup>(٣)</sup> ظاهرة  
من الجريد على ماجرت به عادة العراق في تدلية الثمار<sup>(٤)</sup>، لم تكن اطافسة<sup>(٥)</sup>  
الخارص بكل نخلة شرطا، بل كان ذلك استظهارا واحتياطا، لان جميع  
ثمرها مرئي .

وان كانت الثمرة مستترة بالسعف . مغطاة بالجريد على ماجرت به  
عادة الحجاز، كان اطافة الخارص/بالنخلة شرطا (في صحة الخوص)<sup>(٦)</sup> لان ثمرها ١/٤٧  
خفي .

( ١ ) ج : ويلزم . ه : يلزم .

( ٢ ) غير ه : اصحهما .

( ٣ ) السعف : اغصان النخل مادامت بالخوص . فان زال الخوص عنها  
قيل : جريد ، الواحدة سعفة . المصباح ( ٢٩٧ : ١ ) ، ق م ( ١٥٧ : ٣ )  
( ٢٩٢ : ١ ) ذكر هنا الجريد . والصحاح ( ٤٥٥ : ٢ ) . والنخل  
والكرم للاصمعي ( ص ٥ ) : والسعف هو الجريد عند اهل الحجاز  
واحدته جريدة . . الخ

( ٤ ) غير ب : الثمار لم . ساقطة .

( ٥ ) أ : الخارص . ساقطة .

( ٦ ) أ : ( ساقط ) .

٩٠ - ١  
فصل  
متمم

فاذا عرف الخارص مبلغ قدرها بالخرص وطبا وعنبا، وماتصير<sup>(١)</sup> اليه تمسيرا  
او زبيبا، فقد كان الشافعي<sup>(٢)</sup> - في القديم - يرى انه يترك عليهم من زكاتها  
الثلث او الربع، لخبر سهل بن ابي حنيفة المتقدم ذكره، ليتولوا اخراجهم<sup>(٤)</sup>  
في فقراهم، واهل الحاجة من جيرانهم، ويثبت عليهم (مابقى) . ثم  
رجع عن ذلك - في الجديد - وقال : لا يترك عليهم<sup>(٥)</sup> شيئا من زكاتها  
ويثبت عليهم جميعها تمرا، على ماخرج به الخرص<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

- 
- ( ١ ) ج : يصير .  
( ٢ ) غير ب : وزبيبا .  
( ٣ ) ب، هـ : يرى في القديم .  
( ٤ ) هـ : والربع .  
( ٥ ) ج : (ساقط) .  
( ٦ ) ب، هـ : بها الخرص .  
( ٧ ) الشرح الكبير ( ٥ : ٥٨٥ ) الصحيح المشهور . ادخال الكل . . . . .  
لاطلاق النصوص المقتضية لوجوب العشر. والروضة ( ٢ : ٢٥٠ ) : ان ترك  
النخلة والنخلات هو القديم . نص عليه البيهقي ونقله عنه البيهقي . ا. هـ  
والمحلى مع قليوبي ( ٢ : ٢٠ ) ، مفني المحتاج ( ١ : ٣٨٧ ) ، التحفة  
وحواشيها ( ٣ : ٢٥٧ ) ساند ان يترك لرب المال الثلث او الربع  
للحديث . وقال انه مذهب الحنابلة . شرح السنة للبيهقي . نهاية  
المحتاج ( ٣ : ٨٠ ) .



قال الشافعي : ( ثُمَّ يُخَلِّي بَيْنَ أَهْلِهِ وَبَيْنَهُ . فَإِذَا صَارَ تَوًّا أَوْ نَيْبًا  
أَخَذَ الْعُشْرَ عَلَى خَرَصِهِ )<sup>(١)</sup> وهذا صحيح .

إذا خرس الثمار على أربابها ، وعرف قدرها بعد جفافها ، اثبت قدر  
الزكاة عليهم\* وخلي بينهم وبين ثمارهم ليقوموا بحفظها ويتولوا امر الانفساق  
عليها .

فان اختاروا ان تكون <sup>(٢)</sup> بايد يهيم امانة، فعل، ولم يكن لهم التصرف <sup>(٣)</sup> فيها .

وان اختاروا ان تكون مضمونة عليهم ، ضمنهم قدر زكاتها ، وجاز لهم التصرف فيها .

فإذا تصرفوا ضمنها، فيكون<sup>(٤)</sup> التضمن مبيحا للتصرف . والتصرف موجبا للضمان . إلا ان يكن رب المال ممن لا يصح ضمانه لصغر او جنون او سفاهة فلا يجوز تضمينه إلا ان يضمنها وليه .

- (١) المزني (ص ٤٧) ، الام (٣٢: ٢) ، نهاية المطلب (٣: ٢٠٨/ب) .
- (٢) غير أ : يكن .
- (٣) ب : وان لم يكن .
- (٤) اي المتصرف بها .
- (٥) ب : فيكون التصرف .

(٦) النووي في المجموع (٥ : ٤٨١) ، الروضة (٢ : ٢٥١) قال : هــ  
الخرص عبرة ، او تضمن ؟ قولان . اظهرهما : تضمن ، ومعناه  
ينقطع حق الساكنين من عين الثمرة ، وينقل الى ذمة المالك . والثاني  
عبرة ، ومعناه انه مجرد اعتبار للقدر ، اي ( ولا ينقطع حق الساكنين في  
عين الثمرة ) قال في المجموع : ومن فوائد الخلاف : انه هل يجوز  
التصرف في كل الشمار بعد الخرص ؟ ان قلنا : تضمن ، جاز . والافيه  
خلاف مبني على ان الزكاة تتعلق بالعين ام بالذمة . هذا فيمما  
اذا تصرف في قدر الزكاة . اما ما زاد على قدر الزكاة فنقل امام  
الحرمين والفزالي اتفاق الاصحاب على نفوذه . قال الرافعي : ولكن  
الموجود في كتب العراقيين ، انه لا يجوز البيع ولا سائر التصرفات فسي =

شيء من الثمار اذا لم يصير التمرف في ذمته بالخرص . الخ . وفي الروضة فاذا قلنا عبارة ، فضمن الخارص المالك حق الساكن تضمننا صريحا وقبله المالك ، كان لغوا . ويبقى حقهم على ما كان . واذا قلنا تضمين . فهل نفس الخرص تضمن ام لا بد من تصريح الخارص بذلك ؟ فيه طريقان . احدهما : على وجهين . احدهما : نفسه تضمن . الثاني لا بد من التصريح . قال امام الحرمين : وطى هذا فالذى اراه انه يبقى تضمن الخارص . ولا يحتاج الى قبول المالك . والطريق الثاني وهو المذهب الذى عليه الاعتماد ، وقطع به الجمهور : انه لا بد من التصريح بالتضمن . وقبول المالك . فان لم يضمنه ، او ضمنه ، فلم يقبل المالك ، بقي حق الساكن على ما كان . وهل يقوم وقت الخرص مقام الخرص ؟ ان قلنا : لا بد من التصريح بالتضمن لم يقم والا فوجهان قلت : الاصح لا يقوم . والله اعلم .

والرافعى ( ٥ : ٥٨٨ ) والمحلى وقلوبى ( ٢ : ٢٠ ) ، وتحفة الطلاب ( ص ٤٤ ) ، والتنبيه ( ص ٤١ ) ، وانظر المنهاج مع مفنى المحتاج ( ١ : ٣٨٧ ) قال : فاذا خرص . فالظاهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمرة ، ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب . وقيل ينقطع بنفس الخرص . والاحكام السلطانية ( ص ١١٨ ) .

( فائدة ) قال الشربيني في مفنى المحتاج ( ١ : ٣٨٨ ) : وقد يفهم كلام المصنف ( فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع المخروص . الخ . انه يتمتع عليه التصرف قبل التضمن في جميع المخروص لبعضه . وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معيئا فلا يجوز اكل شيء منه .

( فائدة ) فان لم يبحث الحاكم خارصا ، ولم يكن حاكم ، تحاكم السبي عدلين عالين بالخرص ، يخرصان عليه ، لينتقل الحق الى الذممة ويتصرف في الثمرة . مفنى المحتاج ( ١ : ٢٨٨ ) ، الرافعى

( ٥ : ٥٩٠ ) ، المجموع ( ٥ : ٤٨٥ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٨٢ ) .

( فائدة ) هل يخرص على الفقير ؟ استشكل الاوزاعي وغيره اطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره . بعد التضمن ، اذا كان المالك معسرا ويعلم انه يصرف الثمرة كلها في دينه ، او يأكلها عياله قبل الجفاف ويبيع حق الساكنين ، ولا ينقصهم كونه في ذمته الخربة . مفنى المحتاج ( ١ : ٣٨٨ ) ، تحفة المحتاج ( ٣ : ٢٦٠ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٨٢ ) قال ومحل جواز التضمن المتقدم اذا كان المالك موسرا ، وان كان معسرا فلا . لما فيه من ضرر المستحقين . ا هـ .

١/٤٧

## مسألة (٩٢)

قال الشافعي : ( فَإِنْ ذَكَرَ أَهْلُهُ أَنَّهُ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ صَدَقُوا <sup>(١)</sup> فَإِنْ أَتَيْهِمْ أَوْ أَحْلَفُوا <sup>(٢)</sup> ) وهذا كما قال .

إذا خرس الخارص ثعرة وجل ، وسلمها إليه أمانة ، أو مضمونة <sup>(٣)</sup>  
فأدمى تلفها ، أو تلف شيء منها بجائحة <sup>(٤)</sup> سماوية <sup>(٥)</sup> كبرد أو جراد ، أو جنايسة  
أدمى كسرة أو حريق ، لم تخل دعواه من ثلاثة أحوال .

أحدها : أن يعلم استحالتها وكذبها ، فلا تسمع بحال وتؤخذ منه الزكاة <sup>(٦)</sup> .  
والحال الثانية : أن يعلم صدقها وحدوثها ، فهي مسمومة ، وقولها  
فيها مقبول ، ولا يمين عليه ، ولا زكاة سواها أخذها أمانة أو ضمانا ، لأن  
أن أخذها أمانة فالأمين لا يضمن <sup>(٧)</sup> إلا بالتحدي ، وإن أخذها مضمونة  
فالضمان <sup>(٨)</sup> لا يلزمه إلا بالتصرف ، وإنما لم يلزمه الضمان <sup>(٩)</sup> وإن شرط عليه <sup>(١٠)</sup>  
إلا بالتصرف لأن أصل الزكاة أمانة غير مضمونة ، وما كان أصله غير مضمون لم  
يلزم فيه الضمان بالشرط <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> .

- 
- ( ١ ) غير ب : أو شيئا .  
( ٢ ) المزني ( ص ٤٧ ) . . جائحة أذهبت أو . . حلفوا . والام ( ٣٢ : ٢ ) .  
( ٣ ) ج ، هـ : السامى .  
( ٤ ) الأصل : فاعا .  
( ٥ ) هـ : بحاجة .  
( ٦ ) غير ج : سما .  
( ٧ ) انظر لهذه المسألة الروضة ( ٢٥٣ : ٢ ) ، الرافعي ( ٥٩١ : ٥ ) الشيرازي  
على التحفة ( ٢٦١ : ٣ ) ، ولم يلتفت إلى قوله ولا إلى بينته أضاقا . مفسني  
المحتاج ( ١ : ٣٨٨ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٨٢ ) ، المحلى ( ٢ : ٢١ ) .  
( ٨ ) ب : إلا . ساقطة .  
( ٩ ) أ : بالضمان .  
( ١٠ ) هـ : فإن .  
( ١١ ) ج : من هنا سقط قرابة ٢٤ سطرا وسأنبه عليه عندما تأتي نهاية السقط .  
( ١٢ ) غير ب : بالشرط . ساقطة .  
( ١٣ ) يريد أن يقول : أن شرط الضمان هنا وجوده وعدمه سواء . لأنها لم  
تتلف بسبب من المالك . نهاية المحتاج ( ٣ : ٨٢ ) وإنما لم يضمن فسى =

فان قيل : ما الفائدة في ضمانه ؟  
 قلنا جواز التصرف المؤدى الى الضمان <sup>(١)</sup> .  
 والحال <sup>(٢)</sup> الثالثة : ان يكون ما ادعاه <sup>(٣)</sup> مجوزا لا يقطع بصدقه ولا كذب <sup>(٤)</sup> .  
 فالقول قوله فيما ادعاه لانه امين ، وما ادعاه ممكن <sup>(٥)</sup> فان اتهم احلف وفيه <sup>(٦)</sup> .  
 اليمين وجهان .

احدهما : استظهار . فان نكل عنها لم تؤخذ منه الزكاة .  
 والثاني : واجبة فان نكل عنها اخذت منه الزكاة بالوجوب المتقدم ، <sup>(٧)</sup>  
 بالنكول .

فاذا ثبت ان دعواه مسموعة ، وقوله مقبول ، نظر ، فان لم يبق من الثمرة  
 شيء فلا مطالبة عليه . وان بقي بعضها نظر في البعض ، فان كان نصابا  
 ففيه الزكاة ، وان كان اقل من نصاب فعلى قولين مبنين على اختلاف قوليه ١/٤٨

= حالة عدم تقصيره - مع تقدم التضمن - لبنا : امر الزكاة على المساهلة  
 لانها علة تثبت من غير اختيار المالك فبقا الحق مشروط بإمكان  
 الاداء . ا . هـ

( ١ ) التحفة ( ٣ : ٢٥٨ ) : لان الخوص مع التضمن يبيع له التصرف فليس  
 الجميع وفي ( ٣ : ٢٦٠ ) : واذا ضمن جاز تصرفه في جميع المخصوص  
 بيعا وغيره ، لانه ملكه بذلك . ولم يبق لاحد تعلق به . وهذا هو  
 فائدة التضمن .

( ٢ ) غير هـ : والحالة . ولا يناسب ما قبله .

( ٣ ) قال في الروضة ( ٢ : ٢٥٤ ) : وان لم يصرف وقوعه فالصحيح فيه قال  
 الجمهور : يطالب بالبيئة لا مكانها . والثاني : القول قوله بيمينته  
 والثالث يقبل بلا يمين - اذا كان ثقة - واليمين هنا - اذا حلفناه - مستحجة  
 اما اذا اقتصر على دعوى الهلاك من غير تعرض لسبب . فالمفهوم  
 من كلام الاصحاب قوله ، مع اليمين . ا . هـ

( ٤ ) ا : ما اعاده .

( ٥ ) مصيرة ( ٢ : ٢١ ) : والمالك امين .

( ٦ ) ب : ممكن به .

( ٧ ) ب : لا . ساقطة . وانظر الاشباه والنظائر ( ص ٥٣ ) لا يقضى بمجرد  
 النكول .

في الامكان <sup>(١)</sup> هل هو من شرائط الضمان او من شرائط الوجوب ؟  
 فان قيل : هو من شرائط الضمان ، ففيه الزكاة <sup>(٢)</sup> . وان قيل : من  
 شرائط الوجوب . فلا زكاة <sup>(٣)</sup> .  
 ومن اصحابنا من قال عليه زكاة ما بقي قولا واحدا ، وجعل <sup>(٤)</sup> وجوب  
 الزكاة في <sup>(٥)</sup> الثمار معتبرا ببدو الصلاح دون الامكان <sup>(٦)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : الاماكن .  
 ( ٢ ) المجموع ( ٥ : ٤٨٣ ) قال النووي بحصته . هذا هو المذهب . وفيه  
 قطع الجمهور . وذكره صاحب الحاوي .  
 ( ٣ ) هـ : فلا زكاة عليه .  
 ( ٤ ) هـ : وحصل .  
 ( ٥ ) غريب : من الثمار .  
 ( ٦ ) ذكر المسألة النووي في المجموع ( ٥ : ٤٨٢ ) ( الخامسة ) اذا اصاب  
 الثمار آفة سماوية . . . . وقال عن قول الماوردي ( ومن اصحابنا من  
 قال عليه زكاة ما بقي قولا واحدا ) وهذا شاذ ضعيف . وانظر حليمة  
 العلماء ( ٣ : ٦٨-٦٩ ) .

سَأَلَةٌ (٩٣)

قال الشافعي : <sup>(١)</sup> وَأَنْ قَالَ : قَدْ أَحْصَيْتُمْ مَكِيلَةَ مَا أَخَذْتُ ، وَهُوَ كَذَا <sup>(٢)</sup> وَمَا بَقِيَ فَهُوَ كَذَا . وَهَذَا غُلَطٌ فِي الْخَرَصِ ، صَدَقَ ، لِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَهُوَ فِيهَا <sup>(٣)</sup> أَمِينٌ .

وصورتها : في رجل خوصت عليه ثمرته ، وسلمت إليه أمانة ، او مضمونة <sup>(٤)</sup> فادعى غلطا في الخرص ونقصانا في الثمرة ، فهذا <sup>(٥)</sup> على ضربين .  
 احدهما : ان يذكر قدر الغلط والنقصان . والثاني ان لا يذكر قدره .  
 فان لم يذكر قدره ، وقال : انا اعلم بالغلط لكن اجهل قدره <sup>(٦)</sup> لسم  
 تسمع دعواه للجهل بها واخذت <sup>(٧)</sup> منه الزكاة على ما ثبت به الخرص .  
 وان ذكر قدر الغلط والنقصان . فذلك ضربان .

(١) ب : وهو كذا .

(٢) <sup>(٤٧)</sup> المزي (ص ٤٧) . . . فهذا خطأ في الخرص ، صدق . لانها زكاة  
 هو فيها أمين . والام (٢: ٢٢٢) وفي هـ : زكاة من هو . ونهاية  
 المطلب (٣: ٢١١/أ) ذكر نص الشافعي . والطبري (٣: ٤٢/أ) ،  
 وذكر المسألة النووي في الروضة (٢: ٢٥٤) فقال : ان ادعى المالك  
 اجحافا في الخرص . فان ادعى غلطا . فان لم يبين القدر ، لسم  
 تسمع ، وان بين ما يحتمل كخمس في المائة قبل . فان اتهم ، احلف  
 وحط منه . فان كاله ، فذكر غلطا يسيرا في الخرص بقدر ما يقع فسمي  
 الكيلين ، فهل يحط ؟ وجهان احدهما : لا . لاحتمال ان النقص من  
 الكيل . والثاني : يحط . لان الكيل يقين والخرص تخمين . والاحالة  
 عليه - الكيل - اولى . قال النووي : قلت هذا اقوى . وصحح امام  
 الحرمين : الاول . ا . هـ . بتصرف

وانظر نهاية المطلب (٣: ٢١١/أ) ، الرافعي (٥: ٥٩١) ، نهاية  
 المحتاج (٣: ٨٢) ، المحلي (٢: ٢١) .

(٣) الاصل : فاعا . ب : فالدها .

(٤) هـ : وهذا .

(٥) ب : احداهما .

(٦) الاصل : لاكن .

(٧) ب : وان اخذت .

احدهما : ان يكون يسيرا يفلط بمثله في العادة<sup>(١)</sup> . كأنه قال  
خوصها على مائة وسق ، وهي تسعون وسقا . فالقول<sup>(٢)</sup> قوله مع يمينه ، ان كان<sup>(٣)</sup>  
متبهما .

والضرب الثاني : ان يكون ما ادعاه كثيرا لا يفلط بمثله في العادة ،  
كأنه قال : خوصها مائة وسق وهي<sup>(٤)</sup> خمسون وسقا . فهذا على  
ضربين .

احدهما ان يقول : فلط الخارص علي بهذا فلا يقبل منه / ولا يسمع قوله<sup>(٥)</sup>  
لانه اذا ادعى علي الخارص ما لا يفلط بمثله ، فقد نسبه الى الخيانة  
والكذب بعد الامة والصدق ، ورام نقض حكم ثابت بدعوى مجردة<sup>(٦)</sup> .  
والضرب الثاني : ان لا يقول<sup>(٧)</sup> فلط الخارص علي بهذا ، ولكن يقول<sup>(٨)</sup>  
لم اجد الا هذا . فقله مقبول . لانه ليس فيه تكذيب للخارص لانه يحتمل ان  
يكون قد تلف بعد الخرص فيكون الخارص مصيبا والنقصان موجودا<sup>(٩)</sup> .  
<sup>(١٠)</sup>

( ١ ) غير ب : في العادة . ساقط .

( ٢ ) ب : والقول .

( ٣ ) غير ب : وان .

( ٤ ) ب : وهم .

( ٥ ) غير ب : اذا . ساقطة .

( ٦ ) الروضة ( ٢ : ٢٥٤ ) ، الرافعي ( ٥ : ٢٩٢ ) ، نهاية المطلب

( ٣ : ٢١١ / أ ) قال : لانه نسب من هو مؤتمن الى ما يخالف منصبه

ا . هـ وفي ب : نسبه الى الجناية والكذب .

( ٧ ) ب : لا . ساقطة .

( ٨ ) ب : ولكن لم يقول .

( ٩ ) هـ : لم اخذ .

( ١٠ ) الروضة ( ٢ : ٢٥٤ ) : وان ادعى نقضا فاحشا ، لا يجوز اهل الخبرة

الفلط بمثله ، لم يقبل في حط جميعه . وهل يقبل في حط الممكن ؟

وجبهان . اصحهما يقبل . والرافعي ( ٥ : ٥٩٢ ) ، نهاية المطلب

( ٣ : ٢١١ / أ ) ذكر القول الاصح فقط .

( ٩٤ ) **سَأَلَهُ** (١)

ب / ٤٨

قال الشافعي : ( وَإِنْ قَالَ سَرَقَ بَعْدَ مَا صِرَتْهُ إِلَى الْجَرِينِ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا بَيَسَ وَأَمَكَّهُ (٢) أَنْ يُوْدَى إِلَى الْوَالِي أَوْ إِلَى أَهْلِ السَّهْمَانِ فَقَدْ ضَمِنَ مَا أَمَكَّهُ (٣) ففُطِرَ وَإِنْ لَمْ يَمَكَّهُ فَلَا ضَمَانَ (٤) وَهَذَا كَمَا قَالَ .

إِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ أَنْ ثَمَرَتْهُ قَدْ سَرَقَتْ فَذَلِكَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ .

أحدهما : أَنْ تَسْرُقَ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بَسْرًا أَوْ طَبَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُنَا مَعَ يَمِينِهِ أَنْ كَانَ مَتَّهِمًا . وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ (٥) .

( ١ ) ه : فصل .

( ٢ ) ما هذه موصولة .

( ٣ ) ب : ( ساقط ) .

( ٤ ) العزني ( ص ٤٧ ) . . . ما أمكنه أن يؤدي ففطر . . . فلا ضمان عليه

أ. هـ : وه : عليه . والام ( ٣٢ : ٢ ) قال : وإن قال : قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرين . فإن سرق بعد ما بيس وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي أو إلى أهل السهمان . فقد فطر ، وهو له ضامن . وإن سرق بعد ما صار تمرا يابسًا ، ولم يمكنه دفعه إلى الوالي . أو يقسمه وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان ، فهو له ضامن ، لأنه مفطر . فإن جف التمر ، ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ، ولا إلى الوالي ، لم يضمن منه شيئًا وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده إن كان فيه الصدقة .

قال الشافعي : وإذا وجد بعض أهل السهمان ، ولم يجد بعضًا فلم يدفعه إليهم ولا إلى الوالي ضمن بقدر ما استحق من وجد مسن أهل السهمان منه . ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان . أ. هـ .

( ٥ ) ب : إذا . ساقطة .

( ٦ ) قد : ساقطة من ب ، ج ، هـ .

( ٧ ) ب : وإن .

( ٨ ) هـ : فلا .

( ٩ ) النووي في المجموع ( ٥ : ٤٨٢ ) باتفاق الأصحاب . لفوات الأماكن . كما لو تلفت الماشية قبل التمكن من الأداة . والمراد ، إذا لم يقصر المالك وذكر ما ذكره الماوردي . والرافعي ( ٥ : ٥٨٩ ) : فإن قصر ووضعها في غير الحرز ضمن . قال الإمام : وكان يجوز أن يقال تفرعًا على =



والضرب الثاني : ان تسرق بعد بيعها<sup>(١)</sup> واحرازها وغزنها فليس جريئها ، فهذا على ضربين .

احدهما : ان يمكنه اداء زكاتها . فعليه ضمانها<sup>(٢)</sup> ، وفي كيفية امكانه قولان .

احدهما : وهو قوله في القديم انه القدرة على دفعها الى الوالى وحده دون اهل السهمان<sup>(٤)</sup> .

( والثاني : وهو قوله في الجديد : انه القدرة على دفعها الى الوالى وحده<sup>(٥)</sup> او الى اهل السهمان<sup>(٦)</sup> ) كما قلنا في زكاة المواشى لانها من الاموال الظاهرة .

والضرب الثاني : ان لا يمكنه اداء زكاتها ، فلا زكاة عليه ، سواء كانت في يده امانة او ضمانا .

فان بقي منها<sup>(٧)</sup> شيء بعد ماسرق ، فان كان نصاها زكاة ، وان كان اقل من نصاب ، فمن اصحابنا من قال على قولين ومنهم من قال عليه زكاة ما بقى<sup>(٨)</sup> ١/٤٩ قول واحد وقد ذكرناه .

والجرين<sup>(٩)</sup> بلفة اهل<sup>(١٠)</sup> الحجاز : هو الموضع الذي تجمع فيه

= ان الخرص تضمن : ان الضمان يلزم بكل حال . ويلزم بالخرص ذمته التمر الزام قرار ، قال : لكن قطع الاصحاب بخلافه . ا . هـ وذكر ما ذكره الماوردي .

( ١ ) ب : بعد نهبها وجدادها وحصولها في جريئها . هـ : وجدادها وحصولها .

( ٢ ) النكت للشيرازي ( ص ١٤٤ ) .

( ٣ ) هـ : قفي .

( ٤ ) ب : وحده او الى .

( ٥ ) هـ : وحده الى . ساقطة .

( ٦ ) الاصل - ج : ( ساقط ) .

( ٧ ) غير ب : منها . ساقطة .

( ٨ ) غير ب ، هـ : على ما ذكره .

( ٩ ) ب : والجديد .

( ١٠ ) ب : اهل . ساقطة . وهو الموضع .

(١) الثمرة ليتكامل جفافها ، ويسمونه : المرید<sup>(٣)</sup> أيضا وهو بلفغة الشام<sup>(٢)</sup> الاندور<sup>(٤)</sup> ولفغة العراق الجوخان<sup>(٥)</sup> والبيدر<sup>(٦)</sup> ولفغة آخرين المسطاح<sup>(٧)</sup> ولفغة آخرين الطمازة<sup>(٨)</sup> .

- (١) ب : التمر .  
 (٢) قى ق م : المرید : كضرب الجرين (٣٠٤:١) ، مادة (ريد) .  
 (٣) الشام : بفتح اوله وسكون همزته . والشام : بفتح همزته . مثل نهر ونهر لفتان . ولا تمد . وفيها لفظة ثالثة وهى الشام بغير همزة وذكر فى سبب تسميتها بالشام اقوالا . منها لانها كثيرة القسوى متقارب بعضها من بعض . ومنها ان اول من سكنها سام بن نوح فسميت باسمه وجعلت السين شيئا لتغير اللفظ المعجم . معجم البلدان (٣١١:٣) وما بعدها ، الروض المعطار فى خير الاثار (ص ٣٣٥) ، تهذيب الاسماء (١٧١:٣) ، ق م (١٣٦:٤) لانها عن مشاة القبلة .  
 (٤) الاندور : البيدر جمعه اندارق م (١٤٥:٢) ، المختار (ص ٦٥٢) . والبيدر : بلفغة اهل الشام .  
 (٥) غير ب ، هـ : الجوخار .  
 (٦) البيدر : بوزن خير : الموضع الذى يداس فيه الطعام . المختار (ص ٤٣) ، وهو المكس ق م (٣٨٣:١) .  
 (٧) هـ : المشطح . وهو بوزن منبر الجرين (٢٣٦:١) ق م . والجرين والجرين : موضع التمر الذى يجفف فيه . المختار (ص ١٠١) . والجرين بالضم وكأمر ، ومنبر : البيدر واجرن التمر . جمعه فيه . ق م (٢٦٠:٤) وقال الاصمعى فى كتاب النخل والكرم (ص ١٢) : واهل نجد يسمونه المرید : الجرين . ويسميه بعض من يلى اليمامة : المسطح . ا . هـ .  
 وابوعبيد فى غريب الحديث (٢٨٧:١) قال : والجرين : هو الذى يسميه اهل العراق البيدر . واهل الشام . الاندور . وبالبصرة الجوخان وبالحجاز المرید . ا . هـ .  
 (٨) ب ، هـ : الطباة . ج : انطبايه . ولم اجد لها معنى .

## مسألة (٩٥)

قال الشافعي : ( وَأَنْ اسْتَهْلَكَ <sup>(١)</sup> رَطْبًا أَوْ بُسْرًا بَعْدَ الْخَرَصِ ضَمِنَ <sup>(٢)</sup> مَكِيلَةَ <sup>(٣)</sup> خَرَصِهِ .

إذا خرصت عليه ثمرته ، وتركته في يده لتصير تمرا ، فاستهلكها بسمسرا  
أو رطباً ، فعليه ضمانها .

يم ينظر <sup>(٤)</sup> ، فإن سلمت إليه مضمونة عليه ، اخذ منه عشرةا تمرا من اوسطه  
نوعا على ما مضى .

فان اختلفا في اوسطها <sup>(٥)</sup> فالقول قول رب المال مع يمينه ، الا ان يأتي  
الساعي ببينة اقلها <sup>(٦)</sup>

(١) استهلك المال انفقته وانفذه . ق م ( ٣ : ٣٣٥ ) ، المختار ( ص ٦٩٧ )  
مادة (هلك) .

(٢) ب : مكيه . ج : بمكيه .

(٣) المزني ( ص ٤٧ ) وقبله قال : ولو استهلك رجل ثمرة ، وقد خرص عليه  
اخذ بشمن عشر وسطها . والقول قوله . وان استهلكه . . . الخ .  
والام ( ٢ : ٣٢ ) قال : وان استهلك كله رطباً أو بوسراً بعد الخرص ،  
ضمن مكيلة خرصه تمرا ، مثل وسط ثمره . وان اختلف هو والوالي  
فقال : وسط تمرى كذا . فان جاء الوالي ببينة اخذ منه على  
ما شهدت به البينة . والا اخذ منه على ما قال رب المال . والشهادة  
هنا اقلها رجلان او رجل وامرأتان . قال الشافعي : ولا يحلف  
الوالي مع الشاهد . ولا احد من اهل السهمان . لانه لا يملك شيئاً  
دون غيره . ا . هـ بتصرف

(٤) انظر للمسألة الرافعي ( ٥ : ٥٨٩ ) ما ملخصه : ان قلنا الخرص تضمن  
ضمن للمساكين عشر التمر . فان ذلك قد ثبت في ذمته بالخرص . وهو  
وجه . وان قلنا ان الخرص عبء ، فيضمن لهم قيمة عشر الرطب او عشر  
الرطب ؟ فيه وجهان مبنيان على ان الرطب مثلي او متقوم . والسدى  
اجاب الاكثرون : ايجاب القيمة . وهو المذكور في الكتاب . والنسوي  
( ٥ : ٤٨٤ ) ، التحفة ( ٣ : ٢٦١ ) .

(٥) ب ، هـ : وسطها .

(٦) ب : واقلها (ساقط) .

(١) شاهد (٢) وامرأتان (٣) فان اقام) شاهدا لم يكن للساعي ان يحلف معـ (٤)  
 ولا احد من اهل السهمان ، لانها ليست لمالك دين غيره .  
 وان سلمت اليه امانة في يده فعلى وجهين .  
 احدهما : انه يطالب باكثر الامرين من قيمتها رطباً (٥) او مكيلتها تمرا  
 لان لهم اوفر الحظين من الرطب والتمر كمن اوجب على نفسه اضحية شمس  
 اتلفها لزمه اكثر الامرين من قيمتها او مثلاً (٦)  
 والثاني : ان يطالب بمكيلتها تمرا لان هذا هو الواجب عليه (٧)  
 (٨) (٩)

- (١) الشهادة لغة : خبر قاطع بقول شاهد على كذا . من باب سَلِم .  
 وربما قالوا : شهد الرجل بسكمن الباء تخفيفا . المختار (ص ٣٤٩)  
 تصحيح التنبيه (ص ١٦١) .  
 وشرعا : هي اخبار عن الشيء بلفظ خاص . تحفة الطلاب (ص ١٣٦)  
 التوشيح على ابن قاسم (ص ٢٧٨) .  
 (٢) مفنى المحتاج (٤: ٤٤١) ويشترط لمال عين او دين وعقد مالى  
 وفسخه كبيع واقاله . . رجلا ن اورجل وامرأتان . والام (٢: ٣٢) التحفة  
 (١٠: ٢٤٧) ، التنبيه (ص ١٦٢) : وشاهد ويمين المدعى . وتحفة  
 الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب (ص ١٣٦) ، الروضة (٢: ٢٥٦) ،  
 المجموع (٥: ٤٨٧) .  
 (٣) الروضة (٢: ٢٥٦) .  
 (٤) ب : ولا احد . وهونى الام (٢: ٣٤) .  
 (٥) ه : رطباً . ساقطة .  
 (٦) ب : اوفى . ب ، ه : الحقين من الرطب او .  
 (٧) لم يذكر العلماء (اكثر الامرين) بل ذكروا الوجهين . والصحيح الذى  
 قطع به الجمهور : عشر القيمة . النووى (٥: ٤٨٤) وفى الروضة  
 ذكر اكثر الامرين على انه رأى له (٢: ٢٥٢) لكن نقل الرافعى  
 اكثر الامرين . حكاية لابن كج عن ابي اسحق وابن ابي هريرة . وخص  
 الرافعى هاتين الحالتين - قبل الخرس او بعده - فى الرطب الذى  
 يجى منه تمر . والا فالواجب ضمان الرطب فى الحالتين ، بلا خلاف .  
 (٨) ب ، ه : انه يطالب .  
 (٩) بقى ما اذا استهلكها قبل الخرس . قال النووى - المجموع (٥: ٤٨٤)  
 لا زكاة عليه . لكن يكره ان قصد الفرار من الزكاة ، وان قصد الاكل  
 او التخفيف من الشجرة او غرضا آخر فلا كراهة . ا . هـ  
 والرافعى (٥: ٥٨٩) ، الروضة (٢: ٢٥٢) وفيها تفصيل اكثر .

سألة ( ٩٦ )  
مهممهمم

قال الشافعي : ( وَإِنْ أَصَابَ حَائِطُهُ عَطَشٌ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ الثَّمَرَةَ أَضْرًا بِالنَّخْلِ ، وَكَانَ قَطْعُهَا بَعْدَ أَنْ تُخْرَصَ بِطَلٍّ عَنْهُ <sup>(١)</sup> كَثِيرٌ مِنْ ثَمْنِهَا ، كَانَ لَسِيئَةً ٤٩/ب قَطْعُهَا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ثَمَنٌ عَشْرًا أَوْ عَشْرًا مَقْطُوعَةً <sup>(٢)</sup> ) وهذا كما قال .

إذا أصاب حائطه عطش بعد بدو صلاحه ووجوب زكاته ، وكان فسي <sup>(٣)</sup>  
ترك الثمرة على النخل أضرار بها <sup>(٤)</sup> أو بالنخل <sup>(٥)</sup> ، أو بهما ، فله قطع ما أضر  
بنخله من الثمرة <sup>(٦)</sup> بعد مطالعة <sup>(٧)</sup> العامل واستئذانه <sup>(٨)</sup> أن قدر عليه لتزول عنه  
التهمة .

فإن استضر بجميع الثمرة قطعها ، وإن استضر ببعضها قطع ما استضر  
به منها . وإنما كان له ذلك ، لأن في قطعها نظراً <sup>(٩)</sup> لرب المال في حفاظ

( ١ ) هـ : عليه .

( ٢ ) المزني ( ص ٤٧ ) . . . يعلم أنه إن ترك ثمره . . . بعد أن يخرص بطلل  
عليه . . . ويؤخذ ثمن . . . أ . هـ

والفرق بين القيمة والثن . أن القيمة هي المساوية لمقدار الثمن  
من غير نقصان ولا زيادة ، والثن قد يكون بخساً وقد يكون وفقاً  
( مساوياً ) وقد يكون زائداً . . . أ . هـ الفرق اللغوية ( ص ١٩٨ ) .  
والام ( ٣٢ : ٢ ) . . . ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل  
السهمان . وإن لم يدفع عشرها إلى الوالي ولا إلى أهل السهمان  
ضمن قيمته مقطوعاً إن لم يكن له مثل . . . أ . هـ الطبري ( ٣ : ٤٢ / ب )  
نهاية المطلب ( ٣ : ٢١١ ب ) ، وانظر لتفسير قوله : ويؤخذ منه ثمن  
عشرها أو عشرها مقطوعة الرافعي ( ٥ : ٥٩٣ ) .

( ٣ ) لأنه قبل ذلك لا يتعلق به حق .

( ٤ ) هـ : أضراراً .

( ٥ ) غير ب : وبالنخل .

( ٦ ) ب : من الثمر .

( ٧ ) أي إطلاعه وإعلامه . المختار ( ص ٣٩٥ ) ، ق م ( ٣ : ٦١ ) . وسيأتي  
قول العلماء في استئذان العامل .

( ٨ ) أ : أنه .

( ٩ ) ب : نظراً .

ماله ونظراً<sup>(١)</sup> للمساكين<sup>(٢)</sup> لئلا<sup>(٣)</sup> يضر بالنخل فيبطل حقهم من العام المقبل .  
 فإذا ثبت جواز قطعها فقطعها لم تخل حاله<sup>(٤)</sup> من أحد<sup>(٥)</sup> امرين ، إما  
 أن يقطعها باذن العامل أو بغير اذنه<sup>(٦)</sup> فان قطعها باذنه ، وأراد العامل  
 أخذ العشر منها خرساً ، فعلى قولين مبنيين على اختلاف قوله<sup>(٧)</sup> في القسمة<sup>(٨)</sup>  
 أحدهما : تجوز إذا قيل أن القسمة افراز<sup>(٩)</sup> حق وتميز نصيب ، فعلى هذا  
 يخرص ثم يأخذ العامل عشرها من ثمرات<sup>(١٠)</sup> تخلات بعينها<sup>(١١)</sup> ويفعل ما هو<sup>(١٢)</sup>

- (١) ه : نظر .  
 (٢) غير ب ، ه : لان لا .  
 (٣) ب : حكمه .  
 (٤) ج : أحد . ساقطة .  
 (٥) هل يستقل المالك بقطع الثمرة إذا خاف العطش . او يحتاج إلى  
 استئذان الامام أو السامي ؟ قال الصيدلاني وصاحب التهذيب  
 وطائفة : يستحب الاستئذان . وقال آخرون : ليس له الاستقلال  
 فان استقل عزراً كان عالماً . الروضة (٢ : ٢٥٥) ، وقال الرافعي  
 (٥٩٢ : ٥) : ويجوز أن يكون هذا الخلاف مبنيًا على الخلاف في  
 وجه تعلق الزكاة . ا . هـ  
 اقول : فان قلنا : انها تتعلق بالعين ، فلا بد من الاستئذان لان  
 الفقراء شركاء فيها .  
 وان قلنا : انها تتعلق بالذمة استحب استئذانه لنزول التهمة . فان  
 قطعها بدون استئذان جاز . لان ابقاءها وقطعها - بعد بدو  
 صلاحها - لا يغير شيئاً بالنسبة للفقراء . فحقهم في ذمة المالك  
 لا في عين الثمرة .  
 (٦) اي وكان قد خرصها الخارس .  
 (٧) ب : قوله .  
 (٨) تقدم الكلام عن القسمة . وانها ثلاثة اقسام . قسمة الاجزاء - فيما  
 تماثل اجزائه - وهي افراز حق . وتميز نصيب . وقسمة تعديل  
 وقسمة رد . وانظر للقولين السلسلة للجويني (ص ٣٢) ، المهذب  
 (٤٩٠ : ٥) .  
 (٩) غير ج : اقرار .  
 (١٠) ب ، ج : ثمر .  
 (١١) لعله يعينها . لان القسمة هنا افراز .  
 (١٢) ب : فيما هو الحظ . وغيره ، ج : احتل .

احظ للمساكين من تفرقة عليهم او بيعه<sup>(١)</sup> وصرف ثمنه فيهم .  
والقول الثاني : لا يجوز اذا قيل ان القسمة بيع فعلى هذا ينهض  
للعامل ان يقبض حق المساكين مشاعاً<sup>(٢)</sup> في جميع الثمرة ليتعين حقهم فيها  
لانه قيل القبض غير معين ، سواء قلنا ان الزكاة في الذمة ( او في العين ) .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) غير ب : او بتصرف صرف ثمنه .

( ٢ ) الروضة ( ٢ : ٢٥٥ ) ذكر القولين على انهما منصوصان ، وقال : قسها  
الاصحاب : هما بناء على ان القسمة بيع او افراز حق . فان قلنا  
افراز ، جاز . ثم للساعي ان يبيع نصيب المساكين للمالك او غيره  
وان يقطع ويفرقه بينهم . يفعل ما فيه الحظ لهم . وان قلنا : انهما  
بيع ، لم يجز . وعلى هذا الخلاف تخرج القسمة بعد قطعها . ان  
قلنا افراز ، جازت . والافعلى الخلاف في بيع الرطب الذي لا يتم  
فان جوزناه ، جازت القسمة بالكيل . والا فوجهان . احدهما  
تجوز . مقاسة الساعي ، لانها ليست بمماوضة فلا يرامى فيها  
تعبدات الربا . ولان الحاجة داعية اليها ، واصحابها عند الاكثريين  
لا تجوز ، فعلى هذا له في الاخذ مسلكتان . احدهما : يأخذ قيمة  
عشر الرطب المقطوع ، وجوز بعضهم القيمة للضرورة . والثاني : يسلم  
عشر مشاعا الى الساعي . ليتعين حق المساكين . وطريق تسليم  
العشر تسليم الجميع . فاذا سلمه فللساعي بيع نصيب المساكين للمالك  
او لغيره . او يبيع هو والمالك ويقسمان الثمن . وهذا المسلك جائز  
بلا خلاف . وهو متعين عند من لم يجوز القسمة ، واخذ القيمة . وغير  
بعض الاصحاب الساعي بين القسمة واخذ القيمة . وقال كل واحد  
منهما خلاف القاعدة . واحتمل للحاجة فيفعل ما فيه الحظ للمساكين  
قال النووي : ثم ما ذكرناه هنا من الخلاف والتفصيل في اخراج الواجب  
يجرى بعينه في اخراج الواجب من الرطب الذي لا يتم . قال امام  
الحرمين : هذا اذا جعلنا المساكين شركاء . والا . فلا يأتي القولان في  
القسمة بل هو توفية حلق الى مستحقه . ا . هـ . بتصرف

( ٣ ) الاصل : لان وكذا ب ، ج ، هـ .

١/٥٠

لأننا ان قلنا ان الزكاة في الذمة<sup>(١)</sup> فالحق لم يتمين/فيها<sup>(٢)</sup>.  
وان قلنا انها<sup>(٣)</sup> في العين فلو لم يملك المال اسقاط حقهم بالدفع منها  
او من غيرها .  
فاذا قبض العامل حقهم مشاعا (فيها ، فقد تعين ولم يجز لرب المال  
نقل حقهم الى غيرها بحال .  
فاذا ثبت ان العامل يقبض حقهم مشاعا<sup>(٥)</sup> في جميع الثمرة على هذا  
القول الثاني<sup>(٦)</sup> فقبضه يعين<sup>(٧)</sup> حق الساكن فيها .  
فاذا قطعت الثمرة كلها نظر العامل في حق الساكن منها . فسان  
كان الحظ لهم في بيعه مع جملة الثمرة<sup>(٨)</sup> وصرف ثمنه فيهم ، وكل رب المال فسي  
بيعه ان كان ثقة ، او وكل امينا ثقة ، ويقدم<sup>(٩)</sup> اليه بصرف ثمنه فيهم بعد بيعه<sup>(١٠)</sup> .  
وان كان الحظ<sup>(١١)</sup> في ايصاله رطبيا او بسرا اليهم ، قاسمه العامل عليها  
كيلا او وزنا ، وفرق فيهم ما حصل من حقهم بالقسمة بعد الاستظهار<sup>(١٢)</sup> فيمسا  
اخذ ليكون على يقين من اخذ الحق او فوجه .  
فان قيل : فعلى هذا القول لا يجوز قسمة<sup>(١٣)</sup> الرطب كيلا ولا وزنا فلم

- 
- ( ١ ) ب : ( ساقطة ) .  
( ٢ ) ب : فيها . ساقطة .  
( ٣ ) ج : انه .  
( ٤ ) ب : فاذا قبل العامل .  
( ٥ ) ب : ساقط .  
( ٦ ) هـ : الثاني . ساقطة .  
( ٧ ) ب ، ج : تعين .  
( ٨ ) ب : التمر .  
( ٩ ) ويقدم اليه . اي يستأذن رب المال او الثقة العامل بصرف ثمنه .  
( ١٠ ) أ : بيته .  
( ١١ ) الاصل : الاخص . ب : وان كان لهم في ايصاله رطبيا وبسرا .  
ج : وان كان الاخص لهم .  
( ١٢ ) الاستظهار اي التحقق والتأكد .  
( ١٣ ) ب ، هـ : قسم .



جوزتموه<sup>(١)</sup> ؟

قيل : انما لم يجز لاجل الربا ، وحصول الربا<sup>(٢)</sup> والتفاضل غير معتبر بين رب المال<sup>(٣)</sup> والمساكين لانه لو اعطاهم مكان وسق وسقين<sup>(٤)</sup> جاز .

فان قيل : فاذا كان الربا غير معتبر بينهما فلم منهتم من قسعتهم خوصا وهلا اجزتموه ( كما اجزتموه كيلا ؟ )<sup>(٥)</sup> .

قيل : ما يمكن كيلاه ، لا يجوز خوصه ، لانه قادر على ان يصل بهيقين السي معرفة ما يطلبه<sup>(٦)</sup> بالظن والتخمين<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) ج : جوزتموه .

( ٢ ) الاصل : وحصول والربا . أ : وحصول الربا والتفاضل .

ب ، هـ : وحصول التفاضل والربا .

( ٣ ) ج : المال . ساقطة .

( ٤ ) هـ : ووسقين .

( ٥ ) غير ب ، هـ : ( ساقط ) .

( ٦ ) ب : ما يطلبه .

( ٧ ) اى والضرورة تقدر بقدرها . ا . هـ .

١/٥٠

## أ - ٩٦ فصل

ب/٥٠

وان قطع رب المال الثمرة بغير اذن العامل ، فقد اساء<sup>(١)</sup> ، ثم لا يخلصه حالها من احد امرين .

اما ان تكون باقية او تالفة .

فان كانت باقية ، نظر العامل في احظ الامرين للمساكين ، من قسمتها<sup>(٢)</sup> واخذ عشرين ، او بيعها واخذ ثمن عشرين .

فان كان قسمها<sup>(٣)</sup> احظ لهم ، قسمها وفرق العشر عليهم ، وان كسرها<sup>(٤)</sup> بيعها احظ باعها او وكل في بيعها وصرف ثمن عشرين فيهم .

وان كانت الثمرة تالفة ، فعليه قيمة عشرين حين اتلفها رطباً ( لان الرطب لا مثل له فلزمته القيمة .

فان قيل لو اتلفها رطباً<sup>(٥)</sup> من غير عطش ، لزمه عشرين تمراً ، فهلا لزمه في اتلاف العطش عشرين تمراً ؟

قيل الفرق بينهما انه اذا لم يخف العطش ولم يكن<sup>(٦)</sup> في تركها ضرر ، لزمه تركها واخذ العشر من ثمرها . فاذا قطعها طولب بما لزمه<sup>(٧)</sup> واذا خاف العطش ، كان له قطعها ، ولم يلزمه تركها ، فلم يطالب بعشرين<sup>(٨)</sup> تمراً لانه غير مالزمه<sup>(٩)</sup> .

( ١ ) قال الرافعي ( ٥٩٢ : ٥ ) ويمزوان كان عالماً . والروضة ( ٢٥٥ : ٢ ) .

( ٢ ) ج : قيمتها .

( ٣ ) ج : قسمتها .

( ٤ ) أ : منهم .

( ٥ ) ب : ( ساقط ) .

( ٦ ) غير ب ، ه : انه . ساقط .

( ٧ ) ب : ولم يذكر في .

( ٨ ) ب ، ه : فلم يطالب بعشرين تمراً .

( ٩ ) انظر لهذه الفتنة وجوابها الطبري ( ٣ : ٤٣ ب ) .

فاما قول الشافعى <sup>(١)</sup> : يؤخذ منه ثمن عشرة او عشرة مقطوعة فقيسه  
تأويلان <sup>(٢)</sup> .

احدهما : ان <sup>(٣)</sup> يأخذ منه ثمن عشرة ان رأى حظ الساكنين فى بيع  
عشرة عليه . او عشرة رطباً ان رأى حظ الساكنين فى اخذ عشرة منه .  
والثانى : انه يأخذ منه ثمن عشرة ان تلفت . يعنى قيمة العشرة فعبر  
عن القيمة بالثمن <sup>(٤)</sup> او عشرة رطباً ان بقيت ، فالاول من التأويلين فى الثمرة  
الموجودة ، والثانى على اختلاف حالها لو <sup>(٥)</sup> وجدت او عدت . والله اعلم .

---

( ١ ) ب : يؤخذ منه ثمن عشرة مقطوعة .

( ٢ ) ب ، ج : ان وجدت او عدت . ج : او وجدت .

( ٣ ) ب : انه يأخذ .

( ٤ ) انظر الرافعى ( ٥ : ٥٩٣ ) .

( ٥ ) وقد عرفت الفرق بينهما اول المسألة .

## سَأَلَةٌ (٩٧)

ب/٥٠

قال الشافعي : ( وَمَنْ قَطَعَ مِنْ شُومَةٍ نَخْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ بَيْعُهُ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ الْعَشْرُ ، وَكَرِهَ ذَلِكَ لَهُ الْأَلْبَانُ أَوْ نَحْلُهُ أَوْ يَخْفَفُهُ عَنْ نَخْلِهِ ) وهذا كما قال .

قد ذكرنا ان وجوب الزكاة بيد و (٤) الصلاح .

فاذا قطع شجرة نخله قبل بدو صلاحها ووجوب زكاتها فلا شيء عليه ، كمن اتلف ماله قبل حوله . لكنه (٦) ان قطعها لتفيد في التخفيف من نخلها (٧) او لحاجة (٨) في أكلها ، لم يكره له ، وان قطعها فرارا من الزكاة كرهنا ذلك له ولا شيء عليه في الحالين (٩) وان خالفنا مالك وقد تقدم الكلام معه (١٠) . فامسا طلع الفحول فلا يكره له قطعه بحال لان الزكاة تجب في الشجرة وطلع الفحول لا يصير شجرة (١١) .

- 
- (١) النسخ : ان . ساقطة . ب : قبل محل . والتصحيح من المطبوع ونهاية المطلب (٣ : ٢١١ / أ) ، ذكر النص والام (٢ : ٣٣) .
- (٢) ب : فيه عشر . ج : عليه . ساقطة .
- (٣) المزني (ص ٤٧) ، الجويني (٣ : ٢١١ / أ) ، الطبري (٣ : ٤٣ / ب) ، الام (٢ : ٣٣) .
- (٤) ب : بدو .
- (٥) تقدمت هذه المسألة اول الخوص .
- (٦) أ : لكها .
- (٧) أي نخل الشجرة المقطوعة .
- (٨) أ : لخاصة في أكلها .
- (٩) الاحكام السلطانية (ص ١١٧-١١٩) .
- (١٠) (ص ٧٥٤) وذكرنا هناك الادلة ومناقشتها .
- (١١) قال الشافعي في الام (٢ : ٣٣) : فاما ما قطع من طلع الفحول السبي لا تكون تمرا ، فلا كرهه . والطبري (٣ : ٤٣ / ب) زاد : وانما يصير منسه شيعي وحشف .

## ٩٧ - أ فصل

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن جذاذ الليل<sup>(١)</sup> وهو صرام النخل<sup>(٢)</sup> ليلا ليكون الصرام نهارا فينال<sup>(٣)</sup> الناس من ثمرتها<sup>(٤)</sup>، فيستحب ذلك<sup>(٥)</sup> فيما وجبت زكاته او لم تجب .

وحكى عن مجاهد والنخعي<sup>(٦)</sup> ان الصدقة من المال وقت الصيام والحصاد واجبة لقوله تعالى : ( وآتوا حقه يوم حصاده )<sup>(٧)</sup> . والدلالة عليهما قوله<sup>(٨)</sup> عليه السلام : ( ليس في المال حق سوى الزكاة )<sup>(٩)</sup> والمراد بما ذكروا من الآية الزكاة<sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) قال في النهاية لابن الاثير ( ٢٤٤ : ١ ) انه نهى عن جذاذ الليل . بالفتح والكسر : صرام النخل . وهو قطع ثمرتها . يقال : جذا الثمرة يجدها ، جذا . وانما نهى عن ذلك لاجل المساكين حتى يحضروا في النهار ، فيصدق عليهم منه . ا . هـ . وانظر للحديث مصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٤٧ ) ، والبيهقي ( ٤ : ١٣٣ ) من طريقين . وكذا العمسال ( ٢ : ٤٩٨ ) وانظر فريب الحديث لابي عبيد ( ٣ : ٧ ) .

( ٢ ) ج : النخيل .

( ٣ ) أ : فيسأل .

( ٤ ) من ثمرها .

( ٥ ) ب ، ج ، هـ : ذلك ويختاره فيما .

( ٦ ) رحمة الامة ( ص ٧٧ ) : وليس في المال حق سوى الزكاة ، بالاتفاق . وقال مجاهد والشعبي : اذا حصد الزرع وجب عليه ان يلقي شيئا من السناهل الى المساكين . وكذلك اذا جذا النخل يلقي شيئا من الشماريخ . ا . هـ . ومصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٤٣ ) وما بعدها ، عن قتادة ، ومجاهد وعبد الكريم . ومصنف ابن ابي شيبة ( ٣ : ١٩٠ - ١٩١ ) من قال : ففي المال حق سوى الزكاة . ذكر ذلك عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يرون في اموالهم حقا سوى الزكاة . وكان يرى ذلك مجاهد ، والشعبي وابن عمر ، وعطاء ، والحسن البصري .

( ٧ ) الانعام : ١٤١ وقد قال عنها الشافعي انها في الزكاة . انظر احكام القرآن للشافعي الذي جمعه البيهقي ( ١ : ١٠٣ ) .

( ٨ ) هـ : بقوله .

( ٩ ) سبق تخريجه ( ص ٤٨١ ) .

( ١٠ ) ب : واجبة . لعله يريد الواجبة . ولا نحتاج اليها لان الزكاة هي الواجبة .

١/٥١

مسألة ( ٩٨ )  
مهممهمم

قال الشافعي : ( وان اكله رطباً ضمن عشرة تمرات<sup>(١)</sup> مثل وسطه<sup>(٢)</sup> ) قد مضت هذه المسألة<sup>(٣)</sup> .

وقلنا<sup>(٤)</sup> ان من اتلف ثمرة نفسه<sup>(٥)</sup> رطباً بعد خرصها عليه وتركها في يده لزمه عشرها<sup>(٦)</sup> تمرات<sup>(٧)</sup> ان اخذها مضمونة .

ب/٥١

فان اخذها امانة فعلى وجهين .

احدهما : يلزمه اكثر الامرين من عشرها تمرات او قيمتها رطباً .

والثاني : وهو الصحيح عليه عشرها<sup>(٧)</sup> تمرات .

وانما اعادها الشافعي ، لان الاولى بعد الخرص وذكر هذه قبيل

- 
- ( ١ ) ب : ثمنها مثل وسطه .  
 ( ٢ ) المزني ( ص ٤٧ ) وان اكل رطباً ضمن عشرة تمرات . . . والطبري ( ٣ : ٤٣ ب ) وان اكله رطباً ضمن عشرة وسطاً مثل تمره .  
 ( ٣ ) ( ص ٩١٠ ) وانظر الام ( ٢ : ٣٢ ) .  
 ( ٤ ) ب : قلنا .  
 ( ٥ ) هـ : لنفسه .  
 ( ٦ ) انظر الروضة ( ٢ : ٢٥٢ ) وفيها تفصيل اكثر - وقال عن هذا الموضع - لزمه عشر الثمن - وهو خطأ - على هذه النسخة لكن ما في الهامش ان في مخطوطة الظاهرية - اي نسختها - عشر الثمر . ا . هـ وهو الموافق لما هنا .  
 قال النووي : لانه ثبت في ذمته بالخرص . وان قلنا - الخرص - مسجرة فهل يضمن عشر الرطب او قيمة عشرة ؟ فيه وجهان بناء على انه مثلي ام لا ؟ والصحيح الذي قطع به الاكثرون : عشر القيمة .  
 الحال الثاني : ان يكون الاتلاف قبل الخرص ، فيعزر . والواجب ضمان الرطب ان قلنا لو خرص لكان عبثاً . وان قلنا تضمن . فوجهان - ان احصهما ضمان الرطب . والثاني التمر . ولنا وجه انه يضمن في هذه الحالة اكثر الامرين من عشر الثمر - على نسخة الظاهرية - وقيمة عشر الرطب . والحال ان مفرضان في رطب يقتصر وعنب تترب .  
 ( ٧ ) ب : عشر تمرات .

الخصم وهما يستويان في كيفية الضمان ، وإنما يختلفان في أن من اتلفهما  
بعد الخصم، أخذ منه عشر خصوصها ، ومن اتلفها قبل الخصم، رجع إلى قوله  
في قدرها<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) الام ( ٣٢ : ٢ ) مع اليمين .

قال الشافعي : (وَأَنْ كَانَ لَا يُصِيرُ تَمْرًا ، أَعْلَمَ الْوَالِي لِيَأْمُرَ مَنْ يَبِيعُ مَعَهُ عَشْرَةَ رُطْبًا . فَإِنْ كَمْ يَفْعَلُ ، خَوَّصَهُ . لِيَصِيرَ عَلَيْهِ عَشْرَةُ رُطْبًا ، ثُمَّ صَدَّقَ بِهِ فِيمَا بَلَغَ رُطْبُهُ ، وَآخَذَ عَشْرَ ثَمَرَةٍ (١) وَهَذَا كَمَا قَالَ (٢) .

مالاتتم من الثمار، ضربان . ضرب لا يصير تمرا لضعفه ، وضرب يصير تمرا ، لكن لا يجفف لقلته منفعته . وكلاهما سواء ، يؤخذ عشروهما رطبا (٣) او ثمن عشروهما رطبا (٤) .

فإذا كانت ثمرة الرجل لا تصير تمرا . او كونه لا يصير زبيبا ، اعلم الوالي وطالعه به لتزول تهمة (٦) عنه ، ثم يكون جوابه فيما يصنعه (٨) الوالي معسه على ماضى (٩) فيمن اراد قطع ثمرته لاجل العطش لافرق بينهما . فان اراد ان يقاسمه عليها خرضا ، كان على قولين (١٠) .

وان اراد بيعها كان بالخيار بين ان يبيعها (١١) عليه ، او يوكله فبي بيعها (او يبيعها) (١٢) على غيره او يوكل الخمر في بيعها (١٣) . ثم في نصابها وجهان .

(١) المزني (ص ٤٧) ، الام (٢: ٣٣) ، الطبري (٣: ٤٤/١) .

(٢) ب : ينمو غيره : يتميز .

(٣) ب : عشروها .

(٤) الاصل - أ : (ساقط) .

(٥) ب : فان .

(٦) ب ، ج : التهمة . . . ثم يكون الجواب .

(٧) الام (٢: ٣٣) .

(٨) ب : يصفيه الوالي على ما .

(٩) (ص ٩٠٨) .

(١٠) تقدمت هذه المسألة وانظر المذهب للشيرازي فقد فصل المسألة

(٥٩٠: ٥) ، المجموع معه ، والرافعي (٥٩٣: ٥) ، التحفة

وحواشيها (٢٦٢: ٣) .

(١١) أ : يجففها .

(١٢) ب : (ساقط) .

(١٣) أ : في . ساقطة . الاصل - أ : ثم . ساقطة .



احدهما : اذا بلغت خمسة اوسق رطباً وجبت زكاتها ، لان<sup>(٢)</sup> ما لا يجفف من الرطب ، فالرطب غايته ، فوجب اعتبار الاوسق في حال غايته . ١/٥٢  
والوجه الثاني : نصابه ان يبلغ قدراً يجي\* من ثمره خمسة اوسق لان هذا نادر من جنسه فاعتبر حكمه بفالب جنسه ، فعلى هذا هل يعتبر بنفسه في جفافه ، او يعتبر بجفاف الغالب من جنسه ؟ على وجهين<sup>(٦)</sup> .  
احدهما : ان يعتبر قدر نصابه بجفافه في نفسه دون غيره ، فاذا بلغ قدراً يجي\* من رطبه خمسة اوسق تمراً ، فهو النصاب ، وجبت فيه الزكاة وان نقص عنه فلا زكاة .

والوجه الثاني : يعتبر قدر نصابه بجفاف غيره من جنسه ، لتعذر جفافه في نفسه ، كجراح الحر وشجاجة الذي لم يقدر ارشه ، لما تعذر تقويمه حراً ، قوم لو كان عبداً ، فاذا بلغ هذا الرطب قدراً يجي\* من غيره من الارطاب خمسة اوسق تمراً فهو النصاب ولا شيء فيما دونه .

- 
- ( ١ ) الاصل - أ : تلفت .  
( ٢ ) الاصل - أ : لان لا تخفف فالرطب .  
( ٣ ) ذكر ذلك الاسنوي في التمهيد ( ص ١٠٠ ) فقال : الفرد النادر يدخل في العموم . وقيل : لا .  
( ٤ ) ب : جفافها .  
( ٥ ) الاصل - أ : ويعتبر . مكرر .  
( ٦ ) الاصل : ضربين .  
( ٧ ) أ : ان يعتبر .  
( ٨ ) ب : من نفسه .  
( ٩ ) ب : قدر .  
( ١٠ ) ب : واذا .  
( ١١ ) الاصل - أ : من . ساقطة .

١/٥٢

## مسألة (١٠٠)

قال الشافعي : (فَإِنْ أَكَلَهُ أَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةُ عَشْرَةِ رَطْبًا) <sup>(١)</sup> وهذا صحيح .  
إذا كانت ثمرته لا تصير تمراً ، فاستهلكها رطباً (بأكل أو غيره قبيل  
إخراج عشرينها ، فعليه قيمة عشرينها رطباً) <sup>(٢)</sup> ولا يلزمه <sup>(٣)</sup> مثل عشرينها رطباً  
لان الرطب لا مثل له <sup>(٤)</sup> .

فإن أكلها قبل خرصها طيه ، رجع في قدرها اليه .

فإن اتهم أحلف <sup>(٥)</sup> استظهاراً .

وإن أكلها بعد الخرص ، أخذ <sup>(٦)</sup> منه قيمة عشر خرصها رطباً .

فإن ذكر زيادة عن الخرص ، أو ادعى نقصاً محتملاً ، كان القول قوله ٥٢/ب  
فيه ، لانه أمين .

فإن اتهم أحلف .

وفي هذه وجهان . أحدهما : واجبة . والثاني : استظهاراً <sup>(٧)</sup> .

(١) المزني (ص ٤٧) فإن أكل . والطبري (٣ : ٤٤/أ) ، الام (٢ : ٣٣) .

(٢) أ : (ساقط) وانظر نص الام .

(٣) أ : فلا .

(٤) ولا يظهر عند الفزالي ان الرطب والعنب مثليان . الرافعي (٥ : ٥٨٩)

وعند النووي عكسه ، المجموع (٥ : ٤٨٨) قال : وهو المذهب .

(٥) ج : أحلفه .

(٦) ب : أخذت منه قيمة عشرينها رطباً .

(٧) أ ، ب ، هـ : استظهاراً . وانظر للمسألة الرافعي (٥ : ٥٩٢) الروضة

(٢ : ٢٥٤) ، الام (٢ : ٣٢) .

## سألة ١٠١

قال الشافعي : ( وما قلت في التمر فكان في العنب فهو مثله <sup>(١)</sup> ) وهو  
كما قال .

حكم التمر والعنب سواء في الزكاة وأحكامها وما تقدم من مسائلها  
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعهما في الخبر <sup>(٢)</sup> وشبه أحدهما  
بالآخر .

---

( ١ ) المزني (ص ٤٧) وما قلت في النخل وكان ١٠٠٠ هـ والام (٢: ٣٣)  
قال : وكل ما قلت في النخل فكان في العنب، فهو مثل النخل  
لا يختلفان .

( ٢ ) اي غير عتاب بن اسيد المتقدم (ص ٨٥١ ) .

## مسألة (١٠٢)

قال الشافعي : ( رَوَى <sup>(١)</sup> عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَسَّانَ يَبْعَثُ مَعَ ابْنِ رَوَاحَةَ غَيْرَهُ <sup>(٢)</sup> .

قال الشافعي : ( وَفِي كُلِّ أَحِبَّ أَنْ يَكُونَ خَارِصًا <sup>(٣)</sup> أَوْ أَكْرَ . <sup>(٤)</sup> وَقَدْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَارِصٌ وَاحِدٌ <sup>(٥)</sup> كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَاكِمٌ وَاحِدٌ <sup>(٦)</sup> .

اعلم أن قوله <sup>(٧)</sup> وَأَحِبَّ أَنْ يَكُونَ خَارِصًا أَوْ أَكْرَ دليل على أن الخارص الواحد <sup>(٨)</sup> يجزى .

وقوله <sup>(٩)</sup> : ( وَقَدْ قِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَارِصٌ وَاحِدٌ <sup>(١٠)</sup> ) دليل على أن من مذهبنا أن الخارص الواحد لا يجزى .

فاختلف أصحابنا فيما يصح الخرص به . فكان أبو العباس بن سريج وأبو سعيد الاصطخري يقولان : يجوز خارص واحد ، وليس في المسألة قول آخر . وكان أبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة يقولان : المسألة

- (١) ب : أن النبي .
- (٢) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٥ : ٥٨٧ ) لم أقف على هذه الرواية .
- (٣) أي في خرص التمر وخرص العنب .
- (٤) ب : خارصا .
- (٥) ب : خارصا .
- (٦) المزني ( ص ٤٧ ) وقد روى . . . أنه بعث مع . . . كما يجوز حاكم واحد والام ( ٢ : ٣٤ ) ، الطبري ( ٣ : ١٤٤ ب ) ، الجويني في النهاية ( ٣ : ٢١٢ ب ) .
- (٧) الاصل : واجب .
- (٨) وهو مذهب مالك وأحمد . انظر بلغة السالك ( ١ : ٢١٧ ) ، ابن قدامة في المغني ( ٣ : ١٥ ) .
- (٩) الاصل - أ : وقوله . ساقطة .
- (١٠) أ : واحد . ساقطة .

وهو قول جمهور اصحابنا<sup>(١)</sup> .

احد القولين : انه لايجزى\* الاغارصان ، لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبحث مع ابن رواحة غيره .

وقد قيل بحث معه سهل بن ابي حنيفة .

فاذا كان جواز الخرص حكما مستقادا بالشرع<sup>(٢)</sup> وجب المصير اليه على ١/٥٣ ماورد الشرع به ، ولان الخرص اجتهد في معرفة القدر وتمييز الحقوق فشابه التقويم وخالف الكيل والوزن لانهما يقين لا اجتهد فيهما . فلما ثبت ان التقويم لايجزى\* فيه الا مقومان فكذا الخرص لايجزى\* فيه الاغارصان .

والقول الثاني : يجزى\* خارص واحد ، لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بحث ابن رواحة خارصا فخرص خيبر<sup>(٣)</sup> وقال : ( ان شقتم فلكنم

(١) الرافعي (٥ : ٥٨٦ - ٥٨٧) ذكر المسألة مفصلة . واختصرها النجاشي في الروضة (٢ : ٢٥٠) فقال : فيه طريقان . احدهما القطع بخارص واحد . وبه قال ابن سريج والاصطخري واصحابهما على ثلاثة اقوال اظهرها : واحد . والثاني : لا بد من اثنين والثالث : ان خرص على صبي ، او مجنون ، او غائب ، فلا بد من اثنين والاكتفى واحد . ا.هـ

والجلال المحلي (٢ : ٢٠) مع قليوبي . قال قليوبي : ولو احسد الشريكين ان توفرت به الشروط ، والتخفة وحواشيها (٣ : ٢٥٧) مثنى المحتاج (١ : ٣٨٧) ، نهاية المحتاج (٣ : ٨٠) قال : وما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يبحث مع ابن رواحة واحدا ، يجوز ان يكون معينا او كاتبا . ا.هـ

وكذلك قال الرافعي (٥ : ٥٨٧) لكنه قال : يمكن ان يكون على دفعتين . ويجوز ان يكون معينا او كاتبا . وقال من القول الثالث انه حكاية ابن كج وغيره .

(٢) ج : من الشرع .

(٣) ب ، هـ : وخبر .

وَأَنْ شِغْتُمْ فَلْيُ (١) وروى أنه بعث معه غيره (٢).

فلو كان الاثنان (٣) شرطا ، لما بعثه منفردا ولو كانا شرطا في عام ، لكانا شرطا في كل عام ، ولأن الخارص مجتهد في تقدير الحقوق . وتنفيذ الحكم (٤) موقوف عليه دون غيره فشابه الحاكم ، وخالف المقوم حيث لم ينفذ الحكم بسببه إلا بتنفيذ الحاكم له ، ثم ثبت أنه يجزى حاكم واحد ، فذلك يجزى خارص واحد سواء كان رب المال صغيرا أو كبيرا لا كما غلط بعض أصحابنا ففرق بين الصغير والكبير فلم يجوز (٥) خرص مال الصغير إلا باثنين ، وجوز خرص مال الكبير بواحد ، لأنه رأى الشافعي في الام فرق بينهما . وهذا غلط . لأن الخرص (٨) أن يكون كالحكم ، فالحكم (٩) يجزى بواحد في مال الصغير والكبير أو يكون كالنقويم ، والنقويم لا يجزى إلا باثنين في مال الصغير والكبير . والشافعي (١١) إنما فرق بينهما في الام في جواز تضمين الكبير نصا (١٢) بالخرص دون الصغير . فوهم (١٣) عليه في التأويل . فهذا الكلام في أعداد الخراص (١٤).

- 
- ( ١ ) تقدم هذا الحديث ( ص ٨٦٦ ) .  
 ( ٢ ) تقدم هذا في ( ص ٩١٢ ) أول هذه المسألة .  
 ( ٣ ) ب : الاتيان .  
 ( ٤ ) مبتدأ خبره موقوف عليه .  
 ( ٥ ) حكاه ابن كج وغيره . الرافعي ( ٥ : ٥٨٧ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٥٠ ) .  
 ( ٦ ) ب : فلم يخرص .  
 ( ٧ ) الاصل : خرص . ساقطة .  
 ( ٨ ) ج : إنما يكون .  
 ( ٩ ) ب : كالحاكم .  
 ( ١٠ ) كذا في النسخ ولو قال : والحكم . لكان أولى .  
 ( ١١ ) أ : والثاني . ج : والشافعي فرق بينهما .  
 ( ١٢ ) ب : تارة .  
 ( ١٣ ) ب : توهم عليه فهذا التأويل في أعداد الخرص .  
 ( ١٤ ) أ : الخرص .

(١) فاما صفة الخراس، فلا بد من اعتبار شروط فيهم .  
 احدها : البلوغ .  
 والثاني : العدالة . لان الفاسق غير مقبول القول على غيره .  
 والثالث : العلم بالخرص . لان الجاهل به ليس من اهل الاجتهاد فيه .  
 والرابع : مختلف فيه : وهو الذكورية ، والحرية .  
 فان قلنا : ان الخارس يجوز ان يكون واحدا كالحاكم ، لم يجز ان يكون  
 امرأة ولا عبدا واعتبر فيه ان يكون رجلا <sup>(٥)</sup> حرا .  
 وان قلنا لا يجوز الا خارسان ، فلا يجوز ان يكونا امرأتين ولا عبدين  
 لان في الخرص ولاية <sup>(٦)</sup> ، فلم يجز تفرد العبيد والنساء بها .

- (١) أ : الخرص . الاصل - ب : فصل . ساقطة .  
 (٢) الرافعي (٥ : ٥٨٦ - ٥٨٧) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٢٥٧) ، مفسني  
 المحتاج (١ : ٣٨٧) ، نهاية المحتاج (٣ : ٨٠) ، المحلى (٢ : ٢٠) ،  
 الروضة (٢ : ٢٥٠) وقال : وسواء اكتفيا بواحد ام اشترطنا اثنين  
 فشرط الخارس كونه مسلما ، عدلا ، عالما بالخرص ، واما اعتبار الذكورية  
 والحرية ، فقال صاحب العدة : ان اكتفيا بواحد ، اعتبرا ، والا جاز  
 عبد وامرأة . وذكر الشاشي في اعتبار الذكورة وجهين مطلقا . قال  
 النووي ولك ان تقول : ان اكتفيا بواحد فسبيله سبيل الحكم . فتشترط  
 الحرية والذكورة . وان اعتبرنا اثنين ، فسبيله سبيل الشهادات فينبغي  
 ان تشترط الحرية والذكورة في احدهما . وتقوم امرأتان مقام الاخر  
 قال : قلت الاصح ، اشتراط الحرية والذكورة . وصححه في المحرر .  
 فائدة . لو اختلف خارسان ؟ توقفنا حتى يتبين المقنن منهما او من  
 غيرهما . قال الدارمي . وهو ظاهر .  
 (٣) الاصل - ج : والثاني . أ ، ب : الثالث .  
 (٤) لو قال والرابع والخامس لانهما شرطان .  
 (٥) ب : رجلا . ساقطة . و هـ : كونه رجلا .  
 (٦) ب : ولاية حكم .

ولكن ، هل يجوز ان يكون احدهما امرأة او عبدا ليكن الرجل مختصا  
 بالولاية . والمرأة او العبد مشاركا له في التقدير والحزر ؟ <sup>(١)</sup> على وجهين .  
 احدهما : يجوز . كما يجوز ان يكون كيالا او وزانا .  
 والثاني : لايجوز لان في الخرص اجتهادا يفارق يقين الكيل والموزن  
 فشابه الحكم . والله اعلم .

---

( ١ ) والذي اراه ان الاكتفاء بخارص واحد اوجه . لانا ان جعلنا الرجل  
 ذا ولاية في الخرص ، فعلى هذا ، لادامى لوجود المرأة والعبد  
 ولا ينفذ قولنا : ان المرأة او العبد مجرد مشارك . لانه حينئذ  
 لا يسمى خارصا بل معيننا وكاتبنا .  
 واذا قلنا ان الرجل غير عالم بالخرص فوجوده وعدمه سواء - لان من  
 شرط الخارص - بالاتفاق - العلم بالخرص . واذن فيكون العبد والمرأة  
 هما الخارصان دهن الرجل وهذا غير جائز بالاتفاق . وعلى هذا  
 فالاكتفاء بخارص واحد بشرطه . هو الذي ارجحه . ولفعله صلى الله  
 عليه وسلم . وفعل اصحابه من بعده . والله اعلم .



## ( ١٠٣ ) مسألة

قال الشافعي : ( وَلَا تَتَّخِذْ صَدَقَةَ شَيْءٍ مِنَ الشَّجَرِ غَيْرِ النَّخْلِ وَالْحَبِّ . لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْهُمَا ، وَكَلاهُمَا قَوْتٌ .

(١) وَلَا شَيْءٌ فِي الزَّيْتُونِ ؛ لِأَنَّهُ يُوْكَلُ أَدَمًا .

ولافي الجوز، ولافي اللوز، ولاغيره مما يوكل آدم ويبيع ويدخر لانس فأكهة (٢) .

أعلم ان ماتتبه الارض نومان . زرع وشجر . فالزراع يأتي حكمه (٤) .

والشجر ينقسم في الحكم ثلاثة اقسام .

قسم لا يختلف مذهب الشافعي وغيره (٥) ، ان زكاته واجبة . وهو النخل

والكروم ، وقد مضى الكلام فيهما .

أ/٥٤

وقسم لا يختلف مذهب الشافعي ان لازكاة فيه ، وان خالفه غيره ، وهو

(١) ب : ولان شىء .

(٢) الادام والادام : مايؤتدم به . ق م (٧٥ : ٤) ، المختار (ص ١٠) ،

المصباح (١٢ : ١) .

(٣) المزني (ص ٤٧) ، الام (٣٤ : ٢) ، الطبري (٣ : ٤٤ ب) ، نهائيسية

المطلب (٢١٢ : ٣) .

(٤) الاصل : بائن حكمه . ب : حكم .

(٥) يجوز في كلمة ( وغيره ) الرفع والجرح . فالرفع لانه نائب عن المضاعف

المحذوف فيأخذ حكمه . وهو الرفع . لان اصل الكلام قسم لا يختلف

مذهب الشافعي ومذهب غيره . فحذف المضاعف ( مذهب ) فارفع غيره

نيابة عنه . ويجوز جرحه . لتوفر الشرط فيه . قال ابن مالك في الفيتية

في باب الاضافة :

ومايلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذف

وربما جرؤا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط ان يكون ما حذف معائلا لما عليه قد عطف

وهنا المحذوف ( ومذهب ) معائلا لما عطف عليه وهو ( مذهب ) المذكور

وهذا على حد قوله :

اكل امرى تحسبن امرا ونار توقد بالليل نارا

بجر نار . انظر المبهجة الرضية للسيوطي على الالفية .

الرمان، والسفرجل، والتفاح، المشمش، والكشمش، والجوز،<sup>(١)</sup> والخوخ، واللوز، وماعدا ما ذكر في القسم الماضي، وما يذكر من القسم الاتي<sup>(٢)</sup>.

وقسم اختلف مذهب الشافعي في بعضه، وعلق القول في بعضه وهو اربعة اجناس الزيتون، والورس، والزعفران، والقرطم، وعلق القول في خامس ليس من جنسها وهو العسل.

فاما الزيتون فله في ايجاب زكاته قولان<sup>(٣)</sup>.

احدهما : وهو قوله في القديم : فيه الزكاة . وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.

(١) ج : والخوخ . والجوز . واللوز . وماعدي .

(٢) ج : اللاتي .

(٣) ب : مذهب . ساقطة . فيرج في بعضه . ساقطة .

(٤) قال القفال الشافعي في الحلية (٣: ٦٢) : ولا يجب في الزيتون

- العشر - في قوله الجديد ويجب في القديم . وبه قال مالك . فبان

كان مما يقصد زيت . فان شاء اخرج عشره زيتونا . وان شاء زيتا . وذكر

في الحاوي قولين احدهما انه يعتبر ان يبلغ خمسة اوسق زيتا . فحلى

هذا يخرج عشره زيتا . والثاني : يعتبر خمسة اوسق زيتونا . وانظر

الطبري (٣: ٤٥ ب - ٤٦ أ) ، الجويني في النهاية (٣: ٢١٢ ب) ،

الاقناع للماوردي (ص ٦٤) ذكر القول الجديد . والرافعي (٥: ٥٦٢)

والروضة (٢: ٢٣١) .

(٥) ب : احدهما : وقوله .

(٦) المدونة (١: ٣٤٢) ، الموطأ (١: ٢٥٩) ، الاشراف (ص ١٧٣) -

بلغه السالك (١: ٢١٤) ، الثمر الدواني (ص ٣٢٦) ، المقدسية

الحزبة (ص ١٢٢) ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١٢٣) .

وانظر مغني ابن قدامة (٣: ٦) وتجيب الزكاة في الزيتون في رواية

عن احمد . اذا بلغ خمسة اوسق . وهذا قول الزهري والاوزاعي

ومالك والليث والثوري . وابي ثور . واصحاب الرأي . وروى عن ابن

عباس . وروى عن احمد ان لازكاة فيه . وهو اختيار ابى بكر، وظاهر

كلام الخرقى ، وهو قول ابن ابي ليلى ، والحسن بن صالح ، وابي صبيدة

واحد قولي الشافعي . والانصاف (١: ٨٨) ، شرح مفتي الارادات

(١: ٣٨٨) . وعند ابى حنيفة تجب الزكاة في الزيتون . لان اباحنيفة

يوجبها في كل ماتنتبت الارض . وعندهما تجب في كل ماله ثمرة دائمة =

لقوله تعالى ( وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ (وغير معروشات) <sup>(١)</sup> ، وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ ، مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ، وَالزَّيْتُونَ وَالرَّيْحَانُ مُمْتَشِبًا ، وَغَيْرَ مُنْتَشِبٍ . كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) <sup>(٢)</sup> فاقضى أن يكون الامر بآيتاء الحق راجعا الى جميع المذكور من قبل .

وروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عامله بالشام أن يأخذ زكاة الزيتون <sup>(٣)</sup> .

ومنها الزيتون . الزيتوني تبين الحقائق ( ٢٩١ : ١ ) ، الاثار لابن يوسف ( ص ٩٠ ) ، الاصل لمحمد ( ص ١٥٧ ) وما بعدها . الخسراج ليحيى بن آدم ( ص ١١٢ ) وما بعدها ذكر الخلاف .

( ١ ) هـ : ( ساقط ) .

( ٢ ) الانعام : ١٤١ .

( ٣ ) اثر عمر بن الخطاب انه كتب الى عامله بالشام . ذكره البيهقي فسمى سننه . باب ماورد في الزيتون ( ١٢٥ : ٤ ) عن طاء الخراساني : ان عمر بن الخطاب لما قدم الجابية رفع اليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اختلفوا في عشر الزيتون . فقال عمر : فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق حين عصره واخذ عشر زيته . قال : حديث عمر - رضي الله عنه - في هذا الباب منقطع . رواه ليس بالقوى .

والاموال لابن عبيد ( ص ٦٠١ ) ، وابن ابي شيبة ( ١٤١ : ٣ ) ، التلخيص الحبير ( ٥٦٢ : ٥ ) ذكر حديثا مرفوعا من طريق عروة عن عائشة لكس في الوفا وهو متروك . ا . هـ

الخلاصة : احاديث ايجاب الزكاة في الزيتون ضعيفة . لكن قال البيهقي في سننه . ونقله عنه ابن حجر في التلخيص : واضح ما في الباب قول ابن شهاب : مضت السنة في زكاة الزيتون ، ان تؤخذ من عصر زيتونه حين يعصره . قال البيهقي : وحديث معاذ بن جبل وابي موسى الاشعري اعلى واولى ان يؤخذ به . والله اعلم .

اقول : وحديث معاذ وابي موسى ، هو ان الزكاة لاتجب الا في الشعير والحنطة والزبيب والتمر وبقي شيء آخر وهو لو صح الاثر عن عمر او عن ابن عباس فهل قول الصحابي حجة على غيره ؟ قال في جمع الجوامع ( ٢٠٥ : ٢ ) مسألة . قول صحابي على صحابي غير حجة اتفاقا . وكذا على غيره . قال شارحه الجلال المحلي : لان قول المجتهد ليس حجة في نفسه . وقال : ( قال الشيخ الامام ) والد المصنف ، كلامه -

وروى عن ابن عباس رضي الله عنه ، أنه قال : (١) <sup>روى</sup> (في الزيتون العشر) .  
ولامخالف لهما في الصحابة فكان اجماعا .

ولان عادة اهل بلاده جارية بادخاره واقتناكه ، كالشام وغيرها مما  
يكثر نبات الزيتون بها فجري مجرى التمر والزبيب . فاقضى ان تجب فيه  
الزكاة .

والقول الثاني ، نص عليه في الجديد ، وهو الصحيح ، وه قال ابن  
ابي ليلى والحسن بن صالح : لازكاة فيه لما روى ان النبي صلى الله عليه  
وسلم لما بعث معاذ الى اليمن قال له : لاتأخذ العشر الا من (٥) اربعة  
الحنطة والشعير والنخل والعنب . (٦)

الرازي في باب الاخبار من المحصول (الافى) الحكم (التمهيدى) فقلوبه  
فيه حجة لظهور ان مستنده فيه التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم  
... ومثل له . ا . هـ وانظر حاشية الهناني .

وقال في التمهيد للاسفوي (ص ١٥٢) : قول الصحابي حجة فيمما  
ليس للاجتهاد فيه مجال . كذا نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث  
ا . هـ ومادام الاثران من عمر وابن عباس ضعيفين فلا حجة بهما .

(١) غير ب : انه من الزيتون .  
(٢) التلخيص الحبير (٥ : ٥٦٢) قال : ذكره صاحب المذهب عن ابن  
عباس وضعفه النووي ، وقد اخرج ابن ابي شيبة . وفي اسناده ليث بن  
ابي سليم . انظر ابن ابي شيبة (٣ : ١٤١) ، الاموال لابي عبيد  
(ص ٥٧٠ ، ٦٠١) .

(٣) ب : فجرت .  
(٤) غير ج : ابن ابي صالح .  
(٥) ج : انه لما .  
(٦) ب : في .  
(٧) حديث معاذ . حديث صحيح .

التلخيص الحبير (٥ : ٥٦١) : الحاكم والبيهقي من حديث ابي بردة عن  
ابي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن  
يعلمان الناس امر دينهم : لاتأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة  
الشعير والحنطة والزبيب والتمر . قال البيهقي رواه ثقات . وهو متصل  
(ومعدان نقل احاديث اخرى قال ابن حجر : قال البيهقي : هذه  
المراسيل طرقها مختلفة . وهي يؤكد بعضها بعضها . ومعها حديث

فأثبت الزكاة في الأربعة ونفاها فيما عدا ذلك .

ولأنه قد كان موجودا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمنعها  
افتتحه من مخالفات اليمن وأطراف الشام ، فلم ينقل <sup>(٢)</sup> أنه أخذ زكاة شيء منه .  
ولو وجبت زكاته لنقل عنه قولاً وفعلاً ( كما نقلت زكاة النخل والكروم  
قولاً وفعلاً ) <sup>(٤)</sup> ولأنه وإن كثر في بلاده <sup>(٥)</sup> فإنه لا يقتات منفرداً كالتمر والزبيب وإنما  
يؤكل أداما . والزكاة تجب في الأقوات ولا تجب في الأدام .

فإذا ثبت توجيه القولين ، فإن قلنا أنه لا زكاة فيه فلا مسألة . وإن قلنا  
فيه الزكاة فلا شيء فيما دون خمسة أوسق للخبر . فإذا بلغ خمسة أوسق  
ففيه الزكاة حينئذ .

ولا يجوز خوصه ، لأن الزيتون مستقر بهرقه ، لا يمكن الإحاطة بمشاهدته  
وليس كالنخل والكروم البارز الثمر ، الذي يمكن الإحاطة به <sup>(٦)</sup> .  
ثم له حالان أحدهما : أن يكون مما يصير زيتا . ( والثاني : أن يكون  
مما لا يصير زيتا ) <sup>(٨)</sup> .

أبي موسى . ومعها قول عمر وعلي وعائشة ( ليس في الخضروات زكاة ) . هـ  
البيهقي ( ٤ : ١٢٥ ) باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل  
والحنبل .  
والأموال لأبي عبيد ( ص ٥٦٧ ) ح ١٣٧٤ ، الحاكم - المستدرک  
( ١ : ٤٠١ ) باب أخذ الصدقة من الحنطة والشعير .  
الدارقطني ( ٢ : ٩٥ ) ح ٧ باب ليس في الخضروات صدقة ، ( ٢ : ٩٨ )  
ح ١٥ .  
تحفة الأحوذى ( ٣ : ٢٨٩ ) باب ما جاء في زكاة الخضروات .  
ومصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١١٩ ) ، باب الخضرج ٧١٨٦ .  
وحسن الأثر ( ص ١٩١ ) .

- ( ١ ) ب : فإذا أثبت .
- ( ٢ ) ب : عنه أنه .
- ( ٣ ) ب ، هـ : ولو وجبت زكاة لنقلنا .
- ( ٤ ) ب : ( ساقط ) .
- ( ٥ ) أ : في بلاده . ساقطة . ب ، هـ : فهو لا .
- ( ٦ ) هـ : ولا .
- ( ٧ ) وأيضا فإن النص جاء بخص النخل والكروم دون سواهما .
- ( ٨ ) ب : ( ساقط ) .

فان كان مما لا يصير زيتا ، اعتبر فيه خمسة اوسق منه ، واخذ عشيره زيتونا<sup>(٣)</sup> .

وان كان مما يصير زيتا ، فعلى قولين احدهما يعتبر فيه خمسة اوسق زيتا . لان الزيت حالة ادخاره كالتمر . فعلى هذا يؤخذ<sup>(٤)</sup> عشيره زيتا لاغير .  
والقول الثاني : يعتبر فيه خمسة اوسق زيتونا . لان الزيت مستخرج من الزيتون بصنعة وعلاج ، فلم يكن غاية كماله . كالدبس والدقيق ، فعلى هذا يؤخذ<sup>(٥)</sup> عشيره زيتونا لاغير .

١/٥٥

( ١ ) ب : لا . ساقطة .

( ٢ ) ب ، هـ : منه . ساقطة .

( ٣ ) ذكر ابن قدامة الخلاف في المسألة في المفنى ( ١٩ : ٣ ) فقال . فان كان مما لازيت له . فانه يخرج منه عشيره حبا . اذا بلغ نصابا ، لانه حال كماله . وان كان له زيت ، اخرج منه زيتا اذا بلغ الحب خمسة اوسق وهذا قول الزهرى . والاوزاعى . ومالك . والليث . قالوا يخبر من الزيتون ويؤخذ زيتا صافيا . وقال مالك اذا بلغ خمسة اوسق اخذ العشر من زيتة بعد ان يعصر . وقال ابو حنيفة والثوري : يخرج من حبه كسائر الثمار . ولانه الحالة التي تعتبر فيها الاوساق . فكما ان اخراجه منها كسائر الثمار . قال : وهذا جائز والاولة اولى . لانه يكفى الفقراء مؤنته . . . وبلغه السالك ( ١٤ : ١ ) : لابد من اخراج الزيت فيما له زيت . والا فنصف عشر الثمر . ا . هـ يتصرف والخرشي وحاشية هـ دوى ( ١٦٩ : ٢ ) .

( ٤ ) الاصل ب : يأخذ .

( ٥ ) ( فائدة ) قال الرافعى ( ٥٦٢ : ٥ ) وقت الوجوب . بدو الصلاح فيه الزيتون وهو نضجه واسوداده ، ويعتبر النصاب كما فى الرطب والعناب هكذا قاله الجمهور . وحكى القاضى ابن كج : ان ابن القطان خرج اعتبار النصاب فيه وفى جميع ما يختص القديم بايجاب الزكاة فيه على قولين . ثم ان كان الزيتون مما لا يجى منه الزيت كالبغدady ، اخرج عشيره زيتونا وان كان مما يجى منه الزيت كالشامى . فعن ابن المزيان حكايصة وجهين فى جواز اخراج الزيتون ( وجه المنع ) ان نهاية امره الزيت فيتعين الاخراج كالثمرة ( كالتمر ) مع الرطب ( الصحيح ) عند المعظم وهو نصه فى القديم . جواز اخراج الزيتون . لا مكان ادخاره . ولو اخرج الزيت فهو اولى . وروى امام الحرمين وجهها آخر : انه يتعين اخراج الزيتون ، وعلل بان النصاب يعتبر فيه دين الزيت بالاتفاق . ا . هـ الروضة ( ٢٣١ : ٢ ) ، اختصر الاقوال ووقاها . والمحلى ( ١٦ : ٢ ) ، مفنى المحتاج ( ٣٨٢ : ١ ) قال فى المنهاج : وفى القديم تجب فى الزيتون . .

## أ - ١٠٣ فصل

واما الورس<sup>(١)</sup> : فقد علق<sup>(٢)</sup> الشافعي في القديم القول فيه . فقال : ان صح الحديث قلت به .

والحديث مارواه هشام بن يوسف<sup>(٣)</sup> . عن محمد بن يزيد الخفاجي<sup>(٤)</sup> ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الى اهل خفاش بخط معيقيب<sup>(٥)</sup> .  
بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله<sup>(٦)</sup> ابي بكر الى اهل خفاش . اما بعد . فان عليكم ان تخرجوا العشر من الورس والذرة . فان فعلتم ذلك

( ١ ) الورس . نبات كالسمسم ليس الاباليم . يزرع فيبقى عشرين سنة

نافع للكلف طلا . وللبهق شربا . وليس الثوب الورس مقو على الباه

ق م ( ٢ : ٢٦٧ ) ، تصحيح التنبيه ( ص ٤ ) ، المختار ( ص ٧١٦ ) .

ورس . بوزن فلس .

( ٢ ) علق القول فيه : اي لم يبت فيه بشي . فلم ينف عنه الزكاة ولم يوجبها

فيه . على حد قوله تعالى ( فتذروها كالمعلقة ) اي لاهي ذات وجه

ولا هي مطلقة . المصباح ( ٢ : ٧٧ ) ، الصحاح ( ٤ : ١٥٣٢ ) .

( ٣ ) هشام بن يوسف الصنعاني . ابو عبد الرحمن قاضي اليمن . ثقة

مات سنة سبع وتسعين ومائة . التقريب ( ٢ : ٣٢٠ ) ت ١٠٠ .

تهذيب الكمال ( ٣ : ١٤٤٦ ) ، تاريخ ابن معين ( ٣ : ١١٧ ) ت ٤٨٣

الكواكب النيرات ( ص ٢٦٩ ) .

( ٤ ) ب ، ج ، هـ : الخفاشي . وه : محمد بن زيد . ولم اجد ترجمته كما

انه غير مذكور في سند هذا الاثر كما سيأتي .

( ٥ ) هكذا في النسخ . ووجدت اهل خفاجة . وهم حي من بني عامر .

ق م ( ١ : ١٩٢ ) ، الصحاح ( ١ : ٣١٠ ) .

( ٦ ) معيقيب . بقاف ، وآخره موحدة . مصفرا . ابن ابي فاطمة الدوسي

وحليف بني عبد شمس ، من السابقين الاولين ، هاجر الهجرتين ، وشهد

المشاهد . وولي بيت المال لحمر . ومات في خلافة عثمان اوعلى . تقريب

التهذيب ( ٢ : ٢٦٨ ) ت ١٣٠٢ ، المغني للهندي ( ص ٢٣٧ ) ، تهذيب

الاسماء ( ٢ : ١٠٨ ) ، تاريخ ابن معين ( ٣ : ٨ ) ت ٢٩ ، اسد الغابسة

( ٤ : ٤٠٣ ) ، الاصابة ( ٦ : ١٩٤ ) .

( ٧ ) ب : ابن ابي بكر .

( ٨ ) هـ : فاذا .

فَلَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكُمْ .<sup>(١)</sup>

فعلق في القديم : ايجاب زكاة الورس على صحة هذا الحديث . فان  
صح كانت زكاته على القديم واجبة في قليله وكثيره . من غير وقص معفو . لعدم  
الاثر فيه .

وقال في الجديد : لازكاة فيه بحال . لضعف الاثر المروى واحتماله  
التأويل<sup>(٣)</sup> لو صح<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) البيهقي ، باب ماورد في الورس ( ٤ : ١٢٦ ) عن هشام بن يوسف ان  
اهل خفاش اخرجوا كتابا من ابي بكر الصديق رضي الله عنه في قطعة  
اديم يأمرهم بان يؤدوا عشر الورس . قال الشافعي : ولا ادري اثابت  
هذا . وهو يعمل به في اليمن . قال : فان كان ثابتا عشر قليله  
وكثيره ( قال الشيخ ) لم يثبت في هذا السناد تقوم بمثله حجة . والاصل  
ان لا وجوب . فلا يؤخذ من غير ماورد به خبر صحيح . . . الخ . ا . هـ  
ومسند ابي بكر الصديق للسيوطي ( ص ٨٢ ) الاثر ٣٠٩ قال الشافعي  
اخبرني ابن هشام بن يوسف ان اهل خفاش اخرجوا كتابا من ابي  
بكر الصديق في قطعة اديم اليهم يأمرهم بان يؤدوا عشر الورس .

( ٢ ) ب : في ايجاب .

( ٣ ) الروضة ( ٢ : ٢٣٢ ) قال : ومنها الزعفران والورس . وهو شجر يخرج  
شيئا كالزعفران . فلا زكاة فيهما على الجديد المشهور . وقال في  
القديم : تجب ان صح الحديث في الورس . . .

فان اوجبنا فالمذهب انه لا يعتبر النصاب . بل تجب في القليل  
والكثير . وقيل فيه قولان . والرافعي ( ٥ : ٥٦٢ ) ، مفي المحتاج  
( ١ : ٣٨٢ ) ، التحفة ( ٣ : ٢٤٤ ) ، التنبيه ( ص ٤٠ ) ، الام ( ٢ : ٣٨ )  
الاقتناع ( ص ٦٤ ) ، وانظر الطبري ( ٣ : ٤٦ / أ ) ذكر القولين .

( ٤ ) غير ب : لو صح . ساقطة .



١/٥٥

ب - ١٠٣ فصل  
متمم

واما الزعفران <sup>(١)</sup> . فقد قال الشافعي في القديم : ان كان العشر في الورس ثابتا ، احتمل ان يقال في الزعفران العشر <sup>(٢)</sup> لانهما طيبان وبهين <sup>(٣)</sup> كـ .

ويحتمل ان يقال : لاشي\* في الزعفران . لان الورس شجر له ساق وهو شجرة ، والزعفران نبت <sup>(٤)</sup> فجعل الورس ( ادخل في الزكاة من الزعفران فان قلنا : ان الورس لاشي\* فيه فالزعفران اولى <sup>(٥)</sup> . وان قلنا : في الورس الزكاة فالزعفران <sup>(٦)</sup> طى قولين . وعلى الجديد : لا زكاة فيهما بحال <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) نبت معروف . واذا كان ببیت لايدخله سام ابرص . ق م ( ٩٠ : ٢ ) ، المختار ( ص ٢٧٢ ) ، المصباح ( ١ : ٢٧٠ ) مادة ( زعفر ) .  
( ٢ ) القياس في العبادات قال بصحته جمهور العلماء . ارشاد الفحول ( ص ١٩٩ ) وجمع الجوامع وشرحه للمحلى وحاشية البناني ( ٢ : ١٢٣ ) .  
( ٣ ) أ : وليس . ب : كثير .  
( ٤ ) أ : ينبت .  
( ٥ ) أ : ( ساقط ) .  
( ٦ ) ب : سقط ( اولى وان قلنا في الورس الزكاة فالزعفران ) .  
( ٧ ) ب : لهما بحال .  
( ٨ ) انظر المصادر السابقة في الورس .

فاما القُرْطُمُ <sup>(١)</sup> وَصْفُهُ <sup>(٢)</sup> فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ <sup>(٣)</sup> : ( وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ فِيهِ ٥٥ ب /  
 الْعَشْرُ كَانَ مَذْهَبًا . فَعَلَّقَ <sup>(٤)</sup> الْقَوْلَ فِيهِ .  
 وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْقُرْطُمِ <sup>(٥)</sup> .  
 وَالصَّحِيحُ <sup>(٦)</sup> أَنَّ لَزَكَاةَ فِيهِ ، كَالزُّعْفَرَانِ ، لَخُرُوجِ كُلِّ ذَلِكَ عَنِ الْأَقْوَاتِ <sup>(٧)</sup> .

( ١ ) القُرْطُمُ : كَزَبْرَج . وَصُفْر . حب العصفور، جيد للقولنج . سهل للبلغم  
 اللزج ، وصب مائه حار على اللبن الحليب يجمده . الخ ق م ( ٤ ) :  
 ( ١٦٥ ) ، مختار الصحاح ( ص ٥٣ ) مادة ( قرطم ) ، تصحيح التنبيه  
 ( ص ٤٠ ) بكسر القاف والطاء وضعهما . لفتان مشهورتان عربى . وهو  
 حب العصفور . ا . هـ

( ٢ ) ب : وصفر .  
 ( ٣ ) قال الشيرازى فى التنبيه ( ص ٤٠ ) : وقال فى القديم : تجب فسي  
 الزيتون والورس والقرطم . ا . هـ والروضة ( ٢ : ٢٣٢ ) الورس . شجر  
 يخرج شيفا كالزعفران . فلازكاة فيه على الجديد المشهور . وقال فسي  
 القديم : تجب ان صح الحديث فى الورس . وحلية العلماء ( ٣ : ٦٣ ) ،  
 ان صح فيه حديث ابي بكر رضى الله عنه والام ( ٢ : ٣٥ ) : ولا يؤخذ  
 من حب العصفور . ا . هـ

( ٤ ) هـ : فعلى .  
 ( ٥ ) الاصل - ج : بكر . ساقطة .  
 ( ٦ ) لم اجد من ذكره غير ان الطبرى فى شرحه قال : واما القرطم . فروى  
 ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه قال : فى القرطم زكاة . قال الشافعى  
 رحمه الله - فى القديم - ( ان صح الحديث قلت به ) قال : وكسب  
 هذه الاشياء على قوله الجديد لا تجب فيها الزكاة . ا . هـ  
 الطبرى ( ٣ : ٤٦ / ا ، ب ) .

( ٧ ) أ : فى الصحيح .

( ٨ ) ب : كل . ساقطة .

فاما العسل ، فقد علق الشافعى - فى القديم - القول فيه ، فجعل العسل  
ذلك قولاً له فى ايجاب عشره . وهو قول الاوزاعى ، واحمد ، واسحق ، <sup>(٢)</sup> وبه قال <sup>(١)</sup>

(١) الام (٣٨:٢) باب ان لازكاة فى العسل . والطبرى (٤٦:٣) ب : ولا تجب  
فى العسل زكاة نص الشافعى عليه فى الجديد . وقال فى القديم - ثم  
يحتمل ان تجب فيه . ويحتمل ان لا تجب فيه .

والروضة (٢٣٢:٢) ، الرافعى (٥٦٣:٥) : وذهب الشيخ ابو حامد  
وفيره الى انه قطع القول بنفى الزكاة فيه قديماً وجديداً . ا. هـ . وفقه  
الزكاة للقراضى (٤٢١:١) نقل كلام الموجبين والمانعين . ورجح ايجاب  
الزكاة والاموال لابي عبيد (ص ٩٧-٦٠٨) لكن قال الصحيح (ص ٦٠٨)  
معلقاً على تردد ابي عبيد : لا معنى لهذا التردد ، بل الصدقة  
اما ان تجب واما ان لا تجب . ا. هـ . ويفهم من كلام ابي عبيد عدم  
الوجوب . لانه قال : وذلك ان السنة من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم تصح فيه ، كما صحت فيهما . وانظر احكام الزكاة لاحمد ومحمد  
القهبجى الرماني (ص ١٤٩) نقل كالمخلص لما فى فقه الزكاة . المحلى  
على المنهاج (١٦:٢) وفى القديم تجب . ونيل الاوطار (١٦٤:٤) ،  
الفوائد النورانية الفقهية لابن تيمية (ص ٨٨) ، الاشراف على مسائل  
الخلاف (ص ١٧٣) .

(٢) المعنى لابن قدامة (٢٠:٣) ويروى ذلك - ايجاب زكاة العسل - عن  
عمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والزهرى ، وسليمان بن موسى ، والاوزاعى  
واسحق ، واحمد ، وقال مالك ، والشافعى ، وابن ابي ليلى ، والحسن  
ابن صالح ، وابن المنذر : لازكاة فيه . لانه مائع خارج من حيوان  
فاشبه اللبن قال ابن المنذر : ليس فى وجوب الصدقة فى العسل  
خير يثبت ولا اجماع فلا زكاة فيه . وقال ابو حنيفة : ان كان من ارض العشر  
ففيه الزكاة ، والا فلا زكاة فيه . ومذهب احمد ان فيه العشر . ا. هـ .  
ودلائل الاحكام ورقة (١٣٧/أ) وعن عمر بن عبد العزيز انه لازكاة فى  
العسل وبه قال مالك وابن ابي ليلى والثورى والشافعى . وذهب قوم  
الى ايجاب الزكاة فيه . وبه قال مكحول والزهرى واليه ذهب الاوزاعى  
 واصحاب الراى واحمد واسحق . حكى ذلك البهوى . ا. هـ .

ابو حنيفة ، فيما اخذ من غير ارض الخراج ، تعلقا بما روى ان قوما من بني  
شبابه <sup>(٢)</sup> اتوا النبي صلى الله عليه وسلم بعشور نخل لهم ، فاخذها منهم وخصى  
لهم واديا <sup>(٤)</sup> .

وروى عن عبد الله بن ذياب <sup>(٥)</sup> قال : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلْتُ <sup>(٦)</sup> . ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا اسْأَلُوا عَلَيْهِ ( مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ ) <sup>(٧)</sup> قَالَ : فَفَعَلَ . وَاسْتَعْمَلَنِي عَلَيْهِمْ <sup>(٨)</sup> . ثُمَّ اسْتَعْمَلَنِي أَبُو بَكْرٍ ، وَعَمَّرُ  
قَالَ : فَكَلِمَتُ قَوْمِي فِي الْعَسَلِ ، وَقُلْتُ لَهُمْ : زَكُوهُ <sup>(٩)</sup> . فَانَّهُ لَأَخْبَرُ فِي ثَمَرَةٍ لَا تَزْكِي  
فَقَالُوا : كَمْ تَرَى ؟ فَقُلْتُ : الْعَشْرُ ( فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعَشْرَ ) <sup>(١٠)</sup> فَاتَيْتُ بِهِ عَمَّرُ  
فَاخْبَرْتَهُ ، فَقَبِضَهُ وَجَعَلَهُ مِنْ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ ) .

والصحيح على القديم ، وصريح قوله في الجديد : انه لازكاة فيه لما

( ١ ) ب : الخارج . انظر الاصل لمحمد ( ١٥٣ : ٢ ) باب العشر في الخلايا  
الخلاصة ( ص ١٧ ) تجب في العسل اذا كان في ارض العشر . بدائع  
الصنائع ( ٩٤٢ : ٢ ) ، نصب الراية ( ٣٩٠ : ٢ ) وما بعدها ، فتح القدير  
( ٢٤٦ : ٢ ) .

( ٢ ) شبابة : قوم من بني فهم نزلوا السراة او الطائف . تهذيب الاسماء  
( ٥١٤ : ٢ ) ، ق م ( ٨٨ : ١ ) اللباب في تهذيب الانساب لابن الاثير  
( ٩ : ٢ ) مكتبة القدسي القاهرة ١٣٥٦ هـ ، معجم البلدان ( ٣١٦ : ٣ )  
الفائق ( ٤١٩ : ٣ ) : قوم بالطائف . ينسب اليهم العسل فيقال  
عسل شبابي .

( ٣ ) ه : نخل .

( ٤ ) الحديث ضعيف انظر الملحق ففيه تخريج احاديث العسل جميعا .

( ٥ ) هكذا في النسخ عبد الله بن ذياب . والصحيح سعد بن ابي ذياب  
والحديث ضعيف انظر الملحق . وسعد بن ابي ذياب دوسي حجازي  
قال ابن حبان : له صحبة . واخرج حديثه احمد وابن ابي شيبة  
والبيهقي وغيرهم . اسد الغابة ( ٣٧٦ : ٢ ) ، تعجيل المنفعة ( ص ١٠ ) ت

٣٥٦ .

( ٦ ) ب : سلمت ثم . ج : فاسلمت ثم قلنا .

( ٧ ) أ : ( ساقط ) .

( ٨ ) ه : واستعملني .

( ٩ ) ب : زكاة .

( ١٠ ) ب : ( ساقط ) .

قد منا من الدليل<sup>(١)</sup> في اسقاط زكاة الزيتون .

وروى ابوداود<sup>(٢)</sup> في سننه عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ، أن قوماً  
أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحشرون نحلهم<sup>(٣)</sup> ، وسألوه أن يحرمهم<sup>(٤)</sup>  
واديها لهم يقال له : سلمة<sup>(٥)</sup> . فحماه فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه كتب اليه سفيان بن وهب<sup>(٦)</sup> في ذلك . فكتب اليه : ( أن أدوا إليكم  
ما أدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحم لهم ، وألا ، فهو في ذهاب  
ياكله من شاء ) .

فلو كان مشره واجبا لامر باخذه منهم وان لم يحرم لهم .

ثم قد اخبر في حكمه<sup>(٧)</sup> واباحته<sup>(٨)</sup> .

- ( ١ ) ه : الدلائل . ب : الدلائل في اسقاط زكاة الرقيق .  
( ٢ ) ب : ابو الزناد . وابوداود هو الامام الحافظ المصنف المتقن  
ابوداود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي المولود سنة  
اشنتين ومائتين . والمتوفى بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين  
رحل وطاف بالبلاد وصنف الكتب . سمع بخراسان والعراق والجزيرة  
والشام والحجاز ومصر . انظر مقدمة سنن ابي داود .  
( ٣ ) الاصل - أ : فحل .  
( ٤ ) النسخ سلمة وهو الصحيح . وفي كتب الحديث سلبه بالباء ولم اجده  
الافى الميم سلمة . ففي المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية  
شمال المملكة لحمد الجاسر ( ٣ : ١٣٣٩ ) : وادي السلمة - على اسم  
الشجرة - من اودية خيبر في سفح جبل مطوة . ومن قراه : الفقسرة  
والعشقة ، ومكيدة .  
( ٥ ) سفيان بن وهب الخولاني - ابو ايمن - له صحبة ورواية عنه صلى الله  
عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب والزبير بن العوام . شهد فتح مصر  
وسكنها ثم سكن افريقيا . توفي سنة اثنتين وثمانين . تعجيل المنفعة  
( ص ١٠٦ ) ، اسد الغابة ( ٢ : ٣٢٣ ) سكن المغرب . الاصابة  
( ٣ : ١٣١ ) ت ٣٣٣٤ .  
( ٦ ) اراد بقوله في ذهاب : تشبيه العسل بالفيث الذي يأتي بدهن كلفة  
ولا مشقة . واراد بالذباب - النحل .  
( ٧ ) أ : اجيز .  
( ٨ ) كذا في النسخ ( في حكمه ) ولو قال : من حكمه كان اولي .

وانه (١) فيث ذباب يأكله من شاء (٢) . ولم يخلق على الاكل حقا يهودى (٣) فدل على انه لاشى فيه . والله اعلم بالصواب .

(١) أ، هـ : انه .

(٢) ب : يشاء .

(٣) الاصل - ب، ج : يودا .

احاديث زكاة العسل .

سأنقل أولا كلام ابن حجر عن زكاة العسل ثم اورد الاحاديث من كتب الحديث ان شاء الله تعالى .

قال ابن حجر فى تلخيص الحبير ( ٥ : ٥٦٣ ) قوله ورد فى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اخذ الزكاة من العسل . الترمذى من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فى العسل فى كل عشرة ازقاق زق . وقال فى استناده مقال ولا يصح . وفيه اسناده : صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خولف . وقال النسائي هذا حديث منكر . ورواه البيهقى وقال : تفرد به صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى بن يسار ، ذكره الموزى ، ونقل عن احمد تضعيفه . وذكر الترمذى انه سأل البخارى عنه فقال : هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . ونقل الحاكم فى تاريخه نيسابور ، عن ابن ابي حاتم عن ابيه قال : حدث محمد بن يحيى الذهلى بحديث كاد ان يهلك حدث عن عارم عن ابن المبارك عن اسامة ابن زيد عن ابيه عن ابن عمر مرفوعا اخذ من العسل العشر . قال ابو حاتم : وانما هو عن اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده كذلك حدثنا عارم وغيره . ولعله سقط من كتابه عمرو بن شعيب ، فدخله هذا الوهم . قال الترمذى : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو ( قلت ) رواه ابو داود والنسائي من رواية عمرو بن الحارث المصرى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . قال : جاء هلال احد بني شمعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له وسأله ان يحمى واديا له يقال له سلبة فحماه له . فلما ولى عمر كتب الى سفيان بن وهب : ان ادى اليك ما كان يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نحل فاحم لهم سلبة ، والا فانما هو ذباب يأكله من يشاء . قال الدارقطنى : يروى عن عبد الرحمن بن الحارث ، وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسندا . ورواه يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرو بن شعيب عن عمرو مرسل .

( قلت ) فهذه علقته . وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من اهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحارث احد الثقات . وتابعهما اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عند ابن ماجة وغيره كما مضى . قال الترمذى وفيه عن ابي سياره .

( قلت ) هو المتقى قال : قلت يارسول الله ان لى نحلا . قال اد الحشور . قال : قلت يارسول الله احم لى جيلها ، رواه ابو داود وابن ماجة والبيهقى من رواية سليمان بن موسى عن ابي سياره وهو منقطع . قال البخارى : لم يدرك سليمان احدا من الصحابة وليس فى زكاة العسل شىء يصح . وقال ابو عمرو : لا تقوم بهذا حجة قال : وعن ابي هريرة .

( قلت ) رواه البيهقى وفى اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك ، ورواه ايضا من حديث سعد بن ابي ذياب ان النبى صلى الله عليه وسلم استعمله على قومه . وانه قال لهم ادوا العشر فى العسل . واتى به عمر فقبحه فباعه ثم جعله فى صدقات المسلمين . وفى اسناده منير بن عبد الله ضعفه البخارى والازدى وغيرهما . قال الشافعى وسعد بن ابي ذياب يحكى ما يدل على ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيه بشىء . وانه شىء رآه هو فتطوع له به قومه . وقال الزعفرانى عن الشافعى : الحديث فى ان فى العسل العشر ضعيف . واختيارى انه لا يؤخذ منه . وقال البخارى لا يصح فيه شىء . وقال ابن المنذر ليس فيه شىء ثابت . وفى الموطأ عن عبد الله بن ابي بكر قال : جاء كتاب عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو بمنى ان لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . ا . هـ

انظر تحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٧٠ ) باب ماجاء فى زكاة العسل من نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العسل فى كل عشرة ازق . زق . قال المباركهورى فيه عمرو بن ابي سلمة التنيسى بكسر مثناة فوق وقيل بفتحها وكسرتون مشددة تحت وسين مهملة قال فى التقريب : صدوق له اوهام من كبار العاشرة . عن صدقة ابن عبد الله السمين الدمشقى ضعيف من السابعة .

قال الترمذى وفى الباب عن ابي هريرة . قال المباركهورى اخرجته عبد الرزاق وفيه عبد الله بن محرز قال البخارى فى تاريخه عبد الله متروك . ولا يصح فى زكاة العسل شىء . كذا فى فتح البارى . قال الترمذى : وفى الباب عن ابي سياره المتقى . وعبد الله بن عمرو .

قال المباركهري : واما حديث ابي سيارة . فاخرجه احمد وابو داود وابن ماجة عنه . وهو منقطع . قال ابن عبد البر : لا يقوم بهذا حجة . واما حديث عبد الله بن عمرو فاخرجه ابو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . . الحديث . قال الحافظ فليسى الفتح بعد ذكره اسناده صحيح الى عمرو . وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض . وقد ورد ما يدل على ان هلالا اعطى ذلك تطوعا . ثم ذكر ما يدل على انه تطوع به هلال . ا . هـ . بتصرف قال ابو عيسى : حديث ابن عمر في اسناده فقال . ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء . . . . . ا . هـ . وانظر سنن ابي داود ( ١٠٩ : ٢ ) باب زكاة العسل . وفيه حديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده . قال جاء هلال احد بني صنعان الحديث ١٦٠ . وعنه ان شبابة - بطن من فهم - فذكر نحوه فقال من كل عشر قرب قرية . وقال سفيان بن عبد الله الثقفي قال : وكان يحمي لهم واديين ، زاد . فادوا اليه ما كانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي لهم واديهم . الحديث ١٦٠ . والحديث ١٦٠٢ بنحوه .

والبيهقي في سننه ( ١٢٦ : ٤ ) باب ما ورد في زكاة العسل . وذكر احاديث الكتاب وغيرها كثير . ومن ضعف جميع الاحاديث . وانظر مصنف عبد الرزاق ( ٦٠ : ٤ ) باب صدقة العسل ٦٩٧٣-٦٩٦٤ وصحيح ابن خزيمة ( ٤٤ : ٤ ) باب ذكر صدقة العسل ان صح الخبر فان في القلب من هذا الاسناد .

وشرح السدة للبيهقي ( ٤٤ : ٤ ) وذكر حديث ابن عمر ، وسعد بن ابي ذياب . واثرا عن عمر .

وابن ماجة . باب زكاة العسل ج ١٨٢٣ عن ابي سيارة المتعنى . وحديث ابن عمر .

ومجمع الزوائد ( ٧٧ : ٣ ) حديث سعد بن ابي ذياب . وابن عمر . ومصنف ابن ابي شيبة ( ١٤١ : ٣ ) عن ابي سيارة المتعنى . وعن سعد بن ابي ذياب . وعن معاذ في اليمن .

والنسائي ( ٤٦ : ٥ ) باب زكاة النحل . وانظر نيل الاوطار ( ١٦٤ : ٤ ) . .



## الخلاصة :

علمنا ان جميع الاحاديث التي ذكرت في ايجاب الزكاة في العسل  
 ضعيفة . قال الارناؤوط محقق شرح السنة للبغوي: في الموطأ  
 ( ١ : ٢٧٧-٢٧٨ ) من عبد الله بن ابي بكر، عمرو بن حزم . قال جاء  
 كتاب عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو بمضى : ان لا تأخذ من العسل  
 ولا من الخيل صدقة . واسناده صحيح واخرج ابن ابي شيبة ( ٤ : ٢١ )  
 وعبد الرزاق ٦٩٦٥ باسناد صحيح الى نافع مولى ابن عمر قال  
 بعثني عمر بن عبد العزيز على اليمن . فاردت ان آخذ من العسل  
 العشر . فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني: ليس فيه شيء فكتبت النبي  
 عمر بن عبد العزيز فقال : صدق هو عدل رضي، وليس فيه شيء . ا . هـ  
 شرح السنة ( ٦ : ٤٥ ) باب زكاة العسل .  
 انظر موطأ مالك مع التنوير ( ١ : ٢٦٣ ) ما جاء في صدقة الرقيق والخيل  
 والعسل . والام ( ٢ : ٣٩ ) وانظر مصنف عبد الرزاق ( ٤ : ٦٠ ) باب صدقة  
 العسل ح ٦٩٦٥ وليس فيه كلمة الصنعاني .  
 وكنز العمال ( ٢ : ٥٠٢ ) والخراج لابي يوسف ( ص ٧٠ ) ، و دلائل  
 الاحكام ( ص ١٣٧ / ١ ) .

باب — صورة التزنج د

١/٥٦

## ( ١٤ ) باب صدقة الزرع

قال الشافعي : ( في قوله تعالى : <sup>(١)</sup> وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) دلالة على <sup>(٢)</sup> انه انما جعل الزكاة على الزرع .  
 اما الزروع فمن الاموال المزكاة .  
 واختلفه الناس في اجناس ما تجب فيها الزكاة <sup>(٣)</sup> . فلفقها <sup>(٤)</sup> في ذلك سبعة مذاهب <sup>(٥)</sup> .

احدها : وهو مذهب الشافعي : ان الزكاة واجبة فيما زرعه ~~الادميون~~ قوتا مدخرا .  
 وبه قال الائمة الاربعة رضوان الله عليهم <sup>(٦)</sup> .

- 
- ( ١ ) هـ : في قول الله .  
 ( ٢ ) المزني ( ص ٤٨ ) واحكام القرآن للامام الشافعي ( ١٠ : ١ ) السندي جمعه البيهقي قال : وهذا دلالة على انه انما جعل الزكاة على الزرع . قال البيهقي : وانما قصد اسقاط الزكاة من حنيفة حصلت في يده من غير زراعة . ا . هـ والطبري ( ٣ : ٤٧ / ١ ) .  
 ( ٣ ) ما : واقعة على الزرع . فلذلك انت الضمير ، فقال ما تجب فيها الزكاة .  
 ( ٤ ) هـ : فلفقها .  
 ( ٥ ) ب : تسعة .  
 ( ٦ ) الام ( ٢ : ٣٤ ) باب صدقة الزرع . وشرح المنهاج للمحلي ( ٢ : ١٥ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٧٠ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٣١ ) وما بعدها ، انسار الدجى شافعي ( ص ١٦١ ) ، شرح السنة للبقوي ( ٦ : ٣٩ ) ، وانظر للاقوال حلية العلماء ( ٣ : ٧٢ ) ، الاصل لمحمد ( ٢ : ١٦٢ - ١٦٣ ) ، ذكر الحشيش والشجر الذي ليس له ثمر والرياحين كلها والبقول والزعفران والورد وقصب السكر وانه فيها الزكاة في قول ابي حنيفة وقال : وقال ابو يوسف ومحمد : ليس في شيء من هذا زكاة . الا في ما كان له ثمرة باقية . وحتى يكون الثمر الباقي خمسة اوسق فصاعدا . ا . هـ بدائع الصنائع ( ٢ : ٩٣٧ ) .  
 الانصاف ( ٣ : ٨٦ ) تجب في الحبوب كلها وفي كل ثمر يكال ويدخر وشرح منتهى الارادات ( ١ : ٣٨٧ ) ، المغني ( ٣ : ٣ ) .  
 وبلغه السالك ( ١ : ٢١٣ ) ، الخرشى وحاشية دوي ( ٢ : ١٦٧ ) ، احكام =

والمذهب الثاني : ان الزكاة واجبة في الحنطة والشعير <sup>(١)</sup> لاغير .  
 قال به الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والحسن بن صالح <sup>(٢)</sup> .  
 والمذهب الثالث : ان الزكاة واجبة في الحنطة والشعير والسذرة <sup>(٣)</sup> لاغير . قال به ابو شور .  
 والمذهب الرابع : انها واجبة في كل زرع نبت

- = القرآن لابن العربي ( ١ : ٢٣٥ ) .  
 وانظر الافصاح ( ١ : ١٣٨ ) ، تحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٩٢ ) فصل اقوال  
 العلماء وادلتهم . وانظر الاموال لابي عبيد ( ص ٦٠٤ ) قال :  
 فالعلماء اليوم مجمعون من اهل العراق والحجاز والشام على  
 ان لا زكاة في قليل الخضر ولا في كثيرها ، اذا كان في ارض العشر  
 وكذلك الفواكه عندهم . وانما اختلفوا في غيرها من الحبوب والقطاني  
 . هـ وفي ( ص ٦٠٢ ) ذكر الاثار عن العلماء في ذلك .  
 ( ١ ) الحنطة : جمعها حنط كقربة وقرب . ويقال لها : البر ، والقمح  
 والسما .  
 الشعير : يفتح الشين على المشهور ويقال بكسرهما وهي لغة لبنى  
 تميم اذا كانت العين هرف حلق . قال النووي : وزعم الليث ان قوما  
 من العرب يكسرون كل ما كان على فعيل . وان لم يكن حرف حلق  
 تصحيح التنبيه ( ص ٤٠ ) .  
 ( ٢ ) المغنى ( ٣ : ٤ ) . ذكر قول مالك والشافعي ثم قال : وحكى عن  
 احمد الا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب . وهذا قول ابن عمر  
 وموسى بن طلحة ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والحسن بن  
 صالح ، وابن ابي ليلى ، وابن المبارك ، وابي عبيد . ونقل ان القول  
 بوجوب الزكاة في هذه الاربعة اجماع . نقل الاجماع ابن المنذر وابن  
 عبد البر .  
 وانظر شرح منتهى الارادات ( ١ : ٣٨٢ ) ، الاموال لابي عبيد  
 ( ص ٥٦٨ ) ، زاد الثوري وابا موسى الاشعري .  
 ( ٣ ) عزى هذا القول ابن قدامة في المغنى الى ابراهيم النخعي ( ٣ : ٤ ) ،  
 الاموال لابي عبيد ( ص ٥٦٨ ) وما بعدها ، الاثر ١٣٧٦ زاد السلت ،  
 ح ١٣٨٨ زاد السلت والذرة . لكن في ح ١٣٨٩ قال : الا ان شعبة  
 شك في السادس فقال : السلت . او الذرة . هـ . وموسوعة فقهه =

- (١) من بذره واخذ بذره من زرعه .  
 قال به عطاء بن ابي رباح (٢) .  
 والمذهب الخامس : انها واجبة في الحبوب المأكولة (٣) فالياً مسن  
 النزوع .  
 قال به مالك (٤) .  
 والمذهب السادس : انها واجبة في الحبوب المأكولة (٥) والقطن ايضاً .  
 قال به ابو يوسف (٦) .  
 والمذهب السابع : انها واجبة في كل مزروع ومخروس من فواكه ويقول (٧)  
 وحبوب وخضر . وهو مذهب ابي حنيفة .

= ابراهيم النخعي بقلم الدكتور محمد رواس قلعة جي ط/١ سنة ١٣٩٩ هـ  
 توزيع جامعة الملك عبد العزيز (ص ٣٠٩) اوجب الزكاة في الذرة . في  
 رواية اخرى له .

- (١) غير ب، ج، هـ : بزره .  
 (٢) مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٤٠-١٤١) عن عطاء الغراساني قال  
 ليس في الفاكه مشور، الجوز، واللوز، والبقول كلها والخضر، ولكن  
 ما بيع منه فيبلغ مائتي درهم فصاعدا ففيه الزكاة .  
 وعن ابن جريج قال : قال عطاء : ليس في البقول، والقصب، والحزير  
 والقتاء، والكرفس، والفواكه، والاترج، والتفاح، والتين، والرمضان  
 والمرسك، والفواكه بعد كلها، مما فيه صدقة . وانظر مصنف عبد الرزاق  
 (٤ : ١٤٣) ح ٧٢٦٣ والمفني لابن قدامة (٣ : ٤) قال عطاء  
 في الحبوب كلها .  
 (٣) غير ج : غلبا .  
 (٤) انظر المصادر السابقة في اول الباب والاموال لابن عبيد (ص ٥٧٠) ح  
 ١٣٩٤ ، تجب في القطنى كلها . وهي صنوف الحبوب من العسوس  
 والحمص والارذ والجلبان وجميع هذه الانواع .  
 (٥) الاصل - أ : (ساقط) .  
 (٦) يرى ابو يوسف ومحمد وجوب الزكاة فيما يؤكل مما له ثمرة باقية . راجع  
 مراجع الحنفية السابقة وكذلك تراجع بالنسبة لرأى ابي حنيفة . وانظر  
 رؤوس المسائل للزمخشري (٣٦/أ) المسألة (١١) وانظر نيل الاوطار  
 (٣ : ١٦٠) .  
 (٧) ج : في المذهب السابع . غير هـ : المذهب .  
 (٨) ب، ج : وحبوب ويقول وخضر . الاصل - أ : ويقال .

استدل لا بقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ )<sup>(١)</sup> .  
 ويعموم قوله تعالى : ( وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ - إِلَى قَوْلِهِ - وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ )<sup>(٢)</sup> .  
<sup>(٣)</sup>

وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال <sup>(٤)</sup> ( فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ ) وهو على عمومه .

ولانه مزروع ، فاقتضى ان يجب عشره كالبر والشحير .  
 وللدلالة على صحة ما ذهب اليه الشافعي ، مارواه عبد الله بن عباس عن علي عليه السلام .<sup>(٥)</sup>

- 
- ( ١ ) تقدمت هذه الآية بكمالها وهي البقرة : ٢٦٧ .  
 ( ٢ ) ب ، هـ : قوله : والنخل والزرع مختلفا اكله الى قوله .  
 ( ٣ ) الانعام : ١٤١ . وتقدمت .  
 ( ٤ ) الاصل - أ ، ج : انه قال . ساقطة .  
 ( ٥ ) تقدم تخريجه ( ص ٨٠٤ ) .  
 ( ٦ ) اثر على رضى الله عنه فى البيهقى ( ١٢٩ : ٤ ) باب الصدقة فيما يزرعه  
 الادميون عن عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله عنه انه قال : ( ليس  
 فى الخضر والبقول صدقة ) . تابعه الاجلح عن ابي اسحق . وروى من  
 وجه آخر عن علي رضى الله عنه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانظر ( ١٣١ : ٤ ) ذكر حديثين عن عاصم بن علي رضى الله عنه  
 ونصب الراية ( ٣٨٨ : ٢ ) عن ابن عباس عن علي ( ليس فى الخضروات  
 صدقة ) وفيه الصقر : قال ابن حبان فى كتاب الضعفاء . ليس هو من  
 كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانما يعرف باسناد منقطع . فقلبه  
 الصقر على ابي رجاء - يعنى حديث الخيل والخضروات - وهو يأتى  
 بالمقلوبات . واحمد بن الحارث الراوى عن الصقر ، هو الفسانسى  
 قال ابو حاتم الرازى : هو متروك الحديث . ا . هـ . نصب الراية  
 ( ٣٥٧ : ٢ ) ، وفى ( ٣٨٨ : ٢ ) قال الزيلعى . ومن طريق الدارقطنى  
 رواه ابن الجوزى فى ( العلل المتناهية ) وذكر كلام ابن حبان . الدارقطنى  
 ( ٩٥ : ٢ ) وانظر التعلق المغنى ذكره الله .

ورواه موسى بن طلحة<sup>(١)</sup> عن ابيه طلحة<sup>(٢)</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لَيْسَ فِي الْخَضِرَاَتِ صَدَقَةٌ )<sup>(٣)</sup> .

وروى ابان عن انس : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَقُولِ زَكَاةٌ )<sup>(٤)</sup> .

وروى الاسود عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لَيْسَ فِيهَا أَنْبَتُ الْأَرْضِ مِنَ الْخَضِرَاَتِ زَكَاةٌ )<sup>(٥)</sup> .

وروى موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ابو عيسى ، او ابو محمد ، المدني نزيل الكوفة ، ثقة ، جليل ، يقال انه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . مات سنة ثلاث ومائة على الصحيح .

تقريب التهذيب ( ٢٨٤ : ٢ ) ت ١٤٧٢ ، المعارف ( ص ١٠٢ ) كان من خيار ولد طلحة ، وله قدر ونيل مات بالكوفة . كان يشد اسنانه بالذهب ويخضب بالسوا . تهذيب الاسماء ( ٢٥٢ : ١ ) ذكره مع ابيه وكذلك اسعاف المبطأ ( ص ٢ ) ، تهذيب الكمال للمزي ( ١٣٨٧ : ٣ ) .

( ٢ ) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة التيمي . ابو محمد المدني ، احد العشرة ، مشهور . استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين وهو ابن ثلاث وستين .

تقريب التهذيب ( ٣٧٩ : ١ ) ت ٣٤ ، المعارف ( ص ١٠٠ - ١٠٣ ) ، اسعاف المبطأ ( ص ٢ ) ، الفهرست ( ص ٢٣١ ) ذكر كتابا عن قتال على عليه السلام وطلحة رضى الله عنه . تهذيب الاسماء ( ٢٥١ : ١ ) ت ٢٧ . تهذيب الكمال ( ٦٢٨ : ٢ ) .

( ٣ ) الخضروات : هي الفاكة والبقول . النهاية ( ٤١ : ٢ ) وقال ابن حجر في غريب الحديث ( ص ٨٣ ) هي : الرخص الطرى . وفي الفائق ( ٣٨٠ ، ٨٧ : ١ ) : الخضروات : هي الفواكه مثل التفاح والكشمري وغيرها . وقيل : البقول .

( ٤ ) البقل : ما نبت في بزره لافي ارومة ثابتة . والبقلة واحدته . ق م ( ٣ ) : ( ٣٤٦ ) مادة ( بقل ) والمصباح ( ٦٥ : ١ ) كل نبات اخضرت به الارض .

( ٥ ) حديث عائشة ضعيف . البيهقي ( ١٣٠ : ٤ ) الدارقطني ( ٩٥ : ٢ ) . وسيأتي مع احاديث الخضروات .

( ٦ ) ب : ان النبي .

وسلم قال : ( مَسَّقَتَهُ السَّمَاءُ فَفِيهِ الْعَشْرُ وَمَأْسُقَى بَفَضِّحٍ <sup>(١)</sup> أَوْ غَرِبٍ <sup>(٢)</sup> فِيهِ ) نِصْفُ الْعَشْرِ ، يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمَرِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالْحُبُّوبِ . فَأَمَّا الْبَطِيخُ <sup>(٥)</sup> وَالْخَضِرَاتُ ، فَمَقْفُوعَا اللَّهِ عَنْهَا <sup>(٦)</sup> .

ولانه نبت لا يقتات غالبا ، فاقتضى ان لا يجب فيه العشر ، كالحشيش والخطب .

- ( ١ ) النضج : الابل التي يستقى عليها . واحداها : ناضج . النهاية في غريب الحديث ( ٥ : ٦٩ ) ، تفسير غريب الحديث لابن حجر ( ص ٢٣٩ ) ، الفائق ( ١ : ٣٣٣ ) ، الناضج : هي السانية .
- ( ٢ ) الغرب ، بسكون الراء : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور . فاذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البثر والحوش . النهاية في غريب الحديث ( ٣ : ٣٤٩ ) مادة غرب وتفسير غريب الحديث ( ص ١٧٦ ) ق م ( ١ : ١١٣ ) الدلو العظيمة . المصباح ( ١ : ٩٧ ) .
- ( ٣ ) ب : ( ساقط ) .
- ( ٤ ) ب : فيكون .
- ( ٥ ) ب ، هـ : البطيخ والقثا .
- ( ٦ ) سنن البيهقي ( ١ : ١٢٨ ) ، نصب الراية ( ٢ : ٣٨٦ ) ج ٣٠ ، ( ٢ : ٣٨٦ ) وانظر الملحق .

احاديث ليس في الخضروات زكاة .

حديث ابن عباس عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ( ليس في الخضروات صدقة ) تمامه ( ولا في العرايا صدقة . ولا في اقل من خمسة اوسق ولا في الحوامل صدقة . ولا في الجبهة صدقة ) . في الدارقطني ( ٢ : ٩٤ ) باب ليس في الخضروات صدقة . قال الدارقطني قال الصقر - احد الرواة - : الجبهة الخيل والبغال والصيد .

قال ابو الطيب في التعليق المفنى : قوله عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه . فيه الصقر بن حبيب واحمد بن الحارث كلاهما ضعيفان . هـ . ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في ( العلل المتناهية ) قال ابن حبان في كتاب الضعفاء ليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما يعرف باسناد منقطع . فقلبه هذا الشيخ علي ابي رجاء وهو يأتي بالمقلوبات . انظر نصب الراية ( ٢ : ٣٨٨ ) وانظر ( ٢ : ٣٥٧ ) =



= واحمد بن الحارث الراوى عن صقر هو الفسائى قال ابو حاتم السرازى هو متروك الحديث . ١٠ هـ

واما حديث عائشة وحديث موسى بن طلحة عن ابيه . فقد قال الزيلعى فى نصب الراية ( ٢ : ٣٨٨ ) عن الاسود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ليس فيما انبتت الارض من الخضرة زكاة ) انتهى .

وهو معلول بصالح . قال الشيخ فى ( الامام ) هو صالح بن موسى بن عبد الله بن اسحق بن طلحة بن عبد الله قال ابن معين : ليس بشئ وقال ابن ابى حاتم : سألت ابا عنه ، فقال : منكر الحديث جدا لا يعجبني حديثه . ١٠ هـ وقال البخارى : منكر الحديث . وقال النسائى منكر الحديث . وقال الدارقطنى فى ( كتاب الحلل ) : هذا حديث اختلف فيه على موسى بن طلحة . فروى عن عطاء بن السائب فقال الحارث بن نبهان عن عطاء عن موسى بن طلحة عن ابيه . قال خالد الواسطى : عن عطاء عن موسى بن طلحة ان النبى صلى الله عليه وسلم . مرسل . وروى عن الامش عن موسى بن طلحة عن ابيه . ورواه الحكم بن عتيبة وعبد الملك بن عمير ، وعمر بن عثمان بن وهب عن موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل ، وقيل عن موسى بن طلحة عن عمر ، وقيل عن موسى بن طلحة عن انس ، وقيل عن موسى بن طلحة مرسل ، وهو اصحها كلها . ١٠ هـ

وقال البيهقى : وهذه الاحاديث يشد بعضها بعضا . ومعها قول بعض الصحابة . ثم اخرج عن الليث عن مجاهد عن عمر قال : ليس فى الخضروات صدقة . قال الشيخ فى ( الامام ) ليث بن ابي سليم قد علق البيهقى به روايات كثيرة ، ومجاهد عن عمر منقطع . واخرج عن قيس بن الربيع عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن على بن رضى الله عنه . قال ليس فى الخضروات والبقول صدقة ، قال الشيخ : وقيس بن الربيع متكلم فيه . ١٠ هـ

انظر الدارقطنى ( ٢ : ٩٥ ) وذكر حديث عائشة . وذكر حديث موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس فى الخضروات زكاة ) قال ابو الطيب فى التعليق المبنى ( ٢ : ٩٦ ) قوله عن الحارث بن نبهان - احد رواة الحديث - الحديث اخرجه البزار فى مسنده وقال : وروى جماعة عن موسى بن طلحة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا . ولا نعلم احدا قال عن ابيه الا الحارث بن نبهان عن عطاء . ولا نعلم لعطاء عن موسى بن طلحة عن ابيه الا هذا الحديث . ١٠ هـ =

= ورواه ابن عدى فى الكامل واهله بالحارث بن نهبان وقال : لا اعلم احدا يرويه عن عطاء غيره . وضعفه عن جماعة كثيرين ووافقهم ١٠ هـ ونقل الدارقطني من طريق محمد بن معاوية حديثا آخر عن الاعمش عن موسى بن طلحة عن ابيه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس فى الخضروات صدقة ) قال ابو الطيب نقلا عن الزيلعى : محمد بن جابر قال فيه ابن معين ليس بشئ . وقال الامام احمد رضى الله عنه : لا يحدث عنه الامن هو شر منه . ١٠ هـ انظر نصب الراية ( ٢ : ٣٨٨ ) للحديثين فى الحديث ٣٠ .

واما حديث موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء والبحل والسيل العشر . وفيما سقى بالنضح نصف العشر يكون ذلك فى التمر ، والحنطة ، والحبوب فاما القثاء والبطيخ والرمان والقصب والخضر ، فحقوق عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فى التعليق ( ٢ : ٩٧ ) قال ابو الطيب الحديث اخرجه الحاكم فى المستدرک . والطبرانى فى معجمه . قال الحاكم : صحيح الاسناد ولم يخرجاه . وزعم ان موسى بن طلحة تابعى كبير لا ينكر ان يدرك ايام معاذ . ١٠ هـ

قال صاحب التنقيح : وفى تصحيح الحاكم لهذا الحديث نظر . فانه حديث ضعيف . واسحق بن يحيى - راوى الحديث - تركه احمد والنسائى . وقال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال البخارى يتكلمون فى حفظه ، قال القطان : شبه لاشئ . وقال ابو زرقة . موسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمر مرسل . ومعاذ توفى فى خلافة عمر . فرواية موسى بن طلحة عنه اولى بالارسال . وقد قيل ان موسى ولد فـسـى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه سماه . ولم يثبت . وقيل انه صاحب عثمان مدة .

والمشهور فى هذا ما رواه الثورى عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم انه انما اخذ الصدقة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر . ١٠ هـ وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله فى الامام : وفى الاتصال بين موسى ابن طلحة ومعاذ نظر فقد ذكروا ان وفاة موسى سنة ثلاث ومائة . وقيل سنة اربع ومائة . ١٠ هـ

وانظر نصب الراية ( ٢ : ٣٨٦ ) ذكر لهذا الحديث طرقا متعددة كلها ضعيفة . الاحديثا واحدا قال عنه انه مرسل حسن . وهو ----- =

= موسى بن طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يؤخذ من الخضروات صدقة . ا.هـ . انظر البيهقي (١٢٩: ٤) وانظر للحديث المرسل مصنف عبد الرزاق ح ٧١٨٥ (١١٩: ٤) .  
واما حديث انس فهو في نصب الراية (٣٨٨: ٢) ح ٣٠ عن موسى بن طلحة عن انس بن مالك . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس في الخضروات صدقة) . ا.هـ . قال الدارقطني : مروان بن محمد - احد رواة الحديث - ذاهب الحديث . وقال ابن حبان فسي (كتاب الضعفاء) لا يحل الاحتجاج به . ا.هـ .

انظر الدارقطني (٩٦: ٢) وضعفه . وانظر التلخيص الحبير (٥٦٠: ٥) وذكر جميع الاحاديث في هذا الباب . وانظر الاثار في الخضروات مصنف عبد الرزاق (١١٨: ٤) وانظر مجمع الزوائد (٦٨: ٣) حديث طلحة رضي الله عنه . وقال رواه الطبراني في الاوسط والبخاري وفيه الحارث بن نبهان وهو متروك . وقد وثقه ابن عدي . وانظر تحفة الاحوذى (٢٨٨: ٣) باب ماجاء في زكاة الخضروات وانظر دلائل الاحكام كتاب الزكاة فقد نقل كلام تحفة الاحوذى وليس يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : والعمل عند اهل العلم على هذا . ليس في الخضروات صدقة . (ص ١٣٦ ب) ، نيدل الاوطار (١٥٩: ٤) .

الخلاصة :

احاديث (ليس في الخضروات صدقة) ضعيفة لكن هناك ما يقوى هذه الاحاديث فقد مر بنا كلام البيهقي . . . هذه الاحاديث كلها مراسيل الا انها من طرق مختلفة . فبعضها يؤكد بعضها . ومعها رواية ابي بردة عن ابي موسى وقد مضت في باب النخل . ومعها قول بعض الصحابة رضي الله عنهم (١٢٩: ٤) وقول ابي عبيد القاسم بن سلام (ص ٦٠٤ - ١٥٢٠) :

فالعلماء اليوم مجمعون من اهل العراق والحجاز والشام على ان لا صدقة في قليل الخضروات ولا في كثيرها . اذا كانت في ارض شجر . وكذلك الفواكه عندهم . وانما اختلفوا في غيرها من الحبوب والقطاني . ا.هـ .  
وقد ذكرنا اختلافهم في موضعه . قال محققه : كيف يدعى الاجماع مع ما ذكرنا خلاف ابي حنيفة ومارواه ابن ابي شيبة عن مجاهد وابراهيم والزهري وعمر بن عبد العزيز . وقول الترمذي بعد تضعيف الاحاديث والعمل على هذا عند اهل العلم انه ليس في الخضروات صدقة . وانظر =

اولان الزكاة اذا وجبت في جنس تعلقت باعلى نوعه، وسقطت من <sup>(١)</sup> ~~من~~ الامونيهما كالحيوان ملحق تجب الا في اعلى نوعيه وهو النعم السائمة .  
وكالمعدن لا تجب الزكاة في اعلى نوعيه <sup>(٢)</sup> ~~من~~ وهو الفضة والذهب <sup>(٣)</sup> ~~من~~ وكالعروض لم تجب الزكاة الا في اعلى نوعيه <sup>(٤)</sup> ~~من~~ وهي عروض التجارات .  
فاقتضى ان تكون <sup>(٥)</sup> ~~من~~ متعلقة باعلى نوعيه من الاخر .  
وتحريم ذلك قياساً <sup>(٦)</sup> ~~من~~ انه جنس مال تجب فيه الزكاة <sup>(٧)</sup> ~~من~~ فوجب ان تختص  
بالزكاة باعلى النوعين من جنسه كالحيوان .  
فاما الجواب عن قوله تعالى <sup>(٨)</sup> ~~من~~ وَلَقَدْ قَرَّبْنَا مِنْ طَيْبَاتِ مَا يَسْتَمُومُونَ وَمِمَّا اَخْرَجْنَاهَا  
لَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ <sup>(٩)</sup> ~~من~~ فهي عامة ولا بد من دعوى الاضرار <sup>(١٠)</sup> ~~من~~ فيها .  
فابو حنيفة يقول : الا لقصب . ونحن نقول : الامايققات <sup>(١١)</sup> ~~من~~ .  
وليس احد الاضرارين اولى من الاخر . فتعارضنا . على ان قول <sup>(١٢)</sup> ~~من~~

المباركهوى ( ٣ : ٣٨٩ ) وقد ذكر ما يقوى هذه الاحاديث . ا . هـ  
اقول : لكل ما مر فان الاحاديث يصح الاحتجاج بها . وتقوى على  
تخصيص عموم الايات الدالة على وجوب الزكاة في كل شيء . مثل واتسوا  
حقه يوم حساده . وآية وخذ من اموالهم صدقة ، وقوله تعالى : ومما  
اخرجنا لكم من الارض . . . والله اعلم .

- ( ١ ) ب : وهى . ا نث هنا باعتبار النعم . وذكر هناك باعتبار اعلا النوعين .
- ( ٢ ) ب ، ج : لم تجب .
- ( ٣ ) ب : نوعيه . ذكر هنا باعتبار المعدن .
- ( ٤ ) هـ : ( ساقط ) .
- ( ٥ ) ب : الزرع .
- ( ٦ ) يريد ان نقول : نقيس ما ينبت بالارض على الحيوان والمعادن بجامع  
ان الجميع جنس مال تجب فيه الزكاة . ويسمى هذا قياساً تمثيلاً ، لدى  
المناطقة وهو قياس عند الاصوليين .
- ( ٧ ) البقرة : ٢٧٦ .
- ( ٨ ) الضمير في قوله فهي يعود الى الآية .
- ( ٩ ) اى الاستثناء .
- ( ١٠ ) الاصل - أ : القضب . وهو خطأ . وب : الا الفضة . ونحن نقول الامايققات .
- ( ١١ ) ب : قوله .
- ( ١٢ ) كذا في النسخ والصواب الامايققات .

(كَيْسٌ فِي الْخُضْرَوَاتِ) (شَيْءٌ) يَخْصُهُ (١)

وبهذا الجواب (٢) ينفصل عن قوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) .

وينفصل عنه أيضا بجوابين آخرين .

أحدهما : أنه محمول على غير الزكاة ، من صدقة يتطوع بها يوم

الحصاد ، لا مريم .

أحدهما : أنه امر بإيتاء حقه ، ولم يقل حق الله منه . وليس لشيء مما

ذكر حق . وإنما الحق لله تعالى علينا (٥)

والثاني : أنه امرنا بإخراجه يوم حصاده ، والزكاة لا يجب إخراجها

يوم الحصاد ، إلا بعد الفرق (٧) والدياس .

فبهذين الأمرين ، سقط الاستدلال بظاهر الآية . فهذا أحد الجوابين

والجواب الثاني : أنه محمول على الزكاة ، إلا أنه طلق الزكاة بما كان منه (٨) ٥٧ ب

محصولا .

والحصاد غير مستعمل في الأشجار ، والقنا ، والخيار .

فإن قيل : الحصاد هو الاستعمال (٩) . قال الله تعالى (فَجَعَلْنَاهُمْ

حَصِيدًا خَامِدِينَ) (١٠)

(١) قوله : يَخْصُهُ . أي يخص عموم الآية . فيخصه - جواب ان - .

(٢) ب : (ساقط) وكذا كلمة - تعالى - وقوله : وبهذا الجواب . أي تخصيص الآية بالحديث .

(٣) فيكون الأمر في قوله تعالى (وَأَتُوا) محمولا على الندب .

(٤) وهو شكر النعمة .

(٥) فإضافته إلى هذه الأشياء ، دليل على أنه أراد به التطوع .

(٦) ب : امر بإخراج .

(٧) غير ب : الخير . وب : الفرق والدراس .

(٨) ب : بما كان محصولا .

(٩) غير ب : الاستعمال .

(١٠) • : سورة يونس .

وقال صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه : (أحصدهم <sup>(١)</sup> حصداً حتى تلقاني على الصفا) <sup>(٣)</sup> .

- (١) ب، هـ : وقال النبي صلى الله عليه وسلم .  
 (٢) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي ، القرشي ، سيف الله الفاتح الكبير . الصحابي . كان من اشراف قريش في الجاهلية ، اسلم سنة سبع من الهجرة وتوفي سنة احدى وعشرين .  
 الاصابة (١: ٤١٣) ، صفوة الصفوة (١: ٢٦٨) ، اسد الغابسة (٢: ٩٣-٩٦) ، تاريخ الخميس (٢: ٢٤٧) ، تهذيب الاسماء (١: ١٧٢) ت ١٤٢ ، المعارف لابن قتيبة (ص ١١٦) اسلم سنة ثمان . التقريب (١: ٢١٩) ت ٨١ .  
 (٣) حديث احصد وهم حصداً .  
 صحيح مسلم بشرح النووي . الجهاد . باب فتح مكة (١٢: ١٢٧) .  
 من عبد الله بن رباح عن ابي هريرة قال : وفدت وفد الى معاوية وذلك في رمضان . فكان يصنع بعضنا لبعض الطعام . فكان ابو هريرة مما يكثر ان يدعونا الى رحله فقلت : الا اصنع طعاما فادعهم الى رحلتهم فامرت بطعام يصنع . ثم لقيت ابا هريرة من العشي . فقلت : الدعية عندى الليلة فقال سبقتني ؟ قلت نعم . فدعوتهم . فقال ابو هريرة : الا اعلمكم بحديث من حديثكم يا معشر الانصار ؟ ثم ذكر فتح مكة . فقال : قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قدم مكة فبحث الزبير على احدى المجنبتين وبحث خالد على المجنبة الاخرى . وبحث ابا عبيدة على الحسر فاخذوا بطن الوادي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في كتيبة . قال فتظفر غراني . فقال اهتف لي بالانصار . قال فاطافوا به . ووبشت قريش اوياها لها واتباعا . فقالوا نقدم هؤلاء . فلما كان لهم شيء كنا معهم . وان اصبوا اعطينا الذي سألنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترون الى اوياش قريش واتباعهم . ثم قال بيديه احدهما على الاخرى . ثم قال حتى توافوني بالصفا قال : فانطلقنا . فمأشاه واحد منا ان يقتل احدا الاقطه وما احد منهم بوجه اليها شيئا . قال : فجاء ابو سفيان . فقال يا رسول الله ابحت خضرا قريش . لا قريش بعد اليوم . ثم قال : من دخل دار ابي سفيان فهو آمن . فقالت الانصار بعضهم لبعض : اما الرجل فادركته رغبة في قريته ورأفة بعشيرته . قال ابو هريرة : وجاء الوحي وكان اذا جاء الوحي لا يخفى علينا . فاذا جاء فليس احد يرفع طرفه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ينقضي الوحي . فلما انقضى

الوحي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر الانصار قالوا لبيك يا رسول الله . قال : قلت اما الرجل فادركته رغبة في قريته قالوا: قد كان ذلك، قال : كلا . انى عبد الله ورسوله . هاجرت الى الله واليكم . والمحيا محياكم . والممات مماتكم . فاقبلوا اليه بيكم . ويقولون : والله ما قلنا الذى قلنا الا الظن بالله ورسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان الله ورسوله يصد قانكم ويحذر انكم قال : فاقبل الناس الى دار ابى سفيان . واغلق الناس ابوابهم قال : واقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اقبل الى الحجر فاستلمه ثم طاف بالبيت . قال : فاتى على صنم الى جنب البيت كانوا يعبدونه ، قال : وفى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوس وهو أخذ بسية القوس . فلما اتى على الصنم جعل يطحنه فى عينيه ويقول جاء الحق وزهق الباطل . فلما فرغ من طوافه اتى الصفا فعلا عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو بما شاء ان يدعو . ا . هـ

وحدثني عبد الله بن هاشم . حدثنا بهز . حدثنا سليمان بن المغيرة بهذا الاسناد وزاد فى الحديث . ثم قال بيديه احداهما على الاخرى احصد وهم حصدا . وقال فى الحديث . قالوا : قلنا ذاك يا رسول الله . قال فما اسمى اذا . كلا . انى عبد الله ورسوله . وفى حديث آخر ( ١٢ : ١٣١ ) عن عبد الله بن رباح . وفيه : فقال يا معشر الانصار هل ترون اوباش قريش ؟ قالوا : نعم . قال انظروا انهم لقيتموهم غدا ان تحصدوهم حصدا . واخفى بيده . ووضع يمينه على شماله . وقال موعدهم الصفا . قال: فما اشرف يومئذ لهم احد الا اناموه . . . الحديث . والدارقطنى ( ٣ : ٦٠ ) كتاب البيوع والمحلى لابن حزم ( ٥ : ٢١٥ ) ، وانظر النهاية ( ١ : ٣٩٤ ) وقال ومنه حديث الفتح ( فاذا لقيتموهم غدا ان تحصدوهم حصدا ) ، اى تقتلوهم وتبالغوا فى قتلهم واستئصالهم . مأخوذ من حصد الزرع . ا . هـ والاموال لابي عبيد ( ص ٨١ ) ف ١٥٧ .

غريب الحديث :

المجنبتين : بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون . وهما الميمنة والميسرة ويكون القلب بينهما .

الحسر : بضم الحاء وتشديد السين المهملتين اى الذين لا دروع عليهم . اهتف لى بالانصار : اى ادعهم لى . =

واذا كان الحصد هو الاستئصال ، صار تقدير الآية ( وآتوا حقه يسوع  
استئصاله ) وهذا لا يختص بزراع من غيره .  
قيل من هذا جوابان .

أحدهما : ان حقيقة الحصاد في الزرع <sup>(١)</sup> وقد يستعمل مجازا في  
غيره ، يقال : حصد الزرع ، وجد التمر ، وقطف العنب ، وجز البقل ، وجنى  
الفاكهة ، قال علي <sup>(٢)</sup> عليه السلام :

هَذَا جَنَائٍ وَخِيَارُهُ فِيهِ  
إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ <sup>(٣)</sup>  
وقال الشاعر :

ووبشت قريش اوباشا لها : اى جمعت جموعا من قبائل شتى .  
أبيحت خضراء قريش . اى أهدت . واستوصلت قريش بالقتل وخضراؤهم  
بمعنى جماعتهم .

يطعنه بسية قوسه : السية . بكسر السين وتخفيف اليا المفتوحة  
المنعطف من طرفي القوس .

يطعن : بضم العين على المشهور . ويجوز فتحها فى لغة . ويريد  
عليه السلام يطعنه اذلال الاصنام وعابديها .

انظر مسلم بشرح النووي ( ١٢ : ١٢٦ ) وما بعدها .

( ١ ) ب ، هـ : فى الزرع . انظر ق م ( ١ : ٢٩٨ ) ، المختار ( ص ١٣٩ ) .

( ٢ ) هـ : على . ساقطة .

( ٣ ) أ : جنائى . ب ، هـ : وكل جان . ج : وكل جازيده فيه .

البيت فى لسان العرب ( ١٤ : ١٥٥ ) قال : وفى الحديث : ان امير  
المؤمنين على بن ابي طالب كرم الله وجهه دخل بيت المال ، فقال  
يا حمراء ، ويا بيضاء ، احمرى وابيضى وقرى غيرى .

هذا جنائى وخياره فيه

اذ كل جان يده الى فيه

قال ابو عبيد : يضرب هذا مثلا للرجل يؤثر صاحبه بخيار ما عنده .

قال ابو عبيد : وذكر ابن الكلبي ان المثل لعمر بن عدى اللخمي

ابن اخت جذيمة . وهو اول من قاله . وان جذيمة نزل منزلا . وامر

الناس ان يحنوا له الكماة ، فكان بعضهم يستأثر بخير ما يجد ، ويأكل

طبيها ، وعمرؤا ياتيه بخير ما يجد ولا يأكل منها شيئا . فلما اتى بها

خالد جذيمة قال هذا جنائى . . . البيت . واراد على رضى الله عنه =



إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكَ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعُدْكَ اللَّهُ عَنْ شَجَرَاتِ (١)

والجواب الثاني : اننا وان سلمنا ان الحصاد هو الاستقصا ، فلا دلالة في الآية . لان الثمار لا تستأصل بل تترك اصولها وتجنى (٢) ثمارها . واذا لم يكن ظاهر الآية مستعملا تكافؤ النزاع فيها وسقط الاحتجاج بها . فاما (٣) قوله (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ) فجوابه كجواب الآية الاولى . ثم نقول : قد رواه معاذ تاما فقال : ( . . . ) واما الباطخ والقثا والخضروات فعفو عفا الله عنها (٥) فكان هذا مخصصا لما تقدم .

واما قياسه على الحنطة والشعير ، فالمعنى فيه انه مقتات فلذلك وجبت فيه الزكاة ، والخضروات لما كانت غير مقتاة شابهت الحشيش والحب فلم ١/٥٨ تجب فيها الزكاة . والله اعلم .

= ان يقول : ذلك انه لم يتلخ بشىء من فى المسلمين بل وضعه مواضعه والجنى مايجنى من الشجر . ويروى : هذا جنائ وهجانه فيه اى خياره . ويجمع الجنى على اجن مثل عصي واعص . ا . هـ . وذكو ابو عبيد فسى الاموال (ص ٣٤٥) .

(١) ذكر هذا البيت فى كتاب الابدال تأليف الامام ابى الـايب عبد الواحد ابن على اللخوى الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ . (١ : ٢٦١) حققه وشرحه ونشر حواشيه الاصلية واكمل نواقصه عز الدين التتوخى . د مشق ١٣٢٩ هـ / ١٩٦٠ م باب الجيم والها . الهاهد رقم (١٥٩) قال : قال ابو حاتم : قلت لام الهيثم : هل تبدل العرب الجيم يا فسى شىء من الكلام ؟ فقالت : نعم . ثم انشدتنى : اذا لم يكن فيك ظل ولا جنى فابعدك الله من شجرات اى من شجرات .

قال محقق كتاب الابدال : انظر الابدال لابن السكيت (ص ٢٩) .

(٢) هـ : وتحشى .

(٣) ب، هـ : واما قولنا .

(٤) غير هـ : فنقول .

(٥) الدارقطنى (٢ : ٩٧) ، نصب الراية (٢ : ٣٨٦) .

## مسألة (١٠٥)

قال الشافعي : (فما جمع أن يزرعه الادميين ويبس ويدخر ويقتات<sup>(١)</sup> ما كولا خبزاً وسويقاً وطبخاً<sup>(٢)</sup> ففيه الصدقة<sup>(٣)</sup>) وهذا كما قال .  
إذا ثبت بما ذكرنا وجوب الزكاة في الزرع المقتاة فوجوبها معتبر  
بأربع شرائط<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

(١) القوت، والقيت، والقيتة، بكسرهما . والفات والقوات . المسكة من الرزق ، وقاتهم قوتا وقوتا وقياة بالكسرفاقتاوا . ق م (١٦١ : ١) ، وفي المصباح (١٧٨ : ٢) القوت مايؤكل ليمسك الرقيق . والجمع اقنوات والصاح (٢٦١ : ١) ، مادة قوت . والفائق (٢٣٦ : ٣) فانه يقوته وعن الفراء : يقيته ايضا اذا اطعمه قوتا .

(٢) ب : طحيناً . وكذلك المزني المطبوع .

(٣) المزني (ص ٤٨) . . ففيه الصدقة ، روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة . وهذا مما يزرع ويقتات . والام (٣٤ : ٢) والاقسام والخصال ورقة (١٧/أ) والطبري (٣٤٧ : ٣/أ) ، والجويني في النهاية (٢١٢ : ٣) ب : لا تتعلق الزكاة الا بكل ما يقتات مع الاختيار ويستنيته الادميين قصدا .

(٤) النسخ غير ب : بأربعة . والصواب ما اثبت . لان شرائط جمع شريطة كذبائع . يبقى ان المؤلف قال احدها ، والثاني . ولو قال المؤلف بأربع شروط لكان اولى . في ب : والمقتاة في كونها معتبر بأربع شرائط .

(٥) اتفق الاصحاب كما قال النووي في المجموع (٤٩٦ : ٥) على شرطين منها . احدهما ان يكون قوتا والثاني ان يكون من جنس ما ينبت في الادميين . ولم يشترط الخراسانيون غيرهما . وشرط العراقيون شرطين آخرين . وهما :

ان يدخر ويبس . وقد ذكر المصنف - الشيرازي - اولهما ولم يذكر الثاني . واقتصر في التنبيه على الاولين المتفق عليهما . ا . هـ . بتصرف والغزالي والرافعي (٥٥٩ : ٥) ، والتنبيه (ص ٤) وانظر شرح المنهاج المحلي وقلبيوي (١٥ : ٢) ، الرملی (٦٩ : ٣) ، ابن حجر والحواشي (٢٣٩ : ٣) ، الشربيني (٣٨١ : ١) . هذا وان صابة الامام الشافعي في الام تشير الى اشتراط الشرائط الاربع التي ذكرها الماوردي . فقل =

- (١) احدهما : ان يزرعه الادميون .  
 والثاني : ان يكون مما يبس بعد حصاده .  
 والثالث : ان يكون مما يدخر بعد يبسه .  
 والرابع : ان يكون مما يقتات حال ادخاره .  
 وبخبر او طبخ .  
 فاذا اجتمعت هذه الشرائط الاربع في زرع وجبت الزكاة فيه .  
 وهي تجتمع في البر ، والشعير ، والعلس ، والسلت ، والذرة ، والارز ،  
 والدخن ، والجاورس .

- = في الام ( ٢ : ٣٤ ) ما جمع ان يزرعه الادميون ويبس ويدخر ويقتات  
 مأكولا . . ففيه الصدقة .  
 ( ١ ) قال اصحابنا : وقولنا : مما ينبت الادميون ، ليس المراد به ان تقصد  
 زراعته . وانما المراد به ان يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط  
 الحب من مالك عند حمل الفلة او وقعت العصافير على السناجيل  
 فتناثر الحب ونبت ، وجبت الزكاة ، اذا بلغ نصابا . بالاخلاف . ا . هـ .  
 اقول : وهذا يفسر لنا مقاله الجويني في نهاية المطالب ( ٣ : ٢١٢ ب )  
 ( ويستنبته الادميون قصدا ) اي من جنسه .  
 ( ٢ ) أ : بعد يبسه . ساقطة .  
 ( ٣ ) لعل الصواب حال الاختيار انظر المراجع السابقة .  
 ( ٤ ) غير ج : وجه اقتناؤه .  
 ( ٥ ) ب : الاربعة .  
 ( ٦ ) العلس ، محرّكة : ضرب من البر ، تكون حبتان في قشر . وهو طعمام  
 صنعا ق م ( ٢ : ٢٤٠ ) ، المختار ( ص ٤٥ ) ، التصحيح ( ص ٤٠ ) ،  
 مادة ( علس ) .  
 ( ٧ ) السلت . بالضم . الشعير ، او ضرب منه . ق م ( ١ : ١٥٦ ) ، المختار  
 ( ص ٣٠٨ ) ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه الحنطة ، مادة ( سلت ) .  
 ( ٨ ) والارز معروف وفيه لفيات كاشد ، وعقل ، وقفل ، وطنب ، ووز ، ووزز ، وآرز  
 ككابل ( مادة ) آرز وآرز ، كهضد . ق م ( ٢ : ١٧١ ) ، المختار ( ص ١٣ )  
 التصحيح ( ص ٤٠ ) .  
 ( ٩ ) الدخن . بالضم حب الجاورس ، او حب اصفر منه املس جدا بارد يابس  
 حابس للطبع . ق م ( ٤ : ٢٢٣ ) . المختار ( ص ٢٠١ ) مادة ( دخن ) .  
 ( ١٠ ) الجاورس : قال في قم : حب معروف ( ٢ : ٢١١ ) مادة ( جرس ) .

والباقلى، واللوبيا، والحمص، والعدس، والماش، والجلبان، وهو كالماش.<sup>(٦)</sup>  
فهذه الاصناف التى تجب فيها<sup>(٧)</sup> الزكاة دون ما سواها لاجتماع الشرائط  
فيها .

- ( ١ ) ب : والباقلا . قال فى ق م ( ٣٤٦ : ٣ ) : والباقلى ويخفف . والباقلا  
مخففة ممدودة . الفول الواحدة بها . او الواحد والجمع سواء . واكسه  
يولد الرياح والاحلام الردية . الخ . وفى المختار ( ص ٦٠ ) الباقلا  
اذا شددت اللام قصرت . واذا خففت مددت . الواحدة باقلا . او باقلا  
وتصحیح التنبيه ( ص ٤٠ ) مادة ( بقل ) .
- ( ٢ ) اللوبيا ، واللويا . بالضم هى اللوبيا . ق م ( ١٣٤ : ١ ) وفى تصحيح  
التنبيه ( ص ٤٠ ) قال النووى : ( اللوبيا ) قال الجوالقى فى المعرب  
قال ابن الاعرابى : اللوبيا مذكور يمد ويقصر يقال : هو اللوبيا ، واللوبيا  
واللوبياج . المصباح ( ٢٢٣ : ٢ ) مادة ( لوب ) .
- ( ٣ ) حمص . كحلز . وقنب . حب معروف نافع ملين مدر يزيد فى المني  
والشهوة والدم . مقول للبدن وللذكر بشرط ان لا يؤكل قبل الطعم  
ولا بعده بل وسطه ق م ( ٣١٠ : ٢ ) مادة ( حمص ) ، تصحيح التنبيه  
( ص ٤٠ ) ، مختار الصحاح ( ص ١٥٤ ) اختار ثعلب فتح الموم . والمبرد  
كسرها . ولم يأت عليه من الاسماء الاحلز وهو القصير . وجلق اسم  
موضع بناحية الشام . المصباح ( ١٦٣ : ١ ) .
- ( ٤ ) العدس حب معروف . والعدسة واحدة . ق م ( ٢٣٦ : ٢ ) ، المختار  
( ص ٤١٧ ) ، مادة ( عدس ) .
- ( ٥ ) الماش . حب معروف معتدل ، وخلطه محمود نافع للمحموم والمزكوم ، ملين  
واذا طبخ بالخل نفع الجرب المتقرح ق م ( ٣٠٠ : ٢ ) وفى تصحيح  
التنبيه : هو بتخفيف الشين . قال الجوالقى : هو معرب او مولد  
والمولد الذى لم تتكلم به العرب ابدا . ( ص ٤٠ ) . المصباح ( ٢٥٣ : ٢ )  
مادة ( موش ) .
- ( ٦ ) الجلبان . نبت ويخفف ق م ( ٤٩ : ١ ) مادة ( جلب ) وفى قليوبى  
( ١٦ : ٢ ) هو بضم الجيم . وفى المصباح ( ١١٣ : ١ ) حب من القطنى  
ساكن اللام . وبعضهم يقول : سمع فيه فتح اللام مشددة .
- ( ٧ ) ب ، ج : تجب الزكاة فيها .

قال الشافعي : ( وَتُؤْخَذُ مِنَ الْعَلْسِ . وَهُوَ حَنْطَةٌ . وَالسُّلْسُوتُ وَالْقَطْنِيَّةُ كُلُّهَا إِذَا بَلَغَ الصِّنْفُ الْوَاحِدَ <sup>(١)</sup> خُمْسَةَ أَوْسُقٍ . وَالْعَلْسُ وَالْقَمْشُ صِنْفٌ وَاحِدٌ <sup>(٢)</sup> ) . وهذا كما قال .

لا زكاة في شيء من الحبوب المزكاة الا ان يبلغ الصنف منها خمسة اوسق .

واوجب ابو حنيفة الزكاة في قليلها وكثيرها .

وقد مضى الكلام <sup>(٣)</sup> معه في الشارح فلامعنى لاعادته .

فان كان الصنف دين خمسة اوسق فلا زكاة فيه ، وان كان خمسة

اوسق ففيه الزكاة الا العلس فانه صنف من البر ، وعليه قشرتان ، تذهب بالدياس احدهما وتبقى الاخرى لا تذهب الا ان يدق بالمهراس <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) الاصل - أ ، ب : الواحد . ساقطة .

( ٢ ) المزني ( ص ٤٨ ) . . الصنف الواحد .

( ٣ ) انظر ( ص ٨٠٩ ) وما بعدها . الاحكام السلطانية ( ص ١١٧ )

ذكر خلاف ابي حنيفة .

( ٤ ) المذهب والمجموع ( ٥ : ٥٠٠ ) وما بعدها ، ذكر اقسام القشور فقال ثم قشورها ثلاثة اضرب ( احدها ) قشر لا يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه . فلا يدخل في النصاب . ( والثاني ) قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة فيدخل القشر في الحساب . فانه طعام وان كان قد يزال كما تقشر الحنطة . وفي دخول القشرة السفلى من الباقل وجبان حكاها الرافعي . قال : قال صاحب العدة : المذهب لا يدخل وهذا غريب . ( الثالث ) قشر يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه ، فلا يدخل في حساب النصاب . ولكن يوجد الواجب فيه . كالارز والعلس . اهـ انظر الرافعي ( ٥ : ٥٦٩ ) ، الجلال المحلي ( ٢ : ١٧ ) ، فقد ذكر عن ابي حامد انه يعتبر الثلث .

( ٥ ) قال في الصحاح ( ٣ : ٩٩٠ ) والمهراس : حجر منقور يدق فيه . وفي

ق م ( ٢ : ٢٦٨ ) هو الهاون . والمصباح ( ١ : ٣١٠ ) مادة ( هرس ) .

المهراس : بكسر الميم حجر مستطيل ينقر ويدق فيه .

(١) قال الشافعى : واخبرنى بعض اصحابنا ممن اثق به ان القشرة التى عليه مثل نصفه . فلا تجب فيه الزكاة حتى يبلغ عشرة اوسق مع قشره .<sup>(٢) (٣)</sup>  
وقد منع اصحابنا من السلم فيه ، ومن بيع بعضه ببعض .<sup>(٤)</sup>  
واما الارز ، فعليه قشرتان . القشرة الاولى<sup>(٥)</sup> التى لا يطبخ بها ولا يؤكل معها<sup>(٦)</sup> لا احتساب بها ، كقشرة العلس<sup>(٧)</sup> ( التى لا تطبخ بها )<sup>(٨)</sup> والقشرة السفلى الحمراء<sup>(٩)</sup> اللاصقة به . فقد كان ابو علي بن ابي هريرة يجعلها كقشرة العلس لا يحتسب بها . ولا يجعل فيه<sup>(١٠)</sup> الزكاة حتى يبلغ عشرة اوسق .

- (١) هـ : قال واجزى بعض .  
(٢) أ : عشره .  
(٣) الام (٢ : ٣٥) فقد خير الشافعى رب المجلس بين ان يخرج قشره الثانى فيكون نصابه خمسة اوسق وبين ان يبقيه فيكون نصابه عشرة اوسق . فايهما اختار لم يحمل على غيره . أ . هـ . بتصرف  
والاحكام السلطانية ( ص ١١٨ ) ، الاقسام والخصال ( ص ١٧ ) ، الرافعى ( ٥٦٩ : ٥ ) ، المجموع ( ٥٠٢ : ٥ ) .  
(٤) انظر للسلم . التحفة وحواشيها ( ٢٧ : ٥ ) . نعم لا يصح خلافا لما فى فتاوى المصنف كالبحر فى ارز فى قشرته . اذ لا يحرف حينئذ لونه وصفر حبه وكبرها ، لاختلاف قشرته خفة ورزلة . . ومثله قشر البن . أ . هـ . وقال العبادى فى حاشيته ( قوله نعم لا يصح . الخ ) حاصلا المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دين السلم . أ . هـ . وانظر حاشية الشيروانى . أ . هـ .  
وانظر للبيع التحفة وحواشيها ( ٢٧٨ : ٤ ) باب الربا ( والمماثلة تعتبر فى المكمل ) كلوز فى قشره اولا . نعم محله ان لم يختلف قشره على الوجه . أ . هـ . قال شروانى : قوله كلوز فى قشره . . الخ ويجوز بيع الجوز بالجوز .  
(٥) انظر للارز الاحكام السلطانية ( ص ١١٨ ) ، الاقسام والخصال ( ص ١٧ ) الرافعى ( ٥٦٩ : ٥ ) ، المجموع ( ٥٠٣ : ٥ ) .  
(٦) ب ، هـ : فالقشرة العليا .  
(٧) ب : لا اخبار بها .  
(٨) الاصل - أ ، ج : ( ساقط ) .  
(٩) الاصل ج ، هـ : فيها الزكاة حتى تبلغ . وما اثبت الضمير يعود الى الارز لا الى القشرة .  
(١٠) انظر كلام ابي على فى المجموع والرافعى . المصدرين السابقين .

وقال سائر اصحابنا : لا تأثير لهذه القشرة ، واذا بلغ خمسمائة  
 اوسق وجبت فيه الزكاة ، لالتصاق هذه القشرة <sup>(١)</sup> بها ، وأنه ربما طحن معها  
 بخلاف قشرة العسل الجافية عنها <sup>(٢)</sup> ولم تجر المادة بطحنه معها <sup>(٣)</sup> .  
 واما الذرة البيضاء والحمراء ، فقد قال الشافعي : اخبرني مسدد  
 اثنى به ان عليه قشرة خفيفة لاصقة بها تطحن معها فلا تأثير لها ولا اعتبار <sup>(٤)</sup>  
 بها .  
 وهذا يوضح ما ذكرناه <sup>(٥)</sup> في الارز . والله اعلم .

- 
- ( ١ ) لو قال به . وعنه كان اولى .  
 ( ٢ ) قال النووي عن قول الماوردي الاول انه نص الشافعي رضي الله عنه  
 قال وقال المصنف والجمهور والشيخ ابو حامد قد يخرج منه  
 الثلث . اي من القشرة - فيعتبر بلوغه قدرا يكون الصافي منه نصابا  
 ثم نقل عن الماوردي كلام ابي علي بن ابي هريرة . وقال عن كلام  
 سائر الاصحاب الذي نقله الماوردي : انه شاذ ضعيف . ا . هـ .  
 ( ٣ ) ب ، هـ : بطبخه معها . فاما الاصل - أ : بطبخه معه . ج : فاما .  
 ( ٤ ) الرافعي ( ٥ : ٥٦٩ ) ، المجموع ( ٥ : ٥٠٠ ) ، الام ( ٢ : ٣٥ ) وفيها  
 تفصيل جيد .  
 ( ٥ ) ب : ما ذكرناه .

مسألة (١٠٧)

قال الشافعي : ( ولا يضم صنف من القطنية <sup>(١)</sup> انفراد باسم الى صنف ولا شعير الى حنطة ، ولا حب عرف باسم مفرد الى غيره <sup>(٢)</sup> ) .  
 اما القطنية : فهي الحبوب المقتاتة سوى البر والشعير كالحمص <sup>(٣)</sup> /٥٩  
 والعدس <sup>(٤)</sup> ، والباقلى واللوبيا والارز ، وما ذكرنا . سميت بذلك لانها قاطنة  
 في منازل اربابها اذا ادخرت ، اى مقيمة .  
 وحكى عن مالك انه : ضم القطنية بعضها الى بعض وجعلها جنسا  
 واحدا . واعتبر خمسة اسق منها ، ( فى جميعها ، وجعل البر والشعير

( ١ ) تقدم ان الصنف بالكسر والفتح : النوع والضرب . والجمع : اصناف  
 وصنوف . ق م ( ٣ : ١٦٩ ) ، المختار ( ص ٣٧١ ) مادة ( صنف ) .

( ٢ ) القطنية بالضم والكسر : حبوب الارض . او ما سوى الحنطة والشعير  
 والزبيب والتمر . او هي الحبوب التى تطبخ . الشافعي : العدس  
 والخلر ، والفول . . جمعها القطناني او هي : الخلف وخضر الصيف  
 ق م ( ٤ : ٢٦٢ ) ، مادة قطن . المختار ( ص ٥٤٤ ) بالكسر . تصحيح  
 التنبية ( ص ٤٠ ) بكسر القاف وتشديد الباء . ونقل معناها حسن  
 الحاروي . ا هـ

( ٣ ) ب ، هـ : ولا حب عرفت . . الى غيرها . ج : ولا يجب حب عرفت  
 باسم مفرد .

( ٤ ) المعزى ( ص ٤٨ ) : ولا حب عرفت باسم مفرد الى غيرها . فاسم القطنية  
 يجمع العدس والحمص . قيل : ثم ينفرد كل واحد باسم دون صاحبه  
 وقد يجمعها اسم الحبوب . فان قيل : اخذ عمر العشر من النبط  
 فى القطنية ؟ قيل واخذ النبي صلى الله عليه وسلم العشر من  
 التمر والزبيب . واخذ عمر العشر من القطنية والزبيب ابيض ذلك كله ؟  
 ا هـ الام ( ٢ : ٣٦ ) ، الطبرى ( ٣ : ٤٧ ب ) وفيه مناقشة قيمة .

( ٥ ) أ : كالحمص والباقلى والعدس .

( ٦ ) ب : فحكى .

( ٧ ) المدونة ( ١ : ٣٤٨ ) : قال مالك : القمح ، والشعير ، والسلت . هذه  
 الثلاثة الاشياء يضم بعضها الى بعض . والذرة ، والارز ، والدخن  
 لاتضم الى الحنطة ، ولا الى الشعير ، ولا الى السلت ، ولا يضم بعضها  
 الى بعض . ولا يضم الارز الى الذرة . ولا الى الدخن . ولا الذرة =



= الى الارز، ولا الى الدخن . ولا يؤخذ من الارز، ولا من الذرة، ولا من الدخن . حتى يكون في كل واحد منها خمسة اوسق . . . والقطاني كلها . القول، والعدس، والحمص، والجلبان، واللوبيا، وما شئت معرفته عند الناس انه من القطاني فانه يضم بحضه الى بعض . فاذا بلغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها حصته من الزكاة .  
١ هـ . بتصرف

مختصر خليل مع الخرشى ( ٢ : ١٢٠ ) قال في المختصر : وتضم القطاني . الخرشى . تزكى بناء على انها جنس واحد . . . وهو المذهب . ١ هـ . حاشية مدوى . بعد ان بين كيفية الضم قال وليس معنى تضم تخطط . بل المعنى تضم في الحساب ليكمل النصاب . ١ هـ . بتصرف . والخطاب والمواق ( ٢ : ٢٨٢ ) . اقرب المسالك ( ١ : ٢١٥ ) ذكر القطاني والزيتون ما يضم منها وما لا يضم . وانظر مع اقرب المسالك الشرح الصغير وبلغه السالك . وانظر اسهل المسالك ( ص ٨٦ ) ، رسالة ابي زيد القيرواني ، والثمر الدواني ( ص ٣٢٥ ) ، وانظر الاموال لابي عبيد ( ص ٥٧١ ) ، وانظر تهذيب مسائل المدونة ( ص ٤٤ ) ، وتجمع القطاني كلها في الزكاة ، وقوانين الاحكام لابن جزى ( ص ١٢٤ ) والقطاني صنف واحد . وانظر الاحكام السلطانية ( ص ١١٨ ) ذكر خلاف مالك .

وذكر الخلاف ايضا ابن رشد في بداية المجتهد ( ١ : ٢٢٥ ) فقد قال واختلفوا في ضم القطاني بعضها الى بعض وفي ضم الحنطة والشعير والسلت . فقال مالك القطنية كلها صنف واحد . وقال الشافعي وابو حنيفة بواحد ، وجماعة : القطاني كلها اصناف كثيرة بحسب اسمائها . ولا يضم منها شيء الى غيره في حساب النصاب . قال وسبب الخلاف هو ( هل ) المراعاة في الصنف الواحد هو اتفاق المنافع او اتفاق الاسماء ؟ فمن قال اتفاق الاسماء ، قال : كلما اختلفت اسمائها فهي اصناف كثيرة . اي مختلفة . ومن قال : اتفاق المنافع قال كلما اتفقت منافعها فهي صنف واحد ، وان اختلفت اسمائها فكل واحد منهما . اي من الفريقين . يروم ان يقرر قاعدته باستقراء الشرع . اعني ان احدهما يحتج لمذهبه بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها الاسماء . والاخر بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها المنافع . قال ابن رشد : ويشبه ان يكون شهادة الشرع للاسماء في الزكاة اكثر من شهادة المنافع ، وان كان كلا الاعتبارين موجودا في الشرع . والله اعلم . =

جنسا واحدا ، واعتبر خمسة اوسق منها<sup>(١)</sup> تعلقا بان اسم القطنية جامع . وان كانت انواعا ( كما ان اسم التمر جامع ، وان كان انواعا )<sup>(٢)</sup> ثم ثبت ان انواع التمر يضم بعضها الى بعض ، فكذلك انواع القطنية يجب ضم بعضها الى بعضها . وان عمر رضى الله عنه ( اخذ العشر من القطنية )<sup>(٣)</sup> وهذا خطأ . لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( لا زكاة في الزرع الا في اربعة<sup>(٤)</sup> البر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، ولا تجب الزكاة فيها حتى يبلغ كل واحد منها خمسة اوسق )<sup>(٥)</sup> .

= وتكميلا للموضوع اقول : ومن قال بعدم الضم خطأ ، ومكسول والا وزاعي ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وشريك ، وابو حنيفة وسائر اصحاب الرأي ، وابو عبيد ، وابن المنذر ، واحمد في احدى الروايتين عنه حكاه عنهم ابن المنذر . وقال مالك رواية عن احمد بالضم وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري ، والزهري : ضم القمح الى الشعير وعن طاوس وعكرمة : ضم الحبوب مطلقا . قال : ولا اطم احدا قاله - يعني غيرهما - ان صح عنهما .

المجموع ( ٥ : ٥١٢ ) ، ابو عبيد في الاموال ( ص ٥٧ ) ذكر بعض هؤلاء . ا . اقول قد يقول قائل : ما فائدة الضم وعدمه عند ابي حنيفة . وهو يوجب الزكاة في جميع النبات من غير اعتبار النصاب ؟ اقول يمكن ان يجاب بان معنى عدم الضم عنده : انه لا يجزى صنف من صنف . والله اعلم .

- ( ١ ) الاصل - أ ، ج : ( ساقط ) .
- ( ٢ ) الاصل - أ : ( ساقط ) .
- ( ٣ ) عطف على ثم ثبت ان انواع .
- ( ٤ ) اثر عمر بن الخطاب : وانه اخذ العشر من القطنية . الام ( ٢ : ٣٦ ) ، الاموال لابي عبيد ( ص ٥٧١ ) ، النهاية لابن الاثير ( ٤ : ٨٥ ) القطنية هي بالكسر والتشديد . واحدها القطنى . وذكر اثر عمر .
- ( ٥ ) ب : اربع .

( ٦ ) لعل الحديث ملفق من حديثين مع اختلاف في اللفظ . ففي التلخيص الحبير ( ٥ : ٥٦١ ) قال ( حديث الصدقة في اربعة . في التمر والزبيب ، والحنطة ، والشعير . وليس في سواها صدقة ) الحاكم والبيهقي من حديث ابي بردة عن ابي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن يعلمان الناس امر دينهم : ( لا تأخذوا الصدقة الا في هذه الاربعة الشعير والحنطة والزبيب سب

ولأنهما<sup>(١)</sup> جنسان لا يحرم التفاضل في بيع أحدهما بالآخر. فلم يسم  
يجز ضم أحدهما إلى الآخر كالتمر والزبيب<sup>(٢)</sup>. ولأن الزكوات لا تغلظ<sup>(٣)</sup> من  
أن تكون متعلقة بالاسامي الجامعة أو الاسامي الخاصة<sup>(٤)</sup>. فإن كانت بالاسامي  
الجامعة، وجب أن تضم الحبوب كلها. لأن اسم الحبوب يجمعها (والماشية  
كلها لأن اسم الحيوان يجمعها<sup>(٥)</sup>) والتمر والزبيب لأن اسم الثمر يجمعهما<sup>(٦)</sup>  
فلما بطل هذا، ثبت أنها متعلقة بالاسامي الخاصة التي تجمع أنواعا  
مختلفة، كالتمر يجمع أنواعا مختلفة يقع على جميعها اسم (التمر، والعنب  
يجمع أنواعا مختلفة، يقع على جميعها اسم) العنب، كذا كل صنف من  
القطنية له اسم خاص يجمع أنواعا مختلفة. وبهذا يقصد ما استدل به . ٥٩/ب

= والتمر . قال البيهقي رواه ثقات، وهو متصل . . . . وذكر غير هذا  
الحديث . ١. هـ . والبيهقي (٤: ١٢٥)، الاموال لأبي صبيح  
(ص ٥٦٧)، ابن أبي شبة (٣: ١٣٨)، الدارقطني (٢: ١٢٩).  
وأما حديث الأوسق الخمسة فمتفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري  
(ليس ثيماء من خمسة أوسق من التمر صدقة) وهو بالقاض مختلفة  
وكتب متعددة وتقدم (ص ٢٤٤).

(١) الاصل - أ، ج : ولأنها . وهي صحيحة تعود إلى القطنية وكـ  
ما تقدم لكنها لا تناسب قوله جنسان . وضمير لانهما يعود إلى الحنطة  
والشمير .

(٢) ولو كانا جنسا واحدا لحرم بيع أحدهما بالآخر إلا مثلا بمثل يـ  
بيد . فلما جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا دل ذلك على أنهما  
جنسان وليس جنسا واحدا .

(٣) انظر مغني المحتاج (١: ٣٨٤)، التحفة وحواشيها (٣: ٢٤٨)،  
اجمعا في التمر والزبيب . لا يكمل جنس بجنس .

(٤) ذكر ذلك ابن رشد في بداية المجتهد (١: ٢٢٥) لكن ذكر المنافع  
والاسماء بدل الاسماء الخاصة والعامة . وتقدم .

(٥) الاصل - أ : (ساقط) .

(٦) ج : التمر .

(٧) ب، هـ : بجمعها .

(٨) ب : بالاسماء .

(٩) فإن كان هناك اسم اخص من الخاص، فلا يضم . كالتمر الهندي مع التمر  
المعروف . وكالجوز الهندي مع الجوز الصفار . وكالبليغ الهندي =

ومارواه عمر فلا دلالة فيه ، لانه قد اخذ الزكاة من العاشية ثم لم يكن فيه دليل على ضم بعضها الى بعض فكذا في القطلية .  
 فاذا ثبت هذا فالبر<sup>(١)</sup> وانواعه صنف والعسل نوع منه ، ( والشعر<sup>(٢)</sup> )  
 وانواعه صنف والسلت نوع منه )<sup>(٣)</sup> .  
 ومن اصحابنا من قال : هو صنف على حiale<sup>(٣)</sup> .  
 والدخن وانواعه صنف والجاورس نوع منه .

= - الاخضر - مع البطيخ الاصفر . فالاسم هنا ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين .

- ( ١ ) ب : قال بسر .  
 ( ٢ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٣ ) قال الشيرازي في المذهب ( ٥ : ٥٠٥ ) فيضم العسل الى الحنطة لانه صنف منها . ولا يضم السلست الى الشعير - وهو حب يشبه الحنطة في الملامسة . والشعير في طوله وبرودته . وقال ابو طي الطبري يضم السلست الى الشعير كما يضم العسل الى الحنطة . والمنصوص في البويطي انه لا يضم ، لانهما جنسان بخلاف العسل والحنطة . ا. هـ . وفي المجموع ( ٥ : ٥٠٨ ) وما بعدها ، قال النووي . واتفقوا على سس ان العسل يضم الى الحنطة ، فاذا كان له اربعة اوسق حنطة ووسقان من العسل قبل تنحية القشر ضمها الى الحنطة ، ولزمه الحشر من كل نوع . . . واما السلست . فقال المصنف وسائر العراقيين والبغوي والسرخسي وغيرهم : هو حب يشبه الحنطة في اللون واللامسة . والشعير في برودة الطبع . وعكس الصيدلاني وآخرون هذا . فقالوا صورته صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة . والصواب الاول وطبيقة اهل اللغة وجمهور الاصحاب . وفي حكمة ثلاثة اوجه الصحيح المنصوص في الامم والبويطي وبه قطع القفال والصيدلاني والجمهور انه اصل بنفسه ، لا يضم الى الحنطة ، ولا الى الشعير . بل ان بلغ وحده نصابا زكاه ، والا فلا . ودليله انها جنسان . والثاني : انه نوع من الشعير ، فيضم اليه . وهو قول ابي طي الطبري . قال امام الحرمين - وهو الذي كان يقطع به شيخه . ورجحه صاحب الحاوي والقاضي ابو الطيب في المجرد . والثالث : انه نوع من الحنطة فيضم اليها . حكاه امام الحرمين ، وآخرون وهواه السرخسي صاحب التقریب . ا. هـ . يتصرف =

ثم ماسوى هذه مما تقدم ذكره<sup>(١)</sup> اصناف مختلفة وان تكوت، فلا يضم<sup>(٢)</sup>  
صنف منها الى صنف .

---

= وانظر شروح المنهاج . المحلى مع قليوبي ومرة (١٨:٢) المنهاج  
والسنت جنس مستقل . وقيل شعير وقيل حنطة . قليوبي : وهو  
المعروف بشعير النبي صلى الله عليه وسلم وهو جنس مستقل طسسى  
المعتمد . ا. هـ . والتحفة (٢٤٩:٣) ، المعنى (٣٨٤:١) حلية  
العلماء (٧٣:٣) ذكر الخلاف فى السنت .  
(١) غير ا : ذكرها .  
(٢) ا : ضم .

### مسألة (١٠٨)

قال الشافعي : ( ولا يمين ان يؤخذ من الفث <sup>(١)</sup> وان كان قوتا . ولا من حب الحنظل ، ولا من حب شجرة <sup>(٢)</sup> برية . كما لا يؤخذ من بقر الوحش ، ولا من الضياء <sup>(٣)</sup> صدقة ، ولا من الثفا <sup>(٤)</sup> . ولا الاسفيوس <sup>(٥)</sup> . ولا من حب البقول ) الفصل .

قد ذكرنا ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب ، ثم خص الشافعي بالذكر اشياء <sup>(٦)</sup> كي لا نشبه <sup>(٧)</sup> وان كانت مقتاة فمن ذلك الفث . قال ابن ابي هريرة : هو حب الفاسول . وهو الاشنان .

( ١ ) في هـ ، والمزني ، والام . الفث . بقاء وثاء مثلثة . وما في النسخ الفاء غير منقوطة . والفث كما في الام ( ٣٤ : ٢ ) ثبت يفتيز حبه فــــــسي الجذب . وشجر الحنظل ق م ( ١٧٨ : ١ ) ، وفي الرافعي ( ٥٦٤ : ٥ ) قال : واختلف في تفسير الفث ، فعن المزني وطائفة انه حب الفاسول وهو الاشنان . ولانه اذا ادرك وتناهى نضجه حصلت فيه مرارة وحموضة وربما اقتاتها المضطرون . وقال آخرون : انه حب اسود يابس ، يدفن حتى تلين قشرته ، ويطحن ويخبز ويقتاته اعراب طي . ا . هـ . وقد كتب بالخير المعجمة .

( ٢ ) ب : شي\* برية .

( ٣ ) تقدم الكلام عن الضياء ( ص ٨٧ ) . وانظر الرافعي ( ٥٦٤ : ٥ ) .

( ٤ ) الاصل - البقا .

( ٥ ) المزني ( ص ٤٨ ) . . . ولا الاسفيوس . ولا من حبوب البقول . وكذلك القثاء ، والبطيخ وحبه ، ولا من الحصف ، ولا من حب الفجل ، ولا من السمسم ، ولا من الترس . لاني لا اعلمه يؤكل الا دواء او تفكه ، ولا من الابداز . ا . هـ . الام ( ٣٤ : ٢ ) ، الطبري ( ٤٨ : ٤ / أ ) بالفاظ مختلفة .

( ٦ ) ج : تشبه .

( ٧ ) الاصل : مفتاة .

( ٨ ) ب : القب .

( ٩ ) النووي ( ٤٩٨ : ٥ ) قال المزني وغيره . لعله يعني بالفخر ابا علي بن ابي هريرة .

وقال غيره : هو نبت بالبادية يشبه الشعير<sup>(١)</sup> له رأسان يقاته الناس في الجذب ولا زكاة فيه وكذلك حب الحنظل<sup>(٢)</sup> . ونبت شجر البر . وكذلك<sup>(٣)</sup> الشفا<sup>(٤)</sup> . وهو حب الرشاد .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( ماذا في الامرين<sup>(٥)</sup> من الشفاء الصبر والثفا<sup>(٦)</sup> ) والصبر ، قيل انه البصل<sup>(٧)</sup> الحريف . ولا زكاة في الاسفيوس<sup>(٨)</sup> . وهو يزر قطونا ، ولا في حب الفجل<sup>(٩)</sup> والثفا<sup>(١٠)</sup> . والبطيخ . ولا في حب العصفور . وهو القرطم .

وقد ذكرنا ما خرج فيه من قوله في القديم . ولا في الترس<sup>(١١)</sup> . وهو اصفر من الباقل يضر<sup>(١٢)</sup> الى الصفرة ، فيسه

- ( ١ ) ب : وهو .  
 ( ٢ ) ب : العشر .  
 ( ٣ ) قال ابو عبيد في غريب الحديث ( ٢٥٨ : ٣ ) الهبيد : هو حب الحنظل . زعموا انه يعالج حتى يمكن اكله وطيب .  
 ( ٤ ) ب : فذلك .  
 ( ٥ ) ب : البقا .  
 ( ٦ ) الاصل ج : مادي . في ب : ماذا في الامرين من الشفا ١١ ص والثفا الصبر . أ : تؤدى في الامرين الشفا والصبر .  
 ( ٧ ) قال في الفتح الكبير ( ٩٢ : ٣ ) ماذا في الامرين من الشفا ، الصبر والثفا ؟ ابو داود في مراسيله . والبيهقي عن قيس بن رافع الاشجعي . وذكره ابن الاثير في جامع الاصول ( ٥٣٥ : ٧ ) ج ٥٦٦٣ عن ابن عباس وفي النهاية ( ٢١٤ : ١ ) الشفا : الخردل وذكره الزمخشري في الفائق ( ١٦٨ : ١ ) وقال : الشفا : هو الحرف ، سمي بذلك لما يتبع مذاقه من لدغ اللسان لحدثه . من قولهم : ثفاه يثفوه ويثفيه . اذا اتبعه وتسميته حرفا ، لحرافته . ومنه : بصل حريف . وهمزة الشفا منقلبة من واو اويا على مقتضى اللفتين . وذكره ابو عبيد في الغريب ( ٤٠ : ٢ ) .  
 ( ٨ ) أ : البقل .  
 ( ٩ ) في الام ( ٣٤ : ٢ ) الاسبيوش .  
 ( ١٠ ) أ : الفحل .  
 ( ١١ ) أ : لا . ساقطة .  
 ( ١٢ ) الترس بالضم : حمل شجره حب مطلع محرز . او الباقل المصرية .  
 ق م ( ٢١١ : ٢ ) مادة ( ترس ) .  
 ( ١٣ ) هـ : يضرب منه الى الصفرة منه .

ضرب من المرارة ، يكسربا الملح يأكله أهل الشام تفكها . وأهل العراق تدأويا .  
ولا زكاة في الحلبة . ولا في الشاهدانج . ولا في بزر الكتان . ولا في  
الكزبرة ، والكمون ، والكرويا .

قال الشافعي : ولا زكاة في الحلوان ، ولا في الجلجلان .  
فسره ابن قتيبة في غريب الحديث فقال : الحلوان : البندق .  
والجلجلان : السمسم .

وجملة ذلك ان ذلك ما اكل من الثبات ضربان . مزروع ، وغير مزروع .  
فما كان غير مزروع ، لا زكاة فيه . وما كان مزروعا على اربعة اضرب .  
ضرب يؤكل قوتا كالبر والشعير وما ذكرنا . فالزكاة فيه واجبة .  
وضرب يؤكل تفكها كالجوز ، واللوز ، والرمان ، والسفرجل ، وفسيخه

- 
- ( ١ ) ب : كابلة الشام .  
( ٢ ) الحلبة . بالضم . نبت نافع للصدر والسعال والربو والبلغم والبواسير  
والظهور والكبد والمثانة . والباءة . ق م ( ٦٠ : ١ ) مادة ( حلب ) .  
( ٣ ) الشاهدانج : ويقال شاهدانج : وهو حب القنب ، ينفع في حمى الربع  
والبهق والبرص ق م ( ٢٠٣ : ١ ) مادة ( شنج ) .  
( ٤ ) الاصل - ج : الكزبر . وفي ق م ( ١٣١ : ٢ ) الكزبرة . وقد تفتح مسن  
الابازير .  
( ٥ ) الكمون كتثور . حب معروف مدر ، مجش ، هاضم ، طارد للرياح  
والكمون الحلو . الاينسون . والحبيش شبيه بالشونيز . والارمني  
الكرويا والبري الاسود ق م ( ٢٦٥ : ٤ ) مادة ( كمن ) .  
( ٦ ) هي الكمون الارمني ق م ( ٢٦٥ : ٤ ) .  
( ٧ ) لم اجد نص الشافعي هذا .  
( ٨ ) لم اجد هذا في فهرست غريب الحديث لابن قتيبة لكن ذكره ابن الاثير  
في النهاية ( ٢٨٣ : ١ ) فقال : الجلجلان : السمسم وقيل حب كالكزبرة x  
كما ذكره في الفائق ( ٢٣١ : ١ ) قال ابن جريج سألت عطاء عن صدقة  
الحب ، فقال فيه كله الصدقة . وذكر الذرة والدخن والجلجلان . ا هـ .  
مادة ( جلج ) ا هـ . ولم اجد كلمة الحلوان . وانه البندق .  
( ٩ ) النبات ساقطة من ب .  
( ١٠ ) الجوز ثمر معروف معرب كوز جمعه جوزات ق م ( ١٧٦ : ٢ ) وفي هـ : كالجوز .  
مادة ( جوز ) .  
( ١١ ) اللوز معروف واحد تهبا . حلوة معتدل . نافع للصدر . ق م ( ١٩٨ : ٢ ) .



ولا زكاة في شيء منه .  
وضرب يؤكل ابزارا وادما كالكرابيا والكزبرة . ولا زكاة فيه .  
وضرب يؤكل تدابيا ، كالرشاد ، والاهليلج <sup>(١)</sup> ، ولا زكاة فيه <sup>(٢)</sup> .  
وانما اختصت الزكاة بالاقوات . لانها مواساة . فاختص بما عظم  
نفعها ودعت حاجة الكافة اليها . والله اعلم .

---

( ١ ) الاهليلج . وقد تكسر اللام الثانية . والواحدة بها\* . ثم معسروف  
منه اصفر ومنه اسود وهو البالغ النضج ق م ( ٢ : ٢٢٠ ) مادة هلج .  
( ٢ ) ب : فلا زكاة .

١/٦٠

## مسألة (١٠٩)

ممنمممم

قال الشافعي : ( ولا تؤخذ زكاة شي مما يبس حتى يبس ويدرس .<sup>(١)</sup>

وتمره وزبيبه فينتهي<sup>(٢)</sup> . وهذا صحيح .

ب/٦٠

قد ذكرنا ان زكاة الثمار تجب ببدو صلاح . وادائها بعد البس والجفاف .

فاذا صار الرطب تمرا والعنب زبيبا اجزأت زكاتها<sup>(٣)</sup> .  
فاما الزرع، فتجب زكاته اذا يبس واشتد وقوى واستحصد<sup>(٤)</sup> ، وتؤدي زكاته بعد دباسه وتصفيته اذا صار حبا خالصا<sup>(٥)</sup> .

ومؤنته من حين تذريره وتصفيته على رب المال دون اهل السهمان<sup>(٦)</sup> .  
وقال عطاء<sup>(٧)</sup> : المؤنة من وسط المال ، لا يختص بها رب المال ، دون اهل السهمان ، لاشتراكهم في الملك . وهذا غلط .

(١) ب : ويدرس . ومعنى درس الحنطة : داسها . يقال درس الحنطة

درسا ودراسا . ق م (٢٢٢: ٢) مادة (درس) والصحاح (٣: ٩٢٧) .

(٢) المزني (ص ٤٨) ويداس . والام (٣٦: ٢) ، الطبري (٣: ٤٨/١) .

(٣) ب : التمر رطب تمرا او العنب .

(٤) ب : اخذت . وهي بمعنى لانه لا يجزى الا التمر والزبيب .

(٥) ب : واستحصد . ساقطة . ومعناه حان وقت حصاده .

(٦) الام (٣٦: ٢) ، المجموع (٥: ٤٨٨) ، الوجيز وشروحه (٥: ٥٦٨) ،

(٥: ٥٨٣) .

(٧) المجموع (٥: ٤٨٨) ، الروضة (٢: ٢٤٩) ، تحرير التنقيح ، وتحفة

الطلاب (ص ٤٤) .

(٨) ب : فقال .

(٩) مصنف ابن ابي شيبة (٣: ١٤٧) باب ما قالوا في الرجل يخرج زكاة

ارضه . وقد انفق من البذر والبقر : ذكر اثرا من عطاء فقال . . . كان

عطاء يقول في الزرع اذا اعطى صاحبه اجر الحصادين والذي

يدورون هل عليه فيما اعطاهم صدقة ؟ قال لا . انما الصدقة فيما

حصل في يدك . وفي (ص ١٤٨) قال : ارفع البذر والنفقة

وزكي ما بقي .

لان تأخير الاداء عن وقت الحصاد الى وقت التصفية ، انما وجب لتكامل منافعه .

واذا وجب الاداء بعد تكامل<sup>(١)</sup> المنافع . فالمؤونة عليه . لانها من حقوق التسليم . فاذا ثبت هذا ، لم يجز اخذ شيء من الحبوب المزكاة الا بعد خروجها من كمامها . الا العلس<sup>(٢)</sup> اذا بقي في احدى قشرتيه فان الشافعي قال : اخير ربه<sup>(٣)</sup> بين ان يعطى من كل عشرة اوسق منه وسقا لانه بهذه القشرة ابقى ، وبين ان يخرج من هذه القشرة<sup>(٤)</sup> . وآخذ من كل خمسة اوسق العشر<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

فاما الحنطة : فلا يجوز اخذها في سنبليها وان كانت فيه ابقسى لتعذر كيلها . والله اعلم .

---

( ١ ) ب : بعد كمال .

( ٢ ) ب : والعلس اذا .

( ٣ ) أ ، هـ : رب المال .

( ٤ ) الاصل - أ ، ب : العشرة .

( ٥ ) ب : اوسق . ساقطة .

( ٦ ) تقدم الكلام عن قشرة العلس ( ص ٩٥٢ ) وانظر الام ( ٢ : ٣٥ ) .

٦٠/ب

## مسألة ( ١١٠ )

قال الشافعي : ( وان اخذه رطباً ، كان عليه رده اورد قيمته  
ان لم يوجد ، واخذه يابساً )<sup>(١)</sup> .

قد ذكرنا ان اخراج زكاة الثمار بعد اليبس والجفاف ، والنزوع بعد  
الدباس والتصفية فلو اخذ الوالي زكاة النخل رطباً ، والكوم عنباً ، والسنبل  
سنبللاً ، كان مسيئاً<sup>(٢)</sup> . ولزمه رده ، واخذ الزكاة بعد الجفاف والدياس<sup>(٣)</sup> .  
فان تلف في يده قبل رده ، لزمه رد قيمته على ربه ، والمطالب<sup>(٤)</sup>  
بالزكاة بعد اليبس والجفاف .

فلو كان ما اخذه رطباً باقياً ، فيبس في يده . فان كان قدر الزكاة  
لم يرده على رب المال . وقد اجزأه عن زكاته .  
( وان كان ناقصاً عن قدر الزكاة طالبه )<sup>(٥)</sup> بما بقي لافير .

- ( ١ ) المزني ( ص ٤٨ ) ، الام ( ٣٦ : ٢ ) ، الطبري ( ٣ : ٤٨ / أ ) .  
( ٢ ) ب ، ج : مسيئاً به .  
( ٣ ) الام ( ٣٦ : ٢ ) ، الرافعي ( ٥٨٤ : ٥ ) ، الروضة ( ٢ : ٢٤٩ ) ، المجموع  
( ٥ : ٤٦٦ ) .

قال في الروضة : فلو اخرج الرطب في الحال ، لم يجز ، فلو اخذ  
الساعي الرطب ، لم يقع الموقع ، ووجب رده ان كان باقياً ، وان تلف  
فوجبهان . الصحيح الذي قطع به الاكثرون ، وبصطية الشافعي رحمة  
الله عليه : انه يرد قيمته ، والثاني : يرد مثله . قال النووي : والخلاف  
مبنى على ان الرطب والعنب مثليان ، ام لا ؟ ولو جف عند الساعي  
فان كان قدر الزكاة اجزأ . والا رد التفاوت . او اخذه . كذا قاله  
العراقيين . والاولى وجه آخر ذكره ابن كج . انه لا يجزئ بحال  
لفساد القبض من اصله . اهـ .

( ٤ ) ب ، ج : من يده .

( ٥ ) ب : ولمطالبة .

( ٦ ) أ : ساقط .

## مسألة ( ١١١ )

قال الشافعي : ( ولا يجوز بيع بعضه ببعض لاختلاف نقصانه )<sup>(١)</sup> وهذا صحيح .

كل ثمرة رطبة ، لا يجوز بيعها بياض من جنسها ، ولا يجوز بيع رطبها برطبها ، ولا يجوز بيع الرطب بالرطب ، ولا بيع التمر بالرطب ، ولا بيع العنقب بالعنقب ، ولا بيع الزبيب بالعنقب . وهذا يأتي في كتاب البيوع مستوفى ونذكر<sup>(٥)</sup> الخلاف فيه ان شاء الله .

قال الشافعي بعد هذه المسألة : ( والعشر مقاسمة كالبيع )<sup>(٢)</sup> . وقد ذكرنا ان في القسمة قولين .

احدهما : انها كالبيع . والثاني : انها افراز<sup>(٨)</sup> حق وتميز نصيب . وسيجيء توجيه القولين في موضعه في كتاب البيوع .

فاذا قيل انها ( كالبيع ) لم يجز ان يقسم الشركاء ثمارا رطبة .

واذا قيل انها<sup>(١٠)</sup> افراز حق ، جاز اقتسامهم لها<sup>(١١)</sup> كيلا يوزن<sup>(٩)</sup> بـ ٦١/ب

( ١ ) المزني ( ص ٤٨ ) ، الام ( ٣٦ : ٢ ) زاد : وانه حيثئذ مجهول .

( ٢ ) أ : رطبة . ساقطة .

( ٣ ) ب : فلا .

( ٤ ) انظر للربا معنى المحتاج ( ٢٦ : ٢ ) فلا يباع رطب برطب ولا يتم

ولا عنقب بعنقب ولا بزبيب . التحفة ( ٤ : ٢٨١ ) ، الام ( ٣٦ : ٢ ) .

( ٥ ) أ : ويذكر .

( ٦ ) الاصل - أ : مقاومة .

( ٧ ) الام ( ٣٦ : ٢ ) ، المزني ( ص ٤٨ ) ، الطبري ( ٣ : ٤٨ / أ ) .

( ٨ ) غيـرج : اقرار .

( ٩ ) ب : يقسم .

( ١٠ ) هـ : ( ساقط ) .

( ١١ ) ب ، ج ، هـ : بها .

ولم يجز جزائنا . لان حق كل لا يتميز .  
واما قسمة ارباب الاموال واهل السهمان فقد مضى <sup>(١)</sup> الكلام فيها مقتضيا  
والله اعلم .

---

( ١ ) ( ص ٨٩٨ ) وانظر الروضة ( ٢ : ٢٥٥ ) ملخصها : انا اذا قلنا  
القسمة افراز جازت . وللسامي ان يبيع نصيب الساكنين للمالك او غيره  
او يقطعه ويفرقه بينهم . وان قلنا بيع لم تجز . وطلبي هذا الخلاف تخرج  
القسمة بعد القطع .

## مسألة (١١٢)

ممنوع

قال الشافعي : ( ولو اخذه من عنب لا يصير زيبا ، او رطب لا يصير  
 تمرا ، امرته برده . وكان شريكا فيه يتبعه )<sup>(٢)</sup> .  
 قد مضت هذه المسألة<sup>(٣)</sup> . وذكرنا حكم ما لا يصير من الرطب تمرا ، ومن  
 العنب زيبا ، ثم اعاد المسألة في هذا الموضع ، وقال : ( ان اخذه امرته  
 برده )<sup>(٤)</sup> ثم قال عقيبه : ( ولو قسمه موازنة كرهته ولم يكن عليه غرم )<sup>(٥)</sup> وهذا  
 متناقض في ظاهره . ولكن للكلامين تأويل . وهو انه امره برده ان لم يتحرق فيما  
 اخذه ، ولا يتيقن<sup>(٦)</sup> انه استوفى حقه . ثم قال : يجزيه اذا اخذه بمسند  
 الاستقصاء<sup>(٧)</sup> والتحري ، وكان على يقين من استيفاء الحق وزيادة<sup>(٨)</sup> .  
 فاختلف جوابه في الرد<sup>(٩)</sup> والتقاضى لاختلاف الاخذ .<sup>(١٠)</sup>

- (١) النسخ والام رطباً . اي ولو اخذه رطباً . فهو منصوب بنزع الخافض  
 وفي المزمى : او من رطب .
- (٢) المزمى (ص ٤٨) . . . او من رطب . . . وكان شريكا فيه يبيعه . ولو  
 قسمه عنبا موازنة كرهته له ، ولم يكن عليه غرم . ا . هـ والام (٢ : ٣٦)  
 ولو اخذه رطباً في عنب لا يصير زيبا . او رطباً لا يصير تمرا كرهته وامرته  
 برده لما وصفت من انه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً . فان استهلكه  
 ضمن مثله ، اوقيمة . وترادا الفضل . وكان شريكا في العنب يبيعه  
 ويعطى اهل السهمان ثمنه . . .
- (٣) ب : وقد .
- (٤) (ص ٩٠٨) .
- (٥) هـ : فان .
- (٦) ب : ولو قسمته عنبا موازنة . ج ، هـ : ولو قسمه عنبا .
- (٧) اي وزنا .
- (٨) أ : عليه . ساقطة .
- (٩) لان قوله : امرته برده . اي واعطاء الزكاة بعد التجفيف . وقوله  
 ولم يكن عليه غرم . معناه انه يجزى ولا يعطى بدله . فهذا تناقض .
- (١٠) أ : يتعين .
- (١١) ب : الاستقصاء . ساقطة .
- (١٢) ج : زيادة .
- (١٣) ب : في الرد لاختلاف معنى الاخذ . ج : في الرد لاختلاف الاخذ .

بَلَابُ ————— الزرع في الأوقات



قال الشافعي : ( الذرة تزرع مرة ، فتخرج ، ثم تحصد ، ثم تستخلف  
 في بعض المواضع ، فتحصد اخرى ، فهو زرع واحد ، وان تأخرت حصد <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>  
 الاخرى ) .

اعلم ان الله تعالى اجري العادة في الذرة انها تستخلف بعد  
 حصادها ، ولم تجر بذلك العادة فيما سواها . فاذا استخلفت الذرة بعد  
 ما حصدت فهذا على ثلاثة اقسام <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> .

أ/٦٢

- ( ١ ) أ : حصد له .
- ( ٢ ) المزني ( ص ٤٨ ) باب الزرع في اوقات . . . الاخرى ، وهكذا بذر اليوم  
 وبذر بعد شهر ، لانه وقت واحد للزرع وتلاحقه فيه مقارب .  
 الام ( ٣٧ : ٢ ) ، الطبري ( ٤٨ : ٣ ) ب .
- ( ٣ ) ب : بعد ان حصدت .
- ( ٤ ) ذكر المسألة الرافعي في الشرح الكبير ( ٥٧٦ : ٥ ) واختصرها النووي  
 في الروضة ( ٢٤٣ : ٢ ) فقال بعد ذكر نص الشافعي اعلاه : واختلف  
 اصحابنا في مراده - اي الشافعي - على ثلاثة اوجه . احدها  
 مراده اذا سنبلت واشتدت ، فانتشر بعض حباتها بنفسها او بنقصر  
 العصفير ، او بهبوب الرياح ، فنبتت الحبات المنتشرة في تلك السنة  
 مرة اخرى وادركت ، والثاني : مراده اذا نبتت والتقت ، ولا بعض  
 طاقاتها فغطى البعض ، وبقي المغطى مخضرا تحت العالي ، فاذا  
 حصد العالي اثرت الشمس في المخضر ، فادرك ، والثالث : مراده  
 الذرة الهندية تحصد سنابلها وتبقى سوقها ، فتخرج سنابل  
 اخر . ثم اختلفوا في الصور الثلاث بحسب اختلافهم في المراد بالنص  
 واتفق الجمهور على ان مانص عليه قطع منه بالضم . وليس تفريعا طسي  
 بعض الاقوال السابقة . في الفرع الماضي . فذكروا في الصورة الاولى  
 طريقين . احدهما : القطع بالضم . والثاني : انه على الاقوال في  
 الزرعين المختلفين في الوقت . ومقتضى كلام الخزالي والنووي ترجيح  
 هذا . وفي الصورة الثانية ايضا طريقان . اصحهما : القطع بالضم  
 والثاني : على الخلاف . وفي الثالث : طرق . اصحها : القطع بالضم  
 والثاني : القطع بعدم الضم . والثالث على الخلاف . ا . هـ في أ :  
 ثلاث اقسام .

احدها : ان تكون الذرة حين استحصدت <sup>(١)</sup> تساقطت من قصبتها  
فنبئت، فهذا زرع ثان، يعتبر بنفسه، ولا يضم الى الاول، لان بذره بعد  
حصاد الاول . فلم يجتمعا في بذر ولا حصاد .

فان بلغ النصاب، ففيه الزكاة، وان نقص عن النصاب، فلا زكاة فيه .  
والقسم الثاني : ان تكون الذرة قد حصدت فيستخلف قصبتها، وتحمل  
حبا ثانياً ففيه وجهان لاصحابنا <sup>(٣)</sup> .

احدهما : لا يضم الى الاول، ويعتبر حكمه بذاته، كالنخل اذا حصل  
في السنة حملين، لم يضم احدهما الى الآخر .

والوجه الثاني : يضم الى الاول . لانهما زرع واحد من بذر واحد  
والفرق بينه وبين النخل اذا حمل حملين <sup>(٤)</sup>، هو ان النخل ثابت الاصل فدرس  
لبقائه وتوالي ثمره <sup>(٥)</sup>، وكل حمل منه منفرد عن غيره، فاذا حمل في السنة حملين  
كان كما لو حمل في عامين، فلم يضم احدهما الى الآخر، وليس كذلك الزرع. لانه  
غير ثابت الاصل . ولا مزروع للبقاء وتوالي النماء، وانما زرع لاخذة بعد تكامله  
فخالف النخل، ووجب ضم بعضه الى بعض .

والقسم الثالث : ان تكون الذرة حين بذرت، فتعجل نبات بعضها  
واستحصد، وتأخر حصاد البعض الآخر . فذلك ضربان .

احدهما : ان يكون بينهما قريبا . وفصل حصادهما واحدا . كأنه  
نبت دفعة واحدة <sup>(٦)</sup> . ثم زعم بعضه بعضا فتعجل حصاد ما قوى، وتأخر  
حصاد ما ضعف، فهذا زرع واحد، يضم ما تقدم منه الى ما تأخر، كثر النخل  
اذا اطلع بعضه، وابر بعضه، وزها بعضه، وارطب بعضه، فجميعه <sup>(٧)</sup> ثمرة

( ١ ) ب : حين استحصدت . ساقطة .

( ٢ ) ب، ج : ثاني .

( ٣ ) وتسمى الذرة الهندية . الروضة ( ٢ : ٢٤٣ ) ، الرافعي ( ٥ : ٥٧٦ ) ونسبه  
لابن سريج .

( ٤ ) ذكر الرافعي الفرق . وقال : انه اصح عند صاحب التهذيب . وذكره  
قليوبي ( ٢ : ١٨ ) وجها واحدا .

( ٥ ) ب : ثماره .

( ٦ ) ب : دقيقه ثم زعم . ج : واحدة . ساقطة .

( ٧ ) ب : فجميع ثمره .

واحدة . يضم بعضها الى بعض . فكذا الزرع .  
والضرب الثاني : ان يبعد ما بينهما . ويختلف فصل حصادهما  
كأنه بذرتين بعضه وتأخر بعضه حتى حصد الاول في الصيف وحصد الثاني<sup>(٢)</sup>  
في الخريف ، فهذا زرع قد اتفق زمان بذره واختلف زمان حصاده ، فيكون  
على قولين .  
احدهما : يضم . والثاني : لا يضم .  
وسنذكر توجيه ذلك فيما يليه .

---

( ١ ) أ : يجب ضم .  
( ٢ ) ب ، ج ، هـ : وتأخر نبات بعضه .

## سألة ( ١١٤ )

قال الشافعى : ( واذا زرع فى السنة ثلاث مرات<sup>(١)</sup> فى اوقات مختلفة فى ربيع، وخريف، وصيف، ففيه اقاويل<sup>(٢)</sup> ) الفصل الى آخره<sup>(٣)</sup> .  
وهذا مما يختص بالذرة ، ان تزرع فى السنة مرارا فى الربيع، والصيف<sup>(٤)</sup>

( ١ ) غير ب : ثلاث مرات . ساقط . وهى موجودة فى المطبوع .

( ٢ ) ج : وصيف . ساقطة .

( ٣ ) المزنى (ص ٤٨) . . . ففيه اقاويل منها انه زرع واحد . اذا زرع فى سنة وان ادرك بعضه فى غيرها . ومنها ان يضم ما ادرك فى سنة واحدة . وما ادرك فى السنة الاخرى ضم الى ما ادرك فى الاخرى ومنها انه مختلف لا يضم . (قال الشافعى) فى موضع آخر : واذا كان الزرعان وحصادهما معا فى سنة فهما كالزرع الواحد . وان كان بذرا احدهما قبل السنة وحصاد الاخر متأخر من السنة فهما زرعان لا يضمان . ولا يضم زرع سنة الى زرع سنة غيرها . ا. هـ .

والام ( ٣٧ : ٢ ) ذكر الاقوال الثلاثة . وذكر الفزالي فى الوجيز ( ٥٧٤ : ٥ ) خمسة اقوال . فقال : فعلى قول : هما كحلى شجرة فلا يضم . وعلى قول : يضم اذا وقع الزرعان والحصادان فى سنة وعلى قول : يكفى فى الضم بوقوع الزرعين فى سنة لانه الداخيل تحت الاختيار وعلى قول : اجتماع الحصادين لانه المقصود . وعلى قول : ان وقع الزرعان او الحصادان معا او زرع الثانى وحصاد الاول اكفى . قال الفزالي : والزرع بعد اشتداد الحب كهو بهمـ الحصاد على احد الرأيين . والزرع بتناثر الحيات للاول . او بنقـ العصفير كهو بالاختيار . وقيل : انه يضم . لانه تابع . ولو ادرك احد الزرعين والاخر بقل . فالظاهر ، الضم . وقيل يخرج على الاقوال ا. هـ . انظر الرافعى ( ٥٧٥ : ٥ ) ذكر الاقوال وقال عن القول الخامس انه بعيد عند الاصحاب . قال : واختلفوا فى الاظهر منها . وكلام الاكثرين مائل الى ترجيح القول الرابع ثم ذكر المراد بالسنة والفصل ثم قال آخر : واذا جمع جامع بين ما قلناه من الروايات ، انتظمت فى السألة عشرة اقوال . فتأملها . وانظر المحلى ( ١٨ : ٢ ) .

( ٤ ) ب : فى الربيع والخريف والصيف .

والخريف . ولم تجر العادة بذلك في غيرها .

فاذا زرعت مرارا ، ففي ضمها اربعة اقاويل ذكرها الشافعي<sup>(١)</sup> .

احدها : انه يضم زمان ما اتفق بذره<sup>(٢)</sup> . وان اختلف زمان حصاده .

ولسنا نريد باتفاق الزمان ان يكون بذرها<sup>(٣)</sup> في يوم واحد ، وانما

نعني ان يكون بذرها في فصل واحد . وان كان بينهما شهر<sup>(٤)</sup> واكثر . ووجه

هذا القول : ان البذر اصل والحصاد فرع فكان اعتبار الزرع باصله اولسي<sup>(٥)</sup>

من اعتباره بفرعه لان البذر من افعالنا والحصاد من فعل الله تعالى فيسه

فاذا لم يكن بد من اعتبار احدهما ، فاعتبار ما تعلق بفعلنا<sup>(٦)</sup> ايسر وتعليل<sup>(٧)</sup> ١/٦٣

الحكم به اجدر .

والقول الثاني : انه يعتبر ما اتفق زمان حصاده . وان اختلف زمان

بذره . لان باستحصاد الزرع ، وجوب زكاته ، فكان الضم باعتباره اولسي

كالثمار .

والقول الثالث : يضم ما اتفق زمان بذره وزمان حصاده ، فيراعى<sup>(٨)</sup> الضم

باتفاق الطرفين . فان اتفق زمان بذرها ( وزمان حصادهما ) ضم . وان اتفق

زمان بذرها<sup>(٩)</sup> واختلف زمان حصادهما . او اتفق زمان حصادهما<sup>(١٠)</sup>

واختلف زمان بذرها لم<sup>(١١)</sup> يضا .

( ١ ) قوله ذكرها الشافعي . زيادة ايضا لان الاقوال هي للشافعي .

( ٢ ) الصواب : ما اتفق زمان بذره .

( ٣ ) ب : بذرها .

( ٤ ) ب : بشهر .

( ٥ ) أ : نوع .

( ٦ ) ج : بفعله .

( ٧ ) ب : ما تعلق .

( ٨ ) ب : فيراعى .

( ٩ ) ب ، هـ : ساقط .

( ١٠ ) ب : واتفق .

( ١١ ) ب ، هـ : لم . ساقطة .

(١) (٢) هذا هو الصواب . ورأيت في الاصل (٣) الا ما ذكرناه هنا (٤) لان البذر  
 شرط في الابتداء والحصاد شرط في الانتهاء ، والوجوب متعلق بهما  
 فوجب ان يتعلق الضم باعتبارهما .  
 والقول الرابع : انه يضم ما جمعت السنة الواحدة بذرة وحصاده . ولسنا  
 نعني بالسنة اثني عشر شهرا (٦) وانما نعني عام الزراعة الذي هو في العرف  
 ستة اشهر (٧) او نحوها (٨) .  
 فعلى هذا ، لا يعتبر اتفاق الطرفين ، ويكون الاعتبار بالعام الجامع  
 لهما . لانهما (٩) لما وجب ضم (١٠) ثمار العام الواحد بعضها الى بعض اقتضى  
 ان يجب ضم زرع العام الواحد بعضها الى بعض والله اعلم .

- 
- (١) (٣) ساقط من ج .  
 (٢) (٤) ب ، هـ : (ساقط) .  
 (٥) ج : لما ذكرنا . لان البذر .  
 (٦) ب : اثنا .  
 (٧) ب ، ج ، هـ : (ساقط) .  
 (٨) قال الراقعي (٥ : ٥٧٥) عن ابي اسحق انه يعني بالسنة ستين  
 اشهر الى ثمانية . ولا يعني اثني عشر شهرا . لان الزرع لا يقيس  
 هذه المدة . ا . هـ .  
 (٩) أ ، هـ : لانه .  
 (١٠) ب : ضم ثمار العام الجامع لهما لانه الواجب بعضها الى بعض .  
 وغير أ ، ب : تمام العام .

قِيَامُ — قَدْرُ الصَّارِقَةِ  
اِخْرَاجُ — اِلَى اَرْضِ

أ/٦٢

## ( ١٦ ) باب قدر الصدقة فيما اخرجت الارض

قال الشافعي : ( بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولا ب/٦٣  
معناه : (ماسقى بنضح او بغروب، ففيه نصف العشر، وماسقى بخيره من عين  
او سماء، ففيه العشر) <sup>(١)</sup> وروى عن ابن عمر معنى ذلك. <sup>(٢)</sup> ولا اظن في ذلك مخالفا

(١) حديث الشافعي روى بطرق متعددة والفاظ مختلفة، وهو صحيح رواه  
البخاري (٢: ١٣٣) (٥٥) باب العشر فيما يسقى من ماء السماء  
وبالماء الجاري. . عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابيه  
رضي الله عنه. عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( فيما سقت السماء  
والعين او كان غريبا، العشر. وماسقى بالنضح نصف العشر). وانظر  
فتح الباري (٣: ٣٤٧).

مسلم. بشرح النووي (٧: ٥٤) باب ما فيه العشر ونصف العشر. بلفظ  
(عن ابي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يذكر انه سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : فيما سقت الانهار والخيخ العشر. وفيما سقى  
بالساقية نصف العشر) . هـ. قال النووي اما الساقية فهو البعير  
الذي يسقى به الماء من البئر. ويقال له الطنج. يقال منه سنا  
يسنوا اذا سقى به. هـ.

ابوداود (٢: ١٠٨) باب صدقة الزرع.

ابن ماجه (١: ٥٨١) باب صدقة الزرع والثمار.

الدارقطني (٢: ١٢٩) موطأ مالك. تنوير الحوالك (١: ٢٥٨).

شرح السنة للبخاري (٦: ٤٢)، قال هذا حديث صحيح.

صحيح ابن خزيمة (٤: ٣٧)، مصنف عبد الرزاق (٤: ١٣٣)، مصنف

ابن ابي شيبة (٣: ١٤٤) شرح معاني الآثار (٢: ٣٧)، نصب الراية

(٢: ٢٩٣)، التلخيص الحبير (٥: ٥٧٧).

(٢) اثر ابن عمر. مسند الشافعي (ص ٩٥) عن نافع أن ابن عمر كان يقول

صدقة الثمار والزرع. ما كان نخلا او كرما او زرا او شجيرا او سلتا

فما كان منه بعلا او يسقى بنهر او يسقى بالعين او غريبا بالمطر ففيه

العشر من كل عشرة واحد. وما كان منه يسقى بالنضح، ففيه

نصف العشر في عشرين واحد. هـ. ومصنف عبد الرزاق (٤: ١٣٥)

ومصنف ابن ابي شيبة (٣: ١٤٥)، وانظر الام (٢: ٣٧).



وبهذا أقول<sup>(١)</sup> وهذا كما قال<sup>(٢)</sup> .

الزراع ضربان . أحدهما : ما يصل إليه الماء بطبيعة وجريانه .  
والثاني : ما يصل إليه بآلة وعمل .

فأما ما وصل إليه بطبيعة وجريانه (فهو ماسقى بماء السماء أو سيج مسن  
نهر أو عين أو كان بعلا<sup>(٤)</sup> أو غيلا<sup>(٥)</sup> أو عثريا<sup>(٦)</sup> ففيه العشر<sup>(٧)</sup> .  
وأما ما وصل إليه الماء بآلة وعمل ، فهو ماسقى بخرب<sup>(٩)</sup> أو ذنوب<sup>(١٠)</sup>

(١) المزمى (ص ٤٨) ، الام (٣٧: ٢) ، الطبرى (٣: ٤٩/أ) ذكر حديث  
ابن عمر المرفوع .

(٢) ب : هذا كما .

(٣) ج ، هـ : الماء إليه .

(٤) البعل . قال الزمخشري في الفائق (١: ١١٨) البعل : النخل  
الثابت في أرض تقرب مادة مائها . فهو يجترى بذلك عن المطر والسقى  
وسمى بعلا لأنه باجترائه كل على منابته ومراسخ عروقه من قولهم : أصبح  
فلان بعلا على أهله . إذا صار كلا دعيا لأطيمهم . أ . هـ . بتصرف  
والنهاية لابن الأثير (١: ١٤١) ، ق م (٣: ٣٤٦) ، مادة (بعل)  
ومنال الطالب (ص ٦٣) ، غريب الحديث لأبي مهدي (١: ٦٧) .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) النسخ عدا هـ : عبلا . والفيل : فهو ما جرى في الأنهار . وهو الفتح  
أيضا ثم ذكر أنه السيج . والنهاية لابن الأثير (٣: ٤٠٣) ، ق م (٤: ٢٨٤) .  
(٧) غير هـ : عربا . والعثري . مالا يحتاج في سقيه إلى عمل بغرب أو دالية  
الفائق (٢: ٣٩٤) ، ق م (٢: ٨٧) ، المصباح (٢: ٤١) العثري  
بفتح تين . وهو منسوب . وهو ماسقى من النخل سيجا . ويقال  
هو العذى . والمصباح (٢: ٧٣٧) وهو الزرع الذي لا يسقيه الأماء  
المطر .

(٨) ب ، ج ، هـ : الماء إليه .

(٩) الغرب : يسكن الرء : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور . فإذا  
فتحت الرء فهو الماء السائل بين البئر والحوض . النهاية (٣: ٣٤٩) ،  
ق م (١: ١١٣) ، المصباح (٢: ٢٧) مادة (غرب) ، الخطابي فسي  
غريب الحديث (٢: ٥١٩) .

(١٠) الذنوب : الدلو العظيمة . وقيل لا تسمى ذنوبا إلا إذا كان فيها ماء .  
النهاية (٢: ١٧١) ، المصباح (١: ١٢٩) ، العلاء . والخطابي  
(٢: ٥١٩) ، المصباح (١: ٢٢٥) ، يذكر ويؤنث .

(١) او نضع ، اود ولا ب . (٢)  
 او زرنوق ، ففيه نصف العشر . واصل ذلك السنة والحبرة . (٣)  
 فالسنة مارواه ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ماسقته الانهار او العين ، ففيه العشر . وماسقته السواني فنصف العشر . (٤)  
 وروى الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ( ماسقته السماء والانهار والعيون او كان بحلا ، ففيه العشر  
 وماسقى بالسواني والنضع ففيه نصف العشر ) (٥) والبعل من النخل ماشرب  
 بعروقه ، وقد قال عبد الله بن رواحة :

- (١) النضع . النواضع : الابل التي يستقى عليها . واحدها ناضح .  
 النهاية (٦٩: ٥) ، ق م (٢٦٢: ١) ، الفائق (٣٣٣: ١) .  
 (٢) الدولا ب . بالضم . ويفتح شكل كالناعورة يستقى به الماء . معرب .  
 ق م (٦٩: ١) ، الفرق اللغوية (ص ٢٥٨) .  
 (٣) الزنوق : آلة معروفة من الآلات التي يستقى بها من الابار وهوان  
 ينصب على البئر اعواد وتعلق عليها البكرة . النهاية (٣٠١: ٢) الفائق  
 (١١٠: ٢) الزنوق : آلة الاستسقاء . ق م (٢٤٩: ٣) مادة (زنق)  
 (٤) اى القياس . مأخوذ من قوله تعالى (فاعتبروا) .  
 (٥) ب : مارواه . عن جابر .  
 (٦) ب : والعين .  
 (٧) ب ، هـ : وماسقى بالسواقي .  
 (٨) حديث جابر فى مسلم بشرح النووي (٥٤: ٧) باب ما فيه العشر او نصف  
 العشر . بلغفل (فيما سقت الانهار والغمم العشور ، وفيما سقى بالساقية  
 نصف العشر) . ابوداود (١٠٨: ٢) باب صدقة الزرع . وتحفة  
 الاحوذى (٢٩٢: ٣) باب ماجاء فى الصدقة فيما يسقى بالانهار  
 وغيرها . وقال فى الباب عن انس بن مالك ، وابن عمر ، وجابر . ومصنف  
 ابن ابي شيبة (١٤٦: ٣) ، مصنف عبد الرزاق (١٣٥: ٤) موقوف على  
 جابر ، والبيهقى (١٣٠: ٤) ، الدارقطنى (١٣٠: ٢) ، صحيح ابن  
 خزيمة (٣٨: ٤) وتقدم .  
 (٩) ب ، ج : ابيه . ساقطة .  
 (١٠) حديث ابن عمر صحيح . البخارى (١٣٣: ٢) (٥٥) باب العشر فيما  
 يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى . وفتح البارى (٣٤٧: ٣) الدارقطنى  
 (١٢٩: ٢ - ١٣٠) ح ٥ - ٦ ، البيهقى (١٣٠: ٤) ، ابوداود  
 (١٠٨: ٢) ح ١٥٩٦ ، الترمذى (٣٢: ٣) ح ٦٤٠ ، قال : وقد  
 صح حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا الباب . وطلبه  
 العمل عند عامة الفقهاء . ١ . هـ تحفة الاحوذى (٢٩٢: ٣) .

هنالك لا ابالي نخل سقى ولا بعل وان ضام الاتا<sup>(١)</sup>  
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لقطن بن الحارث العليمي<sup>(٢)</sup>  
 كتابا ذكر فيه (وفيما<sup>(٣)</sup> سقى بالجدول من العين المعين ، الحشر من ثمرها  
 وما اخرج ارضها ، وفي العذى<sup>(٤)</sup> شطره بقيمة الامين ، لا يزداد عليهم وظيفة ١/٦٤  
 ولا يفرق<sup>(٥)</sup> ) .

( ١ ) ذكر هذا البيت ابو عبيد في غريب الحديث . ونسبه كالمؤلف لعبد الله  
 ابن رواحة . وهو من الوافر . وذكره ايضا الجوهري في الصحاح  
 ( ٤ : ١٦٣٥ ) مادة بعل . كما ذكره في لسان العرب مادة ( اتي .  
 بعل . سقى ) .

وفي النسخ غير ه : على سقى . الابهاء . وبعضها غير منقوطة .  
 ( ٢ ) الاصل - أ ، ج : العليمي . ساقطة . وقطن . هو ابن حارثة الكلبى  
 العليمي من بنى عليم بن هبل بن عبد الله بن كنانة . . . . قدم على  
 النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الدعاء له ولقومه في غيث السماء  
 اسد الغابة ( ٤ : ٢٠٧ ) وقال ابن الاثير في منال الطالب ( ص ٦ ) قد  
 اختلف اصحاب كتب معارف الصحابة في اسم قطن بن حارثة . فمنهم  
 من اثبته هكذا قطن بن حارثة العليمي . وجعل هذا الحديث لسه  
 ولم يذكر حارثة ( يعنى ابن قطن ) ومنهم من اثبت حارثة بن قطن ولم  
 يذكر قطنا . ولم ارفيما وفتت عليه من جمع بينهما . ولعلهما اثنان  
 والله اعلم . ا . هـ وانظر الاستيعاب ( ١٣٠٦ ) .

( ٣ ) ب : وفيما سقى الجدول . . وما خرج .

( ٤ ) الاصل - أ ، ج : وفي المعدى شرط يعنى الامر . ولا معنى له .  
 وه : في العذى .

( ٥ ) الحديث ذكره ابن الاثير في منال الطالب في شرح الوال الغرائب  
 ( ص ٥ ) وما بعدها . وذكره الزمخشري في الفائق ( ٣ : ٢٦ ) وما بعدها  
 واذكر حديث الفائق لان شرحه اخصر فاقول :

قدم عليه صلى الله عليه وسلم قطن بن حارثة العليمي مع وفد من  
 كلب المدينة فكتب لهم :

هذا كتاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لهماثر كلب واحاقيها  
 ومن غارها الاسلام من غيرهم ، مع قطن بن حارثة العليمي . باقام الصلاة  
 لوقتها ، وايتاء الزكاة بحقها ، في شدة عقدها ، ووفاء عهد هـ  
 بمحضر من شهود المسلمين : سعد بن عباد . وعبد الله بن انيس  
 ودحية بن خليفة الكلبى : عليهم في الهمة الرامية البسالة والظوار في =

(١)  
قال الاصمعي :

= كل خمسين ناقة غير ذات عوار . والحمولة المائرة اهلهم (لهم) لافية  
وفى الشوى الورى معنة حامل او حائل . وفيما سقى الجدول مسن  
العين المعين العشر من ثمرها . وما اخرجت ارضها . وفي  
الحذى شطره بقيمة الامين . لاتزاد عليهم ولا يفة ولا تفرق .  
شهد الله على ذلك ورسوله . وكتب ثابت بن قيس بن شماس .  
الشرح :

العمائر : جمع عمارة ، وهى الحى العظيم . فمن فتح ، فانه ذهب  
الى التقاف بعضهم على بعض . كالعمارة وهى العمارة . ومن كسر  
فلانهم عمارة الارض .

ظأره : عطفه . الهمولة : التى اهلكت للرعى ولا تستعمل .

البساط : جمع بسط . وهى التى معها ولدها .

والظوار : جمع ظئر . وهى التى ظفرت على غير ولدها .

المائرة : التى يعتار عليها . لافية : ملخاة . الشوى : الشاء .

الورى : السمين . ا.هـ .

وانظر غريب الحديث لابي عبيد ( ٣ : ١٢٦ ) وما بعد ما ذكره حديثا  
لحارثة بن قطن غير هذا .

وقال ابن الاثير : الجدول : النهر الصغير من الماء . كالمساقية .

والماء المعين : الذى جرت عيونه .

والحذى : بكسر العين وسكون الذال . ما لا يسقى من الزرع . ويقنع  
بماء المطر .

بقيمة الامين : اى لا يحاف عليهم . بل تقوم فلتهم قيمة عدل . ويؤخذ  
الواجب منها .

والوظيفة : ما يقدر للانسان من الشئ . وعلى الملك فى خراج وغيره . ا.هـ .

وانظر طبقات ابن سعد ( ١ : ٣٣٤ - ٣٣٥ ) ، والعقد الفريد

( ٢ : ٣٤ - ٣٥ ) .

( ١ ) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمع الباهلي المعروف

بالاصمعي نسبة الى جده اصمع ، راوية العرب . واحد ائمة العلم

باللغة والشعر والبلدان . ولد بالبصرة سنة ١٢٢ . وتوفي بها سنة

٢١٦ صنف الابل ، والاضداد ، وخلق الانسان ، والمتراذف ، والفسوق

والخيل ، وغيرها .

طبقات النحاة واللغويين ( ص ٣٨١ ) ، الفهرست ( ص ٨٢ ) ، وفيهات =

العذى . ماسقته السماء<sup>(١)</sup> ، وهذا تفسير يخالف ما يقتضيه الخبر .  
وقال ابو عمرو : العثرى والعذى واحد<sup>(٢)</sup> . والسيل<sup>(٣)</sup> ماجرى من الانهار<sup>(٤)</sup>

- = الاعيان ( ١ : ٣٦٢ ) ، تهذيب الاسماء ( ٢ : ٢٧٣ ) ت ٤٤٨ ، نزهة  
الالباب ( ص ١٥٠ ) ، شذرات الذهب ( ٢ : ٣٦ ) ، انباء السراوة  
( ٢ : ١٩٧ ) ، هدية العارفين ( ١ : ٦٢٣ ) .
- ( ١ ) نقل قول الاصمعي هذا ابو عبيد في غريب الحديث ( ١ : ٦٧ ) وبمعناه  
في ق م ( ٤ : ٣٦٣ ) ومنال الطالب ( ص ٦٢ ) . قال العاوردى : وهذا  
( اى تفسير الاصمعي للعذى ) يخالف ما يقتضيه الخبر . ا.هـ  
فالخبر ان فى العذى - اى ماسقته السماء - شطرا اى نصف العشر  
قال ابن الاثير : وكأنه يجيب على هذا التساؤل . والشرط : النصف  
ولعل هذا قد كان فى صدر الاسلام . او خاصا لهم . ا.هـ
- ( ٢ ) هو اسحق بن مرار ابو عمرو الشيباني الكوفي . قال الازهرى : وكان  
يعرف بابى عمرو الاحمر وليس من شيان بل ادب اولادها منهم فنسب  
اليهم . كان راوية اهل بغداد . واسع العلم باللغة ، والشعر ، ثقة  
فى الحديث . كثر السماع نبلا فاضلا . صنف كتاب الجيم ، والنوادر  
والخيل ، وغريب المصنف ، وغريب الحديث وغيرها . مات سنة ٢٠٥ او  
٢٠٦ وعمره عشرة ومائة سنة .
- بغية الوعاة ( ٢ : ٤٣٩ ) ت ٨٩٧ ، تاريخ بغداد ( ٤ : ٣٢٩ ) معجم  
البلدان ( ٦ : ٧٧ ) ت ٨ ، معجم المؤلفين ( ٢ : ٢٣٨ ) ، الفهرست  
( ص ١٠١ ) مرار بكسر الميم . ومن يلزم مجلسه احمد بن حنبل .  
تقريب التهذيب ( ٢ : ٤٥٥ ) ت ١٧٩ فى الكنى : صدوق .
- ( ٣ ) نقل كلام ابى عمرو ابو عبيد فى غريب الحديث ( ١ : ٦٩ ) قال ابو عمرو :  
والعثرى : العذى ايضا . ا.هـ قال ابو عبيد : وقال بعضهم  
السيح : الماء الجارى مثل الفيل . يسمى سيجا ، لانه يسبح فى  
الارض اى يجرى . ا.هـ
- الاصل - أ : العرى والعدى واحد .
- ( ٤ ) غير هـ : والسيل . . . والعلل . هـ : والفيل . والصواب : والفيل .  
وتقدم ان الفيل : الماء الجارى على وجه الارض . ق م ( ٤ : ٢٨ )  
مادة ( غيل ) .

والفيل : الماء بين الشجر .

وأما العبرة : فما تقرر من اصول<sup>(١)</sup> الزكوات ، ان ما كثر مؤنته قلت زكاته وما قلت مؤنته ، كثر زكاته . الا ترى الركاز<sup>(٢)</sup> لما قلت مؤنته<sup>(٣)</sup> وجب فيه<sup>(٤)</sup> الخمس واما مال التجارات لما كثر مؤنتها وجب فيها<sup>(٥)</sup> ربع العشر . فكذلك<sup>(٦)</sup> السزوع المسقية بغير آلة لما قلت مؤنتها وجب فيها العشر ، والمسقية<sup>(٧)</sup> بآلة لما كثر مؤنتها وجب فيها نصف العشر .

---

( ١ ) ج : من اصله اصول الزكوات .

( ٢ ) ب : الزكاة .

( ٣ ) النسخ : لما قلت مؤنتها وجب فيها .

( ٤ ) ج : ( ساقط ) .

( ٥ ) ب : فكذلك .

( ٦ ) ج : والمسقى .

## مسألة (١١٢)

قال الشافعي : ( فان سقى بشىء من هذا بنهر ، او سيل ، او ما يكون فيه العشر فلم يكتف<sup>(١)</sup> حتى سقى بالغرب ، فالقياس فيه أن ينظر ما<sup>(٢)</sup> عاش بالسقيين ، فان عاش بهما نصفين ، ففيه ثلاثة ارباع العشر ، وان عاش بالسيل اكثر زيد<sup>(٣)</sup> فيه بقدر ذلك .

وقد قيل ايهما عاش به اكثر فتكون صدقته<sup>(٤)</sup> به . والقياس ما وصفت .  
والقول قول رب الزرع مع يمينه<sup>(٥)</sup> وهو صحيح<sup>(٦)</sup> .  
لا يخلو حال الزرع من ثلاثة اقسام<sup>(٧)</sup> .

- (١) ج : فلم يكتفى .
- (٢) هـ : ما فيه .
- (٣) الاصل - أ : زاد فيه .
- (٤) ب : صدقة به .
- (٥) (٤٨ ص) ، الام (٢ : ٣٨) ، الطبرى (٣ : ٩٤ ب) ، (١/٥٠) .
- (٦) ب ، هـ : وهذا كما قال .
- (٧) (٤١ ص) وان سقى نصفه بهذا ، ونصفه بذاك . وجب فيسه ثلاثة ارباع العشر . وان سقى باحدهما اكثر ، ففيه قولان . احدهما يعتبر فيه حكم الاكثر . والثانى : يجب بالقسط . وان جهل المقدار جعل بينهما نصفين . الاحكام السلطانية (ص ١١٨) المذهب والمجموع (٥ : ٤٦١) ، شرح الطبرى (٣ : ١/٥٠) ، الروضة (٢ : ٢٤٥) قال : اذا اجتمع فى الزرع الواحد السقى بماء السماء والنضح ، فله حالان احدهما : ان يزرع عازما على السقى بهما . ففيه قولان اظهرهما يقسط الواجب عليهما . فان كانا ثلثا السقى بماء السماء ، والثلث بالنضح ، وجب خمسة اسداس العشر . ولو سقى على التساوى ، وجب ثلاثة ارباع العشر . والثانى الاعتبار بالاغلب . فان كان ماء السماء اقل ، وجب العشر ، وان غلب النضح ، فنصف العشر ، فان استويسا فوجهان . اصحهما ، يقسط كالاول ، وبهذا قطع الاكثرون . والثانى يجب العشر ، نظر للمساكين ، ثم سواء قدر لنا ، او اعتبرنا بالاغلب فالنظر الى ماذا ؟ وجهان . احدهما : النظر الى عدد السقيات والمراد : السقيات النافعة دون ما لا ينفع . والثانى : وهو اوفق لظاهر النص : الاعتبار بعيش الزرع او الثمر ونماؤه . وجبر بعضهم عن =

احدها : ان يكون جميع سقيه بما السما والسيح فهذا فيه (العشر .  
 (١) والثاني : ان يكون جميع سقيه بما الرشا ، والنضج ، فهذا فيسه  
 نصف العشر .

والثالث : ان يكون سقيه بهما جميعا فذلك ضربان : ان يكون في  
 بزرعين متميزين ، سقى احدهما بالسيح والاخر بالنضج ، فكل واحد منهما  
 يعتبر حكمه بنفسه .

فان ضما في ملك رجل واحد ، اخذ عشر احدهما ، ونصف عشر الاخر .  
 والضرب الثاني : ان يكون زرا واحدا سقى بالنضج تارة وبالسيح  
 اخرى . فهذا على ضربين .

احدهما : ان يكون كل واحد من السقيين معلوما .  
 والثاني : ان يكون مجهولا .

فان كان معلوما ، قد ضبط قدر سقيه بما السيح ، وقد سقيه بمسا  
 النضج فذلك ضربان .

احدهما : ان يتساويا معا ، فيكون نصف سقيه بما السيح ونصف سقيه  
 بما النضج . فالواجب فيه ثلاثة ارباع العشر ، لانه اذا ضم العشر الى نصفه  
 واخذ نصف مجموعهما كان ثلاثة ارباع العشر .

= هذا الثاني بالنظر الى النفع . وقد تكون السقية الواحدة انفع من  
 سقيات كثيرة . . . ثم ذكر ان اعتبار المدة هو الذي قطع به الاكثرون  
 تفريعا على الوجه الثاني . ثم مثل لذلك . وانظر المحلى مع قليوبي  
 وعميرة (١٨: ٢) وما بعدها ، ومفني المحتاج (٣٨٥: ١) ، التحفة  
 وحواشيها (٢٥١: ٣) ، اعانة الطالبين على فتح المحين (١٦١: ٢)  
 قال : ولو سقى بما فيه مؤنة وغيرها وجب القسط في كل باعتبار عيش  
 الزرع والشمر ونمائهما لاكثر المدتين ، ولا بعدد السقيات .  
 وشرح منهج الطلاب وحاشية بجيرمي (٢٣: ٢) ، الهاجوري على ابن  
 قاسم (٢٨٥: ١) وقال البيضاوي في الفاية (٣٧٨: ١) . . . قسط  
 بحسب الماء . وقيل بالعدد . وفي قول : الاقلب . فان استويا فوجهان  
 وان اشكل فكالسوا . ا هـ

(١) ب : (ساقط) .

(٢) هـ : احدهما بالنضج والاخر بالسيح .

(٣) أ : فاذا .

(٤) هـ : وهذا .



والضرب الثاني : ان يتفاضلا ، فيكون احد السقيين اكثر . ففيه قولان :  
 احدهما : يغلب حكم الاكثر ، فان كان اكثر سقيه بما السقي ، ففيه  
 العشر ، وان كان اكثر سقيه بما<sup>(١)</sup> النضح ، ففيه نصف العشر ، استشهدا  
 باصول الشرع في حكم الاغلب في العدالة والجرح ، وفي الماء<sup>(٢)</sup> اذا اختلط  
 بمائع<sup>(٣)</sup> . ولان في اعتبارهما مشقة ، فروعى حكم اغلبهما تخفيفا<sup>(٤)</sup> .

والقول الثاني - وهو الصحيح - يعتبران معا . ويؤخذ من الزرع  
 بحسابهما ، لان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب الحشر فيما سقته السماء  
 ونصف العشر فيما سقته النواضح ، فوجب ان يعلق كل واحد من الحكمين  
 على ما علقه عليه النبي صلى الله عليه وسلم . وفي اعتبار حكم الاغلب تغليب<sup>(٥)</sup>  
 لحكم الاقل عليه . وذلك غير جائز .

ولانه لما اعتبر<sup>(٦)</sup> في الزرعين وان كان احدهما اظلب ، وجب ان يعتبر<sup>(٧)</sup>  
 في الزرع الواحد وان كان احدهما اظلب .

فعلى هذا القول ، ان كان ثلث سقيه بالسقي وثلثا سقيه بالنضح ففيه  
 ثلثا العشر<sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : بما . ساقطة .  
 ( ٢ ) ب : المال .  
 ( ٣ ) انظر المذهب ( ٥ : ٤٦١ ) .  
 ( ٤ ) ج : تحقيقا .  
 ( ٥ ) ب : لان رسول الله .  
 ( ٦ ) ب : حكم واحد .  
 ( ٧ ) ب ، ه : عليه . ساقطة .  
 ( ٨ ) ب ، ج ، ه : تعليق . ا . ه . وتغليب حكم الاقل ، يكون فيمما  
 اذا سقى اكثر سقيه بالنضح فيكون فيه نصف العشر . فظلمنا هنا الحكم  
 بنصف العشر وهو الاقل وعبرة تعليق لحكم الاقل عليه ، يمكن ان يكون  
 معناها : وفي اعتبار حكم الاغلب تعطيل لحكم الاقل عليه . او همسالة  
 له . واخذ بحكم الاغلب والله اعلم .  
 ( ٩ ) غير ج : اعتبر . ا . ه . والضمير في اعتبار يعود الى العشر ونصفه .  
 ( ١٠ ) أ : يعتبر .  
 ( ١١ ) وهو واحد من خمسة عشر .

وان كان ثلث سقيه بالنضح وثلثا سقيه بالسيح ، ففيه خمسة اسداس العشر .<sup>(١)</sup>

ثم على هذه العبرة<sup>(٢)</sup> فيما قل وكتر .

واعتبار ذلك باعداد السقيات التي يحيى<sup>(٣)</sup> الزرع بها .

فاذا سقى بالسيح خمس سقيات وبالنضح عشر سقيات ، كان ثلثه<sup>(٤)</sup> بالسيح وثلثاه<sup>(٥)</sup> بالنضح .

---

( ١ ) اى خمسة من ستين .

( ٢ ) اى على هذا القياس .

( ٣ ) ب ، ج : يحيى .

( ٤ ) ب : خمس . ساقطة .

( ٥ ) ب : ثلثه بالسيح . وثلثه بالنضح .

فصل ١١٢ - أ  
مهممهمم

وان جهل قدر السقيين وشك . فهذا على ضربين (١) .  
 احدهما : ان يعلم ان احدهما اكثر ، ويشك في ايهما هو الاكثر  
 فان قيل بمراعاة الاغلب واعتبار الاكثر ، ففيه نصف العشر . لانه اليقين  
 وان قيل بمراعاتهما واعتبار حسابهما فلسنا (٢) على يقين من (٣) قدر واجبه ، غير  
 اننا نعلم (٤) انه ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر . فيأخذ قدر اليقين  
 ويتوقف عن الباقي حتى يستبين .

والضرب الثاني : ان يشك هل هما سواء او احدهما اكثر .  
 فان قيل باعتبار الاكثر ، ففيه نصف العشر . لانه اليقين .  
 وان قيل باعتبارهما ، فعلى وجهين .  
 احدهما : وهو قول ابي العباس بن سريج - فيه ثلاثة ارباع العشر  
 لانه اعدل الحالين (٥) . واثبت لحكم السقيين (٦) .

( ١ ) التنبيه ( ص ٤١ ) : وان جهل المقدار ، جعل بينهما نصفين . ا. هـ  
 والمجموع ( ٥ : ٤٦٤ ) : ولو سقى بماء السماء والنضج جميعا . وجهل  
 المقدار من كل واحد منهما او علم ان احدهما اكثر ، وجهل ايهما  
 هو ، وجب ثلاثة ارباع العشر . هذا هو المذهب . وبه قطع المصنف  
 وجماهير الاصحاب . ونقلوه عن ابن سريج واطبقوا عليه الا ابن كـ  
 والد ارمي فحكيا وجها انه يجب نصف العشر لان الاصل البراءة مما  
 زاد والا صاحب الحاوي . . . ثم ذكر معنى اقواله . ا. هـ  
 والروضة ( ٢ : ٢٤٦ ) ، الوجيز وشرحه ( ٥ : ٥٧٨ ) وما بعدها . قال  
 في الوجيز : واذا شك الاغلب فهما كالاستواء . والمحلى وحاشيتاه

( ٢ : ١٩ ) .

( ٢ ) أ ، ب : قلنا .

( ٣ ) أ : في .

( ٤ ) ب : نعلمه انه .

( ٥ ) ب : الحاليتين .

( ٦ ) ب : بحكم .

والوجه الثاني : تؤخذ زيادة على نصف العشر بشي<sup>(١)</sup> وان قيل  
وهو قدر اليقين ، ويتوقف عن الباقي حتى يستبين اعتبار<sup>(٢)</sup> ببرائة الذممة ٦٥/ب  
واسقاطا لحكم الشك<sup>(٣)</sup> .

فاما زرع النواضح اذا سقته السماء مرة او مرتين<sup>(٤)</sup> غير مقصودة ، فلا اعتبار  
به .

فلو اختلف رب المال والوالي ، فادعى<sup>(٥)</sup> الوالي ما يوجب كمال العشر  
وادعى رب المال ما يوجب الاقتصار على نصف العشر ، فالقول قول رب المال  
مع يمينه .

وهذه<sup>(٦)</sup> اليمين استظهار . لانها تطابق ظاهر الدعوى<sup>(٧)</sup> . والله اعلم .

---

( ١ ) ب : فان قيل .

( ٢ ) ب : اعتبار ابتداء الذمة .

( ٣ ) ب : بحكم .

( ٤ ) أ : او مرة .

( ٥ ) أ : وادعى .

( ٦ ) ب : وهذا اليمين استظهارا لانه لا تطابق .

( ٧ ) الاحكام السلطانية ( ص ١١٨ ) ، الرافعي ( ٥ : ٥٨٠ ) ، الروضة

( ٢ : ٢٤٦ ) ، المغنى للشربيني ( ١ : ٣٨٦ ) ، الجلال المحلى

وحاشيته ( ٢ : ١٩ ) .

## سألة ( ١١٨ )

قال الشافعي : ( واخذ العشر ، ان يكال لرب المال تسعة  
ويأخذ المصدق العاشر وهكذا نصف العشر )<sup>(١)</sup> وهذا صحيح .  
اذا اراد الساعي مقاسمة رب المال بدأ أولا نصيبه<sup>(٢)</sup> لكثرة حقه  
وان نصيب المساكين لا يعرف الا به .<sup>(٣)</sup>

فان وجب في ماله العشر ، كان له تسعة اقفة ، واخذ العاشر .  
وان وجب فيه نصف العشر ، كان له تسعة عشر قفيزا<sup>(٤)</sup> واخذ قفيزا .  
وان وجب ثلثا العشر ، كان له اربعة عشر قفيزا<sup>(٥)</sup> واخذ قفيزا .  
ثم على هذا القياس فيما قل وكثر .<sup>(٦)</sup>  
ولا يجوز اذا وجب العشر ان يكيل<sup>(٧)</sup> له عشرة ، ويأخذ هو واحدا ، لانه  
لا يكن عشرا وانما يكن جزءا من احد عشر جزءا .  
فاما صفة الكيل ، فقد قال الشافعي بلادق<sup>(٨)</sup> ، ولا زلزلة ، ولا تحريك ، لما

- 
- ( ١ ) المزني ( ص ٤٨ ) . . . وهكذا نصف العشر ، والام ( ٣٨ : ٢ ) ، الطبري  
( ٣ : ٥٠ ب ) ، الجويني ( ٣ : ٢١٨ ب ) .  
( ٢ ) قوله نصيبه اي نصيب المالك . رب المال . قال الجويني ( ٣ : ٢١٨ ب )  
وتقع البداية بالمالك . . .  
( ٣ ) ب : فان .  
( ٤ ) هـ : تسع عشرة .  
( ٥ ) هـ : الربع .  
( ٦ ) الرافعي ( ٥ : ٥٨١ ) قال : وان كان الواجب ثلاثة ارباع العشر كيل  
لرب المال سبعة وثلاثين وللمساكين ثلاثة . والام ( ٣٨ : ٢ ) .  
( ٧ ) غريب : يكتال . وج : بكل يكتل له .  
( ٨ ) غريب ، هـ : بلا دف .

فيه من الميل واخذ الفضل . ولا يضع يده فوق المكيال . ويضع على رأس المكيال  
بما امسك رأسه . من غير دفع زيادة . فان ذلك اصح الكيل واوالة .

---

( ١ ) الام ( ٣٨ : ٢ ) ، الرافعي ( ٥٨١ : ٥ ) .

مسألة (١١٩)  
مهممهمم

قال الشافعي : ( ويؤخذ العشر مع خراج (١) الأرض (٢) ) وهذا كما قال .  
أرض الخراج من سواد كسرى (٤) ، يجب اداء خراجها ، ويكون اجرة ، ويؤخذ  
عشر زرعها ، ويكون صدقة لا يسقط احد هما بالآخر . (٦)

- (١) ب : من خراج .  
(٢) الخرج والخراج - الاتاة . ويجمع على اخراج . واخراج واخرجيه  
الصحاح (٣٠٩: ١) مادة (خرج) وفي المصباح (١٧٨: ١) :  
ما يحصل من غلة الأرض . ولذلك اطلق على الجزية . ا.هـ . ق م  
(١٩١: ١) ، وفي خلاصة الفتاوى (ص ١٣٢) أرض الخراج . كل  
بلدة فتحت عنوة ، ولم يسلم أهلها ومن عليهم . ا.هـ .  
(٣) المزني (ص ٤٨) سقط من الكلام بعضه . فقد قال في المسألة  
السابقة . . . ويأخذ المصدق العاشر وهكذا نصف العشر مع خراج  
الأرض . واصل الكلام قبل السقط . ويأخذ المصدق العاشر وهكذا  
نصف العشر . ويؤخذ العشر مع خراج الأرض . . فسقط قوله ، ويؤخذ  
العشر . وانظر الطبري (٣: ٥٠ ب) .  
(٤) يطلق السواد على أرض العراق ، لخضرة أشجاره وكثرة زروعه . المصباح  
(٣١٥: ١) ، ق م (٣١٥: ١) ، مادة (سود) .  
(٥) كسرى بن هرمز . عظيم الفرس ، في العراق وحواليها ، بكسر الكاف  
وفتحها ، والكسر افصح . وهو فارسي معرب . وجمعه أكاسرة وكسور  
والنسبة إلى كسرى بفتح الكاف . وكل من ملك الفرس يقال له كسرى  
تهذيب الاسماء (٦٦: ٢) ت ٨٦ ، المعارف لابن قتيبة (ص ٢٩٢) ،  
كسرى انوشروان بن قباد . وفي الصحاح (٨٠٦: ٢) : وكسرى  
لقب ملوك الفرس . معرب . مسرد . قال والنسبة إليه كسرى وان شئت  
كسرى مثل خرمن . ا.هـ . اقول . وهو يخالف ما قاله النوي فـ في  
التهذيب .  
(٦) الاحكام السلطانية (ص ١٩) والطبري (٣: ٥٠ ب) ، المجموع  
(٥٤٣: ٥) وبه قال جمهور العلماء . قاله ابن المنذر ، ممن قال به  
عمر بن عبد العزيز ، وربيعة ، والزهري ، ويحيى الانصاري ، ومالك  
والاوزاعي ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وابن أبي ليلى ، والليث  
وابن المبارك ، واحمد ، واسحق ، وابو عبيد ، وداود ، ثم ذكر ادلة =

وقال ابو حنيفة <sup>(١)</sup> : الخراج جزية يؤدى . ولا يؤخذ الحشر من زرعها ولا يجوز ان يجتمعا <sup>(٢)</sup> ، استدلالا بروايته عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي ، عن علقمة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (العشر والخراج لا يجتمعان فى ارض مسلم) <sup>(٣)</sup> .

وبرواية ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (منعت العراق فقيرها

- = الحنفية . ا.هـ . مغنى المحتاج (١ : ٣٨٨) ، الافصاح (١ : ١٣٨) الاشراف على مسائل الخلاف (ص ١٧٣) ، مسائل الامام احمد (ص ٨٠) ، الميزان للشعراني (٢ : ٥) .
- (١) وهو قول الشعبي ، وعكرمة ، انظر مصنف ابن ابى شيبة (٣ : ٢٠١) ، وروى عن محمد انه يجب العشر والخراج . بدائع الصنائع (٢ : ٩٣٣) .
- (٢) الاصل لمحمد (٢ : ١٥٩) ولا يجتمع خراج وزكاة المصنوع (٣ : ٦) ، فتح القدير والهداية (٢ : ٢٥٤) ، الباب (ص ١٧٣) ، وفيه مناقشة الملتقط فى فتاوى الحنفية (٢٤/ب) ، فتاوى قاضيخان (١ : ٢١٢) ، رؤوس المسائل للزمخشري ورقة ٣٦/أ ، مسألة ١١٣ . وانظر للمناقشة التكت للشيرازي (ص ١٥٥) ومختصر خلافيات البيهقي (٨٦/أ) ومقارنة المذاهب فى الفقه للشيخين السائيس وشلوت (ص ٥١) مطبوعة محمد علي صبيح واولاده بالازهر سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م ط ٢/١ .
- وقال فى بداية المجتهد (١ : ٢١٠) : وسبب اختلافهم هل الزكاة حق الارض او حق الحب ؟ فان قلنا انها حق الارض لم يجتمع فيها حقان . وهى العشر والخراج . وان قلنا الزكاة حق الحب ، كان الخراج حق الارض . والزكاة حق الحب . ا.هـ .
- (٣) جامع المسانيد (١ : ٤٦٢) بسند الماوردي بلفظ (لا يجتمع على مسلم عشر وخراج فى ارض) وذكر له طرقا كثيرة كلها من يحيى بن عنبسة وفى تذكرة الموضوعات (ص ٦٠) باب الزكاة (لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر) باطل . وانما حكاه ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم من قوله . فوصله يحيى . وهو متهم . وفى قانون الموضوعات (ص ٣٠٥) يحيى بن عنبسة - كذاب - رفع حديثا حكاه ابو حنيفة عن حماد عن قول ابراهيم (لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر) قال ابن حبان وغيره دجال وضاع . ا.هـ . وانظر الباب (ص ١٧٣ - ١٧٤) ذكر ان هذا الحديث لا يصح وان راويه يحيى بن عنبسة متروك بغيره وان العلماء =



(١) ودرهمها .

فالدرهم الخراج ، والقفيز العشر . وقد اُخبر ان العراق وهي  
ارض الخراج يمنع منهما (٢)  
وسما روى ان دهقان نهر الملك (٣) (٤)

= كهم خالفوا ابا حنيفة في هذا الحكم الا انه قال : هذه المسألة  
قد اتفق عليها ابو حنيفة واصحابه كهم اجمعون ولم تعلم احدا خالفه  
واشتهر عنهم الاحتجاج عليها بهذا الحديث . قال وشهرة الحديث  
تربوا على صحته . اذ هي قريب من التواتر . فلا يقدح في صحته  
وشهرته رواية من لا تقبل روايته . الخ

اقول : هذا تعصب للمذهب لا يليق . خاصة بعد اعترافه بوجه  
الحديث . واما قوله ، ولم تعلم احدا خالفه - اي خالف ابي حنيفة -  
فاقول قال الكاساني في بدائع الصنائع ( ٢ : ٩٣٣ ) وروى عن  
محمد انه يجب العشر والزكاة . والخراج والزكاة . اهـ  
وانظر ديوان الضعفاء ( ص ٣٣٩ ) ت ٤٦٧٠ .

( ١ ) صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٨ : ٢٠ ) باب الفتن . عن ابي هريرة  
قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : منعت العراق درهمها  
وققيزها . ومنعت الشام مديها ودينارها . ومنعت مصر اربعها  
ودينارها . وعدتم من حيث بئتم . شهد على ذلك لحم ابي هريرة  
ودمه .

ومسند الامام احمد ( ٢ : ٢٦٢ ) ، ابوداود ( ٣ : ١٦٦ ) ، الاموال  
لابي عبيد ( ص ٩١ ) .

( ٢ ) الاصل - أ : منها .

( ٣ ) قال في ق م ( ٤ : ٢٢٦ ) مادة ( دهن ) الدهقان بالكسر والضم  
زعيم فلاحى المعجم . ورئيس الاقليم . معرب جمعه دهاقنة ودهاقين  
والصاح ( ٥ : ٢١١٦ ) ، الفائق ( ٣ : ١٨١ ) . اهـ  
في النسخ دهقان . وفي الحديث دهقانة .

( ٤ ) نهر الملك : كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى . يقال انه يشتمل  
على ثلاثمائة وستين قرية ، على عدد ايام السنة ، واختلف في اول مسن  
حفر هذا النهر . معجم البلدان ( ٥ : ٣٢٤ ) وفي دليل خارطة  
بغداد للدكتورين مصطفى جواد ، واحمد سوسة ط / المجمع العلمي  
العراقي ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م ( ص ٢٥ ) قال . ما كان في جانب دجلة  
الفرسي فشربه من الفرات يأتي من نهر يقال له نهر الملك . يأخذ مائه  
من الفرات . اهـ

فيروز بن يزدجرد<sup>(١)</sup> لما اسلم قال عمر رضي الله عنه (سلموا اليه ارضه وخسذوا<sup>(٢)</sup> منه الخراج )

( ١ ) ب : قيسرون بن يزاجرد .

فيروز بن يزدجرد بن بهرام جاء للملك بعد ابيه يزدجرد . وقد تنازع الملك بعد يزدجرد ابناء هرمز وفيروز . ونشب الحرب بينهما حتى قتل هرمز وثلاثة نفر من اهل بيته وغلب فيروز على الملك . فاجتذب الناس سبع سنين ثم رحلوا . ثم بنى مدينتين بكسر منسويتين اليه .

وحكم سبعا وعشرين سنة . المعارف (ص ٢٩١) .

( ٢ ) قال ابو عبيد في الاموال (ص ١١١) باب ارض الخراج من العنقبة يسلم صاحبها ، هل فيها عشر مع الخراج ام لا ؟ فقرة (٢٣١) . . . . . عن طارق بن ابي شهاب قال . كتب الى عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الملك اسلمت . فكتب " ان ادفعوا اليها ارضها تؤدى عنها الخراج ) وانظر (ص ٩٢) فقرة ( ١٨٢ ) .

قال ابو عبيد : وليس في ترك ذكر عمر وعلى العشر دليل على سقوطه عنهم . لان العشر حق واجب على المسلمين في ارضهم لا هــل الصدقة . لا يحتاج الى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الارضين . الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( من احيا ارضا ميتة فهي له ) ولم يقل : على ان يؤدي عنها العشر ؟ فهل لاحد ان يقول لا عشر عليه فيها ؟ وكذلك اقطاع الارضين التي اقطعها هو والخلفاء بعده : لم يأت عنهم ذكر شيء من العشر عند الاقطاع . وذلك ان حكم الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم في ارضه ان ذكر ذلك او ترك . وانما ارض الخراج كالارض يكتبها الرجل المسلم من ربها الذي يملكها بيضا . فيزرعها ، افلست ترى ان عليه كراءها لربها . وعليه عشر ما تخرج ، اذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة ؟

وفرق ابو عبيد بينهما فقال : وما يفرق بين العشر والخراج ، ويوضح لك انهما حقان اثنان ويبين ذلك ان موضع الخراج الذي يوضع فيه سوى موضع العشر . انما ذلك في اعطية المقاتلة ، وارزاق الذريرة وهذا - العشر - صدقة يعطاها الاصناف الثمانية . فليس واحد من الحقين قاضيا على الآخر . ومع هذا فقد افتى بهما جميعا رجال من افاضل العلماء . ا . هـ . ثم ذكر عمر بن عبد العزيز ، والاوزاعي ومالك ، وكان الليث يخرج العشر من ارضه مع الخراج ، ومن كسان يراهما ايضا سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وابن ابي ليلى . قال ابو عبيدة : فهؤلاء اهل العلم بالسنة رحمهم الله . ثم ذكر من =

فأمر بأخذ<sup>(١)</sup> الخراج ، ولم يأمر بأخذ<sup>(٢)</sup> العشر ، ولو وجب<sup>(٣)</sup> لأمر به .  
 قالوا : ولأن الخراج يجب بالمعنى الذى يجب به العشر ، وذلك لأن  
 الخراج يجب لأجل منفعة الأرض ، والعشر لهذا المعنى وجب .  
 يدل على ذلك أن الأرض لو كانت سبخة لم<sup>(٤)</sup> يجب فيها خراج ولا عشر<sup>(٥)</sup>  
 (لأنها لا منفعة لها)<sup>(٦)</sup> فإذا كان كل واحد منهما يجب لما<sup>(٧)</sup> يجب به  
 الآخر ، لم يجز اجتماعهما .

الأنرى أنه لو ملك للتجارة خمسا من الأبل ساعة لم تجب فيه<sup>(٨)</sup> الزكأتان معا ؟

ولأن الخراج يجب بحكم الشرك ، والعشر يجب بحكم الإسلام . وهما  
 متنافيان ، فلم يجز أن يجتمعا .

ب/٦٦

والدليل على ما قلنا<sup>(٩)</sup> من جواز اجتماعهما قوله صلى الله عليه وسلم  
 (فيما سقت السماء العشر)<sup>(١٠)</sup> فعم ولم يخص .  
 ولأنه حق<sup>(١١)</sup> يتعلق بالمستفاد من غير أرض الخراج فجاز أن يتعلق

= خالف . أ. هـ . وقد ذكرناهم فيما تقدم . وهم ابن عباس ، وعكرمة  
 قال أبو عبيد : والحق عندي فيما قال أولئك . أ. هـ . (ص ١١٦) .

- (١) ب : بارض الخراج .
- (٢) الأصل - ولم يأمر بارض أخذ العشر .
- (٣) ب : ولو أوجب لأمره . قال .
- (٤) السبخة محركة ومسكة . أرض ذات نز وملح جمعها سبخ . ق م (١) :  
 ٢٧٠ . مادة (سبخ) وفى المصباح (٢٨٢ : ١) من باب تعب . فهى  
 سبخة بكسر الباء ، وأسكانها تخفيف . الخ . المصباح (٤٢٢ : ١) .
- (٥) ب : سبخة لا منفعة فيها لم يجب .
- (٦) ب ، هـ : (ساقط) .
- (٧) ب ، هـ : بما . ب : يجب به الآخر يجب اجتماعهما .
- (٨) ب : الزكاة معا . وانظر المحلى (٣١ : ٢) ذكر هذه المسألة .
- (٩) ب : ما قلناه .

(١٠) تقدم الحديث فى أول باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض  
 وبمعناه أحاديث كثيرة وهو حديث صحيح متفق عليه . أ. هـ . وقولسه

فعم ولم يخص أى أوجب العشر سواء كانت الأرض شربة أو خراجية .

(١١) غير هـ : حكم . وما أثبتته مطابق لقوله تعالى : فى أموالهم حق . وأراد  
 بالحق هنا وجوب العشر المفهوم فى قوله عليه السلام : فيما سقت السماء العشر .

بالمستفاد من ارض الخراج كالمعادن <sup>(١)</sup> .  
ولان العشر وجب بالنص <sup>(٢)</sup> ، والخراج ( وجب بالاجتهاد <sup>(٣)</sup> ، وماورد به  
النص اثبت حكما ، فلم يجز ابطاله بما هو اضعف منه حكما .  
ولان الخراج <sup>(٤)</sup> اجرة لاجزية لجواز اخذه <sup>(٥)</sup> من المسلم ، واذا كانت <sup>(٦)</sup>  
اجرة ، لم يمنع وجوب العشر كالارض المستأجرة .  
ولانها حقان مختلفان <sup>(٧)</sup> ، وجبا بسببين مختلفين ، فجاز اجتماعهما <sup>(٨)</sup>  
كالمحرم اذا قتل صيدا مملوكا <sup>(٩)</sup> .

- ( ١ ) اي تجب زكاة المعادن سواء كانت الارض مشوية او خراجية . فكذاك  
هنا .  
( ٢ ) النص هو حديث ابن عمر وحديث جابر الصحيحين المتقدمين اول باب  
قدر الصدقة فيما اخرجت الارض .  
( ٣ ) وهو فعل عمر في سواد العراق باجتهاد منه . انظر قصة ذلك كاملة  
مطولة . الخراج لابي يوسف ( ص ٢٤ - ٢٧ ) ، الخراج ليحيى بن آدم  
( ص ٤٨ ) مادة ١٢١ ، الاموال لابي عبيد ( ص ٧٤ ) .  
( ٤ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٥ ) ب ، ه : اخذها . وهو صحيح لانه يعود الى الاجرة .  
( ٦ ) أ ، ه : كان . وفي ب : واذا كانت اجرة بجواز اخذها من المسلم  
يمنع . وهو تحريف اصله ، واذا كانت اجرة يجوز اخذها منه للمسلم  
يمنع وجوب العشر . ا . ه . وهو كلام جيد .  
( ٧ ) قال الكاساني في البدائع ( ٢ : ٩٣٣ ) بعد ان ذكر اجتماع العشر  
والخراج عند الشافعي - وجه قوله : انهما حقان مختلفان ذاتا  
ومحلا . وسببا فلا يتداخلان . اما اختلافهما ذاتا . فلا شك فيه  
يريد ان العشر غير الخراج - واما المحل ، فلان الخراج يجب فسي  
الذمة . والعشر يجب في الخارج . واما السبب ، فلان سبب وجوب  
الخراج الارض النامية . وسبب وجوب العشر الخراج . حتى لا يجب  
بدونه ، والخراج يجب بدون الخراج . قال : واذا ثبت اختلافهما  
ذاتا ، ومحلا ، وسببا فوجوب احدهما لا يمنع وجوب الاخر . ا . ه .  
( ٨ ) ه : فكان .  
( ٩ ) اي فيضمن لصاحب الصيد قيمته . وعليه مثل ما قتل من النعم كقارة  
لا يسقط احدهما بالاخر .

واختلاف حقهما ، ان العشر حب<sup>(٢)</sup> يجب لاهل السيمان والخراج  
 دراهم تجب لبیت المال واختلاف موجبهما ، ان الخراج واجب في رقبـة  
 الارض، وجدت المنفعة او فقدت .<sup>(٣)</sup>  
 والعشر واجب في المنفعة ويسقط بفقد المنفعة ، فلم يجز اسقاط احد<sup>(٤)</sup>  
 الحقين بالآخر تشبيها بما ذكرنا .<sup>(٥)</sup>  
 واما الجواب عن قوله (العشر والخراج لا يجتمعان في أرض مسلم) فهو  
 حديث ضعيف رواية يحيى بن عنبسة ، وقيل انه يضع الحديث .<sup>(٦)</sup>  
 ولو صح لم يكن منع اجتماعهما دالا على اسقاط العشر باولى<sup>(٧)</sup> مسن  
 ان يكون دالا على اسقاط الخراج . ولو سلم في هذا القلب لكان محمولا  
 على الخراج الذي هو جزية تجب على الذمة . ويسقط عن المسلم .<sup>(٨)</sup>  
 وبمثله يجاب<sup>(٩)</sup> عن قوله (مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزُهَا) (ان صح  
 ولا اراه صحيحا . على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الفتن ، ثم ٦٧  
 روى انه قال - بعد ان ذكرها - : مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزُهَا<sup>(١٠)</sup> فعدل  
 ذلك على ان سبب المنع ما ذكره من الفتن ، ولولاها لم يكن مانعا منها<sup>(١١)</sup>  
 فكان دالا على صحة مذهبنا مطلقا لمذهبهم .

- 
- (١) ب : واختلاف حقهما الا ان العشر .  
 (٢) الاصل - أ ، ج : حب . ساقطة .  
 (٣) هـ : الارض ذات المنفعة . يجب وان فقدت المنفعة . والعشر .  
 (٤) ب : احد . ساقطة .  
 (٥) اى تشبيها بالمحرم اذا قتل صيدا .  
 (٦)  
 (٧) النسخ . اسحق بن عنبسة . والصواب ما اثبت . وانظر تخريجه  
 الحديث كما تقدم قريبا .  
 (٨) في ديوان الضعفاء (ص ٣٣) ت ٤٦٧٠ قال ابن حبان : دجال  
 يضع الحديث . وفي القانون (ص ٣٥) دجال وضاع .  
 (٩) ب : فاولى .  
 (١٠) القلب . هو قولنا : ان الحديث يدل على اسقاط الخراج لا كما قلتم  
 يدل على اسقاط العشر .  
 (١١) ب : يجابه .  
 (١٢) ج : (ساقط) .  
 (١٣) ب ، هـ : عنها .

واما الجواب عن حديث عمر في دهقان نهر الطك ، فلا يدل على اسقاط العشر ، وانما يدل على ايجاب الخراج .

فان قيل : لو وجب العشر لامر به . قيل : العشر انما يجب في الزرع ، ولعله لم يكن له زرع . اولم يكن وقت حصاد الزرع ، اولم يكن من امره باخذ الخراج واليا<sup>(١)</sup> على جباية العشر<sup>(٢)</sup> .

واما قوله : ان الخراج يجب بالمعنى الذى يجب به العشر ، فغير صحيح ، لان الخراج يجب في رقبة الارض . والعشر يجب في الزرع<sup>(٣)</sup> .

واما قوله : ان الخراج من احكام الشرك ، والعشر من احكام الاسلام فغير صحيح على مذهبه ، لانه يوجب العشر على الذمي<sup>(٤)</sup> . ثم غير صحيح على مذهبنا . لان الخراج ليس من احكام الشرك لجواز اخذه من المسلم<sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) غير ب ، هـ : وايا .  
 ( ٢ ) واحسن من ذلك كله ما اجاب به ابو عبيد في الاموال ( ص ١١٣ ) وتقدم قريباً وهو قوله : وليس في ترك ذكر عمر وعلى العشر دليل على سقوطه عنهم . لان العشر حق واجب على المسلمين في ارضيهم لاهل الصدقة لا يحتاج الى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الارضين . الخ  
 ( ٣ ) أ : والعشر . ساقطة .  
 ( ٤ ) بدائع الصنائع ( ٢ : ٩٢٨ ) .  
 ( ٥ ) هـ : بجواز .  
 ( ٦ ) أ : المسلمين . وذلك لانه على رقبة الارض ، لا على الخارج منها .

فأما الأرض المستأجرة فعشر زرعها واجب . وهو مندنا على المستأجر  
مالك الزرع . وقال أبو حنيفة : على المؤجر مالك الأرض ، استهلالاً بشيئين .  
أحدهما : أن العشر في مقابلة المنفعة ، فوجب أن يلزم مالك

( ١ ) المجموع ( ٦ : ٥٦٢ ) قال : وإذا أجرة أرضه فعذبتنا أن عشر زرعها  
على المستأجر الزارع . وبه قال مالك . وأحمد ، وداود ، وأبو يوسف  
ومحمد ، وقال أبو حنيفة : يجب على صاحب الأرض . والأحكام  
السلطانية ( ص ١١٩ ) ، النكت للشمرازي ( ص ١٥٦ ) ، الرافعي  
( ٥ : ٥٦٦ ) ، الأشراف على مسائل الخلاف ( ص ١٧٤ ) وذكر الأدلة  
وبداية المجتهد ( ١ : ٢٠٩ ) : قال قوم : الزكاة على صاحب الزرع . وبه  
قال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وابن المبارك ، وأبو ثور ، وجماعة  
وقال أبو حنيفة وأصحابه : الزكاة على رب الأرض ، وليس على المستأجر  
منه شيء . والسبب في اختلافهم ، هل العشر حق الأرض أو حق  
الزرع أو حق مجموعهما ؟ إلا أنه لم يقل أحد أنه لمجموعهما . قال  
ابن رشد : وهو في الحقيقة حق مجموعهما . فلما كان عندهم أنه حق  
لاحد الأمرين اختلفوا في أيهما هو أولى أن ينسب إلى الموضع الذي  
يجب فيه الاتفاق . وهو كون الزرع والأرض لمالك واحد . فذهب الجمهور  
إلى أنه للشيء الذي يجب فيه الزكاة . وهو الحب وذهب أبو حنيفة  
إلى أنه للشيء الذي هو أصل الوجوب وهو الأرض .

( ٢ ) هـ : المؤجر .

( ٣ ) الأصل لمحمد ( ٢ : ١٦٤ ) عند أبي حنيفة على رب الأرض ومندنا على

ما أخرجت الأرض وليس على المستأجر . وبداية المطالع ( ٢ : ٩٣١ ) ،

المبسوط ( ٣ : ٥ ) ، الدر المختار وابن عابد ( ٢ : ٣١٤ ) وقوله

نأخذ ، وفتح القدير ( ٢ : ٢٥٠ ) ، خلاصة الفتاوى ( ص ١٣١ ) ، رؤوس

المسائل للزمخشري ورقة ٣٦ / ١ مسألة ١١٤ .

( ٤ ) الأصل - أ : استهلالاً . ساقطة . وبعدها بسببين .

( ٥ ) أ : في . ساقطة .

الارض كالخراج .

والثاني : ان العشر من مؤن الارض<sup>(١)</sup> فوجب ان يختص بمالك الارض  
كحفر الابار وكراء<sup>(٢)</sup> الانهار .

والدلالة على فساد ما تقدم به ابو حنيفة من هذا المذهب قوله ٦٧/ب  
تعالى ( يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما اخرجنا لكم  
من الارض<sup>(٤)</sup> ) والزرع مخرج للمستأجر ، فوجب ان يتوجه حق الانفاق عليه  
لانه امر بالانفاق من من عليه بالخراج<sup>(٦)</sup> .

وقال تعالى ( كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ<sup>(٧)</sup> ) فامر  
بإيتاء الحق من اباح له الاكل . والاكل مباح للمستأجر ، فوجب ان يكون  
الحق واجبا على المستأجر دون المؤجر<sup>(٨)</sup> .  
ولانه زرع لو كان لمالك الارض وجب عليه فيه العشر فوجب اذا كان  
ملكاً لغيره ان يكون العشر على مالكه كالمستعير<sup>(٩)</sup> .

ولانه حق في مال ثبت اداؤه عن مال ، فوجب ان يكون على مالك<sup>(١٠)</sup>  
ولانه حق في مال ثبت اداؤه عن مال ، فوجب ان يكون على مالك<sup>(١١)</sup>

( ١ ) وهذا غير صحيح . بدليل انه يزداد بزيادة الناتج وينقص بنقصانه  
فهو على الناتج ولا علاقة له بالارض .

( ٢ ) كرى النهر : استحدث حفره . ق م ( ٣٨٥ : ٤ ) ، المختار ( ص ٥٦ )  
وبابه رمى . والكراء ممدود لانه مصدر . مادة ( كراء ) .

( ٣ ) ب : تقرر .

( ٤ ) البقرة : ٢٦٧

( ٥ ) ب : على انه .

( ٦ ) هـ : بالانفاق .

( ٧ ) الانعام : ١٤١

( ٨ ) هـ : المؤجر .

( ٩ ) ب : لوجب . الاصل - أ ، ج : عليه . ساقطة .

( ١٠ ) المبسوط ( ٥ : ٣ ) وقال زفر على المعير والبدائع ( ٢ : ٩٣١ ) على  
المستعير عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر على المعير . وهكذا نقل

عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة . ا . هـ وفي خلاصة الفتاوى  
( ص ١٣١ ) ان خراج المستعار على المعير له . فخالف الخراج العشر

( ١١ ) ب ، هـ : يجب اداؤه .



المال كالخراج .

فاما الجواب عن جمعه بين العشر والخراج فنحن صحيح . لان الخراج  
عن رقبة<sup>(١)</sup> الارض، فوجب على مالكيها ، والعشر عن الزرع فوجب على<sup>(٢)</sup> مالكة .  
والجواب عن جمعه بين العشر والمؤنة فمثله سواء .

---

( ١ ) ب : غير رقبة .

( ٢ ) ب : فوجب عن .

( ٣ ) اى ان العشر على الزرع، والمؤنة على صاحب الزرع .

فاما الذي ، فلا يجب في زروعه ولا ثماره (١) العشر .  
 وقال ابو حنيفة بوجوب العشر في زروعه وثماره (٢) - (٣)  
 تعلقا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ) .  
 ولانه حق وجب لمنفعة الارض (٤) . فوجب ان يستوى فيه المسلم والكافر  
 كالخراج ، وهذا غلط .

ولنا في المسألة طريقان - احدهما (٥) : ان ندل على ان العشر زكاة  
 بقوله (فِي الْكَرْمِ يُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاةُ زَيْبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ  
 النَّخْلِ تَمْرًا) (٦) .

فاذا ثبت انه زكاة ، دللنا على انه لا يجب في مال الذي بانه حق (٧)  
 مأخوذ باسم الزكاة ، فوجب ان لا يجب على الذي كسائر الزكوات (٨) .

- 
- (١) المجموع (٥: ٥٦٤) ، الاحكام السلطانية (ص ١١٩) ، الوجيز (٥: ٥٥٩)  
 الرافعي (٥: ٥٦٨) ، بداية المجتهد (١: ٢٠٧) .  
 (٢) ابن عابدين (٢: ٣٢٩) وما بعدها . الزيلعي (١: ٢٩٤) الهداية  
 مع فتح القدير (٢: ٢٥٣) ولو كانت الارض لمسلم باعيا من نصراني يريد  
 ذميا غير تغلبي . وقبضها . فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه  
 الله . لانه اليق بحال الكفر وقال ابو يوسف عليه العشر مضاعفا وعند  
 محمد هي عشرية على حالها . ا . ه باختصار .  
 فعلى هذا يكون مانقله الماوردي متفقا مع قول محمد لان ابا حنيفة  
 لا يقول بوجوب العشر بل بالخراج على ما ارضى الذي . والله اعلم  
 (٣) ب : (ساقط) .  
 (٤) ه : واجب .  
 (٥) النسخ : احدهما .  
 (٦) تقدم الحديث اول باب الخوص (ص ٨٥١) .  
 (٧) ب ، ه : فانه .  
 (٨) والزكاة عند الحنفية عبادة . فكيف تجب على الذي . في حين انهم  
 لا يوجبونها على الصبي والمجنون لهذا السبب ؟

والطريقة الأخرى : <sup>(١)</sup> أنه حق يصرف إلى أهل الصدقات ، فوجب أن لا يجب على الذمي كالزكوات . فاما عموم الخبر فمخصوص بما ذكرنا .  
واما قياسه على الخراج فما ذكرنا قبل ، من اختلاف <sup>(٢)</sup> توجيهها مانع <sup>(٣)</sup> من صحة الجمع بينهما . والله أعلم .

- 
- ( ١ ) ب ، هـ : الثانية .  
( ٢ ) أي أن العشر مصرفه الأصناف الثمانية . وإذا كان كذلك فليس أغنياء هم واجبا على الذمي . لأن الزكاة تؤخذ من أغنياء المسلمين وتدفع في فقرائهم .  
( ٣ ) وهو قوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر .  
( ٤ ) ب : من اختلف . هـ : توجيهها .  
( ٥ ) مانع : خبر ما في قوله فما ذكرنا .

- ( ١ ) فلازكاة على المسلم لانه باعها وليس فيها حق لاحد .  
 ( ٢ ) وتقدم ان الزكاة لاتجب على الذمي . وانظر الرافعي ( ٥ : ٥٨٢ ) مفني المحتاج ( ١ : ٣٨٦ ) .  
 ( ٣ ) فيرج : من مسلم .  
 ( ٤ ) ب : ( ساقط ) . وعدم وجوب الزكاة على المسلم لان بدو الصلاح وجب وهي ليست في ملكه .

قال الشافعي : ( وَمَا زَادَ مِمَّا قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ ) .  
 قد ذكرنا ان لازكاة فيما دون خمسة اوسق ، فاذا بلغ خمسة اوسق  
 ففيه الزكاة وما زاد على ذلك ففيه بحسابه وقسطه ، قليلا كان الزائد او كثيرا .  
 وهو اجماع لا خلاف فيه . لقوله صلى الله عليه وسلم ( قَدِيمًا سَقَتِ السَّمَاءُ <sup>(٢)</sup>  
 الْعُشْرَ ) فاقضى عموم هذا الخبر وجوب العشر فيما قل وكثر . فلما استثنى <sup>(٣)</sup>  
 منه ما دون خمسة اوسق ، بقي ما زاد عليها على عموم العشر . ولان عفو الزكاة  
 عفوان .

احدهما : في ابتداء المال ليلبلغ حدا يحتمل المؤاساة . وهذا  
 موجود في الزرع ( فاعتبر فيه ) .

والثاني : في اثناء المال كي لا يجب كسر يستخر بايجابه فيه .  
 وهذا غير موجود في الزرع <sup>(٤)</sup> فلم يعتبر فيه .  
 فثبت احد العفوين لوجود معناه . وسقط الحق الثاني لفقد معناه .

- 
- ( ١ ) المزني ( ص ٤٨ ) . . . فبحسابه . والام ( ٣٨ : ٢ ) ، الطبري ( ٣ : ٥١ ب )  
 ( ٢ ) المذهب والمجموع ( ٥ : ٤٦٤ ) ، نقل النووي الاجماع من المساوردي  
 وآخرين . والتنبيه ( ص ٤١ ) .  
 ( ٣ ) الاصل : استثنا .  
 ( ٤ ) غير ج ، هـ : ( ساقط ) .

إذا وجب العشر في الزرع والثمار، لم يجب فيها بعد ذلك شيء\*  
وان بقيت في يد مالكيها أحوالا . وبه قال جميع الفقهاء<sup>(١)</sup> .  
وقال الحسن البصري : على مالكيها العشر في كل عام كالمواشي<sup>(٢)</sup>  
والدراهم، والدنانير .  
وهذا خلاف الإجماع مع قوله صلى الله عليه وسلم (فِيمَا سَقَتِ السَّمَا<sup>(٣)</sup>  
الْعُشْرُ) فاقترضى الظاهر نفى ماسوى العشر .  
ولان الله تعالى علق ايجاب عشره بحصاده<sup>(٤)</sup>، والحصاد لا يتكرر<sup>(٥)</sup>  
فوجب ان يكن العشر ايضا لا يتكرر .  
ولان الزكاة تجب في الاموال النامية، وما ادخر من الزرع والثمار<sup>(٦)</sup>  
منقطع النماء<sup>(٧)</sup> معرض للنفاذ<sup>(٨)</sup> والفناء<sup>(٩)</sup>، فلم تجب فيه الزكاة كالأثاث والقماش<sup>(١٠)</sup>  
وفارق المواشي والورق<sup>(١١)</sup> التي هي مرصدة للنماء<sup>(١٢)</sup> . والله اعلم بالصواب .

- 
- (١) مغنى ابن قدامة (٣: ١٢) لم يذكر خلافا، المجموع (٥: ٥٦٧) نقل  
كلام الماوردي . والطبري (٣: ٥٢/أ) .  
(٢) القفال الشاشي (٣: ٧٤)، الطبري (٣: ٥٢، أ، ب)، المجموع  
(٥: ٥٦٧) .  
(٣) أى مع خلاف قوله .  
(٤) فى قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) .  
(٥) ب : فيوجب .  
(٦) (٧) غير ب : وما اجدد . ب : وما ادخرنى .  
(٨) ج : منقطع للنفاذ .  
(٩) غير ب : والورس .  
(١٠) هـ : هما .  
(١١) أى والزرع مرصدة ومعدة للاذخار والاستهلاك لا للنماء .